

سلسلة قضايا التوعية الإسلامية (٢٣)



زينب الكبرى رضي الله عنها السيدة المظلومة

دراسة موسعة عن سيرة السيدة زينب بنت علي رضي الله عنهما

تهدف إلى إثبات الصحيح ونقد الخطأ في التراث المنسوب إليها



حافظ أسدرم

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

زينب الكبرى
رضي الله عنها
السيدة المظلومة



عنوان الكتاب : زينب الكبرى رضي الله عنها السيدة المظلومة.

اسم المؤلف : حافظ أسدرم.

نوع المطبوع : كتاب - الطبعة : الأولى - عدد الصفحات : ٧٤٣

السلسلة : قضايا التوعية الإسلامية (٢٣)

الناشر : مبرة الآل والأصحاب.

ص. ب. ١٢٤٢١ الشامية - الرمز البريدي ٧١٦٥٥٥ - ت : ٢٥٦٠٢٠٣

ردمك: ٥ - ٧٥ - ٦٤ - ٩٩٩٦٦ - ٩٧٨ ISBN

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م



هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ - ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E - mail: almabarrh@gmail. com

www. almabarrah. net



سلسلة قضايا التوعية الإسلامية (٢٣)

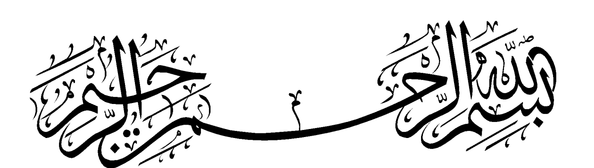


دراسة موسعة عن سيرة السيدة زينب بنت علي رضي الله عنهما

تهدف إلى إثبات الصحيح ونقد الخطأ في التراث المنسوب إليها

حافظ أسدرم

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة



الفهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تقديم مبرة الآل والأصحاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، نبيِّنا محمد وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين، وبعد؛

هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يلقي مزيدًا من الضوء علىٰ إحدىٰ أعلام بيت النبوة وهي سليلة بيت النبوة والرسالة السيدة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بنت علي وفاطمة رضي الله عنهما، حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزوجة السيد الجليل عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه.

وهذه السيدة الجليلة قد نالها حظ كبير من التأليف في سيرتها والكتابة عن محاسنها وفضائلها، غير أن الكثير من هذه الكتابات اعتمد علىٰ تراث غير موثوق، وعلىٰ روايات غير معتبرة، مما أدىٰ إلىٰ تصوير سيرة زينب علىٰ غير ما كانت عليه، حتىٰ صار بعض ما يحكىٰ في سيرتها من المسلمات في أذهان كثير من الناس، وتأتي هذه الدراسة لتسهم في تنقية سيرة زينب الكبرىٰ من كثير من الروايات والمفاهيم الخاطئة التي راجت عنها، وهو منهج سلكته المبرة في عدد من إصداراتها.

لقد أسهمت المبرةُ إسهاماتٍ متواضعةً، نحسب أنّ لها أثرَها في المجالَيْن المشار إليهما آنفًا: المجال البحثي والمجال الإبداعي، فقدمت عددًا من الأبحاث العلمية الرصينة، التاريخية والموضوعية، حول الآل والأصحاب، في

مجالات وتخصصات كثيرة. وقدّمت أيضًا الأعمالَ الأدبية المتعلقة بالآل والأصحاب، شعرًا وبلاغةً وأدبًا وروايةً.

والمبرةُ إذ تقدِّم لقرَّائها هذا الإصدار الجديد، لَتَرْجُو أن تكون قد أضافت إلىٰ مجالها الذي تخصصت فيه وأخلصت له؛ مزيدًا من الألَق والإبداع الذي يؤثّر في النفوس والأخلاق، ويُحيي هذه القدوات في حياة جميع المسلمين: طاقةَ حب، وإخلاص، وصدق.

مبرة الآل والأصحاب

تقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

أما بعــد؛

يعتقد أهل السنة أن حب آل البيت رضي الله عنهم من الإيمان، إذ أنهم أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصفوته وأقرب الناس إليه نسباً ودماً، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يؤمن أحدكم، حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»[1]، ولا ريب أنّ من يحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيحب أهل بيته رضي الله عنهم، ولذا ترىٰ تراث علماء المسلمين علىٰ مر التاريخ زاخراً بالثناء علىٰ آل البيت رضوان الله عليهم أجمعين ومدحهم وبيان حقوقهم علىٰ المسلمين، فضلاً عن المصنفات المفردة في سيرهم وتراجمهم ومحاسنهم، وهذا كان الدافع الأول الذي حملني علىٰ الكتابة عن زينب بنت علي رضي الله عنها، فزينب هي حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبنت علي وفاطمة رضي الله عنهما، وهي من شخصيات آل البيت التي خُطّت عنها الكثير من الكتابات قديماً وحديثاً، فلا ريب أن من مودة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التعريف بحفيدته وابنة بضعته رضي الله عنها، وحين كنت أكتب عن أختها أم كلثوم رضي الله عنها وعن زواجها المبارك بالفاروق عمر رضي الله عنه، كانت

(١) صحيح البخاري (١٤) و(١٥)، صحيح مسلم (٧٧) و(٧٨).

تستوقفني بعض الكتابات التي كانت تقارن بين أم كلثوم وزينب ﵄، وتدّعي أن لزينب شهرة وفضلاً أكثر من أختها الشقيقة أم كلثوم، فدعاني ذلك إلىٰ البحث في ترجمة زينب وتفحص أخبارها، والتّحقق من صحة هذه الدعوىٰ، فلما درست ما أُلّف عن زينب من الكتب وهي بالعشرات ـ وقد طالعت جلّها ـ وقارنته مع ما دُوِّن عنها في المصادر الأصلية للتراث، هالني حجم البون الشاسع بين سيرة زينب الحقيقية ـ والتي خفِي عنا الكثير منها ولم يُنقل في المصادر الأصلية منها إلا اليسير ـ، وبين ما سُطِّر في الكتب التي أُلِّفت عنها في العصور المتأخرة، فرأيت أن من الواجب أن أتعرض لرد هذا الزيف عن زينب ﵂ وأحاول أن أصفِّيَ سيرتها وترجمتها من الأكاذيب والأخلوقات والأفائك التي ألصقت بها، وانتهيت بعد طول بحثٍ إلىٰ أنّ أعظم الظلم لزينب وسيرتها هو الغفلةُ عن هذا التزوير الشنيع الذي شوَّه سيرتها البيضاء النقية الناصعة، إن زينب بنت علي ﵄ شخصية مظلومة فعلاً، ليس لما يُنسب لها من أنها أُسِرت في كربلاء، وأُهينت وسُبيت في الشام، وأن أخاها الحسين ﵁ قُتل أمام ناظريها وغير ذلك من القصص المنسوبة لها، مما سأثبت بطلانه وكونه من الأكاذيب التي لم يُكتب لها أن تُنتقد في المصنفات التاريخية، بل إن زينب ﵂ مظلومة لكثرة ما كُذب عليها ونُسب إليها من الأكاذيب والزور والبهتان في كتب التواريخ والأخباريين وأصحاب الأهواء، دون أن يتصدىٰ أحدٌ ـ خلال كل هذه العقود ـ إلا في القليل النادر لتبرئة زينب وصيانة ساحتها من سائر المخاريق التي أُلصقت بها، وأحالت سيرتها من شخصية مصونة مستورة، لم يُنقل عنها في التراث الصحيح والتاريخ الصافي أيُّ عيب أو مهانة، إلىٰ امرأة تعاني الويلات في السفر إلىٰ كربلاء ثم تهان وتؤسر وتسبىٰ بزعمهم، ويُهتك سترها وحجابها أمام الأجانب، وتحمِلها

كثرةُ المصائب والمدلهمات التي تنزل بها على ترك الصبر، والمبالغة في الجزع والحزن، بل وتقع في المناهي التي اشترط النبي ﷺ على النساء تركها لمّا كان يبايعهن ـ كالنَّوح ـ، وتأتي الصنائع التي برئ منها النبي ﷺ كشق الجيوب ولطم الصدور، وغيرها من خِلال الجاهلية التي نهى عنها جدِّها محمد ﷺ، وهذه الأفعال التي افتراها الأخباريون على زينب رضي الله عنها صارت قصصاً تحكى في مجالس العزاء التي تعقد كل سنة، وتتلى على المنابر، وكأنها حقائق مُسَلَّمة، وقد أدى الاعتماد على هذه الأباطيل والأكاذيب المروية في التاريخ إلى ظهور صور عديدة من الغلو في زينب، وهذا الغلو تارة يكون في الإفراط في ادعاء مظلوميّتها، وأن ما نالها من النوائب لم ينل أحداً من العالمين بمن فيهم الأنبياء والمرسلون، وتارة في الإفراط في حبها وفضائلها، حتى بلغ الإفراط عند بعضهم إلى القول بعصمتها، وتفضيلها على الأنبياء والمرسلين، والتصديق بكثير من قصص المخاريق والكرامات التي تنسب لها في حياتها وبعد مماتها، ومثل هذا ونظائره من الغلو والتساهل في نقل الروايات الباطلة هو ما جعل الباحث الإمامي محمد الريشهري يقول: «إن نقل الروايات المشينة بأهل البيت عليهم السلام والتي تحُطّ من قدرهم، من آفات مجالس العزاء، كذلك الغلوّ وهو رفع أهل البيت عليهم السلام إلى مكانة تفوق منزلتهم هو آفة لها أيضاً، وللأسف الشديد فإنّنا نرى كلا الأمرين في بعض هذه المجالس»[1]، وأصل البلاء كله، من تلك الروايات المختلقة عن زينب، ولذا كان من الواجب التصدي لبيان بطلان هذه الروايات، وإظهار مواضع الخلل والزلل في أسانيدها ومتونها، حتى تبرأ الذمة من تبعاتها، وحتى يتبين لكثير من عامة الناس الذين يصدقون بهذه المرويات أنها أحاديث كذب، وأخبارُ

(١) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١٢٠).

زور، انتشرت وفشت بسبب الغفلة، بل وتتحول بعض هذه الحوادث المنسوبة إلىٰ زينب إلىٰ شعارات تُسفك لأجلها الدماء وتُبذل لأجلها المهج والأموال، وتزيد شرخ الطائفية في الأمة، وغيرها من المفاسد والمصائب التي ابتليت بها سيرة زينب رضي الله عنها، فاللهَ أستعينُ في تفنيد وتكذيب هذه الروايات التي شانت سيرة زينب. ثم إن من الأمور المحيِّرة والتي لا تزال تبعث علىٰ الاستغراب، هو كثرة المراقد والمزارات التي تُنسب إلىٰ زينب في الأقطار والأمصار، بل إن بعض هذه المراقد التي تنسب لها، بلغت من الشهرة حدًّا يصير معه إنكار انتساب ذلك الموضع إليها من المستغربات عند العوام، فترىٰ آلاف الناس يقصدون هذه الأماكن للزيارة، معتقدين بأنها موضع وفاة زينب رضي الله عنها، ففي مصر يوجد مسجد ضخم شُيِّد علىٰ مكان يُدَّعىٰ أنه موضع وفاة زينب، وفي الشام مسجد آخر يزوره الآلاف من العوام ظانّين أنه مرقد زينب، وفي سنجار موضع ينسب إلىٰ زينب ويُدَّعىٰ أنه مرقدها، ومع استحالة أن يكون لإنسان واحد أكثر من موضع مات فيه، إلا أن هذه المواضع عُمِّرت وصارت محجاً ومزاراً لكثير من العوام الذين لم يجدوا من يهديهم إلىٰ الحق والصواب، بل ـ ويا للعجب ـ فلقبرها المنسوب لها في الشام خوارق وكرامات، ولقبرها المنسوب لها في مصر كرامات ومعجزات، بل إن الأغرب والأعجب أنك تجد من ينافح عن هذه الظاهرة الغريبة والمستنكرة، ويصنف في إثبات دفن زينب في مصر أو الشام!، بل إن بعضهم لا يجد ضيراً في وجود أكثر من قبر منسوب لزينب، ويحث الناس علىٰ زيارة هذه الأماكن كلها! وما عشتَ أراك الدهر عجباً!، وهذا ما حملني علىٰ تتبع أصل وتاريخ هذه المراقد المنسوبة لزينب وبيان حقيقتها للناس، خاصة أني وجدت ما أُلِّف في بيان حقيقة هذه المراقد المزورة، قليلاً بل نادراً ولا يتعدىٰ وريقات

قليلة ، في مقابل عشرات الدراسات والمؤلفات التي صنفت في محاولة إثبات صحة هذه المراقد والمشاهد غير الثابتة ، وفي الختام ، أرجو أن أكون وفَّيت الحفيدة النبوية والبضعة العلوية زينب الكبرىٰ ﵂ ، شيئاً من حقها ، بتبرئتها من الأكاذيب التي ألصقت بتاريخها ، وبالله التوفيق.

حافظ أسدرم

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

تمهيد في ترجمة زينب الكبرى رضي الله عنها



اسمها رضي الله عنها

اختلف في معنى اسم زينب، فنقل أبو منصور الأزهري عن أبي عمرو الشيباني أنه قال: «الأزْنَبُ: السَّمين، وَبِهِ سمّيتِ المرأةُ زَيْنَب، وَقد زَنبَ يَزْنَب زنباً: إِذا سَمِن».

ثم نقل عن ابْن الأعرابيّ أنه قال: «الزَّيْنَبُ: شجرٌ حَسن المنظر طيب الرَّائِحَة، وَبِهِ سُمِّيت المرأَة زَينب بِهَذِهِ الشَّجَرَة»[1].

ولعل قول ابن الأعرابي هو الأقرب، والله أعلم.

وقد اختار علي رضي الله عنه أن يُسمِّي كبرى بناته من فاطمة رضي الله عنها باسم زينب، ولعل ذلك كان منه تيمناً بخالتها زينب رضي الله عنها، فإنَّه رضي الله عنه قد سمّى جملة من بناته بأسماء أخوات فاطمة رضي الله عنها، فسمّى صغرى بنتيه من فاطمة باسم «أم كلثوم»، وسَمّى ابنته من الصَّهباء التغلبية باسم «رُقيَّة».

وقد كان مِن دأب علي رضي الله عنه التيمن بأسماء من يحبهم، وعلى رأسهم حبيبه وابن عمه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فقد سمّى علي رضي الله عنه ثلاثة من أبنائه باسم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك زوجته فاطمة رضي الله عنها، فقد سمّى ابنة له باسمها، كما أنه سمّى ثلاثة من

(١) تهذيب اللغة (١٣/١٥٧).

أبنائه بأسماء الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم[(١)].

❁ نسبها رضي الله عنها

هي زينب بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأمها فاطمة رضي الله عنها بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فهي حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابنة حيدرة علي رضي الله عنه وبضعة فاطمة سيد النساء رضي الله عنها، وأخت الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة رضي الله عنهما، وشقيقة أم كلثوم زوجة عمر الفاروق رضي الله عنها، جدُّها نبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأبوها خليفة، وأخوها خليفة، وأختها زوجة خليفة، فهي سليلة بيت النبوة والشرف والمجد.

❁ كنيتها رضي الله عنها

كانت زينب رضي الله عنها تكنى أم جعفر، قال النسّابة الزبير بن بكار في «الموفقيات»: «أم جعفر زينب بنت علي بن أبي طالب»[(٢)].

وذكر النسابة الإمامي أبو الحسن العمري[(٣)] أنها كانت تكنى أم الحسن[(٤)].

---

(١) انظر: أسماء أبناء علي رضي الله عنه في طبقات ابن سعد (١٧/٣ ـ ١٨)، ونسب قريش لمصعب الزبيري (ص٤٠ ـ ٤٤)، أنساب الأشراف (١٨٩/٢ ـ ١٤٩)، ومن مصادر الإمامية: الإرشاد للمفيد (ص٣٥٤ ـ ٣٥٥)، المجدي في أنساب الطالبيين للعمري (ص١٢).

(٢) الأخبار الموفقيات (ص ٧٥).

(٣) ترجم له المرجع محمد حسين المرعشي النجفي ترجمة مطولة في مقدمته لكتاب المجدي في أنساب الطالبيين سماها «المجدي في حياة صاحب المجدي»، وأورد فيها ثناء علماء الإمامية عليه، ونص على كونه إمامياً، واستدل بقول العمري في المجدي (ص٣٥٤): «ونحن اثنا عشرية»، وقد نقل العمري بعدها شعراً لعلي بن حماد في النص على إمامة الاثني عشر، وقال: «وهذا كلام حسن وحجة قوية».

(٤) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٨).

وأستبعد صحة ذلك لأني لم أقف عليه عند من سبقه[1]، فالأصح أنها كانت تُكنىٰ بأم جعفر، مثل زوجها عبد الله بن جعفر فإنّه كان يكُنىٰ أبا جعفر[2]، وهو جعفر الأكبر وأمه زينب رضي الله عنها.

وزعم بعض المتأخرين أن كنيتها أم كلثوم، وهذا أمر مستبعد ولا يقوم عليه دليل، ولا أظنه إلا وهماً، منشؤه غلط بعض الرواة في ذكر اسم أم كلثوم بدل زينب في بعض الروايات[3].

❁ **لقبها** رضي الله عنها

درج النسابون علىٰ إطلاق وصف «الكبرىٰ» علىٰ زينب[4]، تمييزاً لها عن أختها غير الشقيقة زينب «الصغرىٰ» المولودة من أم ولد، ونسب بعض المتأخرين إلىٰ زينب الكبرىٰ عدة ألقاب، وأشهرها وأقدمها لقب «العقيلة»[5]،

---

(١) وقد صرح جعفر النقدي الإمامي بأنه لم يقف علىٰ مستند هذه الكنية فقال: «كما تُكنىٰ بأم الحسن أيضاً، ولم نقف له علىٰ حقيقة»، زينب الكبرىٰ (ص ١٦).

(٢) روىٰ الإمام أحمد في العلل برقم (٢٧٣٢)، عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه قال لعبد الله بن جعفر رضي الله عنه: «يا أبا جعفر»، وإسناده متصل صحيح رجاله كلهم ثقات، وقال مصعب الزبيري في نسب قريش (ص ٨٢): «ولد عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: جعفراً الأكبر، به كان يكنىٰ» وذكر بعدُ (ص ٨٣) أن أم جعفر هي زينب الكبرىٰ.

(٣) وسيأتي مزيد من التفصيل عن هذه القضية عند نقد كتاب «مرقد العقيلة زينب».

(٤) الطبقات لابن سعد (١٧/٣)، أنساب الأشراف (١٨٩/٢)، الذرية الطاهرة (ص ١١٩)، تاريخ دمشق (١٧٤/٦٩)، الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة (٢٠٠/٢)، المجدي في أنساب الطالبيين (ص١٨).

(٥) والعقيلة هي الكريمة من النساء كما في لسان العرب (٤٦٣/١١)، ولا ريب أن زينب كذلك وإنما الكلام في ثبوت هذا اللقب من جهة الرواية والتاريخ.

وهو لقب تفرَّد أبو الفرج الأصفهاني بذكره مستنداً إلىٰ رواية منسوبة إلىٰ زينب، ولم نجد له أثراً عند من سبقه من علماء النسب، كما أن الرواية التي اعتمد عليها لا ترقىٰ إلىٰ الصحة[1].

ومن الألقاب التي تلقب بها زينب عند المعاصرين، لقب «الحوراء»[2]، وهذا اللقب لم يرد في أي رواية من روايات الإمامية، بل جاء في رواياتهم تلقيب فاطمة رضي الله عنها بالحوراء[3]، فيظهر أنَّ تلقيب بعض المتأخرين لزينب بلقب الحوراء هو اقتباس من هذه الرواية التي وردت في فاطمة رضي الله عنها.

ويلاحظ أنَّ هذه الألقاب لم تظهر إلا في كتب متأخرة جداً، وتحديداً في القرن الثالث عشر فما بعده، وليس لها أصلٌ في الروايات ولا في كتب التواريخ العتيقة، وإنما هي من توليد المتأخرين، ولأجل ذلك لا أستغرب أن تصل ألقاب زينب عند بعضهم إلىٰ أكثر من ثلاثين لقباً[4].

---

(١) قال أبو الفرج الأصفهاني: «والعقيلة هي التي روىٰ ابن عباس عنها كلام فاطمة في فدك، فقال: حدّثتني عقيلتنا زينب بنت علي»، مقاتل الطالبيين (ص ٩٥)، ولم يذكر إسناداً لهذه الرواية، ولذا فهذه الرواية غير معتمدة.

(٢) الحوراء هي شديدة بياض العين، جاء تلقيب زينب بالحوراء في كتاب «عصمة الحوراء زينب»، وكتاب «النوران الزهراء والحوراء» كلاهما لعادل العلوي، وكذا كتاب محمد جميل حمود «الحقيقة الغرّاء في تفضيل سيدتنا الصدّيقة الكبرىٰ زينب الحوراء علىٰ السيدة مريم العذراء»، وانظر: شجرة طوبىٰ (١/٦٢)، (١/١٢١)، المجالس العاشورائية في المآتم الحسينية (ص ٣٩٦، ص ٤٦٩)، الموسوعة الكبرىٰ عن فاطمة الزهراء (١٣/١١٦).

(٣) انظر مثلاً: دلائل الإمامة (ص١٢٤، ص١٤٨)، الأمالي لابن بابويه القمي (ص١٧٥)، تهذيب الأحكام (٦/١٠)، مصباح المتهجد (ص٧١٢)، الثاقب في المناقب (ص٢٨٠).

(٤) انظرها في: الخصائص الزينبية (ص ٥١ ـ ٥٢).

ولادتها رضي الله عنها

لم أقف على نص في تاريخ ولادة زينب رضي الله عنها[1]، والظاهر أنها ولدت في السنة الخامسة للهجرة، بعد ولادة أخيها الحسين رضي الله عنه، وقبل ولادة أختها أم كلثوم رضي الله عنها التي نص الذهبي على أنها ولدت في السنة السادسة[2].

والغالب على الظن أنها ولدت آخر السنة الخامسة قبل واقعة الكساء، وذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دعا أهل بيته دعا علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً رضي الله عنهم، ولو كانت زينب قد ولدت، لدعاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد تنبَّه محب الدين الطبري إلى هذه النكتة اللطيفة فقال: «الفصل السابع: في ذكر زينب بنت فاطمة وعلي عليهما السلام، وإنما أُخِّر ذِكرُها وذكر أختها أم كلثوم، عن أحاديث أهل البيت المشار إليهم في الآية، لأن أحاديث أهل البيت المذكورة

(١) أما زعم جعفر النقدي في كتابه زينب الكبرى (ص ١٨) أنها ولدت في خامس جمادى الأولى، ونقلُ غالب الإمامية المعاصرين ذلك عنه، فهو مجرد زعم لا أصل له ولا دليل عليه، وإنما جاء به ـ كما هو جل مادة كتابه ـ من بعض المؤلفين المتأخرين من أهل القرن الثالث عشر، ولا يعقل أن يخفى هذا عن سائر أهل العلم طوال ثلاثة عشر قرناً، وقد تعقبه الشيخ الإمامي فضل علي القزويني فقال في كتابه الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه (١٠٣/٣): «ما ذكره العلامة النقدي... قول بلا دليل بل بلا تحقيق، ولم يسنده إلى رواية أو كتاب»، ثم قال بعدما نقل عن النقدي أقوالاً أخرى في تاريخ ولادة زينب (١٠٤/٣): «ليت شعري في أي كتاب ذلك، وأي قائل قال بذلك؟ وقد تفحصنا في جملة من كتب العامة والخاصة ولم نر لذلك عيناً ولا أثراً ولا قولاً ولا قائلاً».
ونظيره زعم جبر سراج في كتابه السيدة زينب في قلوب المحبين (ص ٥) أن زينب ولدت في شهر شعبان!
ونظيره أيضاً زعم بعض الذين يحتفلون بمولد زينب في مصر أنها ولدت في ٢٨ رجب، فكل ذلك لا أصل له.

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٠٠/٣).

لم تتضمنهما لأنهما والله أعلم لم يكونا موجودتين حين نزول الآية وتجليلهم بالكساء»[١]، وقد أجاد فيما أفاد.

وإذا علمنا أنّ سورة الأحزاب نزلت بعد غزوة الخندق[٢] ـ وغزوة الخندق كانت في السنة الخامسة من الهجرة على أرجح الأقوال[٣] ـ تكون النتيجة أنّ زينب رضي الله عنها ولدت في آخر السنة الخامسة للهجرة النبوية.

وقد تصدقت فاطمة رضي الله عنها بوزن شعر ابنتها زينب رضي الله عنها فضّةً كما صنعت مع سائر أبنائها، فقد قال محمد بن علي الباقر رحمه الله: «وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم، فتصدّقت بزنة ذلك فضة»[٤].

۞ فضائلها ومناقبها رضي الله عنها

لم يرد لزينب رضي الله عنها في السنة النبوية فضائل خاصة بها، شأنها شأن أختها أم

---

(١) ذخائر العقبى (ص ١٦٧).

(٢) انظر: نظم الدرر للبقاعي (٢٧٤/١٥)، الموسوعة القرآنية لجعفر شرف الدين (٩١/٧)، ومن كتب الإمامية: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل لناصر مكارم الشيرازي (١٧١/١٣).

(٣) انظر تفصيل ذلك في كتاب مرويات غزوة الخندق (ص ٦١ ـ ٧٩) للدكتور إبراهيم بن محمد المدخلي، فقد استوفى نقل الخلاف في المسألة وعرض أدلة كل قول ورجح أن غزوة الخندق كانت في السنة الخامسة.

(٤) رواه مالك في الموطأ (٧١٦/٣) عن جعفر الصادق عن أبيه الباقر، وإسناده صحيح إلى الباقر، واحتمال ثبوت الواقعة قوي، لأنَّ الباقر لا يمكن أن يعرف مثل هذا إلا بالرواية، وواضح أنّ هذا مما تناقله عن أجداده من أهل البيت، وانظر «نسباً وصهراً إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما» من إصدارات المبرة (ص٤٥ الهامش ١).

تنبيه: وقع لي وهم في كتابي «نسباً وصهراً ص٤٤»، إذ كتبت ذهباً بدل فضة، والصواب «فضة» وسيعدل هذا الخطأ في الطبعات اللاحقة إن شاء الله.

كلثوم رضي الله عنها، وليس هذا مما يحط من شأن زينب رضي الله عنها إذ أنها مشمولة بفضيلة الصحبة العامة، فزينب رضي الله عنها أدركت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورأته وذكرها جماعة من العلماء في صغار الصحابة(١)، كما أنها رضي الله عنها مشمولة بالفضائل العامة التي وردت لأهل البيت رضي الله عنهم، من اصطفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بني هاشم كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل، واصطفىٰ قريشاً من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»(٢)، ومشمولة بوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأهل بيته حين قال صلى الله عليه وآله وسلم: «أُذكِّركم الله في أهل بيتي»(٣)، وقول الصديق رضي الله عنه: «ارقبوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم في أهل بيته»(٤).

ولا ريب في كونها من التقيات العابدات العفيفات، فزينب قد نشأت وتربت في كنف بيت من أشرف بيوت بني هاشم، يرعاها أبوها علي رضي الله عنه، وتحفّها أمها فاطمة رضي الله عنها بالعناية والرعاية وحسن التربية والتأديب، ولذا فلا غرابة في أن يختارها عبد الله بن جعفر رضي الله عنه زوجة له.

۞ زواجها من ابن عمِّها عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما

تزوجت زينب بنت علي رضي الله عنها بابن عمها عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما، وهو الصحابي المشهور الملقب بالجواد، ولم يُنقل تاريخ هذا الزواج، إلا أن غالب الظن أنه وقع قبل سنة ١٧ هـ، لأنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب في هذه السنة أم كلثوم أخت زينب رضي الله عنهما(٥)، وكان مراد عمر رضي الله عنه من تلك المصاهرة

(١) أسد الغابة (١٣٤/٧)، الجامع لما في المصنفات الجوامع (٣٠١/٦)، الإصابة (١٦٦/٨).
(٢) صحيح مسلم (٦٠٠٢).
(٣) صحيح مسلم (٦٣٠٤).
(٤) صحيح البخاري (٣٧١٣).
(٥) تاريخ الطبري (٦٩/٤) عن الواقدي.

الاتصال بالنسب النبوي، فلو كانت زينب حينها غير متزوجة، لكانت أولىٰ بالخطبة من أختها أم كلثوم لكونها أكبر سناً منها، والله أعلم[1].

ثمّ إن زينب كانت الزوجة الأولىٰ لعبد الله بن جعفر[2]، فقد مضىٰ أنَّ عبد الله بن جعفر كان يكنىٰ بأبي جعفر، وأم جعفر هي زينب رضي الله عنها[3].

---

(١) وقد وقع في مستدرك الحاكم (٤٧٤٣) أن عمر رضي الله عنه لما خطب أم كلثوم من علي، أجابه علي رضي الله عنه فقال: «إني أرصدها لابن أخي عبد الله بن جعفر»، قلت: هذا الخبر مُعل سنداً ومتناً، وأما السند فإنَّ الناس رووه من طريق معلىٰ بن أسد عن وهيب بن خالد عن جعفر عن أبيه مرسلاً، وأما رواية الحاكم فزيد في إسنادها علي بن الحسين فهذه الزيادة غلطٌ، وأما المتن، فكل من روىٰ خبر معلىٰ ابن أسد ذكر أنّ علياً إنما قال: «إني أرصدها لابن أخي»، ولم يُسمه في المتن، فزيادة عبد الله ابن جعفر في رواية الحاكم شاذة. وانظر: فضائل الصحابة لأحمد والرواية من زيادات القطيعي علىٰ الفضائل (١٠٦٩)، والشريعة للآجري (١٧١٣)، و(١٨٢٠).
ويشهد له أيضاً الطرق الأخرىٰ عن جعفر بن محمد، ففيها: «إنما حبست بناتي علىٰ بني جعفر».
انظر: طبقات ابن سعد (٤٦٣/٨)، وسنن سعيد بن منصور (٥٢٠)، والمعجم الكبير للطبراني (٢٦٣٣)، وحلية الأولياء (٣٤/٢)، والشريعة للآجري (١٧١٢)، و(١٨١٩).
وورد في طرق أخرىٰ ضعيفة أنَّ علياً رضي الله عنه قال: «إني أعددتها لابن أخي جعفر».
انظر: الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (٢٨١)، وعليه يظهر أن ذِكر عبد الله بن جعفر في رواية الحاكم غلط.

(٢) الفائدة من التنبيه علىٰ هذه المسألة هو أنه سيأتي أن عبد الله بن جعفر قد تزوج أم كلثوم الكبرىٰ أخت زينب بعد وفاتها، وإذا ثبت ذلك نستطيع تعيين تاريخ وفاة زينب بأنه قبل سنة ٥٠ هـ، حيث أننا نعلم من خلال الروايات الصحيحة أن أم كلثوم توفيت في حياة الحسن بن علي الذي توفي سنة ٥٠ هـ، وهذه القضية ستفيد أيضاً في مناقشة مسألة خروج زينب الكبرىٰ مع الحسين إلىٰ كربلاء.

(٣) ذكر مصعب الزبيري في نسب قريش (ص ٨٢ ـ ٨٣)، وابن قتيبة في المعارف (٢٠٧/١) والدولابي في الذرية الطاهرة (٢١٢) ـ طبعة المبرة ـ ونقله عن يحيىٰ بن الحسن العقيقة النسابة، أن جعفرا الأكبر هو ابن زينب، وخالف ابن سعد في ذلك فذكر في الطبقات ـ طبعة الخانجي ـ (٤٦١/٦) أن أمه هي الأمية التي تكنىٰ أم عمرو بنت خراش، والراجح الأول.

۞ فائدة في الجمع بين المرأة وزوجة أبيها

يرتبط ذكر زينب بنت علي رضي الله عنها في كتب الفقه بمسألة فقهية مهمة في أبواب النكاح، وهي مسألة الجمع بين المرأة وزوجة أبيها، وقد درج جماعة من المحدثين على القول بالجواز، واستدلوا بجمع عبد الله بن جعفر بين ليلى بنت مسعود النهشلية امرأة علي رضي الله عنه، وبين زينب بنت علي رضي الله عنها، منهم الإمام البخاري[1]، والبغوي[2]، كما أنَّ كثيراً من الفقهاء أفتوا بالجواز بناء على صنيع عبد الله بن جعفر رضي الله عنه[3].

۞ هل طلق عبد الله بن جعفر رضي الله عنه زينب رضي الله عنها؟

ذكر جماعة من أهل العلم أن زينب كانت عند عبد الله بن جعفر وماتت عنده، وذهب بعضهم إلى أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه طلّق زينب ثم تزوج أم كلثوم رضي الله عنها.

وأول من وقفت عليه يشير إلى ذلك هو البلاذري المؤرخ، فقد أشار إلى الاختلاف في زواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم فقال: «زينب تزوجها عبد الله بن جعفر فبانت منه ويقال ماتت عنده»[4].

---

(١) صحيح البخاري (١١/٧).

(٢) شرح السنة (٦٩/٩).

(٣) النوادر والزيادات (٥١٦/٤)، والأم (١٦٣/٧)، ومسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (ص ٣٤٩)، ومسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (١٨٤٤/٤)، والجامع لعلوم أحمد (٦٦/١١) و(٦٨/١١)، والمبسوط (٢١١/٤).

(٤) أنساب الأشراف (٤٠٢/١).

ومال ابن حزم إلىٰ هذا القول فقال بعد أن ذكر زواج أم كلثوم بعمر ثمّ بعون ثمّ بمحمد ابني جعفر: «ثمَّ خلف عليها بعده عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، بعد طلاقه لأختها زينب»[1].

وتبعه علىٰ ذلك أحمد بن خالد الناصري فقد نقل كلام ابن حزم، ثمّ ذكر كلاماً ثمّ قال: «وزوّج علي رضي الله عنه ابنته زينب من ابن أخيه عبد الله بن جعفر ثمّ طلقها بعد أن ولدت له.. وتزوج أختها أم كلثوم كما تقدم وأظن أنّ طلاقه إياها كان بعد مقتل عليّ رضي الله عنه»[2].

وهذا القول ضعيف، تفرّد بنقله البلاذري دون سائر ثقات النسابين ممن سبقه، وقد نص من سبقه من أهل النسب علىٰ خلاف ذلك.

وسيأتي تصريح الزهري وابن سعد وهما أقدم وأعلم بالأنساب من البلاذري وابن حزم[3] بأنَّ عبد الله بن جعفر إنما تزوج بأم كلثوم رضي الله عنها بعد وفاة أختها زينب، ولعل الأمر اشتبه علىٰ البلاذري حين وقع علىٰ خبر زواج عبد الله ابن جعفر بكل من زينب وأم كلثوم فاحتمل أن يكون عبد الله بن جعفر طلق زينب ثمَّ تزوج أم كلثوم، وربما قد يكون البلاذري وقف علىٰ قولين في المسألة فحكاهما دون أن يجزم بصحة أحدهما.

وعلىٰ كل حال؛ لم نر أحداً من المحققين المعتمدين في علم النسب يعتمد

(١) جمهرة أنساب العرب (ص ٣٨).

(٢) طلعة المشتري في النسب الجعفري (١/٢٠).

(٣) قال الليث بن سعد عن الزهري: «ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب، يحدث في الترغيب، فتقول: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب، قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة، كان حديثه» تاريخ دمشق (٥٥/٣٤١).

هذه الرأي، وهذا كاف في بيان عدم صحته، فضلاً عن أني لم أقف لهذا الرأي على دليل نقلي، والله الموفق[1].

۞ تنبيهات على أخطاء تاريخية عن خطبة زينب الكبرى وزواجها رضي الله عنها

هناك ثمة تنبيهات لا بد من الإشارة إليها في حديثنا عن خطبة زينب وزواجها:

❊ التنبيه الأول: عدم صحة خطبة الأشعث بن قيس رضي الله عنه لزينب الكبرى رضي الله عنها

تتابع جماعة من الكُتاب الذين ألّفوا في سيرة زينب رضي الله عنها[2] على حكاية قصة خطبة الأشعث بن قيس الكندي رضي الله عنه لزينب الكبرى رضي الله عنها وردِّ علي رضي الله عنه له.

وأصل هذه القصة رواية وحيدة نقلها ابن عبد ربه في العقد الفريد، قال: «ودخل الأشعث بن قيس على علي بن أبي طالب، فوجد بين يديه صبية تدرج[3]، فقال: «من هذه يا أمير المؤمنين؟» قال: «هذه زينب بنت أمير المؤمنين»، قال: «زوّجنيها يا أمير المؤمنين»، قال: «اعزبْ[4]، بفيك الكَثْكَثُ[5]،

---

(١) وللمزيد انظر: «نسباً وصهراً ـ إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنها» (ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٢) الخصائص الزينبية للجزائري (ص١٥٧)، زينب الكبرى للنقدي (ص٧٥ ـ ٧٦)، زينب الكبرى بطلة الحرية لأبي القاسم الديباجي (ص ٢٩)، زينب القدوة والرمز لسعيد الخويلدي (ص ٩٣ ـ ٩٤)، عقيلة بني هاشم لعلي الهاشمي (ص٣١ ـ ٣٢)، موسوعة زينب الكبرى لعلي عاشور (٣٤/١)، السيدة زينب حفيدة رسول الله صلى الله عليه وسلم لعباس الموسوي (ص٣١)، فخر النساء لماجد ناصر الزبيدي (ص ٢٤)، المجالس الزينبية لمهدي تاج الدين (ص ٦٣).

(٣) قال ابن منظور في لسان العرب (٢٦٦/٢): «يقال للصبي إذا دب وأخذ في الحركة: درج».

(٤) أي: ابتعد، وأصل العزبِ البعدُ، انظر تاج العروس (٣٦٣/٣).

(٥) قال ابن منظور: «بفيه الكثكث.. كقولك: بفيه التراب والحجر»، لسان العرب (١٧٩/٢).

ولك الأَثْلَبُ[1]! أغرّك ابن أبي قحافة[2] حين زوّجك أم فروة؟ إنها لم تكن من الفواطم ولا العواتك من سليم...»»[3].

والكلام على هذه الرواية يقع في وجهين:

الأول: لو تجاوزنا كون كتاب العقد الفريد كتاب أسمارٍ وأدبٍ، وأنّ أهل التحقيق لا يعبؤون بما يرويه، فإنّ تفرّد صاحب العقد الفريد برواية هذه القصة في القرن الرابع دون إسنادٍ، كافٍ في ردها وعدم الاعتماد عليها.

الثاني: الرواية مقطوعة البطلان، لأنها تزعم أنَّ زينب ـ حين خطبها الأشعث بن قيس ـ كانت طفلة صغيرة قد بدأت المشي، وكان ذلك في زمن خلافة عليّ رضي الله عنه بدليل مخاطبة الأشعث له رضي الله عنه بلقب أمير المؤمنين، وقد مضى أنّ زينب الكبرى وُلِدت في السنة الخامسة أو السادسة للهجرة، فيكون عمرها ـ في زمن خلافة أبيها رضي الله عنه ـ قريباً من ثلاثين سنة، بل كانت حينئذٍ متزوجة من ابن عمِّها عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، فكيف يُزعم أنّها كانت صبية تدرج؟!

فإن قيل: لعلّ المراد في الخبر زينب الصغرى، أُجيب: إنَّ واضع الرواية لم يردّ ذلك، لأنّه جعل عليّاً رضي الله عنه يبرر تزويج أبي بكر ابنته أم فروة للأشعث، بأنها «لم تكن من الفواطم ولا من العواتك من سليم».

والمقصود بهذا أنّ زينب حفيدة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لأم فروة، وعليه فهذا

(١) قال ابن منظور: «وبفيه الأثلب...: أي التراب والحجارة»، لسان العرب (٢٤٢/١).
(٢) حُذفت جملة «ابن أبي قحافة» في كتاب زينب الكبرى للنقدي!
(٣) العقد الفريد (١٤٧/٧).

التوجيه غير وجيه.

ثمَّ كيف يُعقل أن يَرُدَّ عليٌّ على الأشعث بمثل ذلك الخطاب الذي لا يصدر إلا من الجلفاء والجفاة، فما هي الجريرة التي ارتكبها الأشعث في طلبه الزواج بابنة علي رضي الله عنه حتى يدعو عليه عليّ رضي الله عنه ويقول له: «بفيك الحجر!»، فضلاً عن أنَّ علياً لا يُتصور منه أن يزري على أبي بكر الصديق رضي الله عنه ويعيبه بتزويج أخته أم فروة للأشعث بن قيس بمثل ذلك الخطاب الغريب عن لغة عليّ وخُلقه رضي الله عنه.

فالقصة باطلة لا أصل لها من جهة السند، وعلامة الوضع على متنها لائحة.

*** التنبيه الثاني: خطأ القول بزواج زينب الكبرى رضي الله عنها من كثير بن العباس رضي الله عنه**

من الأوهام التي ذُكرت في بعض كتب الأنساب، أنَّ كثير بن العباس بن عبد المطلب تزوج زينب الكبرى، وأول من وجدته يذكر ذلك هو ابن حبيب فقال: «كثير بن العباس بن عبد المطلب، كانت عنده زينب الكبرى بنت علي»[(١)]، والصواب أن التي تزوجها كثير بن العباس هي زينب الصغرى كما نص على ذلك جماعة من النسابين كمصعب الزبيري، والبلاذري، وأبي الحسن العمري وابن عنبة[(٢)].

*** التنبيه الثالث: خطأ القول بزواج زينب الكبرى رضي الله عنها بعمر بن الخطاب رضي الله عنه**

وقع في بعض كتب متأخري المتأخرين ممن ألّف في زيارة المشاهد والقبور

(١) المحبر (ص ٥٦)، وتبعه على هذا الوهم الكرباسي في دائرة المعارف الحسينية، معجم أنصار الحسين، النساء، الجزء الأول (ص ١٦٠)، ووقع هذا أيضاً في موسوعة الإمامة في مصادر أهل السنة للمرعشي (٦/٦١٥).

(٢) انظر على التوالي: نسب قريش (ص ٤٥)، أنساب الأشراف (٢/١٩٣)، المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٨)، عمدة الطالب (ص ٣٢).

وهم «غريب»، فقد قرروا زواج زينب الكبرىٰ بعمر رضي الله عنه[1]، وهذا غلط فاحش وتخليط غريب لا أصل له في كتب التاريخ.

فالمقطوع به أنّ عمر رضي الله عنه إنما تزوج أم كلثوم الكبرىٰ رضي الله عنها الأخت الصغرىٰ لزينب رضي الله عنها، وأما زينب فكانت متزوجة حينها من عبد الله بن جعفر رضي الله عنه كما ذكرت سابقاً.

۞ أبناؤها رضي الله عنها

اختلفت روايات النسابين في عدد أبناء زينب، فاقتصر الزهري علىٰ ذكر علي وعون[2]، واقتصر مصعب الزبيري علىٰ ذكر جعفر وعلي وعون وأم كلثوم[3]، وتبعه الزبير بن بكار إلا أنه لم يذكر أم كلثوم[4].

وأمّا ابن إسحاق فاقتصر علىٰ ذكر علي وأم أبيها، وقد وهم رحمه الله، فأم أبيها ليست ابنة زينب، بل هي ابنة ليلىٰ بنت مسعود كما نص علىٰ ذلك ابن سعد[5] وابن قتيبة[6].

---

(١) الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات لابن الحوراني (١٣٣ ـ ١٣٤)، مخطوط عرف الزرنب لإسماعيل العجلوني نقلاً عن كتاب ثواب المدرك لعبد الغني النابلسي [ق ٦٩/ب]، الروضة البهية المنسوب لعز الدين الصيادي (ص ٩٦) والتحقيق أن هذا الكتاب من صنع أبي هدىٰ الصيادي وأنه منحول وجُلُّ مادته مسروقة من الإشارات لابن الحوراني، وغيرهم كما سيأتي في موضعه.

(٢) نقله عنه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ١١٩).

(٣) نسب قريش (ص ٢٥)، و(ص٨٣).

(٤) تاريخ دمشق (١٤/٤٣).

(٥) الطبقات (٤٦١/٦).

(٦) المعارف (٢٠٧/١).

وأمّا ابن سعد فقد تفرد بذكر اسم محمد بدل جعفر[1]، والظاهر أنه وهم، ومثل هذا عدُّ الدارقطني رقية في بنات زينب[2]، وزعمَ أبو الحسن العمري النسابة أن من أولاد زينب إبراهيم[3]، ولم أجد ذلك عند أحد من النسابين ممن سبقه.

واتفق ابن قتيبة[4] والبلاذري[5] ويحيىٰ العبيدلي العقيقي[6] وتبعه ابن الطقطقي[7] علىٰ أنها ولدت أربعة أبناء وبنتاً وهم: جعفر وعلي وعون والعباس وأم كلثوم، وهو الصحيح إن شاء الله.

۞ تحقيق تاريخ وفاتها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

لم يذكر المؤرخون تاريخ وفاة زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إلا أنهم ذكروا أنَّ عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد تزوج بعد وفاة زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أختها أم كلثوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبما أننا نعلم أنّ أم كلثوم قد توفيت قبل سنة ٥٠هـ[8]، فاللازم من ذلك أنّ زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا توفيت قبل

(١) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (٤٦١/٦)، (٤٣٢/١٠).

(٢) الإخوة والأخوات (ص ٢٩).

(٣) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ٢٩٧).

(٤) المعارف (٢٠٧/١).

(٥) أنساب الأشراف (٦٧/٢)، ونقله عن محمد بن زياد الأعرابي.

(٦) نقله عنه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ١١٩).

(٧) الأصيلي في أنساب الطالبيين (ص ٥٨).

(٨) ثبت أنّ أم كلثوم توفيت في إمارة سعيد بن العاص علىٰ المدينة وشهد جنازتها الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روىٰ ذلك ابن أبي شيبة في المصنف (١١٥٦٨) وأحمد في العلل (١٤٠/١) بإسناد صحيح، وبذلك يكون تاريخ وفاة أم كلثوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بين سنة ٤٨هـ مبتدأ إمارة سعيد بن العاص علىٰ المدينة، وسنة ٥٠هـ، سنة وفاة الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر للتفصيل كتابي «نسباً وصهراً إثبات

هذا التاريخ قطعاً، وأما القول الذي اشتهر عند بعض المتأخرين من تأخر وفاتها إلى ما بعد سنة ٦١هـ[١] وشهودها كربلاء مع أخيها الحسين رضي الله عنه فهو قول لا دليل عليه ولا يُركن إليه[٢].

زينب الكبرى رضي الله عنها ورواية الحديث

لم ترو زينب رضي الله عنها عن جدّها محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن والديها ولا عن أخويها رضي الله عنهم، ولم نقف على السبب الذي منعها من ذلك، ويبدو أنها رضي الله عنها لم تكن مهتمة بالرواية، أو كانت مشغولة عن ذلك إما بالقيام بشؤون بيتها وأبنائها، أو لمانع لم ينقل إلينا. وأما سائر ما يروى عنها من الروايات فلا يثبت شيء منه عند أهل التحقيق، وإنما هو من صنع الوضاعين والكذابين[٣].

بين الاحتفاء بزينب الكبرى رضي الله عنها والتحامل على أختها أم كلثوم رضي الله عنها

كل ما ذكرته هو الذي وقفت عليه في كتب التاريخ والحديث من أخبار

زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما» (ص ٦٥ ـ ٦٨).

(١) ذكر حسن قاسم في أخبار الزينبات (ص٥٨)، وتبعه محمد كاظم القزويني في كتابه زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص٥٩١) أن وفاة زينب كانت في رجب سنة ٦٢هـ، وقال محمد جواد مغنية: «إنها توفيت في رجب سنة ٦٥ هـ»، وهذا كله لا أصل له ولا دليل عليه.

(٢) وسيأتي نقده بتفصيل في فصل مناقشة روايات حضور زينب الكبرى في كربلاء.

(٣) مثل رواية «يا عليّ، أنتَ وأصحَابُك في الجنة»، فقد رويت من طرق عن زينب رضي الله عنها، وقد ذكرها الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (٥٥٩٠)، وحكم على الرواية بالوضع، ومثل الخطبة الفدكية المنسوبة لفاطمة، فقد رويت من عدة طرق عن زينب وهي أيضاً خطبة مختلقة موضوعة، كما قال ابن قتيبة في غريب الحديث (١/٥٩٠).

زينب رضي الله عنها ، وهي أخبار قليلة لم تكشف النقاب عن كثير من تفاصيل حياتها وزواجها ووفاتها ، خاصة إن قورنت بأخبار أختها أم كلثوم ـ وهي سيدة من سادات البيت العلوي ـ رضي الله عنها الكثيرة والمنتشرة في كتب التاريخ والحديث والفقه والأدب ، ولعل ذلك بسبب ارتباط أم كلثوم رضي الله عنها بعمر الفاروق رضي الله عنه الذي كان وقت زواجه بها خليفة المسلمين وأمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين ، فهذه المصاهرة قد جمعت بين بيت النبوة وبيت الخلافة ، فلذلك كُتب لها أن تشتهر .

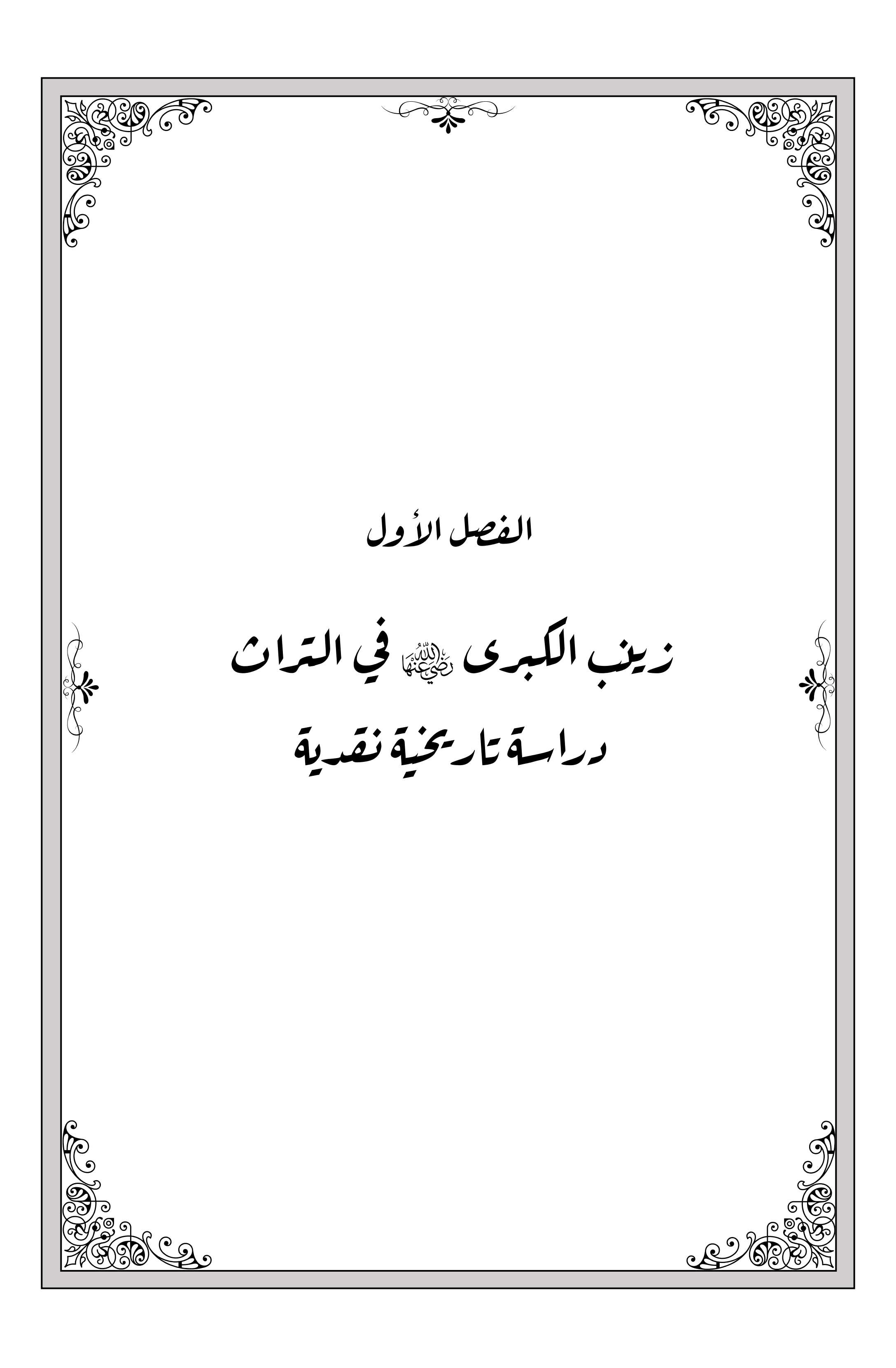
والغريب أنَّ من يطالع الكتابات التي صدرت عن كل من زينب وأم كلثوم رضي الله عنهما في العصور الأخيرة ، يستغرب من الموقفين المتناقضين في التعامل معهما ، ففي الوقت الذي كُتبت فيه عشرات الدراسات عن زينب رضي الله عنها ، نجد كتابات قليلة جداً تتناول سيرة أم كلثوم وحياتها ، وحتىٰ هذه الكتابات المعدودة انصبت بالأساس ـ إلا النادر منها ـ علىٰ قضية واحدة ، وهي مناقشة زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها ، بل إنك تجد في ثنايا بعض الكتابات تحاملاً عجيباً علىٰ أم كلثوم رضي الله عنها ، وصل إلىٰ حد إنكار بنوّتها لفاطمة رضي الله عنها ، أو إنكارَ وجودها وادعاء أنها شخصية خيالية[1] .

---

(١) انظر : كتابي : «نسباً وصهراً» من إصدارات مبرة الآل والأصحاب (ص ٣٠٣ ـ ٣٢١) ، فقد فصَّلت الكلام فيه عن هذه القضايا وأجبت عنها ، ومن ذلك قول علي الشهرستاني في (زواج أم كلثوم الزواج اللغز ص٣٢) وهو ينقل قول من أنكر وجود أم كلثوم : «أما وجود بنت اسمها : أُمّ كلثوم فلم يعرف عند المحققين إذ لو كان ذلك لعُرف تاريخ ولادتها ، ومكان دفنها ، وبما أنّ الأخبار خالية من ذلك ، فإن هذا يشير إلىٰ التشكيك في وجودها» .
فانظر كيف وصف قول من أنكر وجود أم كلثوم بنت فاطمة رضي الله عنها بأنه قول المحققين! والحق أن هذا القول ليس له حظ من التحقيق .

وكل هذا في مقابل الاحتفاء بأختها زينب رضي الله عنها والغلو فيها إلى درجة تفضيلها على الأنبياء والمرسلين[1]، وهذا غاية الجفاء والجور مع ذرية علي وفاطمة رضي الله عنهما، وهذا ما سنسلط عليه مزيداً من الضوء من خلال ما سيأتي.

(١) سيأتي الكلام عن هذا في مبحث تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن زينب رضي الله عنها.



الفصل الأول

زينب الكبرى رضي الله عنها في التراث

دراسة تاريخية نقدية

عند استقراء ما ورد عن زينب وأم كلثوم ﷺ في كتب التراث، ومقارنته مع ما كتب عن عنهما ﷺ في هذا العصر يقع الباحث في الحيرة والتعجب، وسبب هذا الاستغراب هو أنَّ المرويات المتعلقة بأم كلثوم ﷺ، هي أضعاف ما نُقل عن زينب ﷺ، بينما ما يكتب الآن عن زينب، هو أضعاف ما كتب عن أم كلثوم.

فحين نراجع كتب التراجم والأنساب التي ترجمت لزينب وأم كلثوم، نجد في «سيرة ابن إسحاق» (١٥٠هـ) أنَّ الكلام عن تزويج أم كلثوم من عمر ﷺ وتزويجها من عون بن جعفر بن أبي طالب ﷺ يقع في ثلاث صفحات[١]، بينما لا يزيد الكلام عن تزويج زينب من عبد الله بن جعفر ﷺ عن سطرين فقط[٢].

وفي «طبقات ابن سعد» (٢٣٠ هـ) نجد أن ترجمة أم كلثوم استغرقت صفحتين تقريباً[٣]، بينما لم تتعد ترجمة أختها زينب ستة أسطر[٤]، إضافة إلى ما نقله من روايات أبي مخنف.

وفي «الذرية الطاهرة» للدولابي (٣١٠ هـ)، استغرقت ترجمة أم كلثوم أربع صفحات[٥] تضمنت ستة عشر رواية، بينما اقتصرت ترجمة زينب على صفحة واحدة تضمنت ثلاث روايات فقط[٦].

---

(١) سيرة ابن إسحاق (ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠).
(٢) سيرة ابن إسحاق (ص ٢٥١).
(٣) طبقات ابن سعد (١٠/٤٢٩ ـ ٤٣١).
(٤) طبقات ابن سعد (١٠/٤٣٢).
(٥) الذرية الطاهرة (ص ١١٤ ـ ١١٩).
(٦) الذرية الطاهرة (ص ١١٩ ـ ١٢٠).

وأمّا ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) في «الاستيعاب» ، فقد أفرد ترجمة لأم كلثوم في صفحة ونصف[(١)] ولم يترجم لزينب أصلاً ولعله لم يقف على شيء عنها[(٢)].

وقد سرى هذا الأمر إلى كتب المتأخرين عنهم ، ففي «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٧١ هـ) ذُكرت أم كلثوم في معرض ترجمة ابنها زيد بن عمر ، إلا أن جل الروايات التي أوردها ابن عساكر كانت متعلقة بها وبزواجها من عمر رضي الله عنه ، فمن جملة ثلاثين رواية في ترجمة زيد ، كان نصيب أم كلثوم سبع روايات ، ونصيب زيد ثمان روايات ، وأما بقية الروايات فكانت مشتركة بين زيد وأم كلثوم ، فصار لأم كلثوم اثنان وعشرون رواية[(٣)] ، وهذا كله بالرغم من أنَّ أم كلثوم ليست على شرط ابن عساكر ، لأنها لم تدخل دمشق.

أمّا زينب التي أفرد لها ابن عساكر ترجمة خاصة فكان نصيبها عشر روايات فقط[(٤)].

وفي «ذخائر العقبى» للمحب الطبري (٦٩٤ هـ) كان نصيب زينب فقرة من أربعة أسطر[(٥)] ، بينما خصص لأم كلثوم أربع صفحات[(٦)].

---

(١) الاستيعاب (٤/١٩٥٤ ـ ١٩٥٦).

(٢) وقد وقع للرعيني في الجامع لما في المصنفات الجوامع عكس ما وقع لابن عبد البر فترجم لزينب (٦/٣٠١) ولم يترجم لأم كلثوم.

(٣) تاريخ دمشق (١٩/٤٨٢ ـ ٤٩٣).

(٤) تاريخ دمشق (٦٩/١٧٤ ـ ١٧٨) ، مع أن جملة منها ليست من رواية زينب الكبرى ، مثل حديث (إنّ الصدقة لا تحل لآل محمد) ، فهو من رواية أختها أم كلثوم الصغرى ، وروايات حضورها في كربلاء ودمشق لا تصح أيضاً كما سيأتي تفصيله.

(٥) ذخائر العقبى (ص ١٦٧).

(٦) ذخائر العقبى (ص ١٦٧ ـ ١٧١).

وفي «أسد الغابة» لابن الأثير (٦٣٠ هـ)، وقعت ترجمة أم كلثوم في صفحتين[١].

وأمّا زينب فكان حظها ستة أسطر بما يقارب نصف صفحة[٢].

وأمّا في «الإصابة» لابن حجر (٨٥٢ هـ)، فوقعت ترجمة أم كلثوم في صفحة ونصف تقريباً[٣].

وأمّا ترجمة زينب فوقعت في أربعة سطور[٤]، بل إنّ الشوكاني (١٢٥٠ هـ) قد خص أم كلثوم بنت علي بمبحث لذكر مناقبها في كتابه «در السحابة في مناقب الصحابة والقرابة»[٥]، ولم يذكر أختها زينب.

ولم يختلف الأمر في كتب الإمامية القديمة، ففي كتاب «الكافي»، أفرد الكليني (٣٢٩ هـ) باباً لتزويج أم كلثوم ذكر فيه روايتين[٦]، وفي (باب المتوفى عنها زوجها)، ذكر روايتين تتعلقان بأم كلثوم[٧]، بينما لم يفرد أي باب عن أختها زينب، وإنما جاء ذكر زينب عرضاً في رواية يتيمة تتعلق بمقتل الحسين ﵁[٨].

وأمّا ابن بابويه (٣٨١ هـ)، فقد نقل رواية واحدة ذكرت فيها أم كلثوم[٩]،

(١) أسد الغابة طبعة دار الفكر (٦/٣٨٧ ـ ٣٨٨).

(٢) أسد الغابة طبعة دار الفكر (٦/١٣٢ ـ ١٣٣).

(٣) الإصابة (٨/٤٦٤ ـ ٤٦٦).

(٤) الإصابة (٨/١٦٦ ـ ١٦٧).

(٥) در السحابة (ص ٥٤٩) برقم ١٦٣.

(٦) الكافي (٥/٣٤٦).

(٧) الكافي (٦/١١٥).

(٨) الكافي (١/٤٦٥).

(٩) من لا يحضره الفقيه (١/٣٢١).

وروىٰ عن زينب رواية الخطبة الفدكية[١].

وأمّا الطوسي (٤٦٠ هـ)، فقد نقل في «تهذيب الأحكام» الروايتين اللتين ذكرهما الكليني عن أم كلثوم في «باب المتوفىٰ عنها زوجها»[٢]، وذكر رواية أخرىٰ عنها في «باب ميراث الغرقىٰ والمهدوم عليهم في وقت واحد»[٣]، بينما لم يرد لزينب أي ذكر في التهذيب.

هذا ما ورد في الكتب الأربعة وهي أهم مصادر التراث الروائي الإمامي.

وأمّا أقدم من تعرض لذكر بنات عليّ من النسابين فهو أبو الحسن العمري (عاش في القرن الخامس)، فقد خصص فقرة كاملة من سبعة أسطر عن أم كلثوم وزواجها بعمر رضي الله عنه، بينما كان نصيب زينب أربعة أسطر[٤].

وأمّا الطبرسي (٥٤٨ هـ) فقد كانت ترجمة كل من أم كلثوم وزينب متقاربتين في كتابه «إعلام الورىٰ»[٥].

أمّا في عصرنا هذا وفي سنوات معدودة، فقد خرجت عشرات الدراسات والمقالات[٦] والكتابات والمؤلفات[٧] عن زينب، بل صدرت موسوعة خاصة

---

(١) من لا يحضره الفقيه (٣/٥٦٧).

(٢) تهذيب الأحكام (٥٥٧) و(٥٥٨).

(٣) تهذيب الأحكام (١٢٩٠).

(٤) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٥) إعلام الورىٰ (١/٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٦) تضمن العدد الرابع لمجلة الموسم لوحده، والصادر سنة ١٩٨٩م، أكثر من ١٠٠ مقال عن زينب ما بين نثر وشعر.

(٧) وقفت منها علىٰ أكثر من ٤٠ كتاباً مطبوعاً.



عن زينب في عشرة مجلدات[1].

وهنا يرد السؤال: ما سر هذا الاهتمام المفاجئ بزينب؟

ومن أين أتىٰ هؤلاء بكل هذه المادة العلمية الضخمة التي خلت منها كتب التراث؟

فلنصحب القارئ الكريم في جولة سريعة في تاريخ التأليف عن زينب حتىٰ نفهم ونعرف كيف بدأت هذه القضية وما أسبابها؟

---

(١) موسوعة زينب الكبرىٰ لعلي عاشور، طبعت سنة ٢٠٠٩ م/ ١٤٢٩ هـ.

* المسألة الأولى: دراسة تاريخية موجزة لتطور التأليف في زينب الكبرى رضي الله عنها

١ ـ المؤلفات عن زينب الكبرى رضي الله عنها في تراث أهل السنة

إنَّ أقدم ما وصلنا من المؤلفات المستقلة عن زينب بنت علي رضي الله عنها هي رسالة «**العجاجة الزرنبية في السلالة الزينبية**» للسيوطي (٩١٠ هـ)، وهي كراسة صغيرة تدور مادتها حول الأحكام المتعلقة بالأشراف الجعافرة الزينبيين، والمقصود بهم ذرية عبد الله بن جعفر رضي الله عنه من زوجته زينب رضي الله عنها.

ولم يكن مقصود السيوطي الكلام عن زينب وسيرتها، وإنما ذكر زواجها بعبد الله بن جعفر وذريتها منه في سطر واحد، ولذا فإنَّ جهد السيوطي انصب في هذه الرسالة على بيان شرف الجعافرة من أبناء زينب الذين اشتهروا بلقب الزينبيين، وفصّل الكلام في دخولهم في مسمى آل البيت، وما يترتب على ذلك من أحكام فقهية.

ثمّ ظهرت رسائل مفردة عن زينب كلها تتعلق بالقبر المنسوب إليها في الشام، منها:

١ ـ «**التوجهات الست إلى كف النساء عن قبر الست**» لابن طولون (٩٥٣هـ)[١].

---

(١) الفلك المشحون في أحوال ابن طولون، لابن طولون (ص ٨٩)، والفلك المشحون ألفه ابن طولون للتعريف بنفسه وذكر فيه معجم مصنفاته.

ولعلها الرسالة التي ذكرها العدوي في الزيارات[1]، وقبر الست هو القبر المنسوب لزينب بنت علي في قرية راوية كما ذكر ذلك ابن طولون في رسالة أخرىٰ[2]، ولم أقف علىٰ هذه الرسالة مع بذل الجهد والبحث في فهارس المخطوطات، فلعلها مما فقد من تراث ابن طولون والعلم لله[3]، ولا يمكن الجزم بمضمون هذه الرسالة ولا إن كان المراد هي زينب الكبرىٰ، لأن ابن طولون ذكر في رسالته «اللمعات البرقية» كلام ابن شداد في الأعلاق الخطيرة والذي جاء فيه: «راوية: بها قبر أم كلثوم، وقبر مدرك من الصحابة»[4]، بينما نسب إليه العدوي أنه يرىٰ أنها زينب الكبرىٰ[5]، وعليه فلا يمكن الجزم بتعيين مراد ابن طولون بزينب في هذه الرسالة والعلم لله.

---

(١) كتاب الزيارات بدمشق (ص ٢٢).

(٢) ضرب الحوطة علىٰ جميع الغوطة لابن طولون، نشرت في مجلة المجمع العربي في دمشق، المجلد ٢١، شباط ١٩٤٦م، (ص١٥٩).

(٣) وقد زعم محمد حسنين السابقي في كتابه مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٦) الهامش ٣، أن مخطوط كتاب ابن طولون في ترجمة زينب، موجود «بخزانة آل الجوهري بنابلس»، والذي يبدو لي أن هذا الكلام غير صحيح، ويظهر أن السابقي وقف علىٰ مقالة «وصف بعض المخطوطات في خزائن بيت الجوهري» لمحمد عزة دروزة المنشورة في مجلة المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٢٤ م، المجلد الرابع، الجزء العاشر، (ص ٤٥٣ ـ ٤٥٧)، وقد ذكر عزة دروزة في هذا المقال وجود مجموع يضم عدة مؤلفات لابن طولون، ولم يذكر ضمن هذه العناوين كتاب التوجهات الست ولا أشار إلىٰ كتاب عن ترجمة زينب، فالظاهر أن السابقي افترض أن يكون كتاب ابن طولون عن زينب موجوداً في هذا المجموع، فإن كان الأمر كذلك فهو من الرجم بالغيب، وسيأتي نظائر كثيرة لأوهام السابقي التي بنىٰ فيها كثيراً من الآراء والتصورات معتمداً علىٰ هذا المسلك الغريب القائم علىٰ الافتراض والتخمين.

(٤) اللمعات البرقية في النكت التاريخية طبعة مكتبة القدسي والبدير ضمن مجموعة رسائل تاريخية (ص ٣٤)، اللمعات البرقية طبعة دار ابن حزم (ص ٦٧).

(٥) كتاب الزيارات بدمشق (ص ٢٢).

٢ ـ **«ثواب المدرك في زيارة الست زينب والشيخ مدرك»**[١] لعبد الغني النابلسي (١١٤٣هـ)[٢]، قال تلميذه العجلوني في وصف هذه الرسالة: «تبلغ نحو الورقتين، تعرّض فيها لشيء من ترجمتها[٣] وترجمة الشيخ عمر الخباز»[٤]، ومال فيها إلىٰ أن القبر المنسوب لزينب في الشام في قرية راوية في الموضع المشهور بقبر الست، هو لزينب الكبرىٰ لكنه توهم أنها أم كلثوم الكبرىٰ، وقد نقل العجلوني غالب رسالة النابلسي في رسالته عرف الزرنب الآتية، وسيأتي فيما بعد أن النابلسي كان له أكثر من رأي حول موضع دفن زينب الكبرىٰ، وأن الأقرب أن آخر أقواله في المسألة هو نفي ثبوت دفن زينب الكبرىٰ في الشام.

٣ ـ **«المنحة والإعزاز في الرحلة لزيارة السيدة زينب وسيدي مدرك وعمر الخباز»** لعبد الله بن عمر الأفيوني (١١٥٤ هـ)[٥]، وهذه الرسالة لم أقف عليها ولعلها فُقدت، لكن يبدو من عنوانها أنه تابع فيها عبد الغني النابلسي.

---

(١) المقصود به مدرك بن زياد، ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٣/٥٧) ونقل عن أبي عطية عبد الرحيم بن محرز الذي ينتهي نسبه إلىٰ مدرك بن زياد أنه قال: «مدرك بن زياد صاحب رسول الله ﷺ وقدم مع أبي عبيدة فتوفي بدمشق بقرية يقال لها راوية وكان أول مسلم دفن بها»، ثمَّ قال ابن عساكر: «لم أجد ذكر مدرك من غير هذا الوجه».
قلت: فالأصل في إثبات وجوده هو ما نقله ابن عساكر، والذين ذكروه في الصحابة كلهم كابن الأثير في أسد الغابة (١٢٥/٥)، والذهبي في تجريد أسماء الصحابة (ص ٦٥)، وابن حجر في الإصابة (٤٨/٦) نقلوا كلام ابن عساكر، فالله أعلم بحقيقة أمره، وقد ارتبط قبره بقبر زينب، لكونه مدفوناً في (راوية).

(٢) ثبت السفاريني (ص ١٨٢)، إيضاح المكنون (٣٤٨/٣)، هدية العارفين (٥٩١/١)

(٣) أي زينب الكبرىٰ رضي الله عنها.

(٤) مخطوط عرف الزرنب للعجلوني موجود ضمن مجموع به عدة رسائل [ق ٦٩/أ] وسيأتي الكلام عن هذه الرسالة.

(٥) هدية العارفين (٤٨١/١)، إيضاح المكنون (٤١٦/٤).

٤ ـ **«عرف الزرنب والزينب في ترجمة سيدي مدرك والسيدة زينب»**، لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)[١]، ترجم فيها لزينب الكبرىٰ وبسط الكلام علىٰ تاريخها وعن القبر المنسوب إليها في راوية، وصرح بأن سبب تأليفه لهذه الرسالة هو وقوفه علىٰ رسالة النابلسي الآنفة، فقال عنها: «وهي رسالة حسنة، لكنه ذكر فيها شيئين علىٰ خلاف ما ذكره أهل السير والحديث والتاريخ، فأحببت أن أصنف في ذلك رسالة جامعة لفرائد الفوائد، مبيِّناً فيها الواقع، راجياً الأجر من مانح العوائد، ذاكراً فيها غالب كلام شيخنا في رسالته»[٢]، ثم إنه صرح بعدم وقوفه علىٰ دليل يثبت دفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية، ويبدو أن ما استقر عليه أمره هو عدم ميله لنسبة قبر راوية بدمشق لزينب الكبرىٰ إذ أنه ختم هذه الرسالة بكلامٍ لشيخه النابلسي ينفي فيه أن تكون دفينة قرية راوية هي زينب رضي الله عنها، وسيأتي مزيد من التفصيل عن موقف العجلوني.

وقد وقفت علىٰ مخطوطة الرسالة بعد أن كدت أنتهي من هذا البحث، فاكتفيت بنقل بعض النصوص عنها، وإلا فلو وقفت عليها عندما بدأت هذا البحث لنشرتها كاملة ضمنه، وبإذن الله سأقوم بتحقيقها ونشرها مع تلخيص لما جاء في هذا البحث، والله المعين.

وأمّا رسالة «عرف الزرنب في بيان شأن سيدتنا زينب» لمحمد بن أحمد السفاريني (١١٨٨هـ)، فليست عن زينب بنت علي كما ظن بعضهم[٣]، بل هي

(١) الفيض الجاري (٦/٦٦١)، وحلية أهل الفضل والكمال (ص ٤٨) كلاهما للعجلوني، سلك الدرر للمرادي (١/٢٦٠).

(٢) مخطوط عرف الزرنب للعجلوني [ق ٦٩/أ].

(٣) جعل فارس حسون هذه الرسالة من ضمن المؤلفات عن زينب بنت علي في مقدمة تحقيقه لأخبار الزينبات، مجلة ميراث حديث شيعة العدد ١٦ (ص ٣٥).

عن زينب بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1].

هذا ما وقفت عليه من الرسائل التي صُنِّفَت عن زينب في تراث أهل السنة، وكُلُّها ـ باستثناء رسالة السيوطي ـ تدور حول زيارة القبر المنسوب لزينب في دمشق، والذي يبدو لي من خلال الوقوف على بعضها أن مضمون هذه الرسائل لا يعدو تعيين من هي زينب التي ينسب إليها القبر الشامي، والحث على زيارته، وربما يتخلل ذلك حكاية بعض الرؤى والمنامات المرتبطة بهذه الزيارات، والملاحظ أن المؤلفات التي ظهرت في هذه الفترة، لم تتعرض إلى القبر المنسوب إلى زينب في مصر، كما أنها لم تستعرض ما يروى عن زينب في كربلاء.

ثمّ ظهرت في القرن الرابع عشر الهجري فما بعده عدة مؤلفات عن زينب، منها:

* **«السيدة زينب وأخبار الزينبات»** لحسن قاسم طبع أول مرة سنة ١٣٥١هـ.

---

(١) اطلعت بفضل الله على مصورة النسخة الخطية لهذه الرسالة والمحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم (٤٩٢٨)، والشكر موصول للإخوة القائمين على مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية لإرسالهم مصورة المخطوط، وقد جاء في مقدمة الرسالة [ق٢/أ]: «جرى ذكر سيدة النساء زينب ابنة خاتم الأنبياء ورسول رب السماء صلى الله عليه وآله وسلم... وسميتها عرف الزرنب في بيان شأن سيدتنا زينب بنت سيد العجم والعرب صلى الله عليه وآله وسلم ما مدح عندليب وأطرب».
وقد نسبت هذه الرسالة لمحمد بن محمد الشعيبي الإسفراييني (٧٤٧ هـ)، كما في الأعلام للزركلي (٣٥/٧)، وهذا وهم من الزركلي رحمه الله. ثم بعد الانتهاء من هذا البحث وقفت على طبعة من الكتاب بتحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الدخيل، وقد طبعت بعنوان «عرف الزرنب في بيان شأن سيدتنا زينب بنت سيد العجم والعرب ص»، وجاء كلام السفاريني الآنف في (ص ٢٩) من المطبوع، وانظر ثبت السفاريني (ص ٢٧٨).



❋ «**حفيدة الرسول ﷺ نفحات من سيرة السيدة زينب**» لأحمد الشرباصي طبع سنة ١٣٨٢هـ.

❋ «**ابنة الزهراء بطلة الفداء**» لعلي أحمد شلبي طبع سنة ١٣٩٣هـ.

❋ «**السيدة زينب عقيلة بني هاشم**» لعائشة بنت الشاطئ طبع سنة ١٤٠٥هـ.

❋ «**زينب القدوة والرمز**» لسعيد الخويلدي طبع سنة ١٤١٤هـ.

❋ «**تاريخ السيدة زينب**» واختار هذا العنوان ثلاثة من المؤلفين هم: محمود علي الببلاوي، ومحمد علي أحمد المصري، وعلي أحمد شلبي[(١)].

وتميزت هذه المؤلفات عما سبقها بالتوسع في الكلام عن سيرة زينب رضي الله عنها، وبالأخص ما يروى من خروجها مع الحسين رضي الله عنه في كربلاء، إضافة إلى تحول كبير في الكلام عن قبرها، فقسم من هذه المؤلفات ربط الكلام عن زينب بالقبر المنسوب إليها في مصر، مع إغفال تام للقبر المنسوب إليها في الشام، بينما تكفل القسم الآخر بمناقشة وجود قبرها في الشام، مع ترجيح صحة دفنها في مصر، وبين هذا وذاك يلاحظ المطالع لهذه الكتب، التضخم العجيب في سيرة زينب، بإضافة أخبار وحوادث لا أثر لها في كتب السابقين بل لجأ بعض المؤلفين في هذه الفترة إلى اختلاق الأكاذيب والأساطير[(٢)]، مع العلم أنَّ قسماً

---

(١) ولم أقصد استيفاء معجم ما ألف عن زينب في هذه الفترة وإنما أشرت إلى بعض المؤلفات التي وقفت عليها بنفسي، أو رأيت عناوينها في بعض المقالات، وراجع: مرقد العقيلة زينب (ص ٢٩ ـ ٣٢)، مقالة مكتبة السيدة زينب، مجلة الموسم العدد الرابع (ص ١١٦١ ـ ١١٦٤)، أخبار الزينبات بتحقيق فارس حسون، منشور بمجلة ميراث حديث شيعة العدد ١٦ (ص٣٣ ـ ٣٦).

(٢) كما صنع حسن قاسم حين لفَّق كتاب «أخبار الزينبات» ونسبه للنسابة يحيى بن الحسين العقيقي العبيدلي كما سأبينه بالتفصيل في مبحث نقد الكتب المصنفة عن زينب، وكما صنع علي أحمد=

كبيراً ممن ألّف في هذه الفترة تأثر بكتابين أساسيين، هما كتاب «السيدة زينب وأخبار الزينبات» لحسن قاسم، وكتاب «زينب الكبرىٰ» لجعفر النقدي من الإمامية، وكل من كتب بعد هذين المؤلفَين إنما يعتمد علىٰ كتابيهما.

والملاحظ في المؤلفات التي كتبت في القرن الرابع عشر فما بعده، أنها تأثرت بالتراث الإمامي عن زينب، ولذا ركز جُلُّ من ألَّف في هذه الفترة علىٰ واقعة كربلاء وما روي من مشاركة زينب فيها، وما نسب إليها من مواقف في الشام، كما يلاحظ أنَّ جُلّ من ألَّف عن زينب في هذه الفترة هم من الديار المصرية.

٢ ـ المؤلفات عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في تراث الإمامية

يفاجأ الباحث بأن أقدم ما ألفه الإمامية عن زينب بنت علي رضي الله عنها يرجع إلىٰ القرن الرابع عشر للهجرة[1]!

= شلبي حين سلك طريقة الكتاب المعاصرين الذي يعمدون إلىٰ الفراغات في تاريخ بعض الشخصيات فيملؤونها باختلاق وقائع وأحداث لا أصل لها، فحشا كتابه بحوادث ووقائع ما أنزل الله بها من سلطان وسترىٰ نماذج منها في المبحث الذي أفردته في القصص المختلقة عن زينب رضي الله عنها.

(١) ذكر آغا بزرك الطهراني كتاباً عن زينب وقرر أنه كُتب في القرن الثاني عشر، وعنوانه: «مصيبة مجدّدة أحزان المؤمنين في قصة العفيفة بنت أمير المؤمنين»، ونسبه إلىٰ محمد بن عيسىٰ بن عبد الحسين، وذكر أنه ألفه سنة ١١٠٨هـ، ولم أعتمد علىٰ كلام الطهراني لاعتقادي بعدم صحة التاريخ الذي ذكره، مع ما عهد عنه من الوهم في أمثال هذا كما هو مبسوط في الكتب التي ألفت لتعقب أوهام صاحب الذريعة، والذي جعلني لا أطمئن إلىٰ ما ذكره أن جل الكتب التي ذكرتُها=

فأقدم مُصَنَّف عثرت عليه عن زينب هو كتاب «**الطراز المُذهَّب في أحوال أم المصائب زينب**» للميرزا عباس قلي خان (١٣٤٢ هـ)، وهو مكتوب باللغة الفارسية، وألّفه قلي خان سنة ١٣١٤ هـ، وطبع سنة ١٣٢٢هـ.

والجزء الأكبر من كتاب «الطراز» تناول من حياة زينب ما يتعلق بخروجها مع الحسين إلىٰ كربلاء، ثمّ مواقفها المروية عنها، وخطبها المنسوبة إليها في الكوفة والشام.

ويعتبر هذا الكتاب المصدر الأساسي للمؤلفات التي كُتبت بعده، فألّف نور الدين الجزائري (١٣٨٥هـ)[١] كتاب «الخصائص الزينبية» باللغة الفارسية أيضاً وطبع سنة ١٣٤١هـ وكتابه ليس إلا انتحالاً لكتاب «**الطراز المُذهَّب**» مع شيء من الإضافة والتغيير في الترتيب[٢].

وقد وقفتُ علىٰ عناوين كثيرة أُلِّفت عن زينب بعد كتاب «**الطراز المُذهَّب**» وكلها مكتوب بالفارسية منها:

* «**زينب الكبرىٰ**» لزين العابدين خان بن محمد كريم خان الكرماني، كتبه

= صدرت في تواريخ متقاربة خلافاً لهذا التاريخ المرتاب في صحته، ثمّ إنّه ذكر كتاب المصيبة المجددة مرتين، مرة نسبه إلىٰ محمد بن عيسىٰ ذاك كما في الذريعة (١٣٢/٢١)، ومرة لم يصرح بنسبته إليه مع أنه ذكر بعده مراثي ونسبها لمحمد بن عيسىٰ، الذريعة (٢٦/٢٢)، فعدم تصريحه بنسبة الكتاب إلىٰ محمد بن عيسىٰ في الموضع الثاني جعلني أشك في وهمه، والله أعلم.

(١) والجزائري نسبة إلىٰ جزائر إيران، وانظر ترجمته في مقدمة الخصائص الزينبية (ص ٧ ـ ١٠).

(٢) لم يشر الجزائري للنقل عن الطراز المذهب إلا في بعض المواضع مع أن المقارنة بين الكتابين توضح أن الجزائري إنما أعاد كتابة الطراز المذهب بأسلوب مغاير مع التوسع والاستطراد والتكرار الممل.

سنه ١٣٢٦هـ[(١)].

* «**أساور من ذهب في أحوال أم المصائب زينب**» لمهدي الأصفهاني، طبع سنة ١٣٥٠هـ[(٢)].

وقد التزم المؤلف ألا ينقل الأخبار المكذوبة والموهونة[(٣)]، ولذا فقد صان كتابه من نقل الروايات التي تفرد بها صاحب الطراز، وكانت النتيجة أن خرج الكتاب في حجم صغير جداً مقارنة مع كتاب «**الطراز المُذهَّب**»، وإن كان يظهر من ترتيب الأساور وفصوله أنه استفاد من كتاب الطراز في الجملة.

* «**تاريخ أم المصائب سيدتنا زينب**» لمحمد بن إسماعيل الكجوري توفي سنة ١٣٥٢هـ[(٤)].

وهناك كتب أخرىٰ كثيرة أُلِّفت عن زينب الكبرىٰ جمعت في مقالة في مجلة الموسم[(٥)]، لكن جُل هذه الكتب لم يكتب لها الشهرة والتداول، ولعل السبب أنّ أغلبها مكتوب بالفارسية.

وأما أول كتاب إمامي مؤلف باللغة العربية في زينب الكبرىٰ بحسب ما وقفت عليه فهو «**رسالة في ترجمة السيدة زينب الكبرىٰ**» لحسون البراقي النجفي (١٣٣٢ هـ)، وهذا الكتاب لا زال مخطوطاً ولم أقف عليه[(٦)].

---

(١) مجلة الموسم، العدد الرابع، (ص ١١٦٣).

(٢) الذريعة (١١/٦٤).

(٣) أساور من ذهب (ص ٩).

(٤) الذريعة (٣/٢٣٦).

(٥) انظر: مقالة مكتبة السيدة زينب، مجلة الموسم العدد الرابع (ص ١١٦٢ ـ ١١٦٦).

(٦) ذكره كامل سلمان الجبوري في مقدمة تحقيقه لكتاب النجف للبراقي (ص ١٤)، وذكر أنه=

ثمّ ألَّف جعفر النقدي (١٣٦٩ هـ) أشهر كتاب عربي في التراث الإمامي عن زينب، عنوانه «**زينب الكبرىٰ بنت الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** عليهما السلام»، وطبع بالنجف سنة ١٣٦١ هـ[١].

وقد شرح في المقدمة أن سبب تأليفه لهذا الكتاب هو عدم وقوفه علىٰ مؤلَّف مستقل عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها سوىٰ كتاب «**الطراز المُذهَّب**» فقال: «ولما لم أجد مؤلَّفا خاصًّا بالمعصومة الصغرىٰ، سيدتنا ومولاتنا (زينب الكبرىٰ) بنت الإمام أمير المؤمنين صلوات الله عليها وعلىٰ أبيها، يُبيِّن تفصيل أحوالها، ويشرح فضائلها ومناقبها، ومزاياها التي خصها بها الباري تعالىٰ، سوىٰ الكتاب الفارسي المسمىٰ «بالطراز المذهَّب» الذي جمع فيه مؤلفه بين الغث والسمين، ألّفت كتابي هذا في شرح سيرتها وبيان فضلها ورفعة شأنها وجلالتها عليها السلام»[٢].

وقد اعتمد النقدي علىٰ كتاب «**الطراز المُذهَّب**»، إلا أنه لم يذكر ذلك إلا في النادر[٣]، وبمقارنة بين الكتابين، يتبين أنَّ النقدي قام بترجمة كتاب الطراز مع اختصار الاستطرادات[٤]، وأضاف إلىٰ ذلك ما وقف عليه من نصوص فاتت

= محفوظ في مكتبة كاشف الغطاء بالنجف تحت رقم (٨٢٨).

(١) طبع الكتاب مرات كثيرة ووقفت منه علىٰ ثلاث طبعات: طبعة النجف الرابعة من منشورات المكتبة الحيدرية، وطبعة مكتبة المفيد بقم وهي مصورة من طبعة النجف، والطبعة الأولىٰ من مؤسسة الأعلمي سنة ١٤١٩هـ وقد تغير العنوان في طبعة الأعلمي إلىٰ «حياة السيدة زينب»، وقد اعتمدت في العزو علىٰ طبعة النجف.

(٢) زينب الكبرىٰ (ص ٢).

(٣) زينب الكبرىٰ (ص ١٨ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٧٥ ـ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٤) واستفاد النقدي أيضاً من الخصائص الزينبية للجزائري وأحال عليه في بعض المواضع، انظر مثلاً: زينب الكبرىٰ (ص٣٦).

صاحب الطراز، كما أنه اعتمد على كتاب «السيدة زينب وأخبار الزينبات» لحسن قاسم وأدرج جزءاً من مباحثه في كتابه[1].

ثم ألَّف فضل علي القزويني (١٣٦٧ هـ) رسالة عن زينب أدرجها ضمن كتابه «الإمام الحسين وأصحابه»، وقال: «إن شئت فسم: «**رسالة مستقلة وجيزة منفردة في أحوال الزينبَين وتاريخيهما**»»[2]، وقد اعتمد على كتاب النقدي في جل ما أورده عن زينب[3]، غير أنه ذهب إلى مذهب غريب فزعم أن زينب الكبرى هي أم كلثوم الكبرى زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا خطأ مقطوع به، بل الثابت في الروايات وكلام المؤرخين والمحدّثين وعامة النسّابين من السُّنة والإمامية أن زوجة عمر هي أم كلثوم الكبرى وهي الأخت الصغرى الشقيقة لزينب الكبرى[4].

ثمّ ألّف محمد حسنين السابقي كتاب «**كشف الغيهب في تحقيق مرقد العقيلة زينب**» سنة ١٣٩٤هـ، وقد أعيدت طباعته مؤخراً بعنوان: «**مرقد العقيلة زينب في ميزان الدراسة والتحقيق والتحليل**»[5].

---

(١) زينب الكبرى (ص ١٢٠ ـ ١٢٦).

(٢) الإمام الحسين وأصحابه (١٠١/٣).

(٣) القزويني متقدم الوفاة على النقدي، لكنَّ كتابه متأخر عن كتاب النقدي، وقد اعتمد القزويني على كتاب النقدي ونقل منه، انظر مثلاً الإمام الحسين وأصحابه (١٠٣/٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١٦، ١٥٢، ١٥٥)، وغيرها من المواضع، مما يدل على تأخر تصنيف رسالته عن زينب عن كتاب النقدي.

(٤) بسطت ذلك بتفصيل في كتابنا «نسباً وصهراً» فارجع إليه.

(٥) ولست أدري هل العنوان الذي طبع على غلاف الكتاب ـ مرقد العقيلة زينب في ميزان الدراسة والتحقيق ـ من عمل المؤلف أم المطبعة، لأنه قد جاء في تقريظ الزنجاني وحرز الدين النجفي للكتاب أن عنوانه هو «كشف الغيهب في تحقيق مرقد العقيلة زينب»، انظر (ص ١١ و١٣).



وقد تضمن هذا الكتاب مناقشة موسعة لقضية موقع قبر زينب، مع استطرادات وحشو كثير، انتصر فيه مؤلفه لصحة القبر الشامي دون بقية المواضع بما فيها القبر المصري، وهذا الكتاب صار معتمدَ كل من رجح صحة القبر الشامي فيما بعد[(١)].

ثمَّ صدرت في فترة وجيزة، عشرات الكتب عن زينب جلها تدور في فلك كتاب جعفر النقدي، وتحيل عليه، منها:

* «**وفاة زينب الكبرى**»، لفرج آل عمران القطيفي، ألّفه سنة ١٣٧٧هـ وصرح في المقدمة أنَّ كتابه مختصر من كتاب جعفر النقدي[(٢)]، إلا أنّه خالفه في تعيين مرقد زينب، فخصص فصلاً في آخر الكتاب لإثبات كونه في الشام.

* «**زينب الكبرى من المهد إلى اللحد**» لمحمد كاظم القزويني كتبه سنة ١٤٠٩هـ، ومن مراجعة هوامشه يتبين اعتماده الكامل على كتاب النقدي[(٣)]، وقد اعتمد على كتاب «أخبار الزينبات» لحسن قاسم.

وهناك كتب أخرى كثيرة يعسر إحصاؤها، وجل هذه الكتب تعتمد على كتاب النقدي[(٤)] فيما تفرَّد به من تفاصيل حياة زينب.

---

(١) وقد خصصت هذا الكتاب بالدراسة في مبحث نقد المؤلفات.

(٢) وفاة زينب الكبرى (ص ٣).

(٣) انظر: زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٣١ ـ ٣٢ ـ ٢٢٢ ـ ٢٥٥ ـ ٣٦٤ ـ ٥٨٤ ـ ٥٩٣ ـ ٥٩٨ ـ ٦٠٣ ـ ٦٣٣)، وقارن مثلاً ما جاء في زينب الكبرى (ص ١١٩ ـ ١٢٦) بما جاء في كتاب زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٩٢ ـ ٦١٨).

(٤) بل إنَّ بعضهم قام بسرقة كتاب النقدي، كما صنع ماجد ناصر الزبيدي، فقد أصدر كتاباً سماه: «فخر النساء زينب الحوراء»، وهو كتاب تجاري محض، قام صاحبه باختصار كتاب النقدي=

وبعد هذه الطفرة الهائلة في الكتابة عن زينب، بدأت تظهر كتابات تتخصص بجانب من جوانب حياتها، فمن الإمامية من أفرد كتاباً عن قبرها، كجعفر مرتضى العاملي في كتابه «زينب ورقية في الشام»، ومنهم من أفرد كتباً عن زيارتها، بل وللأسف بدأت تظهر بعض الكتابات المفرطة في الغلو التي تقرر عصمة زينب بنت علي رضي الله عنها[1] وبل وتفضيلها على مريم عليها السلام[2].

هذه هي المسيرة التاريخية للتأليف عن زينب في التراث الإمامي، وهي مسيرة متأخرة جداً تبدأ فعلياً من القرن الماضي، لتتضخم شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى ما وصلت إليه الآن من التهافت على التصنيف عن زينب في فترات وجيزة متقاربة، حتى قال السابقي: «لم يؤلف في هذا القرن في ترجمة أحد من مشاهير مخدَّرات الإسلام مثل ما أُلِّف في سيرتها»[3].

= وإعادة ترتيبه وأحال عليه في قليل من هوامشه وترك الإحالة عليه في أكثرها، وباختصار فالانتحال والاختلاس العلمي منطبق على هذا الكتاب، انظر مثلاً (ص ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ٢٤ ـ ٢٩ إلى ٣٠ ـ ٣٣ إلى ٣٤ ـ ٣٦ إلى ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٥٥ إلى ٥٧).

وقد سجلت حالات مماثلة على المؤلف، فقد اتهمه عبد الله بن دهيمش بسرقة كتاب «أصدق الدلائل في أنساب بني وائل» وطباعته بعنوان: «موسوعة قبائل الجزيرة العربية»، انظر مقال: مؤلفاتنا تسرق ثم تطبع في الخارج وتباع في وطني، صحيفة الجزيرة العدد ١٣٣٦٦، ٨ جمادى الأولى ١٤٣٠.

وممن سلك هذا المسلك: علي آل مكي العاملي، في مقالة منشورة له بمجلة الموسم العدد الرابع بعنوان: «زينب الكبرى من المهد إلى اللحد»، وهذه المقالة ليست إلا اختصاراً لكتاب النقدي الذي أحال إليه في بضعة مواضع دون أن يشير إلى أن الجزء الأكبر من المقالة مأخوذ من النقدي، مع اقتباس جزء من كتاب السابقي فيما يتعلق بتعيين قبر زينب!.

(١) انظر: كتاب عصمة الحوراء زينب لعادل العلوي.

(٢) انظر: الحقيقة الغراء في تفضيل زينب الحوراء على مريم العذراء لمحمد جميل حمود العاملي.

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٢).

وبقراءة سريعة لهذه الكتب يُلاحظ حجم التناقض القائم بين ندرة أخبار زينب في المصادر الأصلية، وبين كثرة القصص والروايات التي انتشرت في الكتب المتأخرة عنها، مما يبعث على الحيرة والتساؤل، ويستدعي دراسة نقدية وتحليلاً مفصلاً، وهو ما سأحاول بيانه في المبحث التالي.

❋ المسألة الثانية: تحليل أسباب تطور التأليف عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

إنَّ تفسير التطور النوعي والكمّي في الكتابة عن زينب خلال القرون المتأخرة يتلخص في نظري في أمور أربعة:

۞ الأمر الأول: بواعث التأليف عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

عند النظر في عناوين مؤلفات أهل السنة عن زينب رضي الله عنها، يظهر بجلاء أنَّ بدايات التأليف عن زينب رضي الله عنها في القرن العاشر ارتبطت بقضية رئيسية، وهي زيارة القبر المنسوب إليها في الشام.

أمَّا التأليفات المتأخرة والتي ظهرت في القرن الرابع عشر، فكان سببها الرئيس هو التطور العمراني الذي حصل في القبر المنسوب إليها في مصر، مع ما صاحب ذلك من تزايد الاهتمام بمعرفة تفاصيل شخصيتها وحياتها، وهذا ما حدا بجماعة من المؤلفين إلىٰ الكتابة عن سيرة زينب وحياتها، مع ربط قبرها بمصر.

أمَّا عندما نتأمل في موقع زينب في التراث الإمامي، فإنّ ما يلاحظه القارئ بصورة جلية وواضحة في الدراسة التاريخية التي مضت أنّ الاهتمام الحقيقي بالتأليف عنها كان متأخراً جداً، وبالأحرىٰ؛ لا يتعدىٰ القرن الماضي.

وقد أقر السَّابقي ـ وهو من الإمامية ـ بأنَّ أول مصنف أُلِّف عن زينب رضي الله عنها كان في القرن التاسع، فقال: «ومن العجب أنه لم يؤلف كتاب مفرد في ترجمة

العقيلة زينب إلىٰ القرن التاسع أو أُلّف ولكن خلت عن ذكره الفهارس، وأوّل كتاب علمناه مفرداً في هذا الباب هو كتاب الحافظ[1] عبد الرحمن السخاوي المتوفىٰ ٩٠٢ هـ، وتبعه ابن طولون الدمشقي المتوفىٰ ٩٥٢ هـ»[2].

ويكفي أهل السنة شرفاً أن يُقِرَّ لهم المخالف بأنهم السبَّاقون للتأليف في زينب بنت علي رضي الله عنها والاهتمام بها، فيما يُلاحظ أنَّ الصادح بذِكرها في المجالس ووسائل الإعلام والكتب المعاصرة ويُزايد علىٰ الآخرين في الاحتفاء بها كان غافلاً عن التأليف عن بضعة الإمام عليّ رضي الله عنه أكثر من عشرة قرون، فلم يَتَنبّه لها إلا قُبيل قرنٍ واحدٍ من الزمان!.

ثمَّ إنَّ مطالعة سريعة للمؤلفات الأولىٰ التي كتبت عن زينب، تجعلنا نقرر أنَّ ورود اسم زينب في أحداث كربلاء وما تلاها هو السبب الرئيس للاهتمام بالتأليف عن زينب رضي الله عنها، فعندما نرجع لكتاب «**الطراز المُذهَّب**»، الذي يُعدُّ أقدمَ كتابٍ في التراث الإمامي عن زينب، نجد أنَّ مرويات أحداث كربلاء هي الجزء الأكبر الذي طغىٰ علىٰ الكتاب، إذ استغرقت ٣٠٠ صفحة[3]، وهذا أكثر من نصف الكتاب[4].

---

(١) سيأتي الحديث عن عدم صحة نِسبة هذا الكتاب له، وكونه من مختلقات حسن قاسم.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٩٥).

(٣) الطراز المذهب من (ص ١٩٩) إلىٰ (ص ٥١٥).

(٤) يقع كتاب الطراز المذهب في ٦٥٣ صفحة، لكن الكتاب فيه مبحث فلسفي مطول خارج عن موضوع زينب، تكلم فيه المؤلف عن النفس والروح والعقل ومباحث أخرىٰ وقعت في ١٠٤ صفحات من (ص ٧٨) إلىٰ (ص ١٨٢)، فإذا حذفناها تبقىٰ ٥٥٠ صفحة، وبهذا تكون أحداث كربلاء أخذت أكثر من نصف الكتاب، والعجيب أنّ مثل هذا وقع في الكتب المصنّفة عن الحسين، إذ أنها تركز علىٰ واقعة كربلاء مع أنها لا تمثل إلا أياماً معدودة من حياة الحسين التي=

ثمَّ تطور الاهتمام بزينب مع التطور العمراني للقبر الشامي، فظهرت المؤلفات التي تختص بترجيح دفنها في الشام مع بيان كيفية زيارتها، وبهذا يظهر أنَّ الاهتمام بشخصية زينب رضي الله عنها لم يكن لأجل تميُّزها عن بقية نساء أهل البيت بميزة معينة، أو لإظهار أخلاقها وسيرتها لأجل الاقتداء بها، بل لا يخرج الأمر عن الارتباط بقبرها سواء كان مصرياً أو شامياً، أو بسبب المواقف والخطب التي نسبها إليها الأخباريون، وأنا أجزم أنه لولا هذان الأمران، لما حظيت زينب رضي الله عنها بهذا الاهتمام المتأخر، ولكان حالها حال بقية نساء أهل البيت اللواتي لا يحظين باهتمام كبير في التراث الإمامي.

فلك أن تقارن حجم المؤلفات التي كتبت عن زينب بنت علي رضي الله عنهما والتي يعسر إحصاؤها اليوم، بالمؤلفات عن شخصيات أعلى درجة منها، مثل: بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم: زينب رضي الله عنها ورقية رضي الله عنها وأم كلثوم رضي الله عنها، فهؤلاء كلهن من سيدات بيت النبوة اللاتي ورد فيهن فضائل مخصوصة، ومع ذلك فالمؤلفات عنهن في التراث الإمامي شحيحة نادرة[1]، ونفس الشيء يقال عن بقية بنات علي رضي الله عنه، لو استثينا أم كلثوم التي لو لم يتزوجها عمر رضي الله عنه لما حظيت بأي اهتمام، وكذلك رقية بنت علي رضي الله عنه فلولا القبر المنسوب إليها في الشام لما لقيت أي اهتمام[2].

= تمتد من العهد النبوي إلى زمن يزيد بن معاوية، وقد أشار إلى هذا محمد صحتي واستنكره بشدة، انظر مقاله في جدل ومواقف من الشعائر الحسينية (ص ٢٥٢).

(١) بل إنَّ بعض الغلاة ينكرون بنوتهن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعون أنهن ربائب خديجة رضي الله عنها! انظر: كتاب (زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ربائبه) من إصدارات مبرة الآل والأصحاب.

(٢) بل إنك لتعجب حينما يتم إثبات كثير من الشخصيات الوهمية ونسبتها إلى آل البيت والصحابة بناء على روايات شاذة واهية أو على وجود قبور منسوبة إليهم، من هذه الشخصيات الوهمية: سكينة=



الأمر الثاني: خريطة تأليف مرويات حياة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها وتسلسلها

من خلال دراسة استقرائية للمصنفات المكتوبة عن زينب رضي الله عنها، يتبين للباحث أصل المرويات المتكاثرة عن زينب رضي الله عنها والتي ظهرت فجأة في القرون الأخيرة، ثمَّ صارت فيما بعد من المسلّمات التي فشت في كتابات المؤلفين عن زينب، إذ أن أول من جمع هذه المرويات في كتاب واحد ـ حسب ما وقفت عليه ـ هو الميرزا عباس قلي خان في كتابه «**الطراز المُذهَّب**» وهو أقدم كتاب للإمامية عن زينب رضي الله عنها ـ.

وقد اعتمد عباس قلي خان علىٰ مصادر مختلفة، جلها وأغلبها من الكتب المتأخرة المصنفة في مقتل الحسين رضي الله عنه، والتي اصطلح الإمامية علىٰ تسميتها بكتب المَقَاتِل[1]، ثمَّ انتقلت هذه المرويات إلىٰ الكتب الفارسية التي أُلِّفت بعد كتاب «الطراز»، وعلىٰ رأسها كتاب «الخصائص الزينبية» للجزائري.

في المقابل، قام حسن قاسم بتأليف كتابه عن زينب مع نشر كتاب مختلق عنوانه «أخبار الزينبات»، أورد فيه أخباراً كثيرة عن زينب أهمها قصة مختلقة عن

= بنت أبي بكر الصديق، عمران بن علي، معين بن علي، سكينة بنت علي، مريم بنت علي، ثروان بن الحسن، شريفة بنت الحسن، رقية بنت الحسين، المحسن بن الحسين، عائشة بنت جعفر الصادق، مدرك بن زياد، وغيرهم ممن سأتعرض للكلام عنهم في رسالة مفصلة يسر الله كتابتها وإتمامها.

(١) من هذه الكتب التي تكررت الإحالة عليها في الطراز المذهب: بحر المصائب، رياض المصائب، رياض الشهادة، بيت الأحزان، منتخب الطريحي، أسرار الشهادة، تظلم الزهراء، مفتاح البكاء، الدمعة الساكبة، بحر البكاء في مصائب المعصومين، مهيج الأحزان، المقتل المنسوب لأبي مخنف، وغيرها، وكلها من الكتب التي كتبت بعد القرن الحادي عشر، وانظر: الإمام الحسين وأصحابه (١٧٥/٣).

سفرها إلىٰ مصر[1] ، ثمَّ جاء جعفر النقدي واستفاد من الكتب السابقة عن زينب ، فألّف كتابه «زينب الكبرىٰ» ، وجمع فيه ما رواه صاحب «**الطراز المُذهَّب**» ، وما ذكره صاحب «أخبار الزينبات» من روايات تعيِّن موضع قبرها ، ثمَّ بعد ذلك صار كتاب النقدي مصدراً رئيسياً للذين كتبوا فيما بعد عن زينب[2] .

---

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أن أحمد شلبي رئيس مجلس إدارة المسجد الزينبي في مصر ـ صاحب كتاب ابنة الزهراء بطلة الفداء ـ قام باختلاق مرويات جديدة عن زينب ، لكن لم يكتب لأخباره الانتشار كما كتب لأخبار صاحب الطراز وصاحب أخبار الزينبات ، ولعل ذلك لظهور بطلانها والركاكة الواضحة في أسلوبها ، وسأشير إلىٰ جملة منها في محله .

(٢) انظر مثلاً:

ـ مع بطلة كربلاء لمحمد جواد مغنية طبع سنة ١٣٨٢ هـ (ص ٣٣ ـ ٧٩ ـ ٩١) .

ـ المرأة العظيمة لحسن الصفار مطبوع سنة ١٤١٣ هـ (ص ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٣ ـ ٧٣ ـ ٨٧ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٨) .

ـ السيدة زينب رائدة الجهاد لباقر شريف القرشي مطبوع سنة ١٤١٤ هـ (ص ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٥٢ ـ ٦٣ ـ ٦٨ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦) .

ـ زينب القدوة والرمز لسعيد الخويلدي مطبوع سنة ١٤١٤ هـ (ص ٤٠ ـ ٦٤ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ١٠٧ ـ ١٠٩ ـ ١٧٠) .

ـ زينب والظالمون لمحسن المعلم مطبوع سنة ١٤١٨ هـ (ص ١٢ ـ ١٣ ـ ١٦ ـ ٢٠ ـ ٣١ ـ ٣٥ ـ ٣٨ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٨) .

ـ الشمس الطالعة لأحمد شكر مطبوع سنة ١٤٢٠ هـ (ص: ٦٥ ـ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧٣ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٣ ـ ٨٨ ـ ٩١) .

ـ السيدة زينب في محنة التاريخ لعايدة طالب طبع سنة ١٤٢٣ هـ (ص ٢٠ ـ ٢١ ـ ٣٩ ـ ٤٧ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٤ ـ ٥٨ ـ ٧٠ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٧ ـ ٨٧ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٠١ ـ ١٢٧ ـ ١٣٥) .

ـ زينب الكبرىٰ بطلة الحرية لأبي القاسم الديباجي طبع سنة ١٤٢١ هـ (ص ٢١ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٥٠ ـ ٦١ ـ ٦٩ ـ ٨١ ـ ١٤٦) .

ـ درة الشام لكامل بيضون طبع سنة ١٤٣٠ هـ (ص ٢٨ ـ ٨٥ ـ ١٢٢ ـ ١٩٤) .

ـ زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة مطبوع سنة ١٤٣١ هـ (ص: ١٣ ـ ٤٢ ـ ٥٧ ـ ٧٣ ـ ٩٩ ـ ١١٧) . =

والمتحصل من هذا ألا يغتر القارئ بكثرة الكتب والعناوين التي تكتب عن زينب، ولا بكثرة المصادر التي يراها في هوامش هذه الكتب، لأنَّ الحقيقة أنَّ مصدر جل هذه الأخبار كتابان اثنان لا ثالث لهما:

الأول: كتاب «**الطراز المُذهَّب**» بنسخته العربية المختصرة في كتاب جعفر النقدي.

الثاني: كتاب «**أخبار الزينبات**» لحسن قاسم، فهذان الكتابان هما أصل البلية في اختلاق مرويات وقصص كثيرة عن زينب بنت علي رضي الله عنه، وهذا ما سيتبين بجلاء في المباحث اللاحقة.

۞ الأمر الثالث: تضخم المرويات المتعلقة بحياة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

قد مضىٰ في التمهيد أنّ المرويات المتعلقة بزينب وكلام العلماء عنها قليل جداً، وفي هذا يقول **علي الخلخالي** ـ من الإمامية ـ: «لا ينقضي العجب حينما نرىٰ الوثائق التأريخية حول السيدة زينب الكبرىٰ عليها السلام مثلاً قليلة جداً مع جلالتها وعظمتها، ودورها الكبير في ثورة الإمام الحسين عليه السلام بل يمكن القول: إن ما هو موجود عن هذه السيدة الجليلة يُعدُّ صفراً علىٰ الشمال إذا قيس مع دورها التاريخي المهم»[1].

غير أننا حين نطالع المؤلفات المتأخرة عن زينب نفاجأ بالتضخم الغريب في المرويات المتعلقة بها والتي تبدأ بتعيين تاريخ ولادتها وتسميتها وحياتها في

= ـ زينب الكبرىٰ لعبد السلام كاظم مطبوع سنة ١٤٣٢ هـ (ص: ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٣١ ـ ٣٣ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢).

(١) السيدة رقية بنت الإمام الحسين (ص ١٤).

زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي رضي الله عنه، وتنتهي بوفاتها بل وتفصل سبب الوفاة، وكل هذه الأمور لا شاهد لها في أمهات كتب التاريخ والنسب والحديث، لكنها صارت من المسلّمات التي لا يخلو منها كتاب من الكتب المتأخرة عن زينب، إلا في النادر، وهذا التضخم يرجع إلىٰ سببين أساسيين:

السبب الأول: القصص المكذوبة والأساطير المختلقة

في تتبعي لأصل التضخم بالسيرة الزينبية؛ بحثت في المصادر التي اعتمدها مؤلف «**الطراز المُذهَّب**» ـ الذي ذكرتُ أنّه أقدم ما أُلّف عن سيرة زينب رضي الله عنها ـ، فوجدت جلها من كتب المقاتل التي كتبت بعد القرن العاشر، وقد اتفقت كلمة جملة من النقاد المتخصصين بالسيرة الحسينية علىٰ أن كتب المقاتل المصنفة في هذه الفترة مليئة بالمبالغات والمجازفات فضلاً عن القصص الخرافية والأساطير والكذب مما لا شاهد له ولا أثر في المصادر الأصلية لمقتل الحسين رضي الله عنه[1]، حتىٰ قال مؤلفو كتاب «الصحيح من مقتل سيد الشهداء» عن هذه الكتب: «وردت في مصادر القرون الأخيرة، المئات ـ بل الآلاف ـ من الروايات الجديدة التي لا نجد لها أثراً في المصادر القديمة»، وقالوا أيضاً: «إنَّ الأسلوب الذي اختارته المصادر

(١) انظر مثلاً: القمقام الزخار (١/٢٤)، وفي (١/٣٠) صرح المؤلف بأنه لن ينقل إلا عن الكتب التي أُلّفت قبل نهاية القرن العاشر، وقد التزم بذلك في الجملة لكنه نقل من روضة الشهداء المعروف بكونه من كتب الأساطير، لأنّ مؤلفه توفي في القرن العاشر، وللمزيد راجع: اللؤلؤ والمرجان في آداب أهل المنبر للنوري (ص ١٩٥ ـ ٢٠١)، الملحمة الحسينية (١/٤٢ ـ ٤٣)، جدل ومواقف من الشعائر الحسينية (ص١٣٢ ـ ١٤٨ وص١٨٩)، موسوعة الإمام الحسين في الكتاب والسنة والتاريخ (١/٨٨ ـ ١٠٣)، حديث عاشوراء (ص٢٤١)، الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٣٠ ـ ٥١)، و(ص ١٢١ ـ ١٣٤)، عاشوراء قراءة في المفاهيم وأساليب الإحياء (ص ١٦٠ ـ ١٦١)، الإمام الحسين رسالة وإصلاح (ص ٩٢ ـ ٩٧)، نهضة الحسين العدد الثاني، من إصدار جمعية المعارف الإسلامية (ص ٨١ ـ ١٠٥).

الضعيفة في القرون الأخيرة لرواية واقعة عاشوراء هو أسلوب نسج القصص بدلاً من النقل التاريخي الموثق، ولذا فقد تحولت الروايات القصيرة في المصادر الأصلية إلىٰ قصص طويلة ذات الكثير من التفاصيل في هذا النوع من الكتب»[١].

ولذا قرر جملة من المهتمين بتاريخ مقتل الحسين رضي الله عنه قاعدة مهمة تساعد كثيراً علىٰ تنقية نسبية[٢] لمرويات المقتل الحسيني من الأكاذيب والخرافات، ملخصها أن كل الروايات التي تفردت بها كتب المقاتل المصنفة في القرن العاشر فما بعده، لا عبرة بها ولا يعتد بها ولا يعتمد عليها[٣].

وهذه شهادة من كُتَّاب الإمامية علىٰ ضخامة التزوير الذي لقيته أخبار مقتل الحسين في القرون المتأخرة.

ولذلك انتقد علي فضل القزويني الإمامي (١٣٦٧ هـ) صاحبَ «الطراز» لإفراطه في الاعتماد علىٰ هذا اللون من الكتب فقال: «جمع فيه من كتب المتأخرين والمعاصرين، كحزن المؤمنين، ولسان الواعظين ومصائب المعصومين وبيت الأحزان وبحر المصائب ومبكي العيون وأمثال ذلك من المصنفات. وليت مصنف الطراز اقتصر علىٰ المنتخب ومقتل أبي مخنف المطبوع ولم يذكر ما ينقص قدره

---

(١) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٤٦).

(٢) لأنّ التنقية والتصفية الحقيقية لمرويات الحسين تحتاج إلىٰ مراجعة المصادر الأمهات التي دوَّنت مقتله والتي كثر الاعتماد عليها، وهذه أهم ملاحظة علىٰ جهود رواد تنقية السيرة الحسينية، إذ قصَروا جهودهم علىٰ نقد المصادر المتأخرة أو بعض المرويات الواردة في المصادر الأولية دون المصادر الأصلية التي هي أصل المشكلة، وهذا قصور ظاهر.

(٣) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٤٥)، نهضة عاشوراء من إصدار جمعية المعارف الإسلامية العدد الثاني (ص ١٢)، عاشوراء النص والوظيفة (ص ١٤٧ ـ ١٤٨).

وقدر مؤلفه»[١].

وأمّا أهل السنة فقد تعرضوا قديماً لموضوع روايات مقتل الحسين وبينوا أن أكثر ما يروىٰ فيه هو من الأكاذيب والموضوعات والمبالغات، فقد قرّر المقدسي أن ما يروىٰ في مقتل الحسين فيه من «الزيادات والتهاويل شيء غير قليل»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن سرد مقتل الحسين: «وهذا الذي ذكرناه: هو المتفق عليه بين الناس في مقتله رضي الله عنه، وقد رُويت زيادات بعضها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها كذب موضوع، والمصنفون من أهل الحديث في ذلك ـ كالبغوي، وابن أبي الدنيا، ونحوهما ـ كالمصنفين من أهل الحديث في سائر المنقولات ـ هم بذلك أعلم وأصدق بلا نزاع بين أهل العلم، لأنهم يسندون ما ينقلونه عن الثقات، أو يرسلونه عمن يكون مرسله مقارب الصحة، بخلاف الأخباريين، فإنَّ كثيراً مما يسندونه يسندونه عن كذَّاب أو مجهول، أما ما يرسلونه فظلمات بعضها فوق بعض، وهؤلاء لعمري ممن ينقل عن غيره مسنداً أو مرسلاً، وأما أهل الأهواء ونحوهم: فيعتمدون علىٰ نقلٍ لا يعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا ضعيف، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق، وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلىٰ عمدة، بل إلىٰ سماعات عن المجاهيل والكذابين، وروايات عن أهل الإفك المبين»[٣].

وهذه القواعد والتقريرات المتعلقة بضوابط توثيق السيرة الحسينية، تنطبق

(١) الإمام الحسين وأصحابه (٣/١٧٥).

(٢) البدء والتاريخ (٦/١٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٢٧/٤٧٨ ـ ٤٨٨) رأس الحسين (ص ٢٠٦).

علىٰ مرويات السيرة الزينبية حذو القذة بالقذة لأن جل مرويات السيرة الزينبية في الكتب المتأخرة مرتبطة بمقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وعليه يتقرر أن كل الروايات المتعلقة بزينب والتي لا أصل لها في المصادر القديمة هي روايات مختلقة ومصنوعة ، واعتماد المتأخرين والمعاصرين علىٰ الروايات التي تفردت بها هذه الكتب المعروفة بالوضع والاختلاق والتحريف والدس هو ما ضخَّم كثيراً من حجم المادة القصصية عن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، ويبدو أن سبب ظهور هذه المرويات المختلقة ، أنَّ ما يُنقل عن زينب في المصادر الأصلية قليل جداً لا يعدو كونها من أبناء فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وما ينسب لها من الخروج مع الحسين إلىٰ كربلاء ، ويبدو أنَّ بعض هؤلاء المصنفين في مقتل الحسين ، لما رأىٰ تكرر ذكر زينب في أحداث كربلاء ، ولم يجد روايات كثيرة عن حياتها ، لجأ إلىٰ اختلاق روايات كثيرة لسد الثغرات في سيرتها وتاريخها ، وهذا ما أدىٰ فيما بعد إلىٰ تضخم الروايات المنقولة عن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

۞ السبب الثاني: الاستطرادات التي لا علاقة لها بزينب الكبرىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

من الملاحظ في أغلب الكتب المؤلفة عن زينب بنت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها محشوة بمباحث لا ترتبط بزينب لا من قريب ولا من بعيد ، مثل الاستطراد والحشو في الكلام عن نسبها ، والترجمة لجدها أبي طالب ، وأبيها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمها فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأخويها الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1] ، والإطالة في الكلام عن فضائل أهل

(١) والعجيب أنَّ كثيراً من الإمامية يتجاهل في هذا المبحث الكتابة عن أخت زينب الشقيقة أم كلثوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما فعل كل من النقدي حيث اكتفىٰ بالإشارة إلىٰ أنه سيتكلم عن أم كلثوم عند الكلام عن موضع قبرها ، زينب الكبرىٰ (ص ٨) ، لكنه لم يفعل ذلك!
وتجد نظير هذا في الكتب التالية: مع بطلة كربلاء (ص ٧)، المرأة العظيمة (ص ٣١)،=

البيت، أو استعراض وقائع مرتبطة بالخلافة الراشدة، والفتن التي وقعت بين الصحابة في الجمل وصفين ثمَّ وقعة النهروان[1]، ولعل أكبر حدث يتم الاستطراد فيه هو وقائع خروج الحسين رضي الله عنه إلىٰ كربلاء، إذ يتم ذكرها بالتفصيل من أولها إلىٰ آخرها، مع أن مرويات وقائع كربلاء المنسوبة إلىٰ زينب ـ في المصادر الأمهات ـ روايات معدودة[2].

أمّا المصادر المتأخرة والتي تعتمد علىٰ روايات كتب المقاتل المصنفة في القرن العاشر وما بعده، فإنَّ أخبار زينب تبتدئ فيها منذ ولادتها إلىٰ وفاتها، مع أن المصادر الأصيلة خالية عن عامة ما ذكروه، وهذا يبين حجم التزوير الهائل الذي وقع في سيرة زينب رضي الله عنها.

۞ الأمر الرابع: قضية تعيين موضع قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

حظي تعيين موضع قبر زينب باهتمام كبير في جل المؤلفات التي كتبت عنها، وقد اختلفت نتائج هذه الكتابات بحسب اختلاف اتجاهات أصحابها،

= السيدة زينب لعباس علي الموسوي (ص٢٠)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد حيث ذكر القزويني علاقة زينب بالحسن والحسين (ص ٦٧ ـ ٦٩) ولم يذكر علاقتها بأم كلثوم، السيدة زينب رائدة الجهاد حيث ترجم باقر شريف القرشي للحسن والحسين (ص٣١ ـ ٣٦)، ولم يذكر أم كلثوم إلا أنه ترجم لابن الحنفية والعباس بن علي مع أنهما ليسا من أبناء فاطمة رضي الله عنها!

(١) وعلىٰ سبيل المثال انظر: السيدة زينب رائدة الجهاد (ص ٦٩ ـ ٢١٨)، الشمس الطالعة (١/١١ ـ ٥٦)، (١/١٩٨ ـ ٢٢٠)، زينب الكبرىٰ ودورها في النهضة الحسينية (ص ٥٦ ـ ٩٤)، و(ص ٢٢٧ ـ ٢٤٤)، زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة (ص ٢٣ ـ ٥٨)، وأما الكتابات التي تجنبت الحشو في الكلام عن زينب فهي قليلة جداً، ومجموع صفحاتها لا يتجاوز سبعين صفحة، مثل كتاب عقيلة بني هاشم لعلي الهاشمي الخطيب.

(٢) عدتها تسع روايات في تاريخ الطبري، وقد خصصت مبحثاً للكلام عنها.

فنجد في الكتابات المصرية جنوحاً كاملاً إلىٰ ترجيح القبر المنسوب إليها في القاهرة، بل نجد في بعضها تجاهلاً تاماً للقبر الدمشقي.

أمّا في كتابات الإمامية عن زينب، فنجد أنها تذكر الاختلاف الواقع في قبر زينب وتعيينه بين ثلاثة مواضع، وهي المدينة والشام ومصر.

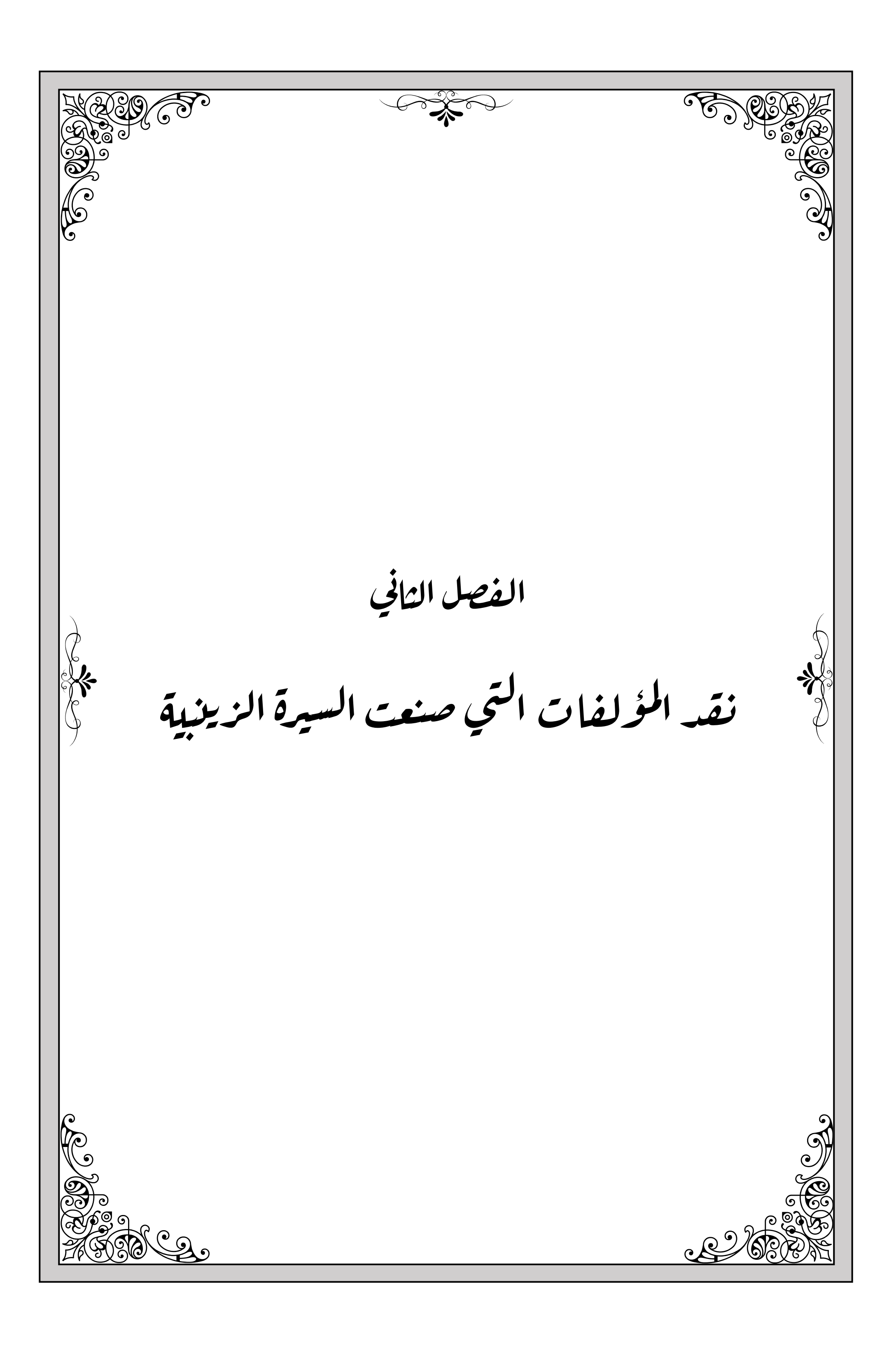
ويلاحظ أنَّ الكتابات الأولىٰ للإمامية كانت ترجح دفن زينب الكبرىٰ في المدينة[١]، ثمَّ تطور الموقف بعد ظهور كتاب حسن قاسم، فظهرت كتابات ترجح دفن زينب في مصر.

أمّا الكتابات المتأخرة والجديدة، فتُجمع علىٰ ترجيح القبر الشامي، خاصة بعد صدور كتاب محمد حسنين السابقي، وبعضها يجمع بين جميع الأقوال، فيفتي بزيارة القبور المنسوبة إلىٰ زينب كلها![٢]

---

(١) انظر للتفصيل (ص ٥٧١ ـ ٥٧٤) من هذا الكتاب.

(٢) سيأتي المزيد من التفصيل في المبحث المخصص للكلام عن قبر زينب رضي الله عنها.



الفصل الثاني

نقد المؤلفات التي صنعت السيرة الزينبية



قررتُ فيما مضىٰ أنَّ أصل تضخم مرويات سيرة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها يرجع إلىٰ كتابين أساسيين هما «**الطراز المُذهَّب**» وكتاب «**أخبار الزينبات**»، ومن يدرس هذين الكتابين سيجد أن كتاب «**الطراز المُذهَّب**» تكفّل بملء الفراغ الواقع في تفاصيل حياة زينب من ولادتها حتىٰ وفاتها، بينما تكفل كتاب «**أخبار الزينبات**» بتغطية النقص الحاصل في أخبار وفاتها وتعيين موضع قبرها. لذا فسنحصر الكلام عن هذين الكتابين.

وقد بيّن محمد علي القاضي الطباطبائي حال كتاب الطراز بصورة مجملة فقال عنه: «خلط مؤلفه فيه الصحيح بالسقيم، ولا ينبغي الاعتماد عليه من غير تثبّت وتحقيق»[1]، وانتقد فضل علي القزويني صاحب الطراز علىٰ توسّعه في النقل دون ضابطة فقال: «وقد ذكروا في المقام عند ورودهن علىٰ المصرع أموراً بعضها مقطوع الكذب، وبعضها مظنونه، وبعضها محتمل الصدق والكذب، ومن أراد فليرجع إلىٰ الطراز المذهَّب، وقد جمع فيه من كتب المتأخرين والمعاصرين، كحزن المؤمنين، ولسان الواعظين ومصائب المعصومين وبيت الأحزان وبحر المصائب ومبكي العيون وأمثال ذلك من المصنفات. ويا ليت مؤلف الطراز اقتصر علىٰ المنتخب ومقتل أبي مخنف المطبوع ولم يذكر ما ينقص قدره وقدر مؤلفه»[2].

وبما أنَّ كتاب جعفر النقدي قد كفانا مؤنة مطالعة كتاب «**الطراز المُذهَّب**» وترجمته، حتىٰ صار مصدراً أصلياً لمن جاء بعده، فسنكتفي بنقده بدلاً من كتاب

(١) الفردوس الأعلىٰ لمحمد كاشف الغطاء بتعليق محمد علي القاضي الطباطبائي (ص ٦٠) الهامش: ١.

(٢) الإمام الحسين؛ وأصحابه (١٧٥/٣).

«**الطراز المُذهَّب**».

ويبقىٰ هناك كتاب ثالث له دور مفصلي في ترجيح القبر المنسوب إلىٰ زينب في الشام، وهو كتاب «مرقد العقيلة زينب» للسابقي، فهو المصدر الأساسي الذي اعتمد عليه كل من رجح القبر الشامي، لذا حُق له أن يُفرد أيضاً بالدراسة والنقد حتىٰ يتبين للقارئ والباحث مواطن الخلل في هذا الكتاب.



نقد كتاب «أخبار الزينبات»
المنسوب ليحيىٰ بن الحسن العقيقي

۞ تعريف بالمؤلف وكتاب «أخبار الزينبات» وسبب تأليفه وأثره علىٰ التاريخ

حسن محمد قاسم المصريّ الذي عُرِف بأنَّه محقق كتاب «**أخبار الزينبات**» والذي ترجح لي بعد دراسة وتحقيق طويل أنه واضع الكتاب، وُلِد سنة ١٣١٨هـ بمصر، وعمل كاتباً بالقسم التاريخي لمجلة الإسلام، وله مؤلفات مطبوعة منها: «طبقات الشاذلية الكبرىٰ»، و«تحفة الصفا في مولد المصطفىٰ ﷺ للسادة الشاذلية»، و«ذكرىٰ مصرع الحسين»، و«المزارات الإسلامية والآثار العربية»، و«إعلام السائلين بمن أقبر بمصر من صحابة سيد المرسلين» ﷺ، كما أنَّ له تعليقات علىٰ بعض الكتب مثل كتاب «تحفة الأحباب في الخطط والمزارات»، وتوفي سنة ١٣٩٣ هـ الموافق لسنة ١٩٧٤ م[1].

---

(١) انظر: ترجمته في مقدمة أخبار الزينبات طبعة قم بتحقيق محمد جواد المرعشي النجفي (ص ٦١ ـ ٧٣)، والأعلام للزركلي (٢/٢٢١)، ودليل مؤرخ المغرب الأقصىٰ لابن سودة (ص ١٤٥)، وإتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر (٨/٤٨٩) لابن سودة أيضاً، ونثر الدرر والجواهر للمرعشلي (١/٣٦٠)، ومقدمة كتاب المزارات الإسلامية طبعة مكتبة الإسكندرية، ومقدمة كتاب إعلام السائلين ـ طبعة دار الإحسان ـ (ص ١٧ ـ ٢٦).

وقد وقفت في المصادر التي ترجمت لحسن قاسم علىٰ اشتباهات وأوهام يحسن التنبيه عليها:

١ ـ فقد ترجم له الزركلي في الأعلام (٢/٢٢١) فقال: «الحسن بن محمد بن قاسم، أبو علي الكوهن التازي: مؤرخ مغربي، من فقهاء المالكية من أهل فاس كان يعمل في تجارة الكتب وجمع لنفسه مكتبة خاصة حافلة بالنفائس ووقفها علىٰ الزاوية الفتحية بخوخة السويقة في الرباط.=

. . . .

= وجاور بالحجاز. له كتب، منها (طبقات الشاذلية الكبرىٰ ـ ط) ويسمىٰ (جامع الكرامات العلية في طبقات الشاذلية) و(إعلام السائلين عمن أقبر بمصر من صحابة سيد المرسلين ـ ط)»، وقد أحال الزركلي علىٰ كتاب دليل مؤرخ المغرب الأقصىٰ لابن سودة، فراجعته ووجدته يقول (ص ١٤٥): «طبقات الشاذلية... لأبي علي الحسن بن محمد الكوهن الفاسي الشاذلي المغربي،.... وهو ساكن بالحجاز...». ـ فأول ملاحظة علىٰ هذه الترجمة هي وصف حسن قاسم بأنه مغربي!، فلا ريب أن هذا خطأ، فحسن قاسم مصري المولد والوفاة، إلا أنه مغربي الأصل لكونه يذكر أن أباه من بلد فاس بالمغرب ثم استقر بمصر، كما في طبقات الشاذلية (ص ٢٠٧)، ولذا جاء في مقدمة كتاب المزارات الإسلامية ومقدمة كتاب إعلام السائلين (ص ١٧) وصف حسن قاسم بأنه مغربي الأصل مصري النشأة والولادة.
ويلحق بذلك وصْف الزركلي لحسن قاسم بأنه من فقهاء المالكية، فيبدو لي أن ذلك اجتهاد من الزركلي، وذلك أن حسن قاسم لما كان ينتسب إلىٰ المغرب ظن الزركلي أن مؤلف هذه الكتب من المالكية وأنه من أهل الفقه، لأن علماء المغرب مالكية.
كما أن قول الزركلي إن حسن قاسم الكوهن من أهل فاس غير صحيح، وسببه هو الكلام الموهم المكتوب علىٰ غلاف كتاب طبقات الشاذلية، فقد جاء فيه «حسن بن محمد الكوهن الفاسي المغربي»، وكان علىٰ حسن قاسم أن ينبه إلىٰ أن مراده هو أنه فاسي الأصل لا الولادة، لكن عدم تنبيه حسن قاسم علىٰ ذلك أوهم الزركلي فحسبه من المغاربة.
وأما بقية ما ذكره الزركلي من أمور عن حسن قاسم مثل كونه جمع لنفسه مكتبة وأوقفها علىٰ الزاوية الفتحية بمدينة الرباط المغربية فما أدري ما مصدرها، فلم يذكرها ابن سودة في دليل مؤرخ المغرب الأقصىٰ ولم أقف عليها في كتاب طبقات الشاذلية فالعلم لله.
وأما القول بأن حسن قاسم توفي بالحجاز فغير صحيح، والصواب أنه توفي بمصر ودفن بالقاهرة.
٢ ـ قدَّر المؤرخ ابن سودة تاريخ وفاة حسن قاسم بأنه سنة ١٣٦٠ هـ، فقال: «وفي هذه العشرة أو قريب منها توفي الحسن بن محمد الكوهن الفاسي، من أولاد الكوهن المعروفين بفاس. انتقل إلىٰ الحجاز وبه توفي»، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر (٤٨٩/٨)، وجاء علىٰ غلاف طبعة دار الكتب العلمية لكتاب طبقات الشاذلية أن مؤلف الكتاب الحسن بن محمد بن قاسم الكوهن متوفىٰ سنة ١٣٤٧ هـ، وهذا خطأ، والغريب أن محقق الكتاب مرسي محمد علي ذكر في (ص ٣) أن الزركلي ترجم لحسن قاسم وذكر أن تاريخ وفاته بعد ١٣٤٧ هـ، وهذا مخالف للمذكور في غلاف الكتاب الذي حققه فكيف لم ينتبه لذلك!. =

وأشهَر كُتب حسن قاسم هو كتابه «تاريخ ومناقب ومآثر الست الطاهرة البتول السيدة زينب، وأخبار الزينبات للعبيدلي النسابة المتوفى سنة ٢٧٧، أمير المدينة وابن أميرها، بحث مستفيض وأثر قيم جليل»، وهذا الكتاب مشهور بكتاب «السيدة زينب وأخبار الزينبات»، وقد ألّف هذا الكتاب رداً على مفتي مصر الشيخ محمد بخيت المطيعي الذي صرح بأن زينب الكبرى ليست مدفونة في مصر في جواب له عن سؤال حول قبر السيدة زينب بمصر «بمجلة الإسلام»(١)، فكتب

= والصحيح أن سنة ١٣٤٧ هـ هو تاريخ طباعة الطبعة الأولى من كتاب طبقات الشاذلية كما جاء في غلافه، واعتمد الزركلي على هذه السنة ليجعل وفاة حسن قاسم بعد سنة ١٣٤٧ هـ، فمن ظن أن هذا تاريخ وفاة حسن قاسم فقد أخطأ، والصواب أن حسن قاسم توفي سنة ١٣٩٤ هـ الموافق لتاريخ ١٩٧٤م على ما ذكره حفيده ونقله عنه محققا كتاب إعلام السائلين (ص ٢٦)، وهو ما جاء في مقدمة كتاب المزارات الإسلامية.

٣ ـ ذكر محققو كتاب المزارات الإسلامية لحسن قاسم في مقدمة الكتاب أسرة حسن قاسم (١/ص ل) فقالوا: «من ناحية أبيه ينحدر من أسرة علمية مشهورة بالمغرب العربي، من أعلامها... والحسن بن محمد بن قاسم الكوهن (ت ١٣٤٧ هـ/١٩٢٨ م)»، وأحالوا في الهامش على ترجمة الزركلي له في الأعلام، وهذا وهم غريب، فمؤلف طبقات الشاذلية هو حسن قاسم نفسه صاحب كتاب المزارات الإسلامية، ولعل ما ذكره الزركلي من أمور سبق التنبيه على عدم دقتها هو ما أوهمهم أنه شخص آخر غير حسن قاسم، لكنهم لو تأملوا في كتاب طبقات الشاذلية لوجدوا أن المؤلف هو حسن قاسم نفسه!، فقد ذكروا في الصفحة السابقة أن والد حسن قاسم «دفن في بستان العلماء بقرافة باب النصر»، وأحالوا في الهامش على كلام حسن قاسم في تعليقه على تحفة الأحباب (ص ٥٩)، ولو قارنوا كلام حسن قاسم في تحفة الأحباب مع كلامه في طبقات الشاذلية (ص ٢٠٧)، لوجدوا أن حسن قاسم ذكر أن أباه دفن في نفس المكان وبنفس التاريخ.
ولذا ذكر محققا كتاب إعلام السائلين أن مؤلف طبقات الشاذلية حسن قاسم كما في (ص ٢٠)، وأما تحديد تاريخ وفاة حسن قاسم الذي ظنوا أنه شخص آخر بسنة ١٣٤٧ هـ فسببه ما جاء على غلاف طبعة دار الكتب العلمية لكتاب طبقات الشاذلية، وقد بينت عدم صحة ذلك كما مضى.

(١) مجلة الإسلام السنة الأولى عدد ٥ شعبان ١٣٥١ هـ، ونشر أيضاً بمجلة الفتح العدد ٣٢٢، ١٠ شعبان ١٣٥١ هـ، (ص ٣٤٠)، ونشر الدكتور محمد الدسوقي ملخصاً منه في كتابه محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي (ص ٨٢ ـ ٨٣).

حسن قاسم مقالة في نفس المجلة، يرد فيها على المطيعي ويذكر فيها أنه عثر على رسالة «أخبار الزينبات» التي تثبت دخول زينب الكبرى إلى مصر ووفاتها بها، ووعد بطباعتها، ثم بعد فترة وجيزة قام بطباعة الكتاب مضمناً إياه أمرين رئيسيين:

* **الأمر الأول:** ترجمة زينب الكبرى وبيان صحة دفنها في مصر، وهو الجزء الأكبر من الكتاب، حاول حسن قاسم أن يحشد فيه ما أمكنه من الأدلة والنصوص لإثبات دفن زينب الكبرى في مصر.

* **الأمر الثاني:** كتاب «أخبار الزينبات»[1]، الذي نسبه حسن قاسم إلى النسَّابة يحيى بن الحسن بن جعفر العبيدلي العقيقي المتوفى سنة ٢٧٧ هـ، وهذا الكتاب جمع أسماء من سُمين بزينب من نساء الصحابة والتابعين وأهل البيت مع ترجمة مختصرة لهن، ومن ضمنهن زينب الكبرى بنت علي رضي الله عنهما.

وطُبع الكتاب أول مرة سنة ١٣٥١ هـ الموافق لـ ١٩٣٣ م[2]، وقيل: إن

---

(١) وقد غلط بعض الكتاب في عنوان الكتاب فسمّاه: أخبار الزينبيَّات، وهو جمع زينبية، والزينبية المنسوبة لزينب، انظر قاموس الرجال (١١/٣٨)، الذريعة (٣/٢٥٥)، وفاة السيدة زينب المطبوع ضمن وفيات الأئمة (ص ٤٦٨)، العقيلة والفواطم (ص ٦٧)، معجم مؤرخي الشيعة (٢/٤٤٧)، وهذا خطأ، والصواب أخبار الزينبات بياء واحدة، وزينبات جمع زينب، لأن الكتاب يجمع أخبار من سُمِّين بزينب، وقد نبه على هذا الخطأ الجلالي في فهرس التراث (١/٢٩١).

(٢) ذكر آغا بزرك الطهراني في الذريعة (١٢/٢٧٦) أن الكتاب طبع سنة ١٣٣٥ هـ وهذا وهم، ولعل سببه ما جاء في آخر الطبعة الأولى من أخبار الزينبات إذ كتب فيها تاريخ الطباعة بالتاريخ الميلادي خطأً، فقد جاء في آخرها (ص ٩١): «وافق تمام طبعه في يوم الأحد ٩ ذي القعدة عام ١٣٥١ الموافق ٥ مارس عام ١٣٣٣ بدار الطباعة المنيرية...»، وواضح أن ١٣٣٣ تحريف لسنة ١٩٣٣ الموافق لتاريخ ١٣٥١ الهجري. =

عنوان الكتاب كان «الثبت المصان بأخبار الزينبات»[1]، وأعيد طباعته سنة ١٣٥٣ هـ[2].

والحقيقة أنَّ مؤلف «أخبار الزينبات» هو حسن قاسم نفسه، فقد قام بتلفيق أخبار الكتاب وجمعِها من مصادر متفرقة ثمّ اختلق متوناً عن سفر زينب إلىٰ مصر وركّب لها أسانيد بعضها مسروق من كتب أخرىٰ وبعضها مُلفَّق، ولكي لا يُكتشف أمره قام باختلاق جملة من الكتب التي تتحدث عن هذا الكتاب والمؤلف، وركَّب شبكة من الأدلة والنصوص التي أحالت كتاباً مصنوعاً من وحي الكذب إلىٰ حقيقة تاريخية، وصار الكتاب يُنسب للنسابة العقيقي يحيىٰ ابن الحسن العبيدلي.

وقد كان لظهور هذا الكتاب ونشره أثر علىٰ التاريخ من جانبين:

= كما أن الدكتور فتحي حافظ حديدي كتب في مقالته «الحقيقة عن ضريح السيدة زينب ﵂» المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ (١٠ يناير ٢٠٠٧ م) وكذا في كتابه دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٧) أن كتاب أخبار الزينبات طبع «في سنوات ١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٤»، ولا أدري ما مستنده في تعيين تاريخ الطباعة الأولىٰ بسنة ١٩٢٩ م، غير أن هذا غير صحيح قطعاً، فحسن قاسم إنما أعلن عن نيته طباعة أخبار الزينبات في مقالته بمجلة الإسلام المؤرخة بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٣٢ م الموافق لـ ١٩ شعبان ١٣٥١ هـ، حيث قال في تلك المقالة بعد أن ذكر أنه عثر علىٰ كتاب أخبار الزينبات: «سأطبعها قريباً ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ بعد تمام وضعي لها»، وتاريخ كتابة هذه المقال الذي أعلن فيه حسن قاسم عن الكتاب لأول مرة هو بعد سنة ١٩٢٩م بثلاث سنوات، وعليه فلا يصح القول بأن الكتاب طبع سنة ١٩٢٩م.

(١) ذكر الطهراني في الذريعة (١٢/ ٢٧٦) أن عنوان الكتاب هو الثبت المصان بأخبار الزينبات، فإن صح ذلك فيبدو أن حسن قاسم قد اقتبس العنوان من كتاب «الثبت المصان بأخبار سلالة سيد ولد عدنان» المنسوب لمؤيد الدين الأعرجي الواسطي.

(٢) وفي هذا البحث اعتمدت علىٰ الطبعة الثانية المطبوعة سنة ١٣٥٣ هـ، وعندما أعزو إلىٰ غيرها أنبه علىٰ ذلك.

❋ **الجانب الأول**: صار هذا الكتاب هو الدليل الأول لكل من يرىٰ أن قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بمصر، وقد تمكن مؤلفه من سد الفراغ القائم في الأدلة التي ترجح وفاة زينب بمصر، بعد أن كانت أقوىٰ أدلة الذاهبين إلىٰ وفاة زينب بمصر لا تتعدىٰ الرؤىٰ والأحلام والظنون التي لا تقوم علىٰ أي دليل[1]، ولهذا وصف حسن قاسم هذا الكتاب بأنه: «الحجر الأوّل الأساسي الّذي قضىٰ علىٰ هذا الخلاف القائم بين جمهرة المؤرخين من قرونٍ عديدة، فهذه الرسالة مع صغر حجمها هي نفسها الحجّة علىٰ من كان يستبعد دخول السيّدة إلىٰ مصر، ووفاتها بها، ودفن جثمانها الشريف في هذا الموضع»[2].

وبعد أن انتشر خبر الكتاب واستفاض، احتفل حسن قاسم بكتابه قائلاً: «هذه رواية العبيدلي عن قدوم السيدة زينب إلىٰ مصر... فقضت علىٰ ما كانت تلوكه الألسن بشأن وجود السيدة زينب بمصر، وبذلك تغير مجرىٰ التاريخ وبدت الحقيقة سافرة، وكتبت الجرائد والمجلات أنباء هذا التحويل التاريخي...»[3].

ولذا قال السابقي ـ من الإمامية ـ عن كتاب «أخبار الزينبات»: إنه «أصبح

(١) انظر: ابنة الزهراء بطلة الفداء لعلي شلبي (ص٢٤١)، تراجم سيدات بيت النبوة لعائشة بنت الشاطئ (ص ٧٨٤ ـ ٧٨٧)، مراقد أهل البيت في القاهرة لمحمد زكي إبراهيم (ص٧٠)، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون للدكتورة سعاد ماهر، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام (٩٩/٢) لمحمد رضا كحالة، ومن كتب الإمامية: أخبار الزينبات طبعة قم بتقديم المرعشي النجفي (ص٣٠)، زينب الكبرىٰ لجعفر النقدي (ص١٢٠ ـ ١٢٣)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد لمحمد كاظم القزويني (ص٦١٠)، واقعة كربلاء في الوجدان الشعبي لمحمد مهدي شمس الدين (ص٢٦٥)، مزارات أهل البيت لمحمد حسين الجلالي (ص٢٥٨).

(٢) أخبار الزينبات (ص ١٠).

(٣) المزارات الإسلامية والآثار العربية (١٣١/٧).

حجراً أساسياً في هذا البحث عند أصحابنا المتأخرين، واعتمد عليه ثلة من الأفاضل»[1].

الجانب الثاني: الجناية على التاريخ والعلم بنسبة هذا الكتاب المختلق إلى النسابة يحيى بن الحسن العبيدلي العقيقي، فقد نسبه جملة ممن خفي عليهم أمره إلى العقيقي[2]، ومنهم من أعاد نشره وطباعته، فقد قام محمد جواد نجل المرجع محمد حسين المرعشي النجفي بطباعة الكتاب طبعة ثانية سنة ١٤٠١ هـ، وأعادت مجلة الموسم نشره في عددها الرابع سنة ١٤١٠ هـ، وقام سيد هادي خسروشاهي بإعادة نشر الكتاب في كتابه «أهل البيت في مصر» سنة ١٤٢٥ هـ، وقام فارس الحسون بإعادة تحقيقه ونشره في مجلة ميراث حديث شيعة سنة ١٤٢٦هـ، وطبعه مرة أخرى بعنوان «الثبت المصان بأخبار الزينبات» سنة ١٤٣٦ هـ، وقام سعيد إبراهيم بتحقيق الكتاب وطبعه سنة ١٤٣٢ هـ[3].

وسأبين بالأدلة القاطعة أن هذا الكتاب مختلق ومزور ومن عمل حسن قاسم، وسأفصل الكلام في ذلك من خلال دراسة الكتاب مع بيان أدلة تزويره

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٨٩).

(٢) انظر: طبقات النسابين لبكر أبو زيد (ص٦٨)، الذريعة لآغا بزرك الطهراني (٣٣٢/١)، (٢٧٦/١٢)، أعيان الشيعة لمحسن الأمين (٣٤٠/٢)، مجلة تراثنا (١٢٧/٦٢)، فهرست التراث لمحمد حسين الجلالي (٢٩١/١)، رجوع الركب بعد الكرب تحقيق حول الأربعين لمحمد علي القاضي الطباطبائي (ص٦٨ ـ ٧٧)، مع الركب الحسيني لعلي الشاوي (٣٩٩/٦)، معجم مؤرخي الشيعة لصائب عبد الحميد (٤٤٧/٢)، الأربعين في التراث الشيعي لمحمد حسين الطهراني (ص٩٧) وغيرها.

(٣) وعنوان طبعته: تاريخ ومناقب ومآثر الست الطاهرة البتول السيدة زينب وأخبار الزينبيات للعبيدلي النسابة المتوفي سنة ٣٧٧ هـ، وهذه الطبعة لم أقف عليها، وإنما وقفت على بياناتها في قاعدة بيانات مكتبة الملك فهد الوطنية.

واختلاقه وكشف الخطة التي سلكها المؤلف ليخفي أمر الكتاب علىٰ الباحثين.

أ ـ أدلة عدم صحة نسبة كتاب «أخبار الزينبات» إلىٰ العبيدلي

❊ الدليل الأول: خلو كتب التراجم والفهارس من ذِكر الكتاب والنقل عنه وتفرّد حسن قاسم به

إنَّ كتاب «أخبار الزينبات» كتاب اختُلِقَ في القرن الرابع عشر، فلا تجد أي أثر لهذا الكتاب قبل أن ينشره حسن قاسم، فلم يذكره أي أحد ممن ترجم للنسابة العبيدلي العقيقي، ولم ينقل عنه أي أحد من أهل العلم قبل حسن قاسم نصاً واحداً، وتتأكد براءة العقيقي من هذا الكتاب عندما نراجع كتاب الذرية الطاهرة للدولابي، الذي نقل عن يحيىٰ بن الحسن العقيقي ترجمة كاملة لزينب، لم يزد فيها علىٰ ذكر اسمها، وتلقيبها بالكبرىٰ وبنوّتها لعلي وفاطمة رضي الله عنهما، وذريتها من عبد الله بن جعفر وروايتها عن أمها فاطمة[1]، فلو كان العقيقي قد ترجم لزينب تلك الترجمة المطولة في «أخبار الزينبات» لما تأخر الدولابي في إيرادها ونقلِها عن العقيقي، كما أن جماعة من علماء التاريخ والنسب نقلوا عن العقيقي عدة نصوص، ولم ينقلوا أي شيء من كتاب «أخبار الزينبات»[2].

---

(١) الذرية الطاهرة ـ طبعة مبرة الآل والأصحاب ـ (ص ٢١٢).

(٢) نقل ابن عساكر ثلاثة نصوص عن النسابة العقيقي من طريق ابنه طاهر، انظر (٤١/٣٨٦)، (٥٠/٨٧)، (٦٤/٩٣).

ونقل السمهودي في وفاء الوفا عدة نصوص من كتاب أخبار المدينة للعقيقي رواية ابنه طاهر أيضاً انظر (١/١٩١)، (٢/٣٠)، (٣/١٧)، (٣/٥٦)، (٣/٦٤)، (٤/١٧٦)، (٤/١٩١)، (٤/٢١٧)، وأكثر ابن الطقطقي من الإمامية في الأصيلي في أنساب الطالبيين النقل عن كتاب=

❊ الدليل الثاني: عدم وجود أي نسخة خطية لكتاب «أخبار الزينبات»

فهذا الكتاب لا توجد له أي نسخة خطية في مكتبات المخطوطات، وحتىٰ حسن قاسم الذي نشره، لم يكلف نفسه أن يصف المخطوط أو يصرح باسم صاحبه المزعوم، فقد زعم أنه وقف علىٰ مخطوط «أخبار الزينبات» بعد أن أرسله إليه صديق له من الشام، فقال: «أرسل إليَّ صاحبي هذا رسالة عثر عليها في حلب عند بعض أصدقاء له هناك عنوانها «أخبار الزينبات» للعبيدلي النسّابة وذكر لي: إنّك تجد ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في هذه الرسالة أُنشودتك الضالّة، ولذا فقد سمحت لك باستنساخها، فلمّا تصفّحتها تلمّحت منها ترجمة السيّدة زينب الكبرىٰ بنت عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه ورضي عنه، وإذا بي أجد في آخر الترجمة أنّ السيّدة زينب قدمت مصر بعد مصرع أخيها بيسيرٍ من الزمن وماتت بها، ودفنت بموضع يقال له: الحمراء القصوىٰ، حيث بساتين الزهري، إلىٰ آخر ما ذكره. فنسخت الكتاب ورددته لصاحبي شاكراً له مسعاه»(١)، ثمَّ قال: «وهذه الرسالة المشار إليها والّتي أدرجناها في كتابنا هذا نقلناها عن الأصل المرسل لنا من السيّد المذكور المؤرخ بتاريخ سنة ٦٧٦ ق، ومخطوط بخطّ من يدعىٰ الحاجّ محمّد البلتاجي الطائفي المجاور بالحرم الشريف النبويّ، ومنقول عن أصل مؤرخ بتاريخ سنة ٤٨٣ ق، مخطوط بخطّ السيّد محمّد الحسيني الواسطي الأصل، المتوطّن حيدرآباد»(٢).

= العقيقي في النسب في عدة مواضع حتىٰ بلغت نيفاً وثلاثين رواية، انظرها في فهرس أعلام كتاب الأصيلي (ص٤٧٢) ولم ينقل أي نص من أخبار الزينبات.

(١) أخبار الزينبات (ص ٩).

(٢) أخبار الزينبات (ص ١٠ ـ ١١).

وهذه القصة من تأليف حسن قاسم، فسيأتيك من أخباره وصنائعه في اختلاق الكتب والنصوص ما ستعجب منه ويفصح لك عن عدم تورعه في اختلاق هذه القصة، ويكفي في رد دعوىٰ حسن قاسم أنه لم يذكر اسم صديقه الشامي الذي زعم أنه أرسل إليه المخطوط، وإنما قام باختلاق قصة عثوره علىٰ المخطوط كما اختلق عناوين الكتب التي استدل بها لإثبات صحة نسبة كتاب «أخبار الزينبات» ليحيىٰ العقيقي، وكما نسب نصوصاً إلىٰ مصادر عدة تبين عدم وجودها فيها، فهو رجل غير مأمون في نقله ولا في ما يدعيه، فكيف إذا علمت أن حسن قاسم وقع في خطأ شنيع، فقد زعم أن النسخة الخطية المكتوبة سنة ٦٧٦ هـ بخط محمد البلتاجي منتسخة عن أصل خطي مؤرخ بسنة ٤٨٣ هـ بخط محمد الواسطي المتوطن حيدر آباد، وهذه فاقرة من الفواقر، وذلك أن مدينة حيدر آباد إن قَصد بها «حيدر آباد الهند» كما هو المتبادر إلىٰ الذهن عند إطلاق حيدر آباد، فالجواب: إن مدينة حيدر آباد إنما تأسست علىٰ يد محمد قلي قطب شاه في نهاية القرن العاشر للهجرة سنة ٩٩٩ هـ[1]، فكيف يصح أن يقال إن الواسطي الذي عاش في القرن الخامس كان متوطناً بحيدر آباد التي أسست بعد ذلك بخمسة قرون؟.

وإن قصد بها «حيدر آباد السند»، فإن الخرق يتسع أكثر وأكثر، لأن هذه المدينة إنما تأسست في القرن الثاني عشر[2] بعد زمن الواسطي بسبعة قرون، والحقيقة أن جهل حسن قاسم بتاريخ بناء مدينة حيدر آباد أوقعه في هذا الغلط الفاحش.

---

(١) راجع: الهند في العهد الإسلامي (ص ١٢٢)، ملوك حيدر آباد (ص ٢٠).

(٢) هذا ما جاء في موسوعة ويكبيديا علىٰ الرابط التالي:

https: //ar.wikipedia.org /wiki /حيدر_آباد_(السند)

ولهذا قال الدكتور فتحي حافظ حديدي: «لم يذكر أحد من الباحثين المحدثين... أنه قرأ هذين المخطوطين[١] وتحقق منهما، علماً بأن فهارس المكتبات العامة التي بها مخطوطات، أصبحت معروفة ومتداولة ومتاحة تماماً لكافة الباحثين دون الحاجة إلىٰ الترحال كما كان يحدث سابقاً، وقد قمت بمراجعة قوائم المخطوطات في سوريا وفي مصر بحثاً عنهما فلم أجدهما، علماً بأن كل مخطوطات الرحلات القديمة قد جرىٰ تحقيقها وطبعها أكثر من مرة»[٢].

ولتتيقن أن حسن قاسم يحترف اختلاق النسخ، ما عليك إلا أن تطالع آخر كتابه «السيدة زينب وأخبار الزينبات» حتىٰ ترىٰ طامة من الطوام، إذ أن حسن قاسم سرد هناك قصة أخرىٰ عن عثوره علىٰ نص قديم يثبت إرسال رأس الحسين رضي الله عنه إلىٰ مصر! ، فزعم حسن قاسم أنه استلم رسالة من شخص ما، ينقل فيها نصاً من رحلة أحد مسلمي الجزائر زار القاهرة سنة ٥٤٨هـ، وزعم أنَّ إحدىٰ المجلات المصرية نشرت هذه الرحلة، وأنَّ أصل الرحلة محفوظ في إحدىٰ مكتبات برشلونة أو إشبيلية بالأندلس الإسبانية![٣]، ولم يذكر حسن قاسم لا اسم المجلة التي نشر فيها هذا النص المزعوم، ولا اسم الشخص الذي أرسل إليه النصوص المقتطفة من هذه الرحلة، ولا اسم صاحب الرحلة الجزائري، ولكن التأمل في نصوص هذه الرحلة يُظهر بوضوح أن كاتبها رجل مصري معاصر لا يحسن الكذب ولا التأليف وهو صاحبنا حسن قاسم، إذ تجد في نصوص هذه الرسالة أساليب كتابية معاصرة مثل: «من أعماق قلوبهم»[٤]، و«زبادي

(١) يقصد مخطوط كتاب أخبار الزينبات، ومخطوط رحلة الكوهيني.

(٢) دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٨).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٩٠).

(٤) أخبار الزينبات (ص ٩٠).

الأجبان»، و«السلائط»[1] ويقصد بذلك السلَطة المعروفة اليوم وهي كلمة أجنبية دخيلة على اللغة العربية منذ عهد قريب!

ومثل قوله: «ثمّ يدعوا المارة أيًّا كان نوعهم إلى الأكل عن روح سيد الشهداء الحسين رضي الله عنه»[2]، وقوله: «كان يرتاح إلى حديث الشاب»، وقوله: «هيا بنا نتفسح»، وقوله: «أخذنا في التجوال هنا وهناك»[3]، وقوله: «ثمّ تنفس الشاب الصعداء»[4].

فهل هذا لسان أهل القرن السادس، أم هو لسان حسن قاسم المصري المعاصر؟!

وقد طبع كتاب أخبار الزينبات عدة مرات بعد طبعة حسن قاسم[5]، وكل طبعاته اللاحقة اعتمدت على نشرة حسن قاسم وجعلتها أصلاً في النشر، وهذا خطأ منهجي كبير، فإذا كان المنهج العلمي المعتمد في تحقيق المخطوطات يوصي الباحثين بالتريث في تحقيق كتاب ليست له إلا نسخة خطية واحدة، فكيف والأمر هنا يتعلق بكتاب لا توجد له أي نسخة خطية، فضلاً عن تفرد شخص واحد بادعاء وجود المخطوط دون أن يقدم أي بينة على ذلك؟.



(١) أخبار الزينبات (ص ٩١).
(٢) أخبار الزينبات (ص ٩١).
(٣) أخبار الزينبات (ص ٩٢).
(٤) أخبار الزينبات (ص ٩٣).
(٥) انظر طبعات الكتاب (ص٩١) من هذا البحث.

تنبيه ورد على دعوى وجود نسخة خطية لكتاب «أخبار الزينبات» عند المرجع النجفي محمد حسين المرعشي!!

زعم محمد حسين الجلالي في فهرس التراث أن المرجع محمد حسين المرعشي النجفي حدَّثه أنه رأى نسخة من كتاب «أخبار الزينبات» ملحقة بتفسير التبيان للطوسي، فقال: «وحدَّثني نسَّابة العصر فقيه أهل البيت السيد شهاب الدين المرعشي النجفي النازل بقم، أنه رأى نسخة من هذا الكتاب ملحقة بنسخة من كتاب التبيان للشيخ الطوسي في الخزانة الغروية في النجف، ووصفها ﵀ بأنها نسخة قديمة».

قال الجلالي: «وبالرغم من السعي البليغ للوقوف على تلك النسخة ما أمكنني ذلك، ولكن من حسن التوفيق أنَّ الأستاذ السيد قاسم المصري كان قد عثر على نسخة قديمة من الكتاب، ونشره في القاهرة في عام ١٣٣٣ هـ[١]»[٢].

أقول: فيما ذكره الجلالي توقف ونظر، فالمرعشي قد طبع كتاب «أخبار الزينبات» وقدَّم له بمقدمة طويلة في التعريف بالمؤلف والكتاب سماها «النفحة القدسية في حياة الشريف العبيدلي»، ولم يشر إطلاقاً إلى وقوفه على نسخة خطية بل صرح بأن نسخة الكتاب وصلت إليه من حسن قاسم[٣].

فإن قيل: لعل وقوفه على المخطوط كان بعد طبع الكتاب، فالجواب: لو صح هذا هل كان المرعشي ليتأخر في حفظ نسخة المخطوط وإدراجها في مكتبته العامرة، ونشر طبعة جديدة منه مبنية على هذه النسخة؟ خاصة أن المرعشي قد أطنب في مدح «أخبار الزينبات» فقال عنه: «إن كتاب «أخبار الزينبات»... من

(١) كذا والصواب ١٩٣٣ هـ وقد مضت الإشارة إلى سبب الخطأ في هذا التاريخ.
(٢) فهرس التراث (١/٢٩١ ـ ٢٩٢).
(٣) أخبار الزينبات طبعة قم (ص ١١ ـ ١٢).

أهم كتب التراجم والرجال، ومن المستندات المتينة القوية، ومن أقدم المدارك في هذا الشأن، وقد اشتمل على فوائد لم توجد في غيره»[١]، فمع اعتقاده نفاسة هذا الكتاب وأهميته، هل يتصور أنه كان سيسمح بضياع هذه النسخة واختفائها حتى أن تلميذه الجلالي عجز عن الوقوف على نسخة منها!

كما أنّ فهرس مخطوطات مكتبة المرعشي بقم ـ وهي من أضخم مكتبات المخطوطات في العالم ـ خال عن ذكر هذا الكتاب، وعليه فلا التفات إلى هذه الدعوى.

ويحتمل أن هذا الكلام وهم من الجلالي، فلعل المرعشي ذكر أخبار الزينبات ثم انتقل لذكر كتاب التبيان وما جاء ملحقاً به فظن الجلالي أن المرعشي يتحدث عن نسخة أخبار الزينبات، فنسب إليه هذا القول توهُّماً، وهذا محتمل جداً، ويحتمل أن يكون المرعشي وهم فيما ذكره أو نقل له أحد هذا الكلام فجزم به دون أن يتبين حقيقته، وعلى كل حال، فالمقطوع به عدم وجود أي نسخة خطية لهذا الكتاب.

ونظير هذا الزعم، ما وقع لهادي خسروشاهي في كتابه «أهل البيت في مصر»، فقد طبع ضمن هذا الكتاب «أخبار الزينبات» وقدم له بمقدمة قال فيها: «وقد قام آية الله المرحوم السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي... بتحقيق هذه الرسالة المخطوطة بعد ما فتّش عنها لمدة طويلة، وأخرجها إلى النور مع مقدّمة مفصّلة في تاريخ حياة المؤلّف وآثاره، بعد أن كانت طوال قرون متمادية محجوبة عن الأبصار، مع الحاجة الماسّة إليها لحسم الخلاف في مسألة مكان مرقد السيدة زينب عليها السلام»[٢].

(١) أخبار الزينبات طبعة قم بتحقيق محمد جواد المرعشي النجفي (ص ٩ ـ ١٠).
(٢) أهل البيت في مصر (ص ٤٤٠).

وقد وقع في وهمين ظاهرين:

الأول: الصحيح أن المرعشي إنما قدم للكتاب بمقدمة ترجم فيها للعبيدلي العقيقي، ولم يقم بتحقيق الكتاب كما توهم خسروشاهي، وإنما حققه ونشره ابنه محمد جواد، كما ذكر في مقدمته لكتاب «أخبار الزينبات»[١].

الثاني: أن الطبعة التي نشرها المرعشي الابن ليست مأخوذة من مخطوطة كما ظن خسروشاهي، بل ما هي إلا طبعة جديدة بصف جديد، مأخوذة بكاملها من نشرة حسن قاسم، وقد صرح المرعشي الأب أنه وقف على الكتاب بواسطة نسخة أرسلها إليه حسن قاسم كما مضى[٢]، وعليه فلا صحة لقول خسروشاهي إن المرعشي قام «بتحقيق هذه الرسالة المخطوطة بعد ما فتّش عنها لمدة طويلة، وأخرجها إلى النور»[٣].

*** الدليل الثالث: مخالفة أسلوب الكتاب لمنهج النسابة العقيقي وما ثبت عنه**

فمؤلف كتاب «أخبار الزينبات» بدأ بمقدمة يشرح فيها سبب تأليفه للكتاب، بينما نرى أسلوب العقيقي في كتابه «المُعقّبين من ولد أمير المؤمنين» المقطوع بثبوته له هو الإيجاز والاختصار، ولم يذكر مقدمة لكتابه.

ثم إنَّ المعروف عن العقيقي هو تخصصه بنسب آل أبي طالب وليس في سائر الأنساب، ولذا اشتهر عنه أنّه أول من ألف في نسب آل أبي طالب، ويظهر

---

(١) أخبار الزينبات طبعة قم بتحقيق محمد جواد المرعشي النجفي (ص ٤).

(٢) أخبار الزينبات طبعة قم (ص ١١ ـ ١٢).

(٣) وراجع ما ذكره حسن الفاطمي في مقالته الفارسية «بررسي اعتبار أخبار الزينبات» المنشورة بمجلة كتابهاي إسلامي، العدد ٢١ سنة ١٤٢٦ هـ، (ص ٧٣) فقد تعقب كلام خسروشاهي ووصفه بأنه اشتباه.

علمه بنسب الطالبيين واضحاً في كتابه المعقبون من ولد أمير المؤمنين، ولذا قال أبو الفرج الأصفهاني عنه: «حسن العناية بأخبار أهله»[١]، بينما نجد صاحب أخبار الزينبات ملما بسائر الأنساب ولا يقتصر علمه علىٰ النسب الطالبي فقط كما هو المعروف عن العقيقي، ولذا نجد أن عدد الزينبات من غير آل البيت اللواتي ذكرن في «أخبار الزينبات» عددهن ستة عشر امرأة، وهذا تقريبا شطر عدد الزينبات من آل البيت اللواتي كان عددهن ثمانية عشر امرأة.

ويلاحظ أيضاً أنّ النسابة العقيقي كان لا ينقل عن غيره إلا في الرواية، أمّا صاحب «أخبار الزينبات» فيذكر مصادره ومشايخه، مثل الزبير بن بكار[٢].

ونلاحظ اختلافاً ظاهراً بين مشايخ العقيقي في كتبه الأخرىٰ وبين مشايخه في أخبار الزينبات، فمن ذلك، إكثار صاحب أخبار الزينبات من الرواية عن أبيه الحسن بن جعفر، وحين نقارن ذلك مع الروايات الموثوقة التي وصلتنا عن العقيقي نجد أن روايته عن أبيه نادرة، ومن ذلك أن صاحب أخبار الزينبات يروي عن زهران بن مالك[٣]، وإسماعيل بن محمد البصري[٤]، وهذان الراويان لم أقف لهما علىٰ ترجمة.

وما يلاحظ أيضاً أن كتاب «أخبار الزينبات» لم يلتزم بأي ترتيب في ذكر المسميات بزينب، سواء الترتيب علىٰ الحروف أو الترتيب علىٰ الطبقات، بل يذكر الأسماء كيفما اتفق، فيبدأ بزينب بنت النبي ﷺ، ثمّ زينب بنت جحش رضي الله عنها، ثمّ زينب بنت عقيل، ثمّ زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنها، ثمّ زينب الوسطىٰ

(١) مقاتل الطالبيين (ص ١٥٩).

(٢) أخبار الزينبات (ص ٢٣).

(٣) أخبار الزينبات (ص ١٧).

(٤) أخبار الزينبات (ص ١٩).

والصغرىٰ بنت علي رضي الله عنه، ثمّ بعدها يذكر جماعة من الزينبات من التابعيات فمن بعدهن من أهل البيت، ثمّ يرجع لذكر بعض الصحابيات كزينب بنت مظعون زوجة عمر رضي الله عنهما، ثمّ يذكر زينب بنت عمر وهي تابعية، ثمّ يذكر جملة من نساء الصحابة، ويختم بزينب بنت الزبير.

بينما نجد أنّ منهج النسابة العقيقي في كتابه «المُعقّبين من ولد أمير المؤمنين» قائم علىٰ الترتيب والتصنيف والتزام الدقة والتسلسل في ذكر الأنساب والأعقاب[1].

ثمّ إنَّ الأغرب والأعجب أنَّ جماعة من المسميات بزينب، ذكرهن العقيقي في كتابه «المُعقّبين» وليس لهن ذكر في «أخبار الزينبات»، مثل: زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، وزينب بنت عبد الله بن حسين بن علي، وزينب بنت عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وزينب بنت محمد بن عبد الله بن زين العابدين، وزينب بنت موسىٰ بن عمر بن زين العابدين[2]، وقد ذكر النسابة العمري في المجدي أن الحسين بن جعفر عم النسابة العقيقي ولد بنتاً وسمّاها زينب، وهي ليست مذكورة في «أخبار الزينبات» فلو كان للنسابة العقيقي تأليف عن «الزينبات» من آل البيت وغيرهم، كيف يتصور فيه أن يغفل عن ذكرهن في هذا الكتاب مع أنه ذكرهن في كتابه عن آل أبي طالب ؟!.

ويلاحظ أيضاً أنَّ مؤلف «أخبار الزينبات» مهتم بصورة عجيبة بآل البيت الذين دخلوا مصر ومُطّلع علىٰ أخبارهم، بل إنّه ذكر بعض النساء والرجال ممن

---

(١) وسبب هذا الخلل في ترتيب المترجم لهن في الكتاب هو أن حسن قاسم سرق جملة كبيرة من مادة أخبار الزينبات من كتاب الطبقات لابن سعد، ومن كتب أخرىٰ كما سيأتي.

(٢) انظر كتاب المُعقّبين بتحقيق محمد كاظم، فهرس الأعلام (ص ١٤٤).

ليسوا من الزينبات لأجل غرض واحد وهو التنصيص على دخولهم مصر أو وفاتهم بها، مثل: رقية بنت عقبة بن نافع الفهري[1]، ونفيسة بنت الحسن[2]، ومحمد بن أحمد أخو زينب بنت أحمد من أحفاد ابن الحنفية[3]، والقاسم بن محمد بن جعفر الصادق[4]، كل هذه الدلائل والقرائن، تدل على أنَّ مؤلف الكتاب ليس هو النسابة يحيى بن الحسن العقيقي، وإنما هو رجل مصري قطعاً.

❋ الدليل الرابع: أخطاء تاريخية ونسبية تدل على بطلان نسبة الكتاب للعقيقي

وقع في كتاب «أخبار الزينبات» أخطاء تاريخية ونَسَبية فادحة، تعلن ببراءة النسابة المتقن يحيى العقيقي من كتاب «أخبار الزينبات»، ومن ضمن هذه الأخطاء:

ـ تقرير مؤلف «أخبار الزينبات» ولادة فاطمة لستة أولاد هم: الحسن والحسين ومحسن، وزينب الكبرى وزينب الوسطى ورقية[5]، وهذا تخليط لا نظير له، فقد اتفق النسابون والمؤرخون على أن ولد فاطمة هم أربعة، وهم الحسن والحسين وزينب الكبرى وأم كلثوم الكبرى[6]، وأما محسن فاختلفوا في أمره فمنهم من لم يذكره ومنهم من ذكر أنه مات صغيراً[7]، وأما رقية فقد نُسب

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).

(٢) أخبار الزينبات (ص ٢١).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٢١).

(٤) أخبار الزينبات (ص ٢١).

(٥) أخبار الزينبات (ص ١٩).

(٦) طبقات ابن سعد (١٩/٣)، نسب قريش لمصعب الزبيري (ص ٤١)، تركة النبي ﷺ لحماد بن إسحاق (ص٨٧)، أنساب الأشراف للبلاذري (٤٠٢/١) وغيرهم، ولم يخالف في ذلك إلا الليث إن صحَّ ما نسب إليه كما سيأتي.

(٧) الذرية الطاهرة للدولابي نقلاً عن ابن إسحاق (ص ٦٢)، أنساب الأشراف للبلاذري (٤٠٢/١).

إلىٰ الليث بن سعد أنه ذكرها في أولاد فاطمة رضي الله عنها[1]، وذهب صاحب المجدي إلىٰ أن رقية اسم لأم كلثوم الكبرىٰ[2]، وكلا القولين مرجوحين.

وأما زينب الوسطىٰ فهي امرأة لم تلدها أرحام النساء أصلاً وإنما هي من مختلقات مؤلف «أخبار الزينبات» وحده[3].

بينما الصحيح والثابث عن النسابة العبيدلي العقيقي هو موافقته لسائر النسابين في أن أبناء فاطمة رضي الله عنها هم أربعة: الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم.

وأما رقية بنت علي فالثابت عن العقيقي أنه نص علىٰ أنها بنت الصهباء[4].

ـ ويقرر مؤلف «أخبار الزينبات» أن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري كانت له بساتين بمصر، وهذا خطأ لا ريب، فلم ينقل أحد من المؤرخين أنّ عبد الله هذا دخل مصر[5]، فضلاً عن أن تكون له بساتين.

وقد نقل المقريزي عن علماء خطط مصر[6] أن أول من أنشأ بساتين الزهري

---

(١) نقل عبد الله بن صالح عن الليث أن فاطمة ولدت حسناً وحسيناً وزينب وأم كلثوم ورقية، ورقية ماتت ولم تبلغ، الذرية الطاهرة للدولابي (ص ٦٢)، قلت ولم يوافَق الليث علىٰ ذلك كما مضىٰ آنفاً، ولعل الخلل من عبد الله بن صالح فإنه يخطئ عن الليث كما في ترجمته، انظر تهذيب التهذيب (٥/٢٦٠).

(٢) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٩٩)، وتابعه اليماني في النفحة العنبرية (ص ٤٠).

(٣) انفرد عثمان مُدوّخ (١٣١٧هـ) بعدِّه ثلاث زينبات من بنات علي، إحداهن زينب الوسطىٰ إلا أنه نص علىٰ أنها من غير فاطمة رضي الله عنها، انظر العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٨).

(٤) نقله عنه ابن الشجري في الأمالي الإثنينية (ص ٥٠٣).

(٥) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٥/١٥٥)، سير أعلام النبلاء (٤/٢٧٨).

(٦) علم الخطط هو علم يختص بمعرفة تقاسيم البلدان وتفاصيل الأماكن بالمدن وخرائطها وتاريخها، وهو يقابل علم جغرافيا المدن بالمصطلح المعاصر، ومن أشهر من ألف فيه تقي الدين المقريزي=

وحبَّسها هو عبد الوهاب بن موسىٰ بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهريّ المتوفىٰ سنة ٢١٠ هـ، نص علىٰ ذلك ابن يونس (٣٤٧ هـ) في «تاريخ غرباء مصر»، والقضاعي (٤٥٤ هـ) في «معرفة الخطط والآثار»، والقاضي محمد بن عبد الوهاب (٧٣٠ هـ) في «إيقاظ المتغفل»[١]، وحسن قاسم يعلم هذا لكنه رده بلا أي دليل، وزعم أن المقصود بالزهري هو عبد الله ابن عبد الرحمن بن عوف[٢]، ثمَّ أثبت ذلك في «أخبار الزينبات» برواية مسندة حتىٰ ينتصر لرأيه.

ـ ومن الأخطاء الشنيعة لمؤلف «أخبار الزينبات» زعمه أنّ رقية **بنت عمر ابن الخطاب** رضي الله عنه تزوجت **إبراهيم بن عبد الله النَّحام** بن أسد بن عبيد بن عولج[٣] ابن **عديّ بن عمر بن الخطاب**[٤].

= في كتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار.

(١) نقله عنهم المقريزي في المواعظ والاعتبار (٢٠٦/٣)، وهذا ما أقر به محققو كتاب المزارات لحسن قاسم، انظر المزارات الإسلامية (١١٤/٧) الهامش ٢.

(٢) قال حسن قاسم في مقال بعنوان (حمروات مصر) نشر بمجلة الإسلام العدد ٤٦ سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م: «كان بهذه المنطقة بساتين ابن الزهري، (ذكر) المقريزي أنها تنسب لعبد الوهاب بن موسىٰ بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المتوفىٰ بمصر في سنة ٢١٠ هـ، والصحيح أنّ نسبتها لعبد الوهاب هذا نسبة تجديد الإنشاء، وأول من غرسها فيما تحقق لدينا من الوثائق التاريخية هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وهو أول قادم من بني الزهري إلىٰ مصر وبها مات في سنة ٧٦ وقيل ٧٩ وتربتهم معروفة بالقرافة».
وهذا المقال وقفت عليه منشوراً في الشبكة العنكبوتية، وادعاء حسن قاسم أن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري توفي بمصر ادعاء لا صحة له، فقد نص ابن سعد في الطبقات (١٥٧/٥) علىٰ وفاته بالمدينة.

(٣) كذا في الأصل، والصحيح: (عَوِيج) كما في طبقات ابن سعد (٥/ ١٧٠) ونسب قريش (ص٣٤٩).

(٤) أخبار الزينبات (ص ١٩).

فكيف يستقيم أن تتزوج رقية بنت عمر بن الخطاب رجلاً ولد بعدها بأربعة أجيال؟ ثمّ إنّ أحداً من النسَّابين لم يذكر لعمر بن الخطّاب ولداً اسمه عديّ.

والصحيح أنها تزوجت **إبراهيم بن نُعيم النَّحام بن عبد الله بن أسيد بن عبد بن عوف** بن عبيد بن عَوِيج بن عديّ، وهو معدود في الصحابة العدويين[1].

والظاهر أنَّ حسن قاسم لما وقف علىٰ خبر زواجه برقية بنت عمر ورأىٰ أنه عدويّ اختلط عليه الأمر، لأنّه كان يرىٰ أنّ بني عمر يُذكرون في العدويين فظن أنّ إبراهيم العدوي نسبة إلىٰ عدي بن عمر فوصل آخر نسب إبراهيم بنسب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ووقع في هذا الغلط الفاحش الذي لا يقع من مبتدئ في النسب فضلاً عن أن يقع من نسّابة كالعبيدلي[2].

ـ وزعم صاحب «أخبار الزينبات» أنَّ أم محمد بن علي الباقر هي زينب بنت الحسن بن علي رضي الله عنه[3]، بينما نص العقيقي في كتابه المُعقّبون من ولد أمير المؤمنين علىٰ أنَّ أم الباقر هي: «أم عبد الله بنت الحسن بن علي»[4]، فضلاً عن

(١) طبقات ابن سعد (٥/ ١٧٠) نسب قريش للزبيري (ص٣٤٩)، أنساب الأشراف للبلاذري (٤٢٨/١)، الثقات لابن حبان (١٤٤/٢)، أسد الغابة (١٦٠/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٢٤/١).

(٢) وللفائدة انظر قاموس الرجال للتستري (٤٣/١١ ـ ٤٤)، وقد انتبه فارس الحسون في تحقيقه لأخبار الزينبات لهذا الغلط الفاحش فقام بحذف عبارة «عمر بن الخطاب» من آخر النسب!، وقال في الهامش: «عدم استقامته ظاهرة»، انظر: الثبت المصان بأخبار الزينبات (ص ٦٤)، وما فعله مناف للأمانة العلمية فكان عليه أن يبقي النص في المتن ويعلق في الهامش بما يشاء، لأن هذا الخطأ لا تبرير له إلا جهل مخترع هذه الرسالة.

(٣) أخبار الزينبات (ص ٢٠).

(٤) المُعقّبون من ولد أمير المؤمنين بتحقيق فارس حسون (ص ٤٧).

أنَّ العقيقي نفسه[١] وجماعة من النسابين لم يذكروا للحسن بنتاً اسمها زينب[٢].

ـ ومن أخطاء مؤلف «أخبار الزينبات» ذكره عقباً لمن لا عقب له، ففي «أخبار الزينبات» ترجمة لزينب بنت أحمد بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٣] وكذا أخيها محمد بن أحمد، وهذا غلط واضح، لأنّ النسابين قد نصّوا على أنَّ محمد بن عبد الله بن جعفر الجد المزعوم لزينب هذه لا عقب له، نصَّ على ذلك النسابة أبو الحسن العمري في المجدي[٤].

فضلاً عن أنَّ العقيقي ذكر في كتابه «المُعقّبين» أنَّ المُعقّبين من ولد عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب هم جعفر وعلي فقط[٥]، أما محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب فلا عقب له كما سلف، فما زعمه صاحب «أخبار الزينبات» من أن لمحمد بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب ولدا وبنتاً لا يصح ومخالف لما تقرر عند النسابين، ولما ذكره العقيقي

---

(١) انظر كلام العقيقي في الأمالي الإثنينية لابن الشجري (ص ٥٥٣).

(٢) الطبقات لابن سعد طبعة الخانجي (٣٥٢/٦)، نسب قريش لمصعب الزبيري (ص ٤٦ ـ ٥٠) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ٢٠١).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٢٢).

(٤) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ٦٣٠ ـ ٦٣١)، ومن الغرائب أن فارس حسون في تحقيقه لأخبار الزينبات، أحال على كتاب المجدي لكنه اقتطع من النص الذي نقله ما يدل على بطلان وجود زينب هذه!! فنقل عن المجدي أنه ترجم لمحمد بن عبد الله بن جعفر ـ الجد المزعوم لزينب هذه ـ فقال: «ذكره في المجدي، ح ٢٢٥، حيث قال في تعداد أولاد عبد الله، له: محمّد، ومحمّد الأصغر، . . .»، الثبت المصان بأخبار الزينبات (ص ٧٦) الهامش ٢.
قلت: وتتمة الكلام: «وأحمد، وإسماعيل، وجعفر، وعيسى لم يعقّبوا»، لكنه لما وجد هذا النص يهدم ما في المتن قام ببتره وهذا من غرائب التعليقات. وانظر المُعقّبون من آل أبي طالب (٣٨٠/٣) نقلاً عن المجدي.

(٥) المُعقّبون من ولد أمير المؤمنين (تحقيق حسون) (ص ٨١).

نفسه في كتابه «المعقبين».

ثمّ إنّ الأعجب هو أنّ حسن قاسم قد قام بالتعليق على كتاب «تحفة الأحباب» للسخاوي الحنفي[1]، وقد جاء فيه: «وفيها قبر مكتوب عليه: هذا قبر الشريفة زينب بنت أحمد بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وهو محمد ابن الحنفية، وهذا غير صحيح لأنه لم يعلم دخولها إلى مصر»[2].

وهذا نص مهم وقاطع يدل على بطلان نسبة هذا القبر إلى زينب هذه، لكن حسن قاسم تعامى عن هذه الحقيقة وحشر زينب هذه ضمن كتاب «أخبار الزينبات» وزعم وفاتها بمصر.

ـ ونجد صاحب «أخبار الزينبات» يترجم لزينب بنت يحيى بن **الحسن بن زيد بن الحسن** بن علي رضي الله عنه[3]، بينما نجد النسابة العقيقي في كتابه المُعقّبين يذكر أبناء **الحسن بن زيد بن الحسن**، ولا يذكر أن منهم يحيى[4]، فلو كان للحسن عقب من يحيى لكان العقيقي قد ذكره في كتابه، فدلَّ هذا على أن مؤلف «أخبار الزينبات» ليس العقيقي قطعاً[5].

ـ ويزعم صاحب «أخبار الزينبات» أنَّ الحسن بن زيد بن الحسن تزوج زينب

---

(١) وهو غير السخاوي المشهور المعروف بشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي.

(٢) تحفة الأحباب وبغية الطلاب (ص ٥١).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٣١)، وهي التي تشتهر بزينب بنت يحيى المتوج.

(٤) المُعقّبون من ولد أمير المؤمنين (تحقيق حسون) (ص ٣٧ ـ ٣٨).

(٥) وقد وهم فارس الحسون في تعليقه على هذا الموضع من أخبار الزينبات، فتوهم أن المراد بزينب هذه هي زينب بنت يحيى بن زيد بن علي بن الحسين ونقل عن الزركلي ترجمتها، انظر الثبت المصان بأخبار الزينبات (ص ٧١)، وغلطه ظاهر، فزينب بنت المتوج يدعى أنها حَسنَية، وأما زينب التي ذكرها الزركلي فهي حُسينية!!.

بنت الحسن المثنىٰ فولدت له: **القاسم ومحمداً** ويحيىٰ وأم كلثوم وسلمة[١]، بينما نص العقيقي في المُعقّبين علىٰ أنَّ أم **القاسم ومحمد** ابني الحسن بن زيد هي أم سلمة بنت الحسين[٢] بن الحسن بن علي، ولم يذكر أنَّ اسمها زينب[٣]، وأما يحيىٰ فلم يذكره كما مضىٰ في الملاحظة السابقة[٤].

ـ ونجد صاحب «أخبار الزينبات» يترجم لامرأة اسمها زينب بنت الحارث ويقول عنها: «أخت أسماء بنت عميس لأمها، وأم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج رسول الله ﷺ»[٥].

والظاهر أنَّ واضع الكتاب وقف علىٰ اسم زينب بنت الحارث في طبقات ابن سعد في قصة سم النبي ﷺ[٦]، ولما يتمكن من تعيينها ظن أنها أخت ميمونة بنت الحارث، وهذا خطأ تفرد به كتاب «أخبار الزينبات»، فإن زينب

---

(١) أخبار الزينبات (ص٣١).

(٢) وقع في النسخة الخطية للمعقبين: «الحسن»، وأثبت محمد كاظم في طبعته (ص ٧٢) «الحسن»، وأما فارس حسون فأصلحه في المتن وأثبت أنه الحسين وأشار في الهامش إلىٰ الخطأ في الأصل، مجلة تراثنا العدد ٧٩ ـ ٨٠ (ص ٣٣٢)، والصواب هو الحسين وهو الأثرم كما نص علىٰ ذلك ابن سعد في الطبقات (طبعة الخانجي ٥٤٢/٧)، وأبو نصر البخاري في سر السلسلة العلوية (ص٢١)، وأبو الحسن العمري في المجدي (ص ٢٠٣) وابن عنبة في عمدة الطالب (ص ٧٠).

(٣) وقد تفرد كل من محمد بن أسعد الجواني في الروضة النفيسة كما في الخطط للمقريزي (٣٢٤/٤)، وابن فندق في لباب الأنساب (ص٣٨٧) بأن أم القاسم بن الحسن بن زيد هي زينب بنت الحسن بن الحسن وأن كنيتها أم سلمة، والصواب ما تقدم من أن أم القاسم هي أم سلمة بنت الحسين الأثرم كما قرر ذلك المحققون من النسابين وعلىٰ رأسهم ابن سعد وهو أقدم من أسعد الجواني، وابن سعد من أوثق وأتقن من كتب في النسب.

(٤) وسيأتي أن حسن قاسم إنما اقتبس هذا النص من كتاب الخطط للمقريزي.

(٥) أخبار الزينبات (ص ٢٤).

(٦) الطبقات الكبرىٰ (١٠٧/٢)، (٢٠١/٢).

بنت الحارث هذه يهودية، أما ميمونة بنت الحارث فهي: ميمونة بنت الحارث ابن حزن بن بجير بن الهزم بن رؤيبة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة[١]، فليس بينهما أي أخوة، وقد وقفت على امرأتين من الصحابة تشتركان في اسم زينب بنت الحارث، الأولى هي زينب بنت الحارث بن عامر بن نوفل[٢]، والثانية هي زينب بنت الحارث بن خالد التميمية[٣]، وليس لهما أي علاقة بميمونة بنت الحارث. وقد ذكر ابن سعد جميع أخوات ميمونة وهن: لبابة أختها الشقيقة وهي أم الفضل زوجة العباس رضي الله عنهما، وأخواتها لأبيها وهن: لبابة الصغرى، وعزة، وهزيلة، وأخواتها لأمها وهن: أسماء وسلمى ابنتي عميس[٤]، ولم يذكر منهن زينب!، وعلى أي حال فليست أي من المسميات بزينب بنت الحارث من أخوات ميمونة بنت الحارث، وإنما هذا من أوهام صاحب «أخبار الزينبات».

❊ الدليل الخامس: وجود أساليب وكلمات لغوية متأخرة عن زمن العقيقي

عند النظر في نصوص ولغة كتاب «أخبار الزينبات» يلاحظ المتأمل قرائن عديدة وواضحة تدل على أن مؤلف هذا الكتاب ليس من علماء القرن الثالث، وقد ظهر هذا بوضوح في الكلمات القليلة التي قدم بها كاتب «أخبار الزينبات» لكتابه، فهو يقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «نستمنح الفضل ونستوهب القرب يوم القرب من حضرته»[٥].

ويحتمل هذا الكلام وجهين:

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ـ طبعة دار صادر ـ (٨/٢٧٧).
(٢) الإصابة (٨/١٥٥).
(٣) الإصابة (٨/١٦٦).
(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ (٨/١٠٤).
(٥) أخبار الزينبات (ص ١٢).

الأول: إنّ الكاتب أراد مخاطبة النبي ﷺ بخطاب فيه توقير، فاستعمل تعبير الحضرة، وهو من الكلمات العامية المصرية المتأخرة التي ظهرت في قرون متأخرة عن القرن الثالث والتي تخالف أصل الوضع اللغوي لكلمة الحضرة[١].

الثاني: إنَّ الكاتب قصد استعمال مصطلح الحضرة النبوية، وهذا المصطلح من المصطلحات المتأخرة التي ظهرت قبيل قرن أو قرنين والذي ينتمي إلىٰ المصطلحات الذوقية الصوفية المستحدثة قريباً، فنسبة حسن قاسم هذا الكلام إلىٰ رجل من القرن الثالث جهل وافتراء.

ويقول صاحب «أخبار الزينبات»: «بإشارة بعض المنتمين إلىٰ جنابنا لقصد له في ذلك»[٢].

وكلمة «جنابنا» من الكلمات المصرية المتأخرة التي تستخدم للتوقير في الخطاب، ولعلها تسربت إلىٰ لغة أهل مصر من لغة المماليك القديمة أو من لغة العثمانيين، ثمَّ راجت بين النَّاس، ولم تكن تستعمل في القرن الثالث للتعظيم وإنما استعملت في معان أخرىٰ[٣].

ويتأكد بُعد لغة «أخبار الزينبات» عن لغة القرن الثالث حين نرىٰ تكرر

---

(١) يقول العرب: «حضرة الرجل: قربه وفناؤه»، الصحاح وتاج اللغة (٢/٦٣٢)، «وقولهم: وكان ذلك بحضرة فلان أي بحضوره»، المحكم والمحيط (٣/١٢١)، وأما الحضرة بمعنىٰ السيادة فلم أقف له علىٰ أصل في المعاجم اللغوية التي راجعتها، لكنها تستعمل بالمعنىٰ السائد اليوم في الفارسية والتركية.

(٢) أخبار الزينبات (ص ١٢).

(٣) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط (١/٦٩): «الجَنَابُ: الفِناءُ، والرَّحْلُ، والناحِيَةُ، وجَبَلٌ، وعَلَمٌ».

أسلوب حذف الإسناد عند كل رواية واستبداله بجملة: «وبحذف الإسناد» ، وقد حذف مؤلف «أخبار الزينبات» الإسناد في عدة مواضع من كتابه واستبدله بعبارات مختلفة منها: «وبالسند»[1] ، «وبالإسناد»[2] ، و«حدَّثني جدي بسنده»[3] ، «وبالإسناد المرفوع»[4] ، «وبالإسناد المذكور مرفوعاً إلىٰ...»[5] ، «روينا بالإسناد المرفوع»[6] ، «وبالسند المرفوع»[7] ، وهذا المسلك إنما ظهر بعد القرن الرابع بزمن ، فمعلوم أن حذف السند واستعمال مصطلح المرفوع من مسالك المتأخرين لا أهل القرن الثالث ـ إلا في النادر ـ ، فنسبتها إلىٰ مؤلف من القرن الثالث جهلٌ من مخترع كتاب «أخبار الزينبات» .

*** الدليل السادس: رِكَّةُ الأسلوب اللغوي لمؤلف «أخبار الزينبات»**

يلاحظ المطالع لكتاب «أخبار الزينبات» ركاكة ظاهرة في أسلوب الكاتب وصناعته للروايات ، يقول المؤلف في مقدمة الكتاب: «فهذه رسالة جَمعت في طيّها «أخبار الزينبات» من آل البيت والصحابيات اللاتي عُرفن ، بإشارة بعض المنتمين إلىٰ جنابنا ، لقصد له في ذلك» ، فقوله: «والصحابيات اللاتي عُرفن» فيه ركة ظاهرة ، لأن اختيار الكاتب البناء علىٰ المجهول جعل الكلام غير تام وغير متسق! .

(١) أخبار الزينبات (ص ١٣).
(٢) أخبار الزينبات (ص ١٣).
(٣) أخبار الزينبات (ص ١٤).
(٤) أخبار الزينبات (ص ١٣).
(٥) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٦) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٧) أخبار الزينبات (ص ١٨).

وهذا ما جعل حسن قاسم يدعي أنَّ الناسخ كتب بالأصل المخطوط: «في نسخة: اللاتي وقفنا على أخبارهن».

وأما قول المؤلف: «لقصدٍ له في ذلك»!، فأقول: هل هذا لسان أهل القرن الثالث أم لسان كاتب جاهل بالعربية؟، فيكتب كلاماً غير تام أصلاً!.

وتظهر ركاكة الأسلوب وسماجة لغة المؤلف حين زعم أنّ زينب بنت عقيل قالت لزينب الكبرى: «يا ابنة عمّاه! قد صدقنا الله وعده، وأورثنا الأرض نتبوّأ منها حيث نشاء»[(١)].

دعك من جملة: «يا ابنة عمّاه»، وتأمل معي اقتباس عبارة «قد صدقنا الله وعده» وما بعدها، فإنّ هذا من الأدلة على جهل المؤلف في اقتباسه من القرآن، فهذا كلام المؤمنين عند دخولهم الجنة، قال تعالى ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ٧٣ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٣، ٧٤]، وزينب بنت عقيل منزهة عن أن تستعمل كلام أهل الجنة لتصف به حال أهل الدنيا.

وقد تكرر الاقتباس في موضع آخر من «أخبار الزينبات»، فنسب مؤلف «أخبار الزينبات» إلى زينب بعد ترحيلها إلى مصر أنها «بكت وبكى الحاضرون وقالت: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾»[(٢)]!.

(١) أخبار الزينبات (ص ١٧).

(٢) أخبار الزينبات (ص ١٨).

وهذا الاقتباس من الغرائب، إذ أنه كلام أصحاب النار في الآخرة، يقول تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥١ ـ ٥٢]، فهل يصح من عاقل أن يأتي بكلام ورد في سياق الذم لأهل النار، ويأتي به علىٰ وجه المدح لنفسه[١]؟.

ثم إنّ المؤلف لم يراعِ وجود أي مناسبة بين معنىٰ الآية وبين حال زينب بعد ترحيلها إلىٰ مصر، فالآية تقرر ظهور وعد الله تعالىٰ وظهور صدق المرسلين، فما وجه ارتباط هذا بوضع زينب في مصر؟

كل هذه الملاحظات تدل علىٰ أنّ مؤلف الكتاب لا يحسن سبك كلام عربي سليم، فضلاً عن أن يكون نسابة من القرن الثالث.

❊ الدليل السابع: ظهور أغراض وأهواء حسن قاسم في مادة الكتاب

حين يراجع الباحث السياق التاريخي الذي ظهر فيه كتاب «أخبار الزينبات»، يظهر له أنَّ هذا الكتاب قد انتصر لأغراض وأهواء حسن قاسم ضد مخالفيه، فهو لم يكتف بإثبات وجود قبر زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما في مصر، بل قضىٰ علىٰ كل الاعتراضات التي تخالف هذا القول، فهذا الكتاب يثبت أنَّ زينب الكبرىٰ ماتت في مصر وأنها المدفونة بقناطر السباع ـ وهو الموضع الذي يوجد فيها المشهد المشهور المنسوب إليها في القاهرة ـ، وأنَّ من قال: إنَّ المدفونة بقناطر السباع هي زينب بنت يحيىٰ المتوج؛ مخطئ، لأنها أيضاً مدفونة

(١) وانظر نقد التستري لهذا النص في قاموس الرجال (١١/٤٣).

في مصر، لكن في مقبرة أخرىٰ غير قناطر السباع، بل أثبت وجود عدة أشخاص من أهل البيت في مصر ممن لم ينص أحد من القرون الأولىٰ علىٰ دخولهم مصر، كفاطمة بنت الحسين وأختها سكينة بنت الحسين![1].

وبذا يكون حسن قاسم قد خصم كل مخالفيه بالضربة القاضية ـ كما يقال اليوم ـ، فقبل نشر كتاب «أخبار الزينبات» لم يكن هناك أي دليل للقائلين بدفن زينب الكبرىٰ في مصر، وحسن قاسم نفسه يعترف بهذا الأمر فيقول: «لم أقصد بوضعي هذه الرسالة الّتي تضمّنت كثيراً من أخبار هذه البضعة النبويّة إقامة الحجّة علىٰ مَن يستبعد وجود جثمانها الشريف في مصر، وخاصّة في هذا الموضع الّذي تزار به الآن؛ إذ التواريخ لم ترو لنا ذلك، ولم يرد فيها تفاصيل ثابتة تؤيد هذا القول... لهذا كنت قد اعتزمت علىٰ أن لا أخوض هذا البحث حيطة من الوقوع فيما لم يرد به نصّ ثابت»[2].

وهذا ما نص عليه المؤرخ والجغرافي المصري علي باشا مبارك حيث قال في كتابه الخطط التوفيقية: «لم أر في كتب التواريخ أن السيدة زينب بنت علي رضي الله عنها جاءت إلىٰ مصر في الحياة أو بعد الممات»[3].

وهذا ما قرره مفتي مصر في زمانه الشيخ محمد بخيت المطيعي في فتواه المنشورة في «مجلة الإسلام» حيث قال: «جثمان السيدة زينب بنت علي وأخت الحسين وجثتها لا كلام ولا شك في أنها لم تكن بمصر، لا في الحياة

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).

(٢) أخبار الزينبات (ص ٧ ـ ٨).

(٣) الخطط التوفيقية (٥/٩)، وانظر مرقد العقيلة زينب (ص ٧٢).

ولا بعد الممات»[1].

لكن الحال تغير فجأة وصار قبر زينب مقطوعاً بوجوده في مصر بسبب كتاب واحد، وهو «أخبار الزينبات» الذي يقول عنه ناشره حسن قاسم إنّه «الحجر الأوّل الأساسي الّذي قضىٰ علىٰ هذا الخلاف القائم بين جمهرة المؤرخين من قرونٍ عديدة، فهذه الرسالة مع صغر حجمها هي نفسها الحجّة علىٰ من كان يستبعد دخول السيّدة إلىٰ مصر، ووفاتها بها، ودفن جثمانها الشريف في هذا الموضع»[2].

ويقول أيضاً: «اعلم أنه لا خلاف في أن هذا المشهد الواقع جنوبي القاهرة قد ضم جثمان هذه السيدة الطاهرة مما نقل عن أهل التاريخ من الأخبار الصحيحة الثابتة التي لا مجال للشك فيها»[3].

ويقول محمد كاظم القزويني: «بعد اكتشاف وانتشار كتاب «أخبار الزينبات» ـ للعُبيدلي ـ صار هذا القول[4] أقوىٰ الاحتمالات الثلاثة لمكان قبر السيدة زينب الكبرىٰ، لقوّة الأُسُس المَبنيّة عليها هذا القول»[5].

فكيف تحول الأمر من قضية لا نص فيها إلىٰ قضية مقطوع بها ولا مجال

(١) مجلة الإسلام السنة الأولىٰ عدد ٥ شعبان ١٣٥١ هـ، ونشر أيضاً بمجلة الفتح العدد ٣٢٢، ١٠ شعبان ١٣٥١ هـ، (ص ٣٤٠)، وانظر: محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي (ص ٨٢ ـ ٨٣).

(٢) أخبار الزينبات (ص ١٠).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٦١).

(٤) أي القول بدفن زينب في مصر.

(٥) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٦١٠).

للشك فيها؟

السبب هو أن حسن قاسم لما رأىٰ كلام المفتي محمد بخيت المطيعي وعلي باشا مبارك الذي قررا فيه أنّ المؤرخين لم يذكروا دخول زينب الكبرىٰ إلىٰ مصر وأن القبر الموجود في مصر هو لزينب بنت يحيىٰ بن زيد بن علي زين العابدين، قام باختلاق رسالة «أخبار الزينبات»، يدلك علىٰ هذا قول حسن قاسم في الرد علىٰ المطيعي قبل نشره «أخبار الزينبات»: «الذي قضىٰ علىٰ هذا الخلاف الواقع فيه جمهرة المؤرخين من قرون عديدة رسالة استنسختها من حلب بواسطة أحد أصدقائي «للعبيدلي»»[1]، إلىٰ أن يقول: «وصفوة القول: إنّي لما عثرت علىٰ هذه الرسالة المذكورة[2] التي تعد الحجر الأساسي الذي قضىٰ لنا علىٰ هذا الخلاف، والذي كمم أفواه المُتعنِّتين من معاصرينا، أدرجتها في ضمن رسالة أشتغل بوضعها الآن، أثبت فيها من مرويات موثقة، بصحة دخول هذه السيدة الكريمة إلىٰ مصر، وموتها بها، ودفنها بهذا المكان، وسأطبعها قريباً ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ بعد تمام وضعي لها،... وعسىٰ أن أكون قد وفقت إلىٰ حل مشكلة وقع فيها كثير من المؤرخين بشأن مدفن السيدة (زينب) رضي الله عنها»[3].

ولذلك قال سليمان الوكيل ـ وهو أحد أصحاب حسن قاسم ـ عن كتاب «أخبار الزينبات»: «وهذا الكتاب حين أظهره وأخرجه للناس، أثلج صدوراً وأقر عيوناً كانت تطمح لمثله»[4].

(١) مقالة نشرت في مجلة الإسلام العدد الثاني بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٧م، ونقلها محمد زكي إبراهيم في مراقد أهل البيت في القاهرة (ص ٧٤).

(٢) يعني رسالة أخبار الزينبات للعبيدلي.

(٣) مراقد أهل البيت في القاهرة (ص ٧٦).

(٤) قال ذلك في تقديمه لكتاب ذكرىٰ مصرع الحسين لحسن قاسم، (ص: هـ)، والكتاب طبع=

ويكفيك أيها القارئ دليلاً على أنَّ هذه الرسالة إنما وضعت لغرض واحد، أن تعلم أن أطول ترجمة في كتاب «أخبار الزينبات» هي ترجمة زينب الكبرى بنت علي رضي الله عنها، مع أن الكتاب ضم تراجم من هن أشهر منها مثل زينب بنت جحش رضي الله عنها وزينب بنت خزيمة رضي الله عنها زوجتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وزينب بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسيرهن حافلة بالأخبار، إلا أن تراجمهن في كتاب «أخبار الزينبات» أقصر من ترجمة زينب بكثير.

كما أنَّ ترجمة زينب بنت علي رضي الله عنها ضمت تفاصيل كثيرة جداً خلت منها سائر تراجم الزينبات المذكورات في الكتاب مما يدل على أن مؤلفه ليس له غرض إلا الكلام عن زينب الكبرى، وأما البقية فإنما ذكرن عرضاً.

والمقصود أن تعلم أيها القارئ أن هذه الرسالة المفصلة على هوى حسن قاسم إنما ألّفها للرد على المفتي محمد بخيت المطيعي وسائر من أنكر من العلماء والمحققين دخول زينب رضي الله عنها إلى مصر ووفاتها بها.

والخلاصة أنّ هذا الكتاب لم يتوفر فيه أي دليل من أدلة صحة نسبة الكتب إلى أصحابها، وأن مضمونه لا يمت بأي صلة إلى العقيقي، وهذا كاف في إبطال نسبة الكتاب إلى العقيقي.

وأما سائر الأدلة التي اختلقها حسن قاسم فهي ليست إلا أكاذيب وافتراءات على العلم وأهله، وهو ما سنزيده بياناً في المباحث الآتية.



= بالقاهرة سنة ١٩٣٣ م.

ب ــ نقد بعض الباحثين المعاصرين لكتاب «أخبار الزينبات»

انتقد جماعة من النقاد والباحثين من مختلف العقائد والمشارب نِسبة كتاب «أخبار الزينبات» للعقيقي العبيدلي، وكلماتهم وإن اختلفت في الحكم على الكتاب بين من حكم بوضعه واختلاقه، وبين من اكتفى بالارتياب في أمره، إلا أنها متفقة على عدم اعتباره مصدراً موثوقاً للتاريخ، وإن كان السبب الأساسي لتشكيك بعضهم في هذا الكتاب هو تعيينه لقبر زينب في مصر، أما بقية الأخبار الموضوعة والشخصيات المختلقة فلم تكن دافعاً لهم لنقد الكتاب والتردد فيه.

وأوّل من وقفت عليه ينتقد كتاب «أخبار الزينبات» هو محمد تقي التستري (١٤١٥هـ) وهو من أشهر علماء الإمامية المعاصرين في علم الرجال، وقد حكم بكون الكتاب موضوعاً ومُختلقاً، فقال في «قاموس الرجال» تحت ترجمة يحيى ابن الحسن: «وأمّا كتاب «أخبار الزينبات» الذي طبع في مصر مرتين، وجُدِّدَ طبعه في قُم ناسباً الكتاب إلى يحيى هذا ـ فمن وضع المعاندين، وفيه أخبارٌ مختلطة»[١].

وانصب جُلُّ نقد التستري على رد الروايات المتعلقة بزينب بنت علي رضي الله عنهما فقط، وقد أشرنا إلى بعضها فيما مضى.

كما انتقد محمد حسنين السابقي ـ من الإمامية ـ في كتابه «مرقد العقيلة زينب» حسن قاسم وكتاب «أخبار الزينبات» في عدة مواضع، واتهمه بالكذب والافتراء، فقال عنه: «لا نطمئن إلى صحة النسخة من «أخبار الزينبات» التي طبعها حسن قاسم، ونعرف الرجل بجرأته السيئة في التحريف والتدجيل»[٢].

(١) قاموس الرجال (١١/٣٨).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٩٥).

وقد شكك في أمر الكتاب فذكر أنَّ من ترجم للعقيقي من أصحاب الفهارس القدامىٰ لم يذكروا ضمن مصنفاته «أخبار الزينبات»، كما أنهم لم ينقلوا عنه أيّ نص مما تفرد به كتاب «أخبار الزينبات»[1]، ثمّ طعن في أسانيد الروايات المتعلقة بزينب[2]، وردّ ما جاء في متونها[3].

ثمَّ تجرّأ فطعن في النسّابة يحيىٰ العقيقي فقال عنه: «إننا نسيء به الظن، إذ هو يروي كثيراً عن الكذّاب الوضاع المنحرف عن أهل البيت الزبير بن بكار المتوفىٰ ٢٥٦هـ، وعمّه مصعب بن عبد الله المطعون المعروف بسوء عقيدته»[4].

فخالف بهذا اتفاق العلماء والنسابين علىٰ توثيق يحيىٰ العقيقي والاعتماد عليه في علم النسب.

وأمّا كلامه عن الزبير بن بكار وعمه مصعب بن عبد الله فمحض افتراء، وقد فصَّلتُ الرد عليه وعلىٰ من سبقه من الطاعنين في النسَّابة الكبير الزبير بن بكار في كتابي «نسباً وصهراً»، فراجعه إن شئت[5].

والمتحصل من هذا أنَّ السابقي بالرغم من ارتيابه في كتاب «أخبار الزينبات» وطعنه في العقيقي وحسن قاسم إلا أنَّه لم يكتشف كون الكتاب مزوراً[6].

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٩٥ ـ ٩٦).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٠١).
(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٠٤ ـ ١٢٠).
(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٩٢).
(٥) نسباً وصهراً (ص ٢١٦ ـ ٢٢٩).
(٦) وقد تابعه حسن الصفار في موقفه من كتاب «أخبار الزينبات» في كتابه المرأة العظيمة (ص ٢٥٥).

وقد تبعه جعفر مرتضىٰ العاملي (١٤٤١ هـ)، فقال: «إنّ ثمة شكوكاً قوية في نسبة كتاب «الزينبات» إلىٰ يحيىٰ بن الحسن العبيدلي النسابة المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ، بل مؤلفه متأخر عن هذا التاريخ بعشرات السنين.. فراجع ما ذكره العلامة الشيخ محمد حسنين السابقي في كتاب «مرقد العقيلة زينب»»[١].

ولم يقل السابقي قط إن مؤلف «أخبار الزينبات» متأخر عن القرن الثالث، وإنما أساء جعفر مرتضىٰ العاملي فهم كلامه، حيث إنَّ السابقي تكلَّم عن كتاب آخر نسبه حسن قاسم ليحيىٰ بن الحسن العقيقي، وهو كتاب «الرد علىٰ أولي الرفض والمكر فيمن تكنّىٰ بأبي بكر»، فقرر السابقي أنَّ هذا الكتاب هو لابن أسعد الجوّاني العبيدلي[٢]، فتوهم جعفر مرتضىٰ أنّ الكلام عن كتاب «أخبار الزينبات».

وممن شك أيضاً في أمر الكتاب، الدكتور لبيب بيضون ـ من الإمامية ـ، حيث قال عنه: «إذا تركنا شكّنا في نسبة هذا الكتاب للعبيدلي، وتجاوزنا عن عدم وثوقنا بالعبيدلي لتعصبه، فإننا نرفض ما جاء في كتابه»[٣].

ثمّ كتب الباحث سيد حسن الفاطمي مقالة بالفارسية عنوانها: «بررسي اعتبار كتاب أخبار الزينبات»، ومعناه مراجعة اعتبار كتاب أخبار الزينبات[٤]، نشرت بمجلة الكتب الإسلامية الفارسية وهي دراسة مفصلة عن كتاب «أخبار

(١) زينب ورقية في الشام (ص ٥٩).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٩٤ ـ ٩٥).

(٣) موسوعة كربلاء (٢/٦٤٦).

(٤) استعنت بأخي عبيد الله المظفر الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة لترجمة مضمون المقالة.

الزينبات»، قام فيها بعرض تسعة أدلة علىٰ بطلان نسبة الكتاب إلىٰ العقيقي العبيدلي، ومنها: عدم ذكر العلماء الذين ترجموا للعقيقي لهذا الكتاب ضمن مصنفاته، وعدم وجود ذكر لمشايخ العقيقي في «أخبار الزينبات» في المصادر الأخرىٰ، وعدم وجود بعض رواة وشخصيات كتاب «أخبار الزينبات» في مصادر أخرىٰ، وتشابه نصوص «أخبار الزينبات» مع طبقات ابن سعد، وانتهىٰ في بحثه إلىٰ أن كتاب «أخبار الزينبات» كتاب مزور قائلاً: «وفقاً لما مر، يظهر أنه لا يمكن الثقة في صحة نسبة الكتاب إلىٰ العبيدلي»[1]، إلا أنّه نفىٰ عن حسن قاسم تهمة تزوير الكتاب، واحتمل أن يكون شخص آخر هو الذي اختلقه، وأوعز إلىٰ حسن قاسم بنشره.

ثمّ إنّ أول من تنبَّه من أهل مصر إلىٰ أمر كتاب «أخبار الزينبات» ـ بحسب ما وقفت عليه ـ هو الدكتور فتحي حافظ الحديدي وهو باحث معاصر له عناية بتاريخ العمارة في القاهرة، فقد نشر في جريدة الأهرام المصرية مقالاً بعنوان: «الحقيقة عن ضريح السيدة زينب رضي الله عنها»، فقرر فيه أنَّ «أخبار الزينبات» و«رحلة الكوهيني» مزوَّران، فقال: «بعد ذلك ابتدئ في تأليف مرويات حديثة لتتفق مع الوضع الجديد بغرض تدعيمه، وأرجعوا هذه المرويات إلىٰ عصور قديمة.

وقد قام بهذا الدور حسن قاسم في كتيب ألَّفه بعنوان «السيدة زينب وأخبار الزينبات» وطبعه في ثلاث طبعات في سنوات ١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٤[2] لاقت

(١) بررسى اعتبار كتاب أخبار الزينبات، مجلة كتابهاي إسلامي، العدد ٢١ سنة ١٤٢٦ هـ، (ص ٧٣).

(٢) مضىٰ التنبيه علىٰ أن هذا التاريخ خطأ وأن الصواب أن الرسالة طبعت أول مرة سنة ١٩٣٣ م.

رواجاً آنذاك، ولا تزال أصداؤه موجودة حتىٰ اليوم، ادّعىٰ فيه وجود مخطوطين ينتميان إلىٰ القرون الهجرية الأولىٰ فيهما شرح لرحلة السيدة زينب إلىٰ هذه المنطقة، بينما هما في حقيقة الأمر مختلقان ولا وجود لهما في الماضي وفي الحاضر، وهما: «أخبار الزينبات» للعبيدلي، و«رحلة الكوهيني»» إلىٰ أن يقول: «إنّي أرىٰ أنَّ ما نشره حسن قاسم هو تزويرٌ تاريخيٌ بغرض إضفاء توثيق تاريخي لهذا الموضوع بطريقة يصعب تعقبها والتحقق منها، بالإضافة إلىٰ أنّه لم يتبع عند التعامل مع هذين المخطوطين المزعومين ما يتبعه محققو المخطوطات من قواعد وأسس متعارف عليها»، وقد أعاد نشر هذه المقالة مع زيادات وتوسع في كتابه «دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة»[1].

وقد أجاد فيما ذكره إذ إنَّه أول من تنبَّه إلىٰ أنّ كتاب رحلة الكوهيني مزوّر، وأنّه لا وجود لنسخة خطيّة للكتاب في الماضي ولا الحاضر.



(١) جريدة الأهرام المصرية العدد ٤٣٨٦٤ بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٤٢٧ هـ الموافق لـ١٠ يناير ٢٠٠٧م، وانظر: دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة لفتحي حافظ حديدي (ص ١٩٧ ـ ١٩٨).

ج ـ تفكيك خطة حسن قاسم في صناعة كتاب «أخبار الزينبات» وإثبات نسبته للعقيقي

بعد أن تبينت براءة النسَّابة العقيقي من هذا الكتاب، كان لا بد من كشف وتفكيك خطة حسن قاسم في صناعته لهذا الكتاب، فقد سلك حسن قاسم منهجية غاية في الدهاء في نسج كتاب «أخبار الزينبات» وأدلة وجوده، أراد منها إيهام القارئ بأنّ وجود كتاب «أخبار الزينبات» من القضايا المسلمة التي قامت عليها أدلة محققة، وأنَّ التنصيص علىٰ وجود قبرها بمصر ذُكِرَ في العديد من الكتب، ولم يتفرد به كتاب «أخبار الزينبات».

وكي ينهي الخلاف والمنازعة حول القبر المنسوب لزينب بالشام، اخترع نصوصاً تثبت أنَّ المدفونة بالشام هي بنت ثالثة لعليّ ﷺ من فاطمة ﷺ هي زينب الوسطىٰ!

فعمد حسن قاسم إلىٰ نقل نصوص من كتب وعصور مختلفة تذكر ترجمة النسابة العقيقي وتنسب له كتاب «أخبار الزينبات»، وعمد إلىٰ العزو إلىٰ كتب يصعب الوقوف عليها في ذاك الوقت وجملة منها لا زالت وقتها مخطوطة، فضلاً عن أنه لم يلتزم بالإحالة علىٰ موضع النص من المصدر الذي يعزو إليه مما جعل مراجعة نقولاته عصيّة جداً، ولكي يُلبّس علىٰ من لا خبرة له بكتب التراث، عمد إلىٰ سبك أغلب نصوص الكتاب بسرقتها من مصادر قديمة، حتىٰ يَرُوج أمر الكتاب ويخفَىٰ موطن الخلل فيه، مما جعل اكتشاف أكاذيبه واختلاقه أمراً عسيراً لم يتمكن منه إلا قلة قليلة من النقاد.

وهو ما سنبينه ونفصله بتتبع المسالك التي سلكها حسن قاسم في نسج قصة هذا الكتاب.

❊ المسلك الأول: اختلاق النصوص وعزوها إلىٰ المصادر التاريخية

نسب حسن قاسم نصوصاً عدة إلىٰ مصادر مطبوعة وبعد مراجعة هذه المصادر لم نقف فيها علىٰ أثرٍ لمُدَّعىٰ حسن قاسم، ومن هذه المصادر:

١ ـ «**الثَبْتُ المصان بذِكر سلالة سيّد ولد عدنان**» أو «**بَحرُ الأنساب**» المنسوب لابن الأعرج الحسيني(١).

فقد ادّعىٰ حسن قاسم أنَّ في كتاب «**الثَبْت المصان**» ذكراً لكتاب «أخبار الزينبات» ضمن مؤلفات يحيىٰ بن الحسن العقيقي(٢).

وبعد مراجعة «**الثَبْت المصان**» تبيَّن أن لا أثر لذكر كتاب «أخبار الزينبات» فيه، وإنما عرَّف مُؤلِّفه بالعقيقي وذكر أنّه أول من جمع كتاباً في نسب آل أبي طالب، ولم يذكر له كتاباً غير هذا(٣).

٢ ـ «**الاستيعاب**» للحافظ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) و«**طلعة المشتري في النسب الجعفري**» للمؤرخ أحمد بن خالد الناصري (١٣١٥هـ)، نسب إليهما حسن قاسم أنهما ترجما لزينب الوسطىٰ(٤)، ولا ذِكرَ لزينب الوسطىٰ في أيٍّ من الكتابين!.

---

(١) وهذا الكتاب كتاب مزور وملفق كما بين ذلك الدكتور عبد الرحمن بن سليمان الشايع في جناية الصيادي علىٰ التاريخ (ص ٥٨ ـ ٥٩)، وبعد دراسة سريعة تبين لي أن جل مادة الكتاب مسروقة من كتاب عمدة الطالب لابن عنبة، وقد قام أبو سعيدة الموسوي بإعادة تحقيق الكتاب وطبعه، وقد أشار في كتابه إلىٰ كثرة نقل صاحب الثبت المصان عن ابن عنبة (١/١٧) إلا أنه لم يتنبه إلىٰ أن الكتاب مختلق ومزور، واحتمل أن يكون أحد النساخ هو من عبث بأصل الكتاب، والحقيقة أن من اخترع هذا الكتاب هو أبو هدىٰ الصيادي كما بين الدكتور الشايع.

(٢) أخبار الزينبات (ص ٢٥).

(٣) الثبت المصان (١/٣١٠)، وقارن بعمدة الطالب (ص ٣٢١).

(٤) أخبار الزينبات (ص ٦٣).

والذي صنعه حسن قاسم أنه اختلق اسماً جديداً لأم كلثوم الكبرىٰ رضي الله عنها زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسمّاها زينب الوسطىٰ ـ مع أنّ المقطوع به أنّ اسمها أم كلثوم ـ ثمَّ نسب إلىٰ ابن عبد البر والناصري أنهما ترجما لزينب الوسطىٰ، وإنّما ترجما لأم كلثوم الكبرىٰ[1].

٣ ـ «الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات» للهروي (٦١١هـ)، و«الأعلاق الخطيرة» لابن شداد (٦٨٤هـ)

نسب إليهما أنهما ذكرا أنَّ المدفونة بالشام هي زينب أم كلثوم زوجة عمر ابن الخطاب رضي الله عنها[2]، وهو افتراء عليهما، فإنما ذكرا أنّ المدفونة براوية أم كلثوم، ولم يقولا إنّها زينب ولا إنّها زوجة عمر رضي الله عنه[3].

٤ ـ «المقفّىٰ الكبير» و«الخطط» للمقريزي (٨٤٥هـ)

زعم حسن قاسم في الطبعة الأولىٰ من كتاب «أخبار الزينبات» أنّ المقريزي ترجم عَرَضاً للرحَّالة أبي عبد الله محمد الكوهيني في «المقَّفىٰ»، وأنّه قال عنه في «الخطط»: «كان فقيهاً أديباً، تروىٰ عنه أخبار كثيرة، رحل إلىٰ المشرق»[4]، وقال في كتابه «المزارات الإسلامية»: «لهذا الرحالة ترجمة قصيرة في خطط المقريزي»[5].

(١) الاستيعاب (١٩٥٤/٤)، وطلعة المشتري في النسب الجعفري (٢٤/١ ـ ٢٦).
(٢) أخبار الزينبات (ص ٦٥).
(٣) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات (ص٢١)، الأعلاق الخطيرة القسم الخاص بتاريخ مدينة دمشق بتحقيق سامي الدهان (ص١٨٢ ـ ١٨٣)، وللفائدة فقد ذكر حسن قاسم أيضاً كتاب الروضة البهية للصيادي، وسيأتي الكلام عن هذا الكتاب في محله.
(٤) أخبار الزينبات الطبعة الأولىٰ (ص ٧٧).
(٥) المزارات الإسلامية (١٢٣/٧).

وهذا افتراء على المقريزي، فلا وجود لهذه الترجمة لا في «المقفى» ولا في «الخطط»، وقد قام حسن قاسم بحذف هذه الترجمة في الطبعة الثانية لكتابه «أخبار الزينبات» وَفَاتَهُ تعديل النص في كتابه «المزارات».

٥ ـ **«المنار في التعريف بصلحاء بني أمغار»** لابن عبد العظيم الأزموري

نسب إليه حسن قاسم في الطبعة الأولى من «أخبار الزينبات» أنّه ترجم لأبي يعقوب الأزموري الأمغاري، وقال عنه: «استقر سلفه برباط تيطنفطر قرية بساحل بلد آزمور، تعرف الآن بتيط، وقفت له على مؤلفات منها: كتاب «الكرديوس في أخبار الأندلوس[1]»، وكتاب «الأقنوم»، و«الفهرست»،... توفي بأزمور ودفن برباط أسلافه»[2].

والذي يبدو لي أن حسن قاسم اقتبس عنوان الكتاب من كتاب «الاستقصاء» للناصري[3]، فقد نقل الناصري عن كتاب في مناقب بني أمغار ولم يذكر اسمه ونسبه إلى ابن عبد العظيم الآزموري[4]، ويظهر أن العنوان الأدق لهذا الكتاب هو: «الأخبار في كرامات الشرفاء بني أمغار»، فقد ذكره بعض الباحثين في مؤلفات ابن عبد العظيم الآزموري[5]، وأستبعدُ أن يكون حسن قاسم قد وقف

(١) كذا بالواو!.

(٢) أخبار الزينبات الطبعة الأولى (ص ٩٠).

(٣) أشار حسن قاسم في أخبار الزينبات (ص ٦١) حينما سرد ثبت مصادره إلى كتاب الاستقصاء للناصري.

(٤) الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى (٢/٢٥).

(٥) مقالة: بهجة الناظرين، لابن عبد العظيم الأزموري للدكتور محمد بنشريفة، منشورة بمجلة دعوة الحق التي تنشرها وزارة الأوقاف المغربية، العدد ٢٦٢، السنة الثامنة والعشرون، ١٤٠٧ هـ، (ص ٩).

علىٰ الكتاب لأن نسخته الوحيدة موجودة بالمغرب[1]، وإنما رآىٰ خبر الكتاب في «الاستقصاء» للناصري كما مضىٰ فنسب إليه نصوصاً مختلقة كي يثبت أن أبا يعقوب الآزموري وكتاب «أقنوم الآثار» ذكرا في تراجم الآزموريين.

ثمَّ إنَّ الترجمة التي حكاها حسن قاسم تلوح عليها أمارات الصنعة والاختلاق:

فمنها: تجنبه لذكر اسم أبي يعقوب الأزموري، وذلك حتىٰ لا يفتضح أمره، لأنّ شخصية أبي يعقوب الأزموري صاحب «أقنوم الآثار» من عمل حسن قاسم كما سيأتي.

ومنها: زعمه أن أبا يعقوب صنَّف كتاب «الكرديوس في أخبار الأندلوس».

وهذا من تخليطه، فالكتاب لا وجود له، والذي يظهر لي أنّ حسن قاسم اقتبس هذا الاسم من ابن الكردبوس الأندلسي[2]، ولفَّق هذا الكتاب لأبي يعقوب الأزموري، ثمَّ إنَّه حذف هذه الترجمة من طبعته الثانية.

❊ المسلك الثاني: اختلاق مصادر تاريخية وهمية لا وجود لها

إضافة إلىٰ اختلاق نصوص لا وجود لها وعزوها إلىٰ مصادر مطبوعة، قام حسن قاسم باختلاق مصادر تاريخية لا وجود لها!

---

(١) ذكر عمر عمرو في كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية (ص٣٦٥) كتاب «الأخبار في كرامات الشرفاء بني أمغار» لأبي عبد الله محمد بن عبد العظيم الأزموري، تحت رقم (١٦٢٢)، وهذا الكشَّاف طبع حديثاً سنة ٢٠٠٧م، وذكرت الدكتورة آسيا العبيدي في كتابها «آل البيت العلوي في المغرب وأثرهم في الحياة العامة» (ص٥١١) وجود نسخة لكتاب «الأخبار في كرامات الشرفاء بني أمغار» في المكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم (٤٠٦٩).

(٢) صاحب كتاب الاكتفاء في أخبار الخلفاء والكتاب مطبوع.

ومن هذه المصادر:

١ ـ «رحلة الكوهيني» لأبي عبد الله محمد الكوهيني الفاسي الأندلسي

الذي يزعم حسن قاسم أنه مات سنة ٤١٨ هـ[(١)]، وأنه ألّف رحلته في أواخر القرن الرابع للهجرة، وذكر فيها أنه دخل القاهرة سنة ٣٦٩ هـ ورأىٰ مشهد زينب بنت علي ووصف عمارته[(٢)]، وأراد حسن قاسم بذلك أن يثبت أن قبر زينب موجود في مصر منذ القرن الرابع وأنَّ مؤرخاً مغربياً أندلسياً ذكره في رحلته، وأنّ صاحب «أخبار الزينبات» لم يتفرَّد بتعيين قبر زينب في مصر.

وهذه الرحلة ومؤلفها من بنات أفكار حسن قاسم، فلا ذِكرَ للكتاب وللمؤلف في أيّ مصدر قبل حسن قاسم، وإنما اقتبس حسن قاسم ـ كعادته ـ اسم المؤلف من أحد كتب المغاربة.

فقد نقل الكتاني في فهرس الفهارس من رحلة الكوهن[(٣)]، وهي لعبد القادر الكوهن الفاسي المتوفىٰ سنة ١٢٥٤هـ، وعنوان رحلة عبد القادر الكوهن هو «الرحلة إلىٰ الحجاز»[(٤)].

فالظاهر أنَّ حسن قاسم لما وقف علىٰ رحلة الكوهن المتأخر، اخترع رحلة شبيهة بها، لكنه جعل مؤلفها من أهل القرن الرابع!، ولم يكتفِ بذلك، بل اختلق ترجمة للكوهيني ونسبها للمقريزي وابن عرضون.

---

(١) أخبار الزينبات الطبعة الأولىٰ (ص ٧٧).

(٢) أخبار الزينبات (ص ٧٧).

(٣) فهرس الفهارس (ص ٧٥٢).

(٤) الأعلام للزركلي (٣/٧٤).

والغريب أنّ حسن قاسم كان يسمي مؤلف الرحلة المختلقة في أول أمره: «محمد الكوهن الفاسي»، وذلك في رده على مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعي وقبل أن ينشر كتابه «أخبار الزينبات»[١]، كما أنه سماه في كتابه «المزارات الإسلامية»: «الرحالة أبو عبد الله محمد الكوهن الفاسي المالكي»[٢].

ووجه الغرابة أن حسن قاسم كان يسمي أباه «محمد الكوهن الفاسي» قبل أن ينشر كتاب أخبار الزينبات، واعتاد أن يستعمل هذه النسبة في كتبه السابقة، بل إن حسن قاسم كان يسمي نفسه «الحسن بن الحاج محمد الكوهن الفاسي» كما جاء على غلاف كتابه «طبقات الشاذلية الكبرى» المطبوع سنة ١٣٤٧ هـ، وغلاف كتابه «تحفة الصفا في مولد المصطفى ﷺ للسادة الشاذلية» المطبوع سنة ١٣٤٩ هـ، وقد صرح حسن قاسم باسمه كاملاً في كتابه «إعلام السائلين عمن أقبر بمصر من صحابة سيد المرسلين» ﷺ المطبوع سنة ١٣٥٠ هـ، حيث كتب على غلافه «حسن محمد بن قاسم الكوهن»[٣].

ثم إن حسن قاسم على ما يبدو خشي أن يُكتشف أمر اختلاقه لشخصية الرحالة الكوهن، إذ أن اسم «محمد الكوهن الفاسي» هو نفس اسم والده الذي يستعمله في كتبه، فغيَّر اسم الرحالة المزعوم وبدَّله إلى «الكوهيني»!.

ثم إن حسن قاسم ترك استعمال لقب الكوهن عند كتابة اسمه في كتبه اللاحقة، فبدءاً من كتاب «أخبار الزينبات» المطبوع أول مرة سنة ١٣٥١ هـ صار

(١) انظر مقالة حسن قاسم في كتاب مراقد أهل البيت في القاهرة لمحمد زكي (ص ٧١).
(٢) المزارات الإسلامية والآثار العربية (١٢٢/٧).
(٣) كتاب إعلام السائلين طبعة القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ، وقد طبع كتاب إعلام السائلين مؤخراً طبعة جديدة وكُتب على غلافه: للمؤرخ الأثري النسابة حسن قاسم الكوهن.

يكتب علىٰ أغلفة كتبه اسم «حسن محمد قاسم» أو «حسن قاسم» وترك لقب الكوهن، وهذا ما تراه في كتاب «ذكرىٰ مصرع الحسين» المطبوع سنة ١٣٥٢ هـ، وكتاب «تاريخ الجندية الإسلامية» المطبوع سنة ١٣٥٦ هـ، وهذا ما جاء علىٰ غلاف كتاب «تحفة الأحباب» الذي قام حسن قاسم بمراجعته والتعليق عليه وطُبع سنة ١٣٥٦هـ، و«ذيل تاريخ الجبرتي» الذي انتهىٰ حسن قاسم من كتابته سنة ١٣٦٥ هـ[١]، فالظاهر أن ترْك حسن قاسم لقب الكوهن هو خشية اكتشاف أمر هذا اللقب الذي استعاره ليختلق قصة الرحالة الكوهن الذي تحول فيما بعد إلىٰ الكوهيني!.

وقد زعم حسن قاسم في ردِّه علىٰ المطيعي أنّ رحلة الكوهن من محفوظات مكتبة عارف بك بالمدينة[٢]، وما عليك إلا أن تراجع فهارس مكتبة عارف بك حتىٰ تتيقن عدم وجود أثر لهذه الرحلة في المكتبة.

ويبدو أنّ حسن قاسم خشي أن يُفتضح أمره إذا اكتشف أحد ما عدم وجود المخطوط في مكتبة عارف بك، فلم يذكر هذا في كتابه «أخبار الزينبات»، ثم إنه ادعىٰ فيما بعد أن الرحلة محفوظة في الجزائر!، فقال في كتابه «المزارات الإسلامية»: «منها نسخة خطية غير كاملة بالعباد بتلمسان»[٣]، وهذا محض اختلاق، فهذه الرحلة من وحي الخيال فضلاً عن أن تكون مخطوطة.

---

(١) ولا زال الكتاب مخطوطاً ووقفت علىٰ صور للورقات الأولىٰ منه، وقد جاء في مقدمة كتاب المزارات الإسلامية (١/ ص ل) أن الكتاب قيد الطبع.

(٢) راجع مراقد أهل البيت في القاهرة لمحمد زكي (ص ٧٢).

(٣) المزارات الإسلامية والآثار العربية (١٢٣/٧).

٢ ـ «أقنوم الآثار في الكشف عن الكتب والأسفار» لأبي يعقوب الأزموري الأمغاري

وأبو يعقوب المشار إليه عاش بزعم حسن قاسم في القرن الخامس وكان حيا سنة ٤٩٨ هـ، وهذا الكتاب المنسوب له لا وجود له فقد بحثت في كتب فهارس المخطوطات وغيرها فلم أقف لهذا الكتاب على عينٍ ولا أثر!، ونفس الأمر يقال عن المؤلف الذي لم يذكر حسن قاسم اسمه وإنما ذكر كنيته ونسبه إلى مدينة من مدن المغرب وقبيلة من قبائلها[١]، والكتاب والمؤلف من مختلقات خيال حسن قاسم، أراد باختلاقه أن يثبت أن كتاب «أخبار الزينبات» قد ذُكر في كتب الفهارس في القرن السادس، ويبدو أن حسن قاسم قد اقتبس اسمه من كتاب «الاستقصاء» للناصري كما صنع في مثال سابق، فقد ذكر الناصري في «الاستقصاء» بعض آل أمغار[٢]، فغير بعيد أن حسن قاسم لما وقف على اسم أحدهم، نسج على منواله واخترع اسم أبي يعقوب الأمغاري ولفق له كتاب الأقنوم.

٣ ـ «الرسالة الزينبية» للحافظ السَّخاوي (٩٠٢ هـ)

وهي رسالة زعم حسن قاسم أنه وقف عليها وأنَّ فيها ترجمة لزينب رضي الله عنها[٣]، ونسبها إلى شمس الدين أبي الخير السخاوي المصري[٤].

وغرضه من ذاك أن يثبت أنَّ لبعض علماء مصر اهتماماً بالترجمة لزينب

(١) أخبار الزينبات (ص ٢٥).

(٢) قد ورد في الاستقصاء ذكر بني أمغار في عدة مواضع منها (٢/٢٥)، و(٣/١٤٩).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٩).

(٤) أخبار الزينبات (ص ٦٢).

الكبرىٰ، وهذه الرسالة لا حقيقة لها، فلم يذكرها أحد ضمن مؤلفات السخاوي، وإنما هي من عمل يد حسن قاسم.

وقد رجعت إلىٰ كتاب «مؤلفات السّخاوي»[1] الذي استوفىٰ فيه المحققان مشهور بن حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، كل مؤلفات الحافظ السخاوي رحمه الله التي ذكرها في كتابٍ من كُتبه أو ذكر عزمه علىٰ تأليفها، أو ذُكرت له في مصادر ترجمته، وفهارس المخطوطات، ومعاجم الكتب المطبوعة، ومعاجم المؤلَّفات والمؤلفين، فلم أجد لهذه الرسالة المزعومة ذِكراً.

٤ ـ «أوقاف مصر» للحافظ السخاوي أيضاً[٢]

نسب إليه حسن قاسم نصّاً يؤرخ عمارة مشهد زينب في مصر في القرن الخامس، وهدفه من هذا هو إثبات ورود ذكر المشهد الزينبي في القرن السادس، والكتاب من وحي الخيال، لا وجود له ولا عين ولا أثر.

والكلام فيه كالكلام في سابقه، فليس من جملة مؤلفات السّخاوي رحمه الله.

٥ ـ رسالة ابن طولون (٩٥٣ هـ) عن زينب الوسطىٰ

زعم حسن قاسم أنّ أحد أصدقائه بالشام ـ ولم يذكر اسمه ـ أرسل إليه نسخة من رسالة ابن طولون تشتمل علىٰ ترجمة السيدة زينب، وزعم أنَّ هذه الرسالة هي ترجمة لزينب الوسطىٰ المكناة بأم كلثوم، ونسب إلىٰ ابن طولون أنها دفنت بالشام[٣]. ونقل عن ابن طولون في موضع آخر أن زينب هذه هي المدفونة

(١) مؤلفات السخاوي ـ ط دار ابن حزم ـ ط الأولىٰ ١٩٩٨م.

(٢) أخبار الزينبات (ص ٧٦ ـ ٧٧).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٩).

بقرية راوية في الشام[1]، ولم يكتف حسن قاسم بهذا بل زاد إلىٰ ذلك أن ابن طولون ترجم لزينب الكبرىٰ عرَضاً، ونسب إليه أن ابن عساكر ذكر أن «السيدة زينب الكبرىٰ قدمت مصر وماتت بها، وأن دفينة الشام هذه هي الوسطىٰ، ولا صحة لما يزعمه أهل دمشق»[2].

والحقيقة أن هذه الرسالة لا حقيقة لها، لكن يبدو أن حسن قاسم سمع عن رسالة ابن طولون التي مضىٰ أنَّ عنوانها: «التوجهات الست إلىٰ كف النساء عن قبر الست»، والتي يظهر أنها من الرسائل المفقودة، فاختلق من عنده أنّ موضوع الرسالة عن زينب الوسطىٰ.

وأما ما ادعاه حسن قاسم من أنَّ ابن طولون نقل عن ابن عساكر في تاريخ دمشق التنصيص علىٰ أنّ زينب دفنت بالشام، فهو اختلاق وإفك، فتاريخ ابن عساكر خال من التنصيص علىٰ موضع دفن زينب الكبرىٰ، وقد كان حسن قاسم ينسب هذا النص إلىٰ تاريخ ابن عساكر بدون واسطة في رده علىٰ مفتي مصر محمد بخيت المطيعي ويحيل علىٰ مخطوط تاريخ دمشق المحفوظ بالمكتبة الخالدية[3]، ثمّ لما نشر كتاب «أخبار الزينبات» صار ينقل عن «تاريخ دمشق» بواسطة ابن طولون، وهذا التلاعب والتلون دليل علىٰ دهاء هذا الرجل واحترافه للتزوير، والظاهر أنه لما خشي أن يكشف أمره عند مراجعة مخطوط «تاريخ دمشق» صار يحيل علىٰ مخطوط ابن طولون الذي لم يُعثر عليه لحد كتابة هذه السطور.

(١) أخبار الزينبات (ص ٦٥).

(٢) أخبار الزينبات (ص ٩).

(٣) مراقد أهل البيت في القاهرة (ص ٧٣).

٦ ـ «النسب العمراني في الكلام على فرق العمرانيين فروع الأشراف الأدارسة» للقاضي محمد بن الحسن بن عرضون الشفشفاوني، المتوفى سنة ١٠١٤هـ[١].

زعم حسن قاسم في الطبعة الأولى من أخبار الزينبات أن ابن عرضون هذا ترجم للرحالة الكوهيني الماضي ذكره، وقال عنه في ذاك الكتاب: «وفرقة استوطنت القصر الكبير، من مشاهيرهم الولي الشريف الفقيه الرحالة: أبو عبد الله سيدي محمد العمراني الكوهيني، الفاسي ثمّ الأندلسي، كان قد هاجر إلى الأندلس بعد نقلته إلى القصر، واستقر بكهينة، قرية في حدود الأندلس بالقرب من حصن وادي آش، فنُسب إليها، ثمّ انتقل منها إلى القصر، وهاجر منه إلى المشرق، وكانت له مشاركة في العلوم، وألف تآليف عديدة، وله رحلة ذكر فيها من لقيه من علماء المشرق، ولما رجع من رحلته استوطن القصر، وبه مات سنة ٤١٨هـ عن سن عالية، ودفن بزاوية سيدي ابن يحيى»[٢]، وقال في كتاب «المزارات»: «ترجمه ابن عرضون في النسب العمراني وذكر أنه توفي سنة (٤١٨ هـ/١٠٢٧ م)، ودفن بزاوية ابن يحيى»[٣].

هذا الكتاب وهذه الترجمة، من عمل يد حسن قاسم، فكتاب النسب العمراني لا وجود له، وقد راجعت ترجمة ابن عرضون في كتب تراجم أعلام المغاربة فلم أجد من نسب إليه هذا الكتاب[٤]، وهذه الترجمة تنادي على نفسها بالكذب، إذ أنها تزعم أن الكوهيني هي نسبة إلى قرية كهينة الموجودة

(١) كذا قال حسن قاسم والصواب: ١٠١٢ هـ.

(٢) أخبار الزينبات الطبعة الأولى (ص ٧٧).

(٣) المزارات الإسلامية والآثار العربية (١٢٣/٧).

(٤) شجرة النور الزكية (٤٢٧/١)، سلوة الأنفاس (٣٠١/٢ ـ ٣٠٢)، موسوعة أعلام المغرب (١١٢١/٣).

بالأندلس، وهذا جهلٌ واضح باللغة العربية، فمن يُنسب إلىٰ كُهينة يسمىٰ الكُهَيْنِي وليس الكُوهِيني.

ولك أيها القارئ أن تراجع كل كتب البلدان وكتب الرحلات التي تكلمت عن الأندلس فلن تجد أي شيء عن قرية كهينة المزعومة، بل لا تعدو هذه القرية أن تكون من بنات أفكار حسن قاسم.

والصحيح أن الكوهن ليس نسبة إلىٰ موضع ما!، لأنّه في الأصل كلمة عبرية ومعناها الكاهن[1]، وآل الكوهن أسرة مغربية يهودية مشهورة، لا زالت موجودة في فاس بالمغرب إلىٰ الآن، ومنهم من دخل الإسلام قديماً، لكن اسم الكوهن ظل مستمراً في ذراريهم، مثل عبد القادر الكوهن الفاسي[2]، فواقع الحال أن حسن قاسم لما اخترع شخصية الرحالة الكوهيني، اقتبس الاسم من آل الكوهن، لكنَّه لجهله بحقيقة الاسم ظن أن الكوهن نسبة إلىٰ بلدة ما، فاخترع مدينة كهينة، ثمّ لفق هذه الأكاذيب في ترجمة مصنوعة ونسبها إلىٰ أحد علماء المغرب!، وخشية أن يفتضح أمره، حذف حسن قاسم هذه الترجمة من الطبعة الثانية لأخبار الزينبات!

تنبيه علىٰ خطأ حسن قاسم في نسبته كتاب «المزارات الشامية» إلىٰ ابن الجوزي (٥٩٧ هـ)[3]

ذكر حسن قاسم كتاباً سماه «المزارات الشامية» ونسبه إلىٰ ابن الجوزي،

(١) انظر تفصيل شرح مصطلح الكوهن وتاريخه في تاريخ ابن خلدون (١/٢٣٠ ـ ٢٣١).
(٢) انظر عنه: إتحاف المطالع لابن سودة الفاسي المغربي (١/١٦٦).
(٣) سبب الإشارة إلىٰ هذا الخطأ ما سيأتي من نسبة السابقي نصاً إلىٰ سبط ابن الجوزي بناء علىٰ ما وقف عليه في كتاب أخبار الزينبات، إضافة إلىٰ التنبيه علىٰ عدم إلحاق كتاب المزارات الشامية المنسوب غلطاً لابن الجوزي ببقية الكتب المختلقة التي مضىٰ ذكرها.

ونقل عنه أن المدفونة بالشام في قرية راوية هي زينب الوسطىٰ أم كلثوم زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1]، وقد تبين لي أن هذا خطأ من حسن قاسم، وأن مراده هو ابن الحوراني صاحب كتاب «الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات»، والكلام الذي نقله حسن قاسم مثبت في كتاب «الإشارات» لابن الحوراني[2]، وتسمية حسن قاسم لكتاب الحوراني «المزارات الشامية» هو من باب التسمية بالمعنىٰ.

وقد ذَكر اسم الكتاب كاملاً في موضع آخر ناسباً إياه إلىٰ ابن الجوزي، فقال في تعداد المصادر التي رجع إليها: ««الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات» للهروي وابن الجوزي»[3].

وقد تبين لي وهم حسن قاسم بعد مراجعة كتاب «إعلام السائلين عمن أقبر بمصر من صحابة سيد المرسلين» صلى الله عليه وآله وسلم، حيث وجدته يذكر كتاب ابن الحوراني بعنوان «المزارات الشامية» تارة[4]، وبعنوان «المزارات» تارة[5]، وبعنوان «الإشارات» تارة أخرىٰ[6]، فإما أن الخطأ وقع في الطباعة فبدل أن يكتب «ابن الحوراني» كتب «ابن الجوزي» لتقارب الخط بينهما، وإما أن يكون هذا وهماً من حسن قاسم فظن أن مؤلف كتاب الإشارات هو ابن الجوزي.

(١) أخبار الزينبات (ص ٦٥).
(٢) الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات (١٣٤ ـ ١٣٦).
(٣) أخبار الزينبات (ص ٦٢).
(٤) إعلام السائلين الطبعة الأولىٰ بالمكتبة العلمية (ص ١٣)، والطبعة الثانية بدار الإحسان (ص ٦٣).
(٥) إعلام السائلين الطبعة الأولىٰ بالمكتبة العلمية (ص ٨)، والطبعة الثانية بدار الإحسان (ص ٤٧).
(٦) إعلام السائلين الطبعة الأولىٰ بالمكتبة العلمية (ص ١١)، والطبعة الثانية بدار الإحسان (ص ٥٨).

فتحققتُ بذلك أن نسبته كتاب «المزارات الشامية» إلىٰ ابن الجوزي هو خطأ محض، وليس من قبيل ما مضىٰ من الكتب المختلقة التي لا وجود لها.

❋ المسلك الثالث: السرقة والانتحال وتلفيق الأسماء وتركيب الأسانيد

قام حسن قاسم بسرقة نصوص عدة من مصادر قديمة وعلىٰ رأسها كتاب الطبقات لابن سعد، وهذا الأمر من الأمور التي صعَّبت علىٰ كثير من الناس اكتشاف أمر كتاب «أخبار الزينبات»، إذ أن من يطالع الكتاب يرىٰ أن غالب نصوصه قريبة من اللغة التراثية القديمة في القرن الثالث والرابع، فيخفىٰ عليه أمر الكتاب، وإليك شيئاً من الأساليب المحكمة الدهاء التي سلكها حسن قاسم في تلفيق نصوص الكتاب وسأبينها في عدة محاور:

ـ الطريقة الأولىٰ: سرقة المتون من مصادر قديمة

سرق حسن قاسم أغلب نصوص تراجم الزينبات اللواتي ذكرهن في كتاب أخبار الزينبات من كتاب الطبقات الكبرىٰ لابن سعد، والمنهج الذي سلكه حسن قاسم هو سرقة المتن وتركيب إسناد ملفق له، وسأمثِّل لهذا بعدة أمثلة ثمّ أذكر بقية النصوص المسروقة مُحيلاً علىٰ مصادرها الأصلية حتىٰ لا يطول الأمر علىٰ القارئ.

١ ـ النصوص المسروقة من كتاب الطبقات الكبرىٰ لابن سعد

إليك أيها القارئ مقارنة بين نصوص أخبار الزينبات ونصوص طبقات ابن سعد، بعد أن حذفتُ الأسانيد، وقد وضعت خطًّا علىٰ الكلمات الزائدة التي لا توجد في أخبار الزينبات

أخبار الزينبات	طبقات ابن سعد
زينب بنت النبي ﷺ أمها خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي، وكانت أكبر بناته ﷺ تزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع بن عبد العزىٰ بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي قبل النبوة، وكانت أول من تزوج من بنات رسول الله ﷺ، وأم أبي العاص هالة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ، وولدت زينب لأبي العاص علياً وأمامة، فتوفي علي وهو صغير، وبقيت أمامة فتزوجها علي بن أبي طالب بعد موت فاطمة بنت رسول الله ﷺ(١)	**زينب بنت رسول الله ﷺ** وأمها خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي، وكانت أكبر بنات رسول الله ﷺ، تزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس ابن عبد مناف بن قصي قبل النبوة، وكانت أول بنات رسول الله ﷺ تزوج، وأم أبي العاص هالة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي خالة زينب بنت رسول الله، وولدت زينب لأبي العاص علياً وأمامة امرأة، فتوفي علي وهو صغير، وبقيت أمامة فتزوجها علي بن أبي طالب بعد موت فاطمة بنت رسول الله ﷺ(٢)
عن علي ـ عليه السلام ـ قال: إن زينب بنت رسول الله ﷺ كانت تحت أبي العاص بن الربيع وهاجرت مع أبيها(٣)	عن عامر الشعبي، أن زينب بنت رسول الله، ﷺ كانت تحت أبي العاص بن الربيع فأسلمت وهاجرت مع أبيها وأبىٰ أبو العاص أن يسلم(٤)

(١) أخبار الزينبات (ص ١٢).
(٢) طبقات ابن سعد (٣١/٨).
(٣) أخبار الزينبات (ص ١٣).
(٤) طبقات ابن سعد (٣١/٨).

أخبار الزينبات	طبقات ابن سعد
عن عائشة رضي الله عنها أن أبا العاص كان فيمن شهد بدراً مع المشركين فأسره عبد الله ابن جبير بن النعمان الأنصاري، فلما بعث أهل مكة في فداء أساراهم قدم في فداء أبي العاص أخوه عمرو بن الربيع وبعثت معه زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي يومئذ بمكة بقلادة لها كانت لخديجة بنت خويلد من جزع ظفار اسم لجبل باليمن[١]	عن عائشة، أن أبا العاص بن الربيع كان فيمن شهد بدراً مع المشركين فأسره عبد الله بن جبير بن النعمان الأنصاري، فلما بعث أهل مكة في فداء أساراهم قدم في فداء أبي العاص أخوه عمرو بن الربيع وبعثت معه زينب بنت رسول الله وهي يومئذ بمكة بقلادة لها كانت لخديجة بنت خويلد من جزع ظفار وظفار جبل باليمن[٢]
عن عمرو بن حزم قال: «توفيت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في أول سنة ثمان من الهجرة»[٣]	عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم قال: «توفيت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أول سنة ثمان من الهجرة»[٤]
زينب بنت جحش بن رئاب بن يعمر بن صبرة بن مرة بن كثير[٥] بن غنم بن	زينب بنت جحش بن رياب بن يعمر بن صبرة بن مرة بن كبير بن غنم بن دودان بن

(١) أخبار الزينبات (ص ١٣).

(٢) طبقات ابن سعد (٣١/٨).

(٣) أخبار الزينبات (ص ١٣).

(٤) طبقات ابن سعد (٣٤/٨).

(٥) كذا والصواب: بن كبير، وهو مرة بن كبير بن غنم بن دودان بن أسد بن خزيمة كما في نسب قريش للزبيري (ص ١٩)، وأنساب الأشراف للبلاذري (٨٨/١)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (١٩١/١)، وهو المثبت في الطبقات لابن سعد طبعة الخانجي (٩٨/١٠)، وكثير تصحيف كبير، وقد وقع هذا التصحيف في بعض المواضع في الطبقات، ويحتمل أنه وقع في الطبعة التي ينقل منها حسن قاسم وهي طبعة ليدن.

أخبار الزينبات	طبقات ابن سعد
دودان ابن أسد بن خزيمة، أمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف[1]	أسد بن خزيمة، وأمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف[2]
زينب بنت خزيمة بن الحارث بن عبد الله بن عمرو بن عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة أم المساكين زوج رسول الله ﷺ سميت بذلك في الجاهلية[3]	زينب بنت خزيمة بن الحارث بن عبد الله ابن عمرو بن عبد مناف بن هلال بن عامر ابن صعصعة وهي أم المساكين كانت تسمى بذلك في الجاهلية[4]
وكانت عند الطفيل بن الحارث بن عبد المطلب بن عبد مناف، فتزوجها عبيدة بن الحارث فقتل عنها يوم بدر[5]	وكانت عند الطفيل بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف فطلقها، ... كانت زينب أم المساكين تحت عبيدة بن الحارث فقتل عنها ببدر[6]
زينب بنت صيفي بن صخر بن خنساء ابن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن كعب بن مسلم، أمها نائلة بنت قيس ابن النعمان بن سنان.	زينب بنت صيفي بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن كعب ابن سلمة، وأمها نائلة بنت قيس بن النعمان بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم

(١) أخبار الزينبات (ص ١٤).
(٢) طبقات ابن سعد (٨/١٠١).
(٣) أخبار الزينبات (ص ٢٠).
(٤) طبقات ابن سعد (٨/١١٥).
(٥) أخبار الزينبات (ص ٢٠).
(٦) طبقات ابن سعد (٨/١١٥).

أخبار الزينبات	طبقات ابن سعد
تزوجها الحباب بن المنذر بن الجموح فولدت له خشرماً والمنذر، أسلمت زينب وبايعت رسول الله ﷺ(١)	ابن كعب بن سلمة تزوجها الحباب بن المنذر بن الجموح فولدت له خشرماً والمنذر، ابني الحباب، أسلمت زينب وبايعت رسول الله ﷺ(٢)
زينب بنت الحباب بن الحارث بن عمرو بن عوف بن مبذول من بني النجار. تزوجها قيس بن عمرو من بني ثعلبة بن الحارث بن زيد، فولدت له سعيد بن قيس، وكانت ممن بايع رسول الله ﷺ(٣)	زينب بنت الحباب بن الحارث بن عمرو بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غنم بن مازن ابن النجار تزوجها قيس بن عمرو بن سهل ابن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مازن بن النجار، فولدت له سعيد ابن قيس أسلمت وبايعت رسول الله ﷺ(٤)
زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال، مخزومية من بني مخزوم، أمها أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة زوج رسول الله ﷺ. تزوجها عبد الله بن زمعة، فولدت له عبد الرحمن ويزيد ووهباً وأبا سلمة وكبيراً وأبا عبيدة وقرينة	زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وأمها أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم زوج رسول الله. تزوجها عبد الله بن زمعة... فولدت له عبد الرحمن ويزيد ووهباً وأبا سلمة وكبيراً

(١) أخبار الزينبات (ص ٢٣).
(٢) طبقات ابن سعد (٣٩٩/٨).
(٣) أخبار الزينبات (ص ٢٣).
(٤) طبقات ابن سعد (٤١٧/٨).

أخبار الزينبات	طبقات ابن سعد
وأم كلثوم وأم سلمة[١]	وأبا عبيدة وقريبة وأم كلثوم وأم سلمة[٢]
زينب بنت كعب بن عميرة، روت عن الفريعة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري[٣]	زينب بنت كعب بن عجرة روت عن الفريعة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري والفريعة سمعت من النبي ﷺ[٤]
زينب امرأة قيس بن أبي حازم، روت عن عائشة رضي الله عنها وروىٰ عنها زوجها قيس بن أبي حازم[٥]	زينب امرأة قيس بن أبي حازم روت عن عائشة رضي الله عنها وروىٰ عنها قيس بن أبي حازم زوجها[٦]

هذه ثمانية تراجم من كتاب «أخبار الزينبات»، مسروقة من كتاب الطبقات لابن سعد، وكل ما فعله حسن قاسم هو اختصار بعض التراجم وتغيير بعض العبارات وتركيب أسانيد للروايات، ووقعَ في تصحيف بعض الأسماء[٧]، وبقية التراجم المسروقة من كتاب الطبقات هي تراجم جل الزينبات من غير آل البيت، وقد نهج حسن قاسم نهجين في سرقته لنصوص ابن سعد:

المنهج الأول: وهي سرقة النصوص ونقلها بعينها أو بتغيير واختصار يسير، وسلك هذه الطريقة في التراجم الماضية وفي ترجمة جملة من الزينبات هن:

---

(١) أخبار الزينبات (ص ٢٣).

(٢) طبقات ابن سعد (٣٦١/٨).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٢٤).

(٤) طبقات ابن سعد (٤٧٩/٨).

(٥) أخبار الزينبات (ص ٢٤).

(٦) طبقات ابن سعد (٤٩٤/٨).

(٧) مثل تصحيفه لعجرة، فصحفه إلىٰ عميرة.

زينب بنت عثمان[1]، وزينب بنت المهاجر[2]، وزينب بنت نبيط[3].

المنهج الثاني: سرقة النصوص من ابن سعد ونقلها مع تغيير في ترتيب النص، وسلك هذه الطريقة في تراجم كل من زينب بنت مظعون[4]، وزينب بنت عمر بن أبي سلمة[5]، وزينب بنت الحارث بن خالد[6].

وعدة الزينبات اللواتي استل حسن قاسم تراجمهن من طبقات ابن سعد هن ١٧ امرأة، وهذا نصف عدد الزينبات المترجمات في الكتاب[7]، والطريف أنّ حسن قاسم التزم إيراد أسمائهن بنفس ترتيب ابن سعد!، فالزينبات اللواتي سرق حسن قاسم تراجمهن من كتاب «الطبقات» لابن سعد، مذكورات بنفس الترتيب الذي سلكه ابن سعد، باستثناء زينب الكبرىٰ وبعض الزينبات الأخرىٰ اللواتي لم يذكرهن حسن قاسم مع وجود ترجمة لهن في «طبقات ابن سعد»[8]، فالزينبات اللواتي ذكرهن ابن سعد ونقل حسن قاسم تراجمهن في أخبار الزينبات مذكورات في الطبقات بهذا الترتيب: زينب بنت النبي ﷺ ثم زينب بنت

(١) انظر أخبار الزينبات (ص ٢٢) وقارن بطبقات ابن سعد (٨/٢٦٩).

(٢) انظر أخبار الزينبات (ص ٢٢) وقارن بطبقات ابن سعد (٨/٢٦٩).

(٣) انظر أخبار الزينبات (٢٤) وقارن بطبقات ابن سعد (٨/٤٧٨).

(٤) انظر أخبار الزينبات (ص ٢٣) وقارن بطبقات ابن سعد (٨/٨١)، وابن سعد لم يفرد ترجمة لزينب بنت مظعون وإنما استل حسن قاسم ما كتبه عنها من ترجمة ابن سعد لابنتها حفصة بنت عمر رضي الله عنهما.

(٥) انظر أخبار الزينبات (ص ٢٤) وقارن بطبقات ابن سعد (٥/٣٦).

(٦) انظر أخبار الزينبات (ص ٢٤) وقارن بطبقات ابن سعد (٤/١٢٨).

(٧) وللفائدة: انظر مقالة حسن الفاطمي بالفارسية في مجلة كتابهاي إسلامي العدد ٢١، (ص ٧٠ ـ ٧٢).

(٨) مثل زينب بنت أبي معاوية، وزينب بنت قيس، وزينب بنت سهل.

جحش، ثم زينب بنت خزيمة، ثم زينب بنت عثمان بن مظعون، ثم زينب بنت صيفي، ثم زينب بنت الحباب، ثم زينب بنت أبي سلمة، ثم زينب بنت المهاجر، ثم زينب بنت نبيط ثم زينب بنت كعب بن عجرة ثم زينب امرأة قيس بن أبي حازم، وقد سار حسن قاسم في الترجمة لهن على نفس الترتيب حذو القذة بالقذة! ، غاية ما فعله للتمويه على سرقته أنه غير مكان ترجمة زينب الكبرى فقدمها في الترتيب، ثم سرق تراجم بقية الزينبات من كتب أخرى وأقحمها كيفما اتفق بين تراجم الزينبات المأخوذة من الطبقات لابن سعد.

وأما اللواتي لم يفرد لهن ابن سعد ترجمة وذكرهن عرضاً في تراجم غيرهن فقد وضعهن حسن قاسم في «أخبار الزينبات» كيفما اتفق له، ومن هنا وقع الخلل في ترتيب كتاب «أخبار الزينبات» ، فتجد في أوله تراجم صحابيات ثمّ في وسطه تراجم نساء من آل البيت من القرن الأول والثاني ثمّ تجد بعدها تراجم صحابيات أخريات ثمّ بعدها تمر بك ترجمة امرأة تابعية ثمّ يختم الكتاب بترجمة صحابية، وفي تراجم الزينبات من آل البيت، تجد في نفس الصفحة ترجمة زينب بنت القاسم بن محمد بن جعفر الصادق، وبعدها ترجمة زينب بنت موسى الكاظم ابن جعفر الصادق، ثم بعدها زينب بنت الباقر !!

فالمترجمات لم يرتبن لا على أسمائهن ولا على طبقاتهن ولا على أصول أنسابهن!!

وأنت ترى الخلل الظاهر في الترتيب، فزينب بنت الباقر هي التي تستحق أن تذكر قبل زينب بنت القاسم بن محمد بن جعفر الصادق، لأنها أقدم منها طبقة.

ومنشأ الخلل أن حسن قاسم حشر هذه التراجم كيفما اتفق له، فوقع في هذا الخلط الذي لا يتصور أن يقع من العقيقي الذي عرف عنه العناية بترتيب الطبقات في كتابه «المُعقِّبين من ولد أمير المؤمنين».

وكل هذا الخلل والخلط سببه ما سلف ذكره، من أن حسن قاسم جعل طبقات ابن سعد أصلاً لمادة كتابه ثمّ أضاف تراجم أخرىٰ كيفما اتفق له.

٢ ـ النصوص المسروقة من كتاب «غاية الاختصار في البيوتات العلوية المحفوظة من الغبار»:

سرق حسن قاسم تراجم بعض الزينبات وجملة من الأسانيد من كتاب «غاية الاختصار في البيوتات العلوية المحفوظة من الغبار»، المنسوب لتاج الدين ابن زهرة[١].

وإليك مقارنة تبين بوضوح تطابق نصوص الكتابين.

---

(١) وكتاب غاية الاختصار ليس إلا نسخة مسروقة من كتاب الأصيلي في أنساب الطالبيين لابن الطقطقي، لكن أبا هدىٰ الصيادي لفقه لتاج الدين ابن زهرة وأضاف عليه أشياء أخرىٰ ثم طبعه بهذا الاسم، والنص الذي أخذه حسن قاسم من غاية الاختصار هو بعينه في الأصيلي (ص ١٤٥)، وإنما قررت أن السرقة وقعت من كتاب غاية الاختصار دون كتاب الأصيلي لأن كتاب الأصيلي لم يطبع إلا بعد وفاة حسن قاسم أما كتاب غاية الاختصار فطبع في حياة حسن قاسم. وانظر عن تزوير كتاب غاية الاختصار: جناية الصيادي (ص ٧١)، منتقلة الطالبية (ص ٢٦ هامش ١).

أخبار الزينبات	غاية الاختصار
حدَّثنا أبو عبد الله التميمي قال: حدَّثنا نعيم عن جمال عن يحيىٰ التمار عن سفيان الثوري عن أبي عبد الحق بن عاصم عن زرارة عن علي عليه السلام... إن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تحت أبي العاص[1].	حدَّثنا التميمي قال: حدَّثنا نعيم عن جمال عن يحيىٰ التمار عن سفيان الثوري عن أبي عبد الحق بن عاصم عن زرارة عن علي، عليه السلام قال: هو رجل منا، يعني المهدي[2].
حدَّثني موسىٰ بن عبد الله قال حدثني محمد بن مسعدة عن أبيه[3].	حدَّثني موسىٰ بن عبد الله حدثني محمد ابن مسعدة المعلم[4] عن أبيه[5].
أخبرني أبو الحسن بن جعفر الحجة قال: أخبرني عباد بن يعقوب عن يحيىٰ ابن سالم عن صالح بن أبي الأسود عن جعفر بن محمد الصادق[6].	أخبرني جدي يحيىٰ بن الحسن بن جعفر الحجة قال: كتب إلي عباد بن يعقوب يخبرني عن يحيىٰ بن سالم عن صالح بن أبي الأسود سمعت جعفر بن محمد[7].
حدَّثني إبراهيم بن محمد الحريري قال حدثني عبد الصمد بن حسان السعدي عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد الصادق[8].	حدَّثني إبراهيم بن محمد حدثنا عبد الصمد بن حسان السعدي عن سفيان الثوري قال: دخلت علىٰ جعفر بن محمد الصادق[9].

(١) أخبار الزينبات (ص ١٢ ـ ١٣).
(٢) غاية الاختصار (ص ٢٠).
(٣) أخبار الزينبات (ص ١٣).
(٤) كذا وهو خطأ والصواب: عبد الله بن محمد بن مسعدة كما في الأصيلي (ص ٧٧).
(٥) غاية الاختصار (ص ٢٧).
(٦) أخبار الزينبات (ص ١٦).
(٧) غاية الاختصار (ص ١٠١).
(٨) أخبار الزينبات (ص ١٦ ـ ١٧).
(٩) غاية الاختصار (ص ١٠١).

أخبار الزينبات	غاية الاختصار
عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري قال: رأيت زينب بنت علي بمصر بعد قدومها بأيام، فوالله ما رأيت مثلها، وجهها كأنه شقة قمر[1].	عن سفيان الثوري قال: دخلت علىٰ جعفر ابن محمد الصادق عليه السلام في بعض أيامه، فرأيت وجهه كأنه شقة قمر[2].
زينب بنت الحسن بن علي بن أبي طالب خرجت إلىٰ علي بن الحسين فولدت له محمد بن علي الباقر وأخاه عبد الله. حدَّثني محمد بن القاسم قال: أول من اجتمعت له ولادة الفرعين من العلويين...[3]	الباقر أبو جعفر باقر العلم أمه أم أخيه عبد الله، زينب بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، وهو أول من اجتمعت له ولادة الحسن والحسين[4].
زينب بنت عبد الله الكامل بن الحسن المثنىٰ ابن الحسن السبط...، وكان يقال لها: الزوج الصالح[5]، وهي أم	أم الحسين صاحب فخ، زينب بنت عبد الله بن الحسن بن الحسن، وأمها هند

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨)، وقال التستري في قاموس الرجال (٤٢/١١) منتقداً هذا الخبر: «وكفىٰ خزياً لصاحب الكتاب بتضمّنه مثل ما كتب».

(٢) غاية الاختصار (ص ١٠١).

(٣) أخبار الزينبات (ص ٢٠).

(٤) غاية الاختصار (ص ١٠٤)، وأما الحكاية المنقولة عن القاسم بن محمد، فهي أيضاً مسروقة من غاية الاختصار، إذ نقل مؤلفها رواية عن يحيىٰ العقيقي عن القاسم بن محمد بالإسناد إلىٰ عبد الله ابن عطاء قال: «ما رأيت العلماء أصغر منهم عند أبي جعفر محمد بن علي»، فحذف حسن قاسم الإسناد واستعار اسم شيخ يحيىٰ القاسم بن محمد وركب له رواية أخرىٰ.

(٥) عبارة «كان يقال لها الزوج الصالح» لم أهتد إليها في غاية الاختصار ووقفت عليها في الأصيلي=

أخبار الزينبات	غاية الاختصار
الحسين بن علي صاحب فخ وأمها هند بنت أبي عبيدة[١].	بنت أبي عبيدة[٢].

وسيتبين أن حسن قاسم سلك مسلكاً مركباً في السرقة والتلفيق من كتاب «غاية الاختصار»، فتارة يسرق السند ويركب له رواية أخرىٰ، وتارة يسرق المتن كاملاً، وتارة يركب السرقة والتلفيق في آن واحد.

٣ ـ نص مسروق من كتاب «مقاتل الطالبيين»

قام حسن قاسم باستلال نص من كتاب «مقاتل الطالبيين» لأبي الفرج الأصفهاني ونسبه إلىٰ العقيقي، ويبدو أنّ اختياره للأصفهاني كان بسبب نقل الأصفهاني عدة نصوص عن النسابة يحيىٰ العقيقي، وهذا النص أدرجه حسن قاسم في كتاب «أخبار الزينبات» كي لا يخلو من ذكر قصة مسير زينب إلىٰ كربلاء مع أخيها الحسين رضي الله عنه.

أخبار الزينبات	مقاتل الطالبيين
عن عليّ بن الحسين قال: «إني والله لجالس مع أبي الحسين عشية مقتله وأنا عليل وهو يعالج ترساً له وبين يديه جون	عن علي بن الحسين قال: «إني والله لجالس مع أبي في تلك الليلة، وأنا عليل، وهو يعالج سهاماً له، وبين يديه جون

= (ص ١٢١)، وهي أيضاً في مقاتل الطالبيين (ص ١٧٤) والاحتمال الأقرب أن يكون حسن قاسم اقتبسها من مقاتل الطالبيين.

(١) أخبار الزينبات (ص ٢٠).

(٢) غاية الاختصار (ص ٥٤).

أخبار الزينبات	مقاتل الطالبيين
مولىٰ أبي ذرّ، فسمعته يرتجز في خبائه ويقول: يا دهر أفٍّ لك من خليلِ... كم لك بالإشراق والأصيلِ من طالب أو صاحبٍ قتيل[1]... والدّهر لا يقنع بالبديلِ والأمر في ذلك للجليل... وكلّ حيّ سالكُ السّبيلِ. قال: أمّا أنا فسمعته ورددت عبرتي، وأما زينب عمتي فسمعته دون النساء فلزمها الرقة والجزع، فخرجت حاسرة تنادي: «واثكلاه! واحزناه! ليت الموت أعدمني الحياة، يا حسيناه! يا سيداه يا بقية الماضين وثمال الباقين، بئست الحياة، اليوم مات جدي وأمي وأبي وأخي»، فسمعها الحسين فقال لها: «يا أختاه! [لا يذهبن بحلمك الشيطان][2] والله يا أختاه، لو تُرك	مولىٰ أبي ذر الغفاري، إذ ارتجز الحسين: يا دهر أف لك من خليل... كم لك في الإشراق والأصيل من صاحب وماجد قتيل... والدهر لا يقنع بالبديل والأمر في ذاك إلىٰ الجليل... وكل حي سالك السبيل. قال: وأما أنا فسمعته ورددت عبرتي، وأما عمتي فسمعته دون النساء فلزمتها الرقة والجزع، فشقت ثوبها، ولطمت وجهها، وخرجت حاسرة تنادي: «واثكلاه! واحزناه! ليت الموت أعدمني الحياة، يا حسيناه يا سيداه يا بقية أهل بيتاه، استقلت ويئست من الحياة، اليوم مات جدي رسول الله ﷺ، وأمي فاطمة الزهراء، وأبي علي، وأخي الحسن، يا بقية الماضين، وثمال الباقين».

(١) كذا وفي تاريخ الطبري والإرشاد: «من طالب أو صاحب قتيل»، فلعل التصحيف وقع في طبعة مقاتل الطالبيين التي اعتمد عليها حسن قاسم، أو لعل التصرف منه.

(٢) هذه الزيادة ليست في مقاتل الطالبيين وهي مثبتة في تاريخ الطبري (٥/٤٢٠)، والإرشاد للمفيد=

أخبار الزينبات	مقاتل الطالبيين
القطا لنام»، فقالت: «ما أطول حزني وما أشجىٰ قلبي»، ثمّ خرت مغشيًّا عليها، فلم يزل يناشدها ويواسيها حتىٰ احتملها وأدخلها الخباء[1]».	فقال لها الحسين: «يا أختي لو تُرك القطا لنام». قالت: «فإنما تغتصب نفسك اغتصاباً، فذاك أطول لحزني وأشجى لقلبي» وخرت مغشياً عليها، فلم يزل يناشدها واحتملها حتى أدخلها الخباء»[2].

ومن الأمور المسلمة عند المؤرخين أنّ جُلَّ تفاصيل مقتل الحسين رضي الله عنه ومسيره إلىٰ كربلاء قد تفرّد بها أبو مخنف لوط بن يحيىٰ الأزدي، وعنه نقل من جاء بعده كابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» والطبري في «تاريخه» والأصفهاني في «مقاتل الطالبيين»[3]، وقد صرَّح أبو الفرج الأصفهاني بالنقل من أبي مخنف.

أمّا صاحبنا حسن قاسم صانع «أخبار الزينبات» فقد أتىٰ بما لم يسبق إليه وبما كشف أمره، فقد أخذ الرواية الآنفة من «مقاتل الطالبيين» وغيَّر بعض ألفاظها وزاد فيها بعض الكلمات من مصادر أخرىٰ، ثمَّ ركَّب لها إسناداً آخر سرقه من «غاية الاختصار»، وحذف منه أبا مخنف!

= (٩٣/٢)، وقد اعتمد عليهما حسن قاسم في كتابه، فإما أنه عدَّل النص بحسب ما وجده في المصادر الأخرىٰ أو أن طبعته من مقاتل الطالبيين كان النص فيها كذلك، وقد ذكر حسن قاسم في كتابه ذكرىٰ مصرع الحسين (ص ٦) أنه وقف علىٰ مقاتل الطالبيين وطالعه.

(١) أخبار الزينبات (ص ١٦).

(٢) مقاتل الطالبيين (ص ١١٣).

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث المخصص لنقد روايات أبي مخنف عن زينب رضي الله عنها.

فكشف بذلك عن تزويره لهذا النص، لأن هذه الرواية المذكورة بهذا اللفظ وهذا السياق مدارها على أبي مخنف، ولا يوجد لها راوٍ غيره، إلى أن ظهر كتاب «أخبار الزينبات» في القرن الرابع عشر وجاء بإسناد لا وجود له.

٤ ـ نص مسروق من «الخطط» للمقريزي

اقتبس حسن قاسم نصًّا من الخطط للمقريزي يذكر فيه أنَّ الحسن بن زيد بن الحسن تزوج زينب بنت الحسن المثنى فولدت له: **القاسم ومحمداً** ويحيى وأم كلثوم وسلمة[١]، وأصل النص في خطط المقريزي الذي نقله عن «الروضة الأنيسة بفضل مشهد السيدة نفيسة» لمحمد بن أسعد الجواني، وإليك مقارنة بين النصين:

أخبار الزينبات	المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار
زينب بنت الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب، أمها أم ولد تدعى حميدة تزوجها الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، فولدت له القاسم ومحمداً ويحيى وأم كلثوم وسلمة وبها كانت تكنى، وللقاسم عقب من ولديه: محمد، وعبد الرحمن ماتت زينب بنت الحسن المثنى بالمدينة سنة ١٦٠[٢].	القاسم ومحمد وعليّ وإبراهيم وزيد وعبيد الله ويحيى وإسماعيل وإسحاق وأمّ كلثوم، أولاد الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ، فأمّهم أمّ سلمة، واسمها زينب ابنة الحسن بن الحسن ابن عليّ، وأمّها أمّ ولد.... وأما عليّ وإبراهيم وزيد أخوة نفيسة من أبيها، فأمّهم أمّ ولد تدعى أمّ عبد الحميد[٣]

(١) أخبار الزينبات (ص ٢١).
(٢) أخبار الزينبات (ص ٢١).
(٣) الخطط للمقريزي (٤/٣٢٤).

والتشابه بين النصين واضح، وقد زاد حسن قاسم علىٰ كلام المقريزي أن زينب بنت الحسن ولدت ابنة تسمىٰ سلمة وبها كانت تكنىٰ!! وهذا من أغلاطه، فإنه لما رأىٰ المقريزي يذكر أن اسم أم سلمة زينب تبادر إلىٰ ذهنه أن تكنيتها بأم سلمة هو بسبب ولادتها لابنة اسمها سلمة، فأضاف عبارة «وسلمة وبها كانت تكنىٰ» إلىٰ ترجمة زينب هذه، ولا أدري ما مستنده، ولو كان هذا صحيحاً لكان ينبغي أن تكون هذه كنية زوجها الحسن بن زيد، وبما أن كنية الحسن بن زيد هي أبو محمد[1] بطل ما ادعاه حسن قاسم، وقد مضىٰ نقد ما جاء في هذا الاقتباس آنفاً.

٥ ـ النصوص المسروقة من كتاب «العدل الشاهد في تحقيق المشاهد»

استعان حسن قاسم بكتاب «العدل الشاهد» في تعيين موقع قبر زينب ومقامها في مصر عند قدومها[2]، ولكنه غلّف نقله بالسرقة والتلفيق، فأخذ مضمون المسألة وصاغها بلفظه الخاص مع زيادة ونقصان.

فقد نقل عثمان مُدوّخ (١٣١٧هـ) ـ صاحب «العدل الشاهد» ـ رواية شفوية عمن يثق به أنه سمع ممن قرأ وطالع بعض التواريخ يدعي أنه وقف علىٰ قصة قدوم زينب إلىٰ مصر[3].

ومعلوم أنّ هذا النقل غير معتبر به فهو نقل مجهول عن مجهول عن كتاب غير معلوم، والحقيقة أنه نقل لا وجود له إن صدَق الناقل.

(١) الثقات للعجلي (ص ١١٤)، الثقات لابن حبان (٦/١٦٠) تاريخ بغداد (٨/٢٦٩).

(٢) ذكر حسن قاسم كتاب العدل الشاهد ضمن مصادره، انظر السيدة زينب وأخبار الزينبات (ص ٦٣).

(٣) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٧).

ويكفي في سقوط هذه الرواية أنّ عثمان مُدوِّخ قال بعد نقلها: «ولكن هذا التاريخ الذي به نص هذه الحكاية لم أعثر به[1]، ولكن الذي نقل لي هذه الحكاية غير شاكٍّ في ذلك»[2].

فلما وقف حسن قاسم على هذه الحكاية العجيبة حوَّلها إلىٰ نصوص تاريخية ثابتة مروية بالسند في «أخبار الزينبات»، وإليك مواضع الاقتباس من كتاب «العدل الشاهد»:

أخبار الزينبات	العدل الشاهد في تحقيق المشاهد
لما قدمت زينب بنت عليّ من الشام إلىٰ المدينة مع النساء والصبيان ثارت فتنة بينها وبين عمرو بن سعيد الأشدق والي المدينة من قِبَل يزيد، فكتب إلىٰ يزيد يشير عليه بنقلها من المدينة، فكتب له بذلك فجهزها هي ومن أراد السفر معها من نساء بني هاشم إلىٰ مصر[3].	ثمَّ إن والي المدينة اشتكىٰ من إقامة السيدة زينب بالمدينة وإن ذلك يهيج الخواطر لأن وجودها بالمدينة مهيج للخواطر والقلوب علىٰ ما حصل لآل البيت وأنه يطلب إخراجها من المدينة فاختار أهل دمشق الشام أن تتوجه مصر وتقيم بها فجهزوها ومن أراد الخروج معها إلىٰ مصر[4].
ثم احتملها إلىٰ داره بالحمراء،	فأقامت في قصرها أحد عشر شهراً[6].

(١) كذا والصواب: لم أعثر عليه.
(٢) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٩).
(٣) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٤) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٨).
(٦) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٩).

فأقامت بها أحد عشر شهراً وخمسة عشر يوماً[1].	
ودفنت بمخدعها بدار مسلمة المستجدة بالحمراء القصوىٰ، حيث بساتين عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري[3].	أنزلها أمير البلد في قصر من قصور يشرف علىٰ بحر النيل في أرض بساتين الزهري[4].

وخلافاً للمواضع السابقة، فإنَّ حسن قاسم لم يقم بسرقة النصوص بألفاظها من كتاب «العدل الشاهد»، بل أخذ المضامين التي وردت عن سفر زينب إلىٰ مصر وأضاف إليها بعض الزيادات من عنده، ومع ذلك فإنَّ المقارنة بين نصوص الكتابين تدل علىٰ أنَّ حسن قاسم قد أخذ نصوص كتاب «العدل الشاهد» ولفَّقها للعقيقي في كتاب «أخبار الزينبات»، وأظهر دليل علىٰ ذلك ادعاؤه أنَّ زينب دفنت في بساتين الزهري، فإنَّ صاحب «العدل الشاهد» قد تفرّد بذلك دون بقية المصادر علىٰ حد ما وقفتُ عليه.

ـ الطريقة الثانية: تلفيق الأسماء وتركيب الأسانيد

إنّ من علامات الوضع المعروفة عند أرباب صناعة الحديث، كثرة المجاهيل في الأسانيد، وهذه العلامة ظهرت بجلاء علىٰ أسانيد كتاب «أخبار الزينبات»، فأول إسناد في كتاب «أخبار الزينبات» هو إسناد الكتاب نفسه، وهو

---

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).

(٣) أخبار الزينبات (ص ١٩).

(٤) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٨).

إسنادٌ مركبٌ ومليء بالمجاهيل، فضلاً عن ظهور الصناعة فيه:

١ ـ يقول مؤلف «أخبار الزينبات»: «حدَّثنا محمد بن سليمان قال: حدَّثني أبو طالب جعفر النقيب، قال: أخبرنا الشيخ أبو الفتح السلماني، قال: حدَّثنا الشريف أبو محمد الحسن والشريف مهنا بن سبيع القرشي، قالا: حدثنا محمد ابن يحيىٰ بن الحسن، قال: أملىٰ عليّ أبي وأنا أكتب...»[١].

وأمارات الصناعة والتركيب ظاهرة علىٰ هذا الإسناد، فواضعه لا يدري أنَّ الأسانيد المتأخرة التي تتصدر الكتب تكون في الغالب أسانيد مفصلة، يُذكر فيها اسم الشيخ المحدِّث واسم أبيه وجده ولقبه ونسبته، وأغلبها يذكر تاريخ السماع.

أمّا هذا الإسناد المصنوع، فاكتفىٰ بأسماء مبهمة، فمَنْ هو محمد بن سليمان هذا الذي تصدَّر الإسناد؟ ومن هو أبو طالب جعفر النقيب؟ ومن هو الشيخ أبو الفتح السلماني؟، ومن هو الشريف أبو محمد الحسن؟ إنها أسماء لشخصيات مختلقة لا وجود لها، وصانع أخبار الزينبات تعمد التعمية والتضليل في صناعة هذا الإسناد، لأنه لو وضع إسناداً فيه أسماء معروفة لكُشف أمره بسهولة.

ولأنَّ حسن قاسم لا يحسن تركيب الأسانيد، فقد لجأ إلىٰ أسلوب تلفيق الأسماء كيفما اتفق من كتاب «غاية الاختصار»، فصاحب «غاية الاختصار» يروي عن «كتاب النسب» للعقيقي بإسناده، ومن ضمن رجال هذا الإسناد، أبو الفتح محمد بن سلمان[٢]، فحوَّله حسن قاسم إلىٰ رجلين: محمد بن سليمان

(١) أخبار الزينبات (ص ١٢).

(٢) غاية الاختصار (ص ١٨)، وفي ص (٣٨) محمد بن سليمان.

وأبو الفتح السلماني!

وأمّا أبو طالب جعفر النقيب، فالظاهر أنه ملفق من اسمين وردا في صفحة واحدة من كتاب «غاية الاختصار»، هما أبو عبد الله جعفر نقيب حلب، وأبو طالب النقيب[١].

وأما مهنا بن سبيع فهو شخصية حقيقية اقتبسها حسن قاسم من نسب «الشريف أبي محمد قريش بن سبيع بن مهنا بن سبيع الحسيني العبيدلي» الذي ورد في «غاية الاختصار»[٢]، فلفَّق حسن قاسم من هذا الشخص اسم: الشريف مهنا بن سبيع القرشي.

وأمّا الشريف أبو محمد الحسن، فاقتبسه حسن قاسم من الشريف أبي محمد الحسن بن يحيىٰ حفيد النسابة العقيقي وتلميذه المشهور وراوية كتبه، ويرد اسمه في سائر المواضع في «غاية الاختصار» قبل العقيقي مباشرة[٣].

وقد جعل حسن قاسم الحسن بن يحيىٰ يروي عن العقيقي بواسطة رجل آخر! لأنه يجهل أنَّ الحسن بن يحيىٰ هو راوية كتب العقيقي.

وأمّا اسم محمد بن يحيىٰ بن الحسن، ابن النسَّابة العقيقي يحيىٰ بن الحسن، فمن تلفيق حسن قاسم أيضاً، فإنه لما رأىٰ في «غاية الاختصار» أنَّ الراوي عن العقيقي هو الشريف أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيىٰ[٤]، لفق

(١) غاية الاختصار (ص ٩٤).
(٢) غاية الاختصار (ص ٢٦).
(٣) غاية الاختصار (ص ١٨، ٢٦، ٣٨، ٤٨، ٥٢، ٦٨، ١٠١).
(٤) غاية الاختصار (ص ٢٦).

من ذلك رواية محمد بن يحيىٰ بن الحسن عن أبيه يحيىٰ بن الحسن.

ولم أقف علىٰ رواية لمحمد بن يحيىٰ عن أبيه يحيىٰ العقيقي، وإنّما الذي اختص بالرواية عن العقيقي هو الحفيد أبو محمد الحسن بن محمد[1].

فهذا حال إسناد كتاب «أخبار الزينبات»: إسناد ملفق ومركب من شخصيات بعضها وهمية وبعضها حقيقية.

٢ ـ يقول صاحب «أخبار الزينبات»: «أخبرنا الحسين بن جعفر قال: حدَّثنا سلمة بن شبيب قال: حدَّثنا جعفر بن محمد عن أبيه»[2].

وهذا إسناد ظاهر التركيب، فالحسين بن جعفر لا يُدرىٰ من هو؟

وأمَّا سلمة بن شبيب فهو الذي فضح أمر هذا الإسناد، إذ أنه توفي سنة ٢٤٦ أو ٢٤٧ هـ[3]، فيستحيل أن يحدث بصيغة السماع عن جعفر بن محمد الصادق المتوفىٰ سنة ١٤٨هـ[4].

وقديماً قيل: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ[5].

وسلمة بن شبيب يروي عن جعفر الصادق بواسطتين كما في مسند أبي حنيفة[6]، فهذا الإسناد مصنوع وموضوع من عمل حسن قاسم كما هو ظاهر.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٨/٤٤٥)، تاريخ الإسلام للذهبي (٨/٢٩)، طبقات النسابين (ص ٨٦)، عمدة الطالب (ص ٣٣١)، أعيان الشيعة (٥/٢٨٢).
(٢) أخبار الزينبات (ص ١٤).
(٣) تهذيب التهذيب (٤/١٤٧).
(٤) سير أعلام النبلاء (٦/٢٦٩).
(٥) الكفاية في علم الرواية (ص ١٤٧).
(٦) مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم الأصفهاني (ص ٦٦).

٣ ـ من الأسانيد المركبة والأسماء الملفقة في «أخبار الزينبات» قول مؤلف الكتاب: «حدَّثنا زهران بن مالك قال: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن العتبي يقول: حدَّثني موسىٰ بن سلمة عن الفضل بن سهل عن عليّ بن موسىٰ قال: أخبرني قاسم بن عبد الرازق وعليّ بن أحمد الباهلي قالا: أخبرنا مصعب ابن عبد الله قال: كانت زينب بنت عليّ...»[1].

والذي يظهر مِن تأملِ هذا الإسناد أنّ واضعه لم يكتفِ بسرقته، بل اجتهد في تركيب الإسناد، وأعمل فِكرهُ في ترتيب طبقاته ولذا وقع في هذه الطامات.

فزهران بن مالك الذي يروي عنه النسَّابة العقيقي مجهول، وكذا عبد الله ابن عبد الرحمن العتبي وقاسم بن عبد الرازق مجهولان.

وأمّا موسىٰ بن سلمة والفضل بن سهل وعلي بن موسىٰ فهذه أسماء لشخصيات حقيقية لكنها مقحمة في هذا الإسناد، فهؤلاء كلهم من طبقة المائة الثانية للهجرة، بينما جعلهم مؤلف «أخبار الزينبات» في طبقة المائة الثالثة فما بعدها، لأنّ هذا لازم وقوعهم في إسناد ينتهي إلىٰ مصعب بن عبد الله وهو الزبيري النسّابة المتوفىٰ سنة ٢٣٦ هـ!

والجزء الوحيد المسروق في هذا الإسناد هو رواية علي بن أحمد الباهلي عن مصعب بن عبد الله، استفاده حسن قاسم من «غاية الاختصار»[2]، إلا أنَّ حسن قاسم لجهله بأنَّ مصعباً هذا هو مصعب بن عبد الله الزبيري وقع في غلط

(١) أخبار الزينبات (ص ١٧).

(٢) غاية الاختصار (ص٤٣) وفيه: «وبالإسناد المقدم المرفوع إلىٰ يحيىٰ قال: حدثني عليّ بن أحمد الباهلي، حدَّثنا مصعب بن عبد الله».



شنيع، فقد جعل الوسائط بين النسَّابة العقيقي ومصعب بن عبد الله ستة رجال، وهذا من الغرائب، فالنسّابة العقيقي توفي سنة ٢٧٧ هـ وليس بينه وبين وفاة مصعب الزبيري إلا أربعون سنة، فكيف يروي عنه بواسطة ستة رجال؟ إن هذا إلا اختلاق!

والغريب أنَّ حسن قاسم قد رأىٰ بعينه أنَّ يحيىٰ العقيقي يروي عن مصعب الزبيري بواسطة رجل واحد فقط هو عليّ بن أحمد الباهلي كما نقل عنه صاحب «غاية الاختصار»، ولكنَّه أصر علىٰ وضع هذا الإسناد العجيب لأنّه ظن أنّ مصعباً رجل من التابعين، فركب إسناداً من ستة رجال بين العقيقي ومصعب حتىٰ يجعل الرواية مسندة متصلة إلىٰ زينب بنت علي رضي الله عنهما، ولم يدر أنَّ مصعباً هذا إنما هو النسابة المشهور مصعب الزبيري الذي عاش في القرن الثاني والثالث، ولو درىٰ حسن قاسم هذا لما جعل مصعباً يروي بدون واسطة قصة زينب.

والأغرب أنَّ مؤلف «أخبار الزينبات» قال بعد تلك الرواية: «و بالإسناد المذكور مرفوعاً إلىٰ عبيد الله بن أبي رافع قال: سمعت محمداً أبا القاسم بن علي»[1].

ولا ريب أنَّ هذا تلفيق وتركيب، ويكفي أن تعلم أن عبيد الله بن أبي رافع لا تعرف له رواية عن أبي القاسم بن علي وهو محمد بن الحنفية.

٤ ـ يقول صاحب «أخبار الزينبات»: «حدَّثني أبي عن أبيه عن جدي عن محمد بن عبد الله عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن الحسن بن الحسن قال: لما خرجت عمتي زينب من المدينة خرج معها من نساء بني هاشم فاطمة

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).

ابنة عمي[1] الحسين وأختها سكينة»[2].

هذه من أسهل التراكيب في الأسانيد، وهي رواية الأبناء عن الآباء، وظهور التركيب في هذا الإسناد ظاهر لعدم وجود نظير لهذا الإسناد في روايات العقيقي المنقولة عنه في كتبه الأخرىٰ، والغرض الذي من أجله رُكب هذا الإسناد هو إثبات دخول فاطمة وسكينة بنتي الحسين إلىٰ مصر، وهذا باطل.

فقد نصَّ جماعة من المؤرخين والنسابين علىٰ أنَّ سكينة بنت الحسين ماتت بالمدينة، كالواقدي[3] وابن سعد[4]، والبلاذري[5]، وابن حبان[6]، وابن خلكان[7].

وأمّا فاطمة بنت الحسين فالظاهر أنها ماتت بالمدينة أيضاً، وأمّا دخولها وموتها بمصر فلا دليل عليه، وإنما أراد حسن قاسم إثبات وفاتها هي وأختها سكينة في مصر لأنَّ بها قبرين ينسبان إليهما.

٥ ـ يقول صاحب «أخبار الزينبات»: «وحدَّثني أبي قال: روينا بالإسناد المرفوع إلىٰ علي بن محمد بن عبد الله قال: لما دخلت مصر في سنة ١٤٥ سمعت عسامة المعافري يقول: حدَّثني عبد الملك بن سعيد الأنصاري قال:

---

(١) في طبعة حسن قاسم وقع هنا: ابنة عم الحسين وهو غلط والصحيح ابنة عمي الحسين، وقد أصلحه فارس حسون في طبعته.

(٢) أخبار الزينبات (ص ١٨).

(٣) نقله عنه البلاذري في أنساب الأشراف (٢/١٩٦ ـ ١٩٧).

(٤) الطبقات الكبرىٰ (٨/٤٧٥).

(٥) أنساب الأشراف (٢/١٩٦ ـ ١٩٧).

(٦) الثقات (٢/٢١٧).

(٧) وفيات الأعيان (٢/٣٩٦).

حدَّثني وهب بن سعيد الأوسي عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري»[1].

ومن العجائب التي اجتمعت في هذا الإسناد أنَّ المؤلف اختصر أول الإسناد بعبارة روينا بالإسناد المرفوع، لكنه في نفس الوقت يذكر خمسة رجال في الإسناد، فلا هو أسند ولا هو اختصر الإسناد!

ثمَّ إنه يجعل عسامة المعافري يُحدِّث بصيغة السماع عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري، وهذا ممتنع قطعاً، لأسباب:

أولاً: لأنَّ عسامة المعافري إن كان المراد به عسامة بن عمرو المعافري المتوفى سنة ١٧٦هـ، فلا يعرفُ بالرواية وإنما ذكروا أنه كان أميراً لمصر[2]، وإن كان المراد عسامة بن النجاشي المعافري فهو أيضاً لا يعرف عنه الرواية عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري.

ثانياً: عبد الملك الأنصاري من طبقة التابعين فهو يروي عن الصحابة مباشرة، فروايته عن زينب يفترض أن تكون مباشرة أو بواسطة واحدة على الأكثر، أمّا أن يروي عمن لقي زينب بواسطتين فهذا من الغرائب، فمن يكون من التابعين يُستبعد أن يروي عن صحابي بواسطة راويين.

ثالثاً: وهب بن سعيد الأوسي الوارد ذِكره في الإسناد؛ جهدت أن أقف لهذا الاسم على أثر فلم أجده إلا في «أخبار الزينبات»، فغالب الظن أنه من الأسماء الملفقة.

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٢) الإكمال لابن ماكولا (٣٧/٢) نقلا عن تاريخ ابن يونس المصري، وانظر تاريخ ابن يونس المصري الذي جمعه الدكتور عبد الفتاح (٣٤٢/١).

٦ ـ يقول مؤلف «أخبار الزينبات»: «وبالسند المرفوع إلىٰ رقية بنت عقبة ابن نافع الفهري قالت: كنت فيمن استقبل زينب بنت علي لما قدمت مصر...»[١].

ورقية بنت عقبة هذه لا ذكر لها إلا في كتاب «تحفة الأحباب» لأبي الحسن السخاوي الحنفي[٢] الذي قام حسن قاسم بتحقيقه وطباعته، ولا تعرف لها رواية إلا في كتاب «أخبار الزينبات»، فحسن قاسم كعادته اقتبس اسم رقية من كتاب «تحفة الأحباب» ثمّ لفّق قصة لقائها مع زينب بنت علي في «أخبار الزينبات».

٧ ـ لم يكتف حسن قاسم بهذا بل جاء بإسناد أغرب، ففي «أخبار الزينبات»: «حدَّثني إسماعيل بن محمد البصري ـ عابد مصر ونزيلها ـ قال: حدَّثني حمزة المكفوف قال: أخبرني الشريف أبو عبد الله القرشي قال: سمعت هند بنت أبي رافع بن عبيد الله بن رقية بنت عقبة بن نافع الفهري»[٣].

أمّا إسماعيل هذا فلم أجد أحداً بهذا المسمىٰ في طبقته ممن نزل مصر وسكنها، وأما حمزة المكفوف فقد أتىٰ به حسن قاسم من كتاب «عمدة الطالب»، إذ نص ابن عنبة علىٰ أن عقب حمزة المكفوف بمصر[٤]، فحشره حسن قاسم في هذا الإسناد، مع أنَّ حمزة المكفوف هذا في طبقة متأخرة عن العقيقي بجيلين[٥].

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).

(٢) تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات (ص ٢٢١) و(ص ٢٣٣)، وهو غير شمس الدين السخاوي المشهور.

(٣) أخبار الزينبات (ص ١٩).

(٤) عمدة الطالب (ص ٥٠)، وقد صرح حسن قاسم بوقوفه علىٰ عمدة الطالب، انظر أخبار الزينبات (ص ٦٢).

(٥) حمزة المكفوف هو: حمزة بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن=



وأما قوله: «سمعت هند بنت أبي رافع بن عبيد الله بن رقية بنت عقبة بن نافع الفهري»، فمن أعجب ما رأيت في الأسانيد، فقد اجتمعت فيه كل أمارات الكذب الظاهر، فأولاً: حمزة المكفوف يستحيل أن يروي عن هند هذه بواسطة واحدة، لبعد الشُّقة بينهما.

ثانياً: إنَّ هنداً هذه التي ينتهي نسبها إلىٰ رقية بنت عقبة اسم وهمي من عمل حسن قاسم، ويكفي أن ترىٰ أن نسبها ينتهي إلىٰ امرأة!! ومتىٰ كان المحدثون ينهون أنساب الرواة إلىٰ أمهاتهم؟!

والظاهر أن حسن قاسم أراد أن يكتب «عن رقية» فكتب «ابن رقية» بدليل ما جاء في الرواية من حضورها جنازة زينب رضي الله عنها[1].

ومع هذا فالإشكال لا يرتفع بل يثبت أن حسن قاسم لا يحسن صناعة الأسانيد، إذ أنه أراد أن يختلق بنتاً باسم هند لعبيد الله بن أبي رافع المشهور، فقلب اسمه فجعله: «أبو رافع بن عبيد الله».

ثالثاً: رقية بنت عقبة؛ مضىٰ أن لا ذكر لها في كتاب إلا في «تحفة الأحباب» وأنها لا تُعرف بالرواية وإنما أراد حسن قاسم أن يجعل تاريخ وفاة زينب مسنداً إلىٰ امرأة مصرية.

= علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عمدة الطالب (ص٥٠)، فبينه وبين جده عبد الله بن جعفر رضي الله عنه سبعة آباء، أما النسابة العقيقي فليس بينه وبين جده الحسين بن علي رضي الله عنه إلا خمسة آباء.

(١) وقد أصلح فارس حسون في تحقيقه لأخبار الزينبات هذا الخطأ فأثبت في المتن «عن» بدل ابن وأشار إلىٰ ذلك في الهامش، انظر أخبار الزينبات بتحقيق فارس حسون، منشور بمجلة ميراث حديث شيعة العدد ١٦ (ص ٤٤).

ثمَّ إنَّ المتن يشهد على كذب الرواية، فإنَّ هند بنت أبي رافع بن عبيد الله ابن رقية بنت عقبة بن نافع الفهري ينبغي أن تكون من أهل القرن الثاني لأنَّ بينها وبين عقبة بن نافع المتوفى سنة ٦٣ هـ ثلاثة أجيال، فكيف يصح أن تقول عن زينب: «وشهدت جنازتها»، إلا إن كانت من المعمرين وهو احتمال غريب ومستبعد عن شخصية ليست أصلاً معروفة فضلاً عن أن تكون من المعمرين!.

هذه أمثلة من الأسانيد التي يظهر عليها التركيب والاختلاق بوضوح، وأما بقية أسانيد «أخبار الزينبات»، فجلها مسروق من كتاب «غاية الاختصار» كما مضى، فحسن قاسم لم يلتزم ذكر الأسانيد في كل تراجم الزينبات، بل في بعضها فقط، فذكر عدة أسانيد في ترجمة زينب بنت النبي ﷺ لأنها أول ترجمة في الكتاب، ثمّ في ترجمة زينب بنت جحش، وذلك حتى يخيّل للقارئ أن كتاب «أخبار الزينبات» كتاب موثوق يروي الأخبار بالأسانيد، ثمّ يجري ذكر زينب بنت عقيل عرضاً بلا أي إسناد ولا خبر، ثمّ بعدها تأتي ترجمة زينب الكبرى بنت علي رضي الله عنهما، وهنا يظهر أكبر عدد من الأسانيد في ترجمة واحدة، ويستمر الإسناد في ترجمة زينب الوسطى، وزينب بنت الحسن بن علي رضي الله عنه، وزينب بنت زين العابدين، وزينب بنت خزيمة رضي الله عنها، وزينب بنت يحيى، ثمَّ بعدها تختفي الأسانيد من الكتاب، فبقية التراجم خلت من الإسناد إلا في النادر.

وبتتبع تركيبات حسن قاسم للأسانيد والمتون، يُلاحظ أنّه كان يُلفق بعض الأسانيد على متون رُويت في كتب مشهورة نحو: «الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«مقاتل الطالبيين» لأبي الفرج الأصفهاني، فضلاً عن أسانيد ومتون هي من التلفيق المحض، وإليك بيان ما ذكرته سابقا مع مزيد شرح وتفصيل:

ـ الرواية الأولىٰ: وهي التي رواها صاحب «أخبار الزينبات» عن «أبي الحسن بن جعفر الحجة قال: أخبرني عباد بن يعقوب عن يحيىٰ بن سالم عن صالح بن أبي الأسود عن جعفر بن محمد الصادق»[1].

وإسنادها مسروق من رواية وردت في كتاب «غاية الاختصار»[2].

وأمَّا متنها الذي يذكر قصة بكاء زينب عندما سمعت الحسين ينعىٰ نفسه، فمسروقة من كتاب «مقاتل الطالبيين»[3].

ـ الرواية الثانية: وهي التي رواها صاحب «أخبار الزينبات» عن «إبراهيم ابن محمد الحريري قال حدثني عبد الصمد بن حسان السعدي عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد الصادق»[4]، فإسنادها مسروق من رواية وردت في كتاب «غاية الاختصار»[5].

وأمَّا متنها التي يذكر خبر وصول زين العابدين ونساء أهل البيت إلىٰ المدينة، فالظاهر أنَّها من تأليف حسن قاسم.

ـ الرواية الثالثة التي رواها صاحب «أخبار الزينبات» عن «زهران بن مالك قال: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن العتبي يقول: حدثني موسىٰ بن سلمة عن الفضل بن سهل عن عليّ بن موسىٰ قال: أخبرني قاسم بن عبد الرازق وعليّ بن أحمد الباهلي قالا: أخبرنا مصعب بن عبد الله قال: كانت زينب بنت علي».

(١) أخبار الزينبات (ص ١٦).
(٢) غاية الاختصار (ص ١٠١).
(٣) مقاتل الطالبيين (ص ١١٣).
(٤) أخبار الزينبات (ص ١٦ ـ ١٧).
(٥) غاية الاختصار (ص ١٠١).

فقد مضىٰ الكلام علىٰ هذا الإسناد بتفصيل، حيث بيَّنت أنّه إسناد ملفق ومركب وفيه أخطاء فاحشة(١).

وأمّا متنها الذي يذكر قصة تأليب زينب لأهل المدينة لأخذ الثأر للحسين وأمر يزيد لعمرو بن سعيد الأشدق بإخراج زينب من المدينة، فقد لفَّقه حسن قاسم من قصة وردت في كتاب «العدل الشاهد»(٢)، وزاد عليها ألفاظاً وأخباراً من عمل يده.

ـ الرواية الرابعة التي جاء في نصها: «وبالإسناد المذكور مرفوعاً إلىٰ عبيد الله بن أبي رافع قال: سمعت محمداً أبا القاسم بن علي»(٣)، وإسنادها من تركيب حسن قاسم كما مر، وأمَّا متنها الذي يذكر نفي عمرو بن سعيد الأشدق لزينب إلىٰ مصر فهو تكرار لمضمون الرواية الثالثة مع زيادة حكاية إخراج زينب إلىٰ مصر.

ـ الرواية الخامسة: وهي التي يقول صاحب «أخبار الزينبات» في إسنادها: «حدَّثني أبي عن أبيه عن جدي عن محمد بن عبد الله عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن الحسن بن الحسن».

فقد مضىٰ الكلام عنها بتفصيل وبيّنت أنّه إسناد مركب(٤).

وأمَّا متنها الذي يذكر خروج فاطمة وسكينة بنتي الحسين إلىٰ مصر فمن

(١) انظر الإسناد رقم ٣ (ص ١٦٠ ـ ١٦١).
(٢) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٨ ـ ٦٩).
(٣) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٤) انظر الإسناد رقم ٤ (ص ١٦١ ـ ١٦٢).

تأليف حسن قاسم أيضاً.

ـ الرواية السادسة: وهي التي يرويها صاحب «أخبار الزينبات» عن أبيه قال: «روينا بالإسناد المرفوع إلىٰ علي بن محمد بن عبد الله قال: لما دخلت مصر في سنة ١٤٥هـ سمعت عسامة المعافري يقول: حدَّثني عبد الملك بن سعيد الأنصاري قال: حدثني وهب بن سعيد الأوسي عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري»[١].

فقد بيّنت فيما مضىٰ أنَّ هذا الإسناد مركب[٢].

وأمَّا متنها الذي يذكر أنَّ عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري رأىٰ زينب فقال: «فوالله ما رأيت مثلها، وجهها كأنه شقة قمر»، فهو من تأليف حسن قاسم، وقد اقتبس الرواية التي وردت في «غاية الاختصار»، والتي جاء فيها أن سفيان الثوري قال عن جعفر الصادق: «رأيت وجهه كأنه شقة قمر»[٣].

ـ الرواية السابعة: وهي التي جاء فيها: «وبالسند المرفوع إلىٰ رقية بنت عقبة بن نافع الفهري قالت: كنت فيمن استقبل زينب بنت علي لما قدمت مصر...»[٤]، فقد مرَّ الكلام عن سندها بتفصيل[٥].

فإسنادها من تراكيب حسن قاسم ومتنها الذي يحكي قصة استقبال رقية بنت عقبة بن نافع لزينب لما قدمت مصر وقصة وفاتها ودفنها، فهو من عمل يد حسن قاسم.

---

(١) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٢) انظر الإسناد رقم ٥ (ص ١٦٢ ـ ١٦٣).
(٣) غاية الاختصار (ص ١٠١).
(٤) أخبار الزينبات (ص ١٨).
(٥) انظر الإسناد رقم ٦ (ص ١٦٤).

ـ الرواية الثامنة والأخيرة: وهي التي يقول فيها مؤلف «أخبار الزينبات»: «حدَّثني إسماعيل بن محمد البصري ـ عابد مصر ونزيلها ـ قال: حدَّثني حمزة المكفوف قال: أخبرني الشريف أبو عبد الله القرشي قال: سمعت هند بنت أبي رافع بن عبيد الله بن رقية بنت عقبة بن نافع الفهري»[1]، فقد مرّ الكلام عن إسنادها بتفصيل[2].

وأمَّا متنها الذي ورد فيه تعيين تاريخ يوم وفاة زينب وموضع دفنها، فهو أيضاً من تلفيق حسن قاسم.

خلاصة الكلام عن كتاب «أخبار الزينبات»

والخلاصة أن كتاب «أخبار الزينبات» الذي ينسب إلىٰ النسابة يحيىٰ بن الحسن العقيقي كتاب مختلق لا حقيقة له، والمتهم بافتعاله هو حسن قاسم، وما تضمنه من أسانيد ومتون وروايات ليس إلا روايات ملفقة بعضها مسروقة من كتب معروفة وبعضها من تركيبات حسن قاسم، وسائر النصوص التي استدل بها حسن قاسم لإثبات صحة نسبة الكتاب إلىٰ العقيقي هي نصوص ملفقة ومختلقة، وبذلك يتبين أن هذا الكتاب لا يعتمد عليه أصلاً، وما تضمنه من القصص والروايات عن زينب لا عبرة به.

والدلائل المتقدمة في هذا الكتاب تثبت أن حسن قاسم هو الذي باشر التزوير واختلق الكتاب ـ وهو الذي أميل إليه بعد الأدلة التي قدمتها[3] ـ وما

(١) أخبار الزينبات (ص ١٩).

(٢) انظر الإسناد رقم ٢ (ص ١٦٤ ـ ١٦٥).

(٣) انظر: ما ذكرته في (أدلة عدم صحة نسبة كتاب أخبار الزينبات إلىٰ العبيدلي) (ص ٩٤ ـ ١٢٤).



سيأتي أيضاً من دراسة لأسلوب حسن قاسم في صناعة الكتاب، وربما يقال إن من اختلق الرسالة شخص آخر، ثم دل حسن قاسم عليها كما احتمل ذلك الدكتور فتحي حافظ حديدي[1]، واحتمله الباحث الإيراني حسن الفاطمي[2]، ولو صح هذا مع أنني أستبعده فإنَّ المُحصِّلة تكاد تكون واحدة، فإنَّ ادّعاء حسن قاسم وقوفه على أخبار الزينبات وتحقيقه، وإحالته الأكاذيب التي وردت فيه إلى مصادر تاريخية ونسبية لا تتضمنها هو من الكذب الصريح، وفي الحديث: «المُتَشَبِّعُ بما لم يُعط كلابس ثوبي زور»[3]، فضلاً عن أن حسن قاسم هو من قام بترويج الكتاب وأتى بنصوص عديدة مفتعلة ونسبها إلى عدة كتب لا وجود لها ليثبت وجود هذا الكتاب وأنه من تأليف النسابة يحيى العقيقي.

---

(١) قال في كتابه دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٧): «ربما أن ذلك قد دُسَّ عليه من شخص آخر».

(٢) مقالة «بررسي اعتبار أخبار الزينبات» المنشورة بمجلة كتابهاي إسلامي، العدد ٢١ سنة ١٤٢٦ هـ، (ص ٧٣).

(٣) صحيح البخاري (٥٢١٩) وصحيح مسلم (٢١٢٩).

نقد كتاب زينب الكبرىٰ لجعفر النقدي

ولد جعفر النقدي سنة ١٣٠٢ هـ بالنجف، وتلقىٰ تدريسه بها علىٰ يد أساتذة الحوزة، وبعد أن أكمل دراسته الحوزوية اشتغل بالتأليف، فصدرت له عدة كتب، مثل «الأنوار العلوية والأسرار المرتضوية في أحوال أمير المؤمنين علي» رضي الله عنه، و«فاطمة بنت الحسين»، و«تاريخ الإمامين الكاظمين» وغيرها، وتوفي سنة ١٣٦٩ هـ[١].

إن أكثر كتاب اشتهر به النقدي هو كتابه عن زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما، الذي يعد عمدة الكتب المؤلفة عن زينب رضي الله عنها في عصرنا، فلا تكاد تجد كتاباً ألّف عن زينب بعد النقدي ـ سواء في المكتبة السنية أو في المكتبة الإمامية ـ إلا ويعتمد علىٰ هذا الكتاب وينقل عنه، ولكني لم أقف إلىٰ وقت كتابة هذه السطور علىٰ من توقف في أخبار هذا الكتاب ورواياته، أو انتقدها وبيَّن أن جلَّها مما لا أصل له[٢]، ولا رأيت من تساءل من أين أتىٰ المؤلف بأخبار زينب دون سائر العالمين، هذا ما سأسلط عليه الضوء من خلال محورين:

(١) انظر ترجمته المفصلة في مقالة الشيخ جعفر النقدي وجهوده الفكرية المنشورة بمجلة دراسات الكوفة التي تصدرها جامعة الكوفة العدد ٣٢ سنة ٢٠١٤ هـ (ص ١٨١ ـ ٢٠٤).

(٢) ويستثنىٰ من ذلك الشيخ الإمامي فضل علي القزويني في رسالته التي ألّفها عن زينب ونشرها في المجلد الثالث من كتابه الإمام الحسين وأصحابه، إذ أنه انتقد بعض النصوص والروايات التي ذكرها جعفر النقدي، وستأتي الإشارة إلىٰ بعض كلامه في المبحث الذي خصصته لنقد القصص المختلقة عن زينب.

۞ المحور الأول: النقدي وكتاب «الطراز المُذهَّب»

صرّح النقدي في أول كتابه بأنَّ كتاب «**الطراز المُذهَّب**» حوىٰ من الأخبار الغث والسمين[1]، ومع ذلك اعتمد اعتماداً تامًّا عليه، حتىٰ إنّي أكاد أجزم بأنَّ كتاب النقدي ليس إلا ترجمة واختصاراً لكتاب «**الطراز المُذهَّب**»، وقد قمت بالمقارنة بين نصوص الكتابين ووجدت تشابهاً كبيراً بينهما، ويكفي مراجعة فهرس الكتابين حتىٰ تتيقن ذلك.

وسنكتفي بنماذج من فهرس الكتابين[2]:

زينب الكبرىٰ	الطراز المذهب
نسبها صلوات الله عليها (ص ٣ ـ ٨).	نسب وكنية السيدة زينب (ص ٨).
إخوتها وأخواتها (ص ١٣ ـ ٢١).	أخوها الحسين ـ أسامي بنات أمير المؤمنين ـ أسامي أولاد أمير المؤمنين من فاطمة ـ أحوال رقية بنت علي (ص ١٢ ـ ٢٧).
اسمها وكناها وألقابها وتاريخ ولادتها (ص ٢١ ـ ٢٥).	اختلاف الكتب في اسم وكنية زينب ـ روايات ولادة زينب وأم كلثوم ورقية ـ اسم وكنية وألقاب السيدة زينب (ص ٣٦ ـ ٧١).
بعض كراماتها (ص ٦٣ ـ ٧٢).	كرامات السيدة زينب (ص ٥٢١ ـ ٥٢٣).

---

(١) زينب الكبرىٰ (ص ١).

(٢) وقفت علىٰ طبعتين من كتاب الطراز المذهب والطبعة التي اعتمدتها هي طبعة مصطفوي بالهند سنة ١٣٢٢هـ، وقد قمت بترجمة تقريبية لعناوين الفهرس.

زينب الكبرىٰ	الطراز المذهب
تزويجها بعبد الله بن جعفر وشيء من حياته (ص ٧٥ ـ ٩٢).	تزويج السيدة زينب بعبد الله بن جعفر ـ أحوال عبد الله بن جعفر (ص ٥٦٥ ـ ٦٣٥).
وفاتها ودفنها (ص ١١٩ ـ ١٢٤).	بيان وفاة السيدة زينب (ص ٥٥٤ ـ ٥٦٥).
أولادها (ص ١٢٦ ـ ١٣١).	شهادة أولاد جعفر الطيار (ص ٦٣٦).

وقد أحال النقدي علىٰ كتاب «**الطراز المُذهَّب**» في سبعة مواضع فقط[1]، وأمّا مبحث خروج الحسين رضي الله عنه إلىٰ كربلاء، وروايات سفر زينب إلىٰ الشام وعودتها إلىٰ المدينة فقد استفادها النقدي في الجملة من كتاب «الطراز».

وسأكتفي بنقل مثال واحد من الكتابين، يدل علىٰ أخذ النقدي من «**الطراز المُذهَّب**» واقتباسه منه في الغالب، قال النقدي: «كما أنها تلقب بالصديقة الصغرىٰ للفرق بينها وبين أمها الصديقة الكبرىٰ فاطمة الزهراء وتلقب بالعقيلة وعقيلة بني هاشم وعقيلة الطالبيين ـ والعقيلة هي المرأة الكريمة علىٰ قومها العزيزة في بيتها وزينب فوق ذلك ـ وبالموثقة والعارفة، والعالمة غير المعلَّمة، والفاضلة، والكاملة، وعابدة آل علي وغير ذلك من الصفات الحميدة والنعوت الحسنة»[2].

وقال عباس قلي خان في ذكر ألقاب زينب: «... وأمينة الله والصديقة الصغرىٰ ونائبة الزهرا، وقرة عين المرتضىٰ، والموثقة والعارفة والكاملة والعالمة غير المعلَّمة والفهمة غير المفهمة»[3].

---

(١) زينب الكبرىٰ (ص ١٨ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٧٥ ـ ١١ ـ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٢) زينب الكبرىٰ (ص ١٧).

(٣) الطراز المذهب (ص ٦٨).

قلت: لم أجد هذه الألقاب مجموعة في كتاب واحد قبل كتاب «**الطراز**»، والمقصود هو التنبيه على أن أهم مصدر اعتمده النقدي هو كتاب «**الطراز المُذهَّب**»، فإذا علمت هذا سيتبين لك موضع الخلل في القصص المنسوبة إلى زينب عند مراجعة مصادرها في كتاب «**الطراز المُذهَّب**».

۞ المحور الثاني: نماذج من القصص المختلقة في السيرة الزينبية في كتاب النقدي

سنستعرض في هذا المحور نماذج من القصص والروايات المختلقة في سيرة زينب بنت علي رضي الله عنها، والتي خرجت من عالم الخيال ثم صارت حقائق ومسلَّمات لا يخلو منها كتاب عن زينب رضي الله عنها، وسنتتبع أصل هذه القصص ونبيّن بطلانها وعدم صحتها تنزيهاً لزينب رضي الله عنها من تلك الأكاذيب والأخلوقات، عسى أن تكون هذه خطوة لتنقية السيرة الزينبية من التحريف والتزوير الذي طالها والله المستعان.

١ ـ قصة نزول جبريل عليه السلام باسم زينب الكبرى رضي الله عنها

قال النقدي: «لما وُلدت زينب جاءت بها أمها الزهراء إلى أبيها أمير المؤمنين وقالت: «سم هذه المولودة»، فقال: «ما كنت لأسبق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ـ وكان في سفر له ـ ولما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأله علي عن اسمها، فقال: «ما كنت لأسبق ربي تعالى»، فهبط جبرئيل يقرأ على النبي السّلام من الله الجليل وقال له: «سمِّ هذه المولودة زينب فقد اختار الله لها هذا الاسم»، ثمَّ أخبره بما يجري عليها من المصائب، فبكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: «من بكى على مصاب هذه البنت

كان كمن بكىٰ علىٰ أخويها الحسن والحسين»»[١].

وقد اختصر النقدي هذه الرواية، وأصلها في «**الطراز المُذهَّب**»، فقد ذكر روايتين متقاربتين في تسمية زينب[٢]، وقد نقلها صاحب الطراز عن كتاب «سرور المؤمنين» لمحمد علي الكاظمي، وهذا الكتاب فرغ منه مؤلفه سنة ١٢٨١ هـ[٣]، وقد انتشرت هذه الرواية في الكتب المؤلفة عن زينب وكأنها من القضايا الثابتة المسلَّمة[٤].

والحق أنَّ هذه الرواية لا أصل لها، ولم نعرف المصدر الذي نقل منه الكاظمي ـ إن صح ما نسبه إليه صاحب «الطراز» ـ، وإلا فإنَّ الصنعة ظاهرة علىٰ الرواية، فقد نقل ابن بابويه القمي في «الأمالي»[٥] و«معاني الأخبار»[٦]، و«علل الشرائع»[٧]، والطوسي في «الأمالي»[٨] نظير هذا الخبر في ولادة الحسن والحسين رضي الله عنهما، فالظاهر أنَّ مختلِقه استنسخ معناه وزعم أنه وارد في ولادة زينب

(١) زينب الكبرىٰ (ص ١٦ ـ ١٧).

(٢) الطراز المذهب (ص ٤٣ ـ ٤٥)، وقد نقلها أيضاً نور الدين الجزائري في الخصائص الزينبية (ص ٤١ ـ ٤٢)، وقد مضىٰ أن جل ما في الخصائص مأخوذ من الطراز.

(٣) الذريعة (١٢/١٧٧).

(٤) انظر: ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ٢٦)، السيدة زينب رائدة الجهاد (ص ٤١ ـ ٤٢)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٣٦ الهامش ١)، السيدة زينب في قلوب المحبين (ص ٥)، واختصر الرواية، الشمس الطالعة (١/ ٥٨ ـ ٥٩)، السيدة زينب مجالس وكرامات (ص ٣٢ ـ ٣٣)، زينب الكبرىٰ ودورها في النهضة الحسينية (ص ٢٦)، زينب القدرة والرمز (ص ٣٤)، وغيرها.

(٥) الأمالي لابن بابويه القمي (ص ١٩٧).

(٦) معاني الأخبار (ص ٥٧).

(٧) علل الشرائع (١/١٣٧).

(٨) أمالي الطوسي (ص ٣٦٧)، وانظر: بحار الأنوار (٤٣/٢٣٨)، (٤٣/٢٤١)، وسائل الشيعة (٢١/٤٠٩)، مستدرك الوسائل (١٥/١٤٥).

رضي الله عنها على عادة أهل الوضع والاختلاق.

٢ ـ تعبير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرؤيا زينب الكبرى رضي الله عنها بوفاة جدها صلى الله عليه وآله وسلم وأبويها وأخويها رضي الله عنهم

قال النقدي: «في «**الطراز المذهب**» عن «بحر المصائب» عن بعض الكتب، لما دنت الوفاة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى كل من أمير المؤمنين والزهراء رؤيا تدل على وفاته صلى الله عليه وآله وسلم فأخذا بالبكاء والنحيب فجاءت زينب إلى جدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالت: «يا جداه رأيت البارحة رؤيا، أنها انبعثت ريح عاصفة سوّدت الدنيا وما فيها وأظلمتها، وحركتني من جانب إلى جانب فرأيت شجرة عظيمة فتعلقت بها من شدة الريح، فإذا بالريح قلعتها وألقتها على الأرض، ثم تعلقت على غصن قوي من أغصان تلك الشجرة، فقطعتها أيضاً، فتعلقت بفرع آخر فكسرته أيضاً، فتعلقت على أحد الفرعين من فروعها فكسرته أيضاً، فاستيقظت من نومي»، فبكى صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: «الشجرة جدك، والفرع الأول أمك فاطمة، والثاني أبوك عليّ، والفرعان الآخران هما أخواك الحسنان، تسوَّدُّ الدنيا لفقدهم، وتلبسين لباس الحداد في رزيتهم»»[١].

وقد صرَّح النقدي هنا بالنقل عن «الطراز»، وصاحب «الطراز» نقل عن كتاب «بحر المصائب»[٢] الذي أُلِّف سنة ١٢٩٢هـ[٣]، وصاحب «بحر المصائب» نقل عن بعض الكتب التي لم يسمها، فهي كتب مجهولة لا تعرف!

---

(١) زينب الكبرى (ص ١٩).

(٢) الطراز المذهب (ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠).

(٣) الذريعة (٣/٤٦).

ومع ذلك أثبت النقدي هذه الرؤيا، وتبعه جماعة من الكُتّاب(١).

فهذه الرواية المجعولة الركيكة التي لا يُعرف مصدرها صارت ترسل إرسال المسلّمات في الكتب المصنفة عن زينب رضي الله عنها! ، وهذه نهاية الغفلة والتساهل المذموم، إذ أن هذه الرواية كذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويكفي في سقوطها ركاكة ألفاظها، ولم ينقل أحد من ثقات المحدثين والمؤرخين القدماء أي موقف لزينب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد كانت زينب صغيرة حين توفي صلى الله عليه وآله وسلم فلم تبلغ الخامسة، ولكن واضع هذه الرواية جاهل بالتاريخ، والله المستعان.

٣ ـ قصة قول زينب رضي الله عنها لأبيها رضي الله عنه: «لا أقول: «اثنين»، بلسان قلت به: «واحد»»

قال النقدي: «ورُوي مرسلاً أنها في طفولتها كانت جالسة في حجر أبيها وهو عليه السلام يلاطفها بالكلام، فقال لها: «يا بني، قولي واحد»، فقالت: «واحد»، فقال لها: «قولي اثنين» فسكتت! ، فقال لها: «تكلمي يا قرة عيني»، فقالت عليها السلام: «يا أبتاه ما أطيق أن أقول اثنين بلسان أجريته بالواحد»، فضمها صلوات الله عليه إلى صدره وقبَّلها بين عينيها»(٢).

ويكفي في سقوط هذه الرواية أنها لم تَرِد في مصدر معتمد، فضلاً عن

---

(١) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٤٩ الهامش ١)، السيدة زينب رائدة الجهاد (ص ٦٩) ونسبه إلى صحيح الترمذي وهو غلط مطبعي فاحش لأن الظاهر أنه أراد رواية الثقلين التي بعدها والتي عزاها في الهامش إلى تاريخ اليعقوبي، وقد تكرر هذا العزو الخاطئ في موسوعة سيرة أهل البيت (٣٦/٧٩)، وانظر: الشمس الطالعة (١/١٤٧)، زينب الكبرى ودورها في النهضة الحسينية (ص ٤١ ـ ٤٢)، زينب القدوة والرمز (ص ٣٩ ـ ٤٠)، زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة (ص ٢٠) وغيرها.

(٢) زينب الكبرى (ص ٣٥).

كونها عارية عن الإسناد، حتىٰ أنّ النقدي صرح بأنها رويت مرسلة، والإرسال هنا معناه أنّ الرواية بلا إسناد[1]، فهي رواية ساقطة لأن أقدم مصدر لها يرجع إلىٰ القرن الثالث عشر.

ثمّ إنّ الظاهر أنَّ واضعها إنما اقتبسها من رواية أخرىٰ نقلها النوري في مستدرك الوسائل[2]، وقد اطَّلع النقدي عليها[3]، وصرَّح بأنّ هذا الموقف كان بين علي رضي الله عنه وابنه العباس، وأنّ العباس هو من قال: «إنّي لأستحيي أن أقول واحد ثمّ أقول اثنين»، وأن زينب قالت لأبيها «أتحبنا يا أبتاه؟»، فقال: «وكيف لا أحبكم وأنتم ثمرة فؤادي، فقالت: «يا أبتاه إن الحب للّه تعالىٰ والشفقة لنا»».

فأصل الكلام منسوب للعباس بن علي وليس لزينب، ومع ذلك تغافل عن هذا جماعة ممن ألّف عن زينب ونسبوا هذه القصة لها رضي الله عنها[4]، دون أن يشيروا إلىٰ أنها منسوبة للعباس بن علي!

---

(١) اصطلح المتأخرون والمعاصرون من الإمامية علىٰ تسمية الروايات التي لا إسناد لها ولا زمام ولا خطام بالروايات مرسلة!
وهذا اصطلاح فيه تساهل غير جيد، لأن أصل الإرسال في الروايات إنما يفيد الانقطاع في أحد طبقات السند، وخصوصاً في طبقة التابعين، أما الروايات التي لا سند لها فهذه لا ينبغي أن تسمىٰ مرسلة، لأن ذلك يوهم وجود إسناد لها.

(٢) مستدرك الوسائل (١٥/٢١٥) عن مجموعة الشهيد، ونظيرها في الطراز المذهب (ص ٧٦ ـ ٧٧)، والظاهر أن صاحب الطراز نقلها من كتاب مجالس المتقين لمحمد تقي القزويني الذي انتهىٰ منه سنة ١٢٥٣ هـ.

(٣) وذكر أنه وقف عليها في مصابيح القلوب للسبزواري الذي عاش في القرن الثامن.

(٤) مع بطلة كربلاء (ص ١٠٠)، زينب القدوة والرمز (ص ٤٠) وذكر أن الرواية مذكورة أيضاً في كتاب السيدة زينب في الوجدان الشعبي (ص ١٨)، زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة (ص ٢٠)، زينب الكبرىٰ بطلة الحرية (ص ٢٤).

وعلىٰ كل حال؛ فالقصة باطلة لا أصل لها ولا سند، وأما قول النقدي: «وهذا الكلام عنها روي متواتراً»[1]، فلا يلتفت إليه، فهذا الخبر لم أقف له علىٰ إسناد مع بذل الجهد، ولم يُرْوَ في المصادر القديمة، فمن أين له أن يكون متواترا؟.

ومتن القصة باطل أيضا، وفيها غلو وإفراط وإسراف، فالله تعالىٰ الذي هو خالق الأكوان ذكر في كتابه الكريم الواحد والاثنين والثلاثة!، والنبي ﷺ الذي هو سيد المتقين قد جرىٰ لسانه بالواحد والاثنين، والتوحيد لا يكون بمثل هذا التنطع والتكلف، بل مثل هذا لا ينسب إلا للسفهاء والجهلة، وحاشا زينب رضي الله عنها أن تقول مثل هذا السخف، بل إن هذه القصة تحط من قدر علي رضي الله عنه وتجعل بنته الصغيرة أتقىٰ لله وأفطن منه، وهذا لم يتنبه له واضع هذه الرواية الذي أراد أن يرفع قدر زينب لكنه حط من قدر أبيها رضي الله عنه.

ونفس الشيء يقال عن الرواية الأخرىٰ التي تستدرك فيها زينب علىٰ أبيها علي رضي الله عنه لأنه أخبرها بحبه لها ولأخيها العباس بن علي لأنهم ذريته، فقالت: «إن الحب لله والشفقة لنا!»

فهذه الرواية لا سند لها أيضاً، وأقدم مصدر لها يعود للقرن الثامن، وما ورد فيها هو نهاية التخليط والجهل، فالحب الخالص والتام المقرون بالتذلل بالعبودية هو الذي لا يكون إلا لله وحده جل شأنه وهو المراد في قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة ١٦٥]، وأما حب الخلق فهو دائر بين الوجوب والإباحة والاستحباب، فحب النبي ﷺ واجب ومن لوازم الإيمان به ﷺ، لقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده»[2].

(١) زينب الكبرىٰ (ص ٣٥ ـ ٣٦).
(٢) صحيح البخاري (١٤ ـ ١٥) صحيح مسلم (٧٧).

وحبُّ الأب لولده ورحمته له أمرٌ فطريٌّ لا ينازع فيه إلا من سقمت فطرته، وقد قال الأقرع بن حابس للنبي ﷺ لمّا رآه يُقبِّلُ الحسن بن عليّ: ««إنَّ لي عشرةً من الولد ما قَبَّلَتُ منهم أحداً»، فقال رسول الله ﷺ: «وَمَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِنْ قَلْبِكَ»»[1].

فادّعاء الراوي أنَّ زينب جعلت الحب خاصاً بالله تعالىٰ واستنكرت علىٰ أبيها أن يجعله لغيره ينم عن جهل واضع الرواية بما ورد في الكتاب العزيز والسنة النبوية.

فإنَّ الله تعالىٰ أثنىٰ علىٰ المؤمنين ـ وهم الأنصار في هذه الآية تحديداً ـ فقال عزَّ من قائل: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، فذكر أنّهم يُحبّون من هاجر إليهم وهم المهاجرون رضي الله عنهم.

وقال تعالىٰ وهو يبشر المؤمنين بما يُحبون من النصر: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، ففي هذه الآيات أثنىٰ الله علىٰ المؤمنين بحبهم لبعضهم البعض، وبشرهم أيضاً بما يحبونه من النصر، وعليه فلا يصح ما ورد في هذه الرواية المفتراة علىٰ زينب من أن الحب خاص بالله تعالىٰ، فهذا غلط ظاهر تنزَّه عنه زينب، ومن باب أولىٰ أن ينزَّه عنه علي رضي الله عنه.

٤ ـ إقامة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها لمجلس نسائي في الكوفة وتفسير ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

قال النقدي: «وقال العلامة الفاضل السيد نور الدين الجزائري في كتابه الفارسي المسمىٰ «بالخصائص الزينبية»، ما ترجمته عن بعض الكتب: إنَّ زينب

(١) انظر: صحيح البخاري (٥٩٩٧)، وصحيح مسلم (٢٣١٨).

كان لها مجلس في بيتها أيام إقامة أبيها في الكوفة، وكانت تفسر القرآن للنساء، ففي بعض الأيام كانت تفسر ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، إذ دخل أمير المؤمنين عليها فقال لها: يا نور عيني، سمعتك تفسرين ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ للنساء، فقالت: نعم، فقال: هذا رمز لمصيبة تصيبكم عترة رسول اللّه ثمَّ شرح لها المصائب عليهم السلام فبكت بكاء عالياً»[١].

وقد رجعت إلىٰ الترجمة العربية لكتاب «الخصائص الزينبية» للجزائري[٢] لأقف علىٰ أصل القصة فوجدت أنَّ الجزائري عزاها إلىٰ «بعض المصادر» دون أن يسميها، ويغلب علىٰ الظن أنَّه وقف عليها في كتاب «الطراز»، ثمَّ إنّي بحثت عنها في كتاب «**الطراز المُذهَّب**» فلم أهتدِ إلىٰ موضعها.

وقد انتشرت واشتهرت هذه القصة في عدد كبير من المؤلفات عن زينب رضي الله عنها[٣] وكأنّها صحيحة ثابتة، مع أنَّ الجزائري نقلها عن مصدرٍ لم يُسَمِّه، فكيف يصير نقل مؤلف من القرن الرابع عشر عن مصدر مجهول نقلاً معتمداً يُرسل إرسال المسلَّمات في الكتب المؤلفة عن زينب؟.

ثمّ إنّ النظر في متن الرواية كاف في الجزم ببطلانها وبراءة زينب وعلي رضي الله عنهما منها، فقول الله تعالىٰ: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ من الحروف المقطعة التي استأثر الله

---

(١) زينب الكبرىٰ (ص ٣٦).

(٢) الخصائص الزينبية (ص ٦٨).

(٣) السيدة رائدة الجهاد (ص ٤٦)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٥٤) الهامش ١، الشمس الطالعة (٨٦/١)، زينب الكبرىٰ ودورها في النهضة الحسينية (ص ٣٤)، واختصروا الرواية، زينب القدوة والرمز (ص ٧٦ ـ ٧٧)، زينب الكبرىٰ بطلة الحرية (ص ٥١ ـ ٥٢)، مقتطفات من سيرة فاطمة الزهراء وزينب (ص ٢٣٦) الهامش ١.



تعالىٰ بمعرفة معناها كما هو الراجح من مذاهب المفسرين، وحتىٰ من فسر هذه الحروف لم يذكر أنها رمز أو إشارة إلىٰ واقعة معينة[1].

وقد حكم جماعة من علماء الإمامية بالوضع علىٰ الرواية الواردة بتفسير ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ بواقعة مقتل الحسين في كربلاء، منهم زين الدين العاملي الملقب بالشهيد الثاني[2]، وعبد النبي الجزائري[3]، والكرباسي[4]، وفصّل كل من محمد تقي التستري في «الأخبار الدخيلة»[5] وهاشم معروف في «الموضوعات في الآثار والأخبار»[6] الكلام عن دلائل الوضع في هذه الرواية من جهة السند والمتن، واعتبر محمد صحتي السردرودي هذا الخبر ضمن الأخبار المحرفة ونقل كلام من تقدم ذكرهم في نقده[7].

بل إن عميد خطباء الإمامية أحمد الوائلي بالغ في انتقاد الرواية التي تحرف معنىٰ آية ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، فقال: «ومن ذلك تفسير ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، مطلع سورة مريم، فقد فسّرها بعضهم برواية مرسلة، لا يُعرف قائلها، وأسندها إلىٰ الإمام الثّاني عشر وهي: «إنّ الكاف كربلاء، والهاء هلاك العترة، والياء يزيد، والعين عطش الحسين، والصّاد صبره»... ولماذا لا يكون الكاف: كلام، والهاء: هُراء، والياء: يروىٰ، والعين: عيّ، والصّاد: صفصطائي، وهكذا.... يجب أن يصان

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب القول المعتبر في بيان الإعجاز للحروف المقطعة (ص ٧٠ ـ ٨٤).
(٢) حاشية الشهيد الثاني علىٰ خلاصة الأقوال (ص ١٣٧).
(٣) حاوي الأقوال في معرفة الرجال (٤١١/١).
(٤) إكليل المنهج في تحقيق المطلب (ص ٢٧٤).
(٥) الأخبار الدخيلة (١/١٠٠ ـ ١٠١).
(٦) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٢٤٩).
(٧) جدل ومواقف في الشعائر الحسينية (ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦).

كتاب الله تعالىٰ عن مثل هذا العبث»[1].

خلاصة

ما مضىٰ من الأمثلة علىٰ الوضع والكذب في الروايات المتعلقة بزينب ليس إلا غيضاً من فيض، وإلا فنظائر هذه الروايات في كتاب النقدي عديدة، وسيأتي بعضها في مباحث القصص المختلقة عن زينب الكبرىٰ[2]، ولو أردت أن أسرد ما وقفت عليه في كتاب النقدي مع تتبع أصل كل رواية ومصدرها لطال الكتاب بذلك، فضلاً عما في ذلك من الملل.

والذي ينبغي أن يُعلم أنَّ الأصلَ في جُلِّ الأخبار التي تروىٰ عن سيرة زينب وحياتها هو الكذب والاختلاق، وما أثبتُّه من أخبار عن زينب في أول هذه الدراسة هو ما وقفت عليه في الكتب المعتمدة والمصادر القديمة، وأما ما يروىٰ غير ذلك فلا أصل له، وهذه النتيجة التي انتهيت إليها كانت بعد أن استقصيت أخبار زينب في الكتب والمصادر والتواريخ، وبعد أن استقصيت المصنفات التي ألّفت عنها ودرست أشهرها وأغلبها، فتيقنت بعد التتبع والبحث أنّ التزوير الذي لحق السيرة الزينبية هو نظير التزوير الذي لحق السيرة الحسينية.

---

(١) نحو تفسير علمي للقرآن (ص ٢٦ ـ ٢٧).

(٢) انظر (ص ٤٥٩ ـ ٤٧٦).



نقد كتاب «مرقد العقيلة» لمحمد حسنين السابقي

ولد محمد حسنين السابقي بباكستان سنة ١٣٦٦ هـ ودرس بمدارسها ثم انتقل إلىٰ النجف ليكمل دراسته بها[١]، واشتهر بكتابه المطبوع بعنوان «مرقد العقيلة زينب في ميزان الدراسة والتحليل»، الذي كتبه سنة ١٣٩٤ هـ، وقد مضىٰ أن عنوانه الأصلي: «كشف الغيهب في تحقيق مرقد العقيلة زينب»، وهذا الكتاب كان له تأثير كبير في الوسط العلمي، إذ أنه ساهم في تغيير الرأي المشهور في زمنه بوفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر، فقد كانت هذه القضية من المسلّمات عند غالب الإمامية في ذلك الوقت، ولذا قال السابقي: «نقرأ في ثلة من الكتب أن قبر العقيلة السيدة زينب الكبرىٰ... في بلدة القاهرة عاصمة مصر حتىٰ إن أكثر المؤلفين في عصرنا يتناقلونه في بحثهم عن هذا الموضوع»[٢].

وكان السابقي ممن يعتقد بدفنها في مصر ثمَّ عدل عن ذلك وألَّف هذا الكتاب[٣] ونصر قول من قال بدفنها في الشام، وحشد لذلك ما أمكنه من الاستدلالات، وبعد ظهور هذا الكتاب تغير الرأي العام الإمامي فيما يتعلق بقبر زينب حتىٰ يكاد يقع الإجماع اليوم علىٰ أنَّ زينب دفنت بالشام بعدما كانت الأقوال عندهم دائرة بين دفنها في ثلاث مواضع وهي المدينة والشام ومصر، وسنتعرض لنقد هذا الكتاب في ثلاث مسائل:

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧)، وانظر تلامذة الإمام الشهيد الصدر (ص ٣١٧ ـ ٣١٨).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٦).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٦).

المسألة الأولىٰ: مدار أدلة السابقي هو أن كنية زينب الكبرىٰ رضي الله عنها هي أم كلثوم

إنّ أكبر إشكال عند الذاهبين إلىٰ أن زينب الكبرىٰ مدفونة بالشام، هو خلو كتب التاريخ من أي دليل علىٰ ذلك، وأما الموضع الذي ينسب لزينب في قرية راوية بنواحي دمشق، فقد نسبه قدماء المؤرخين كابن عساكر وغيره إلىٰ امرأة تسمىٰ أم كلثوم ولا يعرف نسبها[1]، وهذه المعضلة جعلت السابقي يخترع استدلالاً جديداً ينصر به صحة القبر الشامي، وهذا الاستدلال مبني علىٰ مقدمة مركبة من أمرين:

١ ـ إنَّ جماعة من المؤرخين ذكروا أنَّ القبر الذي براوية هو لأم كلثوم.

٢ ـ إنَّ أي موضع يذكر فيه اسم أم كلثوم بنت علي بإطلاق بدون تقييد فالمراد به زينب الكبرىٰ.

فرتَّب السابقي علىٰ هاتين المقدمتين أن القبر الموجود بقرية راوية هو لزينب الكبرىٰ!، ولكي يصنع أدلة لهذا القول العجيب، قام السابقي بعرض آراء المؤرخين في تعيين المدفونة بقرية راوية وجعلها أربعة آراء[2]، ثم رجح الرأي الذاهب إلىٰ أنها زينب الكبرىٰ ثمّ جمع بين بقية الأقوال قائلاً: «جُلُّ هؤلاء الأعلام لا يختلفون في أن المدفونة براوية هي زينب المكناة بأم كلثوم بنت الإمام عليّ، وإنما الاختلاف في تعيين المسماة بهذا الاسم والمكناة بهذه الكنية، والذين ينكرون أن تكون البقعة لزينب الكبرىٰ بنت علي عليه السلام فإنكارهم يبتني علىٰ إنكارهم كون العقيلة الحوراء مكناة بأم كلثوم، فإذا ثبت ذلك فلا معنىٰ

(١) سيأتي تفصيل ذلك في البحث المخصص للكلام عن قبر زينب رضي الله عنها.

(٢) ستأتي مناقشتها في محله.

للإنكار»[1]، ثمّ بعد أن ذكر أدلته على ذلك قال: «إذا عرفت أن زينب الكبرى أيضاً تكنى بأم كلثوم، وأم كلثوم في لسان المحدثين على الإطلاق هي العقيلة زينب، فلم يبق خلاف بين الطوائف الأربع السابقة في أن المدفونة بقرية راوية هي أم كلثوم زينب بنت علي من فاطمة، وليست هي أم كلثوم أخت العقيلة التي توفيت سنة ٥٤ هـ، قبل كارثة الطف بلا ريب»[2].

وكل ما استدل به السابقي هو محض ظنون واحتمالات، فادعى أن جماعة من العلماء ذكروا أبناء فاطمة رضي الله عنها وقدموا ذكر أم كلثوم ثم زينب ورتب على ذلك أنهم يقررون أن أكبر بنات فاطمة هي أم كلثوم[3]، وهذا من عجائب الاستدلالات، ففضلاً عن عدم صحة ما نسبه إلى جماعة من العلماء كما سيأتي، فلا يلزم على الإطلاق أن يكون من قدَّم ذِكرَ أُمِّ كلثوم أراد من ذلك أنها أكبر من زينب، بل الاتفاق قائم على أن زينب أكبر من أم كلثوم.

وهناك إشكالات وتساؤلات عديدة حول النتيجة التي قررها السابقي:

فكيف فهم السابقي أن أم كلثوم المدفونة في قرية راوية هي زينب الكبرى؟.

ثمّ لماذا تعامى السابقي عن أن العلماء الذين ذكرهم متفقون على أن اسم أم كلثوم بنت علي هو أم كلثوم؟، ولم يقل أحد منهم إن اسمها زينب!.

وقد استدل السابقي بروايات ذُكر فيها اسم أم كلثوم وقرر أن المراد بها زينب الكبرى، وهذا الاستدلال ساقط ومردود، لأنه مبني على احتمال لا دليل

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٧).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٥٦).
(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٤٠).

عليه سوى التحكم، فالمعلوم أن لعلي رضي الله عنه بنتين باسم أم كلثوم، الكبرى من فاطمة رضي الله عنها، والصغرى من أم ولد، فاحتمال كون المراد في الروايات أم كلثوم الصغرى هو احتمال وارد، وما دام الاحتمالان متساويين دون مرجح، سقط الاستدلال بهما كما هو المقرر، بل إن بعضهم رجح أن يكون المراد بأم كلثوم في الروايات الواردة في أحداث واقعة كربلاء هو أم كلثوم الصغرى[1]، أما إذا استحضرنا أنْ لا أحد من قدماء المؤرخين والنسابين ذكر أن زينب تكنى بأم كلثوم وإنما ظهر هذا عند بعض المتأخرين فلا يبقى أي مستمسك للسابقي، ويكفي في وهن الكتاب وسقوطه أن تكون أحد أهم أدلته هي مجرد احتمالات، ولهذا انتقد محمد كاظم القزويني كتاب السابقي ورده بالجملة فقال: «هذا.. وقد حاول بعض المعاصرين في كتاب سمّاه «مرقد العقيلة» أن يُثبت مدفنها في دمشق.. لا القاهرة، واستدلّ بأدلّة وتَشَبّث ببعض الأقوال، ولكنّها لا تَفي بالغَرض، لأنّ الأدلّة غير قاطعة، والأقوال غير كافية للاحتجاج والاستدلال، وكما يُقال: «غير جامعة وغير مانعة»[2].

۞ المسألة الثانية: استفادة السابقي من كتاب حسن قاسم ومنهجيته

من يطالع كتاب السابقي، وخاصة الكتب التي يستدل بها، يتبين له بوضوح أنه استفاد من كتاب «السيدة زينب وأخبار الزينبات» لحسن قاسم، والأدلة على ذلك واضحة، فعند مقارنة المصادر التي استند إليها السابقي مع المصادر التي اعتمد عليها حسن قاسم نجد تشابهاً كبيراً بينها.

---

(١) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١٠٩٣).

(٢) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٦٠٣).

ومن هذه المصادر: «الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات»[1]، و«الكواكب السيارة في معرفة الزيارة»[2]، و«مصباح الدياجي وغوث الراجي»[3]، و«تحفة الأحباب»[4]، و«تاريخ ابن دُقماق» و«تاريخ ابن مُيسّر»[5]، و«الأعلاق الخطيرة»[6]، وغيرها.

ويتأكد الأمر عندما تعلم أنّ جملة من مصادر السابقي تفرد حسن قاسم بالنقل عنها في قضية تعيين مرقد زينب، مما يدل علىٰ أنَّ السابقي قد اعتمد علىٰ كتاب حسن قاسم، ومن ذلك نقله عن كتاب «الرسالة الزينبية» للسخاوي الذي انفرد حسن قاسم بذكره، ومع ذلك عزا إليها السابقي نصاً لم ينقله أحد عنه، وكأنه وقف علىٰ الرسالة![7]

ومن ذلك كتاب «المزارات الشامية» المنسوب لابن الجوزي[8]، فهو خطأ

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٤١)، أخبار الزينبات (ص ٦٢، ٦٥).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٥)، أخبار الزينبات (ص ٦٢).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٦)، أخبار الزينبات (ص ٦٢).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٧ ـ ٤٨)، أخبار الزينبات (ص ٦٢).

(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٩ ـ ٥٠)، أخبار الزينبات (ص ٦٢، ٧٨).

(٦) مرقد العقيلة زينب (ص ١٩٧ ـ ١٩٨)، أخبار الزينبات (ص ٦٥).

(٧) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٦ ـ ٤٧)، فقد زعم السابقي أن شمس الدين السخاوي لم يذكر أن زينب دفنت في مصر!!، ثمَّ وَهِمَ وهماً فاحشاً، حين نقل عن علي مبارك باشا أنه نقل عن السخاوي أنه قال: «المنقول عن السلف أنه لم يمت أحد من ولد علي لصلبه في مصر»، وهذا ليس كلام السخاوي الشافعي المشهور، بل هو قول أبي الحسن السخاوي المتأخر عنه بزمان ومؤلف كتاب تحفة الأحباب!، وقد ذكره السابقي في نفس الصفحة غير أنه لم يتفطن إلىٰ أن الموجود في كتاب الخطط التوفيقية لعلي باشا هو كلام السخاوي المتأخر!.

(٨) نسب حسن قاسم هذا الكتاب إلىٰ ابن الجوزي وهماً منه كما مضىٰ، ومعلوم عند الباحثين أن هذه النسبة تنصرف إلىٰ أبي الفرج ابن الجوزي المشهور، أما السابقي فقد زعم أنه سبط ابن الجوزي!.

وقع فيه حسن قاسم كما مر، لكن السابقي عزا إليه نصاً بواسطة كتاب حسن قاسم[1].

والفرق بين الرجلين هو أن حسن قاسم أحال على جملة من هذه الكتب قبل أن تطبع، ولكنه في الغالب عزا إليها نصوصاً لا توجد فيها كما مر تفصيله، أما السابقي فقد نقل نصوصاً من هذه الكتب بعد أن خرجت إلى عالم الطباعة، إلا أنه لجأ إلى أسلوب الإيهام والتدليس في النقل عنها، كما سيأتي بيانه.

۞ المسألة الثالثة: نقد منهج السابقي في سبكه لأدلة ترجيح القبر الشامي لزينب الكبرى رضي الله عنها

إنَّ كتاب السابقي محشو بالاستدلالات الباطلة، والتناقض العجيب، والافتراء والخيانة في النقل، والتدليس وبتر النصوص، إضافة إلى التشبع بالزور، فضلاً عن التكرار الممل الذي نفخ من حجم الكتاب، فمن يقرأ هذا الكتاب يمل من كثرة النصوص والاستدلالات التي تتكرر في أكثر من موضع.

وقد حاول السابقي أن يحشد كل ما يقع بيده من الأدلة بغض النظر عن قيمتها العلمية، لأجل أن يثبت أن زينب الكبرى مدفونة في دمشق، ويبطل أدلة كل الأقوال الأخرى، وهو ما نجح فيه نسبياً، إذ أن جل من يرجح القبر الشامي اليوم من الإمامية يعتمد على تقريرات السابقي وأدلته، وللأسف لم أر من تعرض بالنقد لكتاب السابقي وبيان تهافته، ولذا قررت أن أفصل الكلام عن جملة من مواضع الخلل في هذا الكتاب، وإليك بيانها:

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٤).

❊ **المسلك الأول: الكذب والافتراء**

لجأ السابقي إلىٰ أسلوب الكذب والافتراء لتأسيس بعض أدلة دفن زينب في الشام، وسأكتفي بعرض بعض الأمثلة، لأن تتبع سائر أكاذيب السابقي وتدليساته عسير:

١ ـ ادعاء السابقي أن كتب القرون الوسطىٰ ذكرت أن السيدة نفيسة زارت قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بالشام

قال السابقي: «تُحدِّثنا الكتب المؤلفة في ترجمة السيدة نفيسة المتوفاة ٢٠٨ هـ بمصر، من مؤلفات أعلام القرون الوسطىٰ، أنها زارت مشهدها سنة ١٩٣ هـ»(١)، وكرر دعوىٰ هذه الزيارة في أكثر من موضع(٢).

وهذه فرية بلا مرية، فالذي يُذكر عن السيدة نفيسة(٣) أنها أقامت في مصر

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٣).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٤، ١٥٨، ١٦٢، ١٧٣).

(٣) في النفس ارتيابٌ من قصة السيدة نفيسة المشهورة في الكتب، فبعد التتبع والبحث في كتب الأنساب القديمة حتىٰ القرن السادس، لم أجد لها ذكراً ولا أثراً، وأقدم نص وقفت عليه عن نفيسة التي يقال إنها دفنت في مصر هو لنسابة مصر المقدم في زمانه والمشهور بابن خداع (عاش في القران الرابع)، والعجيب أنه أنكر وجود نفيسة هذه أصلاً، فقد نقل النسابة الإمامي أبو الحسن العمري في كتابه المجدي في أنساب الطالبيين (ص ٢٠٢) في تعداده أبناء زيد بن الحسن بن علي عن ابن خداع أنه قال: «ما وجدت أنا لزيد بن الحسن إلّا بنتاً خرجت إلىٰ أمويّ، وأبا محمّد الحسن الذي منه عقبه. قال لي بعض الشيعة الفضلاء: «اسمها نفيسة وقبرها بمصر مشهور»، وقال لي ذلك الأخ: «إنّ البلاذري ذكرها، وإنّها كانت زوجة عبد الملك بن مروان، وإنّها ماتت منه حامل».

قالوا: «وأولد زيد يحيىٰ وقبره بمصر»، ولم أجد ذلك في كتاب، ولا قرأته علىٰ أحد، إنّما هو=

....

= سماع شاذّ»، قلت وهذا النص يكذب صحة وجود قبر نفيسة بمصر خلافاً لما اشتهر بعد ذلك.
وعند البحث عن نفيسة بنت زيد بن الحسن التي ذكرها ابن خداع هنا نجد أن لها ذكراً في كتب الأنساب القديمة، فقد ذكرها ابن سعد في طبقاته ـ طبعة الخانجي ـ (٣١٣/٧) فقال: «نفيسة بنت زيد، تزوجها الوليد بن عبد الملك بن مروان، فتوفيت عنده، وأمها لبابة بنت عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم»، وذكرها البلاذري في أنساب الأشراف (٦٥/٨) فقال: «كانت عند الوليد: نفيسة بنت زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأمها لبابة بنت عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب، فتوفيت وهي حامل، فجعل ولدها يركض في بطنها. فهمَّ الوليد بأن يبقر بطنها، حرصا على أن يكون له منها ولد يبقى بعده، فلم يفعل»، هذا ووقع في مطبوعة أنساب الأشراف: «زيد بن الحسين» والصواب «زيد بن الحسن» كما أثبته.
وذكرها النسابة أبو نصر البخاري في كتابه سر السلسلة العلوية (ص ٢٩)، حيث يقول في ترجمة زيد بن الحسن بن علي: «كان لزيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ابنة يقال لها نفيسة، أمها لبابة بنت عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وكانت تحت العباس بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، قتل عنها يوم الطف مع الحسين عليه السلام، فزوجها زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وأخو نفيسة هذه لأمها عبيد الله بن العباس بن علي عليه السلام، نفيسة تزوجها الوليد بن عبد الملك بن مروان وولد له منها أولادا».
وهذه النصوص تعد وثيقة تاريخية مهمة على تطور الاختلاف في نسب السيدة نفيسة، فابن خداع يذكر أن نفيسة التي يُدَّعى أنها ماتت بمصر ابنة زيد بن الحسن بن علي، بينما يذكر من جاء بعده أنها ابنة الحسن بن زيد بن الحسن بن علي!.
وأقدمُ من وقفت عليه يصنف في ترجمة نفيسة المدفونة في مصر هو النسَّابة محمد بن أسعد الجَوَّانيّ المصريّ (٥٨٨ هـ) في رسالته الروضة الأنيسة بفضل مشهد السيدة نفيسة، وقد نقلها المقريزي في الخطط (٣٢٤/٤)، فقرر أنها: «نفيسة ابنة الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب»، وذكر فيها قصة قدومها إلى مصر وفضائلها، وجل من ترجم لها بعد الجواني ذكر هذا النسب كالصفدي في الوافي بالوفيات (٤٢٣/٥)، وابن خلكان في وفيات الأعيان (٤٢٣/٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٢٠٩/٥) وفي السير (١٠٦/١٠)، والسيوطي في حسن المحاضرة (٥١١/١)، وغيرهم. =



....

= وهنا يظهر وجه الخلل فيما ذكره الجواني، فنفيسة المذكورة في كتاب الجواني متأخرة زمناً وطبقةً عن نفيسة المذكورة في كتب الأنساب قبله، وقد تعرض النسابة الإمامي ابن عنبة (٨٢٨ هـ) لهذا الاختلاف فقال في كتابه عمدة الطالب (ص ٧٠): «وكان لزيد ابنة اسمها نفيسة خرجت إلى الوليد بن عبد الملك بن مروان فولدت منه ماتت بمصر ولها هناك قبر يزار، وهي التي تسميها أهل مصر «الست نفيسة» ويعظمون شأنها ويقسمون بها، وقد قيل: إنما خرجت إلى عبد الملك ابن مروان وإنها ماتت حاملاً منه، والأصح الأول... وقد قيل إن صاحبة القبر بمصر نفيسة بنت الحسن بن زيد، وإنها كانت تحت إسحاق بن جعفر الصادق، والأول هو الثبت المروي عن ثقات النسابين»، فابن عنبة يرى عدم صحة القول الذي اشتهر الآن في نسب نفيسة ويرى أنها ابنة زيد ابن الحسن وليست ابنة الحسن بن زيد بن الحسن.

ويبدو أن هناك أقوالاً أخرى كانت تحكى في نسبها، فقد ذكر أبو الحسن الهروي (٦١١ هـ) في الإشارات (ص ٣٨) أن نفيسة هي «ابنة الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم»، فجعلها من ذرية علي بن الحسين المشهور بزين العابدين، وقد تحققت من صحة هذا النص بالرجوع إلى جملة من النسخ الخطية للإشارات، دفعاً لاحتمال وقوع التصحيف في المطبوع، فهذا النسب مثبت في نسخة المكتبة السليمية بأدرنة [ق ١٥/ب] المرقمة برقم (٥٤٢)، وهي من أقدم النسخ وتاريخ نسخها سنة ٦٠٦ هـ، أي في حياة الهروي، ومثبت في نسخة باريس [ق٣٠/أ]، والمحفوظة برقم (arabe ٥٩٧٥)، وتاريخ نسخها ٦٩٧ هـ، ونسخة مكتبة مجلس الشورى الإيراني بطهران [ق ٢٤/ب] والمحفوظة برقم (١٥٠٠ س) ومنسوخة بتاريخ ٩٠٠ هـ.

وقد نبه ابن كثير في البداية والنهاية (٢٨٦/١٠) على عدم صحة هذا النسب فقال: «ربما نسبها بعضهم إلى زين العابدين وليست من سلالته».

وهناك تفاصيل أخرى مذكورة في كتاب الروضة الأنيسة تحتاج إلى بحث وتحقق، مثل دعوى لقائها بالإمام الشافعي وروايته عنها وصلاتها عليه عند وفاته، فقد راجعت جملة من المصنفات في ترجمة الشافعي مثل آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي، ومناقب الشافعي للبيهقي فلم أجد فيها ذكراً لنفيسة هذه، ولا ذكر صلاتها على الإمام الشافعي!.

ثم إن من ترجم للسيدة نفيسة وذكر أخبارها من بعدُ إنما اعتمد كلام الجَوَّانيّ كما يظهر، والجَوَّانيّ هذا متهم فيما يرويه، قال القاضي والمؤرخ المصريّ جمال الدين القِفْطيّ (٦٤٦هـ)=

وماتت بها، فكيف زارت القبر الموجود في دمشق؟! ثمَّ كيف خفي هذا الخبر علىٰ كل المؤرخين والكتاب حتىٰ جاء به السابقي، ولم يذكر السابقي أيًّا من كتب القرون الوسطىٰ التي نسب إليها هذا الخبر، وإنما عزاه فيما بعد لمؤلفَيْن معاصرَيْن له وهما أحمد فهمي في كتابه «كريمة الدارين» السيدة نفيسة![1]، وتوفيق أبو علم في كتابه «أهل البيت»[2]، وهما من المعاصرين!

والمقصود أن دعواه ثبوت خبر زيارة نفيسة لقبر زينب في كتب القرون الوسطىٰ هو افتراء لا دليل عليه.

٢ ـ ادعاء السابقي أنّ جميع كتب الزيارات المصرية ذكرت زيارة ظافر الفاطمي لقبر زينب بنت يحيىٰ المتوج

قال السابقي عن زينب بنت يحيىٰ المتوج: «وهذه السيدة كانت عند أهل

= في المحمّدون من الشعراء (ص ١٤٨) عنه: «وكان أكثر زمانه منقطعاً في داره إلىٰ التصنيف في علم الأنساب، أدركته ورأيته، وكان يُكثر، إلىٰ أن يغلب علىٰ الظن كذبه ـ رحمه الله وغفر لنا وله ـ».
وقال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في لسان الميزان (٥٦٣/٦): «قال المنذري: «أصول سماعاته مظلمة مكشطة، وكان شيوخنا لا يحتفلون بحديثه، وَلا يعتبرون به». وقال المنذري في ترجمة ست العباد المصرية: «ظهر لها سماع في بعض الخلعيات لكنه بخط رجل غير موثوق به لم تسكن نفسي إلىٰ نقل سماعها»، وعنىٰ بالرجل محمد بن أسعد الجواني».
ومدار أخبار قصة السيدة نفيسة علىٰ كتاب الجواني وروايته، ومن ذكرها من أهل العلم بعده إنما اعتمدوا علىٰ وجود القبر المنسوب إليها في مصر، وإذا ثبت أن الجواني قد تفرد بما ذكره عن نفيسة فكيف يمكن الاعتماد علىٰ ما تفرد به مع ما مضىٰ من كلام أهل العلم في عدم الوثوق بما يرويه، والمسألة بحاجة إلىٰ مزيد من البحث والتحقيق، والله أعلم.

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٨)، ولم أقف علىٰ هذا الكتاب لكن ما نقله السابقي عنه مشكوك فيه، لما سيأتي من تزييف نقل السابقي عن كتاب أهل البيت لتوفيق أبو علم المصري.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٩)، وسيأتيك أيها القارئ ما يكشف زيف هذا النقل عنه. انظر (ص٢٢٤).

مصر في غاية الإكرام، ولهم فيها عقيدة راسخة، ولها كرامات كثيرة يتناقلها المصريون وكان الخليفة ظافر الفاطمي يزورها ماشياً؛ وقال السخاوي: «ليس في قبرها خلاف». وزيارة ظافر الفاطمي لمرقدها ذكره جميع أصحاب المزارات المصرية، لا يختلف فيه اثنان»[1].

وقد راجعت عدة من كتب الزيارات، المصرية منها وغير المصرية، «كالإشارات في معرفة الزيارات» للهروي[2]، و«مصباح الدياجي» لابن الناسخ[3]، و«مرشد الزوار إلىٰ قبور الأبرار» لموفق الدين الشارعي[4]، و«العدل الشاهد في تاريخ الشاهد» لعثمان مُدوّخ[5]، حتىٰ أرىٰ هل صدق السابقي في دعواه، فلم أقف فيها علىٰ ما ادعاه، وإنما انفرد ابن الزيات في «الكواكب السيارة»[6]، وتابعه نور الدين السخاوي صاحب «تحفة الأحباب»[7]، بذكر زيارة ظافر الفاطمي لقبر زينب بنت يحيىٰ المتوج، فمن أين أتىٰ السابقي بدعواه أن جميع أصحاب المزارات المصرية ذكروا تلك الزيارة، هل هذا إلا افتراء وزور؟.

٣ ـ ادعاء السابقي أنَّ ابن الحوراني نقل عن ابن عساكر أنّ أم كلثوم المدفونة بالشام تسمىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

من عجائب الافتراءات التي دبجها السابقي في كتابه، قوله إن ابن عساكر

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٥٥).
(٢) لم يذكر الهروي مشهد زينب بنت يحيىٰ المتوج ضمن المزارات المصرية.
(٣) انظر مخطوط مصباح الدياجي [ق٨٥/ب] نسخة تشستربيتي برقم (٤٠٣٧).
(٤) مرشد الزوار إلىٰ قبور الأبرار (ص ٤٢٢).
(٥) لم أقف في الكتاب علىٰ ذكر مشهد زينب بنت المتوج.
(٦) الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة (ص ٨٧).
(٧) تحفة الأحباب (ص ٢١٤)، والسخاوي إنما ينقل عن ابن الزيات وسار علىٰ ترتيب كتابه كما صرح بذلك في مقدمة تحفة الأحباب (ص ٣).

نص على أن أم كلثوم المدفونة بقبر راوية اسمها زينب، ولكي يغطي على هذه الفرية، فقد نسب السابقي هذا النص إلى ابن عساكر بواسطة كتاب «الإشارات إلى أماكن الزيارات» لابن الحوراني، فالسابقي نقل كلام ابن عساكر في مسجد راوية وأنه ينسب لأم كلثوم ثم قال: «وصرح أيضاً بأن أم كلثوم هذه تسمى بالسيدة زينب رضي الله عنها، كما نقله عنه ابن الحوراني»[1]، وعند مراجعة كلام ابن الحوراني لم أجد أثراً لما نسبه إلى ابن عساكر، فالحوراني ذكر أن المدفونة براوية هي زينب أم كلثوم بنت علي وفاطمة رضي الله عنهما، وأنها تزوجت بعمر رضي الله عنه[2]، ثم نقل قصة عن زيارة أبي بكر الموصلي لها، ثم بعد ذلك قال: «انتهى»[3]، مبيناً انتهاء نقله لكلام الموصلي، ثم شرع في الكلام عن قبر مدرك بن زياد، ثم قال بعد أن انتهى من الكلام عن قبر مدرك: «قاله ابن عساكر رحمه الله»[4]، فالكلام الذي نقله ابن الحوراني عن ابن عساكر هو عن مدرك بن زياد، وليس عن زينب رضي الله عنها، ولكن السابقي غافل القراء ولفق لابن الحوراني كلاماً لم يقله، حتى ينسب إلى ابن عساكر نصاً مفترى عليه، وما يدل على تعمد السابقي لذلك، ما سيأتيك بعد من بتره لكلام ابن عساكر الذي يهدم كل ما أراد بناءه في كتابه.

٤ ـ افتراء السابقي على جماعة من أهل العلم أنهم قرروا أن أم كلثوم رضي الله عنها أكبر من زينب الكبرى رضي الله عنها!!

قال السابقي: «كون أم كلثوم أكبر بنات الزهراء، ذكر جماعة من أعلام

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٦).

(٢) الإشارات إلى أماكن الزيارات (ص ١٣٣ ـ ١٣٤).

(٣) الإشارات إلى أماكن الزيارات (ص ١٣٤ ـ ١٣٦).

(٤) الإشارات إلى أماكن الزيارات (ص ١٣٦).

السنة والشيعة أن أكبر بنات الزهراء هي أم كلثوم ثم زينب ، وبهذا الترتيب ذكره أكثر المؤرخين»[1] ، ونسب هذا إلىٰ جماعة من العلماء ، وهم أقسام:

*** القسم الأول: من قدَّم ذِكرَ أُمّ كلثوم علىٰ زينب رضي الله عنها.**

وهم ابن عبد البر والمسعودي والخوارزمي والسيوطي ، وهم برآء مما نسبه إليهم السابقي ، لأن مجرد تقديم ذكر أم كلثوم لا يلزم منه أنهم يرون أنها أكبر من زينب ، والسابقي يعلم هذا ، ولذا فهو يقول بعدما نسب هذه المقالة إلىٰ هؤلاء العلماء: «ولكن المتسالم عليه أن زينب العقيلة هي الكبرىٰ من بنات الزهراء»[2] ، ثمَّ بعد أن يسوق أدلة تاريخية علىٰ بطلان دعوىٰ كون أم كلثوم أكبر من زينب ، يقول: «لا محيص عن القبول بأن زينب العقيلة هي المكناة بأم كلثوم ، والذين ذكروا أن أم كلثوم أكبر ، فمرادهم هذه السيدة الجليلة ، ولكون بنتي الزهراء كلتاهما[3] مكناتين بأم كلثوم نشأ الاشتباه»[4].

وهكذا ركَّب السابقي أدلته الغريبة بهذه الطريقة الملفقة ، فهو يقرر مسألة مقطوعاً ببطلانها ثمَّ ينسبها إلىٰ جماعة من العلماء ثمَّ يبين أدلة بطلانها ثمَّ يقرر أنّ هؤلاء العلماء موافقون لنظريته التي لم يسبق إليها ، وهي أن زينب الكبرىٰ كانت تكنىٰ بأم كلثوم وأنَّ من ذكرهم من أهل العلم إنما قصدوا بتقديم أم كلثوم علىٰ زينب أنها زينب الكبرىٰ المكناة بأم كلثوم ، وتكون النتيجة المترتبة عن هذه المقدمات: أن العلماء ذكروا زينب الكبرىٰ بكنيتها أم كلثوم ، وذكروا أم كلثوم

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٤٠).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٤١).

(٣) كذا والصواب: كلتيهما.

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ١٤١).

الكبرىٰ باسمها زينب!!

والمقصود أن السابقي لفق هذه الدعوىٰ بدون أي دليل صريح، ثم جعل هؤلاء العلماء موافقين له علىٰ دعواه الغريبة.

* **القسم الثاني: من قدَّم ذِكرَ أُمّ كلثوم علىٰ زينب** رضي الله عنها في موضع، لكنه ذكر خلاف ذلك في موضع آخر:

ومنهم ابن سعد وابن قتيبة والمحب الطبري والذهبي والصفدي، فتقديمهم ذكر أم كلثوم علىٰ ذكر زينب لا يعني أنهم يرون أن أم كلثوم هي أكبر سنًّا من زينب، وأبين دليل علىٰ ذلك أن الذهبي، ـ علىٰ ما نقل عنه الصفدي ـ ذكر في كتابه «فتح المطالب» بنات علي رضي الله عنه فقال: «فزينب الكبرىٰ وزينب الصغرىٰ وأم كلثوم، وأم كلثوم الصغرىٰ»[1]، فاللازم من هذا الترتيب علىٰ منطق السابقي أن الذهبي يرىٰ أن زينب الصغرىٰ أكبر من أم كلثوم! وهذا لازم باطل فالملزوم كذلك، والعجب من السابقي كيف تغافل عن هذا النص في «الوافي بالوفيات» للصفدي، وقول الصفدي في ترجمة فاطمة رضي الله عنه: «وخلفت من الأولاد: الحسن، والحسين، وزينب، وأم كلثوم»، لأنه ينسف دعواه من أصلها ما دام الذهبي والصفدي قد قدما زينب علىٰ أم كلثوم هنا.

وأما ابن سعد فقد قال في موضع آخر من الطبقات في ترجمة علي رضي الله عنه: «وكان له من الولد: الحسن والحسين وزينب الكبرىٰ، وأم كلثوم الكبرىٰ»[2]، فقدم ذكر زينب الكبرىٰ علىٰ أم كلثوم.

(١) الوافي بالوفيات (٢١/١٨٥).

(٢) الطبقات (٣/١٩).

ومثل ذلك ابن قتيبة، فإنه بعد سطور من الموضع الذي عزا إليه السابقي قال: «بنات عليّ رضي الله عنه، فأما «زينب الكبرىٰ» بنت فاطمة، فكانت عند عبد الله ابن جعفر، فولدت له أولاداً قد ذكرناهم.

وأما «أم كلثوم الكبرى»، وهي بنت فاطمة، فكانت عند عمر بن الخطاب»[1].

وأما المحب الطبري فقد قال في موضع آخر من «الرياض النضرة»: «وتزوج بنات علي بنو عقيل وبنو العباس، ما خلا زينب بنت فاطمة كانت تحت عبد الله بن جعفر؛ وأم كلثوم بنت فاطمة...»[2].

فلك أن تعجب من السابقي كيف انتقىٰ من كلام هؤلاء العلماء ما يوافق هواه وسكت عما يناقض دعواه!، والشاهد أن قوله إن هؤلاء العلماء قرروا أن أم كلثوم أكبر من زينب افتراء لا ريب فيه.

٥ ـ ادعاء السابقي أنّ ابن شداد ذكر أن قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بالشام

زعم السابقي أنّ ابن شداد قال في ««الأعلاق الخطيرة في محاسن الشام والجزيرة» في النسخة المخطوطة منه في مكتبة جامعة لندن[3]، برقم ٨٠٠، عند ذكر راوية: «بها قبر زينب الكبرىٰ بنت الإمام من فاطمة الزهراء»، وفي النسخة المطبوعة بدمشق بتحقيق الأستاذ محمد سامي الدهان «بها قبر أم كلثوم»، وقال المعلق: وذلك لأن زينب الكبرىٰ هذه أم كلثوم كذلك»[4].

---

(١) المعارف (ص ٢١١).

(٢) الرياض النضرة (٣/٢٤١).

(٣) كذا والصواب ليدن، كما في مقدمة تحقيق الأعلاق الخطيرة (ص م٤٥).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ١٩٧ ـ ١٩٨)، وقد ذكر السابقي ذلك مجملاً في موضع سابق (ص ١٣٣)، و(ص ١٧٤).

والسابقي اعتمد هنا على ما ذكره المحقق الدهان في هامش النص المحال إليه كما صرح في موضع سابق[1]، وفي هذا النقل عدة أوابد:

فأولاً: ما زعمه لا يصح إطلاقاً، فابن شداد إنما قال: «راوية بها قبر أم كلثوم»، ولم يقل ابن شداد إطلاقاً إنها زينب، وإنما قال ذلك أحد الشراح أو النساخ في حاشية على إحدى النسخ الخطية، ثم ألحق ناسخ آخر كلام الحاشية بالمتن في نسخته، فاختلط كلام ابن شداد بكلام الناسخ في تلك النسخة وصار الكلام عن قبرين في راوية! واحد لزينب وآخر لأم كلثوم، وهذا خلاف ما قرره ابن شداد وغلط فاحش من هذا الناسخ، وهذا الكلام ذكره الدكتور سامي الدهان في تعليقه على هذا الموضع من تحقيقه لكتاب «الأعلاق الخطيرة»، فقد أثبت الدهان قول ابن شداد: «بها قبر أم كلثوم» في متن الكتاب، ثم قال في الهامش: «في الزيارات: «راوية بها قبر أم كلثوم»، وعنها نقلت نسخة «ل»[2]، ولكن شارحاً علق عليها عبارة في اسم هذه السيدة الكريمة، وجعل العبارة في الحاشية. ولما نقل ناسخ مخطوطة «هـ»[3]، وضعها في صلب الكتاب، حتى لكأنه جعل فيها قبرين، أحدهما لأم كلثوم والثاني لزينب الكبرى، فحذفنا العبارة، وأعدناها إلى الهامش، لأنها تفسير وشرح، وهي: «قبر زينب الكبرى بنت الإمام علي من السيدة فاطمة الزهراء عليهما السلام»، وذلك لأن زينب الكبرى هذه أم كلثوم كذلك»[4].

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٥).

(٢) هو رمز نسخة متحف لندن ببريطانيا.

(٣) هو رمز نسخة جامعة ليدن بهولندا.

(٤) الأعلاق الخطيرة تحقيق الدهان (ص ١٨٢).

والذي وقع أن ناسخ مخطوطة ليدن الهولندية، حشر في متن الكتاب كلاماً وقع في حاشية الأصل الذي انتسخ منه، وهو مخطوطة لندن[1]، ومسخ بذلك كلام ابن شداد، فصار قبر راوية قبرين: قبر أم كلثوم وقبر زينب، فتجاهل المحقق سامي الدهان صنيع هذا الناسخ وأثبت كلام ابن شداد على الصواب في المتن وأشار إلى غلط النسخة الهولندية كما هو المعمول عليه في أصول تحقيق الكتب.

فلما وقف السابقي على هذا النص لفق لابن شداد أنه ترجم لزينب الكبرى مع أنه رأى أن هذا ليس كلامه، وإنما هو حاشية حشرها ناسخ المخطوطة الهولندية في متن نسخته، وإذا كان الناسخ قد جعل القبر الواحد قبرين، فالسابقي جعل القبرين المذكورين في مخطوطة ليدن قبراً واحداً!!، وحتى يظهر الأمر بوضوح فهذه وثيقة من نفس الطبعة التي اعتمد عليها السابقي تبين واقع الحال:

---

(١) وقد ذكر المحقق سامي الدهان أن مخطوطة لندن البريطانية هي الأصل الذي نقل منه ناسخ مخطوطة ليدن الهولندية، فقال بعد أن وصفها: «وهي أخت نسخة لندن أو بنتها تشبهها شبه القطرة بالقطرة»، الأعلاق الخطيرة مقدمة التحقيق (ص م٤٨).

المعهد الفرنسي للدراسات العربية
بدمشق

الأعلاق الخطيرة
في ذكر
أمراء الشام والجزيرة

لابن شداد

عز الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن ابرهيم المتوفى سنة ٦٨٤ هـ

تاريخ مدينة دمشق

عُني بنشره وتحقيقه ووضع فهارسه
سامي الدهان
دكتور دولة في الآداب من باريس
عضو المجمع العلمي العربي بدمشق

دمشق
١٣٧٥ - ١٩٥٦

١٨٢ الاعلاق الخطيرة – مدينة دمشق

مرج الصفر : به قبر خالد بن سعيد[١]، ولا تعرف قبور مَن بالمرج

بيت لهيا : والصحيح بيت الآلهة . ذكروا أن آزَرَ كان ينحت الأصنام بها ، ويدفعها لإبراهيم – علية الصلاة والسلام – ليبيعها ، فيأتي بها إلى حجر في البلد ، فيكسرها عليه . والحجر الآن بدمشق في مسجد في درب يقال لـه درب الحجر ، وقرأتُ في السفر الأول ٥ من التوراة[٢] انّ آزر مات بحرّان ، لمّا سكن بها عند خروجه من العراق . وآزر لم يدخل الشام .

المنيحة : بها قبر سعد بن عُبادة . والصحيح ان سعداً مات بالمدينة .

راوية : بها قبر أم كلثوم[٣] وقبر مُدرك[٤] من الصَّحابة، من ١٠

(١) في الاصل عندنا «خالد بن سعد» – في الهروي : «خالد بن سعيد» – انظر الاصابة ١/٤٠٦ .
(٢) في الهروي ١٢ يضيف : « والجزء الثاني » .
(٣) في الزيارات : «راوية ، بها قبر أم كلثوم» – وعنها نقلت نسخة «ل» ، ولكن شارحاً علق عليها عبارة في اسم هذه السيدة الكريمة ، وجعل العبارة في الحاشية ، ولما نقل ناسخ مخطوطة « هـ » وضعها في صلب الكتاب حتى لكأنه جعل فيها قبرين ١٥ أحدهما لأم كلثوم والثاني لزينب الكبرى ، فحذفنا العبارة وأعدناها إلى الهامش هنا لأنها تفسير وشرح وهي : « قبر زينب الكبرى بنت الإمام عليّ من السيدة فاطمة الزهراء عليهم السلام» – ذلك لأن زينب الكبرى هذه كنيتها أم كلثوم كذلك – وفي الاصابة لابن حجر ط. ١٩٣٩ ؛ ٤/٣١٤ : « زينب بنت علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية ، سبطة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أمها فاطمة ٢٠ الزهراء . قال ابن الأثير : إنها ولدت في حياة النبي صلعم . . . وكانت مع أخيها لما قتل فحملت الى دمشق وحضرت عند يزيد بن معاوية » – ولعل الناسخ توهم أنها أم « كلثوم » ابنة النبيّ « صلعم » ولكنها توفيت سنة تسع للهجرة .
(٤) ذكره ابن حجر في الاصابة ٣/٣٧٤ : « ومدرك بن زياد صاحب رسول الله صلعم ، وقدم مع أبي عبيدة فتوفي بدمشق بقرية يقال لها راوية ، وكان أول مسلم ٢٥ دفن بها . قال ابن عساكر : لم أجد ذكره من غير هذا الوجه » .

وثانياً: ما يزيد الباحث عجباً، أنَّ السابقي نقل كلام ابن شداد في أول مرة على الصواب، واكتفى بأنه ذكر قبر أم كلثوم[1]، لكنه لما علم أن هذا لا يفيده لفَّق لابن شداد كلاماً لم يقله.

وثالثاً: مما يدل على براءة ابن شداد من هذا النص، أن ابن شداد إنما اعتمد فيما ذكر عن راوية على ابن عساكر، كما يظهر بالمقارنة بين كتابه وكتاب «تاريخ دمشق» لابن عساكر[2]، ومعلوم أن ابن عساكر نسب هذا القبر إلى أم كلثوم ولم يذكر زينب.

ثم إنّ ابن شداد ذكر بعد أم كلثوم رجلين آخرين، ونص على صحبتهما، وهما مدرك بن زياد وكناز بن الحصين، ولم ينص على صحبة أم كلثوم، فكيف يصح أن ينسب إليه أنه يرى أنها زينب الكبرى المعدودة في الصحابة؟.

ورابعاً: إن السابقي كعادته في الانتقاء والتمويه لم ينقل كلام ابن شداد الصريح في المسألة والذي نقل فيه نفس كلام ابن عساكر عن مسجد راوية، وذلك أن ابن شداد قد ذكر مسجد راوية في موضع سابق قبل الموضع الذي أحال عليه السابقي فقال: «مسجد في راوية، مستجَدٌّ على قبر أم كلثوم، وأم كلثوم هذه ليست بنت رسول الله ﷺ التي كانت عند عثمان رضي الله عنه لأنّ تلك ماتت في حياة النبي ﷺ ودفنت بالمدينة، ولا هي أم كلثوم بنت علي عليه السلام من فاطمة التي تزوجها عمر بن الخطاب، لأن تلك ماتت هي وابنها زيد بالمدينة في يوم واحد ودُفنا بالبقيع، وإنما هي امرأة من أهل البيت سميت بهذا الاسم، ولا يحفظ

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٦).

(٢) وقد نص المحقق الدهان على أن ابن شداد اعتمد على مصادر منها تاريخ ابن عساكر، انظر مقدمة تحقيق الأعلاق الخطيرة (ص م٣٦).

نسبها، ومسجدها مسجد بناه رجل قرقوبي من أهل حلب»[1].

فلماذا أعرض السابقي عن هذا النص الصريح الواضح لابن شداد؟ الجواب: لأن هذا يناقض غرضه، فهو يريد أن ينسب لابن شداد دفنَ زينب الكبرىٰ في راوية، ولو نقل هذا النص لما استقام له مراده، فلجأ إلىٰ الإيهام كعادته ودلس في نقل ما ورد في حاشية أحد النساخ مدعياً أنه كلام ابن شداد، والغرض من كل هذا التمويه الانتصارُ لرأيه في القبر الشامي، فالسابقي يسلك كل سبيل في إثبات نظريته ولو بالافتراء.

والأغرب أن يصدر هذا من السابقي وهو القائل: «هكذا تتلاعب الأيدي الأثيمة بالآثار العلمية تحريفاً يا للعجب»[2]، وفعلاً يا للعجب.

٦ ـ زعمُ السابقي أنَّ الذهبي ذكر أنَّ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مدفونة براوية

قال السابقي: «ولذلك ذكر الذهبي الدمشقي مشهدها بالموضع بقرية «راوية»»[3].

والجواب: إن الذهبي لم يذكر قط في أي كتاب من كتبه أنَّ زينب دفنت براوية، ولا نسب إليه ذلك أحد، إلىٰ أن جاء السابقي وافترىٰ هذه الفرية التي لا يوجد لها أي مستند ولا أصل عن الذهبي، وقد بنىٰ هذه الدعوىٰ الغريبة علىٰ ورود عبارة «في دمشق» في نهاية ترجمة زينب في كتاب «تجريد أسماء الصحابة» ولو سلمنا بأن مراد الذهبي تعيين موضع وفاتها، فأين دمشق من

---

(١) الأعلاق الخطيرة تحقيق الدهان (ص ١٣٤).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٠٥).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٦٦).

راوية ؟! ، فكيف إذا تبين أن الذهبي لم يُرِدْ شيئاً مما نسبه إليه السابقي ؟.

وسيأتي تفنيد ما نسبه السابقي للذهبي من تنصيصه علىٰ وفاة زينب بدمشق بناء علىٰ تكهنات وتخيلات لا وجه لها[1] ، وعادة السابقي أن يتبنىٰ رأياً لا دليل عليه ، ثمَّ يحمل كلام العلماء علىٰ رأيه الموهوم وينسب إليهم ما لم يقولوه ، ثم يجعل ذلك حجة وبيّنة علىٰ مراده ويستدل بها كأنها حقيقة ومسلّمة مقطوع بها ، وهذه نهاية التحكم والتزوير.

٧ ـ نفي السابقي ذكر قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في كتاب «أُنْس الزائرين»

قال السابقي: «ثمّ المؤرخ المتتبع القاضي أبوعبد الله محمد بن سلامة القضاعي الشافعي المتوفىٰ ٤٥٣ هـ ، ولم يقصر همّه علىٰ ضبط الحوادث التاريخية فقط ، بل ألّف في المزارات المقصودة للزيارة والتبرك التي تشد إليها الرحال ، وله في هذا الموضوع كتاب «أُنس الزائرين» ترجم فيه السيدة نفيسة ، وعيَّن مدفنها ، وليس فيه لقبر زينب الكبرىٰ عين ولا أثر»[2].

والجواب من وجهين:

الأول: إنّ السابقي لم ير كتاب «أنس الزائرين» قطُّ ، وإنما وقف علىٰ كلام للزركلي في الأعلام ينقل فيه من كتاب أنس الزائرين كلاماً للقضاعي عن قبر نفيسة[3] ، فتوهم أنَّ كتاب «أنس الزائرين» للقضاعي ، وقد غفل عن تصريح

(١) انظر (ص ٢٣٧ ـ ٢٤١).

(٢) مرقد العقيلة (ص ٣٧).

(٣) الأعلام للزركلي (٨/٤٤) الهامش ١.

الزركلي في موضع آخر من الأعلام بأن مؤلف «أنس الزائرين» مجهول[1].

كما أنَّ الزركلي ذكر في فهرس مصادره أن المؤلف مجهول[2]، وهذا نفس ما جاء في بيانات النسخة الوحيدة لكتاب «أنس الزائرين» والتي كانت في مكتبة الزركلي ثم نُقلت إلىٰ مكتبة جامعة الملك سعود[3]، فقد ذكر مفهرسها أنّ المؤلف مجهول.

الثاني: قول السابقي: إنّ قبر زينب غير مذكور في «أنس الزائرين» غير صحيح، وهذا ما يؤكد أنه لم ير الكتاب أصلاً، فعندما تراجع مخطوط «أنس الزائرين» ترىٰ مؤلفه يقول: «ومنهم السيدة زينب بنت الإمام علي المدفونة بقناطر السباع وأمها السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ»[4] إلىٰ أن قال: «قال الشعراني: هي في هذا المكان بلا شك»[5]، وإليك البيان من خلال هذه الوثيقة:

---

(١) الأعلام للزركلي (٨/٢٧٧) الهامش ١.

(٢) الأعلام للزركلي (٨/٢٨٤).

(٣) مخطوط أنس الزائرين، برقم (٢١٨ ـ أ) ـ (٣٠٤٧ ز)، وعن قصة انتقال مخطوطات الزركلي إلىٰ مكتبة جامعة الملك سعود انظر مقالة: «مكتبة الزركلي» للدكتور محمد بن لطفي الصباغ المنشورة بموقع الألوكة.

(٤) مخطوط أنس الزائرين [ق٣/أ] محفوظ بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٣٠٤٧.

(٥) مخطوط أنس الزائرين [ق٣/ب].

ومرودا وقال تقدم حتى اكحلك فتقدم فلوث المرود ووضعه
في عينه اليمنى فاحس بحرقان عظيم فصرخ صرخة عظيمة
فاستيقظ منها وهو يجد حرارة الكحل في عينه ففتح عينه
اليمنى وصار ينظر بها وهذا هو الذي كان يتمناه ثم اصطنع
البسط التي تفرش الان بالمشهد الشريف وكتب عليها و
قف للمشهد المبارك وقال صلى الله عليه وسلم في حق الحسين
مني وانا منه احب الله من احب حسينا قال الشافعي تربته
والاجابة تحت قبته والائمة من ذريته او من عترته ومما
انشده البدر الدماميني : لست اخشى بآل احمد ذنبا
بعد حبي لكم وحسن اعتقادي : يا بني المصطفى اخشى وانتم
سفن للنجاة يوم المعاد : وقال يا بني الزهراء والنور الذي
ظن موسى انه نار قبس : لا اوالي الدهر من عاداكم
انه اخر سطر في عبس ومنهم السيد [illegible] بن زيد بن الحسين
ابن علي دفن في الزاوية الغربية من مسجد الخماسية ومنهم
السيدة زينب بنت الامام علي المدفونة بقناطر السباع وامها
السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الجلال السيوطي رزقت السيدة فاطمة من الاولاد خمسة الحسن
والحسين ومحسن وام كلثوم وزينب ومحسن بالكسر والتشديد درج
صغيرا وقال ابن الاثير ولدت السيدة زينب في حياة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكانت مع اخيها لما قتل وانشدت برفع صوتها
وراسها خارجة من الخباء : ماذا تقولون ان قال النبي لكم
ماذا فعلتم وانتم اخر الامم : بعترتي وباهلي بعد مفتقدي
منهم اسارى ومنهم ضرجوا بدم : ما كان هذا جزائي ان نصحت لكم

مخطوط أنس الزائرين [ق٣/أ] محفوظ بمكتبة جامعة الملك سعود

وربما يستبعد القارئ أن يكون السابقي قد تعمد الافتراء على صاحب «أنس الزائرين» ، لكن هذا الاستبعاد سيندفع حين ترى تكرر صنيعه في أكثر من موضع.

٨ ـ زعمُ السابقي أنّ قبر زينب الكبرى رضي الله عنها مذكور بكتاب «تحفة الأنام» للبصروي

إنّ منهج السابقي قائم على التوسع في التكهن وإطلاق الدعاوى بلا أي ضابط ، فإن كان قد نفى وجود ذكر زينب في كتاب «أنس الزائرين» دون أن يراه ، فقد زعم أن مؤلِّفا آخر ذكر زينب في كتابه مع أن ذلك غير صحيح البتة.

قال السابقي: «أحمد بن محمد البصراوي[١] المتوفى ١٠٠٣هـ[٢] ، ذكر هذا المشهد الكريم باسم السيدة زينب في كتابه «تحفة الأنام» في الباب الرابع في ضمن ذكر من مات بدمشق من الصحابة والتابعين (من مخطوطات الظاهرية برقم ٦٢٢٦)»[٣].

وهذا النص من قبيل ما مضى من الافتراء والكذب ، فكتاب تحفة الأنام خال من هذه الدعوى[٤] ، وقد يعترض معترضٌ بأن خلو المطبوع من هذا النص

(١) ذكره السابقي باسم «البصراوي» ، والذي وقفت عليه في النسخ الخطية لكتابه «تحفة الأنام»: «البصروي» بدون ألف ، وهذا هو المثبت أيضاً في نسخة المكتبة الظاهرية التي ذكرها السابقي ، وهكذا ذكره الزركلي في الأعلام (١/٢٣٦).

(٢) قلت: هذا غلط! وإنما هذه سنة تأليف الكتاب على ما جاء في أول ورقة من مخطوط الظاهرية الذي اعتمد عليه السابقي ، وقد ذكر الزركلي أن وفاة البصروي كانت سنة ١٠١٥ هـ ، انظر الأعلام (١/٢٣٦).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٧).

(٤) راجعت كتاب تحفة الأنام بتحقيق عبد العزيز فياض حرفوش فلم أجد فيه أثراً لدعوى السابقي.

لا يدل علىٰ عدم ثبوته في أصل الكتاب، لأن السابقي إنما نقل النص من المخطوطة.

فالجواب: قد يسر الله لي مراجعة نفس المخطوطة التي اعتمد عليها السابقي[1]، والمحفوظة بالمكتبة الظاهرية، فلم أجد أثراً لما نسبه للبصروي، فقد عقد البصروي الباب الرابع من تحفة الأنام لذكر «بعض من توفي بدمشق وغيرها من أرض الشام من الأنبياء عليهم السلام، ثمّ من الصحابة البررة الكرام...»[2]، وهذه وثيقة من الباب الرابع الذي أشار إليه السابقي:

---

(١) وقد غلط السابقي في رقمها فكتبه: (٦٦٢٦) والصواب (٤٦٢٦).

(٢) مخطوط تحفة الأنام محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٤٦٢٦) [ق ١٤/أ]، وراجع تحفة الأنام المطبوع بتحقيق حرفوش (ص ٥٩).

ثم سقطت باعمدتها واما الشاذروان الذي فوق الفوارة فعمل سنة
اربعة عشر وخمسمائة الباب الرابع في ذكر بعض من توفي بدمشق — باب
وغيرها من ارض الشام من الانبياء عليهم السلام ثم من الصحابة البررة
الكرام ثم من التابعين والعلماء والاولياء الاعلام الذين اشتهرت بركتهم
وكراماتهم في الانام قد تقرر في قواعد الشريعة المعظمة ان البقعة
التي ضمت اعضاه صلى الله عليه وسلم هي المعروفة الان بالمدينة
الشريفة المكرمة واجمع على ذلك علماء الاسلام وعلى انها افضل بقاع
الارض بل افضل من الجنة دار السلام وكذلك ابراهيم الخليل عليه
الصلاة والسلام اجمع الامة على انه مدفون بالمغارة التي هي
داخل السور المعروفة به بقرية حبرون وثبت بالتواتر على ان ولده
اسحاق الغيور وولد ولده يعقوب عليهما الصلاة والسلام مد
فونان معه داخل السور واما غيرهم من الانبيا عليهم الصلاة والسلا
فلم يثبت شي من قبورهم وانما المعين منهم قبره مظنون وغير المعين
منهم لا يعلمه الا العالم بالسر المصون لكن لا يخلو منهم غالب الاقطار
وببركتهم يزول عن العباد والبلاد الجدب والاخطار وارض الشام
مشتملة منهم على عدد كثير كما ورد في الادلة المعروفة الشهيرة وكذلك
الاولياء والابدال الذين اقامهم الله بارض الشام حتى يستسقى بهم
الغمام ويدفع بهم عن اهلها البلايا والمحن وينتصر بهم على الاعدا
عند ورود الملاحم والفتن كلما مات رجل منهم ابدل الله مكانه رجلا
على الدوام اما الانبيا عليهم الصلاة والسلام فروي بالاسناد الى
مكحول عن كعب الاحبار رضي الله عنه قال بطرسوس من قبور الانبيا

مخطوط تحفة الأنام محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٤٦٢٦) [ق ١٤/أ]

ثمَّ بعد أن ذكر الأنبياء قسَّم هذا الباب إلىٰ قسمين: «القسم الأول في ذكر بعض من توفي بالشام من الصحابة البررة، القسم الثاني: في ذكر نبذة يسيرة ممن بعدهم من التابعين والعلماء العاملين والأولياء الصالحين أصحاب الكرامات المشهورة»، ثمَّ قال: «القسم الأول في ذكر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ونذكرهم علىٰ سبيل الإجمال، ثم نذكرهم علىٰ سبيل التفصيل»(١)، ثم سرد جميع أسماء الصحابة الذين سيذكرهم وعِدَّتهم أربعون صحابياً وليس منهم زينب!.

وقد ذكر المؤلف مدركاً الفزاري ونقل عن ابن عساكر دفنه في قرية راوية(٢)، وقرية راوية هي الموضع الذي اشتهر عند المتأخرين دفن زينب فيها.

وهذه وثيقة لنفس النسخة الخطية التي استشهد بها السابقي تشهد ببراءة البصروي مما نسب إليه:

(١) مخطوط تحفة الأنام نسخة الظاهرية [ق ١٦/أ]، وراجع تحفة الأنام المطبوع بتحقيق حرفوش (ص ٦٥).

(٢) مخطوط تحفة الأنام نسخة الظاهرية [ق ٥٣/أ]، وراجع تحفة الأنام المطبوع بتحقيق حرفوش (ص ١٦٧).

ثم نذكر عدة عشرين بعدهم من التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين
وغيرهم من العلما والوليا الذين هم بدمشق وما حولها من البلدان
ممن تيسر الاطلاع عليه وعلى مولده ووفاته وبعض شي من كراماته
وسيرته وذلك يشتمل على قسمين القسم الاول في ذكر بعض من
توفي بالشام من الصحابة اليسيرة القسم الثاني في ذكر نبذة يسيرة
ممن بعدهم من التابعين والعلما العاملين والاوليا والصالحين
اصحاب الكرامات المشهورة القسم الاول في ذكر الصحابة رضي
الله تعالى عنهم اجمعين ونذكرهم اولا على سبيل الاجمال ثم نذكرهم
على سبيل التفصيل اسما من توفي في ارض الشام من الصحابة رضي
الله تعالى عنهم اجمعين أبي بن كعب أبو الدردا ابو امامة ابو عبيدة
ابو هاشم بن عتبة اوس بن اوس بلال الحبشي تميم الداري جعفر
بن ابي طالب جندب بن عمرو حماد بن مالك الحارث بن هشام
الخنابث بن المنذر حرملة بن زيد خالد بن الوليد حزيم بن فاتك
زيد بن حارثة سعد بن عباده شبرة بن فاتك سهيل الانصاري
سهيل بن عمرو شرحبيل شمعون صهيب الرومي الضحاك بن قيس ضرار
بن الخطاب ضرار بن الازور عبد الله ابن حوالة عبد الله ابن
السعدي عبد المطلب الهاشمي عبد الله بن سعد عبد الله بن رواحة
عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق رضي الله عنهم حذيفة مدرك الغزاري
معاوية بن ابي سفيان المقدام بن معدي كرب معاذ بن جبل واثلة
بن الاسقع عبد الرحمن بن عوف فضالة بن عبيد رضوان الله عليهم
اجمعين اسما من بعدهم من التابعين والعلما والاوليا والصالحين

مخطوط تحفة الأنام محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٤٦٢٦) [ق ١٦/أ]

وقد راجعت أكثر من نسخة خطية لكتاب تحفة الأنام لعل ما زعمه السابقي يكون مذكوراً في نسخ أخرىٰ فوجدتها كلها متفقة علىٰ تكذيب السابقي فيما نسبه للبصروي[1]، لخلوها من ذكر قبر زينب.

وهنا أستشهد بقول السابقي: «لم يكن في حسابنا أن الأستاذ يموِّه الحقائق ويطمسها إلىٰ هذا الحد ظنًّا منه أن ذلك يبقىٰ في طي الكتمان، ما دام المصدر مخطوطاً، ولم يدر أن قلم التنقيب سوف يحاسبه حساباً عنيفاً»[2]، فإنه وإن قاله في حسن قاسم إلا أن هذا ينطبق عليه حذو القذة بالقذة.

٩ ـ دعوىٰ السابقي أن إسماعيل العجلوني صرح بدفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية

قال السابقي: «إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني الشافعي، المتوفىٰ ١١٦٢ هـ، له في ترجمة السيدة زينب المدفونة براوية، وترجمة مدرك الصحابي المدفون غربي مشهد زينب، رسالة سماها «عرف الزرنب في ترجمة مدرك بن زياد والسيدة زينب» مخطوطة، ذكرها صلاح الدين المنجد»[3].

(١) راجعت نسخة أخرىٰ من تحفة الأنام محفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم (٤٢٠٢) وعنوانها فضائل دمشق والشام للبصروي، وتبين بالمقارنة أنها نسخة أخرىٰ لكتاب تحفة الأنام، وراجعت نسخاً أخرىٰ منها: نسخة جامعة الملك سعود برقم (٢٦٨٩) ونسخة مكتبة رئيس الكتاب بتركيا برقم (٦٤٠) ونسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا برقم (٣٤٤٨)، ونسخة مكتبة أسعد أفندي بتركيا برقم (٢١٥٦)، ونسخة مكتبة راشد أفندي برقم (٦٤٠)، ونسخة دار الكتب القطرية برقم (٩٣٦)، ونسخة مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (ج ٢٠٢٧)، ونسخة مكتبة برلين الألمانية ومصورتها محفوظة بالجامعة الإسلامية برقم (٣٩١٨)، ونسخة مكتبة غوتة بألمانيا برقم (A 93)، فتلك عشر نسخ كاملة، وكلها خالية من ذكر زينب أو قبرها.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٨٢).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٨) وانظر (ص ٢٠٦).

قلت: إن السابقي لم ير رسالة «عرف الزرنب» قطعاً، لأن هذه الرسالة تشهد بغلط ما نسبه إليه، إذ أن العجلوني إنما نسب هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ بناء علىٰ ما اشتهر بين الناس، وصرح بأنه لم يقف علىٰ دليل يثبت دفن زينب الكبرىٰ بقرية راوية بالشام، فقال: «وأما كون المدفونة في قرية راوية وهي المعروفة الآن بقبر الست وبالست، هي زينب الكبرىٰ بنت فاطمة من علي ﷺ لم أر له مستنداً تنشرح له الصدور»[1]، وقد ختم رسالته بنقل كلام لشيخه عبد الغني النابلسي ينفي فيه أن تكون زينب هي المدفونة في هذا الموضع كما سيأتي تفصيله، وعليه فما نسبه السابقي للعجلوني غير صحيح، فهو لم يقف علىٰ رسالة العجلوني أصلاً، وإنما اكتفىٰ بما جاء في عنوانها كي ينسب للعجلوني أنه يرىٰ أن زينب مدفونة في الشام، وهذا من الرجم بالغيب، فضلاً عما فيه من الإيهام والتدليس علىٰ القراء، فأقل ما كان علىٰ السابقي أن يفعله أن يصرح بعدم وقوفه علىٰ الرسالة لا أن يجزم بما ورد فيها دون أن يراها أو يقف علىٰ ما فيها، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

١٠ ـ دعوىٰ السابقي أن عبد الرزاق كمونة صرح بدفن زينب الكبرىٰ ﷺ في قرية راوية

سرد السابقي جماعة من أسماء علماء الإمامية الذين ذهبوا إلىٰ أن زينب الكبرىٰ هي المدفونة في قرية راوية بالشام، فقال: «نسوق إلىٰ القارئ أسماء البارزين من أعلامنا وفقهائنا المتأخرين ممن قطع بأن ذلك المشهد يضم جثمان

---

(١) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ]، وسيأتي التفصيل حول ما وقع في هذا النص وموقف العجلوني في هذه القضية (انظر ص ٦١١ ـ ٦١٣).

العقيلة الطاهرة السيدة زينب الكبرىٰ بلا ريب»[١]، ثم ذكر منهم عبد الرزاق كمونة، فقال: «قال في «مشاهد العترة» عند ذكر مزارات دمشق الشام، وبها مشاهد معظمة لأهل البيت عليهم السلام منها مشهد السيدة زينب بنت أمير المؤمنين المكناة بأم كلثوم، وقال في موضع آخر مزيِّفاً لنسبة قبرها بمصر: أما قبر زينب بنت علي عليهما السلام فالمشهور أنها دفنت في راوية التي تبعد عن دمشق بفراسخ»[٢].

والحقيقة أن هذا تزوير للحقيقة وتدليس صريح إن لم يكن كذباً ظاهراً، لأن عبد الرزاق كمونة لم يصرح بأن زينب الكبرىٰ مدفونة في قرية راوية علىٰ الإطلاق، وإنما ذهب إلىٰ أنها زينب الصغرىٰ، كما هو صريح كلامه في نفس الموضع الذي أحال عليه السابقي، فبعد أسطر من الموضع الذي أحال عليه السابقي، نقل عبد الرزاق كمونة عن محسن الأمين: «أن هذا المشهد لأم كلثوم زينب الصغرىٰ بنت علي بن أبي طالب وأن زينب الكبرىٰ توفيت بالمدينة»[٣]، فالسابقي كعادته اجتزأ من كلام كمونة ما ينقض دعواه أنه صرح بأنها زينب الكبرىٰ، وساق جزءاً من كلامه ليوهم أنه يوافقه في قوله، وهذا تدليس صرف وتزوير محض لا ريب.

وقد رد عبد الرزاق كمونة علىٰ من صرح بأن زينب المدفونة في راوية هي بنت فاطمة، فقد ذكر أن إبراهيم بن يحيىٰ العاملي (١٢١٤ هـ) كتب علىٰ حائط مشهد راوية شعراً مقتضاه أنه يرىٰ أن المدفونة في القبر هي بنت فاطمة رضي الله عنها، فرد عليه كمونة قائلاً: «قلت: إن أم كلثوم بنت علي عليه السلام التي أمها فاطمة الزهراء

(١) مرقدة العقيلة زينب (ص ٢١٠).
(٢) مرقدة العقيلة زينب (ص ٢٣٥).
(٣) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٨١).

توفيت بالمدينة...» ، ثم بعد أن سرد الأدلة على ذلك قال: «أما أم كلثوم التي قبرها في دمشق هي زينب الصغرى بنت الإمام علي عليه السلام التي أمها أم سعيد بنت عمرو بن مسعود الثقفي[1] ، التي خرجت إلى محمد بن عقيل»[2] ، ثم بعد ذلك ذكر قصة مجيء زينب مع عبد الله بن جعفر إلى الشام بسبب مجاعة وقعت بالمدينة![3].

بل إن كمونة صرح بأن زينب الكبرى مدفونة في المدينة في هذا الكتاب نفسه عندما تعرض لذكر المدفونين من آل البيت في المدينة[4] ، غير أن السابقي غفل أو تغافل عن هذا النص الصريح الواضح ، فهو ينشط في نقل كلام كمونة في نفي دفن زينب الكبرى في مصر لأنه يخدم غرضه ، أما كلامه عن دفنها في المدينة فلم يعرِّج عليه لأنه ينقض دعواه من أصلها ، فالعجب من السابقي كيف يستبيح مثل هذه التلفيقات!!.

وأما قول عبد الرزاق كمونة: «أما قبر زينب بنت علي عليهما السلام فالمشهور أنها دفنت في راوية التي تبعد عن دمشق بفراسخ»[5] ، فمحمول على زينب الصغرى

(١) هذا وهم ، فالصحيح أن زينب الصغرى هي لأم ولد ، كما نص على ذلك عامة النسابين ، راجع: الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (١٨/٣) ، و(٤٨١/٧) ، نسب قريش (ص ٤٤) ، عمدة الطالب (ص ٣٢).

(٢) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٨١ ـ ٨٢).

(٣) يبدو أن عبد الرزاق كمونة كان يرى أن زينب التي يُذكر أنها قدمت مع عبد الله بن جعفر إلى الشام بسبب المجاعة التي وقعت في المدينة هي زينب الصغرى ، وهذا وهم ظاهر ، فإن من اخترع هذه القصة أراد إثبات مجيء زينب الكبرى إلى الشام وليس الصغرى ، لأن الكبرى هي زوجة عبد الله ابن جعفر وهي التي يُفترض أن تأتي معه إلى الشام ، وسيأتي نقد هذه القصة وبيان أنها قد اختلقت منذ زمن قريب.

(٤) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٢١٠) ، وسيأتي نقل كلامه عند الكلام عن تعيين قبر زينب بالمدينة.

(٥) مشاهد العترة (ص ٢٤١).



لا الكبرىٰ، لأن هذا هو ما يتسق ما نصوصه، ولذا نسب الكاتب الإمامي محمد بيضون إلىٰ كمونة أنه يرىٰ دفن زينب الصغرىٰ في قرية راوية[1] وهذا هو الصحيح، خلافاً لما افتراه عليه السابقي.

وبهذا نكون قد أتينا علىٰ عشر دعاوىٰ للسابقي كلها ينطبق عليها أنها دعاوىٰ قائمة علىٰ الكذب والافتراء!!.

---

(١) موسوعة كربلاء (٢/٦٣٩).

❊ المسلك الثاني: البتر والتدليس والإيهام في النقولات

ضم السابقي إلىٰ أسلوب التزوير الصريح، أساليب ملتوية ومعقدة في التدليس، ما بين بتر النصوص، وما بين التقوّل علىٰ العلماء بتقويلهم ما لم يقولوه، وما بين الخيانة في النقل بنقل ما يوافق هواه وإخفاء ما يخالفه، وقد تكرر هذا الأمر في الكتاب حتىٰ صار سمة عامة للسابقي، وإليك بيان ذلك:

١ ـ بتر السابقي كلام ابن عساكر عن قبر أم كلثوم المدفونة في راوية

أراد السابقي أن يحشر الحافظ ابن عساكر مؤرخ دمشق المشهور في زمرة من قال بأن زينب الكبرىٰ مدفونة في الشام، وقد مضىٰ كيف نسب لابن عساكر أنه نص علىٰ أن اسم أم كلثوم هو زينب، ولم يكتف بهذا، بل إنه حين نقل كلامه توقف عند الموضع الذي يهدم كل ما يريد بناءه في كتابه، إذ أن ابن عساكر ذكر قبر أم كلثوم، ونص علىٰ أنها ليست بنت النبي ﷺ لأنها دفنت بالمدينة، ولا بنت علي رضي الله عنه لأنها دفنت بالبقيع، وهنا توقف قلم السابقي عن النقل، وترك بقية كلام ابن عساكر وهو قوله: «وإنما هي امرأة من أهل البيت سُميت بهذا الاسم ولا يحفظ نسبها»[1]، وهذا النص هو أقدم وأوثق نص تاريخي عن قبر راوية بالشام، وهو ينفي أن يكون القبر لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها، ولو نقله السابقي في كتابه لما بقي لكل ما يسوقه من ظنون واحتمالات أي قيمة علمية، ولكنه بتر هذا النص ولم يذكره إلا في هذا الموضع فقط، بل تجنب ذكره في سائر الكتاب، وسيزداد العجب حين ترىٰ أن السابقي أورد كلام ابن عساكر تحت عنوان: «من

(١) تاريخ دمشق (٢/٣٠٩ ـ ٣١٠).

ذكر المدفونة بقبر راوية هي أم كلثوم ولم يزد عليه شيئاً»[1] ، بينما زاد ابن عساكر أمرًا مهمًّا وهو أن أم كلثوم المدفونة براوية امرأة من أهل البيت لم يحفظ نسبها.

٢ ـ بتر السابقي كلام الشهرستاني عن شهرة دفن زينب الكبرىٰ في مصر

نقل السابقي كلام الشهرستاني صاحب كتاب «نهضة الحسين» ضمن قائمة من علماء الإمامية الذين قالوا بأن المشهد الذي براوية بالشام هو لزينب الكبرىٰ بلا ريب[2] ، فأورد السابقي الجزء الذي ينقل فيه الشهرستاني قول صاحب «الخيرات الحسان» إن زينب مدفونة في دمشق ثم توقف قلمه عند هذا النقل![3] ، وتتمة كلام الشهرستاني تنقض القول الأول ، إذ يقول: «وقال جماعة: إنَّ هذا لزينب الصغرىٰ ، كما هو مرسوم علىٰ صخرة القبر ، وإنّ الكبرىٰ توفيت بمصر ، ودفنت في قناطر السباع حيث المزار المشهور بالقاهرة»[4] .

فالشهرستاني عقَّب علىٰ قول صاحب الخيرات الحسان بما ينقضه ، وهو قول من قال إنها دُفنت في مصر ، ومما يؤيد ميله إلىٰ دفنها في مصر أنه قال في مقالة له: «اختلف المؤرخون في المكان الذي دفنت فيه السيدة زينب ، والمشهور أنها دفنت في قناطر السباع بمصر»[5] ، وغاية ما يقال: إن الشهرستاني حكىٰ الخلاف في كتابه «نهضة الحسين» في المسألة ، وأما القارئ الحصيف فيستنتج

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٥).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٢١٠).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٢٥).

(٤) نهضة الحسين (ص ١١٤) الهامش.

(٥) نقل ذلك عنه صالح الشهرستاني في تاريخ النياحة علىٰ الحسين (١/٩٣) وعزاه إلىٰ مقالة في مجلة المرشد البغدادية «الصفحة «٢٥٦» من الجزء «٦» من المجلد «٣»».

من كلام الشهرستاني ميله إلىٰ قول من قال إنها مدفونة في مصر، لكن السابقي لم ينقل كلامه كاملاً وبتره! ولو كان منصفاً وأميناً لنقل النص كاملاً.

٣ ـ بتر السابقي كلام محمد مهدي المازندراني عن الشعراني

أراد السابقي أن ينسب إلىٰ عبد الوهاب الشعراني القول بأن زينب الكبرىٰ دفنت في دمشق، فنقل كلام الشعراني بواسطة محمد مهدي الحائري المازندراني المولود في حدود سنة ١٣٠٠ هـ[١]، فقال: «الشعراني... قال في كتابه «لواقح الأنوار»: توفيت زينب بنت علي بدمشق الشام علىٰ ما حكىٰ عنه المازندراني في «معالي السبطين» ج ٢ ص ١٣٤، وإنما أوردنا كلامه ههنا بعد إسقاطنا إياه في ما سبق من بحثنا عن قبر زينب بمصر لأنه مؤيد لتصريح المؤرخين الثقات...»[٢].

وهنا تعمد السابقي مغالطة القارئ في أمرين:

الأول: إعراضه عن رأي الشعراني المشهور والمذكور في كتبه، والذي يصرح فيه بدفن زينب في مصر ونقلُه رأيًا غريبًا وشاذًا منسوبًا للشعراني، واعتماده في النقل عن الشعراني علىٰ واسطة غير معتمدة، دون الرجوع إلىٰ الكتاب المنقول عنه وهو «لواقح الأنوار».

الثاني: بتر السابقي كلام محمد مهدي المازندراني ونقل ما يوافقه وترك ما يخالفه، فالمازندراني ذكر أولاً كلام الشعراني المشهور في «المنن الكبرىٰ» الذي يصرح فيه بوفاة زينب الكبرىٰ بمصر، ثمَّ بعد ذلك نسب إليه أنه قال في

---

(١) تاريخ وفاته مستفاد من الذريعة (٢١/٢٠٢).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٠٤).

«لواقح الأنوار»[١] بوفاتها في دمشق، ثم قال المازندراني كلاماً مهماً حذفه السابقي، وهو قوله: «وفي الكتاب المذكور[٢] قال: «إن زينب المدفونة بقناطر السباع أخت الحسين بن علي بن أبي طالب بلا شك»»[٣].

وهذا الرأي لا يوافِق عليه السابقي طبعاً، لأن مقتضاه أن المدفونة في قناطر السباع بنت علي وأخت الحسين، وبما أن السابقي يذهب إلىٰ أن المدفونة في مصر ليست من بنات علي أصلاً فقد بتر هذا النص ولم ينقله.

والذي يُحتملُ أن أصل النص في كتاب «لواقح الأنوار»: «توفيت زينب الصغرىٰ بنت علي بالشام»، وهذا هو الوجه الوحيد للجمع بين النصين المتعارضين، فغير بعيد أن تسقط كلمة الصغرىٰ في النسخ فوقع الغلط في المطبوع، ولو نقل السابقي كلام المازندراني تاماً لما استقام له أن ينسب للشعراني القول بدفن زينب في الشام لظهور الخلل في النص الذي نقله المازندراني، وهذا لو سلمنا بصحة ما نقله المازندراني عن الشعراني.

٤ ـ ادعاء السابقي أن حسن قاسم اعترف بعدم وجود أي ولد لصلب علي رضي الله عنه في مصر!

نعم أيها القارئ، حسن قاسم الذي مر بك استماتته في إثبات دفن زينب

(١) للشعراني أكثر من كتاب بعنوان لواقح الأنوار، ولعل المراد هنا كتاب لواقح الأنوار القدسية المنتقاة من الفتوحات المكية، لأن ابن العربي ذكر قبر الست في دمشق في الفتوحات المكية، واللواقح مختصر للفتوحات، وقد راجعت الكتابين الآخرين المعنونين باللواقح وهما الطبقات الكبرىٰ وبيان العهود المحمدية، فلم أقف فيهما علىٰ ذكر لزينب بنت علي رضي الله عنهما، وأما لواقح الأنوار القدسية المنتقاة من الفتوحات المكية فهو مطبوع مرتين، ولم يتيسر لي الوقوف علىٰ المطبوع.

(٢) أي لواقح الأنوار.

(٣) معالي السبطين (ص ٦٣٦).

الكبرىٰ بمصر حتىٰ لجأ إلىٰ اختلاق كتاب كامل ليثبت ذلك وبذل جهداً لم يبذله أي أحد لنصرة القبر المصري، يَنسبُ إليه السابقي أنه ذكر في كتاب آخر أنه لا وجود لأي ولد لعليّ رضي الله عنه بمصر!

قال السابقي: «وقال الحافظ المؤرخ الكبير أبو محمد حسن بن إبراهيم بن زولاق الليثي المصري المتوفي ٣٨٧ هـ: «أول من دخل مصر من ولد علي سكينة بنت علي بن الحسين»؛ وبه قال السخاوي، واعترف به الأستاذ حسن محمد قاسم المصري»[١]، وأحال السابقي إلىٰ كتاب «تحفة الأحباب» الذي حققه حسن قاسم.

وعند مراجعة هذا النص نجد أن حسن قاسم نقل كلام ابن زولاق بواسطة ابن الزيات في كتابه «الكواكب السيارة» عندما علّق علىٰ قول السخاوي صاحب «تحفة الأحباب» عن سكينة بنت زين العابدين: «قيل إنها أول علوية دخلت مصر»[٢]، غير أن حسن قاسم تعقب السخاوي ولم يوافقه فيما ذكر، فإنه نقل عن ابن زولاق أن أول من دخل مصر من ولد علي رضي الله عنه هي سكينة بنت الحسين ابن علي، خلافاً لما قرره السخاوي من أنها سكينة بنت علي بن الحسين زين العابدين[٣]، ثم نقل حسن قاسم بعدها كلاماً متفرقاً عن ابن الزيات في تعيين قبر سكينة بنت زين العابدين، ثم تعقبه بأن القبر الذي ينسب إليها هو قبر سكينة بنت

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٩).

(٢) وأنت ترىٰ أن ما نقله السابقي عن ابن زولاق مخالف لما نقله حسن قاسم، حيث أن السابقي نقل أن أول من دخل مصر من ولد علي رضي الله عنه «سكينة بنت علي بن الحسين» أي أنها حفيدة الحسين رضي الله عنه، بينما الثابت في تحفة الأحباب: «سكينة بنت الحسين بن علي» أي أنها ابنة الحسين رضي الله عنه، غير أن الخطب في هذا يسير لوجود احتمال قوي للاشتباه بسبب تشابه الأسماء.

(٣) تحفة الأحباب (ص ١١٥) الهامش ١.

الحسين أي البنت وليس الحفيدة! فحسن قاسم لم يوافق ابن زولاق أصلاً، وإنما نقل كلامه ليتعقب السخاوي ويثبت أن المدفونة هي سكينة بنت الحسين رضي الله عنه وليست سكينة بنت علي بن الحسين رضي الله عنه.

ثم إن نقْلَ حسن قاسم لكلام ابن زولاق لا يعني موافقته عليه، فقد اعترض حسن قاسم علىٰ عدم ذكر السخاوي الحنفي لقبر زينب في «تحفة الأحباب»، وذلك قبل أربع صفحات من الموضع الذي أحال عليه السابقي!

قال حسن قاسم: «والسخاوي حينما وصل إلىٰ هذه المنطقة «قناطر السباع» كان ينبغي له أن يذكر المشهد الزينبي رضي الله تعالىٰ عن صاحبته، وقد كان معروفاً لديه وله الشهرة التامة، كما بسطنا ذلك في كتابنا «تاريخ المشهد الزينبي»، وقد نتج عن إغفال السخاوي لذكر المشهد الزينبي هنا، اتخاذ ذلك حجة بعدم معرفة هذا المشهد لكثير ممن يقول بعدم وجوده...»[1].

كما أنه صرح بدفن زينب الكبرىٰ في قناطر السباع في موضع آخر من تعليقه علىٰ «تحفة الأحباب»، فقال: «الأشراف الزيانبة... ينسبون إلىٰ السيدة زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه صاحبة المشهد المعمور بقناطر السباع»[2].

فهل صدق السابقي فيما زعمه أم أنه دلس علىٰ حسن قاسم؟.

وربما يعتذر معتذر عن السابقي بأنَّ كلام حسن قاسم الآخر قد خفي عليه، فالجواب: وهل خفي عليه كتاب حسن قاسم الذي ألّفه في نصرة وجود قبر زينب في مصر الذي يناقض كلام صاحب «تحفة الأحباب»؟

(١) تحفة الأحباب (ص ١١١) الهامش ٣.

(٢) تحفة الأحباب (ص ٢١٤) الهامش ١.

ثمَّ هل يصح للسابقي أن يترك كلام حسن قاسم المشهور ويعمد إلىٰ أن ينسب له خلاف المعروف عنه بناء علىٰ مجرد التوهم؟ نترك الحكم للقارئ الحصيف.

٥ ـ ادعاء السابقي أن الكاتب توفيق أبا علم ذكر زيارة نفيسة لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها في راوية!

عدَّ السابقي توفيقاً أبا علم المصري صاحب كتاب «أهل البيت»، ضمن من صرّحوا بأن زينب المكناة أم كلثوم بنت أمير المؤمنين مدفونة بقرية راوية، فقال: «الأستاذ توفيق أبوعلم المصري، رئيس مجلس إدارة السيدة نفيسة بمصر، ذكر زيارة السيدة نفيسة لمرقد السيدة زينب، المكناة بأم كلثوم، بنت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بقرية راوية بالشام»[1]، وعزاه إلىٰ كتاب «أهل البيت».

ولم أقف علىٰ كتاب «أهل البيت» لتوفيق المصري، ولكني وقفت علىٰ كاتب إمامي نقل هذا النص بخلاف ما نقله السابقي، ووقفت علىٰ كتاب «السيدة نفيسة» لتوفيق أبي علم، وعندما راجعت كلامه وجدت أن السابقي قد قام بخيانة علمية مشينة، فمعلوم للقاصي والداني أن غالب الكتاب المصريين المعاصرين الذين صنفوا في تراجم أهل البيت يصرحون بأن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مدفونة في مصر، فاستغربت جداً أن ينص أحدهم علىٰ أن زينب الكبرىٰ مدفونة في الشام بما يناقض المشهور عند أهل مصر، فلما راجعت كلام توفيق المصري عثرت علىٰ منشأ الخلل في كلام السابقي، يقول توفيق أبو علم: «ثم زارت بغوطة دمشق مقام السيدة زينب بنت أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهم»[2]، وهذا نفس

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٩).

(٢) السيدة نفيسة (ص ٧٩).

ما نقله هاشم معروف الإمامي عن كتاب «أهل البيت» لتوفيق المصري[1]، وهنا يتضح موضع الخيانة والتزوير، فتوفيق يقول: إن زينب التي زارتها نفيسة هي حفيدة علي ﵁ من بنته أم كلثوم، بينما جعلها السابقي بنت علي ﵁، فهل هكذا تكون الأمانة؟

يطيب لي هنا أن أنقل قول السابقي: «ما أجرأ الأستاذ على تحريف نصوص المؤرخين»[2]، فإن هذه الصفة ألصق به ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

٦ ـ تدليس السابقي على ابن الحوراني وصاحب «الروضة البهية»[3]

نقل السابقي كلام ابن الحوراني[4] وصاحب «الروضة البهية»[5] في تعيين المدفونة بقرية راوية وأنها زينب وكنيتها أم كلثوم، لكن السابقي دلس على القارئ حين نقل هذا النص الذي لا يخدمه أصلاً وحمّله ما لا يحتمل، إذ أن ابن الحوراني لم يصرح بأن زينب هذه هي الكبرى وإنما ذكر أنها ابنة فاطمة وأنها تزوجت عمر ﵁ كما أشار إليه السابقي، ثم إن ابن الحوراني ذكر زينب بنت علي في موضع آخر ونص على أنها مدفونة بمقبرة الباب الصغير بدمشق، فقال:

---

(١) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤٠).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٨٢).

(٣) لم أذكر اسم المؤلف الذي نُسب إليه كتاب الروضة البهية، لأن هذا الكتاب من عمل أبي هدى الصيادي المشهور باختلاق الكتب والمؤلفين كما هو مفصل في كتاب «أبو الهدى الصيادي في آثار معاصريه» لحسن سويدان، وكتاب «جناية الصيادي على التاريخ» لعبد الرحمن الشايع، وقد تبين لي أن قسماً كبيراً من كتاب الروضة البهية مأخوذ من كتاب الإشارات لابن الحوراني.

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٨).

(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٨).

«في كتاب «محاسن الشام»، قبر السيدة زينب بنت الإمام علي بمقبرة باب الصغير، معروف يزار»[1]، وهذا عين ما قاله صاحب «الروضة البهية»[2]، لكن السابقي لم ينقل هذا النص الذي يهدم مراده، فكما جاز للسابقي أن يدعي أن مراد ابن الحوراني بدفينة راوية هي زينب الكبرىٰ يجوز لمن يخالفه أن يقول إن مراد ابن الحوراني بدفينة الباب الصغير هي زينب الكبرىٰ، ولأن السابقي يريد إثبات أن زينب الكبرىٰ مدفونة بقرية راوية وليس في مقبرة الباب الصغير، لم ينقل كلام ابن الحوراني عن دفن زينب في الباب الصغير، لأن ذلك سيهدم استدلاله، لأن ابن الحوراني لم يميز بين دفينة الباب الصغير ودفينة راوية، فلم يذكر أيهما الكبرىٰ أو الصغرىٰ مما يجعل الاحتمالات متساوية، وبما أن هذا خلاف مراد السابقي فقد تجاهل نقل هذا النص أو الإشارة إليه.

٧ ـ بتر كلام عبد القادر الريحاوي والتدليس علىٰ رأيه في تعيين المدفونة في راوية

ارتكب السابقي جنايتين علميتين في نقله لرأي الدكتور عبد القادر الريحاوي، الذي وصفه أنه «أحد عباقرة التاريخ والأدب»[3]، وإليك بيان ذلك:

الجناية الأولىٰ: أورد السابقي كلام الريحاوي ضمن الطائفة الثانية الذين نسب إليهم أنهم ذكروا أن المدفونة بقرية راوية هي زينب المكناة أم كلثوم وأنها من فاطمة، وهذا غير صحيح قطعاً، فالكلام الذي نقله السابقي عن الريحاوي

(١) الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات (ص ٥٤ ـ ٥٥).

(٢) الروضة البهية (ص ٨٣).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٩).

ليس فيه إلا التصريح بأنها زينب الصغرىٰ وأنها ملقبة بأم كلثوم[1]، ولم يقل الريحاوي إنها بنت فاطمة رضي الله عنها، بل إن قوله إنها زينب الصغرىٰ يدل علىٰ أنه يرىٰ أنها ليست بنت فاطمة أصلاً، لأن زينب الصغرىٰ ليست ابنة فاطمة رضي الله عنها وهذا متفق عليه بين عامة النسابين والمؤرخين.

الجناية الثانية: وهي أشد من الأولىٰ، إذ فيها خيانة واضحة للأمانة العلمية في النقل، وذلك أن الريحاوي إنما ذكر قبر زينب الصغرىٰ ضمن القبور التي لا تثبت!، إذ أنه قال قبل سطر من الموضع الذي نقله السابقي: «هناك قبور أخرىٰ ومشاهد تنسب إلىٰ جماعة من الصحابة وآل البيت، تزار ويعنىٰ بها دون أن يثبت تاريخياً دفن أصحابها في دمشق»، ثم ذكر منها مشهد الحسين في الجامع الأموي وقبر زينب الصغرىٰ في قرية راوية ثم قبر سكينة بنت الحسين وقبر الست رقية[2]، غير أن السابقي لم ينقل هذه العبارة وتعمد أن ينسب إلىٰ الريحاوي خلاف ما يعتقده، وهذا تدليس ظاهر وتزوير لرأي الريحاوي، فاعجب لهذا الرجل كيف يستبيح مثل هذه المسالك من أجل نصرة هواه!.

ثم إن الريحاوي قد أكد رأيه بوضوح في مقالة «قبور العظماء في دمشق» والتي نشرها في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، حيث قال عند ذكر قبور آل البيت: «إن أكثر قبور آل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم رغم شهرتها وفخامتها لا تمت إليهم بصلة»، ثم ذكر قبر سكينة بنت الحسين وقبر فاطمة بنت الحسين ثم بعدها قال: «زينب الصغرىٰ بنت علي، وتلقب أم كلثوم، لها قبران في دمشق، الأول في قرية راوية المعروفة حالياً بالست... والقبر الآخر في مقبرة الباب الصغير

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٩).

(٢) مدينة دمشق تاريخها وتراثها وتطورها العمراني والمعماري (ص ١٩٨).

في قبة خاصة به تضمه إلىٰ مقام الست سكينة، ورغم كل ذلك فنحن لا نعتقد بصحة نسبة هذين القبرين إلىٰ زينب بنت علي بن أبي طالب»[1].

وبذلك تثبت براءة الريحاوي مما نسبه إلىٰ السابقي جملة وتفصيلاً.

٨ ـ تدليس السابقي علىٰ جماعة من الكتاب والمؤلفين وادعاؤه موافقتهم علىٰ دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في الشام!

إنّ أكبر عقبة كانت تقف أمام السابقي في قضية تعيين قبر زينب، هو اختلاف الأقوال حول مكان دفنها، واختلاف الأقوال حول تعيين المرأة المدفونة براوية، والأقوال التي ذكرها السابقي في مدفن زينب الكبرىٰ هي ثلاثة:

القول الأول: أن قبر زينب الكبرىٰ في المدينة، ذهب إلىٰ ذلك محسن الأمين وغيره.

القول الثاني: أنها دُفنت في دمشق بقرية راوية.

القول الثالث: أن قبرها في مصر، ذهب إلىٰ ذلك الشعراني وحسن قاسم.

وأما الأقوال الواردة في تعيين قبر الست في راوية بالشام فهي أربعة:

القول الأول: أنها أم كلثوم دون تعيين نسبها، مع نفي كونها من الصحابة، وهو قول ابن عساكر وياقوت الحموي، وأبي الحسن الهروي وابن شداد.

القول الثاني: أنها أم كلثوم الكبرىٰ زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأن اسمها

---

(١) مقالة قبور العظماء في دمشق، منشورة بمجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٤، الجزء الرابع، ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ هـ، (ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠).

زينب، وهو قول ابن الحوراني وصاحب الروضة البهية وحسن قاسم.

القول الثالث: أنها زينب الصغرىٰ بنت علي رضي الله عنهما وهو أحد أقوال محسن الأمين.

القول الرابع: أنها زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما[1]، وهو قول جماعة من المتأخرين.

فأراد السابقي أن يطوع هذه الأقوال المختلفة والمتنافرة ويجعلها قولاً واحداً!، ولكي يتمكن من ذلك تمحل وتكلف في الجمع بين هذه الأقوال، فالأقوال المختلفة في تعيين المرأة المدفونة في راوية جعلها ترجع إلىٰ قول واحد هو أنها زينب الكبرىٰ[2]! وحتىٰ من قال بوفاتها في المدينة أو مصر حشرهم السابقي ضمن القائلين بوفاتها في دمشق، فعقد مبحثاً سماه: «شهرة مشهد زينب المكناة بأم كلثوم في ألف عام»، أراد فيه أن يحشد الأدلة علىٰ شهرة قبر راوية بغض النظر عن رأي من ينقل عنه، ولذا قال: «لا بأس أن نسوق ههنا أسماء المؤلفين الذين ذكروه، ولا يهمنا ههنا آراءهم في تعيين المدفونة بها، وإنما مقصودنا إثبات شهرة المشهد»[3]، فالنتيجة التي رتبها علىٰ هذه الدعوىٰ هي أن اختلاف العلماء في تعيين المدفونة في قبر راوية مآله إلىٰ أنها زينب الكبرىٰ حتىٰ لو كانوا يقولون بأنها أم كلثوم من آل البيت دون أن يعلم نسبها، أو قالوا إنها زينب الصغرىٰ، أو خلطوا بينها وبين أم كلثوم الكبرىٰ!!، وهذه نهاية التحكم والمغالطة والتدليس.

---

(١) سيأتي تفصيل هذه الأقوال مع مصادرها في مبحث تعيين قبر زينب.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٧)، و(ص ١٥٦).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٣).

فعدد المذكورين في هذا المبحث هم ٣٣ اسماً، وعدد القائلين منهم صراحة بدفن زينب الكبرىٰ في راوية ١١ فقط، أي ثلث هذا العدد، وأما بقية الأسماء فمنهم من قال بدفنها في مصر، كالشعراني وبنت الشاطئ وحسن قاسم، ومنهم من قال بأن أم كلثوم هذه ليست من الصحابة أصلاً، كابن عساكر وكل الذين نقلوا كلامه، كالهروي، وياقوت الحموي، وابن شداد، وابن شاكر، ومحمد كرد علي، ومنهم من قال إن أم كلثوم المدفونة براوية هي زوجة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كابن الحوراني، وصاحب «الروضة البهية»، ومنهم من قال إنها أم كلثوم بنت زينب الكبرىٰ، كتوفيق أبي علم، ومنهم من قال إنها زينب الصغرىٰ كابن جبير، ومنهم من افترىٰ عليه السابقي كالذهبي، والبصروي، ومنهم من نسب إليه السابقي كلاماً بالواسطة وثبت أنهم براء منهم كسبط ابن الجوزي[1] الذي نسب إليه حسن قاسم كتاب «المزارات الشامية»، وبيَّنتُ أنه خطأ في الطباعة أو وهم من حسن قاسم.

ومنهم من وهِم السابقي في نسبة كتاب إليهم تبعاً لغيره، كمحمد بن يحيىٰ الدمشقي الذي نُسب إليه كتاب «الإشارات في معرفة الزيارات» غلطاً، وإنما هو لابن الحوراني[2]، ومنهم من لم ير السابقي كتبهم ولكنه نسب إليهم هذا القول

(١) وقد توهم السابقي أنه سبط ابن الجوزي فقال: «يوسف بن قزاوغلي المعروف بسبط ابن الجوزي» مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٤)، وهذا غلط، فإن مصدر السابقي في النقل عن كتاب المزارات المنسوب لابن الجوزي هو حسن قاسم، وحسن قاسم لم يقل إن مؤلف المزارات هو سبط ابن الجوزي بل نسبه إلىٰ ابن الجوزي ولم يقيده بالسبط كما في كتابه «أخبار الزينبات ص ٦٢) و(ص ٦٥)، فيبدو أن السابقي لما لم يجد أحداً نسب كتاب المزارات لابن الجوزي، توهم أن المقصود هو سبط ابن الجوزي.

(٢) نسب السابقي كتاب الإشارات إلىٰ محمد بن يحيىٰ وأحال علىٰ مخطوطة لايبزيغ برقم ٢٨٦، وعند مراجعة بيانات المخطوط في مكتبة لايبزيغ وجدته منسوباً إلىٰ نجم الدين محمد بن يحيىٰ=

بناء على التكهن والرجم بالغيب، كعبد الغني النابلسي والعجلوني.

ثمّ إن التدقيق والتحقيق في أسماء القائلين بدفن زينب الكبرى في دمشق، يكشف أن مرد ومدار أقوالهم على نقول قليلة أصلها نصّان أو ثلاثة، فأبو بكر الموصلي، والناجي، إنما نقل السابقي كلامهم بواسطة أبي البقاء البدري(١)، وابن طولون نقل عنه السابقي بواسطة العدوي(٢)، والسيد حسين الموسوي نقل عنه السابقي بواسطة صك مزعوم لوقف بساتين منطقة السيدة زينب(٣).

ثمّ إنّ مِن هؤلاء مَن هو معاصر مثل سامي الدهان وأحمد فهمي وصلاح الدين المنجد، فيحتمل اغترارهم بقول بعض المتأخرين، وبوجود المشهد المشيد في قرية راوية والذي كان ينسب إلى زينب الكبرى في عصرهم، والنتيجة تكون أن مرجع قول القائلين بوفاة زينب في دمشق لا يتعدى قولين أو ثلاثة أقوال، كلها صدرت من مؤلفين ولدوا في قرون متأخرة عن وفاة زينب.

والقصد أنَّ السابقي لما كان غرضه تكثير القائلين بوفاة زينب في دمشق، لجأ إلى أسلوب الإيهام والتدليس، فحشر في هذا الباب كل من وقف على نص له في هذه القضية، حتى لو كان هذا النص مخالفاً لما يريده، وهذه نهاية المغالطة

= بن تقي الدين الفرضي الشافعي، لكنه في التعريف بالمخطوط أشار إلى أن بروكلمان نسبه لابن الحوراني، ثم بعد المقارنة بين هذا المخطوط وكتاب الإشارات لابن الحوراني، تبين أنه كتاب ابن الحوراني والغريب أن السابقي قد اطلع على كتاب ابن الحوراني ولا شك أنه عاين تطابق النصين لكنه تجاهل ذلك كعادته!!.

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٦).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٥)، نقل السابقي كلامه بواسطة صك يُزعم أنه كتب في القرن الثامن، ونص الصك نقله السابقي (ص ١٦٦).

التي تؤدي إلىٰ تشويه التاريخ وتزويره.

والأعجب أن يصدر هذا من السابقي الذي قال عن حسن قاسم: «ما أجرأ الأستاذ علىٰ تحريف نصوص المؤرخين... هكذا تتلاعب الأيدي الأثيمة بالآثار العلمية»[١]!.

٩ ـ التشبع بالزور والإيهام بالنقل بلا واسطة عن كتب مفقودة أو موهومة

أكثر السابقي النقل والعزو إلىٰ عشرات المصادر التي لم يرها ولم يطلع عليها، والإكثار من النقل بالواسطة ليس أمراً مذموماً بحد ذاته، لكن المذموم هو إيهام القارئ الوقوف علىٰ المصدر وإغفال الواسطة، أو نسبة أمور لا حقيقة لها إلىٰ هذه المصادر بناء علىٰ التوهم والتكهن، أو ترك القول الذي اشتهر به أحد العلماء، ونسبة قول غريب إليه بالواسطة، وهذه المغالطات المذمومة تكررت من السابقي بصورة فاحشة، حتىٰ صارت كثير من نقولاته التي بنىٰ عليها كتابه مجرد ادعاءات مبنية علىٰ الظن ولا أساس لها سوىٰ التخمين، وقد مضت نماذج مفصلة من ذلك، مثل ما سبق مِن زعمه أن قبر زينب ليس مذكوراً في كتاب «أنس الزائرين» الذي نسبه غلطاً للقضاعي، وزعمه أن البصروي ذكر زينب في «تحفة الأنام»، وادعاؤه أن ابن الجوزي ذكر قبر أم كلثوم في مزاره[٢]، وادعاؤه أن ابن عساكر ذكر أن المدفونة براوية اسمها زينب، وغيرها من الأمور التي ذكرتها

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٨٣).

(٢) وسيأتي مثال رابع حين زعم السابقي الاطلاع علىٰ كتاب عيون الأخبار لابن أبي السرور البكري وقد أفردت له مبحثاً في المسلك الثالث.

سابقاً، وسنوقفك على نماذج أخرى مع إيجاز سريع ثم نبين مواضع الخلل في منهجية السابقي:

أ ـ نسب السابقي إلى ابن عبد الحكم كتاب «منهج السالك في أخبار مصر والقرى والممالك»، وذكر أنه محفوظ في المتحف البريطاني بلندن وأنه لم يذكر دخول زينب الكبرى إلى مصر، ولم يذكر السابقي مصدره في ذلك[1]، وبعد البحث والتقصي تبين أن مصدر السابقي هو كتاب «مؤرخو مصر الإسلامية» لمحمد عبد الله عنان الذي اعتمد عليه السابقي في كثير من الأمور التي ذكرها عن مؤرخي مصر إلا أن السابقي خلّط فيما نقله مجدداً، فعنان يقرر أن مخطوطاً محفوظاً بمكتبة ليدن بهولندا نُسب خطأً إلى السيوطي لأن عنوانه هو «بغية الطالب ومنهج السالك في أخبار مصر والقرى والممالك»، وهو عين كتاب «الفتوح» لابن عبد الحكم[2]، فأساء السابقي فهم كلامه وظن أن عنوان كتاب ابن عبد الحكم هو «منهج السالك»، وزاد إمعاناً في الإيهام بأن أخفى مصدره في ذلك وأوهم القارئ أنه وقف على منهج السالك وطالعه.

ب ـ ذكر السابقي جملة من الكتب التي لم ترها عينه، وقرر أنها لم تذكر قبر زينب، ومن ذلك كتاب ابن زولاق عن تاريخ مصر، وكتاب عز الملك المسبحي، ثم أحال من يريد الوقوف على تراجم من ذكرهم إلى كتاب «مؤرخو مصر الإسلامية»[3]، وأنت ستعجب حين ترى صاحب الكتاب المحال عليه يصرح بأن الكتاب الوحيد الذي بقي من تراث ابن زولاق هو «مختصر فضائل

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٦).

(٢) مؤرخو مصر الإسلامية (ص ١٢).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٧).

مصر»[١] ولا زال وقتها مخطوطاً، كما أن عنان صرح بأن كل كتب عز الملك المسبحي فقدت![٢].

ومن ذلك ادعاء السابقي أن شمس الدين السخاوي لم يذكر قبر زينب في مصر في رسالته عنها[٣]، وهذا الكلام لا حقيقة له، لأن السخاوي لم يصنف أصلاً كتاباً عن زينب، وإنما نسب إليه حسن قاسم ذلك كما مضىٰ!.

ج ـ ذكر السابقي عدة عناوين لكتب مؤلفة في تاريخ مصر ومزاراتها، فقال: «علىٰ أن هناك جماعة من مؤرخي مصر ممن أفرد تأليفه في تحقيق المزارات والقبور والمساجد: كابن يونس والهتناني والقرشي صاحب «المزارات المصرية»، وابن أسعد النسابة صاحب «مزارات الأشراف»، وابن عطايا والحموي الذي ذكر جملة من مزارات مصر، وابن عبد الكريم والحافظ السلفي وحرملة وابن بللوة والمكي وسراج الدين الملقن[٤]، وابن الزيات الأنصاري، وجوهر السكري، والسخاوي، وابن عنتر، وابن حمامة، ومجد الدين بن الناسخ، وابن أبي طلحة صاحب «هادي الراغبين»، وموفق الدين صاحب «مرشد الزوار»، ترىٰ هؤلاء الأعلام يترجمون أصحاب القبور، ويميزون بين المزارات الصحيحة والمزورة من العلويين وغيرهم في مصر، ولم يذكر أحد من هؤلاء أن العقيلة زينب الكبرىٰ بنت أمير المؤمنين عليه السلام مدفونة في مصر»[٥].

(١) مؤرخو مصر الإسلامية (ص ٣٧).
(٢) مؤرخو مصر الإسلامية (ص ٥٢)، وقد بقيت قطعة من كتاب أخبار مصر للمسبحي نشرها وليم مليورد بعنوان أخبار مصر في سنتين (٤١٤ ـ ٤١٥ هـ).
(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٧).
(٤) كذا والصواب ابن الملقن.
(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٨).

وأحال السابقي كل هذه العناوين إلىٰ كتاب «الكواكب السيارة» لابن الزيات!، وعندما نراجع الصفحة التي أحال عليها السابقي، نجد ابن الزيات صاحب «الكواكب السيارة» يسرد عناوين عدة كتب دون أن يبين موضوعها، فهو يقول: «فقد نظرت إلىٰ ما جمعوه وألفوه فرأيت كل واحد منهم ألّف تأليفاً وأدىٰ اجتهاده»[1]، ثم بعد أن ذكر عدّة من المؤلفين قال: «ولقد أحسن كل منهم ما ألّف وجمع، فمنهم من ذكر خططاً وقبائل، ومنهم من ذكر مدافن ومساجد وقبوراً مختصرة، ومنهم من ذكر بعض الصحابة، ومنهم من ذكر بعض القرابة....»[2]، فتبين أن مواضيع هذه الكتب مختلفة ومتنوعة وليست مقصورة علىٰ الزيارات أو تعيين مواضع الوفيات كما توهم السابقي.

ثمَّ إنَّ ابن الزيات لم يصرح بأنه سينقل جميع ما في هذه الكتب، وهاهنا يُطرح التساؤل: من أين جاز للسابقي الادعاء بخلو تلك الكتب من ذكر زينب ما دام ابن الزيات لم يشترط علىٰ نفسه إيراد كل ما فيها؟، بل من أين للسابقي أن من ذكر أسماءهم ترجموا لأصحاب القبور وميزوا المزارات الصحيحة والمزورة وهو لا يعرف حتىٰ عنوان كتب من ذكرهم؟ فَلْيُسَمِّ لنا السابقي كتاب ابن عطايا أو ابن عنتر أو ابن حمامة أو الحافظ السلفي أو غيرهم، إنْ هذا إلا نهاية التحكم والتخرص والتشبع بالزور!، وقد قال النبي ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»[3].

إنَّ نظائر هذه الإطلاقات القائمة علىٰ التوهم كثيرة جدًّا في كتاب السابقي،

---

(١) الكواكب السيارة (ص ٤).

(٢) الكواكب السيارة (ص ٤ ـ ٥).

(٣) صحيح البخاري (٥٢١٩).

وكذا نظائر إطلاقه أحكاماً غريبة بناء على نقولات بالواسطة، ومن ذلك دعواه أن زيارة نفيسة لقبر زينب في دمشق مذكورة في كتب القرون الوسطى، ومستنده في ذلك كتاب أحمد فهمي المعاصر مع أن ما فيه خلاف ما زعمه[1]، وغير ذلك مما يعسر الإحاطة به هنا، ويكفي ما قدمناه من أمثلة على الاعوجاج الظاهر في منهج السابقي وطريقة استدلاله بالنصوص والنقول مما يطرح الثقة بنقله ويجعل كلامه غير قابل للاعتماد، وسيظهر ذلك بوضوح في المباحث الموالية.



(١) انظر (ص ١٩١) من هذا الكتاب.

❋ المسلك الثالث: إطلاق الدعاوىٰ العريضة بلا حجة

١ ـ ادعاء السابقي أنَّ الدولة الفاطمية غيرت اسم قبر زينب بنت المتوج إلىٰ قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

قال السابقي: «حدثنا العلامة محمد حسين حرز الدين... سمعت مراراً من المرحوم السيد عبد الرزاق المقرم أنه يرىٰ أن القبر المنسوب إلىٰ زينب عليها السلام من وضع الدولة الفاطمية»، ثم قال معلقاً في الهامش: «ويؤيد رأي سيدنا المقرم أن جملة من قبور العلويين بمصر كتب علىٰ ألواحها في الدولة الفاطمية أنهم أولاد الإمام علي لصلبه... وكتبوا علىٰ قبر السيدة زينب بنت يحيىٰ المتوج: «مشهد السيدة الطاهرة بنت الزهراء البتول زينب بنت علي بن أبي طالب»، مع أن زينب هذه توفيت سنة ٢٤٠ هـ»[(١)].

ليت السابقي أتىٰ بمصدر تاريخي لهذه الدعوىٰ العريضة! التي سيأتيك ما يناقضها من كلام السابقي نفسه[(٢)]!!، ويكفي في سقوطها أنه لم ينقلها عن أي مصدر، فحكاية هذه القصة وإرسالها إرسال المسلَّمات بلا أي حجة أو بيّنة، هو افتراء ظاهر وكذب صريح علىٰ التاريخ وأهله[(٣)].

٢ ـ ادعاء السابقي أن الذهبي قال إن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مدفونة بدمشق

زعم السابقي أن العلامة المؤرخ الذهبي قرر أن زينب الكبرىٰ مدفونة في

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٢) انظر (ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧) من هذا الكتاب.

(٣) ثم وقفت علىٰ نص مشابه في كتاب عقيلة بني هاشم لعلي الهاشمي الخطيب (ص ٦٦)، والكتاب طبع أول مرة سنة ١٣٧٧ هـ قبل كتاب السابقي، فالظاهر أنه تلقف هذا النص منه ولكنه لم ينسبه إليه فجمع بين الافتراء والسرقة.

راوية[1]، وقال في موضع آخر: «ثم قال[2] مشيراً إلىٰ محل قبرها بين الكوكبين هكذا، «في دمشق»، كما هو دأبه في ذكر القبور، راجع ترجمة واثلة بن الأسقع ص ١٣٤، ومدرك بن زياد ص ٧٠، ومعاذ بن جبل ص ٨٦، ومغيرة بن شعبة ص٩٨ ومعاوية بن صخر ص٨٩، ويزيد بن أبي سفيان ص ١٤٧»[3]، وبعد أن نصب السابقي هذا الدليل صار يخاصم به في كتابه ويُحَاجُّ به من يرىٰ خلاف رأيه، ولذا استدل به في أكثر من موضع من كتابه[4].

قلت: إن تقرير أي قضية علمية إما أن يكون مبنياً علىٰ نقل مُصدَّق أو استدلال مُحقَّق[5]، وما ذكره السابقي لا ينطبق عليه أي شيء من ذلك، فلا هو نقل قول عالم سبقه إلىٰ هذه الدعوىٰ العريضة، ولا هو بنىٰ هذه الدعوىٰ علىٰ أدلة محقَّقة، فكما قلت سابقاً، لم ينسب أحد إلىٰ الذهبي تعيين موضع وفاة زينب في دمشق قبل السابقي، وكفىٰ بهذا دليلاً علىٰ بطلان هذه النسبة، وأما ما استدل به السابقي فهو محض تكهن خاطئ وغير صائب، فالذهبي لم ينص علىٰ أن مراده بقوله «في دمشق» هو تعيين موضع وفاة الصحابي، ثم إن أي باحث مبتدئ يعلم قطعاً أن الذهبي الذي إليه المنتهىٰ في علم التاريخ لا يمكن أن يقرر أن معاذ بن جبل والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما ماتا بدمشق كما زعم السابقي، وأما بقية المذكورين الذين ذكرهم السابقي فوفاتهم بدمشق معلومة، وهنا يقع السؤال: ما مراد الذهبي بقوله «في دمشق»؟

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٣).

(٢) أي الذهبي رحمه الله.

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٩٩).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٧، ١٦١، ١٦٦، ١٧٤، ١٩١).

(٥) مقدمة في أصول التفسير (ص ٢٠).

الجواب: إن مراد الذهبي يتبين من خلال مراجعة منهجه في كتابه، وعندما نراجع مقدمة كتاب تجريد أسماء الصحابة نجد أن الذهبي ذكر الرموز التي استعملها في الكتاب وذكر منهجه، ولم يذكر أنه سيعين موضع وفاة الصحابي المترجم له، كما أنه لم يلتزم بذلك في التراجم، فتارة يذكر موضع وفاة الصحابي[1] وتارة يهمله[2]، ثم إن الذهبي ختم تراجم جماعة من الصحابة بقوله «في دمشق» مع أن المعلوم قطعاً أنهم لم يدفنوا بدمشق، فمِنَ الذين ذكرهم السابقي: معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي توفي بعمواس بالأردن في طاعون عمواس، كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى[3]، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنه الذي يعلم أي مبتدئ في التاريخ أن كافة العلماء ومنهم الذهبي[4] اتفقوا على وفاته بالكوفة وهو أمير عليها[5]، ولا أدري كيف يخفى مثل هذا الأمر المشهور على السابقي، وهو يتصدى لتحقيق قضايا تاريخية لا ينبغي أن يقع فيها مثلُ هذه الأخطاء الفاحشة.

وممن ختم الذهبي ترجمتهم بقوله «في دمشق» مع أنه نص في كتبه الأخرى على وفاتهم بموضع آخر: حذيفة بن اليمان[6]، وسهيل بن

(١) انظر تجريد أسماء الصحابة (النصف الأول) أبرهة بن شرحبيل برقم ٢٠، أزهر بن عبد عوف برقم ٨٤، الأسود بن هلال برقم ١٦٣، وغيرهم.

(٢) انظر تجريد أسماء الصحابة (النصف الأول): إبراهيم رضي الله عنه بن النبي صلى الله عليه وسلم برقم ٥، أبي بن كعب رضي الله عنه برقم ٣٥، جابر بن عبد الله رضي الله عنه برقم ٦٨٣، حسان بن ثابت رضي الله عنه برقم ١٢٣١، وغيرهم، وإنما ذكرت المشهورين منهم المعروفة مواضع وفياتهم.

(٣) الكاشف (٢/٢٧٢)، تاريخ الإسلام (٢/١٠١)، تذكرة الحفاظ (١/٢١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣/٣٢)، تاريخ الإسلام (٢/٤٣٩).

(٥) نقل الإجماع على ذلك الخطيب في تاريخ بغداد (١/٥٤٩) وخطّأ من قال بوفاته في المدائن، وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٦٠) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص ٧٥)، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٤٤٦)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/٢٦٣) وغيرها.

(٦) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الأول) برقم ١٢٨٦، وذكر في السير (٢/٣٦٩)، وتاريخ=

عمرو[1]، وطلحة بن عبيد الله[2]، وعبد الله بن حنظلة[3]، وقيس بن المكشوخ[4]، وكعب الأحبار[5]، وكعب بن مرة[6] وغيرهم.

والمتحصل من هذا أن عبارة «في دمشق» لا يمكن أبداً أن يكون معناها: توفي بدمشق، بل معناها كما تبين لي من جرد كتاب التجريد للذهبي هو أن أخبار المترجم أو أحاديثه موجودة في تاريخ دمشق، والذي يدل على ذلك أن عادة الذهبي في كثير من التراجم أن يختمها بالمصدر الذي اعتمد عليه، وعندما كان ينقل من تاريخ دمشق، فإنه يختم الترجمة بعبارة تدل على ذلك، فتارة يقول في تاريخ دمشق[7]، وتارة يقول مستوفى في دمشق[8]، وتارة يقول في دمشق[9]، وعليه فقول الذهبي: «في دمشق» ليس إلا اختصاراً للإحالة على تاريخ دمشق،

= الإسلام (٢/٢٧٧) وفاته بالمدائن.

(١) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الأول) برقم ٢٥٩٢، وذكر في السير (١/١٩٥) وتاريخ الإسلام (٢/٨٨) وفاته باليرموك أو عمواس.

(٢) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الأول) برقم ٢٩٢٦، ولا خلاف في أن طلحة رضي الله عنه استشهد بالبصرة وقبره هناك، سير أعلام النبلاء (١/٤٠)، تاريخ الإسلام (٢/٢٩٣).

(٣) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الأول) برقم ٣٢٤١، وعبد الله بن حنظلة توفي في وقعة الحرة بالمدينة كما هو مشهور، سير أعلام النبلاء (٣/٣٢٤)، الكاشف (١/٥٤٧).

(٤) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الثاني) برقم ٢٧٢، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٢/٢٣١) إنه قتل في صفين.

(٥) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الثاني) برقم ٣٥٥، وذكر في السير (٣/٤٩١) وفاته بحمص.

(٦) تجريد أسماء الصحابة (الجزء الثاني) برقم ٣٥٨، وذكر في تاريخ الإسلام (٢/٥٣٥)، وفاته بالأردن.

(٧) انظر تجريد أسماء الصحابة الجزء الأول التراجم رقم: ٤٣٦، ٥٢٦، ٨٠٢، ٩١٥، ١٤٨٤، ١٧٥٧، ٢٦٨٦.

(٨) انظر تجريد أسماء الصحابة الجزء الأول التراجم رقم: ١٣٤٢، ٢٤٠٠، ٢٨٥١، ٤٤٤٨.

(٩) انظر تجريد أسماء الصحابة الجزء الأول التراجم رقم: ١٢٦٤، ١٢٨٦، ١٧٥٦.

وأبْينُ دليل علىٰ ذلك أن كل التراجم التي ختمت بعبارة في دمشق موجودة في تاريخ دمشق لابن عساكر، فدل هذا علىٰ أن مراد الذهبي هو الإحالة علىٰ مصدره في أخبار المترجم له، وليس تعيين مكان وفاته، فإنْ جَهِل السابقي هذا وتجاسر علىٰ نسبة هذا القول للذهبي دون تثبت وروية فهذا دليل علىٰ بُعده عن منهج أهل التحقيق والتدقيق، وإنْ علمَ هذا وتغافل عنه كي يطوِّع كلام الذهبي ليصير دليلاً له فتلك مصيبة أعظم وأطم.

٣ ـ ادعاء السابقي الاطلاع علىٰ كتاب «عيون الأخبار» لابن أبي السرور البكري (١٠٨٧ هـ)

ذكر السابقي محمد بن أبي السرور البكري ضمن من لم يذكروا أن زينب مدفونة في مصر فقال: «ومن المتأخرين ممن توسع في التدوين محمد بن سرور البكري[١] المتوفىٰ ١٠٦١هـ[٢]، وله في التاريخ مساع مشكورة وكتب قيمة منها «عيون الأخبار ونزهة الأبصار» ضبط فيه الحوادث المتعلقة بمصر خاصة وغيرها منذ بدء الخلقة، وجميع الدول الحاكمة علىٰ مصر بغاية الشرح والبسط إلىٰ عصره في دولة خليل باشا سنة ١٠٤١ هـ»[٣].

أقول: إنّ إحالة السابقي إلىٰ كتاب «عيون الأخبار» هي من التشبع بالزور،

(١) سماه السابقي محمد بن سرور وهذا غلط والصواب: محمد بن أبي السرور.

(٢) كذا والصواب أنه توفي سنة ١٠٨٧ هـ، وأما ما ذكره السابقي فهو تاريخ وفاة محمد بن أبي السرور البكري والد المؤلف، ومنشأ الاشتباه أن كلاً من ابن أبي السرور الأب والابن اسمهما محمد!، وقد نبَّه علىٰ ذكر محققو كتاب «المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب» لابن أبي السرور البكري، (ص ٦٩).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٧).

فإنَّ كتاب عيون الأخبار للبكري لم يطبع في حياة السابقي[(١)] ، والسابقي لم ير مخطوطة الكتاب قطعاً ، والدليل على ذلك ، قوله إن كتاب «عيون الأخبار» ينتهي بدولة خليل باشا سنة ١٠٤١ هـ ، ومنشأ غلط السابقي هنا هو في اعتماده على كتاب «مؤرخو مصر الإسلامية» لمحمد عبد الله عنان[(٢)] ، فقد انتقل بصر السابقي من الصفحة التي تكلم فيها عنان عن «عيون الأخبار» إلى صفحة أخرى تكلم فيها عن كتاب «النزهة الزهية» ، ولم ينتبه إلى موضع نهاية كلام عنان عن «عيون الأخبار» وبداية كلامه عن «النزهة الزهية» ، فنقل كلام عنان عن آخر كتاب «النزهة الزهية» ظانا أنه آخر كتاب «عيون الأخبار» ، بينما ذكر محمد عنان أن النسخة التي وقف عليها من «عيون الأخبار»[(٣)] ينتهي فيها البكري إلى الدولة

---

(١) قال الدكتور سليم أبو جابر في رسالته الجامعية لنيل الدكتوراه: المؤرخ محمد بن أبي السرور البكري ومكانته في تاريخ مصر العثمانية (ص ١٥٤) عن كتاب عيون الأخبار: «هذا الكتاب لا زال مخطوطاً حتى الآن ولم يتم تحقيقه حتى الآن» ، وهذا سنة ٢٠٠٢ م التي قدمت فيها الرسالة.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٧) الهامش ٢.

(٣) ذكر عنان أنها محفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٧٢ م ، والجدير بالذكر أني بعد مراجعة عدة نسخ خطية لعيون الأخبار ، تبين لي أن البكري قد أعاد النظر في كتابه عيون الأخبار ، وأخرجه في إبرازتين:

ـ الإبرازة الأولى: انتهى فيها البكري إلى أواخر دولة الجراكسة وتحديداً بوفاة الملك الأشرف قانصوه ، وهذا ما تراه في مخطوطة دار الكتب المصرية التي عرّف بها محمد عنان ، وكذا في مخطوطة مكتبة الدولة ببرلين المرقمة بـ (We 380) ، وحصلت على صورتها من مكتبة جابر الأحمد المركزية التابعة لجامعة الكويت ، ومخطوطة المكتبة البريطانية المرقمة بـ (٥٦٣٣) على ما جاء في وصفها في موقع مخطوطات مكتبة جابر الأحمد المركزية.

ـ الإبرازة الثانية والأخيرة: زاد فيها البكري تاريخ الدولة العثمانية من ابتدائها إلى سنة ١٠٣٢ هـ ، وهذا ما جاء في نسخة المكتبة الوطنية بباريس المرقمة بـ (١٥٦٠) ، (وهي من جزئين الأول عندي صورة منه وينتهي بتاريخ الدولة العباسية والجزء الثاني لم أقف عليه) ، ونسخة مكتبة الدولة ببرلين المرقمة بـ(We 351) على ما جاء في وصفها في موقع مخطوطات مكتبة جابر الأحمد=

الجركسية، ثم يذكر عنان بعدها أن كتاب «النزهة الزهية» خاص بتاريخ مصر وينتهي إلىٰ سنة ١٠٤١ هـ[1]، والمقصود أن السابقي لم ير الكتاب قطعاً وأدل دليل علىٰ ذلك:

ـ زعمه أن عيون الأخبار مختص بتاريخ مصر، وهذا خطأ متفرع عن انتقال نظره من كتاب النزهة إلىٰ كتاب عيون الأخبار، فقد صرح عنان بأن كتاب النزهة الزهية خاص بمصر، وبذلك يتبين أن السابقي لم ير كتاب عيون الأخبار، لأن ابن أبي السرور ذكر في هذا الكتاب تاريخ كثير من الدول قبل الإسلام وبعده، ولم يقصره علىٰ مصر خاصة.

ـ وقول السابقي إن الكتاب ينتهي إلىٰ سنة ١٠٤١ هـ، بينما تنتهي النسخة التي أحال عليها بالدولة الجركسية وبالضبط بوفاة السلطان الملك الأشرف قانصوه الذي توفي سنة ٩٢٣ هـ.

وهنا نتسائل: كيف جاز للسابقي أن يدعي خلو الكتاب من ذكر قبر زينب مع عدم اطلاعه عليه ؟!.

بل إنك ستعجب أيها القارئ حين تعلم أن ابن أبي السرور البكري قد ذكر قبر زينب في قناطر السباع في عدة من كتبه!، فعند تعداده لولاة مصر دأب البكري في كتبه المختصة بتاريخ مصر علىٰ الإشارة إلىٰ أن علي باشا الذي ولي مصر سنة

= المركزية، وهو ما جاء في فهرس مخطوطات مكتبة الدولة ببرلين (٩/٧٩) برقم (٩٤٧٤).
والبكري كان يعيد النظر في كتبه ويزيد فيها ثم يغير عناوينها، كما فعل بالنسبة لكتاب النزهة الزهية فقد زاد فيه أشياء يسيرة وغير عنوانه إلىٰ الروضة الزهية، كما بينت الدكتورة حياة بنت مناور الذيابي في تحقيقها لكتاب النزهة الزهية (١/٤٦ ـ ٤٧).

(١) مؤرخو مصر الإسلامية (ص ١٧١).

٩٥٦ هـ قد عمّر قبر زينب في قناطر السباع، فنص البكري على ذلك في كتابه «النزهة الزهية»[١]، و«الروضة الزهية»[٢]، و«المنح الرحمانية»[٣]، و«الروضة المأنوسة»[٤]، و«الكواكب السائرة»[٥]، و«التحفة البهية»[٦].

فالسابقي اكتفى بالإحالة على كتاب واحد لم تره عيناه، وأطلق دعوى غير مبنية على أي حجة أو بينة، ولم يجهد نفسه البحث عن كتب البكري الأخرى أو مراجعتها!، وقد تيقنت أن السابقي تقصَّد التَّعامي عن كتب البكري الأخرى لأمرين:

الأول: إنّ السابقي قد اطلع على كتاب حسن قاسم، الذي أشار فيه إلى أن البكري قد ذكر في الروضة المأنوسة عمارة علي باشا لقبر زينب، ومع ذلك لم يذكر هذا في كتابه!.

الثاني: إنّ السابقي قد أحال على كتاب «التذكرة التيمورية» لأحمد تيمور باشا[٧]، وفي نفس الصفحة المحال عليها يقول أحمد تيمور: «انظر تعمير علي باشا المتوفى سنة ٩٥٦ هـ مسجدها في «الكواكب السائرة في أخبار مصر

---

(١) النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية (١/٢٠٣).

(٢) مخطوط الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية [٣١/أ]، نسخة جامعة غوتا بألمانيا، برقم (A1638)، وقد مضى في الهامش قبل السابق أن «الروضة» لا تختلف عن «النزهة» إلا في أشياء يسيرة.

(٣) المنح الرحمانية في الدولة العثمانية (ص ١٦٣).

(٤) الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة (ص ٨٧)، وأشار حسن قاسم إلى ذلك في أخبار الزينبات (ص٧٨).

(٥) مخطوط الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة [ق٢٢/أ]، محفوظ بالمكتبة الوطنية الفرنسية بباريس، برقم (١٨٥٢).

(٦) التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية (ص ١٠٧).

(٧) مرقد العقيلة زينب (ص ٦٩) الهامش ٣.

والقاهرة» لابن أبي السرور البكري»[1]، ومع ذلك تعامىٰ السابقي عن كل هذا ونسب إلىٰ البكري أنه لم يذكر أي شيء عن قبر زينب في مصر!!..



(١) التذكرة التيمورية (ص١٩٩).

۞ المسلك الرابع: التناقض والتهافت

اتسم منهج السابقي بازدواجية وتناقض غريب في الطرح، وسبب ذلك أنه وضع نصب عينيه نصرة القول القائل بدفن زينب الكبرىٰ في دمشق، وإبطال ما دونه من الأقوال، فقرر جملة من الأدلة والشواهد علىٰ بطلان القبر المصري، لكنه لم يطبقها علىٰ القبر الشامي، وعندما يقرر مسألة نظرية يلجأ إلىٰ التحكم في القواعد والمقدمات والنتائج، ويجعلها طوع رأيه، ولذلك وقع في التهافت، إذ أن الإشكالات والاعتراضات التي ذكرها ليبطل دفن زينب في مصر واردة علىٰ القول بدفنها في الشام، فما الذي منعه من تطبيق منهجيته التي اعتمدها لنقض نسبة قبر مصر إلىٰ زينب علىٰ قبر دمشق؟.

كما أنه وقع في تناقضات أخرىٰ كثيرة، فتراه يقرر الشيء في موضع ثم ينفيه في موضع آخر، ويعترض علىٰ دليل ثم يستشهد بنظيره، مما يبين أن منهج السابقي منهج قائم علىٰ الانتقائية، وذلك يرفع الثقة بكلامه وما سطَّره في كتابه، وإليك الشواهد علىٰ ذلك:

١ ـ نفي السابقي وجود قبر ينسب لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها في عهد الفاطميين ثمّ إثباته عكس ذلك!

قال السابقي: «وقد بيَّنا لك أنه لم يكن في عهد ظافر وجميع الخلفاء الفاطميين بمصر قبر ينسب إلىٰ زينب بنت أمير المؤمنين عليه السلام»[1]، إلا أن السابقي ناقض نفسه في موضع آخر، فقد نقل أن عبد الرزاق المقرم «يرىٰ أن القبر المنسوب إلىٰ زينب عليها السلام من وضع الدولة الفاطمية»، ثم قال معلقًا في الهامش: «ويؤيد رأي سيدنا المقرم أن جملة من قبور العلويين بمصر كتب علىٰ ألواحها

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٥٥).



في الدولة الفاطمية أنهم أولاد الإمام علي لصلبه... وكتبوا على قبر السيدة زينب بنت يحيى المتوج، مشهد السيدة الطاهرة بنت الزهراء البتول زينب بنت علي بن أبي طالب، مع أن زينب هذه توفيت سنة ٢٤٠ هـ»(١).

فالسابقي نفى أن يكون في زمن الفاطميين قبر ينسب إلى زينب، ثم في نفس الكتاب يقرر أن الفاطميين نسبوا قبراً لزينب رضي الله عنها وهو لغيرها!، وسبب هذا التناقض هو أن السابقي منهمك في نصرة آرائه، ولذلك غفل عما قرره سابقاً وناقضه بنفسه.

٢ ـ تناقض السابقي في تعيين زينب المدفونة في مصر

اضطرب السابقي اضطراباً عجيباً في تعيين زينب المدفونة في مصر بقناطر السباع، فصرح في عدة مواضع بأنها زينب بنت يحيى المتوج(٢)، وتوهم أن مفتي مصر محمد بخيت المطيعي موافق له في ذلك(٣)، واتهم السابقي الفاطميين بأنهم غيروا اسم المدفونة في هذا القبر إلى زينب الكبرى كما مر آنفاً(٤)، وهذا ما نسبه إليه مجتبى الحسيني في تقديمه لكتاب السابقي(٥).

لكنه في موضع يظهر منه أنه يرى أنها زينب أخرى ينتهي نسبها إلى ابن الحنفية، حيث قال: «ذكر المقريزي المشاهد المتبركة عند أهل مصر المقصودة

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٣١ ـ ٢٣٢).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٥٥، ٦٨).
(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٧٣)، والصحيح أن المطيعي لم يذكر أن زينب المدفونة في قناطر السباع بمصر هي بنت يحيى المتوج، بل ذهب إلى أنها زينب بنت يحيى بن زيد بن علي بن الحسين كما سيأتي بيانه والتنبيه عليه عند الكلام عن الاختلاف في تعيين المدفونة في قناطر السباع.
(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٣١ ـ ٢٣٢).
(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ٨).

للزيارة، وعد منها مشهد زين العابدين.... وقال في محل آخر: بخارج باب النصر في أوائل المقابر قبر زينب بنت أحمد بن جعفر بن محمد بن الحنفية يزار، وتسميه العامة «مشهد السيدة زينب»، وتصريح المقريزي هذا يكفي في رد ادعاء المدعي أن قبر السيدة العقيلة بمصر كالكشف عن منشأ وهم العامة»[1].

فهو هنا يرىٰ أن المقريزي يتحدث عن القبر المنسوب لزينب الكبرىٰ وأن العامة خلطت بينها وبين زينب أخرىٰ من ذرية ابن الحنفية، وهذا مناقض لما ذكره سابقاً من أنها زينب بنت يحيىٰ المتوج! فتأمل في كلامه واعجب لتناقضه.

٣ ـ تناقض السابقي في استنكاره الاستدلال بكلام منسوب لابن عساكر مع خلو تاريخ دمشق منه

قال السابقي معترضاً علىٰ قول حسن قاسم إن ابن عساكر ذكر دفن زينب في مصر: «وقد تتبعنا أجزاء تاريخ ابن عساكر المطبوعة من أصل التاريخ، مع دقة بتصفح الأوراق والصفحات، ولم نظفر بكلمة تشير إليه... ومن العجيب أن الأستاذ حسن قاسم هو الرجل الوحيد في تنويه القول عن ابن عساكر رمياً للكلام علىٰ عواهنه، ويتابعه علىٰ ذلك الكتّاب المعاصرون بغمض العين ولا يتشجم أحد منهم أن يحاسبه علىٰ هذه الإحالة ويطالبه بأصل عبارة ابن عساكر»[2].

لكن السابقي ناقض نفسه، فنسب إلىٰ ابن عساكر أنه ذكر أن المدفونة براوية تسمىٰ زينب، مع أن هذه الدعوىٰ لا أثر لها في «تاريخ دمشق»، وغاية ما استدل به السابقي، كلام نسبه إلىٰ ابن الحوراني، وثبت أنه غير صحيح إذ أن ابن

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٤).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٨١).

الحوراني لم ينسب إلىٰ ابن عساكر أن المدفونة براوية اسمها زينب[1].

فالسابقي يستنكر افتراء حسن قاسم علىٰ ابن عساكر ويطالب بالدليل والحجة من «تاريخ دمشق»، ثم ينسب إلىٰ ابن عساكر كلاماً لم يقله ولا وجود له في «تاريخ دمشق».

٤ ـ نقل السابقي عن الشعراني وحسن قاسم القول ونقيضه!

إن مما يعجب منه الباحث أثناء تصفح كتاب السابقي، هو نقله القول ونقيضه دون أن يكلف نفسه الجمع بين هذه الأقوال المتناقضة!!.

فقد ذكر السابقي مراراً أن الشعراني من القائلين بدفن زينب الكبرىٰ في مصر وردّ كلامه[2]، لكنه فيما بعد جعل الشعراني من القائلين بوفاة زينب الكبرىٰ في الشام!! وقد اعتذر عن صنيعه حين أتىٰ بكلام منسوب للشعراني يرىٰ فيه أن زينب مدفونة في الشام بأن القول الذي نُسِب إليه بدفن زينب في دمشق هو قول ثقات المؤرخين[3]، ولم يحدثنا السابقي عن كيفية جمعه بين قولي الشعراني ولا كيف صدر من الشعراني قولان متناقضان!

والسابقي يقر بأن حسن قاسم ممن يرىٰ أن زينب الكبرىٰ مدفونة في مصر، ثم في نفس الوقت يحشره ضمن القائلين بأنها مدفونة في دمشق[4]!

والسابقي ينقل عن حسن قاسم أنه قرر أنه لم يمت ولدٌ لصلب علي في

(١) مضىٰ تفصيل الكلام عن هذه القضية، انظر (ص ١٩٥ ـ ١٩٦).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٦٩)، و(ص ٧٢)، (ص ٨٤).
(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٠٤).
(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٠٧).

مصر[١]، ثم في نفس الوقت يقول عن حسن قاسم: «هو أكثر المصريين تعصباً لإثبات مشهد السيدة زينب بنت علي عليها السلام في مصر»[٢]، وسبب نقل السابقي هذه الأقوال المتناقضة هو ما مضىٰ من تحريفه لكلام القائلين بدفن زينب الكبرىٰ في مصر، وإلا فلا يصح أبداً أن الشعراني[٣] وحسن قاسم ذكرا أنّ زينب الكبرىٰ دفنت بالشام.

٥ ـ أدلةٌ ألزم بها السابقي من قال بدفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر أو المدينة ولم يلتزم بها في قوله بدفنها في دمشق

ـ قال السابقي: «فمِن قائل إنها في جبانة البقيع مع أسرتها الكريمة، وهذا القول يرتكز علىٰ ظن وتخمين، إذ لو كان لها قبر بالبقيع لجاء ذكره صريحاً في الكتب المؤلَّفة في مزارات المدينة المنورة قديماً وحديثاً، كما احتفظ التاريخ بذكر عدد واف من قبور من هو دونها فضلاً عن قومها، بل ولمن يمُتُّ إليهم بالولاء وتلقتها أهل المدينة عن آبائهم يداً عن يد»[٤]، وقال أيضاً: «لأن رحلة السيدة العقيلة عليها السلام إلىٰ مصر، وإقامتها هناك، وتلبيتها لداعي حِمامها، وحديث مدفنها بها، قضية من أهم القضايا التي لا يفوِّت ذكرها كل مؤرخ يقظان محيط بالأخبار والآثار، ولا أقل من أن يذكره المؤرخون الذين نشأوا في مصر خاصة، ولكنهم بأجمعهم لم يشيروا إليه أدنىٰ إشارة»[٥].

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٩)، ومضىٰ بيان ذلك سابقاً.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٧٤).

(٣) نقل السابقي قول الشعراني بدفن زينب في دمشق بواسطة كتاب معالي السبطين وقد سبق أن بينت وجه الخلل فيما نقله السابقي (انظر ص ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٣).

(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٦).

ثمّ إنّ السابقي قام بذكر عناوين عدة كتب لرحلات ذكرت مصر، أو كتب تؤرخ لمصر، أو تفصل خططها، أو تتعرض لزيارات مصر، وقرر أنها لم تذكر قبر زينب، وبنىٰ علىٰ ذلك عدم صحة القبر المنسوب إليها في مصر[١].

فهل ما ذكره السابقي ثابت في المرقد الشامي؟، وهل ذُكر قبر زينب في الكتب المؤلفة في مزارات دمشق قديماً وحديثاً؟ وهل ذكر المؤرخون سفر زينب إلىٰ دمشق ووفاتها بها؟ وهل ذكرت كتب خطط الشام القديمة قبر زينب في دمشق؟، أم أن أقدم كتاب ذكر بأن زينب الكبرىٰ مدفونة في دمشق صراحة هو كتاب نزهة الأنام لأبي البقاء البدري المتوفىٰ سنة ٨٩٤ هـ.

لقد تجاهل السابقي كل هذا بالرغم من أنه طبق هذه الشروط علىٰ القبر المنسوب لزينب في مصر، كما أننا لم نر السابقي يستعرض كتب الرحلات التي كانت بدمشق، أو كتب خطط دمشق وتواريخها وزياراتها ليخبرنا هل كان في هذه الكتب ذكر لقبر زينب أم لا، ولم يفعل ذلك لأن الجواب لن يعجبه، فلذلك تجاهل بحث هذه المسألة كما بحثها في قبر زينب في مصر، وما ذلك إلا لعلمه بأن التاريخ يشهد ببطلان القبر المنسوب إلىٰ زينب في دمشق[٢].

❁ خلاصة:

وبذلك أكون قد انتهيت من بيان بعض أوجه الخلل والزلل في كتاب «مرقد العقيلة زينب» للسابقي، والحقيقة أن ما مضىٰ من التحريف في النصوص والتدليس في النقل والكذب في العزو وغيرها من الآفات التي اشتمل عليها كتاب السابقي ما

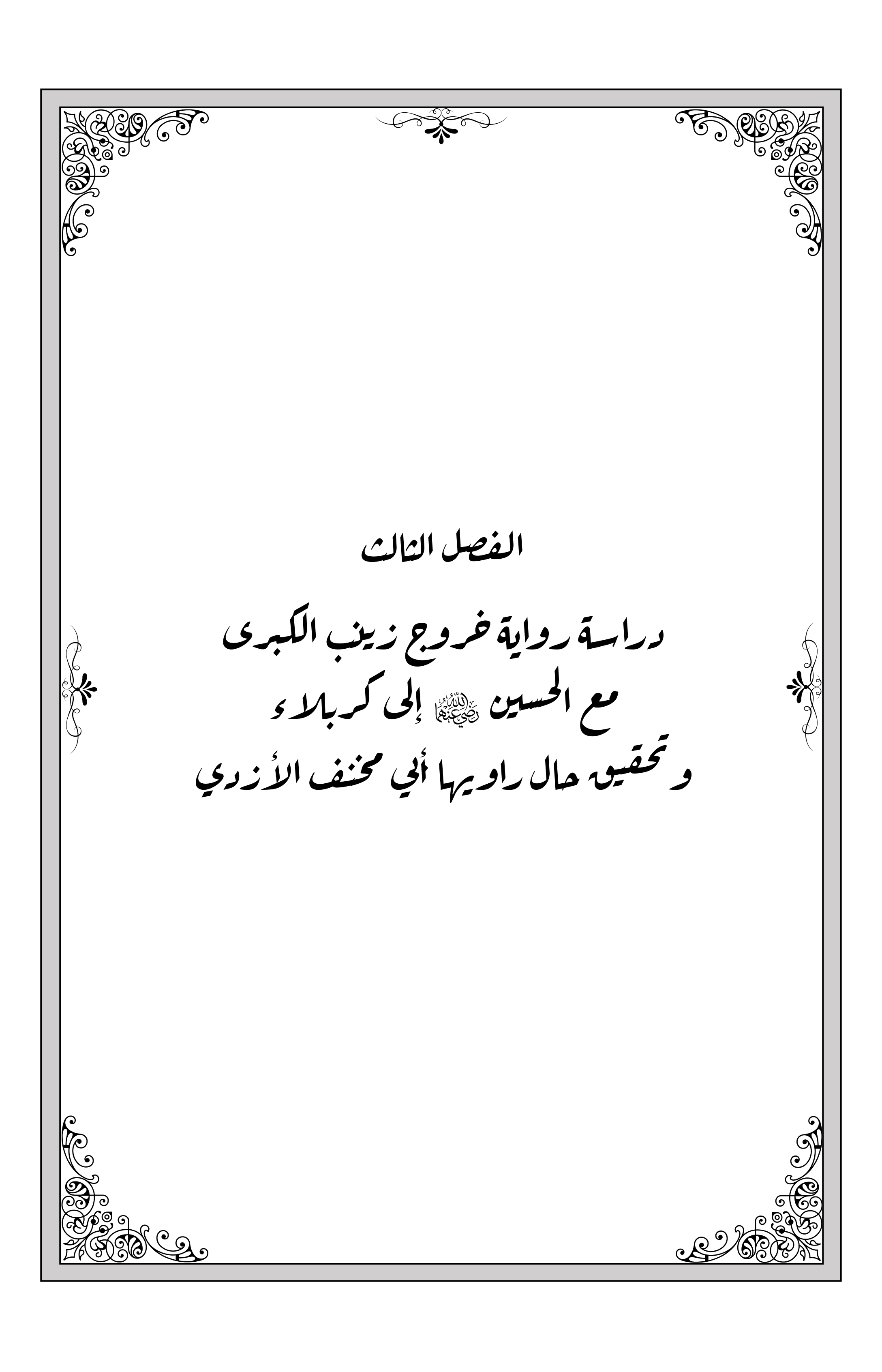
(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٠ ـ ٥٠).

(٢) وسيأتي في مبحث تحقيق قبر زينب مزيد من التفصيل.

هو إلا غيض من فيض، ولو أردت بيان سائر مواضع الخلل في هذا الكتاب مع الرد والتفنيد لتضخم حجم هذه الدراسة، وإنما اكتفيت بالإشارة إلىٰ بعض الأمثلة دون تتبع سائر ما في الكتاب لأن ذلك مدعاة للتطويل، فضلاً عن أن من نظر في ما نقله السابقي بشيء من التأمل السريع جزم بعدم صحة تقريراته، وظهور بطلان تلك النقول يغني عن التفصيل في ردها ونقدها، فإذا تبين أن غالب الكتاب مبني علىٰ هذا المسلك الخاطئ، تبين أنه لا ينبغي لأي منصف أن يعتمد عليه ولا يعتد بما جاء فيه.

۞ خلاصة دراسة المؤلفات عن زينب الكبرىٰ

والذي نخلص إليه من خلال دراسة وتحليل أشهَر الكتب المعاصرة المؤلفة عن زينب بنت علي رضي الله عنهما، أنها في الجملة كتب لا يعتمد عليها ولا يستند إليها في معرفة تاريخ زينب الحقيقي، لأسباب ظاهرة، وهي أن التاريخ الصحيح الموثوق لم ينقل لنا عن زينب إلا أموراً قليلة تتعلق بزواج عبد الله بن جعفر بها، أما تفاصيل ولادتها وحياتها وزواجها ووفاتها فهو أمر قد سكت عنه التاريخ، مثلما سكت عن تاريخ شخصيات كثيرة من الصحابة وأهل البيت، فليس لنا إلا التوقف عند ما ثبت، أما هذه الكتب التي ظهر جلها في فترة قريبة فقد حاولت أن تملأ هذا الفراغ التاريخي بقصص وأحداث جلها من عمل الوضاعين والكذابين، خاصة أصحاب كتب المقَاتِل في القرون المتأخرة، وكذا تلك المؤلفات التي ظهرت في فترة قريبة بغية تصحيح القبر المنسوب لها في مصر أو القبر المنسوب لها في الشام، فلا قيمة لها ولا عبرة بها، لأنها بُنيت علىٰ اختلاق النصوص وتزويرها والتدليس في النقول والافتراء علىٰ من سبق من أهل العلم، وهذا ما أنتج تاريخاً مزوراً عن زينب وأدىٰ إلىٰ ظهور ظاهرة الغلو في زينب فيما بعد، وهو ما سنتناوله في المباحث القادمة.



الفصل الثالث

دراسة رواية خروج زينب الكبرى مع الحسين رضي الله عنهما إلى كربلاء وتحقيق حال راويها أبي مخنف الأزدي

إذا كان المرجع الإمامي محسن الأمين (١٣٧١ هـ) قد قال عن قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في دمشق: «القول بأن هذا القبر منسوب إلىٰ زينب العقيلة من المشهورات التي لا أصل لها!»[١]، فأنا أقول: إن حكاية خروج زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مع أخيها الحسين رضي الله عنه إلىٰ كربلاء من القصص التي يظن أنها مشهورة لكنها حكاية لا أصل لها، فهذه القصة وإن ذُكرت في كثير من كتب التاريخ والأخبار غير أنها لا تصح بأي وجه من الوجوه، والشهرة التي قد يتوهم بعضهم أنها متحققة في هذه القصة ـ لِتتابع كثير من المصنفين علىٰ ذكرها في كتبهم ـ هي شهرة زائفة لا حقيقة لها، وعدم تفطن كثير من المؤرخين لما في هذه القصة من الأمور المستنكرة لا يعني تسليمهم بسائر ما ورد فيها، وإنما جَرَوْا علىٰ ما هي العادة في التصنيف من متابعة اللاحق للسابق، وإلا فلو تأمل كثير منهم فيما ورد في أخبار خروج زينب الكبرىٰ مع أخيها الحسين وما اشتملت عليه هذه الأخبار من نسبة كثير من الشنائع إلىٰ زينب رضي الله عنها لردُّوها، ولعلموا أن آفتها من راويها أبي مخنف.

وقد شاعت هذه الحكاية وباتت اليوم من المُسلَّمات التي لا يطرأ علىٰ بالِ كثير من الباحثين البحث عن جذورها، وتمحيصها بالرجوع إلىٰ رواتها الذين عليهم المدار، ولهذا كان من الضروري أن تُعاد قراءة قصة استشهاد الحسين رضي الله عنه، وتتبع مواطن الإضافة والزيادة والتحريف فيها بحثاً عن قصة الاستشهاد الصحيحة.

إن الذي دعاني إلىٰ البحث في هذه القضية ما ذكرته سابقاً من أن أحد بواعث التأليف عن زينب الكبرىٰ والاهتمام الطارئ بشخصيتها والذي لا تجد له جذوراً في التراث القديم، هو الروايات التي تذكر حضورها في كربلاء وتنسب لها مواقف متعددة في هذه الواقعة، فالقضية المركزية في سائر المصنفات المتأخرة عن زينب هي المواقف التي تنسب لها في وقائع مسير الحسين إلىٰ

(١) أعيان الشيعة (٥/١٧).

الكوفة، ولذلك قمت بدراسة هذه الواقعة والروايات الواردة فيها دراسة مفصلة، وتبين لي وجود خلل كبير فيها سواء من ناحية طريقة رواية هذه الأخبار والوسائط التي نقلت بها ومدارها على لوط بن يحيى أبي مخنف، إضافة إلى الإشكالات العديدة التي اكتنفت متون هذه الروايات.

وبعد أن قمت بتتبع هذه الروايات ومقارنتها بروايات الثقات لقضية خروج الحسين رضي الله عنه إلى الكوفة ومقتله به، تبين لي أن مفتاح الكشف عن أصل الخلل في رواية خروج زينب مع الحسين إلى كربلاء هو رواية أبي مخنف التي هي أصل البلاء في هذه القضية، فبعد البحث والتتبع تبين أن المصدر الوحيد الذي تفرّد بإثبات خروج زينب الكبرى مع الحسين رضي الله عنهما هو أبو مخنف، وكل من ذكر زينب الكبرى في عداد من خرج مع الحسين رضي الله عنه إنما اعتمد على رواية أبي مخنف[1]، بل إنَّ عامة التفاصيل التي وردتنا عن قصة مقتل الحسين رضي الله عنه إنما هي من متفردات أبي مخنف كما قرر ذلك ابن كثير[2]، وصرح به جل الباحثين المعاصرين المتخصصين في سيرة الحسين رضي الله عنه[3]، ولأجل ذلك تساهل بعض المؤرخين في نقل روايته، ومنهم ابن سعد والبلاذري والطبري.

أما ابن سعد؛ فقد روى الواقعة بمنهج التلفيق بين الروايات[4] فلذلك لا يستطيع الباحث تمييز رواية أبي مخنف إلا بمقارنتها مع رواية الطبري، وكذا

---

(١) وقد يعترض معترض برواية عمار الدهني عن الباقر وغيرها من الروايات التي تذكر خروج زينب مع الحسين ولا ينتهي إسنادها إلى أبي مخنف، وسيأتي الجواب عن ذلك مفصلا في مبحث مستقل (انظر ص ٣٧٠).

(٢) البداية والنهاية طبعة هجر (١١/٥٧٧).

(٣) راجع: مواقف المعارضة في عهد يزيد (ص ١٩٥ ـ ١٩٦)، مقتل الإمام الحسين بن علي برواية أبي مخنف (ص ٣٠)، كربلاء بين الأسطورة والتاريخ (ص ٥٢)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٨٦ ـ ١٨٧)، أصول المقتل الحسيني (ص ١٨٤).

(٤) الطبقات لابن سعد طبعة الخانجي (٦/٤٢١ ـ ٤٢٢).

البلاذري فكان يصرح بالرواية عن أبي مخنف في بعض الأحيان[1]، لكنه في الغالب ينقل رواياته باستعمال لفظ «قالوا»، والخبير بمنهج البلاذري يعلم أن المقصود بذلك هو أبو مخنف وذلك بمقارنة الرواية مع ما ذكره الطبري[2].

فرواية الطبري عن أبي مخنف أدق، وهي الأصل، لأنه لم يسلك مسلك التلفيق، والطبري إنما ساق رواية أبي مخنف لما فيها من التفاصيل التي لا توجد في غيرها من الروايات، يقول الطبري مثلاً عن تفاصيل مقتل مسلم بن عقيل الذي بعثه الحسين إلىٰ الكوفة: «وأما أبو مخنف فإنه ذكر من قصة مسلم ابن عقيل وشخوصه إلىٰ الكوفة ومقتله قصة هي أشبع وأتم من رواية عمار الدهني»[3]، ولهذا قال الدكتور محمد بن عبد الهادي الشيباني: «فوجد[4] أنَّ أبا مخنف يقدم عرضاً مفصلاً ومسهباً عن الحسين رضي الله عنه منذ خروجه من المدينة إلىٰ مكة، ثمّ إلىٰ الكوفة، وحتىٰ مقتله بكربلاء رضي الله عنه، وهو ما تفتقده التآليف الأخرىٰ التي ألَّفها ثقات من أهل السنة، حيث تبدو الفجوات وعدم تسلسل الحدث واضحاً»[5].

ومن هنا قررت بسط الكلام عن واقع روايات أبي مخنف من خلال دراسة حاله من جهة الجرح والتعديل ودراسة إجمالية لوسائطه في نقل وقائع كربلاء، مع نقد إجمالي لمتون الروايات وتحليلها ومقارنتها مع غيرها من الروايات، حتىٰ يتضح أن أكثر ما نقله أبو مخنف لا يمت إلىٰ الحقيقة والواقع بأي صلة.

---

(١) أنساب الأشراف (٣/١٥٦).

(٢) وهذا منهج معروف عن البلاذري في كتابه، ولم يتنبه الدكتور محمد بن عبد الهادي الشيباني لذلك ففسر صنيع البلاذري بتفسيرات عدة! انظر: مواقف المعارضة في عهد يزيد (ص١٩٧ ـ ١٩٨)، ولا صحة لأي شيء مما ذكره بل تلك جادة سلكها البلاذري في سائر الكتاب.

(٣) تاريخ الطبري (٥/٣٥١).

(٤) أي الطبري.

(٥) مواقف المعارضة في عهد يزيد بن معاوية (ص ١٩٦).

المبحث الأول
التحقيق في حال أبي مخنف الأزدي

١ ـ أبو مخنف عند أئمة الجرح والتعديل

إنَّ الدارس المتمرس يعلم أن الأصل في رواية أبي مخنف هي الدس والتحريف والتزوير بناء على النظر في رواياته ومقارنتها مع روايات الثقات، حيث يلاحظ أن أبا مخنف يزيد في الروايات ما ليس فيها، وما على الباحث إلا مقارنة روايته لأحداث السقيفة مع ما جاء في الروايات الصحيحة التي رواها ثقات المحدثين[١]، وكذا روايته لقضية التحكيم[٢]، ولأجل وقوع كثرة المناكير في رواية أبي مخنف حكَمَ عليه النقاد بالكذب والاختلاق.

فقد وهَّنه قدماء النقاد، وعلى رأسهم يحيى بن معين، فقد قال عنه: «ليس بثقة»[٣] وقال مرة: «ليس بشيء»[٤]، وجعل حاله أسوأ من حال عمرو بن شمر الكذاب الوضاع[٥] فقد نقل عنه الدُّوري أنه قال: «أبو مخنف، وأبو مريم،

(١) راجع كتاب مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (ص١٢٢ ـ ١٢٧)، فقد ذكر اثني عشر مسألة خالف فيها أبو مخنف مرويات المحدّثين، ومن أشهر تلك الزيادات تفرده برواية خطبة نسبها لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكذا تفرّده بكلام طويل ومخاصمة بين عمر بن الخطاب والحباب بن المنذر رضي الله عنهما.

(٢) راجع كتاب مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (ص ٤١٣ ـ ٤١٨).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٢٨٥).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٣٦٦).

(٥) قال ابن معين عن عمرو بن شمر: «ليس بشيء»، وقال الآجري: «بلغني عن يحيى بن معين قال:

وعمرو ابن شمر ليسوا هم بشيء»، فقال الدوري: «هما[1] مثل عمرو بن شمر؟»، فقال يحيىٰ: «هما شر من عمرو بن شمر»[2].

وذكره الفسوي ضمن باب من يُرغب عن الرواية عنهم، والذين قال عنهم: «وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم»[3].

وقال أبو عُبَيد الآجري: «سألت أبا داود عنه فنفض يده وقال: «أحد يسأل عن هذا؟»»[4]؟!.

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»[5]، وقال الدارقطني: «أخباري ضعيف»[6].

لا يحل أن يكتب عن عمرو بن شمر»، وقال عنه ابن حبان: «يروي الموضوعات عَن الثقات لا يحل كتب حَدِيثه إِلَّا علىٰ جِهَة التعجب».

وقال الحاكم: «عمرو بن شمر الجعفي كثير الموضوعات عن جابر الجعفي وغيره، وإن كان جابر الجعفي عند القوم مجروحاً وليس راوي تلك الموضوعات الفاحشات عنه غير عمرو بن شمر الجعفي، فوجب أن يكون الحمل فيها عليه».

وقال أبو نعيم: «يروي عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير»، واتهمه السليماني بأنه كان يضع للغلاة.

انظر: لسان الميزان (٦/٢١٠)، سؤالات الآجري لأبي داود طبعة الريان (ص١٨٩)، المدخل إلىٰ الصحيح للحاكم (ص١٥٨).

(١) أي أبو مريم وأبو مخنف، ووقع في المطبوع من تاريخ ابن معين برواية الدوري «هم» والصواب «هما» كما عند العقيلي في الضعفاء (٤/١٨).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٤٣٩).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/٣٤).

(٤) لسان الميزان (٦/٤٣٠).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/١٨٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون برقم (٤٤٩)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (٢/٥٣٥).

وذكره في الضعفاء كل من العقيلي[١] وابن عدي[٢] وابن شاهين[٣].

وعاب أبو بكر الباقلاني على من يأخذ الحديث «عن أبي مخنف، وأمثاله من شيوخ أهل الكوفة... مع العلم بسوء مذاهبهم وقبح طرائقهم»[٤].

ولم يقتصر الطعن في أبي مخنف على علماء الجرح والتعديل، بل تفطَّن لأمره بعض علماء الأدب، كأبي عثمان الجاحظ، الذي اتهم أبا مخنف بتوليد الأخبار فقال وهو يعيب من ينقل أخبار أبي مخنف ونظرائه من الأخباريين المتهمين دون تثبت: «ما هو إلّا أن ولَّد أبو مخنف حديثاً أو الشّرقيّ بن القطامي، أو الكلبي، أو ابن الكلبيّ، أو لقيط المحاربي، أو شوكر أو عطاء الملط، أو ابن دأب، أو أبو الحسن المدائني، ثمَّ صوّره في كتاب، وألقاه في الورّاقين، إلّا رواه من لا يحصّل ولا يتثبّت ولا يتوقّف»[٥].

ولم يختلف قول النقاد المتأخرين عن قول المتقدمين، فقد اتفقوا على توهين أبي مخنف، فذكره ابن الجوزي في «الضعفاء»[٦]، وقال عنه في «الموضوعات»: «في حديث ابن عباس: أبو صالح الكلبي وأبو مخنف وكلهم كذابون»[٧].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١٨/٤).
(٢) الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٥/٩).
(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٦٢).
(٤) الانتصار للقرآن (٥١٢/٢).
(٥) البغال (ص٢٧ ـ ٢٨)، رسائل الجاحظ (٢٢٥/٢ ـ ٢٢٦).
(٦) الضعفاء والمتروكون (٢٨/٣).
(٧) الموضوعات (٤٠٦/١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً أحوال رواة أخبار التاريخ: «قد يكون الرجل صادقاً، ولكن لا خبرة له بالأسانيد، حتىٰ يميز بين المقبول والمردود، أو يكون سيء الحفظ أو متهماً بالكذب، أو بالتزيد في الرواية، كحال كثير من الأخباريين والمؤرخين، ولا سيما إذا كان مثل أبي مخنف لوط بن يحيىٰ وأمثاله»[1].

وعدّه ضمن المعروفين بالكذب فقال: «مثل أبي مخنف لوط بن يحيىٰ، وهشام بن محمد بن السائب، وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم»[2].

وقال أيضاً: «أكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب، مثل أبي مخنف لوط بن يحيىٰ، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي وأمثالهما من الكذابين...»، ثمَّ قال عن الكلبي وأبي مخنف: «كلاهما متروك كذّاب»[3].

وقال أيضاً: «جمهور المصنفين في الأخبار والتواريخ والسير والفتن من رجال الجرح والتعديل منهم من هو في نفسه متهم أو غير حافظ كأبي مخنف لوط ابن يحيىٰ، وهشام بن محمد السائب الكلبي، وإسحاق بن بشر، وأمثالهم من الكذابين»[4].

ووهّاه الذهبي في أكثر من موضع من كتبه، فترجم له في «ميزان الاعتدال» وقال عنه: «أخباري تالف، لا يوثق به»[5].

(١) رأس الحسين (ص ١٩٨).
(٢) منهاج السنة (١/٥٨ ـ ٥٩).
(٣) منهاج السنة (٥/٨١).
(٤) تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد علىٰ البكري (١/٧٧).
(٥) ميزان الاعتدال (٣/٤١٩).

وقال عنه في موضع آخر: «هالك»[(١)]، وطعن فيه في أكثر من موضع في كتابه «تاريخ الإسلام»، فنقل تضعيف ابن معين وأبي حاتم والدارقطني له حين ترجم له[(٢)]، وقال مرة: «واهٍ»[(٣)]، وفي موضع آخر: «ليس بثقة، لكن له اعتناء بالأخبار»[(٤)]، وصرح في موضع آخر بأنه كذاب فقال بعدما نقل رواية لأبي مخنف: «هذا قول شاذ، وأبو مخنف كذاب»[(٥)].

وقال عنه في «سير أعلام النبلاء»: «هو من بابة سيف بن عمر التميمي، صاحب «الردة»، وعبد الله بن عياش المنتوف، وعوانة بن الحكم»[(٦)]، وقال عنه في «المغني في الضعفاء»: «سَاقِط»[(٧)]، فأبو مخنف عند الذهبي أخباري غير ثقة، كذاب تالف هالك ساقط واه.

وضعَّفه ابن حجر في لسان الميزان تبعاً للذهبي[(٨)]، وقال عنه ابن عراق الكناني: «كذَّاب تالف»[(٩)].

وجرحُ أهل العلم لأبي مخنف منصرف إلىٰ أسانيده ومروياته التاريخية، إذ أن أبا مخنف لم يرو من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا القليل النادر، قال ابن عدي:

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/٥٧١)، المغني في الضعفاء (٢/٨٠٧).
(٢) تاريخ الإسلام (٤/١٨٩).
(٣) تاريخ الإسلام (٢/٣٧٩).
(٤) تاريخ الإسلام (٢/٦٨٦).
(٥) تاريخ الإسلام (٢/٩١٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (٧/٣٠٢).
(٧) المغني في الضعفاء (٢/٥٣٥).
(٨) لسان الميزان (٦/٤٣٠).
(٩) تنزيه الشريعة المرفوعة (١/٩٨).

«لا أعلم له من الأحاديث المسندة ما أذكره»[(١)]، وعليه لا يظنن ظان أن طعن نقاد الجرح والتعديل في مرويات أبي مخنف مقصور على الأحاديث النبوية.

وقد صرّح قوَّام السنة الأصبهاني بأن رواية أبي مخنف لمقتل الحسين مُطّرحة، فقال: «ما رواه أبو مخنف وغيره... فلا اعتماد بروايتهم»[(٢)].

واتفقت كلمة جل النقاد والمؤرخين المعاصرين على اطراح روايته وتوهينها[(٣)]، وهو ما انتهى إليه بعض الباحثين الذين تخصصوا في دراسة روايات أبي مخنف دراسة موسعة ومقارِنة، مثل الدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى الذي قام بدراسة مفصلة لروايات أبي مخنف في فترة الخلافة الراشدة مع روايات غيره، حيث قرر في نتائج بحثه «تعمَّدَ أبي مخنف التزوير والتحريف في الروايات»[(٤)].

* تنبيه على إشكال في كلام المؤرخ ابن كثير عن أبي مخنف

ومما ينبغي التنبيه عليه ما وقع من الحافظ المؤرخ ابن كثير في أمر أبي مخنف، إذ أنَّ له اضطراباً عجيباً في تحرير حاله والاعتماد على روايته، فقد عدَّه

---

(١) الكامل في الضعفاء (٧/٢٤١).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٥٦٨)، ونقله عنه ابن طولون في قيد الشريد من أخبار يزيد (ص ٥١).

(٣) نقل الدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى إجماع العلماء على ترك أبي مخنف وعدم الاعتبار به، انظر: مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (ص٤٨٧)، وراجع: منهج كتابة التاريخ الإسلامي (ص٣٧١)، التوسل أنواعه وأحكامه للألباني (ص١٢٠)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/٢١٧)، حقبة من التاريخ (ص ٣٥)، صحيح وضعيف تاريخ الطبري (١/١٤ ـ ١٥).

(٤) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري فترة الخلافة الراشدة (ص ٤٨٧).

من أئمة هذا الشأن ـ يقصد التاريخ والأخبار ـ[1]، ثمَّ إنَّه حين شرع في تأريخ مقتل الحسين رضي الله عنه ذكر أنه سيعتمد ما ذكره «أئمة هذا الشأن»[2]، ولن ينقل روايات المتهمين بالغلو لما فيها «من الكذب الصريح والبهتان»، لكنه اتكل على رواية أبي مخنف في عامة ما ذكره[3]، وبعد أن انتهى من سياق رواياته حكم على جل ما ورد في باب مقتل الحسين رضي الله عنه بالضعف والاختلاق وأن أكثره من رواية أبي مخنف فقال: «في صفة مصرع الحسين رضي الله عنه كذب كثير وأخبار طويلة، وفيما ذكرناه كفاية، وفي بعض ما أوردناه نظر، ولولا أن ابن جرير وغيره من الحفاظ الأئمة ذكروه ما سقته، وأكثره من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى»[4].

وقال عنه بعد أن وصفه بالغلو: «وهو ضعيف الحديث عند الأئمة، ولكنه أخباري حافظ، عنده من هذه الأشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يترامى عليه كثير من المصنفين ممن بعده»[5].

وقال في موضع آخر عن أبي مخنف: «وهو متهم فيما يرويه»[6]، فهو يسوق الرواية التي يرى أنها سليمة من الأكاذيب وفي نفس الوقت يتهم صاحب هذه الرواية وهو أبو مخنف بأنه اختلق أكثر أخبار مقتل الحسين مع أن ما أورده في كتابه مما صرح بأنه صحيح ليس إلا من رواية أبي مخنف، ولعل ما أوقع ابن كثير في هذا الاضطراب هو صعوبة تصفية روايات مقتل الحسين من الكذب والاختلاق.

---

(١) البداية والنهاية طبعة هجر (١٠/٦٤٦).

(٢) والظاهر أنه يقصد بذلك الإمام الطبري رحمه الله فجلُّ ما أورده منقول عنه.

(٣) البداية والنهاية طبعة هجر (١١/٥٢١).

(٤) البداية والنهاية طبعة هجر (١١/٥٧٦).

(٥) البداية والنهاية طبعة هجر (١١/٥٧٦ ـ ٥٧٧).

(٦) البداية والنهاية طبعة هجر (١٢/٢٨).

❋ التنبيه على عدم صحة دعوى توثيق الطبري لأبي مخنف

زعم بعض الكُتَّاب المعاصرين أنَّ الطبري يرى وثاقة أبي مخنف[1]، وهذا الكلام لا وجه له، فالظاهر من صنيع الطبري في تاريخه أنه كان يسوق ما وقف عليه من روايات الأخباريين دون النظر إلى وثاقة روايتهم، وكان مراده جمع الروايات المختلفة في موضع واحد.

ولذا ساق روايات أمثال أبي مخنف والكلبي والواقدي وسيف بن عمر وغيرهم من المتهمين والمتروكين[2]، وقد بين الطبري في المقدمة أنه بريء من الروايات المستنكرة التي ساقها وأن العهدة في ذلك على الرواة[3].

والظاهر أنَّ الطبري عوَّل على خبرة القارئ وقدرته على تمييز صحيح الروايات من ضعيفها، وفي هذا نوع قصور، إذ ليس كل أحدٍ يحسن نقد الأخبار، ولذا وقع الخلل في كتابات كثير من الكتَّاب ومتأخري المؤرخين وبعض المحدثين والمستشرقين وغيرهم ممن اعتمد على روايات الطبري دون تحر أو تثبت من صحتها، وساروا في ذلك مسار حطّاب الليل، ومن هنا دخل الدخل[4] على كثير ممن استند على روايات الطبري لمقتل الحسين دون التنبه إلى ما فيها من المنكرات والأكاذيب، التي تولى كبرها أبو مخنف.

---

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (ص ٢٣٦)، مقتل الإمام الحسين برواية أبي مخنف لكامل سلمان الجبوري (ص ٨)، وقعة الطف لأبي مخنف للغروي (ص ٢٠).

(٢) راجع: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة (ص ١٩٥ ـ ١٩٦)، منهج كتابة التاريخ الإسلامي (ص ٤٨٩).

(٣) تاريخ الطبري (٨/١).

(٤) الدخل: الفساد، القاموس المحيط (ص٩٩٨).

❊ خلاصة في تحرير حال أبي مخنف وأخباره

والمتحصل أنَّ الأصل هو التوقف في ما رواه أبو مخنف ويتأكد ذلك عند تفرده أو ظهور النكارة في رواياته، وأما إن خالفه غيره من الثقات فلا ريب في اطِّراح روايته.

وأما ما لم يثبت صحته أو كذبه، فالذي أراه هو التوقف فيه أو حكايته مع التنبيه على أنه من رواية أبي مخنف المتهم.

٢ ـ تحرير الكلام عن كتاب «مقتل الحسين» ومن رواه عن أبي مخنف

ليس هناك شك في أن أبا مخنف صنف كتاباً في مقتل الحسين رضي الله عنه، فقد نسبه إليه من ترجم له قديماً وحديثاً[١]، لكن أصل هذا الكتاب فُقد، غير أن القسم الأكبر منه وصل إلينا من خلال نقولات المتقدمين عنه، فقد أورد الطبري جزءاً كبيراً من هذا المقتل في «تاريخه»[٢] ورواية الطبري لمقتل الحسين هي أدق الروايات وأجمعها إذ أنه كان يورد الروايات بأسانيدها، وكذا صنع أبو الفرج الأصفهاني فأورد قسماً كبيراً من مقتل أبي مخنف في «مقاتل الطالبيين» غير أن

---

(١) الفهرست للنديم (ص ١٢٢)، وانظر: الفهرست للطوسي (ص ٢٠٤)، الوافي بالوفيات للصفدي (٣٠٦/٢٤)، الأعلام للزركلي (٢٤٥/٥).

(٢) وقد جمع عدة من الكُتَّاب روايات مقتل أبي مخنف من تاريخ الطبري، منهم السيد الجميلي في كتابه: استشهاد الحسين للإمام أبي جعفر الطبري، ومحمد هادي الغروي في كتابه: وقعة الطف لأبي مخنف، وكامل الجبوري في كتابه: مقتل الإمام الحسين بن علي برواية أبي مخنف، وحسين الغفاري في كتابه: مقتل الحسين لأبي مخنف، والأخوان حسان وحسن عبد الله أبو صالح في كتابهما: مقتل الإمام الحسين وواقعة كربلاء في تاريخ الطبري برواية أبي مخنف، ومحمد حسين الجلالي في كتابه: شهادة الحسين برواية الطبري.

روايته أنقص من رواية الطبري.

وهناك من المؤرخين من أورد رواية أبي مخنف مع اختصار وتصرُّف وإسقاط الأسانيد، كابن سعد في «الطبقات»، والبلاذري في «أنساب الأشراف»، كما أن أبا عبد الله المفيد ـ من الإمامية ـ قد نقل عن كتاب مقتل الحسين في كتابه «الإرشاد».

ومن خلال تلك النقولات نستطيع أن نتعرف على أهم ملامح كتاب «مقتل الحسين»، ويمكن إيجاز مضمون الكتاب فيما يلي:

ابتدأ أبو مخنف مقتل الحسين رضي الله عنه من أول وفاة معاوية رضي الله عنه وبيعة يزيد، ثمَّ خروج الحسين من المدينة إلى مكة، وإرسال أهل الكوفة الكتب إلى الحسين يدعونه للقدوم إلى الكوفة، ثمّ إرسال الحسين ابن عمه مسلم بن عقيل إلى الكوفة، ثمّ مسير الحسين إلى الكوفة واستشهاده في كربلاء، وانتهاء بمسير أهل بيت الحسين إلى الشام وعودتهم إلى المدينة، ثمّ ختم مقتله بتسمية من قتل مع الحسين رضي الله عنه.

وقد روى كتاب «مقتل الحسين» عن أبي مخنف عدة من الرواة، وهؤلاء الرواة تتفاوت أحوالهم بين الثقة والضعف، ولا بد للباحث من تحرير أحوالهم والبحث فيها، فإنّ البلاء قد لا يكون مقتصراً على أبي مخنف بل قد يكون ممن روى عنه، وعند النظر في طرق روايات مقتل الحسين المنقولة عن أبي مخنف نجد أنها تتوزع على طرق ثلاث:

❊ الطريق الأول:

رواية هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبي مخنف(١)، وسائر ما نقله البلاذري والطبري عن أبي مخنف في مقتل الحسين هو من رواية الكلبي(٢).

---

(١) ولم يسم الطبري في تاريخه الواسطة بينه وبين هشام بن محمد الكلبي في الرواية عن أبي مخنف، بل كان يقول تارة: «حُدثت عن أبي مخنف» بصيغة المجهول، وتارة يقول: «قال هشام عن أبي مخنف»، فالواسطة بين الطبري وبين هشام الكلبي مجهولة، وأما البلاذري فكان يروي عن هشام بواسطة ابنه عباس بن هشام، وتارة يقول: «قال أبو مخنف».

(٢) تنوعت آراء الباحثين في أوجه نقل الطبري عن أبي مخنف، حيث يرىٰ الدكتور يحيىٰ بن إبراهيم اليحيىٰ أنَّ الطبري نقل من كتب أبي مخنف بوجهين:

الأول: النقل من كتب أبي مخنف مباشرة وهذا ينطبق علىٰ كل ما رواه الطبري عن أبي مخنف بصيغة: «قال أبو مخنف».

الثاني: النقل عن أبي مخنف بالأسانيد. انظر كلامه مفصلاً في مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (ص ٥٨ ـ ٦٢).

أمّا محمد هادي الغروي فذهب في وقعة الطف (ص ١٠) إلىٰ أنّ الطبري وقف علىٰ كتب أبي مخنف مباشرة وكان ينقل عنها بلا واسطة.

وأمّا عامر الجابري فأتىٰ بنظرية بعيدة، إذ قرر أنّ الطبري إنما أسقط سنده إلىٰ هشام ـ راوي مقتل أبي مخنف ـ لأنه ذكره سابقاً، وأنه يروي عن هشام عن طريق شيخه الحارث بن محمد عن ابن سعد عن هشام، وزعم أنَّ الطبري اكتفىٰ بذكر السند السابق لأنه صار معروفاً. انظر: أصول المقتل الحسيني (ص ٢١٥ ـ ٢١٦).

وما ذكره غير صحيح فإن الطبري بعدما روىٰ عن هشام بالسند السابق، كرر الرواية بالوجهين ـ المتصل (بالإسناد) والمبهم (بصيغة حُدِّثتُ) ـ عن هشام، فضلاً عن أنّ الطبري روىٰ عن أبي مخنف من غير طريق هشام، فروىٰ من طريق ابن شبة عن المدائني عن أبي مخنف في ١٣ موضعاً كما ذكر الدكتور يحيىٰ بن إبراهيم اليحيىٰ في كتابه الآنف (ص ٦٠)، وعليه فليس للطبري طريق واحد عن أبي مخنف، وهذا كاف في نقض نظرية عامر الجابري، والذي يظهر أن ما رواه الطبري عن أبي مخنف هو من نسخة واحدة مروية من طريق هشام الكلبي، وغالب ظني أنّ هذه النسخة وقعت للطبري بالإجازة، مع سماعه لجزء منها، وأن الطبري كان ينقل ما سمعه بإسناده إلىٰ هشام عن أبي مخنف، وأما ما أجيز له دون أن يسمعه فكان ينقله مباشرة عن أبي مخنف بلا سند، والعلم لله.

والكلبي أحد أقطاب الكذابين، اتفق النقاد على اطِّراح أخباره، قال عنه أحمد بن حنبل «إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أنَّ أحداً يحدِّث عنه».

وذكره ابن عدي[1] والعقيلي وابن الجارود وابن السكن في الضعفاء، واتهمه الأصمعي، واتهمه أبو الفرج الأصفهاني بوضع الأخبار وتوليد الأشعار[2].

وقال الدارقطني: «متروك»، وقال ابن عساكر: «ليس بثقة».

وقال عنه الذهبي: «لا يوثق به»[3]، وقال أيضاً: «أحد المتروكين»[4].

✽ الطريق الثاني:

رواية علي بن محمد المدائني عن أبي مخنف، أوردها ابن سعد في طبقاته مع غيرها من الروايات[5]، والمدائني من رواة الأخبار المشهورين، وقد وثقه ابن معين وأبو عاصم النبيل[6].

---

(١) الكامل في الضعفاء (٨/٤١٢).

(٢) لسان الميزان (٨/٢٣٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٣٠٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/١٠١).

(٥) طبقات ابن سعد طبعة الخانجي (٦/٤٢١)، مقاتل الطالبيين (ص ٩٤)، ونقل ابن الجوزي في الرد على المتعصب العنيد (ص ٥٥) رواية من طريق ابن أبي الدنيا عن المدائني عن أبي مخنف، إلا أنه قد وقع فيها سقط وإبهام، فجاء فيه: «قال ابن أبي الدنيا: وثنا محمد بن صالح، قال: ثنا علي بن محمد ـ شيخ من الأزد ـ عن سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم».
قلت: الصواب: ثنا علي بن محمد عن شيخ من الأزد، وعلي بن محمد هو المدائني والشيخ الأزدي هو أبو مخنف، بدليل روايته عن سليمان بن أبي راشد، والخبر في تاريخ الطبري (٥/٤٥٨) من طريق أبي مخنف.

(٦) تاريخ بغداد (١٣/٣١٦).

❋ الطريق الثالث:

عمر بن سعد الأسدي، أوردها أبو الفرج الأصفهاني في مقاتله، من طريق الحسين بن نصر بن مزاحم عن أبيه(١).

وفي هذه الرواية علل ثلاث(٢):

الأولى: الحسين بن نصر بن مزاحم لم أقف له على ترجمة.

الثانية: نصر بن مزاحم واه متروك، اتفق النقاد على توهينه، منهم أبو خيثمة والعجلي(٣) وصالح جزرة وأبو الفتح الأزدي(٤)، وابن معين(٥)، وأبو حاتم الرازي(٦)، والدارقطني(٧)، وابن عدي(٨)، والعقيلي(٩)، والخليلي(١٠)، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبان، إذ تفرد بذكره في الثقات(١١)، ولا عبرة بمخالفة ابن حبان وحده، فابن حبان يذكر في ثقاته كل من ترجم له البخاري وابن أبي حاتم دون أن يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً(١٢).

---

(١) مقاتل الطالبيين (ص ٩٢).

(٢) مع غض الطرف عن حال أبي الفرج الأصفهاني.

(٣) لسان الميزان (٨/٢٦٧).

(٤) تاريخ بغداد (١٥/٣٨٢).

(٥) التكميل في الجرح والتعديل (١/٣٥٤).

(٦) الجرح والتعديل (٨/٤٦٨).

(٧) الضعفاء والمتروكون (٣/١٣٤) برقم (٥٤٦).

(٨) الكامل في الضعفاء (٨/٢٨٦).

(٩) الضعفاء الكبير (٤/٣٠٠).

(١٠) الإرشاد (٢/٥٧٢).

(١١) الثقات (٥/٥٤٩).

(١٢) وقد ذكرت هذا في كتابي أولئك مبرؤون طلحة بن عبيد الله (ص ٣٤١)، ثم وجدت أن الشيخ=

الثالثة: عمر بن سعد الأسدي اتهمه أبو حاتم بالغلو وقال عنه: «متروك الحديث»[1].

والنتيجة المرتبة مما تقدم أن الرواية الموثوقة الوحيدة عن أبي مخنف ـ حسب موازين الجرح والتعديل ـ هي رواية المدائني التي نقلها ابن سعد، وأما رواية الكلبي وعمر الأسدي فلا يعتبر بهما، ويستثنىٰ من ذلك ما وافقا فيه المدائني فيكون ثابتاً عن أبي مخنف.

إلا أنَّ هذه النتيجة تواجه إشكالات عدة:

الإشكال الأول: أن الظاهر من صنيع الطبري وقبله البلاذري هو الركون إلىٰ ما رواه الكلبي عن أبي مخنف، ولو أن الطبري ارتاب من رواية الكلبي لتوقف فيها ولما نقلها، فاعتماد الطبري علىٰ رواية الكلبي يردُّ علىٰ من يرىٰ تضعيفها، والجواب عن هذا سهل، فالمنهج الذي سلكه الطبري والبلاذري قائم علىٰ الجمع والتتبع للروايات دون نقدها أو تمييز الثابت منها من المردود والسقيم، فلذا وقع منه التساهل في نقل الروايات، خلافا للمنهج المتبع في هذا البحث.

= عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي قد أشار إلىٰ ذلك في التنكيل (١/٢٥٥)، ثم وقفت علىٰ مقالة للدكتور شادي آل نعمان يقرر فيها ذلك فقال: «كتاب الإمام البخاري التاريخ الكبير، وكتاب ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، موردان رئيسيان لابن حبان في ثقاته، حتىٰ قال ابن قطلوبغا إنه يتابعهما حذو القذة بالقذة، إلا أني لاحظت احتفاله بتاريخ البخاري بأكثر من كتاب ابن أبي حاتم»، انظر مقالة: تسعون فائدة حول ابن حبان وثقاته وترتيبه، منشورة بموقع مركز النعمان http: //shadyalnoman. com/play. php?catsmktba=1070

(١) الجرح والتعديل (٦/١١٢).

الإشكال الثاني: رواية المدائني لا يمكن تمييزها إلا بالمقارنة مع رواية الكلبي، لأنّ رواية المدائني إنما وصلتنا عن طريق ابن سعد في الطبقات، وابن سعد روىٰ مقتل الحسين بطريقة الإسناد الجمعي، وغاية ما ينتهي إليه الباحث في رواية ابن سعد هو استخراج الروايات التي وافق فيها المدائني رواية الكلبي، وأمّا ما لم يروه الكلبي فلا يمكن أن يعرف الباحث هل هو من رواية المدائني أو من رواية غيره[١]، وهذا إشكال لم أجد له جواباً.

الإشكال الثالث: يلاحظ من خلال مقارنة رواية ابن سعد برواية الطبري أنّ كثيراً من التفاصيل الواردة في رواية الكلبي عن أبي مخنف غير موجودة في رواية المدائني، فإما أنّ ابن سعد اختصر رواية أبي مخنف حينما جمعها مع غيرها من الروايات، أو أن الكلبي زاد في رواية أبي مخنف ما ليس فيها، أو أن رواية المدائني تختلف عن رواية الكلبي بأن يكون أبو مخنف قد حدّث كلاً منهما برواية خاصة، والاحتمال الأخير مستبعد، لأنَّ أبا مخنف ـ علىٰ ما يظهر من تتبع رواياته ـ كان يحدث من صحفه التي يجمعها، فيُستبعد أن تكون روايته بأكثر من وجه، ويبقىٰ الأمر دائراً بين احتمال زيادة الكلبي أو اختصار ابن سعد، وترجيح أحد الاحتمالين يحتاج تفصيلاً واستقراء ليس هذا محله.

ومحصل ما تقدم أن العمدة في ما نُقل عن أبي مخنف من مقتل الحسين هي رواية الكلبي، وأما رواية المدائني فلا يمكن استخراجها إلا بعسر واستقراء واستقصاء وتتبع ليس هذا البحث موضعه، وما دام الأمر كذلك فالذي سأجري

---

(١) ومما يزيد الأمر تعقيداً أنَّ ابن سعد حينما أورد مقتل الحسين بالإسناد الجمعي ذكر أسانيد كثيرة لا تجدها عند غيره، كما أنه ميَّز في مواضع متفرقة عدداً قليلاً من الروايات الأخرىٰ كرواية الواقدي وغيره، ولذلك لا يمكن تمييز رواية أخرىٰ لمقتل الحسين غير رواية أبي مخنف.

عليه في هذا البحث هو التسليم برواية الكلبي عن أبي مخنف، إلا إن تبين بالمقارنة عدم صحة رواية الكلبي، وثمرة هذا البحث هو التحرز والتثبت من الرواة عن أبي مخنف، فجلُّ النقاد الذين بحثوا رواية أبي مخنف لمقتل الحسين عصّبوا الجناية برأس أبي مخنف، وربما قد يكون أبو مخنف بريئاً، والبلاء من الكلبي الذي روىٰ عنه.

٣ ـ كتاب «مقتل الحسين» المتداول اليوم هل هو لأبي مخنف؟

اشتهر في العصور المتأخرة كتاب منسوب إلىٰ أبي مخنف بعنوان «مقتل الحسين»[١] وطبع مرات عديدة[٢]، إلا أنه كتاب مختلق وموضوع من بعض المتأخرين كما اتفقت علىٰ ذلك كلمة أغلب المؤرخين والنقاد المعاصرين من

(١) لهذا الكتاب عدة عناوين منها: مقتل الحسين ومصرع أهل بيته وأصحابه في كربلاء، كما جاء في أكثر من طبعة، ومنها مصرع الحسين، ومنها مقتل أبي مخنف، وهذه العناوين ذكرت في عدة نسخ خطية، كما جاء في الفهرس الموحد للمخطوطات الإيرانية (فنخا) (١٧٠/٣١ ـ ١٧٤)، وهو أجمع وأضخم فهرس للمخطوطات في إيران، وقد أحصوا من نسخ هذا الكتاب ٥٢ نسخة في إيران وحدها!، ويرجع أقدمها إلىٰ القرن العاشر، وقد انتشرت نسخه خارج إيران أيضاً، وقد وقفت منه علىٰ نسخ عديدة محفوظة في مكتبات المخطوطات في السعودية وتركيا ومصر واليمن وسوريا، وبعض المكتبات الأوروبية، وبالجملة فإحصاء عدد نسخ الكتاب وتتبعها مما لا يدرك، وراجع للفائدة معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (٢٣١٤/٤).

(٢) ذكر الطهراني في الذريعة (٢٧/٢٢) أن مقتل أبي مخنف طُبع طبعة حجرية في مومباي منضماً إلىٰ المجلد العاشر من بحار الأنوار سنة ١٢٨٧ هـ ويبدو أنها أقدم طبعة، ووقفتُ علىٰ عدة طبعات أخرىٰ للكتاب منها: طبعة بعنوان تاريخ أبي مخنف في مقتل الحسين بمومباي سنة ١٣١٠ هـ، وطبعة بعنوان مقتل أبي مخنف في سنة ١٣٤٧ هـ بالمطبعة المرتضوية بالنجف، وطبعة بعنوان مقتل الحسين ومصرع أهل بيته وأصحابه في كربلاء بمطبعة أمير بقم سنة ١٣٦٢ هـ، وطبعة أخرىٰ بنفس العنوان في مكتبة الألفين في الكويت سنة ١٤٠٨ هـ.

الإمامية وغيرهم.

ومن هذا قول الشيخ عباس القمي ـ من الإمامية ـ في «الكنىٰ والألقاب»: «وليُعلم إنّ لأبي مِخْنف كتباً كثيرةً في التاريخ والسير، منها كتاب: مقتل الحسين (ع) الذي نقل عنه أعاظم العلماء المتقدّمين واعتمدوا عليه...، ولكن للأسف أنّه فُقد ولا يوجد منه نسخة، وأمّا المقتل الذي بأيدينا وينسب إليه، فليس له، بل ولا لأحدٍ من المؤرخين المعتمدين، ومن أراد تصديق ذلك، فليقابل ما في هذا المقتل وما نقله الطبري وغيره عنه حتّىٰ يعلم ذلك»[١].

وقد فصَّل الكلام عن هذا الكتاب جماعة من علماء الإمامية[٢]، وأوّل من وجدته بسط البحث في ذلك منهم هو الشيخ محمد هادي الغروي في كتابه «وقعة الطف لأبي مخنف»، فكان مما قاله: «لمْ يكن لي بدّ ـ وأنا أريد تحقيق الكتاب ـ أنْ أنظر ما في هذا المقتل الموضوع، فمن المقطوع به أنّ الكتاب من جمع جامع غير أبي مِخْنف، ولا يُدرىٰ مَن هو هذا الجامع ومتىٰ جمعه؟ والذي يبدو لي أنّه كان من العرب المتأخّرين غير عارف بالتاريخ والحديث والرجال، وحتّىٰ الأدب العربي؛ فإنّه يستعمل في الكتاب كلمات هي من استعمال العرب المتأخّرين باللغة الدارجة العاميّة»[٣].

(١) الكنىٰ والألقاب (١/١٤٨).

(٢) انظر: اللؤلؤ والمرجان للنوري (ص١٨٧)، والذريعة للطهراني (٢٢/٢٧) والصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص٣٣ ـ ٣٤)، وأصول المقتل الحسيني (ص٢١١ ـ ٢١٣)، ومجلة الإصلاح الحسيني العدد الثاني (ص١٣٨)، وجدل ومواقف من الشعائر الحسينية (ص١٣٠)، وفي بناء المقامات الدينية (ص ١٠٠).

(٣) وقعة الطف (ص٢٣ ـ ٢٩).

ثمَّ يقول تحت عنوان: «الأخطاء الفاحشة في هذا المقتل المتداول»: «والكتاب يشتمل علىٰ عدّة أغلاط فاحشة، هي كما يلي:

١ ـ يُفاجأ القارئ البصير في أوّل سطر من أوّل صفحة ـ من هذا المقتل المتداول ـ بهذه الغلطة الفاضحة، قال أبو مِخْنف: حدّثنا أبو المنذر هشام عن محمّد بن سائب الكلبي!

فترىٰ أبا مِخْنف هنا ـ وهو شيخ هشام ـ ناقلاً عن هشام تلميذه، وهو بدوره محدّثاً له عن أبيه محمّد بن السّائب الكلبي، فيا تُرىٰ كمْ كان جامع هذا الكتاب جاهلاً بتراجم الرجال حتّىٰ خفي عليه هذا؟!

٢ ـ وتقلِّب بعد هذا ثلاثة من صحائف الكتاب، فتجده يقول: وروىٰ الكليني في حديث، فليت شعري من هذا الذي يروي عن الكليني المتوفّىٰ (٣٢٩ هـ)، وقد توفّي أبو مِخْنف (١٥٨ هـ)؟! والرواية بعدُ غير موجودة في الكافي.

٣ ـ ثمّ تقلب صفحات أخرىٰ فتجده يقول: «قال: «فأنفذ يزيد الكتاب إلىٰ الوليد، وكان قدومه لعشرة أيّام خلون من شعبان».

هذا وقد أجمع المؤرخون ـ ومنهم أبو مِخْنف برواية الطبري ـ علىٰ أنّ الحسين (ع) دخل مكّة لثلاث خلون من شعبان، فكيف التوفيق؟!

٤ ـ وينفرد في حديث مقتل مسلم بن عقيل، بنقل خبر حفر حفيرة له وقع فيها فأُخذ مكتوفاً إلىٰ ابن زياد، فيقول: «وأقبل عليهم لعين، وقال لهم: «أنا

أنصب لهم شرك، نحفر له بئراً في الطريق ونطمّه بالدغل والتراب، ونحمل عليه وننهزم قدّامه، وأرجو أنْ لا يفلت منه»».

٥ ـ وينفرد في حديث مقتل مسلم أيضاً بقوله: «لمّا قُتل مسلم وهاني انقطع خبرهما عن الحسين (ع)، فقلق قلقاً عظيماً فجمع أهله... وأمرهم بالرحيل إلىٰ المدينة، فخرجوا سايرين بين يديه إلىٰ المدينة حتّىٰ دخلوه، فأتىٰ قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبكىٰ بكاءً شديداً، فهوّمت عيناه بالنّوم»، وليس لهذا الخبر أيّ أصل أو أثر، في أي كتاب أو سفر.

٦ ـ وينفرد في حديث نزول الإمام الحسين بكربلاء، بنقل خبر ركوب الإمام سبعة أفراس ونزوله منها، وتوقفها وعدم تقدّمه.

٧ ـ وينفرد بنقل حديث الإمام علي بن الحسين ليلة العاشر من المحرّم، في يوم نزول الإمام بكربلاء.

٨ ـ وينفرد بذكر عدد عساكر ابن سعد في كربلاء: «ثمانين ألفاً».

٩ ـ وينفرد بنقل خطبة زهير بن القين يوم نزول العساكر بكربلاء، ويقول: «ثمّ أقبل علىٰ أصحابه، وقال: «معاشر المهاجرين والأنصار، لا يغرّنّكم كلام هذا الكلب الملعون وأشباهه! فإنّه لا ينال شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، إنّ قوماً قتلوا ذرّيّته وقتلوا مَن نصرهم؛ فإنّهم في جهنّم خالدون أبداً»».

١٠ ـ وينفرد بنقل خبر حفر الحسين بئراً، ويقول: «فلمْ يجد فيها ماءً».

١١ ـ وينفرد بتكرير حديث ليلة عاشوراء وصبيحتها ثلاث مرّات، فيذكر

في الأولىٰ خطبة للإمام الحسين ومقتل أخيه العبّاس، وينفرد فيه بقوله: «فأخذ السّيف بفيه»، ثمّ يقول: «ونزل إليه وحمله علىٰ ظهر جواده وأقبل به إلىٰ الخيمة وطرحه وبكىٰ عليه بكاءً شديداً حتّىٰ بكىٰ جميع من كان حاضر».

ثمّ يكرّ علىٰ ليلة عاشوراء، فيقول: «ثمّ أقبل علىٰ أصحابه، وقال لهم: «يا أصحابي، ليس طلب القوم غيري، فإذا جنّ عليكم اللّيل، فسيروا في ظلمته»، ثمّ يقول: «وبات تلك اللّيلة، فلمّا أصبح..».

ثمّ يعود علىٰ صبيحة عاشوراء ويذكر فيها خطبة أخرىٰ للإمام.

وينفرد بذكر إرسال رسول من قبل الحسين باسم أنس بن كاهل إلىٰ ابن سعد، بينما الرسول هو: أنس بن الحارث(١) بن كاهل الأسدي.

ثمّ يكرّ ثالثةً علىٰ ليلة عاشوراء فيذكر الخطبة المعروفة للإمام علىٰ أصحابه وأهل بيته في تلك اللّيلة... ثمّ يعود علىٰ تعبئة الحسين وابن سعد.

١٢ ـ وينفرد في أصحاب الإمام الحسين بذكر إبراهيم بن الحسين.

١٣ ـ ويذكر الطّرماح مع مَن قُتل مع الإمام، بينما يروي الطبري عن الكلبي عن أبي مِخْنف: «إنّه لمْ يحضر كربلاء، ولمْ يُقتل مع الإمام».

١٤ ـ ويذكر في قصّة الحرّ الرياحي أبياتاً هي لعبيد الله بن الحرّ الجُعفي، صاحب قصر بني مقاتل، ولا يتنبّه إلىٰ عدم تناسبها مع حال الحرّ، إذ يقول فيه: «وقف علىٰ أجسادهم وقبورهم»، فوا جهلاً من جامع هذا الكتاب!

---

(١) قال في الأصل: (الحرث)، والصحيح ما أثبتناه.

١٥ ـ وينسب إلىٰ الإمام الحسين أبياتاً في رثاء الحرّ لا تُناسب أنْ تكون للإمام، منه:

ممَّا لَقَدْ فازَ الَّذِي نَصَرُوا حُسَيْناً ❁ ونِعْمَ الحُرُّ إِذْ وَاسَىٰ حُسَيْناً

١٦ ـ وينسب إلىٰ الإمام الحسين أبياتاً ثلاثة في رثاء أصحابه، وهي صريحة في أنّها ليست للإمام؛ وإنّما هي لأحد من الشعراء المتأخّرين، حيث يقول فيه: «نَصَرُوا الحُسَيْنَ فَيَا لَهَا منْ فِتْيَةٍ»، هكذا.

١٧ ـ وينفرد في تعيين يوم نزول الإمام الحسين: أنّه كان يوم الأربعاء، ويقول في شهادته: إنّها كانت يوم الإثنين.

وهذا يقتضي أنْ يكون نزوله بكربلاء في اليوم الخامس من المحرّم، وقد أجمع المؤرخون ـ ومنهم أبو مِخْنف برواية الطبري ـ علىٰ أنّ نزوله كان في اليوم الثاني من المحرّم، وأنّه كان يوم الخميس، ومقتله كان يوم الجمعة.

١٨ ـ يبتدئ من الحديث رقم (١٠٥) بإكثار النّقل عمّن يُدعىٰ: سهل الشهرزوري، فيحشره مع أهل البيت (عليهم السلام) من الكوفة إلىٰ الشام إلىٰ المدينة، فينسب إليه في الكوفة أبيات سليمان بن قتّة الهاشمي، علىٰ قبر الإمام الحسين: «مَرَرْتُ عَلَىٰ أَبْيَاتِ آلِ مُحَمَّدٍ»، وينسب إليه في الشام خبر سهل بن سعد السّاعدي باسم: سهل بن سعيد الشهرزوري، فكأنّه يحسبه هو!

١٩ ـ وينسب إلىٰ الإمام الحسين يوم عاشوراء أرجوزة تشتمل علىٰ نيف وثلاثين بيتاً، وإلىٰ عبد الله بن عفيف الأزدي عند عبيد الله بن زياد قصيدة تشتمل علىٰ نحو من ثلاثين بيت.

٢٠ ـ ويحتوي الكتاب في طيّاته على كلمات من استعمال المتأخّرين من العرب النّاطقين باللغة الدارجة، ممّا لا يناسب أبا مِخْنف، كقوله فيما سبق من خبر: «حفر بئر لمسلم، وأقبل عليهم لعين! وقال لهم... ونطمّها بالدغل والتراب... وننهزم قدّامه، وراحت أنصاره ويقظانه ويتحرّش».

وليس بعد كلّ هذا لأحد أنْ يحتمل صحّة نسبة هذا الكتاب إلى أبي مِخْنف[١].

٤ ـ تحرير حال وسائط أبي مخنف في رواية أخبار زينب الكبرى رضي الله عنها في كربلاء

لو تجاوزنا حال أبي مخنف، وسلَّمنا جدلاً بعدم تعمده الكذب والاختلاق فيما يرويه، فإن هذا لا يعني غض النظر عن وسائطه في رواية أحداث مقتل الحسين رضي الله عنه، لأنَّ من يتأمل في أحوال أخبار مقتل الحسين التي رواها أبو مخنف يفاجأ بنتيجة صادمة، وهي غلبة الضعف على وسائط أبي مخنف وابتلائها بالآفات السندية، بدءاً بجيش من المجاهيل الذين لا تجد لهم ذكراً إلا عند أبي مخنف، فضلاً عن مجموعة من الرواة المتهمين بالكذب أو الموصوفين بالضعف[٢]، فضلاً عن غرابة الأسانيد التي يأتي بها والتي لا تجدها إلا عنده، ولذا يقول عبد الحسين الحلي واصفاً حال مجمل روايات أحداث كربلاء: «إنَّ وقائع الطف لم تصل إلينا إلا مرسلة، حتى التي تلقيناها بواسطة الشيخ المفيد والشيخ الطوسي والسيد وأضرابهم، وأكثر ما يرسل المؤرخون ـ وأوثقهم ابن جرير الطبري ـ عن أبي مخنف، وهو لم يحضر الواقعة وكذلك غيره. وكثيراً ما اعتمدوا في النقل على هلال بن نافع، وحميد بن مسلم، وهلال بن معاوية

---

(١) وقعة الطف (ص٢٤ ـ ٢٩).

(٢) وقد قام محمد هادي الغروي بإحصاء رواة مقتل أبي مخنف وتصنيفهم إلى ست قوائم، وبعد أن قمت بتتبع الرواة المذكورين، وجدت أغلبهم من المجاهيل ممن لا تجد له ذكراً ولا ترجمة، انظر وقعة الطف لأبي مخنف (ص ٣٠ ـ ٦٦).

وغيرهم ممن شهد حرب الحسين وكان مقاتلاً له»[1] إلى أن قال: «ومن ذا يا ترى ـ غير عالم الغيب ـ يعلم أنّ الأخبار مكذوبة، نعم إنّ تلك الأخبار غير معلومة الصدق، وهكذا جميع الأخبار بلا استثناء، وشتان بين معلوم الكذب وبين غير معلوم الصدق»[2].

ويتأكد هذا عند النظر في رواة أخبار زينب في كربلاء، فعدة الروايات التي نقلها أبو مخنف عن زينب هي تسع روايات، توزعت على ثلاثة رواة، وهم:

١ ـ الحارث بن كعب الوالبي ـ من والبة الأزد[3] ـ.

روى عنه نصر بن مزاحم في «وقعة صفين» رواية واحدة، وأكثر أبو مخنف من الرواية عنه حتى بلغت رواياته عنده خمس عشرة رواية[4].

وهو مجهول الحال، فليست له ترجمة في كتب الرجال السنية، ولذا لما ذكره الحافظ ابن حجر في «اللسان» قال: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة»[5]، وقال المامقاني (١٣٥١هـ) ـ من علماء الإمامية ـ في «تنقيح المقال»: «عدّه الشيخ ـ أي: الطوسي ـ من أصحاب السجّاد، وظاهره كونه إمامياً إلا أنّ حاله مجهول»[6].

وقال محقق «التنقيح» في التعليق على كلام المامقاني: «رغم الفحص

(١) الشعائر الحسينية في الميزان الفقهي (ص ٢٧).
(٢) الشعائر الحسينية في الميزان الفقهي (ص ٢٩).
(٣) قاله أبو مخنف كما في تاريخ الطبري (٤/٥٥٥)، وذكر اسم أبيه في (٥/١٠٦)، و(٥/١٢٢).
(٤) انظر: كتاب مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (ص٦٨).
(٥) لسان الميزان (٢/٥٢٤).
(٦) تنقيح المقال في علم الرجال (١٧/٢١٠).

والتنقيب لم أقف في المصادر الرجالية والحديثية على ما يكشف عن حاله، فهو غير معلوم الحال»[1].

والنكارة فيما رواه عنه أبو مخنف ظاهرة.

منها: رواية تذكر ردَّ زينب ﵂ على الشامي الذي سأل يزيد أن يهبه فاطمة[2]، انفرد بها الحارث بن كعب الوالبي، ولم يروها غيره.

ومنها: رواية جزع زينب لما علمت أنَّ الحسين علم قُرب ساعة موته وحوارها مع أخيها الحسين وتمنيها الموت[3]، وقد رواها أبو مخنف من طريق الحارث بن كعب الوالبي وأبي الضحاك، وهي ضعيفة جداً.

فالحارث بن كعب ـ على ما ذكرنا ـ مجهول الحال.

وأبو الضحاك؛ ليست له رواية إلا هذه، ولا يُدرى من هو[4]!.

٢ ـ حُميد بن مسلم الأزدي:

لم أقف لحميد بن مسلم الأزدي على ترجمة في كتب أهل السنة، وليس له ترجمة كذلك في كتب رجال الإمامية، فلم يذكره إلا الطوسي في «رجاله» وعدّه في أصحاب علي بن الحسين[5]، والظاهر أنه اعتمد على رواية أبي مخنف

---

(١) انظر: تعليق الشيخ محيي الدين المامقاني في حاشية الترجمة.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٦١ ـ ٤٦٢).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٤٢٠).

(٤) وقد زعم محمد هادي الغروي في مقدمة كتابه وقعة الطف (ص ٥٨ ـ ٥٩)، أنه أبو الضحاك الذي روى عن شعبة وترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال (٥/٥٤٠)، ولا دليل على ذلك وإنما هو رجم بالغيب.

(٥) رجال الطوسي (ص١١٢)

في جعله من أصحاب علي بن الحسين.

وقال الشاهرودي المعاصر: «عُدَّ من مجاهيل أصحاب السَّجاد؛، وهو ناقل جملة من قضايا كربلاء علىٰ نحو يظهر منه أنه كان في وقعة الطف»(١).

ولخَّص الجواهري حكم الخوئي فيه بأنه مجهول(٢).

وقد زعم محمد هادي الغروي في مقدمة كتابه «وقعة الطف»(٣) أنّ حميد ابن مسلم المذكور في «ميزان الاعتدال» للذهبي هو نفسه هذا، ويلحق به أيضاً ما ذكره الباحث إبراهيم بن مهية في رسالته لنيل الدكتوراه والتي عنونها بـ«أخبار الاضطرابات السياسية بعد قيام الدولة الأموية» حين ظن أن حميد بن مسلم قد ذكره ابن حبان في «ثقاته»(٤)، وهذا غلط بلا ريب، فحميد بن مسلم المذكور في «ميزان الاعتدال» هو حميد بن مسلم أبو عبيد الله القرشي(٥)، وقد ذكروا أنه روىٰ عن مكحول وواثلة بن الأسقع، وذكر الذهبي في «الميزان» أن سعيد بن أبي أيوب تفرد عنه(٦)، وأما حميد بن مسلم الذي يروي عنه أبو مخنف فهو أزدي وليس قرشياً، فمن ظن أنهما واحد فقد وقع في اشتباه ظاهر.

وقد رابني في (حُميد) هذا أمور:

---

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٣/٢٨٩).

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص٢٠١).

(٣) وقعة الطف (ص٣٤).

(٤) أخبار الاضطرابات السياسية بعد قيام الدولة الأموية دراسة تحليلية للأسانيد والمتون (ص١٠٩).

(٥) كما في التاريخ الكبير للبخاري (٢/٣٨٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٢٢٩)، والثقات لابن حبان (٣/٢٨٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/٣٠٢).

(٦) ميزان الاعتدال (١/٦١٦).

❋ **الأمر الأول:** إنّ جُلَّ روايات حميد بن مسلم كانت حول الأحداث المتعلقة بالحسين وخروجه إلىٰ كربلاء، ثمّ ما صار بعدها من خروج سليمان بن صرد وأصحابه الذين سُمّوا بالتوابين، ثمَّ أمر المختار بن أبي عبيد الثقفي، وليس له رواية في غير ذلك إلا القليل.

وعندما تتأمل في رواياته ترىٰ الرجل وكأن همه الأساسي والأول هو تتبع الأحداث وتفاصيلها بدقة غريبة، كما أنك تجده حاضراً في وقائع كثيرة وبعضها وقع بعد مقتل الحسين بفترة! وكأنَّ الرجل لم يُخلق إلا ليروي أحداث مقتل الحسين:

فأول رواية رواها عنه أبو مخنف ـ في أحداث مقتل الحسين ـ يذكر فيها حميد بن مسلم أن عبد الله بن أبي الحصين الأزدي قال للحسين رضي الله عنه بعدما منعه جيش عمر بن سعد من الوصول للماء: «يا حسين، ألا تنظر إلىٰ الماء كأنه كبد السماء! والله لا تذوق منه قطرة حتىٰ تموت عطشًا»، فقال حسين: «اللهم اقتله عطشاً، ولا تغفر له أبداً»، قال حميد بن مسلم: «والله لعُدْتُه بعد ذلك في مرضه، فوالله الذي لا إله إلا هو لقد رأيته يشرب حتىٰ بغر، ثمّ يقيء، ثمّ يعود فيشرب حتىٰ يبغر فما يَروىٰ، فما زال ذلك دأبه حتىٰ لفظ عصبه ـ يعني نفسه ـ»[1].

فلتعجب كيف اتفق لحميد بن مسلم أن يحضر دعاء الحسين علىٰ عبد الله ابن أبي الحصين، ثم يتفق له أيضاً أن يظل عبد الله بن أبي الحصين مريضاً ولا تأتيه ساعة الموت إلا بعد أن عاده حميد بن مسلم ليشهد علىٰ موته عطشاً كما وقع للحسين رضي الله عنه وليحدث حميد بن مسلم بذلك.

(١) تاريخ الطبري (٥/٤١٢).

ومع أنَّ حميد بن مسلم كان مع جيش عمر بن سعد في كربلاء إلا أنه اطلع على الحوار الذي دار بين عبيد الله بن زياد وشمر بن ذي الجوشن في الكوفة، حين أمر ابن زياد شمراً بأن يسير إلى عمر بن سعد ويأمره بقتال الحسين رضي الله عنه فإن أبى سعد صار شمرٌ هو الأمير على الجيش[1].

ثمَّ نرى حميداً حاضراً واقعة همِّ شمر بن ذي الجوشن بإحراق خيام النساء لينهاه حميد عن ذلك[2].

ونرى حُميداً حاضراً لتفاصيل مقتل القاسم بن الحسن[3]، كما أنّه شهد كيف أن الحسين أخذ ثوباً يمانياً ونكثه كي لا يُسلبه، ثم بعد أن قُتل رضي الله عنه جاء بحر بن كعب فسلبه إياه[4]!.

ونراه يحدث عن مالك بن النسير الكندي الذي سلب برنس الحسين، ويتفق لصاحبنا أن يسمع اعتراض امرأة مالك ـ وهو في بيته ـ على صنيعه بالحسين، ثمّ يتفق لحميد أيضاً أن يحدثه أصحاب مالك بأنه بقي فقيراً حتى مات!![5]

ثمَّ شهد حميد أيضاً مقتل الحسين رضي الله عنه وتردُّد الناس في الإقدام على جريمة

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤١٤)، وقد تنبه فوزي آل السيف ـ من الإمامية ـ لإشكال رواية حميد بن مسلم لهذه الواقعة التي تدل على كونه حاضراً في الكوفة وقتها، فرتب على ذلك أن حميد بن مسلم لم يأت إلى كربلاء إلا في اليوم التاسع، ثمّ حاول أن يجيب عن إشكال روايته لوقائع كربلاء التي وقعت قبل اليوم التاسع بأجوبة غير مفيدة ولا قاطعة، انظر: من قضايا النهضة الحسينية (ص ٢١٨)، وما ذكره من عدم وجوده في كربلاء قبل اليوم التاسع لا دليل عليه.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٢٩).

(٣) تاريخ الطبري (٥/٤٤٧).

(٤) تاريخ الطبري (٥/٤٥١).

(٥) تاريخ الطبري (٥/٤٥٢).

قتله رضي الله عنه، حتى تجرأ عليها أنس بن سنان النخعي[1].

ثمَّ يتفق أن عمر بن سعد يختار حميد بن مسلم دون سائر الناس، وخولي ابن زياد ليبعث معهما رأس الحسين رضي الله عنه إلى ابن زياد[2]، ويقع اختيار عمر بن سعد على حميد بن مسلم مجدداً ليبعثه إلى أهله يخبرهم بعودته سالماً.

ثم يتفق أن يدخل حميد بن مسلم على ابن زياد فيجده وهو ينكث رأس الحسين رضي الله عنه بقضيب لينهاه زيد بن أرقم عن ذلك[3]، وبعدما تنقضي أحداث مقتل الحسين وتدور الأيام وتمضي ثلاث سنوات ويجتمع أصحاب سليمان بن صُرَد في داره ليبرموا أمر الخروج للانتقام من قتلة الحسين بعدما ندموا على خذلان الحسين نجد حميد بن مسلم حاضراً ـ كالعادة ـ ليشهد تفاصيل هذه الواقعة أيضاً[4].

ثمَّ يتفق أن حميد بن مسلم يخرج مع أصحاب سليمان بن صرد للقتال وينجو بعدها ولا يُقتل مع من قتل، ثمَّ يُكتب له أن يشهد وقوف عبد الله بن غزية على القتلى ودعاءه لهم بالرحمة![5]

ثمّ تمضي الأيام ونجد حميد بن مسلم شاهداً لواقعة أخرى وهي خروج المختار وادعاؤه طلب الثأر للحسين، فيسمع حميد بن مسلم من المختار كيف خدع عبد الله بن يزيد وإبراهيم بن محمد بن طلحة وكيف وعدهما بأنه لن يخرج

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٣).
(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٥).
(٣) تاريخ الطبري (٥/٤٥٦).
(٤) تاريخ الطبري (٥/٥٥٤).
(٥) تاريخ الطبري (٥/٦٠٦).

عليهما مع كونه يبطن في نفسه غير ذلك[1].

ثمّ يكتب له ـ كالعادة ـ النجاة من حملة المختار للثأر من قتلة الحسين ومن كان في جيش ابن زياد[2]، وغيرها من أخباره التي ليس هذا محل التوسع فيها.

والشاهد أنّ من ينظر في أخبار حميد بن مسلم وكونها مختصة في أغلبها بأمر خروج الحسين وما تلاه من الأحداث مع ما مضىٰ من الاتفاق العجيب في شهوده كثيراً من الوقائع المفصلة يستريب من أمره، لأنّ اتفاق هذا لرجل واحد مع نجاته في كل تلك الوقائع من القتل من الأمور الغريبة والمستبعدة، فالذي يتابع هذه الروايات لا يخرج إلا بتصور واحد وهو أن حميد بن مسلم كلف نفسه بتتبع أحداث مقتل الحسين وروايتها فيما بعد، فتجد الرجل في سائر المواضع التي وقعت فيها الأحداث المهمة، فهو حاضرٌ عند خيام الحسين وشاهدٌ مقتلَ أولاده وبكاء أهل بيته ونسائه وأخواته، حتىٰ قال فوزي آل السيف عنه: «حميد ابن مسلم الأزدي شهد معركة كربلاء مع جيش عمر بن سعد، وكان يقوم فيها بما يشبه دور المؤرّخ أو المراسل الصحفي في هذه الأيام»![3].

وقال أيضاً عنه: «عاش حياته بطريقة الصحفي أو الإعلامي الذي يبحث عن الحوادث المتميّزة، ويرويها لغيره، لم يكن صانع خبر، وإنّما متتبّعاً للأخبار، وبالذّات الأخبار شديدة الإثارة»[4].

---

(١) تاريخ الطبري (٦/٩).

(٢) تاريخ الطبري (٦/٥٨).

(٣) من قضايا النهضة الحسينية (ص ٢١٧).

(٤) من قضايا النهضة الحسينية (ص ٢٢٨).

فالوظيفة التي أريدت أن تكون لحميد بن مسلم هي وظيفة الراوي الذي يحضر كل اللحظات المهمة والمرتبط بأهم الأحداث والشخصيات، والمتتبع لدقائق التفاصيل، وهذا كله يورث الريبة في أمر حميد بن مسلم ومروياته، وتتأكد هذه الريبة إذا أضفنا إلى ذلك علامات الوضع والاختلاق المتكررة في صورة روايات حميد بن مسلم وهو ما سنفصله في الأمر الثاني.

* **الأمر الثاني**: عند تتبع روايات حميد بن مسلم نلاحظ أمراً غريباً، وهو أنه قريب من كل الشخصيات الرئيسية في الأحداث، بدءاً بالحسين رضي الله عنه، مروراً بعمر بن سعد وشمر بن ذي الجوشن، وانتهاء بابن زياد، فتجده حاضراً مقتل الحسين رضي الله عنه وشاهداً لجريمة حز رأسه رضي الله عنه، وتجده صديقاً لعمر بن سعد أحد قادة جيش ابن زياد[1]، وصديقاً لإبراهيم بن الأشتر أحد قادة جيش المختار الثقفي[2]، وصديقاً لعبيدة بن سفيان المزني الذي زعم أبو مخنف أنه ذهب ليقاتل أهل الشام وحده بعد هزيمة سليمان بن صرد وأصحابه، ويتفق أنَّ حُميداً كان يطلب خبر موته، فكُتب له ـ كالعادة ـ أن يلتقي في مكة بعبد الملك بن جزء الأزدي الذي كان في جيش الشاميين وحصل بينه بين عبيدة بن سفيان مبارزة[3] ليقص له كيف استبسل عبيدة في قتال الجيش الشامي حتى قتل!.

بل إنّك تجده في مواقف يستغرب أن يوجد بها خاصة فيما يتعلق بالنساء، مثل وجوده عند خيام نساء الحسين وأخواته اللواتي كن معه[4]، ومثل اختيار

(١) الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري (ص ٢٦٠).

(٢) تاريخ الطبري (٦/١٨).

(٣) تاريخ الطبري (٥/٦٠٧).

(٤) وهذا على رواية أبي مخنف، وإلا فمن الأمور التي أستبعدها هو خروج أخوات الحسين معه.

عمر بن سعد له ليبعثه إلىٰ زوجته ليبشرها بعودته، ومثل سماعه كلام مالك بن النسير مع زوجته! ومثل دخوله علىٰ مجلس ابن زياد عندما سُيِّر إليه بمن بقي من أهل بيت الحسين، كما أنك تجده يركز في روايته علىٰ إثبات شهوده للواقعة.

فيقول مرة: «سماع أذني يومئذ من الحسين»[1].

ويقول أخرىٰ: «سمعت الحسين يومئذ وهو يقول»[2].

ويقول أيضاً: «انتهيت إلىٰ علي بن الحسين بن علي الأصغر وهو منبسط علىٰ فراش له»[3].

ويقول: «إنّي لقائم عِنْدَ ابن زياد»[4].

ويقول: «والله إني لشاهد بهذا اليوم يوم ولّوا سليمان ابن صرد»[5]، ويقول مرة: «أشهد أنّي في خيل المسيب بن نجبة تلك»[6].

وهذا كله دليل علىٰ أن من صاغ روايات حميد بن مسلم أراد أن يصنع له شخصية قريبة من كل الشخصيات المهمة والأحداث الهامة بطريقة غير طبيعية ولا عادية.

❊ **الأمر الثالث**: لو كان أمر حُميد بن مسلم كما يزعم أبو مخنف، من كونه

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٤٦).
(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥١).
(٣) تاريخ الطبري (٥/٤٥٤).
(٤) تاريخ الطبري (٥/٤٥٨).
(٥) تاريخ الطبري (٥/٥٤٥).
(٦) تاريخ الطبري (٥/٥٩٧).

شهد كثيراً من تفاصيل مقتل الحسين وأصحابه واجتماع أصحاب سليمان بن صرد، وبداية أمر المختار، أكان يغفل عنه سائر الأخباريين من الذين يعرف عنهم الاهتمام بمثل هذه الأخبار، كقتادة البصري، ومحمد بن السائب الكلبي الكوفي، والهيثم بن عدي الكوفي، وعلي بن محمد المدائني، وعوانة الكلبي وغيرهم؟ أليس من العجب أنك عندما ترجع إلىٰ كتب ثقات المؤرخين ورواياتهم لا تجد لديهم إلا اليسير من أخبار مقتل الحسين؟ ثم تجدها بهذا الصورة المفصلة والواسعة عند حميد بن مسلم وحده دون سائر الناس!

ثمّ إنّ الأغرب والأعجب أن حميد بن مسلم لا يختار إلا سليمان بن أبي راشد ليروي له سائر أخبار كربلاء، ولا يشرك في ذلك أحداً إلا الصقعب بن زهير في خبر واحد.

وكذلك سليمان بن أبي راشد، ما وجد من أهل الأخبار أحداً سوىٰ أبي مخنف ليحدثه بروايات حميد بن مسلم!.

* **الأمر الرابع**: وقع في روايات حميد بن مسلم أخطاء فاحشة، منها قوله: «انتهيت إلىٰ علي بن الحسين بن علي الأصغر وهو منبسط علىٰ فراش له، وهو مريض، وإذا شمر بن ذي الجوشن فِي رجالة معه يقولون: أَلا نقتل هذا؟ قال: فقلت: سبحان الله، أنقتل الصبيان؟ إنما هذا صبي»[1].

وروىٰ حُميد بن مسلم أيضاً أنّ ابن زياد لما أدخلوا عليه علي بن الحسين قال: «انظروا هل أدرك؟ والله إني لأحسبه رجلاً»، قال: «فكشف عنه مري بن معاذ الأحمر، فقال: «نعم قد أدرك»[2].

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٤).
(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٨).

قلت: إنَّ عليّ بن الحسين لم يكن صبياً يوم خرج مع أبيه إلىٰ كربلاء، بل كان عمره ثلاثاً وعشرين سنة، لأنه وُلد سنة ٣٦ هـ تقريباً وعاش إلىٰ سنة ٩٤ هـ، ومات وعمره ٥٨ سنة[١].

فقد روىٰ ابن سعد عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين أنه قال: «مات علي بن حسين، وهو ابن ثمان وخمسين سنة»[٢]، ثمَّ نقل ابن سعد عن الواقدي أنه قال: «وهذا يدلك علىٰ أن علي بن حسين كان مع أبيه، وهو ابن ثلاث أو أربع وعشرين سنة، وليس قول من قال: إنه كان صغيراً ولم يكن أنبت بشيء، ولكنه كان يومئذ مريضاً فلم يقاتل، وكيف يكون يومئذ لم ينبت وقد ولد له أبو جعفر محمد بن علي؟، ولقي جابر بن عبد الله وروىٰ عنه، وإنما مات جابر سنة ثمان وسبعين»[٣].

وقال ابن سعد: «وكان علي بن حسين مع أبيه وهو ابن ثلاث وعشرين سنة»[٤].

(١) اختلف في سنة وفاة علي بن الحسين علىٰ أقوال كثيرة، تدور بين سنة ٩٠ إلىٰ ١٠٠هـ، والأكثر علىٰ أن وفاته كانت سنة ٩٤هـ، فإذا كان عمره ٥٨ سنة، فعلىٰ هذا يكون علي بن الحسين من مواليد سنة ٣٦ هـ، وانظر تهذيب التهذيب (٣٠٧/٧).

(٢) طبقات ابن سعد (٢١٩/٧)، وإسناده صحيح، فقد رواه ابن سعد عن عبد الرحمن بن يونس عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد، وعبد الرحمن بن يونس هو أبو مسلم المستملي الرقي، روىٰ له البخاري في الصحيح، وقال عنه أبو حاتم: «صدوق»، وتكلم فيه غيره بكلام لا يضر، انظر: تهذيب التهذيب (٣٠٢/٦)، ولذا قال عنه ابن حجر في التقريب (برقم ٤٠٤٨): «صدوق طعنوا فيه للرأي»، وبقية الإسناد أئمة، فسفيان بن عيينة إمام مشهور، وجعفر الصادق ثقة فقيه مشهور أيضاً.

(٣) طبقات ابن سعد (٢١٩/٧).

(٤) طبقات ابن سعد (٢١٠/٧).

وقال الليث بن سعد: «وانطُلق بعلي بن حسين وفاطمة بنت حسين وسكينة بنت حسين إلىٰ عبيد الله بن زياد وعلي يومئذ غلام قد بلغ»[(١)]، فمن يكون بمثل هذا العمر أيقال عنه صبي؟ بل ويحتاج ابن زياد إلىٰ الكشف عن عورته ليعلم إن بلغ أم لا؟!.

وقد روي عن محمد الباقر بن علي بن الحسين أنه كان مع أبيه في كربلاء، وحُمل مع الغلمان إلىٰ يزيد[(٢)]، وقد ولد الباقر سنة ٥٦ هـ[(٣)]، قبل كربلاء بخمس سنوات، فإن ثبت هذا قُطع ببطلان هذا الخبر، بل إن هذه الرواية التي أوردها أبو مخنف لتدل علىٰ أن حميد بن مسلم لم ير علي بن الحسين ولم يلقه قط، ولو جعلت هذه الرواية دليلاً علىٰ بطلان سائر ما رواه حميد بن مسلم كونه لا يعرف علي بن الحسين أصلاً ولم يلقه لكان ذلك وجيهاً[(٤)].

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٤٠/٣).

(٢) أخرجه أبو العرب في المحن (ص ١٥٦) وابن عبد ربه في العقد الفريد (١٣١/٥ ـ ١٣٢)، من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، عن حجاج عن أبي معشر عن يزيد بن أبي زياد عن محمد بن الحسين بن علي، وورد في الإمامة والسياسة المنحول علىٰ ابن قتيبة (٦/٢) بلا إسناد، ونقل القاضي أبو يعلىٰ الحنبلي هذا الخبر عن ابن أبي الدنيا كما في كتاب المسائل العقدية من الروايتين والوجهين (ص ١٠٢). ووقع في مطبوعة المحن: «محمد بن الحسن بن علي»، والصواب محمد ابن الحسين بن علي والظاهر أنه محمد بن علي بن الحسين بن علي المشهور بالباقر، فإنّ يزيد ابن أبي زياد الذي روىٰ عنه هذا الخبر معاصر له، فنسبه إلىٰ جده بدل أبيه، والإسناد فيه لين والعهدة فيه علىٰ أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن فإن في حفظه مقالاً، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٢٢/١٠).

(٣) قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٠١/٤) ونقله عن أحمد بن البقري، ورجحه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٥١/٩).

(٤) وقد روىٰ أبو مخنف رواية قريبة من رواية حميد بن مسلم عن المجالد بن سعيد، جاء فيها: «إن عبيد الله بن زياد لما نظر إلىٰ علي بن الحسين قال لشرطي: «انظر هل أدرك ما يدرك الرجال؟»=

※ **الأمر الخامس**: من يتابع روايات حميد بن مسلم يجد أن أكثرها روايات تذمه وتعود عليه بالطعن، فغالب رواياته في وصفِ ما صنعه جيش ابن زياد بالحسين من جرائم، وجلها طعنٌ في صديقه عمر بن سعد[1] وشمر بن ذي الجوشن وابن زياد، وحميد بن مسلم كان في صف جيش ابن زياد وغيرهم من المحاربين للحسين رضي الله عنه، فما الذي حمل حميد بن مسلم على أن يحدث بهذه المخازي التي تعود عليه بالذم؟، إذ أنه مشارك في قتل الحسين وإن حاول أن يظهر في بعض الروايات بمظهر المُنكر لبعض الأفعال التي قام بها جيش ابن زياد[2].

فالباحث يتساءل كيف حدّث حميد بن مسلم بكل هذه الأمور مع أن فيها ذمًّا له وقدحاً فيه، فهل يحدِّث العاقل بما يعود عليه بالضرر؟ أما كان يخشى حميد بن مسلم من أن يبلغ أهل الكوفة أنه كان حاضراً في كل أحداث مقتل الحسين مشاركاً في ذلك، فيهمَّ أنصار الحسين رضي الله عنه إلى الانتقام منه؟

إنَّ أقل ما ينتهي إليه من تأمل هذه التساؤلات بإنصاف وتعقل، هو التوقف في مثل هذه الأخبار والتريث في أمرها، أما الوثوق بها والركون إليها فلا يمكن

= فكشط إزاره عنه، فقال: «نعم»، قال: «انطلقوا به فاضربوا عنقه»، فقال له علي: «إن كان بينك وبين هؤلاء النسوة قرابة فابعث معهن رجلاً يحافظ عليهن»، فقال له ابن زياد: «تعال أنت، فبعثه معهن». تاريخ الطبري (٥/٤٥٧)، فدل هذا على أن هذه القصة من عمل أبي مخنف، إلا أنه أراد إيهام صحتها بورودها من وجهين، وجه مختصر عن المجالد بن سعيد ووجه مفصل عن حميد ابن مسلم، والفطن يعلم بطلان القصة وكذبها.

(١) الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري (ص ٢٦٠).

(٢) جمع فوزي آل السيف هذه الروايات تحت عنوان: رواية المآثر والمواقف (الجيدة) لنفسه، انظر: من قضايا النهضة الحسينية (ص٢٢٣ ـ ٢٢٤).

أن يقع ذلك من فطن متيقظ، ولذا فكل ما رواه حميد بن مسلم من مواقف عن زينب لا ينبغي التعويل عليه لما مضى من الإشكالات والاعتراضات على حميد ابن مسلم ومروياته[١].

وقد روى أبو مخنف عن حُميد بن مسلم هذا ست روايات عن زينب:

الأولى: عن كلامها مع الحسين عند هجوم الجيش عليهم[٢].

الثانية: عن جزع زينب حين قتل علي الأكبر[٣].

---

(١) وسيتأكد ذلك عند نقد متون المرويات المنسوبة إلى زينب من طريق حميد بن مسلم.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤١٥)، وهذه الرواية قد توهمت أولاً أنها من رواية عبد الله بن شريك العامري، وتوهم ذلك أيضاً محمد هادي الغروي في وقعة الطف (ص٦٢)، ثمّ بعد التأمل والمراجعة والاستئناس بطريقة الطبري وأبي مخنف في الرواية، علمت أن هذا الخبر إنما هو تتمة خبر حميد ابن مسلم، وذلك أن طريقة أبي مخنف في بعض المواضع هي أنه قد يسوق رواية طويلة ثمّ في أثنائها يسوق سنداً فيه قصة عارضة قصيرة، ثمّ يرجع إلى الرواية الطويلة فيظن الظان أنّ سند القصة العارضة هو سند الرواية التي بعدها، لكن الحقيقة أنه سند الرواية الطويلة وقد صنع أبو مخنف ذلك في هذا الموضع، فساق رواية حميد بن مسلم ـ الطويلة ـ التي تذكر إرسال ابن زياد شمر بن ذي الجوشن ـ بكتاب فيه الأمر بقتل الحسين ـ إلى قائد الجيش عمر بن سعد، ثم أورد أبو مخنف روايتين عارضتين قصيرتين:
الأولى: رواها عن أبي جناب الكلبي يذكر فيها ألفاظ كتاب ابن زياد إلى عمر بن سعد.
الثانية: رواها عن عبد الله بن شريك وفيها أن عبد الله بن أبي المحل طلب من ابن زياد أن يكتب أماناً لبني أخته الذين خرجوا مع الحسين، وبعث به إليه فردوا أمانه.
ثمّ عاد أبو مخنف إلى رواية حميد بن مسلم، ليستأنف الخبر الأول، وليذكر وصول الكتاب إلى عمر بن سعد وهجوم الجيش على الحسين ومن معه وكلام زينب حين سماعها صوت الهجوم، ولكنه لم يبين ذلك، وإنما استأنف الكلام بعد نهاية رواية عبد الله بن أبي المحل، بعبارة قال، وهي عائدة على حميد بن مسلم كما هو بين من خلال السياق وتناسب الرواية مع رواية حميد بن مسلم.

(٣) تاريخ الطبري (٥/٤٤٦).

الثالثة: عن حبسها غلاماً من أهل الحسين ﵁ حتىٰ لا يقتل[1].

الرابعة: عن كلامه مع عمر بن سعد حين أحاط جيشه بالحسين ﵁[2].

الخامسة: في ما وقع لها مع ابن زياد في الكوفة بعد مقتل الحسين ﵁[3].

السادسة: في دفاعها عن علي بن الحسين حين هم ابن زياد بقتله[4].

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٠ ـ ٤٥١)، وقد تبين لي أنّ هذه الرواية مروية عن حميد بن مسلم، فقد ابتدأ الطبري حكايتها عن أبي مخنف من طريق حميد ثمّ بعد ذلك نقل عن هشام الكلبي روايات من طرق أخرىٰ، ثمّ رجع إلىٰ رواية أبي مخنف قائلاً: «قال أبو مخنف في حديثه»، ثمّ ذكر تتمة الرواية في قصة زينب، ومن استأنس بطريقة الطبري في النقل عن أبي مخنف يعلم أن هذه الرواية ترجع إلىٰ آخر إسناد ذكره أبو مخنف، وهو إسناده عن حميد بن مسلم.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٢)، وقد وقع في هذه الرواية مثل ما وقع في الرواية التي قبلها، إذ ساق أبو مخنف بسنده عن حميد بن مسلم رواية طويلة فيها مبارزة الحسين مع الرجالة، ولبس الحسين لسراويل يماني وسلب بحر بن كعب إياه بعد مقتله ﵁، ثمَّ أورد أبو مخنف روايتين عارضتين قصيرتين:

الأولىٰ: رواها عن محمد بن عبد الرحمن ويذكر فيها أن يدي بحر بن كعب كانت تنضحان في الشتاء وتيبسان في الصيف.

الثانية: عن عبد الله بن عمار بن عبد يغوث البارقي يذكر فيها أنه حمل علىٰ الحسين ﵁ بالرمح ثمّ تركه.

ثم رجع أبو مخنف إلىٰ رواية حميد بن مسلم، واستخدم عبارة ـ قال ـ كما هي عادته، واستأنف الكلام عن الرجالة وقتالهم للحسين ﵁.

ولذا نقل المفيد في الإرشاد (٢/١١٢) هذا الخبر من رواية حميد بن مسلم، وليس من رواية عمار البارقي، ولم يتنبه محمد هادي الغروي في كتابه وقعة الطف (ص ٢٥٢) لمسلك أبي مخنف، فجعل هذا الخبر من رواية عبد الله بن عمار البارقي، مع أنه نقل في الهامش أن المفيد قد جعل هذا الخبر في الإرشاد من رواية حميد بن مسلم ـ كما هو الصواب ـ!، كما لم يتنبه لذلك جعفر مرتضىٰ العاملي فنسب هذه الرواية إلىٰ البارقي، انظر: سيرة الحسين ﵇ في الحديث والتاريخ (١٨/١٨٣ ـ ١٨٥).

(٣) تاريخ الطبري (٥/٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(٤) تاريخ الطبري (٥/٤٥٧).

وقد روىٰ أبو مخنف هذه الأخبار من طريق شيخه سليمان بن أبي راشد، وهذا الإسناد فيه علتان:

العلة الأولىٰ: سليمان بن أبي راشد شيخ من شيوخ أبي مخنف المجاهيل الذين لا يُعرف عنهم شيء!

وقد أكثرَ عنه أبو مخنف في مقتل الحسين، ومدار أغلب رواياته علىٰ حميد ابن مسلم.

العلة الثانية: حميد بن مسلم الأزدي، وقد مضىٰ الكلام عنه.

٣ ـ قُرَّة بن قيس الحنظلي التميمي

نسب له أبو مخنف رواية وحيدة في ندب زينب لأخيها الحسين بعد مقتله رضي الله عنه[١]، رواها أبو مخنف من طريق أبي زهير العبسي، والإسناد كحال الأسانيد التي مضت.

فأبو زهير العبسي هو ـ علىٰ ما يزعم أبو مخنف ـ النضر بن صالح العبسي شيخ أكثر عنه أبو مخنف، لا يعرف ولم يرو عنه أحد في الدنيا إلا أبو مخنف، ولذا حكم عليه نقاد الحديث بالجهالة، فقال ابن أبي حاتم: «روىٰ عن سنان بن مالك عن علي رضي الله عنه، روىٰ عنه أبو مخنف، سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: النضر وسنان مجهولان»[٢]، وقال الذهبي عنه: «مجهول»[٣].

وأما قرة بن قيس التميمي فهو كذلك مجهول لا يدرىٰ من هو، ولم أقف

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٦).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٤٧٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٢٥٨).

له علىٰ ترجمة ، وقد روىٰ عنه أبو مخنف وتلميذه الكلبي روايتين أخريين يستفاد منهما أنه كان في جيش ابن زياد[1] .

ويظهر مما سبق أنّ الغالب علىٰ رجال أبي مخنف هو الجهالة الشديدة ، ونقاد الأخبار يجعلون إكثار الراوي عن المجاهيل تهمة له ، وما دام الأمر كذلك ، فالباحث لا يحتاج في نقد روايات أبي مخنف إلىٰ التوسع في تحليل متونها ، بل لو اكتفينا بردها جملة بسبب البلاء الظاهر في أسانيدها لكان في ذلك كفاية ، فكيف إذا انضم إلىٰ هذا ما سيأتي من إشكالات تورث الريبة في نقل أخبار مقتل الحسين رضي الله عنه عن هذا الضرب من الرواة ؟

❋ تشجير أسانيد أبي مخنف وبيان أحوال رواته

ولعل خير ما أختم به هذا المبحث جدول يبين شجرة رواة أخبار زينب في كربلاء مع بيان أحوالهم:

---

(١) انظر تاريخ الطبري (٥/٤١١)، و(٥/٤٢٧).

أبو مخنف

الحارث بن كعب | أبو زهير العبسي | سليمان بن أبي راشد | الحارث بن كعب | أبو الضحاك

(مجهول) (مجهول) (مجهول) (مجهول) (مجهول)

فاطمة بنت علي — قرة بن قيس — حميد بن مسلم — علي بن الحسين

(مجهول) (مجهول)

الروايات:

الرواية ٩ — الرواية ٦ — ١ ٣ ٤ ٥ ٧ ٨ — الرواية ٢

زينب الكبرى

٥ ـ تحرير الكلام عن الإشكال في وجه رواية الكوفيين لأخبار زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في كربلاء

من أهم الأمور التي لاحت لي أثناء البحث في رواية أبي مخنف لوقائع كربلاء، هو الإشكال الكبير في الوسائط التي استند إليها أبو مخنف في حكايته لوقائع مسير الحسين رضي الله عنه، فعند النظر في أحوال رواة أبي مخنف نجد أن أكثرهم من المجاهيل، وهذا يورث الريبة في روايات أبي مخنف بالكلية، ويتأكد الشك والريب في الروايات المتعلقة بزينب بنت علي رضي الله عنهما، إذ أنها علىٰ حسب روايات أبي مخنف كانت مع النساء، ومعلوم أن نساء أهل البيت من أكثر النساء حياء وحشمة وعفة، فالمفترض فيهن أن يكن غير معروفات إلا لأقرب الناس إليهن، أو ممن خالطهن في المدينة فعرفهن، لكننا عندما ننظر في روايات أبي مخنف عن زينب نجد أن رواة أخبارها يعلمون بشخصية زينب في الغالب، واثنين فقط هما من سألا عنها حتىٰ عرفاها، وعند تتبع الروايات التسع التي نقلها الطبري عن زينب، نجد أن ما روي عنها من طريق أهل بيتها هو روايتين فقط، بواقع رواية واحدة عن علي بن الحسين زين العابدين، ورواية واحدة عن فاطمة بنت علي، وأما بقية الروايات فهي منقولة من حميد بن مسلم الأزدي وعددها ست، ورواية وحيدة عن قرة بن قيس التميمي، وهنا يقع الإشكال، إذ كيف يتفق لهؤلاء أن ينقلوا أخبار زينب أكثر من أهل بيتها؟

فهل يعقل أن تكون جل أخبار زينب الكبرىٰ مروية من طريق حميد بن مسلم الذي كان في جيش ابن زياد، بينما لا يروي عنها علي بن الحسين وفاطمة بنت علي سوىٰ رواية واحدة لكل منهما؟ فكيف وسائر الأسانيد التي روىٰ بها أبو مخنف أخبار زينب لا يصح منها شيء.

المبحث الثاني
التحقيق في رواية خروج زينب الكبرى
مع الحسين رضي الله عنهما إلى كربلاء

۞ أولاً: أدلة عدم صحة رواية خروج زينب الكبرىٰ مع الحسين رضي الله عنهما

إنَّ من أهم الأسباب التي دفعتني للكتابة عن زينب رضي الله عنها، هو ما اكتشفته من عدم صحة قضية خروجها مع أخيها الحسين رضي الله عنه إلىٰ كربلاء، إذ أن هذه القضية تعدُّ اليوم من المسلَّمات، بينما لا تجد لها أثراً عند قدماء المؤرخين الثقات، وقد تبين لي من خلال البحث والتتبع أنَّ رواية خروج زينب الكبرىٰ مع أخيها الحسين لا صحة لها، واستندت في ذلك إلىٰ دليلين:

* الدليل الأول: تقرير قدماء المؤرخين والنسابين والمحدثين لوفاة زينب رضي الله عنها قبل أختها أم كلثوم رضي الله عنها

إنَّ مفتاح البحث عن قضية خروج زينب رضي الله عنها إلىٰ كربلاء هو تعيين تاريخ وفاتها، وهو الأمر الذي خلت منه كتب التاريخ، إذ لم يذكر أحد من المؤرخين السَّنةَ التي توفيت فيها زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، ولعل هذا ما شكل ثغرة استغلها بعض الأخباريين ليزعموا خروج زينب الكبرىٰ مع أخيها الحسين إلىٰ كربلاء، ولم يتنبه إلىٰ ذلك من تابعهم من متأخري المؤرخين ثمَّ صار فيما بعد من المسلَّمات.

إنَّ التأمل في كلمات قدماء المؤرخين والنسابين عن قضية زواج عبد الله ابن جعفر رضي الله عنه من أم كلثوم كشف أمراً مهمًّا، وهو أن وفاة زينب الكبرىٰ كانت

قبل أختها أم كلثوم، وهذا ما نص عليه جماعة من أهل العلم والنسب منهم:

١ ـ الإمام الزهري المؤرخ والنسَّابة (١٢٤ هـ)

قال: «أخبرني غير واحد، أن عبد الله بن جعفر، جمع بين بنت عليّ، وامرأة عليّ، ثمَّ ماتت بنت علي، فتزوج عليها بنتاً لعليّ أخرىٰ»[١].

وقال أيضاً: «فأمّا زينب بنت علي فتزوجها عبد الله بن جعفر فماتت عنده، وقد ولدت له علي بن جعفر وأخاً له، يقال له: عون. وأما أم كلثوم فتزوجها عمر ابن الخطاب» ثمَّ قال بعد أن ذكر زواج أم كلثوم بعون بن جعفر ومحمد بن جعفر: «ثمّ خلف علىٰ أم كلثوم بعد محمد بن جعفر، عبد الله بن جعفر، فلم تلد له شيئاً حتىٰ توفيت عنده»[٢].

٢ ـ ابن سعد المؤرخ والنسَّابة (٢٣٠ هـ)

قال في ترجمة أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما: «... فخلف عليها أخوه عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب بعد أختها زينب بنت علي بن أبي طالب، فقالت أم كلثوم: «إني لأستحيي من أسماء بنت عميس إن ابنيها ماتا عندي وإني لأتخوف علىٰ هذا الثالث»، فهلكت عنده ولم تلد لأحد منهم»[٣].

٣ ـ أحمد بن يحيىٰ البلاذري المؤرخ والنسَّابة (٢٨٩ هـ)

قال: «زينب تزوجها عبد الله بن جعفر فبانت منه ويقال ماتت عنده،

---

(١) السنن الكبرىٰ للبيهقي (١٣٩٥١) بإسناد صحيح عن الزهري، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٢٤/٨).

(٢) الذرية الطاهرة (ص ٩٢).

(٣) الطبقات طبعة الخانجي (٤٢٩/١٠).

وأم كلثوم تزوجها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فولدت له زيد بن عمر، وقُتل عنها، فخلف عليها محمد بن جعفر بن أبي طالب، فتوفي عنها، فخلف عليها عبد الله ابن جعفر، بعد زينب»[1].

وقد مضى نقد قول من قال بطلاق زينب من عبد الله بن جعفر، وعليه يبقى صحة قول من قال بوفاتها، وإن لم يظهر من البلاذري ترجيح أحد القولين.

٤ ـ أبو بكر البيهقي المحدِّث (٤٥٨ هـ)

نقل رواية الزهري الآنفة ثمَّ بعد ذلك نقل عن قثم مولى آل العباس أنه قال: «جمع عبد الله بن جعفر بين ليلى بنت مسعود النهشلية، وكانت امرأة علي رضي الله عنه، وبين أم كلثوم بنت علي لفاطمة رضي الله عنها، فكانتا امرأتيه»[2]، فمقتضى ذلك أنه قائل بوفاة زينب قبل أم كلثوم.

٥ ـ ابن الجوزي المؤرخ (٥٩٧ هـ)

قال: «كانت فاطمة قد ولدت لعلي الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم، فتزوج زينب عبد الله بن جعفر، فولدت له عبد الله وعوناً، وماتت عنده، وتزوج

(١) أنساب الأشراف (١/٤٠٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٣٩٥٢)، ومعرفة السنن والآثار (١٣٨٥٦) وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٠١٠، ١٠١١)، من طريقين عن قثم، ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في مسائل أبيه (١٢٨٦)، وفيه قيم مولى جعفر، ولعله تصحيف من الناسخ والأقرب: قثم مولى جعفر، والصواب أنه مولى آل العباس كما ورد في أكثر الطرق عن تلميذه المغيرة بن مقسم، وقد علقه الإمام البخاري في صحيحه (٧/١١) دون أن يذكر اسم زوجة عبد الله بن جعفر فيحتمل أن تكون زينب ويحتمل أن تكون أم كلثوم، وانظر تخريجه في تغليق التعليق (٤/٤٠٠)، وإسناده صحيح إلى قثم.

أم كلثوم عمر ، فولدت له زيداً ، ثمّ خلف عليها بعده عون بن جعفر ، ثم مات فخلف عليها محمد بن جعفر ، فولدت جارية ، ثم خلف عليها بعده عبد الله بن جعفر فلم تلد له ، وماتت عنده»[1].

٦ ـ كمال الدين محمد بن طلحة (٦٥٢ هـ)[2]

قال في كتاب «مطالب السؤول في مناقب آل الرسول»: «أما أم كلثوم فتزوج بها عمر بن الخطاب فولدت له ولدين ، فلما قتل عمر تزوج بها بعده عون بن جعفر فلم تلد له ، فلما مات تزوجها بعده محمد بن جعفر فولدت له ، فلما مات تزوجها بعده عبد الله بن جعفر بعد موت زينب فلم تلد له وماتت عنده»[3] ، وكلامه صريح في أنه يرىٰ وفاة زينب قبل أم كلثوم رضي الله عنهما.

٧ ـ ابن كثير المؤرخ (٧٧٤ هـ)

قال: «وقد تزوج عمر بن الخطاب في أيام ولايته بأم كلثوم بنت علي بن أبي طالب من فاطمة... ولما قتل عمر بن الخطاب تزوجها بعده ابن عمها عون ابن جعفر فمات عنها ، فخلف عليها أخوه محمد فمات عنها ، فتزوجها أخوهما عبد الله بن جعفر فماتت عنده ، وقد كان عبد الله بن جعفر تزوج بأختها زينب بنت علي وماتت عنده أيضاً»[4].

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/١٢١)، ثم إنّي وقفت له علىٰ كلام في المنتظم (٥/٣٣٨) ينقل فيه رواية أبي مخنف عن حضور زينب في كربلاء ، والظاهر أن ابن الجوزي قد سها ولم يتنبه لتناقض الأمرين كما وقع لغيره.

(٢) وهو من المغالين في آل البيت مع تساهل غريب في رواية الأحاديث الموضوعة في فضائلهم وإنما أوردت كلامه استئناساً.

(٣) مطالب السؤول في مناقب آل الرسول بتحقيق المحمودي (ص ٤٥).

(٤) البداية والنهاية (٥/٣٣٠)، وقد سها ابن كثير رحمه الله عن هذا فيما بعد ، فلم يتنبه إلىٰ تعارض=

٨ ـ العلّامة ابن الملقن (٨٠٤ هـ)

قال بعد أن نقل كلام الزهري الآنف: «وفي حديث ابن لهيعة عن يونس، عن ابن شهاب قال: «حدثني غير واحد أن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة علي وابنته ثمّ ماتت بنت علي فتزوج عليها بنتًا له أخرىٰ»، قال: وثنا قبيصة عن سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن مهران قال: «جمع ابن جعفر بين بنت علي وامرأته في ليلة»، وعند ابن سعد من حديث ابن أبي ذئب حدثني عبد الرحمن بن مهران «أن جعفرًا تزوج بنت علي وتزوج معها امرأة علي ليلىٰ بنت مسعود»، وقال ابن سعد: «فلما توفيت زينب تزوج بعدها أم كلثوم بنت علي بنت فاطمة»»[١].

٩ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

قال بعد أن ذكر أنه قد روي عن عبد الله بن جعفر روايتان في أنه جمع بين امرأة علي ليلىٰ بنت مسعود وبين زينب بنت علي، وفي رواية ثانية أنه جمع بين ليلىٰ بنت مسعود وأم كلثوم بنت علي: «وجمع الزهري بين هذا الاختلاف فقال: «أخبرني غير واحد أن عبد الله بن جعفر جمع بين بنت علي وامرأة علي فماتت بنت علي فتزوج بنتاً له أخرىٰ» أخرجه البيهقي من طريقه»[٢].

= ما قرره هنا مع ما نقله من المواقف المنسوبة لزينب الكبرىٰ في كربلاء اعتماداً علىٰ رواية أبي مخنف في تاريخ الطبري، انظر البداية والنهاية (١١/٥٤٥)، وما نقله في موضع آخر عن ابن الأنباري فقال: «ورویٰ أبو بكر بن الأنباري بإسناده، أن زينب بنت علي بن أبي طالب من فاطمة، وهي زوج عبد الله بن جعفر أم بنيه، رفعت سجف خبائها يوم كربلاء يوم قتل الحسين... فالله أعلم» البداية والنهاية (٨/٢١٥).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٤/٣١١).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/٣٦٢ ـ ٣٦٣)، والظاهر أنه استفاده من ابن الملقن.

وقال في موضع آخر: «ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلى في عصمته وقد وقع ذلك مبيناً عند ابن سعد»[1].

ومثله قاله العيني في عمدة القاري[2]، والشوكاني في نيل الأوطار[3].

والمتحصل من هذا أنَّ الزهري وابن سعد والدولابي وكلهم من المتقدمين قد نصوا على وفاة زينب قبل أم كلثوم، وتبعهم على ذلك جماعة كالبيهقي وابن الجوزي وابن كثير وابن الملقن وابن حجر والعيني والشوكاني، وهذا الأمر ينافي قصة خروج زينب الكبرى مع أخيها الحسين إلى كربلاء وذلك أن المقطوع به أن أم كلثوم توفيت قبل أخيها الحسن الذي صلى عليها في جنازتها، وفي إمارة سعيد بن العاص للمدينة التي ابتدأت سنة ٤٨ هـ، فاللازم من ذلك أن زينب رضي الله عنها توفيت قبل سنة ٤٨ هـ، قبل خروج الحسين رضي الله عنه إلى كربلاء سنة ٦١ هـ، وعليه فما يروى من خروجها مع أخيها إلى كربلاء لا صحة له.

ومن هاهنا اعترض بعض المتأخرين والمعاصرين[4] على قصة زواج عبد الله بن جعفر من أم كلثوم بعد وفاة أختها زينب، يقول فرهاد ميرزا القاجاري

---

(١) فتح الباري (٩/١٥٥) والحافظ ابن حجر قد اختلف قوله في وفاة زينب، فقد ذكر زينب بنت علي فيمن حضر مقتل الحسين في كربلاء في الإصابة (٨/١٦٦)، ولازم ذلك أن يكون عبد الله ابن جعفر تزوج أم كلثوم قبل زينب، لأن أم كلثوم لم تدرك مقتل الحسين، فالظاهر أنه رحمه الله لم يتنبه لذلك وجرى على ما اشتهر عند بعض المتأخرين من المؤرخين، لكنه في التهذيب والفتح قرر خلاف ذلك حين صرح بأن عبد الله بن جعفر تزوج أم كلثوم بعد زينب.

(٢) عمدة القاري (٢٠/١٠١).

(٣) نيل الأوطار (٦/١٧٧).

(٤) انظر كلامهم مع الجواب عنه في كتابنا «نسباً وصهراً» (ص ٢٩٠ ـ ٣٠٠).

(١٣٠٥هـ) بعد أن نقل كلام محمد بن طلحة الآنف متعجباً منه: «وهذه الرواية غير صحيحة، لاتفاق المحدثين والمؤرخين من الفريقين أن أم كلثوم عليها السلام، توفيت في إمامة الحسن السبط كما ذكر آنفاً، وكانت عقيلة بني هاشم زينب الكبرىٰ عليها السلام في كربلاء، وتحملت محنة الأسر، وبين هاتين[1] الواقعتين مضىٰ زمن طويل»[2].

فالتعارض ظاهر بين القول بزواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم بعد زينب وبين القول بخروج زينب إلىٰ كربلاء، ومثله قول جعفر مرتضىٰ العاملي بعد أن نقل الأقوال المختلفة في زواج عبد الله بن جعفر بزينب: «وهذا لا يمكن أن يصح، إلا إذا كان عبد الله قد طلق زينب في حياة أبيها،... وإن كانت زينب ماتت قبل ذلك فذلك يعني أنها لم تحضر كربلاء»[3].

وقال في موضع آخر: «وهو يعني أيضاً أن تكون زينب الكبرىٰ قد ماتت قبل كربلاء.. إن كانت قد ماتت عند عبد الله بن جعفر»[4].

ومرد إنكارهم لزواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم بعد زينب، هو ظهور التناقض بين ذلك وبين القول أن زينب كانت مع الحسين رضي الله عنه في كربلاء، لكنهم اختاروا تقديم رواية أبي مخنف علىٰ أقوال المحدثين والنسابين والمؤرخين!

(١) في المطبوع هذين والتصحيح مني.
(٢) القمقام الزخار (٢/١٢١).
(٣) زينب ورقية في الشام (ص ٢٠).
(٤) زينب ورقية في الشام (ص ٢٢).

*** الدليل الثاني: عدم ذكر قدماء المؤرخين والنسابين لخروج زينب الكبرىٰ رضي الله عنها إلىٰ كربلاء**

إنَّ عدم ذكر قدماء المؤرخين والنسابين لخروج زينب الكبرىٰ إلىٰ كربلاء يورث الشك في روايات أبي مخنف عن وجود زينب في كربلاء والتي تفرد بها وتابعه عليها جماعة ممن تأخر عنه من الأخباريين، فقد روىٰ أحداث خروج الحسين غير واحد غير أبي مخنف ولم يذكروا خروج زينب مع الحسين إلىٰ كربلاء ومن هؤلاء:

١ ـ حصين بن عبد الرحمن السلمي (١٣٦ هـ)[(١)]

روىٰ عنه أبو زرعة الدمشقي والبلاذري والطبري أحداث خروج الحسين من بداية مكاتبة أهل الكوفة له إلىٰ استشهاده رضي الله عنه[(٢)]، بأسانيد صحيحة[(٣)] وهو من أوثق من روىٰ أحداث مقتل الحسين رضي الله عنه، وقد صرح بأنه أدرك الحادثة، فقال: «أدركت ذاك حين مقتل الحسين»[(٤)]، ورُوي عنه أنه قال: «كنت بالكوفة، فجاءنا قتل الحسين بن علي رضوان الله عليهما، فمكثنا ثلاثاً كأن وجوهنا طليت

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/٤٢٢).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٦٢٦ ـ ٦٢٧) مختصراً، أنساب الأشراف (٣/٢٢٤)، تاريخ الطبري (٥/٣٩٣).

(٣) روىٰ خبر حصين أبو زرعة مختصراً والبلاذري، من طريق سعيد بن سليمان عن عباد بن العوام عن حصين، ورواه الطبري بإسنادين، ثانيهما من طريق سعيد بن سليمان الآنف، وسعيد بن سليمان هو أبو عثمان الواسطي المعروف بسعدويه وهو ثقة مأمون كما قال أبو حاتم الرازي، تهذيب التهذيب (٤/٤٤)، وعباد بن العوام وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وأبو حاتم كما في تهذيب التهذيب (٥/١٠٠).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٦٢٦)، تاريخ دمشق (١٤/٢٢١).

رماداً»[١]، وقد روىٰ حصين عن سعيد بن عبيدة وهلال بن يساف طرفا من أحداث مقتل الحسين رضي الله عنه.

وقد ذكر حصين في روايته أنَّ ابن زياد أمر لبنات الحسين ونسائه وأهله بمنزل في مكان معتزل فأجرىٰ عليهن رزقاً وأمر لهن بكسوة ونفقة[٢].

والشاهد أن حصيناً أثبت خروج بنات الحسين ونسائه فقط، ولم يذكر أخواته كما ذكر أبو مخنف.

٢ ـ عوانة بن الحكم (١٤٧ هـ)[٣]

روىٰ عنه الطبري من طريق الكلبي[٤] قصة تسيير أهل بيت الحسين إلىٰ ابن زياد، وذكر كلام فاطمة بنت الحسين مع يزيد وذكر سكينة ولم يذكر زينب

---

(١) رواه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٠٠)، ومن طريقه ابن المغازلي في مناقب علي (ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٢٦٤١/٦)، ونقله عن بحشل الكلاباذي في الهداية والإرشاد المعروف برجال صحيح البخاري (ص ٢٠٦) وتبعه الباجي في التعديل والتجريح (٥٣٢/٢)، وقال محققه تركي الوادعي: «إسناده ضعيف»، قلت: وهو كما قال: ففيه أحمد بن إسماعيل بن عمر شيخ بحشل ولم أقف له علىٰ ترجمة، وفيه علي بن عاصم مختلف فيه كما تراه في ترجمته المطولة في تهذيب التهذيب (٣٤٤/٧ ـ ٣٤٨)، لكن العلة واقعة في أحاديثه المسندة، أما هذه الرواية فلو ثبتت عنه فالخطب فيها هين لأنه يروي عن شيخه حصين ابن عبد الرحمن السلمي كلاماً مجملاً حول حادثة عاصرها، ومثل هذا لا يحتاج فيه إلىٰ الضبط والتحري في الصدق، خاصة أن القرائن تدل علىٰ صحة الخبر، إذ أن حصيناً قد ثبت عنه أنه كان في الكوفة حين قُتل الحسين، وقد روىٰ طرفاً من أخبار مقتله، وهذا كله إن سلم الخبر من عهدة شيخ بحشل، وعلىٰ كل حال فالخطب في الخبر يسير ولا ضير في إيراده من جهة الاستئناس.

(٢) أنساب الأشراف (٢٢٦/٣)، تاريخ الطبري (٣٩٣/٥).

(٣) انظر ترجمته في فهرست النديم (ص ١٢٠).

(٤) والكلبي كذاب متهم وإنما أوردت روايته من باب الاستئناس.

بنت علي رضي الله عنهما[1].

٣ ـ أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن (١٧٠ هـ)[2]

روىٰ طرفاً من مقتل الحسين عن مشيخته ونقله عنه أبو عبيد القاسم بن سلام[3]، ومما قاله: «وأُسر اثنا عشر غلاماً من بني هاشم: فيهم محمد بن الحسين، وعلي بن الحسين وفاطمة بنت الحسين»[4].

كما أنّه ذكر كلام فاطمة بنت الحسين في مجلس يزيد، وليس في خبره أي ذكر لزينب.

ولا ريب أن زينب أجلّ من فاطمة بنت الحسين فهي صحابية وهي ابنة فاطمة، فلو بلغَ أبا معشر أن زينب كانت مع أخيها الحسين في كربلاء أكان يتركها ويذكر من دونها في المنزلة[5]؟!

٤ ـ الليث بن سعد (١٧٥ هـ)[6]

حدَّث بقصة مقتل الحسين رضي الله عنه، وقال: «وانطُلق بعلي بن حسين وفاطمة بنت حسين وسكينة بنت حسين إلىٰ عبيد الله بن زياد»، وذكر أن فاطمة وسكينة عندما كانتا في مجلس يزيد جعلا «يتطاولان ليريا رأس أبيهما وجعل يزيد يتطاول

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٦٤).

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٧/٤٣٥).

(٣) العقد الفريد (٥/١٢٥ ـ ١٢٩)، المحن لأبي العرب (ص ١٤٨ ـ ١٥٤).

(٤) العقد الفريد (٥/١٣٤)، المحن (ص ١٥٦).

(٥) ومما ينبغي أن يشار إليه هو وجود تشابه كبير في رواية أبي معشر مع رواية أبي مخنف.

(٦) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٨/١٣٦).

في مجلسه ليستر عنهما رأس أبيهما»[1].

فالليث ذكر فاطمة وسكينة ابنتي الحسين، ولم يذكر زينب التي هي أكبر منهما سناً وقدراً!. فدل ذلك على أن من حدَّث الليث بهذا الخبر[2] لم يكن قد بلغه أن زينب الكبرى قد ذهبت إلى كربلاء.

٥ و٦ ـ الواقدي (٢٠٧ هـ)، والمدائني (٢٢٤ هـ) ـ في غير ما روياه عن أبي مخنف ـ.

فإنّ ابن سعد قد نقل عنهما طرفاً من مقتل الحسين ولكنه جمع روايتهما مع رواية أبي مخنف، وعند المقارنة بين رواية أبي مخنف المنقولة في تاريخ الطبري، وبين رواية ابن سعد لمقتل الحسين من طرق عدة أحدها عن أبي مخنف، يتبين أن الرواية الوحيدة التي نقلها ابن سعد عن زينب والتي تذكر منعها لابن زياد من قتل علي بن الحسين، هي رواية أبي مخنف قطعاً، وعليه فتكون رواية كل من الواقدي والمدائني خالية من ذكر أي موقف لزينب رضي الله عنها.

٧ ـ محمد بن سعد (٢٣٠هـ)

فقد نقل جملة من روايات أبي مخنف في مقتل الحسين رضي الله عنه، ولم ينقل أي رواية تصرح بأن زينب الكبرى كانت مع الحسين، وحتى الروايات التي نقلها

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٢٨٠٦)، ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٧٠)، من طريق أبي الزنباع روح بن الفرج عن يحيى بن بكير به، وإسناده صحيح إلى الليث، فأبو الزنباع وثقه البزار والطحاوي كما في تاريخ الإسلام (٦/٧٥٠)، ويحيى بن بكير ثقة في الليث خاصة، حتى قال ابن عدي: «هو أثبت الناس فيه» وما ورد فيه من كلام فلا يضر، انظر تهذيب التهذيب (١١/٢٣٧).

(٢) لأن الليث لم يدرك واقعة كربلاء فقد ولد بعدها بثلاثين سنة.

ابن سعد عن أبي مخنف لم يرد فيها التنصيص علىٰ كونها زينب الكبرىٰ بنت فاطمة مع أن ذلك قد ورد عن أبي مخنف من طرق أخرىٰ في أكثر من رواية[1]، والمتأمل في كلام ابن سعد يشعر بأنه يذهب إلىٰ أن التي خرجت مع الحسين هي زينب الصغرىٰ، فقد قال وهو يعدد اللواتي خرجن مع الحسين رضي الله عنه: «نساء الحسين بن علي، وهن: زينب وفاطمة ابنتا علي بن أبي طالب، وفاطمة وسُكَينة ابنتا الحسين بن علي...»[2]، وأم فاطمة بنت علي أم ولد، ولو كانت زينب هذه بنت فاطمة لميّز ابن سعد بينها وبين أختها بقوله إنها ابنة فاطمة، وعدم تمييزه بينهما يفيد أنهما ليستا من بنات فاطمة، وأن مراده زينب الصغرىٰ التي كانت لأم ولد، فضلاً عن أنه لم يميز زينب هذه بلقبها الكبرىٰ، وما ذاك ـ فيما يظهر ـ إلا لأنه عوّل علىٰ ذكرها مع فاطمة بنت علي التي ليست من بنات فاطمة، فالفطن يفهم أن المراد زينب الصغرىٰ وليست الكبرىٰ.

٨ ـ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (٣١٠ هـ)

فقد ترجم لزينب في الذرية الطاهرة ولم يذكر أي شيء عن خروجها إلىٰ كربلاء[3].

٩ ـ أبو العرب محمد بن أحمد التميمي (٣٣٣ هـ)

فإنه قص مقتل الحسين الذي رواه القاسم بن سلام عن أبي معشر ثمّ ذكر

(١) ومن نظر فيما نقله ابن سعد من روايات أبي مخنف التي ذكرت زينب يظهر له أن ابن سعد لم يكن يرىٰ أن زينب هذه هي زينب الكبرىٰ بنت فاطمة، فقد تكرر في رواية الكلبي عن أبي مخنف التنصيص علىٰ كون زينب هي ابنة فاطمة، ولا تجد أثراً لذلك في رواية ابن سعد عن أبي مخنف، والغالب علىٰ الظن أن هذا من تصرف ابن سعد، والله أعلم.

(٢) الطبقات طبعة الخانجي (٦/٤٤٣).

(٣) الذرية الطاهرة (ص ١١٩).



نساء الحسين وأهل بيته اللواتي كن معه فقال: «وفيهم: فاطمة بنت الحسين بن علي وهي أكبرهم»، ولم يذكر زينب رضي الله عنها فيهن، ومعلوم أن زينب بنت علي رضي الله عنهما أكبر من فاطمة بنت الحسين رضي الله عنه، فتقرير أبي العرب لكون فاطمة بنت الحسين أكبر نساء أهل البيت نص ظاهر وواضح في عدم ورود أي ذكر لزينب فيما بلغه من الأخبار.

وعندما نراجع كلام علماء الأنساب من الإمامية، نجد أن أقدم النسابين الذين ترجموا لزينب وهو النسابة أبو الحسن العمري لم يذكر خروجها مع الحسين[1] مع أنه إمامي والإمامية اليوم يعدون خروج زينب مع الحسين عمدة فضائلها، ومع ذلك لم يتعرض النسابة العمري لذكره.

والمقصود أنّ أبا مخنف هو أول من زعم أن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها خرجت مع أخيها الحسين إلىٰ كربلاء، وكل من ذكر ذلك بعدُ، إنما أخذه من روايات أبي مخنف.

وأول من ذكر خروج زينب مع الحسين إلىٰ كربلاء في ترجمتها، هو المؤرخ الدمشقي أبو القاسم ابن عساكر معتمداً علىٰ رواية أبي مخنف[2]، وأما أول من ذكر ذلك ـ علىٰ الإطلاق ـ فهو أبو مخنف الأخباري ونقله عنه الطبري في تاريخه، وقد مضىٰ الكلام عن حال أبي مخنف، وقد بينت بتفصيل أن ما يتفرد به أبو مخنف لا يعتمد عليه، وأن سائر أسانيده في أخبار زينب في كربلاء هي أسانيد واهية، وسيأتي مزيد من التفصيل عند نقد متون روايات أبي مخنف عن زينب، وبذلك سيتبين أن ما رواه أبو مخنف من أخبار في هذا الباب لا يصح

---

(١) المجدي في أنساب الطالبيين (ص١٨).

(٢) تاريخ دمشق (٦٩/١٧٦ ـ ١٧٧).

من جهة السند والمتن.

اعتراض وجواب

وربما يعترض معترض بأن هذا الدليل لا ينهض لإنكار خروج زينب إلىٰ كربلاء، فيمكن أن يكون سبب عدم ذكر من تقدم من أهل العلم لزينب ضمن من خرج مع الحسين رضي الله عنه أنهم لم يلتزموا استقصاء ما نقل عن زينب أو أن بعضهم اختصر أخبارها في ترجمتها، وغاية ما يمكن أن يقال إنه لم يبلغهم خبر خروج زينب إلىٰ كربلاء، وقد ثبت عند غيرهم، والساكت لا ينسب إليه قول خلافاً للمثبت الذي عنده زيادة علم.

وهذا اعتراض وجيه، ويجاب عنه بما مضىٰ آنفاً، وهو أن عمدة فضائل زينب وأهم ما يذكر عنها هو مواقفها التي نسبت إليها في كربلاء والكوفة والشام، وهي التي يدندن عليها كل من صنف عن زينب من المعاصرين، ومع ذلك لا نجد هذه المواقف عند قدماء المؤرخين والنسابين، ويتأكد الشك في تلك الروايات عندما نعلم أن ترجمة زينب ليست ترجمة حافلة بل جل ما ورد فيها هو زواجها بعبد الله بن جعفر وما يرتبط بذلك، إضافة إلىٰ ما رواه أبو مخنف من وقائع خروجها إلىٰ كربلاء، وعليه فلا وجه لدعوىٰ الاختصار أو أن يخفىٰ مثل ذلك علىٰ فطاحلة المؤرخين، فالمتحصل أن هذا الاعتراض غير وارد في هذا الباب، ثمّ إن ما سيأتي من الإشكالات والاعتراضات علىٰ قصة خروج زينب مع الحسين تؤكد بطلانها وعدم صحتها.

❁ ثانياً: إشكالات القول بخروج زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مع أخيها الحسين رضي الله عنه

إنّ القول بخروج زينب الكبرىٰ مع أخيها الحسين ترتب عليه إشكاليات كبيرة، بعضها لا زال محل أخذ ورد بين المتخصصين في الكتابة في السيرة الحسينية، وبعضها لم يتنبه له كثير منهم، وإليك أهم هذه الإشكالات:

* الإشكال الأول: لماذا خلت كتب التواريخ من رواية زينب الكبرىٰ رضي الله عنها لأخبار المقتل الحسيني؟

لما بحثتُ في قصة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، ودققتُ فيما ينقل عنها من الروايات، وجدت أن جل ما يؤثر عن زينب من أخبار وقصص مدارها علىٰ خروجها مع الحسين رضي الله عنه[1]، فمثار التساؤل والإشكال مبني علىٰ أن التاريخ الصحيح والثابت لم ينقل لنا رواية زينب الكبرىٰ لأحداث مقتل أخيها الحسين رضي الله عنه[2].

فَجُلُّ ما يُروىٰ في هذا الباب منقول عن رواة كوفيين من غير أهل البيت، أما زينب فلم ينقل عنها أي شيء في ذلك، مع أن الأخباريين يقررون أنها عاشت جميع أحداث مقتل الحسين، بدءاً من خروجها من المدينة وانتهاء بعودتها من

(١) دعك مما جاء في كتب المتأخرين من روايات مختلقة ومصنوعة عن ولادتها وحياتها ووفاتها، فقد مضىٰ التحقيق فيها وبينت أنها من صناعة مؤلفي كتب المقتل الحسيني المتأخرين، والتي لا يتعدىٰ أقدمها القرن العاشر، بل إن من أسباب اختلاق تلك الروايات هو الفراغ الذي وجده أولئك الوضاعون في تاريخ زينب، فحاولوا ملأ الفراغ بالأكاذيب والأخلوقات والأساطير.

(٢) والكلام هنا عن الروايات المسندة والمصادر الأصلية للتاريخ، أما ما جاء في بعض الكتب المتأخرة في القرن الرابع فما بعده بلا إسناد ولا زمام ولا خطام مثل الاحتجاج ومثير الأحزان واللُّهوف وغيرها فلا عبرة به.

الشام إلىٰ المدينة مع من بقي من أهل بيت الحسين رضي الله عنه!

فكيف يعقل ألا يُنقل عنها شيء من ذلك وهي رأس من كان مع الحسين من آل البيت وأكبرهم سنًّا بعد أخيها الحسين؟

وقد انتبه محمد الحسيني ـ من الإمامية ـ لهذه القضية فقال وهو يتحدث عن مصادر أحداث كربلاء: «إننا لا نعرف بالضبط لماذا غاب حديث بطلة كربلاء ـ أعني السيدة زينب ـ إذ لم أعثر علىٰ إفادة ما في هذا المجال»[(١)].

وذَكرَ في الجواب عن ذلك عدة احتمالات بعيدة، وأما جوابنا فظاهر: وهو أنها لم تحضر أصلاً هذه الوقائع كي ترويها.

❊ الإشكال الثاني: عدم خروج عبد الله بن جعفر زوج زينب الكبرىٰ مع الحسين رضي الله عنه

لا يزال أمر عدم خروج عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما مع الحسين رضي الله عنه لغزاً محيّراً عجز عن حلّه فطاحل المتخصصين في السيرة الحسينية، فمن يطالع الكتب المتأخرة التي صنفت في مقتل الحسين أو حياة زينب يجد حيرة أولئك الكُتاب ظاهرة عند الكلام عن تخلف عبد الله بن جعفر عن الخروج مع الحسين، فضلاً عن أن أبا مخنف ـ المصدر الأساسي لتفاصيل مقتل الحسين رضي الله عنه ـ قد روىٰ أن موقف عبد الله بن جعفر كان معارضاً لخروج الحسين رأساً[(٢)]، وهنا تبدَّىٰ

---

(١) مقالة أحداث كربلاء النص التاريخي ووثاقة مصادره المنشورة ضمن كتاب عاشوراء النص والوظيفة (ص ١٤٣)، ومن الغرائب قول يحيىٰ ياسين الإمامي في كتابه القضية الحسينية عرض وتحليل (ص١٤١) إنّ زينب «حفظت الواقعة بكامل تفاصيلها وروت ما حدث فيها»!!، فإن هذا الكلام لا واقع له، وهو نقيض ما قرره محمد الحسيني!

(٢) تاريخ الطبري (٥/٣٨٧ ـ ٣٨٨)، وما يتفرد به أبو مخنف غير معتمد كما مضىٰ، وإنما ذكرت=

الإشكال في قضية خروج زينب مع أخيها إلىٰ كربلاء وتعارض ذلك مع قعود زوجها ومعارضته لخروج الحسين إلىٰ الكوفة.

وعندما تعرّض الكتاب المُحْدَثون من الإمامية لسيرة زينب، أشكل عليهم عدم خروج عبد الله بن جعفر مع الحسين، فأجابوا عن ذلك بأجوبة عدة، وقد قمت بدراسة أقوالهم وآرائهم في هذه المسألة فوجدت أقوالاً ينقض بعضها بعضاً وإليك إياها:

ـ **القول الأول**: قعود عبد الله بن جعفر كان بأمر من الحسين ليحفظ من تبقىٰ من بني هاشم، قرّر ذلك نور الدين الجزائري(١)، وذهب محمد كاظم القزويني إلىٰ قول قريب منه(٢)، مع العلم أنه جعل هذا الجواب في دائرة الاحتمالات.

ـ **القول الثاني**: قعود عبد الله بن جعفر كان لمانع صحي.

وقد اختلف قول من تبنىٰ هذا التبرير في تعيين هذا المانع:

١ ـ فقيل: إنه كان أعمىٰ، وذهب إلىٰ ذلك الطالقاني(٣)، والنقدي(٤)، وتبعه حسن الصفار(٥) وإبراهيم حسين البغدادي(٦)، وأورده محمد كاظم القزويني من ضمن الأجوبة المحتملة بشرط أن يثبت تاريخياً(٧)!

= ذلك إلزاماً لمن يعتقد صحة روايته.

(١) الخصائص الحسينية (ص ١٧٧).

(٢) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٩٥ ـ ٩٦).

(٣) في تعليقه علىٰ عمدة الطالب (ص٣٧)، وانظر مجلة نهضة عاشوراء العدد الأول (ص١٧٥).

(٤) زينب الكبرىٰ (ص٨٧).

(٥) المرأة العظيمة (ص٩٢).

(٦) زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة (ص١٠٠).

(٧) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص٩٧).

٢ ـ وقيل: كان مصاباً بمرض شديد في فمه، ذكر ذلك أحمد شكر من غير أن يذكر قائله[(١)].

٣ ـ وقيل: إنه كان مريضاً دون تحديد المرض[(٢)].

ـ **القول الثالث**: إنَّ المانع من خروج عبد الله بن جعفر هو كِبر سنه، وقد ضعّف محمد كاظم القزويني هذا الجواب وردّه بأن سن عبد الله بن جعفر كان خمساً وخمسين سنة فقط[(٣)].

ـ **القول الرابع**: إنَّ عبد الله بن جعفر قعد لمصلحة، غير أن هذه المصلحة غير معلومة، لأنَّ الحسين لم يوجب على عبد الله بن جعفر الخروج، وهذا ما قرره محمد جواد مغنية[(٤)].

ـ **القول الخامس**: إنَّ عبد الله بن جعفر استغنى عن الخروج مع الحسين بإرسال ولديه معه، احتمل ذلك أحمد شكر[(٥)].

ـ **القول السادس**: السبب غير معروف، وقرر هذا المرجع محمد تقي المدرسي[(٦)]، وذهب إليه محمد كاظم القزويني[(٧)] وإن ذكر احتمالات أخرى.

---

(١) الشمس الطالعة والأنوار الساطعة (١/١٣٩).

(٢) قاله محمد بحر العلوم في كتابه في رحاب السيدة زينب (ص١٥٥)، ونقله عنه سعيد الخويلدي في زينب القدوة والرمز (ص١٠٩).

(٣) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص٩٧)، والصحيح أن عمره كان ٦٠ سنة لأنه ولد في الحبشة في السنة الأولى من الهجرة، ومات سنة ٨٠ هـ وعمره ثمانون سنة، وهذا ما قرره المزي في تهذيب الكمال (١٤/٣٧٢).

(٤) مع بطلة كربلاء (ص ٣٨).

(٥) الشمس الطالعة والأنوار الساطعة (١/١٣٩).

(٦) الصديقة زينب (ص٢٣).

(٧) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص٩٥).

والقول السادس هو الأقرب إلىٰ المنطق العلمي من بين سائر الأقوال الأخرىٰ، فالتاريخ لم ينقل أي شيء عن سبب قعود عبد الله بن جعفر عن الخروج مع الحسين، وكل ما أجيب به عن ذلك لا يخرج عن أمرين:

الأمر الأول: أخبار مختلقة من صناع روايات مقتل الحسين في القرون المتأخرة، مثل القول بعمىٰ عبد الله بن جعفر أو أمر الحسين له بالقعود، فهذه لا تعدو أن تكون أقوالاً صنعها المتأخرون لملء الفراغ التاريخي في هذه القضية.

ولذا فقد ردَّ عبد الرضا آبادي ـ من الإمامية ـ كل هذه الأجوبة، فقال بعد عرضها: «طبعاً الأمور المتقدمة تعتمد علىٰ الظن والحدس، والشواهد التاريخية لا تؤيدها.

من جملة ذلك: فقدان عبد الله البصر، والذي لم يذكر في المصادر التاريخية الأساسية، كذلك الحال في مسألة كهولته والتي لا تعتبر مانعاً حقيقياً أمام مشاركته، فهو كان له من العمر حينها ٧١ عاماً[١]، وكان بإمكانه المهاجرة مع الإمام، وقد جاء في بعض الأخبار أنه سافر من المدينة إلىٰ دمشق بعد عدة سنوات علىٰ حادثة عاشوراء. يضاف إلىٰ ذلك أن جيش الإمام كان فيه أشخاص كبار في السن أمثال حبيب بن مظاهر، ومسلم بن عوسجة وأنس بن حارث...»[٢].

وقال في ختام بحثه: «لم يوضح التاريخ سبب عدم التحاقه بالإمام الحسين عليه السلام، مع العلم أن زوجته وابنيه كان لهم دور مهم في نصرة الإمام الحسين»[٣].

---

(١) مضىٰ أن الصحيح أن عمره كان ٦٠ سنة لأنه ولد في الحبشة في السنة الأولىٰ من الهجرة.

(٢) مجلة نهضة عاشوراء، العدد الأول (ص١٧٥ ـ ١٧٦).

(٣) مجلة نهضة عاشوراء، العدد الأول (ص١٨١).

وهذا كاف في نقض الأجوبة الماضية التي لا مستند لها من الصحة.

الأمر الثاني: احتمالات مبنية على التكهن والتوهم والاجتهاد، وهي كلها أجوبة لا عبرة بها، فضلاً عن تناقضها في نفسها، فمن يدعي أن بقاء عبد الله بن جعفر هو لحفظ من تبقى من أهل البيت بالمدينة بماذا يجيب عن خروج الحسين بجُلِّ أهل بيته من أبنائه وزوجاته وغيرهم حتى كاد ينقطع نسله وانحصر بابنه علي، فهل استجاز الحسين التضحية بهم وأبقى على غيرهم ممن هم أبعد عنه نسباً؟!

فلو كان الحسين يريد أن يحفظ أهل البيت لما خرج بأكثرهم إلى كربلاء وهو يعلم ـ حسب روايات الأخباريين ـ بمقتله، وبمثل هذا يجاب عن دعوى من قال: إنّ عبد الله بن جعفر قعد بالمدينة بأمرٍ من الحسين، ولذا قال عبد الرضا آبادي ردًّا على هذا الاحتمال: «أمّا احتمال تكليفه من قبل الإمام بأمر ما فهو وإن كان مناسباً لشخصيته ومكانته، إلا أنَّ الشواهد والقرائن التاريخية لا تدل عليه، ويضاف إلى ذلك أنه إذا ثبت بأن محمد ابن الحنفية كان مكلفاً من قبل الإمام مراقبة أوضاع المدينة، فلا معنى بعد ذلك لتكليف عبد الله بن جعفر بذلك، طبعاً لم تثبت مسألة تكليف محمد ابن الحنفية بمراقبة أوضاع المدينة أيضاً، بل الإمام وافق على بقائه في المدينة وطلب منه إيصال أخبارها إليه، بعد أن رأى منه عدم استعداده لمرافقته إلى مكة»[1]، فهذا الجواب لا عبرة به.

وأما عندما نرى روايات أبي مخنف تذكر خروج زينب مع الحسين دون زوجها عبد الله بن جعفر فالإشكال والشك والريبة يزداد حول هذه الرواية،

(١) مجلة نهضة عاشوراء، العدد الأول (ص ١٧٦).

فكيف يتصور أن يترك عبد الله بن جعفر زوجته تسافر دونه وهي أول زوجاته[١] وأقربهن إليه نسباً إن لم تكن أفضلهن ديناً؟ فضلاً عن احتمال تعرضها للقتل في الطريق من المناوئين للحسين!

والطريف أن بعض المتأخرين ممن تخصص في صناعة الروايات المختلقة في المقتل الحسيني أحسوا بالفراغ الواقع في هذه القضية، فحاولوا سد هذه الثغرة أيضا، فصنعوا رواية لا أصل لها تزعم أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه لما خطب زينب من علي رضي الله عنه، اشترط علي رضي الله عنه عليه أن يأذن لها بالسفر مع أخيها الحسين رضي الله عنه[٢]!

وصنعوا رواية أخرىٰ تزعم أن عبد الله بن جعفر أَذِن لزينب بالخروج مع الحسين لأنها أخبرته أنها إن لم تخرج مع أخيها ستموت من الكمد والحزن، فأذن لها![٣]

وقد اعترض علي آل مكي العاملي علىٰ رواية خروج زينب إلىٰ مصر بنظير هذا الإشكال فقال: «كيف لا يكون لزوجها عبد الله بن جعفر موقف أو رأي؟، وكيف يمكن أن يترك زوجته تسير إلىٰ مصر ويسكت؟... بل لم يذكر عنه شيء إطلاقاً في هذا الموضوع وكأنه لا صلة له بالأمر...»[٤]، وهذا الاعتراض جار

(١) مضىٰ في أول الكتاب أن زينب هي أول زوجات عبد الله بن جعفر لأن أكبر أولاده هو جعفر وأمه زينب، ولذا كان عبد الله بن جعفر يكنىٰ بأبي جعفر.

(٢) زينب الكبرىٰ بطلة الحرية (ص٤٠)، الشمس الطالعة (١/١٤٠)، وفاة السيدة زينب الكبرىٰ لفرج آل عمران القطيفي المطبوع مع مجموع وفيات الأئمة (ص ٤٣٣).

(٣) الخصائص الزينبية (ص ١٧٤).

(٤) زينب من المهد إلىٰ اللحد علي آل مكي العاملي، مقالة منشورة بمجلة الموسم العدد الرابع (ص ٧٩٠).

فيما روي من خروج زينب مع الحسين ومواقفها التي نسبت لها في الكوفة والشام، فكيف لا يكون لزوجها موقف أو رأي، وكيف يمكن أن يترك زوجته تسير إلى الشام بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، وتهان بتلك الصورة التي زعمها الأخباريون ثمّ يسكت ولا يذكر عنه شيء وكأنه لا صلة له بالأمر؟

ثمّ إنّ غاية ما اعتذروا به عن عدم خروج عبد الله بن جعفر هو إرسال ابنيه مع الحسين، وهذا الجواب لا ينقضي منه العجب، لأنّ أصل الرواية التي استدلوا بها تذكر أن عبد الله بن جعفر إنما أرسل ابنيه ليردّا الحسين، يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: «وأرسل عبد الله بن جعفر ابنيه عوناً ومحمداً ليردّا حسيناً، فأبى حسين أن يرجع وخرج بابني عبد الله بن جعفر معه»[1].

وقد روى المفيد ـ من الإمامية ـ هذا الخبر وزاد أن عبد الله بن جعفر لحق بالحسين حتى يرده، فلما أبى الحسين أمر عبد الله بن جعفر ابنيه بالمسير مع الحسين والجهاد دونه[2]، فبحسب هذه الروايات، لم يرسل عبد الله بن جعفر ابينه ابتداء مع الحسين، وإنما أرسلهما معه بعد أن يئس من إرجاعه إلى المدينة، وعليه فهذا الاعتذار ضعيف.

❊ الإشكال الثالث: قيام الدواعي على خروج النساء اللواتي كن مع الحسين رضي الله عنه باستثناء زينب الكبرى رضي الله عنها

لقد تأملت في أسماء نساء أهل البيت اللواتي كن مع الحسين رضي الله عنه في كربلاء، فوجدتهن إما ممن كن تحت ولاية الحسين، وهن: فاطمة وسكينة ابنتا

---

(١) نقله عنه ابن عبد ربه في العقد الفريد (٥/١٢٦)، وقريب منه في المحن لأبي العرب التميمي (ص ١٤٩).

(٢) الإرشاد للمفيد (٢/٦٩).

الحسين ﵁، ونساؤه، سواء كن من زوجاته أو مما ملكت يمينه[1]، وإما ممن كن تحت ولاية أزواجهن ممن رافق الحسين في مسيره، كفاطمة بنت علي التي كانت مع زوجها محمد بن سعيد بن أبي عقيل الذي استشهد في كربلاء[2]، وفاطمة بنت الحسين التي كانت رفقة زوجها الحسن المثنىٰ[3]، فخروجهن مع الحسين أو مع أزواجهن لا إشكال فيه لقيام الداعي علىٰ ذلك وهو مرافقة من يقوم عليهن وخدمتهم[4]، أما زينب فهي الوحيدة التي لا يوجد أي داع لخروجها مع الحسين ﵁، لأنّ زوجها عبد الله بن جعفر ﵁ كان من القاعدين في المدينة

(١) مضىٰ طرفٌ من ذلك حين استعرضت رواة مقتل الحسين غير أبي مخنف، فقد جاء في رواية حصين بن عبد الرحمن السلمي ذكر بنات الحسين ونسائه وأهله من غير أن يعين أسماءهن، وجاء ذكر فاطمة بنت الحسين في رواية أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن، وجاء ذكر فاطمة وسكينة في رواية الليث بن سعد، راجع (ص ٣٠٦) و(ص ٣٠٨).

(٢) انظر الطبقات لابن سعد (٤٣٢/١٠)، و(٤٤٢/٦).

(٣) انظر الطبقات لابن سعد (٤٧٨/٧).

(٤) ولم أذكر جملة من النساء اللاتي لم يثبت لدي من وجه صحيح أنهن كن مع الحسين في مسيره إلىٰ الكوفة، كالرباب بنت امرئ القيس التي جاء ذكرها في تذكرة الخواص (ص ٥٣٧)، وأم كلثوم الصغرىٰ بنت علي ﵁ التي ذكرها أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبيين (ص ١١٩)، وكذا رقية بنت الحسين ﵁ التي ذُكرت في بعض المصادر المتأخرة وهي شخصية لا وجود لها كما بين ذلك الريشهري بتفصيل في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١٩٤ ـ ٢٠٢)، وفاطمة بنت الحسن ﵁ علىٰ ما ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١٠٩٤)، ومع ذلك، فما قررته من كون سائر النساء اللواتي حضرن مع الحسين ﵁ كن إما تحت ولايته أو تحت ولاية أزواجهن ينطبق علىٰ من سلف ذكرهن، لأن الرباب هي زوجة الحسين ﵁ كما في الطبقات لابن سعد (٤٠٠/٦)، وأم كلثوم الصغرىٰ كانت زوجة عبد الله بن عقيل، كما في المجدي (ص ٢٠٠) وسماها نفيسة، وعبد الله بن عقيل قتل مع الحسين ﵁، تاريخ الطبري (٤٦٩/٥)، وقيل كانت زوجة لمسلم بن عقيل كما في عمدة الطالب (ص٣٢)، ومسلم هو رسول الحسين إلىٰ أهل الكوفة، وفاطمة بنت الحسن هي زوجة علي بن الحسين زين العابدين الذي كان مع أبيه في كربلاء كما هو معلوم.

ولم يخرج مع الحسين، وحتىٰ أبناء عبد الله بن جعفر الذين خرجوا مع الحسين ليسوا أبناء زينب بل هم أبناء غيرها[1]، فما الذي حملها علىٰ ترك زوجها والخروج مع الحسين رضي الله عنه؟

لا جواب عن هذا الإشكال، وسبب ذلك أنّ الذي حشَر زينب ضمن من رافق الحسين لم يتنبه لهذا الإشكال.

۞ ثالثاً: نقد روايات أبي مخنف المنسوبة لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها في كربلاء

بعد أن استوفينا الكلام عن أحوال رواة أخبار زينب في كربلاء، وبيَّنا أن مدار كل ذلك رواية أبي مخنف، لا بد من التعرض لمتون هذه الروايات وبيان ما فيها من الخلل، وتحقيق امتناع نسبتها إلىٰ زينب رضي الله عنها، وإليك البيان:

١ ـ نقد رواية لطم زينب الكبرىٰ رضي الله عنها وجهها حين حمل جيش عمر بن سعد علىٰ الحسين وأهله رضي الله عنهم

روىٰ أبو مخنف عن سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم أنَّ «عمر

---

(١) نص علىٰ ذلك أبو مخنف نفسه فقال وهو يذكر من قُتل مع الحسين رضي الله عنه: «وقتل عون بن عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب ـ وأمه جمانة ابنة المسيب، وقتل محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ـ وأمه الخوصاء ابنة خصف»، تاريخ الطبري (٤٦٩/٥)، وهذا ما قاله الفضيل بن الزبير فيما روي عنه كما في تسمية من قتل مع الحسين (ص ٢٨ ـ ٢٩)، وهذا ما جاء في المصادر المعتبرة للإمامية مثل الإرشاد للمفيد (١٢٥/٢)، وغيرها، وقال الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٨٨٤): «الظاهر عدم صحة ما جاء في بعض المصادر من أن أمه هي زينب عليها السلام»، أما عون بن عبد الله بن جعفر فقد تفرد أبو الفرج الأصفهاني بأنه عون الأكبر ابن زينب الكبرىٰ كما نبه علىٰ ذلك الريشهري في الصحيح من سيرة سيد الشهداء (ص ٨٨٦) وتبعه بعض من جاء بعده، غير أن الصواب أن أمه هي جمانة كما هو قول الأكثر، وهذا ما نص عليه ابن سعد في الطبقات (٤٦١/٦) فذكر عوناً الأصغر في أبناء عبد الله بن جعفر وذكر أنه قتل مع الحسين ونص علىٰ أن أمه هي جمانة بنت المسيب.

بن سعد نادى: «يا خيل الله اركبي وأبشري» فركب في الناس، ثمَّ زحف نحوهم بعد صلاة العصر، وحسين جالس أمام بيته محتبياً بسيفه، إذ خفق برأسه على ركبتيه، وسمعت أخته زينب الصيحة فدنت من أخيها، فقالت: «يا أخي، أما تسمع الأصوات قد اقتربت»! قال: فرفع الحسين رأسه فقال: «إنّي رأيت رسول الله ﷺ في المنام فقال لي: «إنك تروح إلينا»، قال: فلطمت أخته وجهها، وقالت: «يا ويلتا»، فقال: «ليس لك الويل يا أخية، اسكني رحمك الرحمن»»[1].

وهذه أول الروايات المنسوبة لزينب في مقتل أبي مخنف الذي نقله الطبري، وقد وقع فيها إشكالان ظاهران:

الأول: كيف علم حميد بن مسلم بتفاصيل كلام زينب مع الحسين والمفترض في حميد ـ أثناء وقوع هذا الحديث بين زينب والحسين ـ أنه كان في جيش عمر بن سعد وهو في مكان بعيد عن الحسين رضي الله عنه؟ خاصة عندما تلاحظ التزامن الواقع بين حادثتين:

الحادثة الأولى: صدور أمر عمر بن سعد بالهجوم على الحسين.

الحادثة الثانية: كلام زينب مع الحسين بعد سماعها صيحة الهجوم.

فكيف اتفق لحميد بن مسلم أن يحدِّث بأمرين وقعا في وقت واحد في مكانين مختلفين؟ ثمَّ إنَّ حميد بن مسلم لم يكن يعرف زينب كما سيأتي، فكيف عرف أنها هي من كانت تكلم الحسين وقتها، ثم فيما بعد لا يعرف من هي؟ لا ريب أن أبا مخنف غفل عن هذه النكتة وهو ينسج خيوط هذه الكذبة.

الإشكال الثاني: ما نسب إلى زينب من اللطم والولولة التي لا تناسب

(١) تاريخ الطبري (٥/٤١٦).

الموقف، فالرواية تزعم أن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبر زينب بلحاقه بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومقتضىٰ ذلك أن هذه بشرىٰ بمرافقة الحسين للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فالمفروض فيها وهي تسمع الحسين يحدثها بأنه رأىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ والشيطان لا يتمثل بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ أن تستبشر بلحاق الحسين بجده محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لكن الراوي صوَّرها وهي تتحسر وتحزن ولا تملك نفسها فتخرج عن طورها وتلطم وجهها من الحزن والأسىٰ إلىٰ أن سكَّنها أخوها الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا مخالف لما ينبغي أن تكون عليه من الثبات والصبر بعد سماع البشرىٰ، وحقيقة الأمر أن أبا مخنف إنما أراد بهذه الرواية أن يُلهب عواطف قراء كتابه عن مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بأن يُظهر شدة حسرة زينب علىٰ أخيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين علمت بدنو أجله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولذا اختلق هذه الرواية وحبكها علىٰ هذه الصورة المسيئة لزينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢ ـ نقد رواية جزع زينب الكبرىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولطمها خدها وشقها ثيابها لما سمعت الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يستعد للموت

قال أبو مخنف: «حدَّثني الحارث بن كعب وأبو الضحاك، عن علي بن الحسين بن علي قال: «إنّي جالس في تلك العشية التي قتل أبي صبيحتها، وعمتي زينب عندي تمرضني، إذ اعتزل أبي بأصحابه في خباء له، وعنده حُوَيٌّ، مولىٰ أبي ذر الغفاري، وهو يعالج سيفه ويصلحه وأبي يقول:

يَـا دَهْـرُ أُفٍّ لَـكَ مِـنْ خَلِيـلِ ❀ كَـمْ لَـكَ بِالْإِشْـرَاقِ وَالْأَصِيلِ
مِـنْ صَـاحِبٍ أَوْ طَالِـبٍ قَتِيـلِ ❀ وَالـدَّهْرُ لَا يَقْنَـعُ بِالْبَـدِيلِ
وَإِنَّمَـا الْأَمْـرُ إِلَـىٰ الْجَلِيـلِ ❀ وَكُـلُّ حَـيٍّ سَـالِكُ السَّـبِيلِ

قال: فأعادها مرتين أو ثلاثاً حتىٰ فهمتها، فعرفت ما أراد، فخنقتني عبرتي،

فرددت دمعي ولزمت السكون، فعلمت أن البلاء قد نزل، فأما عمتي فإنها سمعت ما سمعت، وهي امرأة، وفي النساء الرقة والجزع، فلم تملك نفسها أن وثبت تجرُّ ثوبها، وإنها لحاسرة حتىٰ انتهت إليه، فقالت: «واثكلاه! ليت الموت أعدمني الحياة! اليوم ماتت فاطمة أمي وعلي أبي وحسن أخي، يا خليفة الماضي، وثِمال[1] الباقي»، قال: فنظر إليها الحسين فقال: «يا أخية، لا يُذهبن حلمك الشيطانُ»، قالت: «بأبي أنت وأمي يا أبا عبد الله! استقتلت؟[2]، نفسي فداك»، فردّ غصّته، وترقرقت عيناه، وقال: «لو تُرك القطا ليلاً لنام»[3]، قالت: «يا ويلتىٰ، أفتغصب نفسك اغتصاباً، فذلك أقرح لقلبي، وأشد علىٰ نفسي»! ولطمت وجهها، وأهوت إلىٰ جيبها وشقته، وخرت مغشيًّا عليها، فقام إليها الحسين فصب علىٰ وجهها الماء، وقال لها: «يا أخية، اتقي الله وتعزِّي بعزاء الله، واعلمي أن أهل الأرض يموتون، وأن أهل السماء لا يبقون، وأن كل شيء هالك إلا وجه الله الذي خلق الأرض بقدرته، ويبعث الخلق فيعودون، وهو فرد وحده، أبي خير مني، وأمي خير مني، وأخي خير مني، ولي ولهم ولكل مسلم برسول الله أسوة»، قال: فعزَّاها بهذا ونحوه، وقال لها: «يا أُخية، إنّي أقسم عليك فأبرِّي قسمي، لا تشقِّي عليَّ جيباً، ولا تخمشي عليَّ وجهاً، ولا تدعي عليَّ بالويل والثبور إذا أنا هلكت»، قال: ثمَّ جاء بها حتىٰ أجلسها عندي»[4].

---

(١) قال ابن منظور: فلان ثمال بني فلان أي عمادهم وغياث لهم يقوم بأمرهم، لسان العرب (١١/٩٤).

(٢) استقتل واستمات: طابت نفسه بالموت. انظر لسان العرب (٢/٩٣).

(٣) القطا نوع من الطيور، وهذا مثل سائر، «يضرب لمن حُمِلَ علىٰ مكروه من غير إرادته». قاله الميداني في مجمع الأمثال (٢/١٧٤).

(٤) تاريخ الطبري (٥/٤٢٠ ـ ٤٢١)، مقاتل الطالبيين (ص٧٥)، أنساب الأشراف (٣/١٨٥)، ومن مصادر الإمامية: الإرشاد للمفيد (٢/٩٤)، إعلام الورىٰ (ص ٤٥٧)، مثير الأحزان (ص ٣٦)، بحار الأنوار (٢/٤٥).

والعجب كيف يَرُوج مثل هذا الخبر المنكر علىٰ كثير من أهل الأخبار فيورده مسلِّماً به دون أن يتنبه إلىٰ ما فيه من الغرائب، والكلام عن هذا الخبر يقع في أمور:

الأمر الأول: نسبة إنشاد الشعر إلىٰ الحسين رضي الله عنه، وهذا لا يُعرف عن الحسين رضي الله عنه[1]، ثمّ إن هذا الشعر هو أشبه بأشعار الجاهلية من أشعار المسلمين، إذ فيه التبرُّم والتَّضجُّر من الدهر، وهو أمر نهىٰ عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «يسبُّ بنو آدم الدهر، وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار»[2].

يقول الشريف الرضي جامع نهج البلاغة، مفسراً هذا الحديث: «وذلك أنَّ العرب كانت إذا قرعتها القوارع، ونزلت بها النوازل، وحطمتها السنون الحواطم، وسلبت كرائم أعلاقها من مال مثمر، أو ولد مُؤمّل، أو حميم مُرجَّب، ألقت الملاوم علىٰ الدهر، فقالت في كلامها وأسجاعها، وأرجازها وأشعارها: «استقاد منَّا الدهر، وجار علينا الدهر، ورمانا بسهامه الدهر»، كقول القائل منهم وهو عدي بن زيد:

ثـمّ أمسوا لعب الدهر بهم ❊ وكذاك الدهر يودي بالرجال

وكقول الآخر: «أكل الدهر عليهم وشرب»، وكقول الآخر: «والدهر غيّرنا وما يتغير».

---

(١) وكل ما ينسب له من شعر إنما هو من وضع بعض المتأخرين أو الوضاعين، وقد جمع الدكتور أحمد خليل جمعة جملة وافرة مما نسب إلىٰ الحسين من الأشعار في كتابه رجال أهل البيت في ضوء القرآن والحديث (ص٧٣٦ ـ ٧٤٣)، إلا أنه وللأسف لم ينتقد منها سوىٰ قصيدة نونية وأخرىٰ همزية نسبها الشبلنجي (توفي بعد ١٣٠٨هـ) في نور الأبصار إلىٰ الحسين!.

(٢) صحيح البخاري (٦١٨١)، صحيح مسلم (٥٩٢٤).

والأشعار في ذلك أكثر من أن نحيط بها، أو نأتي على جميعها فكأنه عليه السلام قال: «لا تذموا الذي يفعل بكم هذه الأفعال، فإنّ الله سبحانه هو المعطي والمنتزع»»[1].

وغالب ظني أن هذه الأشعار من عمل أبي مخنف فقد تكرر في رواياته نسبة أشعار كثيرة إلى بعض أصحاب علي رضي الله عنه، مما يدل على خبرته بالشعر، ومن كان بهذه المنزلة لا يبعد أن يولِّد أشعاراً ملفقة وينسبها لبعض الشخصيات لتناسب أخباره، ثمَّ إنَّ هذا الشعر مُولَّد على لسان العرب القديم الذي يتناقله أهل الأسمار والأشعار والأخبار ـ من أمثال أبي مخنف ـ وأما الحسين رضي الله عنه فهو منزه عن هذه السفاسف.

وقد تنبه بعضهم لما في الرواية من خلل ظاهر، فحاول أن يصرف هذه الأبيات عن ظاهرها بتكلف وتمحل فقال: «مراد الإمام الحسين عليه السلام في قوله عن الدهر، فالمراد به أهل الزمان، الذين كانوا محل الشكاية في قول الإمام عليه السلام، وهو استعمال مجازي أيضاً ولا يراد به نفس الزمان.. أو قد يكون هذا المعنى ـ أي أن يراد به أهل الزمان ـ هو أحد معنيي الدهر، أي بالإضافة لمعناه المعروف الآخر وهو الأفلاك والأيام... فيكون استعماله له عليه السلام في معناه حقيقة»[2].

وأحال هذا القائل على كتاب «الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل» للشيخ الإمامي ناصر مكارم الشيرازي، وجاء فيه: «استعمل الدهر في بعض التعبيرات

---

(١) المجازات النبوية (ص ٢٣٥).

(٢) انظر: موقع مركز الأبحاث العقائدية: الأسئلة والأجوبة»: قسم الحديث: حديث (لا تسبّوا الدهر)، وقول الإمام الحسين عليه السلام (يا دهر أفٍ لك من خليل):
http://www.aqaed.com/faq/3736/

بمعنىٰ أبناء الأيام، وأهل الزمان الذين شكا العظماء من عدم وفائهم، كما نقل في الشعر المنقول عن الإمام الحسين ﵇»، ثمَّ ذكر الأبيات[1].

ولا يستقيم هذا الجواب، فإنَّ من نسَج هذه الأشعار أراد أن يجعل الحسين يتألم ويتضجر من الدهر بعد أن تيقن من الموت، وقد شبّه صاحب الشعر الدهر بالخليل، ووجه الشبه هو أن الدهر ونوازله المتغيرة تلحق كل أحد وترافقه في حياته ولا تفارقه إلا في النادر، فهو بمنزلة الخليل للإنسان، والخليل هو الصاحب المُقرّب.

ثمّ إنَّ بقية الأبيات تدل علىٰ المراد، فإن معناها: أن الدهر لا يمر له يوم أو ليلة إلا ومات فيه إنسان، وكل من أدركه موته فالدهر لا يبغي به بدلاً، ثمّ يصير أمره إلىٰ الله، وكل الأحياء سائرون إلىٰ الموت، والرواية تذكر أن علي بن الحسين لما سمع الأبيات قال: «فخنقتني عبرتي، فرددت دمعي ولزمت السكون، فعلمت أن البلاء قد نزل»، وعليه لا صحة لما ذكره هؤلاء المتكلفون، فلفظ الأبيات ومعناها لا تعلق له بالتضجر من الناس إطلاقاً، بل هو تضجر صريح من الدهر، وإذا استجاز ناصر مكارم الشيرازي حمل الدهر في أول البيت علىٰ الناس، فكيف يصنع مع عجز البيت الثاني الذي فيه: «والدهر لا يقنع بالبديل»؟، فالدهر هنا ـ بلا امتراء ـ هو الزمان الذي يُنهي حياة الناس علىٰ زعم الشاعر، وقطعاً لا يمكن أن يكون الدهر هنا هم أهل الزمان! فليس للناس يد في إنهاء الآجال، فظهر أن ما أجيب به عن هذه الأبيات فيه تكلف، وظهر وجه الإشكال في نسبتها إلىٰ الحسين، والحق أن نسبتها إلىٰ منتحلي الشعر من أمثال أبي مخنف ونظرائه أليق وأنسب.

---

(١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (١٦/ ٢٢١).

الأمر الثاني: نَسبتْ هذه الرواية إلىٰ زينب رضي الله عنها أموراً عدة مستنكرة لا يمكن أن تصدر من امرأة مثل زينب، فأول ذلك أنها خرجت حاسرة تجر ثوبها[1]، ثمَّ بعد ذلك تمنَّت الموت، وتحسَّرت علىٰ موت أبيها وأمها وأخيها، ومع أن الحسين نهاها عما صنعت فقال لها: «لا يُذهبن حِلمكِ الشيطانُ» إلا أنها لم تنته! بل ازداد جزعها حين رأت الحسين يستقبل الموت راضياً به، فلطمت وجهها وشقت جيبها حتىٰ خرّت مغشياً عليها، فنهاها الحسين مرة ثانية عما صنعت وأمرها بالصبر قائلاً: «يا أُخيَّة، اتقي الله وتعزِّي بعزاء الله»، ثمَّ إنَّ الحسين لما رأىٰ ما وقع من زينب وهو في الحياة، أوصاها بألا تفعل ذلك بعد مماته قائلاً: «إنّي أقسم عليك فأبرِّي قسمي، لا تُشقِّي عليَّ جيباً، ولا تخمشي عليَّ وجهاً، ولا تدعي عليَّ بالويل والثبور إذا أنا هلكتُ».

والذي لا يستريب فيه الباحث هو براءة زينب من هذه الأفعال التي لا يتصور أن تصدر ممن تربىٰ في بيت علي وفاطمة رضي الله عنهما، وقد ماتت فاطمة وعلي رضي الله عنهما في حياة زينب، ولم يؤثَرْ عنها رضي الله عنها أنها صنعت شيئاً من هذه الأفعال التي هي هنا أفعال الجاهلية، فهل يظن أحد بزينب العفيفة الحيِيّة أن يحملها الجزع علىٰ أن تخرج حاسرة عن رأسها في غير بيتها؟!.

(١) وقد تنبه جعفر مرتضىٰ العاملي لما في هذا الخبر من الإشكال، فقال: «من غير المعقول أن تظهر زينب عليها السلام حاسرة أمام الرجال»، وبدل أن يحكم ببطلان الخبر حاول الإجابة عن الإشكال بأجوبة باردة ومتكلفة، منها أن الباء في قوله: «فاعتزل أبي بأصحابه» زائدة لأنها لم ترد عند المفيد، وأن الصواب: «فاعتزل أبي أصحابه»، ثمّ ادعىٰ أن حُوي مولىٰ أبي ذر سيبتعد عن الحسين إذا رأىٰ زينب متجهة للحديث مع الحسين، سيرة الحسين عليه السلام في الحديث والتاريخ (١٥/٢٩٢)، وكل هذه الأجوبة لا مستند لها من روايات أبي مخنف، وإنما هي مخارج تلمسها العاملي للتنصل مما في هذا الخبر من النكارة الظاهرة، وسيأتي لهذه الأجوبة الباردة نظائر سنشير إليها.

وهل يصح أن ننسب إلىٰ زينب أنها تمنَّت الموت لمصيبةٍ نزلت بها، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا يتمنين أحد منكم الموت لضر نزل به»[1]؟.

يقول الطبرسي ـ وهو أحد كبار المفسرين عند الإمامية ـ: «أما ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، ولكن ليقل: اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لي، وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي»، فإنما نهىٰ عن تمني الموت، لأنه يدل علىٰ الجزع والمأمور به الصبر، وتفويض الأمور إليه تعالىٰ»[2].

وقد قال أنس بن مالك رضي الله عنه ـ وهو راوي الحديث ـ: «لولا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يتمنين أحدكم الموت» لتمنَّيتُه»[3].

وأنس رضي الله عنه كان خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وملازماً له، والظن بمن كانت حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تكون أولىٰ من أنس رضي الله عنه بهذا.

ثمَّ أيُعقل أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ربَّىٰ نساء الصحابة علىٰ ترك صنائع الجاهلية من شق الجيوب ولطم الخدود والدعاء بالويل، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوىٰ الجاهلية»[4]، وأعلن صلى الله عليه وآله وسلم البراءة من الصالقة والحالقة والشاقَّة[5]، و«لعن الخامشة وجهها، والشاقَّة جيبها، والداعية بالويل والثبور»[6]، ثمَّ تكون حفيدته زينب ممن لا يلتزم بترك هذه الأمور؟

---

(١) صحيح البخاري (٦٣٥١)، و(٥٦٧١)، و(٧٢٣١).

(٢) مجمع البيان (١/٣٠٩).

(٣) صحيح مسلم (٦٢٨٠).

(٤) صحيح البخاري (١٢٩٤).

(٥) صحيح البخاري (١٢٩٦) صحيح مسلم (٢٠٠).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١١٣٤٣)، سنن ابن ماجه (١٥٨٥)، صحيح ابن حبان (٣١٥٦)،=

نترك الجواب لمن يعتقد بصحة هذه الرواية، وهذه الرواية على ما فيها من النكارة الظاهرة، إلا أنها تُذكر في الكتب المصنفة في مقتل الحسين وسيرة زينب بلا نكير، ولم أقف على من اعترض على هذه الرواية سوى الدكتور الإمامي حسين علي الشرهاني، فقد علق على هذه الرواية قائلاً: «الكثير من المصادر نقلت هذه الروايات دون أن تدققها أو تعترض عليها، وأخذتها كمسلَّمات... لكن أصحاب هذه المصادر لم يعُوا أن هذه الروايات تحمل بين طياتها تشويهاً مبطّنا للنهضة الحسينية، فليس من المعقول أنّ السيدة زينب عليها السلام التي يقول لها الإمام السجاد: «وأنت بحمد الله عالمة غير معلَّمة، فاهمة غير مفهَّمة»، أن تصل في حزنها على الإمام الحسين عليه السلام إلى حد الجزع المفرط، فتلطم وجهها وتشق جيبها وتنادي بالويل وتسير حاسرة في المعسكر كما جاء في الرواية الأولى والثانية، ونحن لا نستطيع أن نقبل ما جاء في هذه الروايات إطلاقاً، وذلك لمعرفتنا بطبيعة تربية ونشأة السيدة زينب عليها السلام في البيت النبوي»[(١)].

وقال أيضاً بعد أن نقل رواية نهي الحسين لزينب رضي الله عنها عن أن تلطم وجهها وتشق جيبها بعد موته: «وبعد هذا كيف نتصور أن السيدة زينب عليها السلام تخرج حاسرة أو تلطم وجهها أو تخمش وجهها أو تشق جيبها... لذلك لا نستطيع قبول أي رواية تدل على أن السيدة زينب عليها السلام فقدت توازنها أو خرجت عما أوصاها به

= وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٨٥/٤)، وقد وردت نظائر هذه الروايات من طرق الإمامية فانظرها في كتابي: «الأحاديث المشتركة في العزاء والصبر على البلوى» من إصدارات مبرة الآل والأصحاب (ص ٤١ ـ ٥١).

(١) مقالة: لمحات من مواقف السيدة زينب في واقعة الطف، منشورة بمجلة تراث كربلاء التي تصدر عن العتبة العباسية، السنة الثانية، المجلد الثاني، العدد الثالث ١٤٣٦ ـ ١٤٣٧ هـ/٢٠١٥ م، (ص ٤٢).

الإمام الحسين عليه السلام أثناء وبعد المعركة»[1].

الأمر الثالث: مقتضى هذه الرواية أنَّ زينب لم تعلم بدنو موت الحسين قبل أن تسمع أبياته التي ينعى فيها نفسه!

وهذا مناقض للرواية التي قبلها والتي تذكر أنَّ زينب لما هرعت للحسين بعدما سمعت صوت هجوم الجيش، أخبرها الحسين بأنه قد تيقن موته لأنّه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلطمت زينب وجهها ودعت بالويل، فلماذا يفاجئها إخبار الحسين بانتظاره الموت، ولم يمر فترة طويلة على إخبار الحسين لها بأنه قد علم بدنو أجله في الرؤيا التي رآها؟

إنَّ هذا التناقض الظاهر إنما وقع فيه أبو مخنف بسبب انهماكه في استثارة عاطفة من يقرأ روايته أو يسمعها، فمراده أن يصور لنا زينب بتلك الصورة المبتذلة، ويريد أن يقرر أن زينب تغلبها عواطفها وأحزانها على دينها وأخلاقها ورزانتها وحيائها كلما علمت بدنو موت أخيها، فأظهرها أبو مخنف بصورة لا تليق بامرأة من أهل البيت، حتى يصل إلى مقصوده من استثارة عواطف من يطالع أخباره، فوقع في التناقض والكذب من حيث لا يدري.

والخلاصة أن من يتنبه لما في هذه الرواية من الإزراء على الحسين وزينب رضي الله عنهما وما نُسب إليها من أقوال وأفعال مستنكرة، مع مناقضتها لرواية سابقة لا يتأخر في ردها واطراحها والحكم عليها بالوضع والافتعال.

---

(١) المصدر السابق (ص ٤٦).



٣ ـ نقد رواية جزع زينب رضي الله عنها لما قتل علي الأكبر بن الحسين رضي الله عنه

قال أبو مخنف: «حدَّثني سليمان بن أبي راشد، عن حُميد بن مسلم الأزدي، قال: سماع أذني يومئذ من الحسين يقول: «قتل الله قوماً قتلوك يا بني! ما أجرأهم على الرحمن، وعلى انتهاك حرمة الرسول! على الدنيا بعدك العفاء».

قال: وكأني أنظر إلى امرأة خرجت مسرعة كأنها الشمس الطالعة تنادي: «يا أخيّاه! ويا ابن أخيّاه!» قال: فسألت عليها، فقيل: «هذه زينب ابنة فاطمة ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، فجاءت حتى أكبت عليه، فجاءها الحسين فأخذ بيدها فردها إلى الفسطاط»[1].

إنَّ اليد التي صنعت هذه الرواية هي نفس اليد التي صنعت الروايتين اللتين قبلها وإن نوّعت في أسانيدها فنسبتها تارة إلى حميد بن مسلم وتارة إلى علي بن الحسين رضي الله عنه، إذ أننا نجد نفس حبكة الروايتيين السابقتين تتكرر في هذه الرواية، إلا أن المصابَ هذه المرة ليس هو الحسين بل هو أحد أبنائه، وتفصيل الكلام عن هذه الرواية يقع في أمور:

الأول: في هذه الرواية جرأة منكرة من صانعها على زينب رضي الله عنها، فقد حمله التمادي على أن يتجرأ على حرمة زينب رضي الله عنها ويشبِّهها بالشمس الطالعة ـ ملمحاً إلى حُسنها وجمالها ـ، وقد جاء عند ابن كثير: «وخرجت جارية كأنها الشمس حسناً، فقالت: يا أخيّاه ويا ابن أخيّاه. فإذا هي زينب بنت علي من فاطمة»[2].

والظاهر أن ابن كثير أورد الرواية بالمعنى، ومقتضى هذه الرواية أن زينب

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٤٦)، مقاتل الطالبيين (ص ١١٥).

(٢) البداية والنهاية (١١/٥٤٥).

خرجت كاشفة عن وجهها أمام الأجانب، ولا ريب أن أي عاقل لا يقبل أن ينسب ذلك إلىٰ أحد من أهله، فكيف بحفيدة النبي ﷺ وبنت فاطمة وعلي رضي الله عنهما!، وقد رد جعفر مرتضىٰ العاملي رواية في كتاب أخبار الزينبات لمثل هذه العلة فقال: «إن السيدة زينب لم تكن امرأة (برزة) أي من النساء اللواتي يبرزن ويكشفن وجههن للرجال الأجانب، بل كانت من أشد الناس تحفظاً في سترها، وسكوناً إلىٰ خدرها... فمن تخاطب يزيد بهذا الخطاب الحاسم والحازم هل يمكن أن تكشف وجهها لعبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أو غيره؟!»[1].

وقال في موضع آخر «ومن الواضح: أن زينب العقيلة لم تكن لتكشف وجهها!»[2].

والعجبُ من التستري في «قاموسه»، حيث إنه انتقد صاحب أخبار الزينبات حين ذكر رواية عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري جاء فيها: «رأيت زينب بنت عليّ بمصر بعد قدومها بأيّام، فوالله! ما رأيت مثلها وجهاً كأنّه شقّة قمر»، فقال التستري: «وكفىٰ خزياً لصاحب الكتاب بتضمّنه مثل ما كتب!!»[3]، إلا أنه قبْل هذا الموضع، قد ذكر هذه الرواية التي ورد فيها أن زينب كالشمس الطالعة، ولم يعلق عليها بشيء!![4]، فهل تشبيه زينب بالقمر منكرٌ، وتشبيهها بالشمس مباح!!

الثاني: في هذه الرواية يجهل حميد بن مسلم شخصية زينب، فنراه يسأل

(١) زينب ورقية في الشام (ص ٦٠ ـ ٦١).

(٢) كربلاء فوق الشبهات الطبعة السادسة (ص ١٢٩).

(٣) قاموس الرجال (١١/٤٢).

(٤) قاموس الرجال (٧/٤٢٤).

عن اسمها بعد أن سمعها ورآها!، بينما في رواية سابقة نجد حميد بن مسلم يعرف زينب، فهو يقول حين انطلق جيش ابن زياد للهجوم على الحسين رضي الله عنه وأنصاره: «سمعت أخته زينب الصيحة فدنت من أخيها»، فكيف كان حميد بن مسلم يعلم من هي زينب وقتها ثم بعدها نراه يسأل عنها ليعرف من هي؟

فإن قيل: لعله في أول الأمر ـ حين حمل جيش ابن زياد على الحسين ـ لم يكن حميد بن مسلم يعرف زينب، لكنه سمع كلامها مع أخيها فحفظه، ثم عرفها بعدُ فصار يحدث بأخبارها، فالجواب عن هذا: ما الذي حمل حميد بن مسلم على أن يسأل عن اسم زينب في الواقعة الثانية دون الأولى؟ أما كان عليه أن يعلم بشخصها أول مرة يراها، ثمّ إنّ لازم هذا التبرير هو أن زينب كانت كاشفة لوجهها طوال الوقت أمام الأجانب، وهذا فيه أيضاً حطٌّ من قدر زينب وحجابها وعفتها وحيائها إذ صوَّرتها هذه الروايات على أنها تبرُزُ في كل وقت دون أن تهتم بسِترها، ـ وهو أهم شيء لدى النساء في الزمن الأول ـ!!، ثم إن هذا التبرير لا يتم، وذلك أن حميد بن مسلم لم يعيّن من سمّى له زينب، فالمفروض أن من في جيش ابن زياد لا يعرفون أسماء النساء اللواتي كنّ مع الحسين لأنهم غرباء عن أهل البيت وكلهم من أهل الكوفة، فمن الذي عرف أن هذه المرأة هي زينب لا غيرها وأخبر حميد بن مسلم بذلك؟، لا يتصور أن يكون هذا المخبر من أهل بيت الحسين لأنهم وقتها ـ حسب رواية أبي مخنف ـ كانوا منهمكين في القتال، ثم لا يتصور أيضاً أن يسأل من في جيش ابن زياد عن امرأة من أهل بيت الحسين، فيجيبه من كان مع الحسين بأنها زينب بنت علي، وكأن الموقف موقف تحاور وليس موقف قتال!!

وقد تنبه الشيخ جعفر مرتضى العاملي ـ من الإمامية ـ لهذا الإشكال فقال

معلقاً علىٰ هذه الرواية: «زينب الحوراء كانت مخدرة ومحجوبة عن نظر الناس إليها، فكيف يمكن أن يعرفها أفراد ذلك الجيش المشؤوم من مجرد رؤية وجهها إن كان قد انكشف، فإن وجوه المخدرات لم تكشف إلا بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام، وسبي العيال والأطفال، مع أنها لم تكن لتكشف وجهها باختيارها أمام ذلك الجيش في أي من الظروف والأحوال»[1].

ثمَّ إنَّ هذا لا يناسب ما جاء في رواية علي بن الحسين من أن زينب إنما خرجت حاسرة لما سمعت الحسين ينعىٰ نفسه بأبيات من الشعر، ومقتضىٰ هذه الواقعة أن أحداً من الأجانب لم يكن هناك، وأن زينب إنما حسرت عن وجهها في مكان لا يراها فيه إلا محارمها، وعلىٰ هذا فحميد بن مسلم لا يمكن أن يميز وقتها تلك المرأة ويعلم أنها زينب.

ثمَّ إنَّ رواية حميد بن مسلم تمعن في الإساءة إلىٰ زينب وتصورها بصورة المهملة لسترها عند نزول المصائب، وحاشاها من ذلك، وقد أشكلت هذه الرواية علىٰ جعفر مرتضىٰ العاملي، فحاول الإجابة عنها بعدة أوجه فيها تكلف ظاهر، حيث لجأ إلىٰ بعض الروايات التي وردت في مصادر متأخرة وغير موثوق بها وأتىٰ بنظرية جديدة زاعماً أن الرواة اختلط عليهم الأمر وأن زينب كانت مستورة وكانت بجنبها أم ولد للحسين اسمها ليلىٰ، وأن ليلىٰ هي من كشفت وجهها!

والذي أدىٰ بجعفر مرتضىٰ إلىٰ اختراع هذه النظرية الأقرب إلىٰ الأسطورة هو الإشكال الذي واجهه في هذه الرواية، ولذا يقول: «وبالنسبة لكشف وجهها فلا يبعد أنه لم يكن يعرف أن شأن السيدة زينب يجل عن أن تكشف وجهها أمام

(١) كربلاء فوق الشبهات (ص ١٠٢).

الملأ، وربما كان يقيس الأمور على نفسه وعلى أمثاله من الفسقة والفجرة الذين لا يرجعون إلى دين ولا ينتهون إلى وجدان.. هذا كله.. إن لم نسوغ لأنفسنا احتمال التحريف والسهو من قبل نقلة هذه الأخبار.. وقديماً قيل: ما آفة الأخبار إلا رواتها..»[(١)].

وأنا أقول: وما آفة مرتضى إلا أنه حاطب ليل، يترك الاعتماد على المصادر الأصلية، ويلجأ إلى مصادر متأخرة لكي يأتي بنظريات غريبة وعجيبة!

الثالث: نلاحظ في هذه الرواية أمراً غريباً وغير معهود في لسان العرب، وهو نسبةُ زينب إلى أمها فاطمة رضي الله عنها دون أبيها علي رضي الله عنه، فإن حميد بن مسلم لما سئل عن اسم زينب أجابه مجيب فقال: «هذه زينب ابنة فاطمة ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[(٢)]، وهذا خلاف عادة العرب في نسبة الناس إلى آبائهم!، ويندرُ أن تجد في كلامهم نسبة الرجل إلى أمه إلا لنكتة ما[(٣)]، أما أن يكون ذلك ديدن من يذكر

---

(١) كربلاء فوق الشبهات (ص ١٠٣).

(٢) وقد وقع في رواية أبي الفرج الأصفهاني في مقاتله (ص ١١٥) وفي الفتوح المنسوب لابن أعثم (١٢٢/٥): «هذه زينب بنت علي»، والظاهر أن هذا من تصرف الأصفهاني أو أن نسخته من مقتل أبي مخنف كانت كذلك، وقد مضى أن طريقه إلى أبي مخنف مختلف عن طريق الطبري، وفي الإرشاد للمفيد (١١٥/٢) مثل ما في الطبري، وسيأتي تكرر نسبة زينب إلى أمها في روايات أبي مخنف، انظر تاريخ الطبري (٤٥٢/٥)، و(٤٥٦/٥)، و(٤٥٧/٥)، أما كتاب الفتوح فسيأتي الكلام عنه.

(٣) مثل قول ابن عمر رضي الله عنهما: «أهل العراق يسألون عن الذباب، وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «هما ريحانتاي من الدنيا»»، صحيح البخاري (٣٧٥٣)، ونظير ذلك قول الناس لعمر: «أعط هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي عندك، يريدون أم كلثوم بنت علي»، صحيح البخاري (٢٨٨١)، فإنما أريد بذلك التنبيه على منزلة الحسين رضي الله عنه وأم كلثوم رضي الله عنها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومثل اشتهار اسم محمد بن علي، بابن الحنفية، فإنما ذلك لأن علياً رضي الله عنه كان له ثلاثة من الولد سماهم محمداً، فأريد تمييز محمد الأكبر ـ وهو ابن الحنفية ـ من بقية أولاد علي بنسبته إلى أمه الحنفية.

زينب فيتكرر منه غير ما مرة، فهذا فيه تأمل، وقديماً قيل: «إن وراء الأكمة ما وراءها»، والذي يظهر أن صانع الرواية أراد استمالة عاطفة قراء روايته، بأن يركز على انتساب زينب إلى فاطمة بضعة النبي ﷺ، والذي يؤكد هذا تكرر هذا الصنيع مع الحسين رضي الله عنه أيضاً، فترى نسبة الحسين رضي الله عنه إلى أمه فاطمة رضي الله عنها دون أبيه، في مواضع كثيرة من روايات أبي مخنف من عدة قائلين[1]، وعليه فما وراء التركيز على بنوة زينب لفاطمة إنما هو أغراض وأهواء أبي مخنف، وهذا ما يفسر تكرر ذلك في الروايات المنسوبة لزينب رضي الله عنها أيضاً، وبذلك يتبين أن هذه الرواية لا تختلف عن أخواتها في كونها مصنوعة ومنسوجة من أبي مخنف، والله المستعان.

٤ ـ نقد رواية حبس زينب الكبرى رضي الله عنها لغلام من أهل الحسين رضي الله عنه ليلحق به في القتال

روى أبو مخنف عن سليمان بن أبي راشد عن حميد بن مسلم أنه قال: «وأقبل إلى الحسين غلامٌ من أهله، فأخذته أخته زينب ابنة علي لتحبسه، فقال لها الحسين: «احبسيه»، فأبى الغلام، وجاء يشتد إلى الحسين، فقام إلى جنبه قال: وقد أهوى بحر بن كعب ـ من بني تيم الله بن ثعلبة بن عكابة ـ إلى الحسين بالسيف، فقال الغلام: «يا ابن الخبيثة، أتقتل عمي؟»، فضربه بالسيف، فاتقاه الغلام بيده فأطنَّها[2] إلا الجلدة، فإذا يده معلقة، فنادى الغلام: «يا أمتاه!»،

(١) انظر تاريخ الطبري (٥/٣٨٥) من قول عبد الله بن الزبير، (٥/٣٩٨) من قول عبد الله بن بقطر، (٥/٤٢٩) من قائل مجهول، (٥/٤٣٣) من قول امرأة اسمها النوار بنت جابر، (٥/٤٥٤) من قول الناس، (٥/٤٦٥) من قول هند زوجة يزيد، (٥/٤٧٠) من قول عبيد الله بن الحر.

(٢) في المطبوع فأظنها والصواب هو ما أثبته، أطَنَّها أي قطعها، انظر لسان العرب (١٣/٢٦٩).

فأخذه الحسين فضمه الىٰ صدره، وقال: «يا ابن أخي، اصبر علىٰ ما نزل بك، واحتسب في ذلك الخير، فإن الله يلحقك بآبائك الصالحين برسول الله ﷺ وعلي ابن أبي طالب وحمزة وجعفر والحسن بن علي، صلىٰ الله عليهم أجمعين»[١].

والكلام عن هذه الرواية يقع في أمور:

الأمر الأول: هذه الرواية إنما أريد بها إيقاد عواطف من يقرأها كما هو ديدن أبي مخنف في الروايات السابقة، ولذا جاءت في صورة مأساوية كسائر روايات أبي مخنف لمقتل الحسين، فترىٰ فيها التركيز علىٰ وصف دقائق الأمور، كما أنها لا تختلف عما سبقها من الروايات التي تبالغ في إظهار توجع وتفجع الحسين وأهل بيته رضي الله عنهم.

الأمر الثاني: نسج أبو مخنف هذه الرواية علىٰ حبكة سابقة، فتأمل معي خبراً آخر من رواية أبي مخنف في واقعة أخرىٰ لترىٰ تكرر الأحداث مع اختلاف الوقائع: قال أبو مخنف: «حدثني سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم، قال: خرج إلينا غلام كأن وجهه شقة قمر، في يده السيف، عليه قميص وإزار ونعلان قد انقطع شسع أحدهما، ما أنسىٰ أنها اليسرىٰ، فقال لي عمرو بن سعد ابن نفيل الأزدي: «والله لأشدنَّ عليه»، ... فشدَّ عليه فما ولىٰ حتىٰ ضرب رأسه بالسيف، فوقع الغلام لوجهه، فقال: «يا عماه!» قال: فجلىٰ الحسين كما يجلىٰ الصقر، ثمّ شدّ شدّة ليث غضب، فضرب عمراً بالسيف، فاتقاه بالساعد، فأطنها[٢] من لدن المرفق، فصاح، ثمَّ تنحىٰ عنه... وانجلت الغبرة، فإذا أنا بالحسين قائم علىٰ رأس الغلام، والغلام يفحص برجليه، وحسين يقول: «بُعداً

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥١).

(٢) في المطبوع فأظنها.

لقوم قتلوك، ومن خصمهم يوم القيامة فيك جدك»... فسألت عن الغلام، فقيل: «هو القاسم بن الحسن بن علي بن أبي طالب»»[1].

وأنت ترىٰ أيها القارئ تكرر دفاع الغلامين عن عمهما الحسين ﵁، وتكرر قطع يد أحد المتبارزين، لكن اليد المقطوعة في قضية القاسم كانت يد قاتله عمرو بن سعد بن نفيل، أما في روايتنا فيد الغلام هي التي قطعت!، وترىٰ أيضاً تكرر جلَدِ الحسين وصبره ودعائه علىٰ قتلة أهله، فيا ترىٰ كيف وقع هذا التشابه والاتفاق في واقعتين مختلفتين؟[2]، ولم يتخلف في رواية الغلام سوىٰ بيان صورة موته، لأن مقتضىٰ قول الحسين له: «فإن الله يلحقك بآبائك الصالحين، برسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب وحمزة وجعفر والحسن بن علي»، أن أجله دنا وأنه سيستشهد مثل من سبقه من أهل البيت.

ومن عادة الوضاعين والكذابين أن يعمدوا إلىٰ تكرار خبر ما مع تغيير بعض التفاصيل كما هو دأب أبي مخنف ونظرائه، فبان لك أن هذه الرواية منسوجة علىٰ رواية سابقة، وإنما وقع الاختلاف في تفاصيل يسيرة، منها إقحام زينب في هذه القصة.

الأمر الثالث: في هذه الرواية شخصان لا يُدرىٰ من هما:

الأول: الغلام الذي قطعت يده، وهو ابن أخ للحسين، لأن الرواية تقول إنه قال لبحر بن كعب: «أتقتل عمي»؟ وبعد البحث والتتبع، لم أجد ما يُبِينُ عن اسمه، وقد وقع عند المفيد في إرشاده أنه عبد الله بن الحسن بن علي ﵄، وقد

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٤٧).

(٢) ويبدو أن هذا التشابه هو ما أوقع بعض المتأخرين في الغلط فخلطوا بين القصتين وجعلوهما واحدة، انظر الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٨٨١).



تفرد المفيد بهذا دون سائر من روى عن أبي مخنف هذا الخبر[1].

والظاهر أن هذا ما ظنه المفيد لا ما وقف عليه في مقتل أبي مخنف، وإلا فأبو مخنف قد نص على أن قاتل عبد الله بن الحسن رضي الله عنه هو حرملة بن الكاهل[2]، وعليه فالغلام المذكور في هذه الرواية غير معلوم الاسم.

والثاني: بحر بن كعب التيمي الذي نسب إليه أبو مخنف أنه تسبب في قطع يد هذا الغلام، وهو رجل لا ذكر له إلا في رواية أبي مخنف. وإن سلَّمنا لأبي مخنف بأن بحر بن كعب التيمي هذا معروفٌ، فإنا لا نسلم له في إبهام اسم الغلام الذي قطعت يده دفاعاً عن عمه الحسين رضي الله عنه، وذلك أن الذين قتلوا مع الحسين من أبناء أخيه معروفون كلهم، وهم ثلاثة: القاسم وعبد الله وأبو بكر بنو الحسن، وقد ذكر أبو مخنف قتلَتَهم وليس فيهم بحر بن كعب[3]، وأما الحسن المثنى

(١) الإرشاد (٢/١١٠)، ومال إلى ذلك الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٨٨١ ـ ٨٨٣)، ولا أدري كيف قطع بذلك وهو يرى أن الطبري وأبا الفرج الأصفهاني نقلا هذه الرواية عن أبي مخنف ولم يذكرا أن اسم الغلام هو عبد الله بن الحسن، كما أن الريشهري وقف على تنصيص ابن سعد والكلبي وأبي الفرج الأصفهاني على أن من قتل عبد الله بن الحسن هو حرملة ابن الكاهل، أما هذا الغلام الذي لم يعلم اسمه فقاتله حسب رواية أبي مخنف هو بحر بن كعب.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٦٨)، وهذا ما قرره ابن سعد في طبقاته (٦/٤٤٢) ووقع عنده ابن حرملة الكاهلي، وهذا ما قاله البلاذري في أنساب الأشراف (٣/٢٠١) ـ وفيه عبد الله بن حسين ولعل الصواب: بن حسن ـ، ونقله الشجري عن الفضيل بن الزبير الكوفي كما في ترتيب الأمالي الخميسية (١/٢٢٥)، وقد طبع محمد رضا الجلالي رواية الفضيل بن زبير في كتاب مستقل وسماه: تسمية من قتل مع الحسين، فراجع (ص ٢٨) ونقل أبو الفرج الأصفهاني في مقاتله (ص ٩٣) ذلك عن أبي جعفر الباقر، ونقل عن المدائني بإسناده عن هانئ بن ثبيت القابضي أن رجلاً منهم قتله.

(٣) تاريخ الطبري (٥/٤٦٩).

وعمر بن الحسن رضي الله عنهما فإن أبا مخنف ذكر أنهما استصغرا فلم يقتلا[1]، فمن يكون هذا الغلام الذي غفل الناس عن اسمه ولم يعرفوه؟.

ومن الطرائف العجيبة أنَّ دأب حميد بن مسلم هو السؤال عمن لا يعرفه، فقد سأل عن زينب حتى عُرِّفها، وسأل عن اسم القاسم بن الحسن فأُخبر باسمه، ولكنه هذه المرة لم يسأل عن اسم هذا الغلام، فصار اسمه ضائعا، والحقيقة أن أبا مخنف هو صانع هذا الغلام الذي لم تلده أرحام النساء، وذلك أن الذين خرجوا مع الحسين معدودون ومعلومون، قتل منهم ستة عشر أو سبعة عشر رجلاً عرفت أسماؤهم كلهم[2]، فكيف يُجهل اسم أحدهم ويبقى غير معلوم ولا يكون له ذكر ولا خبر إلا في رواية أبي مخنف، إن الحقيقة والواقع أن أبا مخنف أراد أن يكرر مشاهد القتل والمأساة التي تثير عواطف قراء مقتله، لكنه خشي إن صرح باسم هذا الغلام أن يفتضح لأن من كان مع الحسين معلومون مشهورون، فأبهم اسم هذا الغلام حتى يتمكن من تمشية هذه الحكاية على من لا يعلم حقائق الأمور، والله المستعان.

٥ ـ نقد رواية خروج زينب الكبرى رضي الله عنها وحسرتها على الحسين رضي الله عنه واستعطافها عمر بن سعد

روى أبو مخنف عن سليمان بن أبي راشد عن حميد بن مسلم أنّ الرجّالة لما أحاطوا بالحسين ليقتلوه «خرجت زينب ابنة فاطمة أخته، وكأني أنظر إلى

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٦٩).

(٢) انظرها من رواية أبي مخنف، في تاريخ الطبري (٥/٤٦٩) ومن رواية غيره في: تاريخ خليفة بن خياط (ص ٢٣٤)، المعجم الكبير للطبراني (٣/١٠٣) المحن لأبي العرب (ص ١٥٥)، المعقبون من ولد أمير المؤمنين (ص ٩٥ ـ ٩٧)، وتسمية من قتل مع الحسين للفضيل بن الزبير (ص ٢٧ ـ ٢٩) ووقع عنده تسمية تسعة عشر ممن قتلوا مع الحسين.

قرطها يجول بين أذنيها وعاتقها وهي تقول: «ليت السماء تطابقت على الأرض!»، وقد دنا عمر بن سعد من حسين، فقالت: «يا عمر بن سعد، أيقتل أبو عبد الله وأنت تنظر إليه؟» قال: فكأني أنظر إلى دموع عمر وهي تسيل على خدّيه ولحيته، قال: وصرف بوجهه عنها»[1].

وتأتي هذه الرواية على صورة قريبة من روايات حميد بن مسلم المعهودة، إلا أنها تتميز عن بقية الروايات بالإغراق في الوصف والتفاصيل وبيان ذلك يقع في أمور:

الأمر الأول: تزعم هذه الرواية أن زينب خرجت مسرعة حاسرة وكاشفة عن وجهها مجدداً أمام جماعة من الرجال، لدرجة أن حميد بن مسلم رأى قرط زينب يهتز، ورأى عاتقها مكشوفاً أيضاً، وهنا يتساءل الباحث: كيف لزينب أن تخرج بهذه الصورة المنكرة والتي لا تليق بامرأة حيية أمام كل هؤلاء الرجال؟! ثمَّ أين الحسين من الإنكار على أخته وهو يراها بتلك الصورة؟ هل يتصور أن الحسين يسمح لأخته بأن تعصي ربها وتبرُز للرجال بلا حجاب من أجل الدفاع عنه؟

لا يقال: لعلَّ الحسين سكت عن ذلك لأنه ظن أن القوم إن رأوا أخته على تلك الصورة امتنعوا عن قتله، فيجاب عن ذلك بأن مقتضى الروايات السالفة هو أنَّ الحسين كان متيقناً من قتله، ففيها أنَّ الحسين رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخبره بلحاقه به، كما أنّه نعى نفسه بأبيات من الشعر، وقد سمعت كل ذلك زينب، فما الذي حملها على أن تصنع ما صنعت وهي تعلم أن الحسين مقتول قطعاً، الجواب هو أن صانع هذه الرواية إنما أراد الإمعان في التصوير المأساوي لمقتل الحسين كما هي عادته، ولذا أخرج هذه الرواية بهذه الصورة المبتذلة التي تسيء إلى

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٢).

زينب والحسين رضي الله عنهما وهما براء من ذلك.

الأمر الثاني: إنّ من العجيب والغريب أن أبا مخنف روى قبل هذه الرواية عن حميد بن مسلم(١) أنَّ شمر بن ذي الجوشن ومن معه لما حالوا بين الحسين وبين رحْله الذي فيه أهله قال لهم: «ويلكم إن لم يكن لكم دين، وكنتم لا تخافون يوم المعاد، فكونوا في أمر دنياكم أحراراً ذوي أحساب، امنعوا رحلي وأهلي من طغامكم وجهالكم»(٢)، فالحسين هنا قد غار على أهله لمجرد اقتراب الرجال من مكانهم، إلا أنه في هذه الرواية لا يصدر منه أي إنكار لما صنعته زينب وهي تخرج بتلك الصورة!، وإلصاق هذا التناقض بأبي مخنف وأمثاله من الأخباريين هو الأولى، أما الحسين فبرئ من هذه الافتراءات.

الأمر الثالث: في هذه الرواية مبالغة كبيرة في حكاية دقائق التفاصيل مما لا يعرف عن رواة القرن الأول، بل إن تصور تفرغ حميد بن مسلم لتتبع هذه الدقائق في خضم المعركة أمر مستبعد، فهو تارة يدقق في صورة خروج زينب لدرجة أن يشير لاهتزاز قرطها في أذنها!.

وكذلك نراه يتتبع دموع عمر بن سعد حتى سالت على خديه ولحيته، وكأن حميد بن مسلم أوكلت إليه مهمة تتبع تقاسيم وجوه الناس في المعركة، وهذا غير

---

(١) قد يظن من لم يأنس بطريقة الكلبي في رواية مقتل أبي مخنف أن هذا الخبر رواه أبو مخنف بلا إسناد، ولكن المحقَّقَ أن هذا الخبر هو تتمة رواية أبي مخنف عن حميد بن مسلم، وذلك أن الكلبي قد قطع رواية حميد بن مسلم ليذكر عدة أخبار من رواية نفسه ثم رجع إلى رواية أبي مخنف التي توقفت عند حميد، وبيَّن الطبري ذلك فقال: «قال أبو مخنف في حديثه...» ثم ذكر الخبر بدون أن يبين إسناد أبي مخنف فيه، وذلك لأنه تتمة لرواية أبي مخنف عن حميد بن مسلم.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٠)، طبقات ابن سعد (٦/٤٤٠).

معهود في أخبار الأولين، وغير معقول في مثل حميد بن مسلم وهو رجل ينبغي أن ينهمك في أمور القتال والحرب لا في تفاصيل الوقائع والأحداث، والحق أن الإغراق في التفاصيل أمر معهود في روايات أبي مخنف، فهو بلاء هذه الأخبار.

وقد رفض الباحث الإمامي عقيل الحمداني هذه الرواية، وعصّب جنايتها بحميد بن مسلم فقال: «كيف استطاع حميد بن مسلم أن يصل إلى خيمة نساء آل عبد المطلب أو بقربها ومن ثم ينظر الى قرطي زينب يجولان بأذنيها».

وقال أيضاً: «أين ذهبت الغيرة الحسينية بحيث يجعل رجلاً من أعداء الحسين عليه السلام بحيث يقترب من أخته ويرى قرطيها يجولان في أذنيها، والمسافة ربما لم تكن أكثر من ١٠ أمتار كي يرى بوضوح الأقراط وهي تجول بأذنها أو ربما المسافة أقل، لأن أرض وجوّ كربلاء يومها كان مغبراً من حركة الخيل والرجال، فكيف يدع الحسين عليه السلام رجلاً أجنبياً يقترب كثيراً على زينب العقيلة حتى يصفها وينظر إلى ما خرج من جسدها كما زعموا»، ولذلك جعل هذه الرواية موضوعة ومسيئة إلى زينب رضي الله عنها[1].

وكذَّب جعفر مرتضى العاملي هذه الرواية ظاناً أنها من رواية عبد الله البارقي[2]، فقال تحت عنوان «أكذوبة البارقي على زينب: والبارقي هذا زعم أنه رأى زينب بنت علي وفاطمة عليهما السلام قد خرجت قال: وكأني أنظر إلى قرطها يجول بين أذنها وعاتقها وهي تقول: «ليت السماء تطابقت على الأرض» الخ..، فأخزى الله هذا الرجل الكذَّاب المفتري على حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أطهر

(١) المعجم الشامل لمعركة كربلاء (ص ١٩٩ ـ ٢٠٣).

(٢) وقد مضى أن الخبر من رواية حميد بن مسلم، ومما يزيد ذلك بياناً أن راوي هذا الخبر يعرفُ زينب، وهذا يؤيد كون الراوي هو حميد بن مسلم لأنه سأل عن زينب قبلُ فعرفها ـ كما يزعم أبو مخنف.

وأنقى وأعف وأتقى النساء»[1].

وأقول: إنما جناية الخبر على أبي مخنف، وأما حميد بن مسلم الراوي للخبر، وكذا عبد الله البارقي الذي ظن العاملي أنه راوي هذا الخبر فلا جناية لهما، لأن هذه الرواية من عمل يد أبي مخنف كما مضى.

٦ ـ نقد رواية جزع زينب الكبرى رضي الله عنها لمقتل الحسين رضي الله عنه ونعيها إياه

قال أبو مخنف: «فحدَّثني أبو زهير العبسي، عن قرة بن قيس التميمي، قال: نظرت إلى تلك النسوة لما مررن بحسين وأهله وولده صحن ولطمن وجوههن، قال: فاعترضتهن على فرس، فما رأيت منظراً من نسوة قط كان أحسن من منظر رأيته منهن ذلك اليوم، والله لهن أحسن من مها يَبْرين. قال: فما نسيت من الأشياء لا أنْسَ قول زينب ابنة فاطمة حين مرت بأخيها الحسين صريعاً وهي تقول: «يا محمداه، يا محمداه! صلى عليك ملائكة السماء، هذا الحسين بالعراء، مرمل بالدماء، مقطع الأعضاء، يا محمداه! وبناتك سبايا، وذريتك مقتلة، تسفي عليها الصبا»، قال: فأبكت والله كل عدو وصديق»[2].

وهذه الرواية إنما عملها أبو مخنف وبيان ذلك من وجوه:

الأول: كيف عرف قرّةُ بن قيس أن المرأة التي نعت الحسين هي زينب دون غيرها من النساء؟ فإن كان حميد بن مسلم لم يعرف زينب حتى سأل عنها فكيف عرفها قرة بن قيس؟

---

(١) سيرة الحسين عليه السلام في الحديث والتاريخ (١٨/١٨٣).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٦)، ونقل ابن سعد هذا الخبر باختصار (٦/٤٤٥)، وعنده بدل «زينب ابنة فاطمة»: امرأة منهم، فأُبهم اسم القائلة.

الثاني: يتكرر هنا نسبة زينب إلىٰ أمها دون أبيها، فقد وقع هذا في لسان حميد بن مسلم، وتكرر في لسان قرة بن قيس، والسبب المنطقي الوحيد لهذا هو أن الذي يتكلم علىٰ لسانهما رجل واحد، وهو أبو مخنف.

الثالث: وقع من نساء أهل البيت الصياح واللطم حزناً وجزعاً علىٰ الحسين رضي الله عنه، وهذه ثالث مرة يقع ذلك، فقد وقع ذلك مرتين من زينب، وشاركها في الثالثة بقية النساء، فهل هذا هو اللائق بمن تربىٰ في بيوت أهل البيت؟ لا قطعاً، نعم لا شك ولاريب أن الحزن والجزع والبكاء سيقع من النساء اللواتي كن مع الحسين، لكن لا نتصور فيهن أن يبلغ حزنهن درجة مخالفة الوصايا النبوية ويصدر منهن الجزع والصراخ واللطم، بل إن هذا الصنيع منهن مخالف لما أوصىٰ به الحسين زينب رضي الله عنها، من ترك ألوان المبالغة في الجزع علىٰ الحسين كخمش الوجه وشق الجيب، وحقيقة الأمر أن أبا مخنف هو من أراد أن يصور نساء أهل البيت بهذه الصورة المأساوية، ولذلك تكرر منه نسبة تلك الأفعال المنكرة إلىٰ نساء أهل البيت.

الرابع: يقول قُرّة بن قيس واصفاً نساء الحسين: «فما رأيت منظراً من نسوة قط كان أحسن من منظر رأيته منهن ذلك اليوم، والله لهن أحسن من مها يَبْرين[1]».

وتتكرر إساءات روايات أبي مخنف لنساء أهل البيت، إذ أن روايته هذه تتمادىٰ في وصف حسنهن وجمالهن حتىٰ شبِّهن بالظباء، ومقتضىٰ ذلك أنهن كن مكشوفات أمام الأجانب، وقد يستجيز بعضهم هذا الأمر هاهنا ويبرر ذلك بأن جيش ابن زياد هو من صنع بهن ذلك، وهذا تأباه عادة العرب ونخوتهم،

(١) المها معروفة، وهي نوع من أنواع الظباء، وأما يبرين فمنطقة بالجزيرة العربية انظر عنها معجم البلدان (٧١/١)، فمراده أنهن أحسن من ظباء بلاد يبرين.

ونستبعده حتىٰ عن أمثال ابن زياد ومن معه، وحتىٰ روايات أبي مخنف تأبىٰ ذلك، فإنه قد نسب إلىٰ شمر بن ذي الجوشن أنه أجاب الحسين إلىٰ منع جنوده من الاقتراب من نسائه، إذ لما قال له الحسين: «امنعوا رحلي وأهلي من طغامكم وجهالكم»، قال ابن ذي الجوشن: «ذلك لك يا ابن فاطمة»[1]، فما الذي جعل قادة جيش ابن زياد يمتنعون من الاقتراب من حرم الحسين وقد ظهروا عليه، ثمَّ بعد وفاته يخرجونهن ذليلات كاشفات الوجوه؟ بل الذي يظهر من هذه الرواية أن أبا مخنف أراد أن يصور للناس أن الحزن والجزع والأسىٰ علىٰ الحسين شغل نساء أهل بيته عن ستر وجوههن أمام الرجال، كما هو دأبه فيما نسبه إلىٰ زينب رضي الله عنها، ونحن ننزه نساء أهل البيت عن ذلك ونرىٰ أنهن أتقىٰ لله وأنقىٰ من أن يصدر منهن ذلك، وأن الله تعالىٰ صانهن عن مثل هذه الأفائك.

الخامس: نسبتْ هذه الرواية إلىٰ زينب أنها ندبت الحسين بكلام غلب عليه التكلف في السجع، والمبالغة في الجزع، ومن يتأمل في هذا الخطاب، يجد أن المراد منه هو الإبكاء وإثارة الأحزان والعواطف، وذلك ظاهر من ألفاظ الرواية التي جاء فيها: «هذا الحسين بالعراء، مرمل بالدماء، مقطع الأعضاء»، فهل هذا موافق للصبر أم أن هذا هو السخط علىٰ القدر والجزع المبالغ فيه والندب المنهي عنه، أليس المفترض بزينب وهي كبرىٰ نساء أهل البيت أن تُصبِّر من معها من النساء وتمنعهن من اللطم أو الصراخ، أما أن تزيد أحزانهن وتهيج بكاءهن بهذه الأقوال التي هي أقرب إلىٰ كلام نائحات الجاهلية من صالحات أهل البيت فهو أمر ننزه زينب رضي الله عنها عنه، والذي يظهر أن غرض أبي مخنف هو إبكاء من يقرأ هذه الروايات، وأظهرُ بيّنة علىٰ ذلك أن أبا مخنف زعم أن هؤلاء الطُّغاة العُتاة

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٠).

المجرمين ـ الذين لم يرقبوا في الحسين رضي الله عنه إلَّا ولا ذمّةً وتجرؤوا على قتله ظلماً وعدواناً ـ لما سمعوا هذه الكليمات، دبت الرقة إلى قلوبهم فجأة وجرت عيونهم بالبكاء!! وهكذا تكون الأكاذيب السمجة المتناقضة.

السادس: من الأمور المنكرة التي وردت في هذه الرواية، قول الراوي على لسان زينب: «وبناتك سبايا»، وبما أن هذه القضية من القضايا المغلوطة التي ارتبطت بزينب رضي الله عنها في أذهان كثير من الناس اليوم فقد أفردت مبحثاً خاصاً لنقضها وبيان بطلانها وأنها من أساطير أبي مخنف وغيره من الأخباريين الكذابين[1].

٧ ـ نقد رواية محاورة زينب الكبرى رضي الله عنها لابن زياد

روى أبو مخنف عن سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم، أنه قال: «لما دُخل برأس حسين وصبيانه وأخواته ونسائه على عبيد الله بن زياد لبست زينب ابنة فاطمة أرذل ثيابها، وتنكرت، وحفّت بها إماؤها، فلما دخلت جلست، فقال عبيد الله بن زياد: «من هذه الجالسة؟» فلم تكلمه، فقال ذلك ثلاثا، كل ذلك لا تكلمه، فقال بعض إمائها: «هذه زينب ابنة فاطمة»، قال: فقال لها عبيد الله: «الحمد لله الذي فضحكم وقتلكم وأكذب أحدوثتكم!» فقالت: «الحمد لله الذي أكرمنا بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وطهرنا تطهيراً، لا كما تقول أنت، إنما يفتضح الفاسق، ويكذب الفاجر»، قال: «فكيف رأيت صنع الله بأهل بيتك!» قالت: «كتب عليهم القتل، فبرزوا إلى مضاجعهم، وسيجمع الله بينك وبينهم، فتحاجون إليه، وتخاصمون عنده»، قال: فغضب ابن زياد واستشاط، قال: فقال له عمرو بن حريث: «أصلح الله الأمير! إنما هي امرأة، وهل تؤاخذ المرأة بشيء من منطقها؟، إنها لا تؤاخذ بقول، ولا تلام على خطل»، فقال لها ابن زياد: «قد

(١) انظر مبحث نقد أسطورة سبي أهل البيت (ص ٤٧٨).

أشفىٰ الله نفسي من طاغيتك، والعصاة المردة من أهل بيتك»، قال: فبكت ثمّ قالت: «لعمري لقد قتلت كهلي، وأبّرت أهلي، وقطعت فرعي، واجتثثت أصلي، فإن يشفك هذا فقد اشتفيت»، فقال لها عبيد الله: «هذه سجاعة، قد لعمري كان أبوك شاعراً سجاعاً»[1]، قالت: «ما للمرأة والسجاعة! إنّ لي عن السجاعة لشغلاً، ولكن نفثي ما أقول»»[2].

والكلام عن هذا الخبر يقع في أمور:

الأمر الأول: مضىٰ غرابة نسبة زينب إلىٰ أمها بدل أبيها، وقد تكرر ذلك في هذه الرواية ـ في مجلس واحد ـ من حميد بن مسلم ومن أَمَةٍ لزينب[3]، ولو سلّمنا بأن ذلك جادَّةُ حميد بن مسلم، فلا نسلّم أن يقع ذلك من الأَمَة أيضاً، ولا ريب أن تكرر نسبة زينب إلىٰ غير أبيها من شخصين مختلفين في موضع واحد

(١) في طبعة روائع التراث لتاريخ الطبري بتحقيق أبي الفضل إبراهيم وهي الطبعة التي عليها العزو في هذا البحث، وطبعة دار الكتب العلمية (٣/٣٣٧)، وطبعة دار صادر (٣/١٠٥٤) شجاعة بدل سجاعة، وشجاعاً بدل سجاعاً، وكذا في الكامل لابن الأثير (٣/١٨٦)، ومرآة الزمان (٨/١٥٢)، والصواب ما أثبته، وهو ما ورد في الإرشاد للمفيد (٢/١١٦)، وهو المناسب للسياق، فإنه قوله شاعراً سجّاعاً، يفيد أن زينب أخذت السجع عن أبيها لأنه شاعر أديب، أما قوله: شاعراً شُجاعاً فلم أجد له وجهاً مناسباً لسياق الكلام.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٧)، وهو عند ابن سعد مختصراً (٦/٤٤٥)، ورواه ابن الجوزي بسنده عن ابن أبي الدنيا من طريق هشام بن محمد الكلبي عن شيخ من الأزد، انظر: الرد العنيد لابن الجوزي (ص ٥٥)، قلت: الشيخ الأزدي المبهم هو أبو مخنف قطعاً وسيأتي الكلام عن رواية ابن أبي الدنيا في محله.

(٣) ووقع في رواية ابن سعد وابن أبي الدنيا بدل ابنة فاطمة: «زينب بنت علي»، قلت: يحتمل أن التصرف وقع من ابن سعد وابن أبي الدنيا بسلوكهما الجادة في النسبة إلىٰ الآباء دون الأمهات، أو أن هذا ما نقل إليهما.

دليل على أن منشأ الرواية رجل واحد هو أبو مخنف.

الأمر الثاني: ما وجه تنكُّرِ زينب ولَبسِها أرذل ثيابها؟ فإن كان المقصود منه إظهار حزنها على الحسين، فهل ذلك مناسب للصبر على القضاء الذي ينبغي أن يكون من امرأة مثل زينب؟، ثمّ إن هذا مناقض لما أريد لزينب أن تظهر به من الجلد والشجاعة والصبر أمام ابن زياد، فإذا كانت غايتها إذلال ابن زياد في مجلسه بإظهار قوتها وصبرها مع ما نالها وأهلها من المصائب العظام، فلِمَ تأتي إليه في لباس رذيل يدل على ما أصابها من الحزن والشجن؟!

فلتعجب لأهواء واضع هذه الرواية، فهو يجمع بين إظهار زينب مظهر الحزينة على ما أنزله ابن زياد بأهل بيتها من المصائب، وبين إظهارها بمظهر التي تجبر ابن زياد على الغضب والخروج عن طوره لما رآه من ثباتها وحسن جوابها على شماتته!، وكذلك تفعل الأهواء بأصحابها.

الأمر الثالث: زعَمَ الراوي أن زينب لما جلست عند ابن زياد حفّت بها إماؤها، والذي يظهر أن هذا كذب وبهتان، فلم يُعرف عن نساء أهل البيت الاستكثار من الإماء وهذه فاطمة رضي الله عنها وهي أم زينب وقدوتها، لما بلغها أن سبياً قد أُتي به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة، سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خادماً، فأشار عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بترك ذلك والاشتغال بالذكر(١)، ولذا لم تتخذ فاطمة جواري لها وكذا صنع بناتها، فلم يعلم عن أم كلثوم ولا زينب ابنتي فاطمة اتخاذ الجواري والخدم، والحق أن واضع هذا الخبر متأخر زمناً عن أيام زينب رضي الله عنها، فإنه لما تقرر عنده أن بنات ملوك العباسيين والأمويين كُنّ يستكثرن من الإماء لأن ذلك من علامات

(١) صحيح البخاري (٣١١٣) و(٣٧٠٥)، صحيح مسلم (٧٠١٨).

العز والشرف عندهن، أراد أن يجعل زينب بمنزلتهن، ولذلك افتعل تلك الرواية التي تزعم أن زينب دخلت مجلس ابن زياد وهي محفوفة بإمائها، على صورة دخول بنات الملوك إلى المجالس، ولو لم يكن في هذه الرواية إلا هذه السوءة لكانت كافية في ردها.

الأمر الرابع: أستبعد وقوع هذا المحاورة بين زينب وابن زياد من أصلها، فإن طبع النساء في الزمن الأول هو الحياء والابتعاد عن مجادلة الرجال، فما الذي يحمل زينب على أن تدخل في جدال مع ابن زياد مع ما رأته فيه من الظلم والجبروت، فعلي بن الحسين كان في المجلس وهو أولى من زينب بالكلام مع ابن زياد، ويبدو أن هذا ما جعل بعض المتأخرين يزيد في هذه الرواية أنَّ علي ابن الحسين قال لعمته زينب: «اسكتي يا عمة حتى أكلمه»، ثمّ أقبل فقال لابن زياد: «أبالقتل تهدّدني يا ابن زياد، أما علمت أن القتل لنا عادة وكرامتنا الشهادة»[1].

ثمّ إنّ هذه الرواية نسبت إلى ابن زياد كلاماً كله شماتة بنساء الحسين وأهل بيته، وهذا مستبعد، فليس من شيم العرب الأُوَل الشماتة بالنساء، وإنما هذه أفعال الأراذل من الناس، ثمّ إن ما في هذه المحاورة بين زينب وابن زياد من الفحش مستغرب، وإن تنزلنا صدور ذلك من ابن زياد على فظاعته ونكارته، كقوله: «الحمد لله الذي فضحكم وقتلكم وأكذب أحدوثتكم» وقوله: «قد أشفى الله نفسي من طاغيتك، والعصاة المردة من أهل بيتك»، فلئن حملنا هذا على أن ابن زياد غليظ جاف جلف لا يراعي للنساء حرمة، فهل يتصور في زينب أن ترد بذلك الرد المسيء وتقول له: «إنما يفتضح الفاسق، ويكذب الفاجر»!

---

(١) اللهوف في قتلى الطفوف (ص ٩٥)، وهو في الفتوح المنسوب لابن أعثم (١٢٣/٥).

الأمر الخامس: زعموا أن زينب قالت عن قتلى أهل البيت: «كتب عليهم القتل، فبرزوا إلى مضاجعهم»، وهذا اقتباس من قول الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وهذا اقتباس غير حسن، لأن هذا الكلام جاء في موضع الذم للمنافقين، إذ أن هذا جواب لقولهم: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾، فهل يحسُن بزينب أن تستدل بما فيه ذم في موضع المدح، إنّ هذا دليل على جهل صانع الرواية فلو استدل بما ورد في نفس السورة، من قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، أو قوله جل جلاله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، لكان أنسب، وتنزيه زينب عن مثل هذا الصنيع وإلصاقه بجُهّال الرواة أليق.

الأمر السادس: نرى تكرر السجع المتكلف في كلام زينب رضي الله عنها، فقد زعموا أنها قالت: «قتلتَ كهلي، وأبرت أهلي، وقطعت فرعي، واجتثثت أصلي» وكأن زينب لا شغل لها إلا توليد الألفاظ على طريقةٍ منظومةٍ موزونة، حتى أنهم زعموا أن ابن زياد أقر لها بأنها عارفة بالسجاعة!، فمن أصيب في أخيه وجماعة من إخوانه وأهل بيته، هل يتصور فيه أن يتفرغ للسجع والصناعة اللغوية؟، بل إنها صناعة أهل الأخبار والأدب من الكذابين.

الأمر السابع: قد ورد في رواية حصين بن عبد الرحمن السلمي ما يناقض هذا الخبر، فيقول «وجيء بنسائه وبناته وأهله[١]، وكان أحسن شيء صنعه أن أمر لهن بمنزل في مكان معتزل، وأجرى عليهن رزقاً، وأمر لهن بنفقة

(١) أي الحسين رضي الله عنه.

وكسوة»[1]، وهذا دليل على أن ابن زياد أحسن إليهن وأكرمهن، لا كما يزعم أبو مخنف من أنه أدخلهن إلى مجلسه أمام الناس عنده لِيَشْمت بهن ووضع أمامهن رأس الحسين رضي الله عنه!!.

٨ ـ نقد رواية دفاع زينب الكبرى رضي الله عنها عن علي بن الحسين رضي الله عنه عند ابن زياد

روى أبو مخنف عن سليمان بن أبي راشد عن حميد بن مسلم قال: «إني لقائم عند ابن زياد حين عُرض عليه علي بن الحسين فقال له: «ما اسمك؟» قال: «أنا علي بن الحسين»، قال: «أو لم يقتل الله علي بن الحسين!»، فسكت، فقال له ابن زياد: «ما لك لا تتكلم!»، قال: «قد كان لي أخ يقال له أيضاً علي، فقتله الناس»، قال: «إن الله قد قتله»، قال: فسكت علي، فقال له: «ما لك لا تتكلم!»، قال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزُّمَر: ٤٢] ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، قال: «أنت والله منهم، ويحك! انظروا هل أدرك؟ والله إني لأحسبه رجلاً»، قال: فكشف عنه مري بن معاذ الأحمري، فقال: «نعم قد أدرك»، فقال: «اقتله»، فقال علي بن الحسين: «من توكل بهؤلاء النسوة؟»، وتعلقت به زينب عمته فقالت: «يا ابن زياد، حسبك منا، أما رويت من دمائنا! وهل أبقيت منا أحداً!»، قال: فاعتنقته، فقالت: «أسألك بالله إن كنت مؤمناً إن قتلته لما قتلتني معه»، قال: وناداه علي فقال: «يا ابن زياد، إن كانت بينك وبينهن قرابة فابعث معهن رجلاً تقياً يصحبهن بصحبة الإسلام»، قال: فنظر إليها ساعة، ثمَّ نظر إلى القوم فقال: «عجباً للرحم! والله إني لأظنها ودت لو أني قتلته أني قتلتها معه، دعوا الغلام، انطلق مع نسائك»»[2].

---

(١) تاريخ الطبري (٣٩٣/٥)، أنساب الأشراف (٢٢٦/٣).

(٢) تاريخ الطبري (٤٥٨/٥)، ووقع هذا في رواية خالد بن يزيد القسري عن عمار الدهني مختصراً،=

وهذه الرواية لا تختلف عن أخواتها في اشتمالها على ما يدل على سقوطها وبطلانها وبيان ذلك من وجوه:

الأول: مضى أن من أمارات الكذب في هذه الرواية قول ابن زياد عن علي ابن الحسين: «انظروا هل أدرك؟ والله إني لأحسبه رجلاً، قال: فكشف عنه مري ابن معاذ الأحمري، فقال: نعم قد أدرك»، فإن هذا دليل على كذب صانع هذه الرواية، وقد مضى أن سِنّ علي بن الحسين كان ثلاثاً أو أربعاً وعشرين سنة[1]، فمن يكون بهذا السن لا يخفى على الناس إدراكه حتى يُحتاج إلى النظر إلى عورته!!، مع ما في ذلك من الإزراء على علي بن الحسين، وقد قلت إن هذه الرواية وحدها كافية لرد كل ما نسبه أبو مخنف إلى حميد بن مسلم لأنها تدل على أنه لم ير علي بن الحسين قط.

الثاني: إنَّ من أراد أن يستعطف أحداً لا يذكر له مذامَّه ويصفه بأنه متعطش للدماء ويقول له: «أما رويتَ من دمائنا»، كما نسب أبو مخنف إلى زينب، فإن هذا المقام ليس مقام إغلاظ العبارة، بل هو مقام اللين والرفق والاستعطاف في الطلب وهذا مما يزيد الوهن في هذا الخبر، وقد روى أبو مخنف بنفس الإسناد عن حميد بن مسلم أن ابن زياد قتل رجلاً يسمى عبد الله بن العفيف الأزدي لأنه

= انظر (٥/٣٩٠)، وراجع: طبقات ابن سعد (٦/٤٤٥)، أنساب الأشراف (٣/٢٠٧)، الإرشاد للمفيد (٢/١١٦ ـ ١١٧)، وخالف أبو الفرج الأصفهاني في روايته لهذا الخبر فجعله في مجلس يزيد، ولم يبين سنده في ذلك، وفي خبره أن زينب قالت ليزيد لما هم بقتل علي بن الحسين: «يا يزيد حسبك من دمائنا» مقاتل الطالبيين (ص١٢٠)، ولا أدري ممن الغلط في هذا الخبر، هل من أبي الفرج أم ممن روى عنه؟ لأن الطبري والبلاذري والمفيد نقلوا أن زينب إنما قالت: «حسبك من دمائنا» لابن زياد وليس يزيد، ولا عبرة بخبر أبي الفرج لمخالفته لمن سبقه.

(١) انظر (ص ٢٨٩ ـ ٢٩١) من هذا الكتاب.

أغلظ له في الكلام[1]، فدل هذا على أن ابن زياد كان لا يتأخر في قتل من يغلظ له الكلام، إلا أنه هاهنا غير مسلكه ولم يتعرض بسوء لزينب!.

الثالث: قد روى أبو مخنف ما يناقض هذا الخبر، لأنه هنا يذكر أن ابن زياد إنما عفا عن علي بن الحسين لما استعطفته زينب وترجّته ألا يقتله، بينما وقع في رواية مجالد بن سعيد أن ابن زياد إنما ترك علي بن الحسين لأنه قال له: «إن كان بينك وبين هؤلاء النسوة قرابة فابعث معهن رجلاً يحافظ عليهن»، فقال له ابن زياد: «تعال أنت، فبعثه معهن»[2]، فأي الخبرين أصح ؟!

قد يقال: إنَّ خبر حميد بن مسلم أصح لأنه معاصر للواقعة خلافاً لخبر مجالد بن سعيد، وهذا وجيه لو كان الراوي عنهما ثقة، لكن الراوي عنهما ليس إلا أبا مخنف وقد قلتُ فيما مضى إن البلاء منه لأنه أورد هذا الخبرين بطريقين من باب استكثار الطرق وإلا فالخبران متشابهان في الجملة!.

الرابع: الظاهر أن أبا مخنف أراد أن يجعل لكل من زينب وعلي بن الحسين محاورةً يظهران فيها على ابن زياد، فأبو مخنف ينسج الخبر على صورة واحدة وإن اختلفت بعض تفاصيله، ففي الخبر السابق لما ظهرت زينب على ابن زياد وأغضبته بردها عليه، لم يخفف من غضبه إلا تذكير عمرو بن الحريث له بأن زينب امرأة وينبغي ألا تؤاخذ بما تقول، وأما في هذا الخبر فإن علي بن الحسين لما أغضب عبيد الله بن زياد وظهر عليه همَّ ابن زياد بقتله، فمنعته من ذلك زينب، وأنت ترى التشابه المتكرر في الحبكة القصصية لروايات أبي مخنف،

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٨ ـ ٤٥٩).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٧).

مع التغير والاختلاف في التفاصيل، فضلاً عن غرابة أصل القصة وتفرد أمثال أبي مخنف بها، ومؤدىٰ هذا هو الإعراض عن هذه الأخبار وتركها لا الاشتغال بها والاستناد إليها والله المستعان.

٩ ـ نقد رواية دفاع زينب الكبرىٰ رضي الله عنها عن فاطمة بنت علي رضي الله عنه عند يزيد

قال أبو مخنف: عن الحارث بن كعب، عن فاطمة بنت علي، قالت: «لما أُجْلِسنا بين يدي يزيد بن معاوية رقَّ لنا، وأمر لنا بشيء، وألطفنا، قالت: ثمّ إنّ رجلاً من أهل الشام أحمر قام إلىٰ يزيد فقال: «يا أمير المؤمنين، هب لي هذه» ـ يعنيني، وكنت جارية وضيئة ـ فأرعدت وفرَقْت، وظننت أنَّ ذلك جائز لهم، وأخذت بثياب أختي زينب، قالت: وكانت أختي زينب أكبر مني وأعقل، وكانت تعلم أن ذلك لا يكون، فقالت: «كذبت والله ولؤمتَ! ما ذلك لك وله»، فغضب يزيد، فقال: «كذبتِ والله، إن ذلك لي، ولو شئتُ أن أفعله لفعلتُ»، قالت: «كلا والله، ما جعل الله ذلك لك إلا أن تخرج من ملتنا، وتدين بغير ديننا»، قالت: فغضب يزيد واستطار، ثمَّ قال: «إياي تستقبلين بهذا؟ إنّما خرج من الدين أبوك وأخوك»، فقالت زينب: «بدين الله ودين أبي ودين أخي وجدي اهتديت أنت وأبوك وجدك»، قال: «كذبت يا عدوة الله»، قالت: «أنت أمير مسلط، تشتم ظالماً، وتقهر بسلطانك»، قالت: فوالله لكأنّه استحيا، فسكت... قالت: ثمَّ قال يزيد بن معاوية: «يا نعمان بن بشير، جهزهم بما يصلحهم، وابعث معهم رجلاً من أهل الشام أميناً صالحاً، وابعث معه خيلاً وأعواناً فيسير بهم إلىٰ المدينة»،.... فخرج بهم...، فلم يزل ينازلهم في الطريق هكذا، ويسألهم عن حوائجهم، ويلطفهم حتىٰ دخلوا المدينة. قال الحارث بن كعب: فقالت لي فاطمة بنت علي: قلت لأختي زينب: «يا أخية، لقد أحسن هذا الرجل الشامي

إلينا في صحبتنا، فهل لك أن نصله؟»، فقالت: «والله ما معنا شيء نصله به إلا حُليّنا»، قالت لها: «فنعطيه حلينا»، قالت: فأخذت سواري ودملجي وأخذت أختي سوارها ودملجها، فبعثنا بذلك إليه، واعتذرنا إليه، وقلنا له: «هذا جزاؤك بصحبتك إيانا بالحسن من الفعل»، قال: فقال: «لو كان الذي صنعت إنما هو للدنيا كان في حليكن ما يرضيني ودونه، ولكن والله ما فعلته إلا لله، ولقرابتكم من رسول الله ﷺ»[1].

ولا تختلف هذه الرواية عن سابقاتها في الحبكة المتكررة، والنكارة في أصل الخبر، وتكرر صورة المحاورة الممجوجة والمستنكرة والمليئة بالسباب والشتائم، بين أهل بيت الحسين ويزيد، مما يجعل هذه الرواية في عداد الأخبار المختلقة كما هو حال الأخبار السالفة، وبيان ذلك في أمور:

الأمر الأول: مضىٰ الكلام عن راوي هذا الخبر وهو (الحارث بن كعب) وبينت أنّه مجهول لا يُعرف، فإمّا أنّه آفة هذا الخبر، وإمّا أن يكون أبو مخنف هو المتهم به، وأنّه أراد من وضعه أن يجعل الحارث هذا من المقرّبين من أهل البيت الذين حضروا كربلاء، فتراه يجعله يروي عن عليّ بن الحسين، وتارة يروي عن فاطمة بنت عليّ!.

الأمر الثاني: إنَّ دعوىٰ طلب الرجل الشامي من يزيد أن يهبه ابنة علي رضي الله عنه، لا يتصور أن تقع أصلاً، وكذا قول يزيد: «إنَّ ذلك لي، ولو شئت أن أفعله

(١) تاريخ الطبري (٤٦١/٥ ـ ٤٦٢). ووقع هذا في رواية خالد بن يزيد القسري عن عمار الدهني مختصراً، انظر (٣٩٠/٥)، وأورده البلاذري مختصراً في أنساب الأشراف (٢١٧/٣)، وانظر الإرشاد للمفيد (١٢١/٢). وقد خالف أبو الفرج الأصفهاني في هذا الخبر أيضاً فروىٰ أن الرجل الشامي طلب من يزيد أن يهبه زينب لا فاطمة بنت علي، انظر مقاتل الطالبيين (ص ١٢٠) وهذا مخالف لرواية البلاذري والطبري والمفيد، فلا عبرة به كسابقه.

لفعلت» ، وذلك أن عدم جواز سبي امرأة مسلمة أمر متقرر ومعروف عند سائر المسلمين ، فكيف إن كانت هذه المرأة من أهل بيت النبي ﷺ .

وقد اشتهر أنَّ الخوارج اعترضوا علىٰ عليّ رضي الله عنه بأنه لم يسْبِ أهل الجمل ، فلما قال لهم ابن عباس: «أفتسْبُون أمكم عائشة ، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم ؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم ، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم»[1] ، انقطع الخوارج ، وانتهىٰ جماعة منهم عن الاعتراض والخروج ورجعوا.

ولذا لا يتصور في مسلم في العصر الأول أن يستبيح سبي امرأة مسلمة فضلاً عن أن يستبيح سبي ذرية النبي ﷺ .

الأمر الثالث: كيف اجتمع إغلاظ يزيد لزينب في القول وجفاؤه لها في الكلام ، مع ما صُدّرت به الرواية من قول فاطمة بنت علي عن يزيد: «رقَّ لنا ، وأمر لنا بشيء ، وألطفنا»!

فهل رقَّ لهم أول الأمر ثمَّ ذهبت تلك الرقة فجأة لأنَّ زينب ردَّتَ علىٰ طلب الشامي أن يهب أختها فاطمة له ؟!

الأمر الرابع: قول يزيد عن عليّ والحسين رضي الله عنهما: «إنّما خرج من الدين أبوك وأخوك» ، وقوله لزينب رضي الله عنها: «كذبتِ يا عدوَّة الله» غير متصور ، فحتىٰ معاوية رضي الله عنه الذي شجر بينه وبين علي رضي الله عنه ما شجر ، لم يقل قط إنّ علياً رضي الله عنه قد خرج من الدين ، ولو أنَّ يزيد قال ذلك عن الحسين رضي الله عنه ، لكانت أعظم مثلبة له ، ولقام عليه الناس لذلك ، ولكان أصحاب النبي ﷺ أول من يرد عليه ذلك .

---

(١) السنن الكبرىٰ للنسائي (٨٥٢٢) وإسناده متصل صحيح ، رجاله كلهم ثقات .

الأمر الخامس: إنَّ الروايات التي وردت من غير طريق أبي مخنف لم تذكر وقوع هذا المحاورة المختلقة، فقد روىٰ الليث بن سعد قصة دخول أهل بيت الحسين رضي الله عنه علىٰ يزيد، ولم يذكر وقوع أي محاورة بين زينب رضي الله عنها ويزيد، بل لم يذكر زينب رأساً، وإنما ذكر أن يزيد «أمر بسُكينة فجعلها خلف سريره لأنْ لا ترىٰ رأس أبيها وذوي قرابتها»، ثمَّ ذكر محاورة وقعت بينه وبين علي بن الحسين، ثمَّ «جعلت فاطمة وسكينة يتطاولان ليريا رأس أبيهما، وجعل يزيد يتطاول في مجلسه ليستر عنهما رأس أبيهما، ثمَّ أمر بهم فجُهزوا وأصلح إليهم وأُخرجوا إلىٰ المدينة»[1].

وروىٰ هشام الكلبي ـ وهو هالك ـ عن عوانة بن الحكم قال: «قالت فاطمة بنت الحسين ـ وكانت أكبر من سكينة: أبنات رسول الله سبايا يا يزيد! فقال يزيد: يا ابنة أخي، أنا لهذا كنت أكره»[2]، ورواية الليث وعوانة تناقض رواية أبي مخنف، فإنها تذكر أن فاطمة بنت الحسين لما شكت أسرها إلىٰ يزيد ساءه ذلك، خلافاً لرواية أبي مخنف التي تزعم أنه استباح ذلك.

الأمر السادس: قد ذُكر في غير رواية أبي مخنف أن الذي رد علىٰ يزيد هو علي بن الحسين وليست زينب، قال ابن سعد: «فقام رجل من أهل الشام، فقال: «إنَّ سباياهم لنا حلال»، فقال علي بن حسين: «كذبت ولؤمت، ما ذاك لك إلا أن تخرج من ملتنا، وتأتي بغير ديننا»، فأطرق يزيد مليّاً، ثمّ قال للشامي: اجلس»[3]، فالذي رد علىٰ الشامي في هذا الخبر علي بن الحسين وليس زينب،

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٢٨٠٦)، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٧٠).
(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٦٤).
(٣) الطبقات لابن سعد (٦/٤٤٨).



ثمَّ إنَّ يزيد لم يجب علي بن الحسين بل وافقه بدليل إجلاسه للشامي، وهذا أليق وأسلم من رواية أبي مخنف، إذ صدور هذا الأمر من رجل شامي جاهل وَرَدُّ علي بن الحسين ـ الذي هو وليُّ من كان في المجلس من النساء ـ هو الأنسب، لا أن تنتصب امرأة لتردّ نيابة عنه وعن النساء.



خلاصة النظر في الروايات المنسوبة لزينب الكبرى رضي الله عنها في كربلاء في مقتل أبي مخنف

تبين من خلال ما تقدم بعد النظر في أسانيد روايات أبي مخنف ومضامينها، أن هذه الأخبار لا تثبت لا من جهة السند ولا من جهة المتن، وظهر من خلال سبر روايات أبي مخنف عن زينب وتتبعها وجود مواطن عدة للخلل فيها، ونجملها في هذا الملخص في مسائل:

۞ المسألة الأولى: عدم ثبوت جميع مرويات أبي مخنف عن زينب الكبرى رضي الله عنها

إن كل ما روي في مقتل الحسين لأبي مخنف لا يثبت من جهة السند فهو منقول عن رجال مجاهيل لا يُعرفون، والأخبار المنسوبة إلى فاطمة بنت علي وعلي بن الحسين في مقتل أبي مخنف لا تثبت عنهما أيضاً، ومدار تلك الروايات المنسوبة إلى أعلام أهل البيت على رجل واحد وهو الحارث بن كعب المجهول الذي ادعى أبو مخنف أنه روى أخباراً عن علي بن الحسين تارة وعن فاطمة بنت علي تارة أخرى.

ومما يلاحظ في أخبار أبي مخنف أن أكثر من روى أخبار زينب - رضي الله عنها - هو حميد بن مسلم الأزدي الذي يفترض فيه أنه كان في جيش ابن زياد، ومع ذلك فقد حظي بالنصيب الأعظم من أخبار زينب، مع أنه لم يكن يعرفها أصلاً وإنما ادعى في بعض الروايات أنه عرفها بعدُ، وما يلف شخصية هذا الرجل من غموض

جعلني أرتاب في أمر وجوده، وسائر الأخبار والمواقف التي رواها عن زينب لا تصح أيضاً لا من جهة السند ولا من جهة المتن، وكذلك الشأن فيما رواه قرة بن قيس التميمي فهو رجل مجهول أيضاً، وعليه فكل ما رواه أبو مخنف من أخبار زينب لا يثبت.

۞ المسألة الثانية: تسمية زينب الكبرى بابنة فاطمة بدل زينب بنت علي رضي الله عنهما

تكرر في أخبار أبي مخنف نسبة زينب إلى أمها فاطمة رضي الله عنها بدل أبيها علي رضي الله عنه، خلافاً لما هو معهود من عادة العرب في نسبة الناس إلى آبائهم، ولو وقع ذلك مرة واحدة لسلمنا به، لكن هذا الأمر تكرر عدة مرات مع زينب، وكذا مع أخيها الحسين، لأن صانع هذه الأخبار أراد أن يستميل عاطفة القارئ والسامع بالتركيز على انتساب زينب والحسين إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة أمهما فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا دليل على أن منبع جميع هذه الروايات إنما هو من عين واحدة، وهي أبو مخنف الأخباري المتخصص في الاختلاق والتزوير.

۞ المسألة الثالثة: المبالغة في الإثارة العاطفية وشحن الضغائن ضد مناوئي الحسين رضي الله عنه

غلب على أكثر الروايات التي نسبها أبو مخنف إلى زينب رضي الله عنها تهييج العواطف وإثارتها واستجلاب الدمع والحزن من سامعها، مع المبالغة في التحامل على جيش ابن زياد وإظهاره مظهر الممعن في الإجرام[1]، وظهر ذلك

(١) ولا يظنن ظان أن المراد بهذا الكلام هو التهوين من جرم ابن زياد وجيشه، فنحن وإن كنا لا نماري في ظلمهم وتقحُّمهم العظائم حين فتكوا بالحسين رضي الله عنه ظلماً وعدواناً، إلا أن ذلك=

بوضوح في ما نُسب إلىٰ زينب من المراثي والندب التي تبكي فيها الحسين رضي الله عنه، وهذه قرينة علىٰ أن صانع هذه الروايات إنما كان يرمي من نسبة هذه الروايات إلىٰ زينب إلىٰ تحقيق أغراضه الفاسدة.

۞ المسألة الرابعة: النكارة الظاهرة في الإساءة إلىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها ونسبة أفعال غير لائقة بها

لاحظنا أثناء دراسة الأخبار التي نُسبت إلىٰ زينب في كربلاء وجود إساءات كثيرة إلىٰ زينب رضي الله عنها، بنسبة أفعال منكرة وغير لائقة بها، فزينب في هذه الأخبار امرأة لا تهتم بالستر والعفاف والابتعاد عن مواطن الرجال، بل تخرج غير ما مرة كاشفة عن وجهها حتىٰ تظهر أقراطها للناظرين!، وكل هذه الأفعال المنسوبة لها زوراً صدرت عنها وهي في حالة غير مناسبة لمن هو في مثل مقامها، إذ يتكرر منها الجزع والمبالغة في الحزن والصياح والعويل، بل إن أخبار أبي مخنف صوّرت زينب بصورة المرأة التي لا تملك صبراً عند نزول المصائب بها، فهي تتمنىٰ الموت لما نزل بها، ولا تترفع عن صنائع الجاهلية من شق الجيوب ولطم الخدود وغيرها من الأمور التي يفترض فيها أن تكون أبعد الناس عنها لنهي جدها محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ثمَّ إنها تنتصب لمجادلة الرجال ومحاججتهم بخطاب فيه ألوان من الغلظة والشدة والجفاء الممزوج بالسب والشتم، خلافاً لما هو عليه طبع النساء من الرقة واللين، فضلاً عما ينبغي أن تكون عليه حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأدب والرزانة والحلم والحكمة، وزينب عندنا بريئة من كل ما نُسب إليها ومنزهة من

= لا يحملنا علىٰ التجني عليهم ونسبة أمور مستنكرة إليهم، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، [المائدة: ٨].

هذه الأخلاق التي تليق بالسفهاء والجفاة، ونرى أن كل هذا من عمل يد أبي مخنف.

المسألة الخامسة: تكرر حبكة أبي مخنف لمواقف زينب الكبرى رضي الله عنها

قد ظهر من خلال تحليل مرويات أبي مخنف عن زينب رضي الله عنها، وجود حبكة ونسق واحد في غالب المرويات التي نُسبت لزينب، وقد تكلمنا عن ذلك بتفصيل في الكلام عن كل رواية على حدة، ومن المناسب أن نبين مجمل حبكة أبي مخنف في سائر الروايات التي مضت، وقد ظهر مما مضى أن حبكة أبي مخنف لمواقف زينب في كربلاء نُسجت على أربعة أركان:

الركن الأول: وقوع الفاجعة والمصيبة وبلوغ خبرها إلى زينب رضي الله عنها.

الركن الثاني: خروج زينب بدون حجاب حاسرة عن رأسها وكاشفة عن وجهها.

الركن الثالث: جزع زينب وحسرتها على المصيبة.

الركن الرابع: رد الحسين على زينب وتسكينه إياها.

وقد جرت هذه الحبكة في أربع روايات وهي الرواية الأولى والثانية والثالثة والخامسة وإن تخلَّف الركن الرابع في الرواية الخامسة.

ثمَّ كانت الحبكة الثانية في مواقف زينب أمام كل من ابن زياد ويزيد، فقد نسج أبو مخنف أخبار هذه الروايات على حبكة متقاربة، أركانها ثلاث:

الركن الأول: صدور إساءة ضد أهل البيت.



الركن الثاني: رد زينب علىٰ المسيء ودفاعها عن المُساء إليه.

الركن الثالث: انتهاء المسيء عن إساءته.

وفي كلا الخبرين اللذين ورد فيهما مواقف زينب مع ابن زياد ويزيد، نرىٰ أن الغرض منهما هو إظهار انتصار أهل البيت علىٰ مناوئيهم بواسطة امرأة من أهل البيت.

والمتحصل أن النظر في هذه الروايات بعين النقد والفحص، وعرضها علىٰ موازين الجرح والتعديل والتاريخ يقطع ببطلانها وبراءة زينب منها، وأن الخلل في إثبات وجود زينب الكبرىٰ في كربلاء مع أنها قد توفيت قبل ذلك إنما كان منشؤه أغراض وأهواء أبي مخنف الذي أراد استمالة عاطفة قراء مقتله بحكاية ما وقع علىٰ حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم زينب، ولذلك اختلق تلك الوقائع والأخبار التي لم ينزل الله بها من سلطان، وإنما هي من وحي الكذب والخيال والله المستعان.

المبحث الثالث
اعتراضات وجوابها

بعد أن انتهيت من الكلام على مرويات أبي مخنف سنداً ومتناً، وبينت تفرده بإثبات خروج زينب مع الحسين إلى كربلاء، ظهرت لي بعض الأمور التي تحتاج إلى جواب، وهي في الجملة اعتراضات وشُبه، بعضها ناشئ من روايات مذكورة في بعض كتب التاريخ والأدب، وبعضها إشكالات قد تطرأ على ذهن القارئ بناء على بعض التصورات التي تكون في غالبها مبنية على أسس خاطئة، ولذلك جمعتها وأجبت عنها في هذا المبحث، وإليك بيانها:

۞ الاعتراض الأول: روايات يُتوهم أنّ أصلها ليس من أبي مخنف

قد يعترض معترض على ما قرّرته من تفرد أبي مخنف برواية خروج زينب الكبرى مع أخيها الحسين بأن ذلك ورد من طرق أخرى غير طريق أبي مخنف، وهذا الاعتراض وجيه إن ثبتت صحة تلك الطرق، لكنه عند التحقيق اعتراض لا يصمد، وعمدة ما يمكن أن يستدل به في هذا الباب رواية عمار الدهني عن أبي جعفر الباقر، وهي أقوى ما يمكن الاعتراض به، وأما غيرها من الروايات خاصة ما وُجد منها في كتب القرن الرابع وما بعده، فالواضح أنها روايات مختلقة وموضوعة صنعت على منوال مرويات أبي مخنف، وكذا ما روي من طرق الإمامية، لا يثبت فيه شيء على موازينهم، ومع ذلك أحببت أن أسردها كي يُغلق باب الاعتراض، ولا يقع الاغترار بأمثال هذه الأمور ممن لا خبرة له بتتبعها

والبحث فيها[1]، وقبل أن أتعرض لهذه الروايات بالتفصيل لا بد من تقدمة مهمة وموجزة حول مسألة مخرج الأخبار وسرقة الأسانيد وتركيبها، فإن الذي ينبغي علىٰ من يريد معرفة أصول الأخبار، أن تكون له مطالعة تامة وموسعة لروايات الباب الذي ينظر فيه، وبذلك تحصل عنده ملكة ودُربة بالأخبار وألفاظها، فيتمكن أن يميز بها بين الأخبار، ويميز صحيحها من سقيمها، وإلىٰ أي عصر تنتمي لغتها، دون أن يحتاج إلىٰ النظر في الأسانيد، بل بمجرد أن يقرأ خبراً ما يعلم أن هذا الخبر من رواية الأخباري الفلاني، وذلك لا يكون إلا إن درس الباحث روايات الرواة وقارن بينها واستخرج لحن كل راو، حتىٰ تصير عنده القدرة علىٰ تمييز الأخبار، وهذا ما ينبغي أن يُتّبع في تمييز أخبار مقتل الحسين رضي الله عنه[2]، فمن درس أخبار أبي مخنف وحفظ طريقته في السرد والحكايات وتمعن في أسلوبه في الرواية، متىٰ رأىٰ خبراً في كتب التاريخ عرف مخرجه وأصله وقطع بأنه من رواية أبي مخنف أو من رواية غيره بمجرد النظر في ألفاظه وجمله وكيفية وروده ونقله، دون أن يحتاج إلىٰ النظر في سنده، وهذا في مثل أخبار أبي مخنف سهل يسير، لأن مجموع أخباره ورواياته عن مقتل الحسين والتي نقلها الطبري في تاريخه، لا تعدو مجلدة واحدة، فمن درسها عرف طريقة أبي مخنف في

(١) وقد جهدتُ في استيفاء واستقصاء كل ما ورد في هذا الباب من روايات، خاصة في كتب أهل السنة، فإن فاتني شيء منها فأنا أقطع أنه لاحق بالروايات التي ذكرتها هنا، لأني بذلت جهداً طويلاً في تتبع كل ما روي في هذه المسألة، حتىٰ تقرر لدي أن سائر أخبار زينب في كربلاء أصلها من أبي مخنف وأن ما يتوهم أنه مروي من غير طريقه، إما أنه مأخوذ منه أو مسروق منه، أو نُسب إلىٰ زينب غلطاً والصحيح نسبته لغيرها، أو أنه مختلق موضوع علىٰ رسم روايات أبي مخنف.

(٢) وانظر المنار المنيف (ص ٤٤ ـ ٥١)، فقد أصَّل ابن القيم أصول هذه القاعدة وطبقها علىٰ كثير من الأحاديث النبوية.

رواية الأخبار وطرق نقلها وحكايتها وميّز ما تفرد به، وما شاركه فيه غيرُه، وعرف مخرج وأصول كثير من الروايات التي رويت في مقتل الحسين رضي الله عنه مما قد يتوهم أن أصله من غير أبي مخنف، وقد مضىٰ أن أكثر من توسع وفصّل في أخبار مقتل الحسين دون سائر الناس هو أبو مخنف، وقد ظهر لي بعد البحث والتتبع أن خبر خروج زينب الكبرىٰ مع الحسين رضي الله عنه إنما تفرّد به أبو مخنف، فهو أصل هذه المسألة، ولم يشاركه في روايتها أي أحد من نظرائه من الأخباريين، وكل من ذكر ذلك بعدُ من أهل القرن الثالث فما بعده، إنما نقله من أبي مخنف سواء صرح بذلك أم لم يصرح به[1]، وكذا ما يوهم ظاهره أنه مروي عن غير أبي مخنف لكونه منقولاً من طرق لا تنتهي إلىٰ أبي مخنف، فما مرجع هذه الروايات إلا إلىٰ أبي مخنف، وإنما وقع البلاء من بعض الرواة المتأخرين الذين أرادوا أن يُغرِبوا برواية بعض أخبار أبي مخنف من طرق أخرىٰ، فأخذ بعضهم جملة من روايات أبي مخنف وركب لها سنداً من عنده، وبعضهم اعتمد علىٰ ما ذكره أبو مخنف في خروج زينب في كربلاء، وزاد عليه أموراً لا أصل لها ولم يروها حتىٰ أبو مخنف نفسه، ثمَّ صنع لها إسناداً من عنده، وهو ما سأبينه من خلال دراسة عدد من المرويات التي ورد فيها ذكر زينب في أحداث مقتل الحسين رضي الله عنه، وإليك البيان:

(١) كالبلاذري في أنساب الأشراف (٣/١٨٦) - (٣/٢٠٣) - (٣/٢٠٦) - (٣/٢٠٧) - (٣/٢١٧)، وأبو حنيفة الدينوري في الأخبار الطوال (ص ٢٢٨)، ومصعب الزبيري في نسب قريش (ص ٥٨)، والمفيد في الإرشاد وغيرهم.

❊ أولاً: ما روي من طرق أهل السنة

١ ـ رواية عمار الدهني عن أبي جعفر الباقر لرد زينب الكبرىٰ رضي الله عنها علىٰ الرجل الشامي

روىٰ الإمام الطبري في تاريخه[١]، والشجري في الأمالي الخميسية[٢]، من طريق خالد بن يزيد بن أسد بن عبد الله القسري، عن عمار الدهني، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، رواية طويلة في مقتل الحسين رضي الله عنه، وجاء فيها أن أهل بيت الحسين لما قدموا علىٰ يزيد «جمع من كان بحضرته من أهل الشام، ثمَّ أدخلوهم، فهنّئوه بالفتح، فقال رجل منهم أزرق أحمر ونظر إلىٰ وصيفة من بناتهم: «يا أمير المؤمنين، هب لي هذه»، فقالت زينب: «لا والله ولا كرامة لك ولا له، إلا أن يخرج من دين الله»، قال: فأعادها الأزرق، فقال له يزيد: «كف عن هذا».

قلت: مدار هذا الخبر علىٰ خالد بن يزيد القسري، والرواية لا تثبت عن الباقر من جهة الإسناد، كما أن متنها مأخوذ من رواية أبي مخنف كما يظهر بالمقارنة والتتبع، وإليك البيان:

ـ نقد سند الرواية:

إنّ هذه الرواية لا تثبت سنداً عن أبي جعفر الباقر رحمه الله، لعلل ثلاث:

العلة الأولىٰ: ضَعفُ خالد بن يزيد بن خالد بن أسد بن عبد الله القسري[٣]=

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٣٩٠).

(٢) الأمالي الخميسية (١/٢٤٩).

(٣) وهو حفيد خالد بن عبد الله القسري أمير العراق المشهور، قال ابن عساكر: «وجدُّه خالد أمير العراق» تاريخ دمشق (١٦/٢٨٥)، وقد وقع غلط في طبعة دار البشائر للسان الميزان (٣/٣٤٨)=

فقد تكلم فيه نقاد الأخبار واتهموه؛

قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي»[1]، وقال ابن عدي: «أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسناداً، ولا متناً،... وَهو عندي ضعيف إلا أن أحاديثه إفرادات ومع ضعفه كان يكتب حديثه»[2]، وقال العقيلي: «لا يتابع علىٰ حديثه»[3]، واتهمه ابن الجوزي بوضع حديثٍ[4].

العلة الثانية: تفرَّدَ خالد بن يزيد برواية هذا الخبر بهذا الإسناد عن عمار الدهني عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، ولو كان الباقر قد حدث بمقتل الحسين رضي الله عنه بهذه الصورة المطولة والمفصلة، لنقله عنه الثقات والمشهورون، أما

= ففيها: «خالد بن يزيد أمير العراق، هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد البجلي القسري»، وهذا غلط منشأه السقط، وقد جاء علىٰ الصواب في ميزان الاعتدال ـ وهو أصل لسان الميزان ـ طبعة دار الرسالة (٥٩٦/١) ونبه محققه الدكتور محمد رضوان عرقسوسي عليه، وقد وقفت علىٰ مخطوطة لسان الميزان المنسوخة بتاريخ ٨٥٠ هـ، والمحفوظة بمكتبة أحمد الثالث في متحف طوب قابي سراي برقم (٢٩٤٤/١)، ووجدت فيها النص علىٰ الصواب كما في الميزان [ق ١٦٢]، وهو أيضاً علىٰ الصواب في نسخة مكتبة فاضل أحمد باشا [ق ١٦٧/ب]، المرقمة برقم (٤٦٢)، وإنما وقع الخلل في المطبوع لأن النسخة الأصل التي اعتمدها الشيخ أبو غدة رحمه الله ـ وهي مخطوطة راغب باشا برقم (٣٤٧) ـ سقط منها كلمة «ابن» فصارت الجملة: «خالد بن يزيد أمير العراق»، كما في [ق٢٢٢/ب]، ثم إن ناسخ نسخة أحمد الثالث رسم كلمة «بن» بصورة قريبة من كلمة «هو»، فتوهم الشيخ أبو غدة رحمه الله أن الكلمة هي «هو» فأثبتها في مطبوعة اللسان، وإلا فليست كلمة «هو» في نسخة راغب باشا ولا في بقية النسخ التي اطلعت عليها، وقد سقطت كلمة «بن» أيضاً من نسخة فاضل أحمد باشا المرقمة برقم (٣٩٣)، [ق ٤٤٢].

(١) الجرح والتعديل (٢٥٩/٣).

(٢) الكامل لابن عدي (٤٣٢/٣ ـ ٤٣٣).

(٣) الضعفاء (١٥/٢).

(٤) الموضوعات (٥٥١/٣ ـ ٥٥٢).

أن يتفرد بذلك خالد بن يزيد عن الدهني عن الباقر، فهذا مما يُردّ ولا يقبل[(١)].

العلة الثالثة: من تأمل في متن هذا الخبر استيقن أن خالد بن يزيد إنما سرقه من أبي مخنف وركّب له هذا الإسناد، فإنك ترىٰ سائر التفاصيل التي تفرد أبو مخنف برواياتها مذكورة في رواية خالد بن يزيد، وبما أن أبا مخنف في طبقة شيوخ خالد بن يزيد فإن وقوفه علىٰ روايات أبي مخنف في مقتل الحسين وارد، وإليك بعض أوجه التشابه بين رواية خالد بن يزيد القسري مع رواية أبي مخنف في تاريخ الطبري:

ـ قبول أمير المدينة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان تأخير الحسين لبيعته[(٢)].

ـ مكاتبة أهل الكوفة للحسين بأنهم يبايعونه ولا يصلون الجمعة خلف واليهم وهو النعمان بن بشير[(٣)].

ـ خروج مسلم بن عقيل مع دليلين وموت أحدهما بسبب العطش ومكاتبة

(١) وقد طعن عامر الجابري في كتابه أصول المقتل الحسيني (ص ١٣٧) في هذا الخبر بزكريا بن يحيىٰ الضرير وخالد بن يزيد القسري، وزعم أن يحيىٰ بن معين قال في زكريا بن يحيىٰ الضرير: «ليس بشيء»، قلت: ما ذكره غريب وأغرب منه قوله: «وعن الشعبي عن يحيىٰ بن معين أنه قال فيه: «ليس بشيء»»!!، فإن أدنىٰ من له خبرة بعلم الحديث والجرح والتعديل يعلم أن الشعبي المتوفىٰ سنة ١٠٧ هـ أو بعدها بقليل لا يمكن أن يروي عن يحيىٰ بن معين الذي ولد سنة ١٥٧ هـ، والصواب أن زكريا بن يحيىٰ هذا المذكور في ميزان الاعتدال (٢/٧٥)، هو الكندي من أتباع التابعين ويروي عن الشعبي، وأين هو من زكريا بن يحيىٰ الضرير المعدود في مشايخ الإمام الطبري المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ!!، ثم إن الضرير لم يتفرد بهذه الرواية عن القسري، بل تابعه أحمد ابن غياث كما في الأمالي الخميسية.

(٢) تاريخ الطبري (٥/٣٢٨) وقارن بـ (٥/٣٤٧).

(٣) تاريخ الطبري (٥/٣٥٢) وقارن بـ (٥/٣٤٧).

مسلم للحسين ليعفيه من إكمال المسير ورد الحسين عليه بأن يمضي إلى الكوفة(١).

ـ خطبة النعمان بن بشير في أهل الكوفة وتحذيره إياهم من نكث البيعة، وردّه على رجل دعاه إلى الشدة بقوله: «أن أكون ضعيفاً وأنا فِي طاعة الله أحب إلي من أن أكون قوياً فِي معصية اللهِ»(٢)

ـ مكاتبة الرجل الذي حضر خطبة النعمان ليزيد، واستشارة يزيد لسرجون ليستقر رأيه على عزل النعمان وتولية ابن زياد للكوفة(٣).

ـ دخول ابن زياد على أهل الكوفة وهو ملثم، وسلام أهل الكوفة عليه بالبيعة ظناً منهم أنه الحسين رضي الله عنه(٤).

هذه نماذج من أول الرواية المنسوبة إلى عمار الدهني وهي توافق ترتيب رواية أبي مخنف مع بعض الاختصار والاختلاف اليسير، وأدل دليل على أن هذه الرواية إنما سرقها خالد بن يزيد القسري من صحف أبي مخنف، إلا أن أبا مخنف روى هذه الأحداث والأخبار بأسانيد مختلفة عن أكثر من راو، أما خالد ابن يزيد فروى نفس الأخبار بنفس الترتيب والتفاصيل والأسماء والأحداث بإسناد واحد منسوب إلى أبي جعفر الباقر!!

وهذا أدل دليل على السرقة والانتحال والتركيب، وينسحب هذا الانتحال

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٣٥٤ ـ ٣٥٥) وقارن بـ (٥/٣٤٧)، وعند أبي مخنف أن الدليلين ماتا جميعاً.
(٢) تاريخ الطبري (٥/٣٥٦) وقارن بـ (٥/٣٤٨).
(٣) تاريخ الطبري (٥/٣٥٧) وقارن بـ (٥/٣٤٨).
(٤) تاريخ الطبري (٥/٣٥٨) وقارن بـ (٥/٣٤٨).

علىٰ ما نسبه خالد بن يزيد القسري إلىٰ الباقر من رواية قصة رد زينب علىٰ الشامي الذي سأل يزيد أن يهبه فاطمة بنت علي، وقولها له: «لا والله ولا كرامة لك ولا له إلا أن يخرج من دين الله»[1]، فقد رواها أبو مخنف من طريق الحارث بن كعب عن فاطمة بنت عليّ، باختلاف يسير[2].

فهذه الرواية إنما ترجع إلىٰ أبي مخنف فسرقها خالد بن يزيد القسري ونسبها إلىٰ الباقر، ولم يتنبه الحافظ ابن حجر إلىٰ كون أصل رواية القسري من أبي مخنف، فساقها في الإصابة ثمّ قال: «وقد صنّف جماعة من القدماء في مقتل الحسين تصانيف فيها الغثّ والسّمين، والصّحيح والسّقيم، وفي هذه القصّة التي سقتها غنىً»[3].

والصحيح أن رواية عمار الدهني ليست إلا نسخة أخرىٰ من رواية أبي مخنف، وذلك أنّ أشهر من صنّف في مقتل الحسين رضي الله عنه من القدماء هو أبو مخنف وروايته كتب لها الانتشار والشهرة، وهذه الرواية جمعت الكثير من

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٣٩٠).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٦٢)، ويظهر لي أن سبب الاختلاف بين رواية القسري وأبي مخنف هو أمران:
الأول: أن خالد بن يزيد كان يختصر رواية أبي مخنف في بعض المواضع كما يتبين من مقارنة روايتيهما ومثال ذلك رواية موت الدليلين اللذيْن كانا مع مسلم بن عقيل، فقد تفرد أبو مخنف برواية ذلك بصورة مفصلة، وذكرها القسري في روايته بصورة مختصرة.
الثاني: أن خالد بن يزيد القسري كان يخطئ في بعض المواضع أو يتصرف في الرواية، ومن ذلك أن القسري ذكر أن عدد الذين بايعوا مسلم بن عقيل من أهل الكوفة هو اثني عشر ألفاً، تاريخ الطبري (٥/٣٤٧)، بينما جاء في رواية أبي مخنف أن عددهم كان ثمانية عشر ألفاً، تاريخ الطبري (٥/٣٦٨)، ومن ذلك ما جاء في قصة الدليلين اللذين كانا مع مسلم بن عقيل، فقد ذكر أبو مخنف أنهما ماتا من العطش، بينما ذكر خالد بن يزيد أن واحدا منهما فقط هو من مات.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٧١).

السقيم مع القليل من الصحيح، وخبر عمّار الدهني ليس إلا اختصاراً لرواية أبي مخنف، ولو أنّ الحافظ ابن حجر تنبه لذلك، لما مدح رواية عمار الدهني ولما جعلها تُغْني عن غيرها.

٢ ـ رواية ابن طيفور (٢٨٠ هـ) لكلام زينب الكبرىٰ رضي الله عنها عند يزيد

ابن طيفور هو أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر، وهو من أهل الأدب والأخبار، روىٰ رواية طويلة في كتابه «المنثور والمنظوم» الذي طبع جزء منه بعنوان «بلاغات النساء»، فيها خطبة منسوبة إلىٰ زينب رضي الله عنها في مجلس يزيد، وهي رواية تذكر أن يزيد أنشد شعر ابن الزبعرىٰ الذي مطلعه:

لَيْتَ أَشْيَاخِي بِبَدْرٍ شَهِدُوا ❊ جَزَعَ الْخَزْرَجِ مِنْ وَقْعِ الْأَسَلْ

فقالت زينب: «صدق الله ورسوله يا يزيد، ثمّ كان عاقبة الذين أساءوا أن كذبوا بآيات الله[1] وكانوا بها يستهزئون، أظننت يا يزيد أنه حين أخذ علينا بأطراف الأرض وأكناف السماء فأصبحنا نساق كما يساق الأسارىٰ، أنّ بنا هواناً علىٰ الله وبك عليه كرامة؟، وإن هذا لعظيم خطرك، فشمخت بأنفك ونظرت في عطفيك، جذلان فرحاً، حين رأيت الدنيا مستوسقة لك والأمور متسقة عليك....»[2].

---

(١) كذا، وفيه سقط، فإن الآية في سورة الروم هكذا: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الروم: ١٠]، فيحتمل أن يكون السقط في أصل الرواية، ويحتمل أن يكون من النساخ.

(٢) بلاغات النساء (ص ٢٥)، وهو أقدم مصدر وقفت فيه علىٰ هذه الخطبة، وقد رُويت في مصادر متأخرة عنه، راجع: نثر الدر في المحاضرات للأبّي (١٧/٤)، والظاهر أن الأبي استفاد من كتاب ابن طيفور، فإنه قد اتبع فيما نقله من أخبار النساء نفس ترتيب ابن طيفور، وقد نقل عن ابن طيفور في بعض المواضع، انظرها في (٢٧٧/١)، و(٤١/٤)، و(٢٤٩/٦). ومن المصادر التي=

وهذه الرواية لا أصل لها عن زينب رضي الله عنها، وإنما افتعلها بعض من لا خلاق له من أهل الأدب المتأخرين، فالصِّنعة والتكلف والاختلاق والتوليد ظاهر علىٰ ألفاظها، فضلاً عن الطول المبالغ فيه، مما لم يعهد في كلام الصحابة رضي الله عنهم، وفي هذا الكلام من التقعر والتعمق والتعقيد والتشدق وتشقيق الكلام ما ينزه عنه لسان الأوائل، وهو مما انتشر واشتهر في العصور المتأخرة خاصة في زمن الدولة العباسية، وقد قال الجاحظ وهو من أعلم الأدباء بألسنة الناس وممن له خبرة تامة بمعرفة كلام العرب وتمييز كلام السلف من الخلف: «ولم أجد في خُطب السلف الطيب والأعراب الأقحاح، ألفاظاً مسخوطة، ولا معاني مدخولة، ولا طبعاً رديئاً، ولا قولاً مستكرهاً. وأكثر ما تجد ذلك في خطب المولَّدين، وفي خطب البلديين المتكلفين، ومن أهل الصنعة المتأدبين»[1].

وقد أجاد الدكتور أحمد خليل جمعة في انتقاده لهذه الخطبة فقال: «فوجئنا بكلمات وخُطب نسبت إلىٰ زينب، أو قيلت عنها، ومنها كلمات قيلت أمام يزيد بن معاوية، ولو تأمل البليغ هذه الكلمات لعلم أنها قيلت في غفلة عن أعين أهل صناعة الكلام، وفي عصر متأخر عن عصر زينب، إذ فيها من الأسجاع والصنعة والتكلف ما يشهد عليها بالوضع والصنعة والتأليف، كما توجد فيها بعض الجمل التي خرط القتاد دونها، والتي لا يعقل أن تتلفظ بها امرأة من عامة الناس، فكيف بابنة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، صاحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمه، وفارس السنان والبيان»[2]، ثم ذكر رواية ابن طيفور، ثم قال: «يلاحظ القارئ الكريم

= وردت فيها هذه الخطبة منسوبة إلىٰ زينب رضي الله عنها: التذكرة الحمدونية (٦/٢٦٣)، الاحتجاج للطبرسي (٢/٣٥)، مثير الأحزان (ص ٨٠)، اللهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف (ص ١٠٥).

(١) البيان والتبيين (٢/٨).

(٢) بنات الصحابة (ص ١٩٩).

أثر الصنعة في هذه الكلمات المنسوبة لزينب، والكلمات المنتقاة التي لا تأتي علىٰ اللسان في مثل ذلك الموقف بين يدي يزيد أو غير يزيد، ثم تبشره بالنار، وتدعوه بعدو الله وابن عدوه، وتدعوه بالسفيه، وهذا ـ إن صح لزينب أو غيرها ـ لا يتناسب مع أدب البلاغة وبلاغة الأدب، وجمال الخطاب، ... ثم إن واضع هذه الخُطبة، يختم تلكم الكلمات بالتحميد، وهذا ما يشبه الخطب والمقالات التي وضعت للوعظ والإرشاد وما شابه ذلك، ... إن بنات الصحابة وابنة علي لا يمكن أن تنحدر إلىٰ هذا الدرَك من إسفاف الكلام، فتشتم هذا، وتكفِّر ذاك، وتسخر من أولئك»[1].

ثم إنّ بعض ما جاء في هذه الخطبة كذبٌ ظاهر:

ـ فمن ذلك دعوىٰ أن يزيد تمثل بقول ابن الزبعرىٰ الآنف، فإنه لم يُرو من طريق ثابتة[2]، وحتىٰ أبو مخنف الذي تفنن في الوضع وجمعَ كل ما هب ودب

---

(١) بنات الصحابة (ص ٢٠١ ـ ٢٠٢) الهامش ٥، ويبدو أن الدكتور أحمد خليل جمعة قد جرىٰ في كتابه نساء أهل البيت في ضوء القرآن والحديث (ص ٦٤٢)، علىٰ ما جرىٰ عليه المؤرخون، فذكر هذه القصة تحت عنوان «الحازمة العاقلة»، وسلم بها!، ولكن ما يهون الخطب أن كتابه ذاك قديم فهو مطبوع سنة ١٤١٥ هـ، فيبدو أنه عدل عما سطره فيه في كتابه بنات الصحابة المطبوع سنة ١٤٢٥ هـ، وليته أشار إلىٰ ذلك حتىٰ لا يغتر به من لم يطلع علىٰ كتابه الأخير.

(٢) وردت قصة تمثل يزيد بشعر ابن الزبعرىٰ من طرق كلها واهية، فرواها ابن عساكر في تاريخه (١٥٩/٦٩ ـ ١٦٠)، من طريق أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة عن ريّا حاضنة يزيد، والإسناد ساقط، فأحمد بن محمد بن يحيىٰ واه، قال عنه أبو أحمد الحاكم: «فيه نظر»، وقال أيضاً: «قد كان كبر، فكان يلقن ما ليس من حديثه، فيتلقن»، وقال أيضاً: «حدثنا عنه أبو الجهْم بن طلاب بأحاديث بواطيل عن أبيه عن جده عن مشايخ ثقات، لا يحتملونها»، تاريخ دمشق (٤٦٧/٥)، قلت: وهذا من بواطيله إن صح الإسناد إليه.

ورواها ابن الجوزي في الرد علىٰ المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد (ص ٥٩) بسند مظلم=

للإمعان في ذم يزيد لم يرو هذا الخبر، بل إن تلك الأبيات المنسوبة إلىٰ ابن الزبعرىٰ لم ترو من وجه ثابت أيضاً، وأقدم من رواها هو ابن إسحاق في «السيرة» بلا إسناد[1]، ومن المؤرخين من ذكر أن يزيد إنما قال ذلك يوم الحرّة، وذلك لمناسبة تلك الأشعار التي فيها الشماتة بالخزرج الذين يسكنون المدينة، وعدم تناسبها مع مقتل الحسين رضي الله عنه[2]، وقد أحسن ابن كثير حين قال بعد أن ذكر أن

= عن محمد بن يحيىٰ الأحمري عن ليث عن مجاهد، ووردت في مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي (٢/٦٥) من طريق عبد الله بن زاهر عن أبيه عن ليث عن مجاهد، قلت: ومحمد ابن يحيىٰ الأحمري يحتمل أن يكون وقع في اسمه سقط في كتاب المتعصب العنيد، وأن يكون الأصل في رواية ابن الجوزي عبد الله بن محمد بن يحيىٰ الأحمري، فسقط عبد الله من الإسناد، فإن ثبت ذلك فسيكون المراد بعبد الله بن محمد بن يحيىٰ الأحمري هو عبد الله بن داهر أو زاهر، لأن الذهبي قال في الميزان (٢/٤١٦): ويقال: إن اسمه عبد الله بن محمد، وهو هالك واه، قال عنه أحمد: «ليس بشيء»، تاريخ بغداد (١١/١٢٠)، واتهمه ابن عدي فيما يرويه من فضائل علي، الكامل في الضعفاء (٥/٣٨٧)، ورماه العقيلي بالغلو، الضعفاء للعقيلي (٢/٢٥٠)، وتفرد صالح جزرة بمدحه فقال: «شيخ صدوق»، تاريخ بغداد (١١/١٢٠).

قلت: والصواب أنه ساقط متهم وقد أورد له ابن عدي والعقيلي عدة روايات مفتعلة من وضعه، فالظاهر أن أمره خَفِيَ علىٰ صالح جزرة، فإن كان الاختلاف في الإسناد حقيقياً فلا فائدة منه لأن مداره علىٰ عبد الله بن داهر، وعليه يكون الإسناد ساقطاً، ووردت في موضع آخر في مقتل الحسين للخوارزمي بإسناد آخر واه، سيأتي الكلام عنه.

وذكر الطبرسي هذه الأبيات منسوبة ليزيد في الاحتجاج (٢/٣٤) بلا إسناد، وهي في كتاب الفتوح المنسوب لابن أعثم بلا إسناد (٥/١٢٩)، وعزاها سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص (١/٥٣٩) إلىٰ كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلىٰ ونسب فيه إلىٰ الإمام أحمد أنه قال: «إن صح عن يزيد ذلك فقد فسق»، ولم أقف عليها في المطبوع من الروايتين والوجهين مع أن الكلام هناك مبسوط ومستوفىٰ في مسألة يزيد، فراجع المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين (ص ٩٣ ـ ١٠٦)، ولعل هذا من تحريفات سبط ابن الجوزي، وستأتي أمثلة عديدة لنماذج تحريفاته (انظر: ص ٤٩٥).

(١) سيرة ابن هشام (٢/١٣٧).

(٢) الأخبار الطوال للدينوري (ص ٢٦٧)، بلا إسناد.

يزيد قال ذلك بعد وقعة الحرة: «إن قاله يزيد بن معاوية فلعنة الله عليه ولعنة اللاعنين، وإن لم يكن قاله فلعنة الله علىٰ من وضعه عليه ليشنع عليه به»[1].

ـ ومما اشتملت عليه هذه القصة من الكذب ما جاء علىٰ لسان زينب أنها قالت ليزيد: «وسوقك بنات رسول الله ﷺ... من بلد إلىٰ بلد... ليس معهن وليٌّ من رجالهن»[2]، وهذا كذبٌ قطعاً، فإن علي بن الحسين كان فيمن حُمل إلىٰ يزيد بلا نزاع! وهو وليٌّ من كان في الركْب من نساء أهل البيت!.

وأما فُحش الكلام والتعرض للأعراض وغيرها من القبائح التي حفلت بها تلك الخطبة[3]، فالمقطوع به أنه من عمل الكذابين، وزينب منه براء.

ثم إن هذه الرواية لا يُعرف مخرجها، فإن ابن طيفور لم يذكر لها إسناداً[4]، وغالب ظني أن البلاء فيها من ابن طيفور، فإنه وإن كان اشتهر عند الناس بالأدب إلا أنه ليس بثقة فيما ينقله، فمن نظر في كتابه ذاك ورأىٰ ما تفرد به من الأخبار الطويلة عن نساء الصحابة ومن بعدهن من التابعيات يستريب في أمره، ويقوىٰ عنده أن البلاء في هذه الأخبار منه، وقد اتهمه ابن حمدان بالسرقة الشعرية فقال: «وكان أسرق الناس لنصف بيت وثلث بيت»[5]، ويظهر من كتابه «المنثور والمنظوم» اطلاعه علىٰ كثير من الكتب والتواريخ، وهو يسلك فيما يرويه من

---

(١) البداية والنهاية (١١/٦٣١).

(٢) بلاغات النساء (ص ٢٦).

(٣) من ذلك ما جاء علىٰ لسان زينب أنها سمت يزيد «ابن الطلقاء»، وعبيد الله بن زياد: «ابن مرجانة»، وهذا تعريض بأم ابن زياد وهو يتكرر في مرويات بعض الأخباريين.

(٤) وردت هذه الرواية بإسناد ملفق في كتاب مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي وسيأتي الكلام عنها (ص ٤٠٢).

(٥) الفهرست للنديم (ص ١٨٠)، معجم الأدباء (١/٢٨٢).

القصص طرائق مختلفة، فمرة يروي ما يُقطع بأنه مفتعل ومصنوع[1]، ومرة يعمد إلىٰ أصل الخبر الذي يقف عليه، ويزيد عليه توليدات بلسان زمانه الذي غلب عليه السجع والكُلفة والتقعير، ثم يركب له إسناداً[2] برجال لم تلدهم أرحام النساء[3]، وربما أعجزه أن يجد للخبر إسناداً فيعزوه إلىٰ كتاب مجهول قائلاً:

---

(١) ومن ذلك الكلام الطويل المنسوب إلىٰ أم المؤمنين عائشة ﵂ في احتضار أبيها أبي بكر الصديق ﵁، وردّ الصديق عليها، فقد رواه ابن طيفور من طريق أحمد بن زيد، وتوبع ابن طيفور، فرواه أبو يعلىٰ الموصلي مختصراً عن أحمد بن زيد في معجمه (ص ٩٥)، ورواه الذهبي بسنده من طريق أحمد بن زيد في ميزان الاعتدال (٩٩/١)، واستنكر الذهبي هذا الخبر، ولا شك أنه خبر مصنوع كما هو ظاهر. وقد روىٰ ابن طيفور خبرين مفتعلين عن أم المؤمنين عائشة ثم قال (ص ١١): «زعم لي ابن أبي سعد أنه صح عنده أن العتابي كلثوم بن عمر صنع هذين الحديثين وقد كتبتهما علىٰ ما فيهما»، قلت: ولكن ابن طيفور سلك مسلك العتابي وصنع أخباراً غيرها ونسبها إلىٰ من سلف.

(٢) ومن الأسانيد المركبة التي لا تجيء، ما راوه ابن طيفور (ص ٢٢ ـ ٢٣) من طريق شيخ له سماه عبد الله بن أحمد العبدي عن الحسين بن علوان عن عطية العوفي أنه سمع أبا بكر، وهذا كذب بلا ريب، فقد ثبت عن عطية العوفي أنه قال: «لما ولدت أتىٰ بي أبي علياً فأخبره، ففرض لي في مائة»، طبقات ابن سعد (٤٢١/٨)، فعطية العوفي إنما ولد في خلافة علي ﵁، ولم يدرك أبا بكر ﵁، وهذا دليل علىٰ أنّ منْ ركَّب هذه الأسانيد السمجة لهذا الخبر ـ ولا أُراه إلا ابن طيفور ـ جاهل بالوفيات، وقديماً قيل:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة … وإن خالها تخفىٰ علىٰ الناس تعلم

(٣) من رجال ابن طيفور الذين لم أقف علىٰ شيء عنهم ولم أجد لهم ذكراً إلا عند ابن طيفور: أبو المنهال سويد بن علي بن سويد بن منجوف الذي يروي عن هشام بن عروة، نقل عنه بإسناده خطبة عن أم المؤمنين عائشة (ص ٣)، وحيان بن موسىٰ الكشمهاني الذي يروي عن ابن مبارك، (ص ٣)، وأحمد بن عثمان الوركاني (ص ١٤)، وجعفر بن محمد الذي قال عنه (ص ١٨): «رجل من أهل ديار مصر لقيته بالرافقة»!!، وأبو حفان ـ كذا في المطبوع (ص ٢٣)، وفي مخطوطة جامعة الملك سعود برقم (٨١٠)، [ق١٣/ب]، أبو هفاف ـ، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد ربه بن القاسم بن يحيىٰ بن مقدم (ص ٣٧)، وغيرهم.

«ووجدت في بعض الكتب»[1]، وأما ما في الكتاب من الفظائع والعظائم، والتعرض للأعراض وغيرها من القبائح[2] ونسبتها إلىٰ السلف الصالح، فلا أقول فيه إلا كما قال الخطيب البغدادي في عيسىٰ بن مهران[3]، ـ وهو شيخ ابن طيفور ـ حين وقف له علىٰ كتاب في الحط من الصحابة ﵃، فقال الخطيب البغدادي معلقاً علىٰ الكتاب: «والله لقد قفَّ شعري عند نظري فيه، وعظُم تعجبي مما أودع ذلك الكتاب من الأحاديث الموضوعة، والأقاصيص المختلقة، والأنباء المفتعلة بالأسانيد المظلمة عن سقاط الكوفيين، من المعروفين بالكذب، ومن المجهولين، ودلني ذلك علىٰ عمىٰ بصيرة واضعه، وخبث سريرة جامعه، وخيبة سعي طالبه، واحتقاب وزر كاتبه»[4]، وغير بعيد أن يكون ابن طيفور قد تعلم هذه الصنعة من شيخه هذا ونظرائه والله المستعان.

وعليه فما نسبه ابن طيفور لزينب ﵂ لا يعتد به والظاهر أن منْ وضع هذا الخبر متأخر عن زمن أبي مخنف، فإن أبا مخنف ـ علىٰ بذله الجهد في جمع كل غث وسمين في مقتل الحسين ﵁ ـ لم ينسبْ هذه الخطبة إلىٰ زينب، فلما رأىٰ بعض الوضاعين ما ذكره أبو مخنف من دخول زينب علىٰ يزيد ونكث يزيد رأسَ الحسين بقضيب، ولَّد من ذلك تلك الخطبة المفتعلة عن زينب، فلا ينبغي الاغترار بهذا الخبر ولا التعريج عليه.

---

(١) بلاغات النساء (ص ٣٠)، ومثله في (ص ٧٠).

(٢) كالكلام المنسوب لأروىٰ بنت الحارث في موسم الحج، وقولها لمعاوية ﵁: «لقد كفرتم بما جاء به محمد ﷺ»، وقولها لعمرو بن العاص: «لقد ادّعاك ستة من قريش وكلهم يزعم أنه أبوك، ولقد رأيت أمك أيام منىٰ بمكة مع كل عبدٍ عاهر»، بلاغات النساء (ص ٣٢).

(٣) روىٰ عنه في بلاغات النساء (ص ٣٥) و(ص ٣٧).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/٤٩٤).

٣ ـ حكاية ابن برد الأنطاكي (عاش في القرن الثالث) لرد زينب رضي الله عنها على الرجل الشامي

قال البلاذري: «وحدثني ابن برد الأنطاكي الفقيه، عن أبيه قال: ذكروا أن رجلاً من أهل الشام نظر إلى ابنة لعلي فقال ليزيد: «هب لي هذه»، فأسمعته زينب كلاماً فغضب يزيد وقال: «لو شئت أن أهبها له فعلت» أو نحو ذلك»[١]، قلت: ابن برد الأنطاكي هو أحمد بن الوليد بن برد الشامي الفقيه الأنطاكي[٢]، لم أقف على تاريخ وفاته، إلا أن ابن حبان قال عنه: «هو قديم الموت»[٣]، لكن مقتضى رواية البلاذري (٢٧٩ هـ) عنه، أنه عاش إلى نصف القرن الثالث تقريباً، فهو متأخر عن أبي مخنف، وعليه فقول أبيه الوليد بن برد: «ذكروا»، ينصرف إلى أبي مخنف، فإن ما جاء في روايته مطابق لرواية أبي مخنف التي تفرد بها في قصة طلب الرجل الشامي من يزيد أن يهبه فاطمة بنت علي، وعليه فهذه الرواية كسابقتها ليست إلا من تراث أبي مخنف.

٤ ـ رواية أبي بكر ابن الأنباري (٣٢٨ هـ)

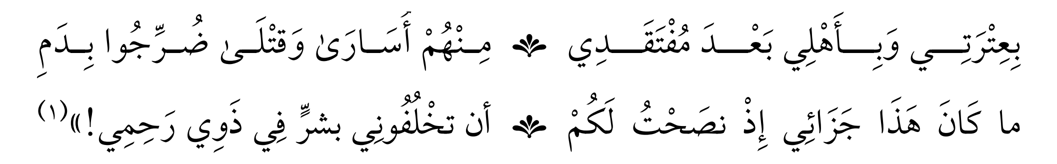
نقل ابن عساكر رحمه الله أن أبا بكر ابن الأنباري روى «بإسناد له، أن زينب بنت علي بن أبي طالب يوم قتل الحسين بن علي، أخرجتْ رأسها من الخباء وهي رافعة عقيرتها بصوت عال تقول:

مـاذا تَقُولُـونَ إنْ قـالَ النبـيُّ لَكـمْ ❊ مـاذا فَعلْـتُمْ وأنْـتُمْ آخِـرُ الأُمَـمِ

(١) أنساب الأشراف (٣/٢١٦ ـ ٢١٧).

(٢) الوافي بالوفيات (٨/١٤٩).

(٣) ذكره ابن حبان في ثقاته (٥/٢٤)، وذكر أن الفضل بن محمد العطار الأنطاكي حدثه عنه.



بِعِتْرَتِـــي وَبِـــأَهْلِي بَعْـــدَ مُفْتَقَـــدِي ❁ مِـنْهُمْ أَسَـارَىٰ وَقتْلَـىٰ ضُـرِّجُوا بِـدَمِ

ما كَانَ هَذَا جَزَائِي إِذْ نصَحْتُ لَكُمْ ❁ أن تخْلُفُونِي بشرٍّ فِي ذَوِي رَحِمِي!»[1]

قلت: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري أحد علماء اللغة والأدب في القرن الرابع، ولم يذكر ابن عساكر إسناده لهذه الرواية، وقد وجدتها أيضاً في كتاب «الزهرة» لأبي بكر بن داود (٢٩٧هـ) بلا إسناد[2] وذكرها أيضاً بعض علماء الإمامية[3]، وقد نقل محمد بن يوسف الصالحي الشامي هذا النص عن أبي بكر الأنباري ونص علىٰ أن الأبيات لزينب بنت عقيل[4].

وعلىٰ كل حال، فلو ثبت ذلك عن الأنباري فالذي يُقطع به بعد البحث والتتبع أن هذه الرواية منسوبة غلطاً إلىٰ زينب بنت علي رضي الله عنه، فالرواية في أصلها منسوبة إلىٰ إحدىٰ بنات عقيل ولم تُعيّن، فنسبها أبو مخنف ـ وهو أقدم من وجدتُ عنده هذه الرواية ـ إلىٰ ابنةٍ لعقيل دون أن يسميها[5]، وتابعه خالد القسري في روايته الماضية إلا أنه قال: «امرأة من بني عبد المطلب»[6].

ونسب جماعة من أهل الأخبار والنسب هذه الأبيات إلىٰ زينب بنت عقيل،

---

(١) تاريخ دمشق (٦٩/١٧٨)، ونقله ابن كثير في البداية والنهاية (١١/٥٦٨).

(٢) الزهرة (٢/٥١٦).

(٣) مناقب آل أبي طالب (٣/٢٦١)، الاحتجاج (٢/٢٩)، وورد أيضاً في مقتل الحسين (٢/٨٤) ـ المنسوب للخوارزمي ـ بعد أن نقل الأبيات ونسبها لزينب بنت عقيل: «وجاء في المسانيد أنّ القائلة للبيتين الأوّلين زينب بنت علي».

(٤) سبل الهدىٰ والرشاد (١١/٧٧).

(٥) تاريخ الطبري (٥/٤٦٦).

(٦) تاريخ الطبري (٥/٣٩٠)، وانظر: أنساب السمعاني (٣/٤٧٦)، تهذيب التهذيب (٢/٣٠٥).

منهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حميد الجهمي (عاش في القرن الثالث)[1]، والفضيل بن الزبير (عاش في القرن الثاني)[2]، والبلاذري (٢٧٩ هـ)[3]، وعلىٰ هذا أكثر أهل الأخبار والأدب والنسب[4]، والظاهر من ابن عساكر ترجيح قول من قال بأن الأبيات لزينب الصغرىٰ بنت عقيل فإنه نقل قول أبي بكر الأنباري الآنف ثم عقب عليه بأن الزبير بن بكار نسب تلك الأبيات إلىٰ ابنة عقيل[5].

وقد نُسبت هذه الأبيات لأكثر من شخص، فنُسبت تارة إلىٰ رملة بنت عقيل[6]، وتارة إلىٰ أم كلثوم بنت علي[7]، وتارة إلىٰ علي بن الحسين[8]، وتارة إلىٰ أبي الأسود الدؤلي[9]، وتارة إلىٰ بعض الشيعة[10]، وتارة إلىٰ الجن[11]!، ومنشأ هذا الاضطراب في نظري راجع إلىٰ عدة أسباب:

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٢٤/٦)، الأمالي الخميسية للشجري بترتيب العبشمي (٢٢٥/١).
(٢) نقله عنه الشجري كما في ترتيب الأمالي الخميسية (٢٢٥/١)، وانظر تسمية من قتل مع الحسين (ص ٢٩).
(٣) أنساب الأشراف (٢٢١/٣).
(٤) نسب قريش (ص ٨٤)، تاريخ دمشق (١٧٨/٦٩) نقلا عن الزبير بن بكار، مناقب علي رضي الله عنه لابن المغازلي (ص ٣١٠)، البدء والتاريخ (١٦/٢)، ربيع الأبرار (١٢٦/٤)، مرآة الزمان (١٦٦/٨)، ومن مصادر الإمامية: مروج الذهب (٦٨/٣)، روضة الواعظين (ص ١٩٣)، شرح الأخبار للقاضي النعمان (١٩٩/٣)، الإرشاد للمفيد (١٢٤/٢ ـ ١٢٥)، علىٰ ما يظهر من سياق كلامه، مثير الأحزان (ص ٧٥)، اللهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف (ص ٩٩)، أعيان الشيعة (٦٠٧/٣).
(٥) تاريخ دمشق (١٧٨/٦٩).
(٦) أعيان الشيعة (٣٦/٧).
(٧) نور القبس (ص ٩).
(٨) الفتوح لابن أعثم (١٣١/٥).
(٩) ترتيب الأمالي الخميسية (٢٢٢/١).
(١٠) الدلائل في غريب الحديث (١٥٥/١).
(١١) كامل الزيارات لابن قولويه الإمامي (ص ١٩٣).

منها الغلط والتصحيف في القراءة، بأن يشتبه على الناسخ رسم كلمة «علي» برسم كلمة «عقيل»، فيكتب الناسخ «بنت علي» بدل «بنت عقيل».

ومنها أن بعض الرواة يحب الإغراب، فيَنسبُ الخبر لغير من أُثر عنه حتى يُظن أنه أتى بما ليس عند غيره.

ومنها سوء الضبط والغفلة.

ومنها الكذب والوضع، وهذا كثير في رواة الأخبار والأدب.

ولذا وقع هذا الاضطراب والاختلاف، وعلى أي حال فالأبيات إنما نسبت ابتداء لإحدى بنات عقيل، واشتهر عند الأكثر أنها زينب بنت عقيل، وعليه فلا وجه لنسبتها لزينب كما ظهر بوضوح من خلال تتبع المصادر الأصلية والفرعية للرواية.

٥ ـ رواية ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) لمحاورة زينب الكبرى رضي الله عنها لابن زياد

قال أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله: «قال ابن أبي الدنيا[١]: وأخبرني أحمد بن عباد الحميري، عن هشام بن محمد، عن شيخ من الأزد، قال: لما دخل برأس الحسين وصبيانه وأخواته ونسائه على ابن زياد، لبست زينب بنت علي رضي الله عنه أرذل ثيابها وتنكرت وحفَّت بها النساء»...[٢]، وذكر رواية

(١) علق ابن الجوزي هذه الرواية ولم يذكر إسناده لابن أبي الدنيا هنا، لأنه ذكر إسناده في الخبر الذي قبل هذا، وسنده: «أخبرنا ابن ناصر، قال: ثنا ابن السراج، قال: ثنا أبو طاهر محمد بن علي العلاف، قال: ثنا أبو الحسين بن أخي ميمي، قال: ثنا الحسين بن صفوان، قال: ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا» انظر الرد على المتعصب العنيد (ص ٥٤).

(٢) الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد (ص ٥٥).

محاورة زينب لابن زياد بنفس ألفاظ رواية أبي مخنف مع اختلاف يسير، قلت: الشيخ الأزدي المبهم ليس إلا أبا مخنف لوط بن يحيى الأزدي، فإن الراوي عنه هو تلميذه هشام بن محمد الكلبي، وهو أحد رواة «مقتل الحسين» لأبي مخنف كما مضى، والرواية تطابق رواية أبي مخنف المنقولة في «تاريخ الطبري» وغيره، فليست هذه إلا بضاعة أبي مخنف[1].



(١) قلت: وقد وقع في أكثر من موضع من كتب ابن أبي الدنيا إبهام اسم أبي مخنف وإبداله بعبارة «شيخ من الأزد»، منها هذا الموضع، ومنها رواية خطبة ابن زياد التي تلي هذه الرواية، راجع الرد على المتعصب العنيد (ص ٥٥)، حيث إنها مروية في تاريخ الطبري من طريق أبي مخنف (٥/٤٥٨)، ومنها ثلاث روايات في كتابه مقتل علي (ص ٤٩، ٥٩، ٧٣)، فقد رواها من طريق هشام بن محمد عن شيخ من الأزد عن عبد الرحمن بن جندب الأزدي، والشيخ الأزدي المبهم هو أبو مخنف.

※ ثانياً: ما روي من طرق الزيدية

٦ ـ رواية أبي طالب الهاروني (٤٢٤ هـ) لكلام زينب الكبرى رضي الله عنها مع الحسين رضي الله عنه حين نعى نفسه

قال أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني في أماليه: «أخبرنا أبي رحمه الله، قال: أخبرنا أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم بن علي، قال: حدثني أبي عن أبيه، قال: حدثني بسطام بن قرة، عن عمرو بن ثابت قال: لما أراد الحسين بن علي عليه السلام الخروج إلى العراق خطب أصحابه فحمد الله وأثنى عليه...»، إلى أن قال: «ثم أقبل في جوف الليل يتمثل ويقول:

يَـا دَهْـرُ أُفٍّ لَـكَ مِـنْ خَلِيـلِ ❁ كَـمْ لَـكَ بِالْإِشْـرَاقِ وَالْأَصِـيلِ

مِـنْ ميِّـت وصَـاحِبٍ قَتِيـلِ ❁ وَالـدَّهْرُ لَا يَقْنَـعُ بِالْبَـدِيلِ

وَكُـلُّ حَـيٍّ سَـالِكُ السَّـبِيـلِ

فقالت أخته زينب: «لعلك تخبرنا بأنك تقصد نفسك»، فقال عليه السلام: «لو ترك القطا لنام»»[1].

قلت: هذا الخبر لا يصح، وهو مركب الإسناد والمتن، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: رُكب هذا الخبر من عدة أخبار، بعضها من أخبار أبي مخنف وبعضها من رواية غيره، ففي أول خبر الهاروني أن الحسين خطب أصحابه بكلام مطلعه: «إن هذه الدنيا قد تنكّرت وأدبر معروفها فلم يبق إلا صبابة كصبابة الإناء

(١) تيسير المطالب في ترتيب أمالي أبي طالب (ص ١٤٣ ـ ١٤٤).

وخسيس عيش كالمرعى...»، ثم ذكر أن زهير بن القين قام فقال: «قد سمعت مقالتك هديت، ولو كانت الدنيا باقية وكنا فيها مخلدين، وكان في الخروج مواساتك ونصرتك لاخترنا الخروج منها معك»، ثم ذكر أن الحسين تمثل بشعر فقال:

سأمضي وما بالموت عار على الفتى ❁ إذا ما نوى حقًّا وجاهد مسلما
وواسى الرجال الصالحين بنفسه ❁ وفارق مثبوراً وحارب مجرما
فإن عشت لم أندم وإن مت لم ألم ❁ كفى بك داء أن تعيش وترغما

وهذا الكلام رواه أبو مخنف عن عقبة بن أبي العيزار فقال: «قام حسين عليه السلام بذي حسم، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إنه قد نزل من الأمر ما قد ترون، وإن الدنيا قد تغيرت وتنكرت، وأدبر معروفها واستمرت جدًّا، فلم يبق منها إلا صبابة كصبابة الإناء، وخسيس عيش كالمرعى الوبيل»...»، ثم ذكر أن زهير ابن القين قال لأصحابه: ««تكلمون أم أتكلم»؟ قالوا: «لا، بل تكلم»، فحمد الله فأثنى عليه ثم قال: «قد سمعنا هداك الله يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقالتك، والله لو كانت الدنيا لنا باقية، وكنا فيها مخلدين، إلا أن فراقها في نصرك ومواساتك، لآثرنا الخروج معك على الإقامة فيها»»، ثم نقل أن الحسين تمثل بالبيتين الأولين[1]، فجزء كبير من رواية الهاروني ليس أصله إلا من رواية أبي مخنف.

وأما موضع البحث عندنا وهو الكلام المنسوب إلى زينب، فقد مضى أن أبا مخنف قد روى هذا الخبر وتفرد به، إلا أن واضع الخبر الذي رواه الهاروني ضم عدة أخبار من أبي مخنف وغيره، وسبكها في جملة واحدة، ونسبها بإسناد

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٠٤).

مظلم إلىٰ عمرو بن ثابت، والمقصود أن هذا الخبر مركب من عدة أخبار إلا أن جلها من رواية أبي مخنف وذلك يتبين بالمقارنة.

الثاني: إسناد هذا الخبر مسلسل بالمجاهيل سواء علىٰ مسالك الزيدية أو غيرهم، فلا يعرف منهم عند الزيدية سوىٰ ثلاثة، وهم يحيىٰ بن الحسين الهاروني وأبوه وعمرو بن ثابت[١]، وأما علىٰ مسالك الإمامية فالمعروف منهم علي بن إبراهيم بن هاشم وأبوه وعمرو بن ثابت، لكن يبقىٰ الخلل عندهم قائماً في راويين مجهولين، وهما أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم[٢]، وبسطام بن قرة[٣]، وأما علىٰ قواعد الصناعة الحديثية المعتبرة، فالحديث مركب الإسناد، ملفق المتن من عدة متون، فلا ريب أن عمرو بن ثابت لم يرو قط هذا الخبر، ولا رواه عنه بسطام بن قرة، وإنما هو من وضع بعض من تأخر في القرن الرابع أو الخامس، وهذا الواضع ليس جاهلاً بل له اطلاع علىٰ ما رواه أبو مخنف وما رواه غيره من أصحاب الأخبار، فلفق هذا المتن وركّب لهذا الخبر إسناداً ثم بثّه، فحمله عنه من لا يعرف أحوال الخبر وحدّث به، وعندي أنه أحمد بن علي بن

(١) ونقد الحديث من جهة الإسناد متعسر علىٰ مسالك الزيدية، لأن كثيراً من الرواة لم يترجموا لهم.

(٢) قال عنه الجواهري في المفيد من معجم رجال الحديث برقم (٦٧٧): «مجهول».

(٣) وقد يكون بسطام بن مرة، فقد نقل ابن حجر أن الطوسي ذكره في رجاله وذكر أنه يروي عن عمرو ابن ثابت، انظر لسان الميزان (٢/٢٨٢)، وقد وثقه الجواهري في المفيد من معجم رجال الحديث برقم (١٧٠١) لروايته في تفسير القمي، والتحقيق أن قاعدة توثيق رواة تفسير القمي قاعدة غير مقبولة ولا معتمدة، انظر للتفصيل كتاب منطق النقد السندي (١/٥٦٣ ـ ٥٦٤) لحيدر حب الله، فقد استعرض سائر الآراء حول هذه القضية ورجح عدم الاعتماد علىٰ قاعدة توثيق رواة تفسير القمي، كما أن محمد رضا السيستاني ابن المرجع علي السيستاني قد بحث هذه القضية في كتابه قبسات من علم الرجال (١/١٣٠) وقال: «القول بوثاقة رواة ما يسمىٰ بـ (تفسير القمي)... في غاية الضعف».

إبراهيم بن هاشم الذي يروي عنه الحسين بن هارون والد يحيىٰ بن الحسين الهاروني صاحب «الأمالي»، والمتحصل من البحث أن هذا الخبر لا عبرة به لأنه مسروق من أبي مخنف.

٧ ـ رواية يحيىٰ الشجري (٤٩٩ هـ) لكلام زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مع الحسين رضي الله عنه حين نعىٰ نفسه

قال يحيىٰ بن الحسين الشجري في «أماليه»: «أخبرنا القاضي أبو الحسين أحمد بن علي بن الحسين بن التوزي، بقراءتي عليه، قال: أخبرنا القاضي أبو الفرج المعافىٰ بن زكريا بن يحيىٰ بن حميد بن حماد الجريري، قراءة عليه، قال: حدثنا أبو بكر يعني محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، قال: حدثنا الحسن بن خضر، عن أبيه، قال: بلغني أن علي بن الحسين قال: لما كانت الأيام التي قتل فيها أبي رماني الله بالحُمىٰ، وكانت عمتي زينب تمرضني فلما كان في اليوم الذي قتل في غده، خلا أبي بأصحابه في فسطاط كان يخلو فيه إذا أراد أن يشاور أصحابه في شيء، فسمعته ورأسي في حجر عمتي وهو يقول:

لا ذعرت السوام في غلس الصبح ❊ مغبراً ولو دعيت يزيدا
يوم أعطي من خيفة الموت ضيما ❊ والمنايا يرصدنني أن أحبذا

قال: أما أنا فرددت عبرتي وتصبرت، وأما عمتي فإنه أدركها ما يدرك النساء من الضعف، فوضعت رأسي علىٰ مرفقه ثم قامت فمضت نحو أبي وهي تصيح: «يا خليفة الماضين، وثمال الباقين، استقبلت[1] جعلني الله فداءك»، فقال: «يا أخية، لو ترك القطا لنام»، فقالت: «ذاك أسخن لعيني وأحر لكبدي، أتغتصب

(١) كذا في المطبوع، والصحيح «استقتلت» كما في تاريخ الطبري.

نفسك اغتصاباً يا أبا عبد الله»...»[1].

وهذه الرواية هي رواية أبي مخنف التي رواها عن الحارث بن كعب وأبي الضحاك[2]، ولكن زيد عليها ألفاظ وجمل ليست من أبي مخنف، مثل تبديل البيتين اللذين قالهما الحسين في رواية أبي مخنف، وأما إسنادها ففيه مواقع للنظر، وذلك لأمور:

الأول: ينتهي إسناد هذه الرواية إلىٰ أبي بكر محمد بن دريد الأزدي (٣٢١ هـ) وأما من فوقه وهم شيخه الحسن بن خضر وأبوه فلا عبرة بهما، وذلك أني بعد البحث والتتبع لم أجد عنهما شيئاً مفيداً[3].

وغالب الظن أن ابن دريد هو المتهم بافتعال هذا الإسناد، وذلك أن ابن دريد وإن كان معدوداً في علماء اللغة والأدب إلا أنه ليس بموثوق في الرواية، قال عنه معاصره أبو منصور الأزهري (٣٧٠ هـ) أحد أئمة اللغة في زمانه: «وممن ألّف في عصرنا الكتب فوُسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي... وحضرْتُه في داره ببغداد غير مرة، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به، ولم يوثقه في روايته»[4]، وقال عنه الدارقطني:

(١) ترتيب الأمالي الخميسية (١/٢٣٢).

(٢) مضىٰ الكلام عن إسناد هذه الرواية ومتنها، انظر (ص ٣٢٤).

(٣) روىٰ ابن دريد بهذا الإسناد أخباراً أخرىٰ، انظر الفوائد والأخبار لابن دريد (ص ٢١) و(ص ٢٢)، والجليس الصالح الكافي للمعافىٰ بن زكريا (١/٤٩)، (١/٣٩٨).

(٤) تهذيب اللغة (١/٢٧).

«تكلموا فيه»[1]، وقال عنه مسلمة بن القاسم: «كان كثير الرواية للأخبار وأيام الناس والأنساب غير أنه لم يكن ثقة عند جميعهم، وكان خليعاً»، ثم إن ابن دريد لم يكن عدلاً ولا ديِّناً بل كان مبتلىٰ بالسكر وشرب الخمر، قال الأزهري: «دخلت يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه علىٰ الكلام، من غلبة السكر عليه»[2]، وفوق كل هذا كان يأتي بالأسانيد كيفما اتفق ولا يضبطها، قال أبو بكر الأبهري المالكي: «جلست إلىٰ جنب ابن دريد وهو يحدث ومعه جزء فيه ما قال الأصمعي، فكان يقول في واحد: «حدثنا الرياشي»، وفي آخر: «حدثنا أبو حاتم»، وفي آخر: «حدثنا ابن أخي الأصمعي، عن الأصمعي»، كما يجيء علىٰ قلبه»[3]، قلت: ومن بلاياه، الخطبة التي نسبها إلىٰ الحسين في كربلاء[4]، فإن من نظر

(١) سؤالات حمزة للدارقطني (ص ١٠٣)، موسوعة أقوال الدارقطني (٢/٥٦٤).

(٢) تهذيب اللغة (١/٢٧)، وانظر أيضاً: تاريخ بغداد (٢/٥٩٤).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٥٩٤)، وأصلها في سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ١٢٣) طبعة مكتبة المعارف، و(ص ١١٢) في طبعة الفاروق، وتصحفت كلمة «جنب» إلىٰ «أزرق» في السؤالات بكلا طبعتيه، فصار: «جلست إلىٰ أزرق بن دريد»!، وقد اعترض الحافظ ابن حجر علىٰ كلام أبي بكر الأبهري فقال: «قوله كما يجيء علىٰ قلبه رجم بالغيب، وإلا فما المانع أن يكون ابن دريد مع وفور حفظه يعرف ما حدثه به كل واحد من هؤلاء علىٰ انفراده»، لسان الميزان (٧/٧٩)، قلت: وهذا الاعتراض لا يسلم من الاعتراض، فإن أبا بكر الأبهري لم يكن ليخفىٰ عليه حفظ ابن دريد من تخليطه، فالظاهر أنه اطلع علىٰ الجزء الذي كان عند ابن دريد ولم يجد فيه أسانيد ابن دريد إلىٰ الأصمعي، فعرف أنه كان يُخلّط حينما حدث عن الأصمعي بتلك الأسانيد، والله أعلم.

(٤) رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٢١٨)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٦/٢٠٨٧ ـ ٢٠٨٨) بإسنادهما إلىٰ ابن دريد، وذكرها ابن حمدون في تذكرته (٥/٢١١ ـ ٢١٢)، والكتبي في فوات الوفيات (٢/٥٢٧) بلا إسناد، وذكرها الطبرسي من الإمامية في الاحتجاج بلا إسناد (٢/٢٤ ـ ٢٥) وتبعه ابن نما في مثير الأحزان (ص ٣٩ ـ ٤٠)، وابن طاووس في اللهوف (ص ٥٨ ـ ٥٩).

فيها يقطع ببراءة الحسين منها لكون لغتها لغة متأخرة عن القرن الأول بكثير.

الثاني: أن الإسناد منقطع، فإن ابن دريد المتوفىٰ في القرن الرابع لا يمكن أن يروي أخبار زينب بواسطتين فقط، بل أقل ما يمكن أن يروي به خبراً عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها هو ست وسائط، ثم إن الخبر منقول بلاغاً، والبلاغ صيغة منقطعة في الرواية، وإذا قدّرنا أن خضراً ـ ناقل البلاغ ـ من أهل القرن الثالث، فإن مقتضىٰ ذلك أن الخبر إنما بلغه عن أبي مخنف، لأنه صاحب هذا الخبر ومخرجه الأصلي، ويبقىٰ الكلام في الزيادات التي وردت في الخبر، والحمل فيها علىٰ ابن دريد ـ وهو الغالب علىٰ الظن ـ، ثم إن ابن دريد له اطلاع علىٰ صحف أبي مخنف، فقد روىٰ بإسناده بعض أخبار أبي مخنف ونقلها عنه تلميذه المعافىٰ بن زكريا في «الجليس الصالح الكافي»[1]، وعليه فالظاهر أنه أخذ رواية أبي مخنف وزاد عليها من عنده فولّد هذا الخبر المصنوع.

٨ ـ رواية ابن أعثم الكوفي[2] (كان حيًّا سنة ٣٢٠ هـ) لسماع زينب الكبرىٰ رضي الله عنها لهاتف ينشد شعراً

جاء في كتاب «الفتوح» المنسوب لابن أعثم: «وسار الحسين حتىٰ نزل الخزيمية وأقام بها يوماً وليلة، فلما أصبح أقبلت إليه أخته زينب بنت علي فقالت: «يا أخي! ألا أخبرك بشيء سمعته البارحة؟»، فقال الحسين: «وما ذاك؟»، فقالت: «خرجت في بعض الليل لقضاء حاجة فسمعت هاتفاً يهتف وهو يقول:

(١) الجليس الصالح الكافي (١/١٢٧).

(٢) ليس لابن أعثم ترجمة في كتب الزيدية، وإنما صنفته معهم لأن مضمون كتاب الفتوح قريب من تصورات الزيدية، وسيأتي الكلام في صحة نسبة كتاب الفتوح المطبوع إلىٰ ابن أعثم.

أَلَا يَـا عَـيْنُ فَـاحْتَفِلِي بِجُهْـدٍ ❊ وَمَـنْ يَبْكِـي علـىٰ الشُّـهَدَاءِ بَعْـدِي
عَلَـىٰ قَـوْمٍ تَسُـوقُهُمْ المَنَايَـا ❊ بِمِقْـدَارٍ إِلَـىٰ إِنْجَـازِ وَعْـدِي!»[1]

والكلام علىٰ هذا الخبر يقع في جهات:

الجهة الأولىٰ: في صحة النسخة المتداولة من كتاب «الفتوح» إلىٰ ابن أعثم[2]، وذلك أن النسخة المطبوعة اعتمدت علىٰ ثلاث نسخ خطية، يرجع أقدمها إلىٰ القرن التاسع[3]، والكتاب فيه أساليب ركيكة ومتأخرة لا يمكن أن

---

(١) الفتوح طبعة دار الأضواء (٥/٧٠)، مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي (١/٣٢٣) نقلا عن ابن أعثم.

(٢) كنت قد تكلمت بإيجاز عن النسخة المتداولة من كتاب الفتوح لابن أعثم في كتابي «أولئك مبرؤون طلحة بن عبيد الله» (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤)، وأشرت هناك إلىٰ أدلة تشكك في صحة نسبة النسخة المتداولة من الفتوح لابن أعثم، وأحلتُ علىٰ دراسة الدكتور أبو سعدة المعنونة بـ «ابن أعثم الكوفي ومنهجه التاريخي في كتاب الفتوح»، ـ وهي أحسن وأوفىٰ دراسة عن ابن أعثم علىٰ حد علمي ـ وقد أشار إلىٰ بعض عيوب الكتاب، ثم وقفت علىٰ أمور جديدة أثناء هذه الدراسة عن زينب ﷺ أكدت شكوكي في أمر الكتاب، وكشفت لي بعض أوجُه الخلل فيه، فذكرتها في هذا البحث، ولازلت أؤكد أن هذا الكتاب بحاجة لدراسة موسعة.

(٣) أقدم طبعة لكتاب الفتوح هي طبعة دائرة المعارف العثمانية، وقد ذكر مُعدّا الفهرس الوصفي لمطبوعات دائرة المعارف العثمانية (ص ١٤٠)، أن محقق الطبعة الأولىٰ لكتاب الفتوح، الشيخ محمد عظيم الدين الحيدرآبادي اعتمد ثلاث نسخ خطية، وهي نسخة مكتبة غوته بألمانيا وقد وقفت علىٰ مصورتها، ونسخة المكتبة التركية، ـ وتبين لي أن المقصود بها هي نسخة مكتبة طوب قابي ـ، ونسخة دبلن بإيرلندا، وهي محفوظة في مكتبة تشستربيتي ومصورتها في الجامعة الإسلامية برقم (٧٤٧٠) وقد وقفت علىٰ مصورة لها، وقد جعل المحقق نسخة غوته هي الأصل كما أشار إلىٰ ذلك في (١/١) هامش ١، وقد وقع سقط في النسخ الخطية فقام المحقق بإضافة النصوص الساقطة من الترجمة الفارسية للكتاب كما جاء في الفهرس الوصفي لمطبوعات دائرة المعارف العثمانية (ص ١٤٠). =

تكون لمؤرخ من القرن الرابع، ولغة الكتاب قريبة من أسلوب كتب الفتوح المنحولة على الواقدي ككتاب «فتوح الشام» و«فتوح البهنسا» ونظائرها[1]،

= وقد انتحل هذه الطبعة كل من نعيم زرزور، في طبعته للكتاب بدار الكتب العلمية، وعلي شيري في طبعة دار الأضواء، فقد سرقا تلك الطبعة وانتحلا هوامشها وغيَّرا بعضها زيادة ونقصاناً، وقد أشار الدكتور أبو سعدة إلى انتحال زرزور لطبعة دائرة المعارف في كتابه عن ابن أعثم (ص ٤٩ الهامش)، وفي (ص ٥٦ الهامش ٨١)، وقد قام سهيل زكار بتحقيق الفتوح وطبعه في ثلاثة مجلدات ولم يتيسر لي الوقوف على هذه الطبعة، وذكر الدكتور جنس شينير في مقالة له عن كتب الفتوح أن طبعة زكار ناقصة ولم تضم كل كتاب الفتوح، انظر مقالة: كتابة تاريخ الفتوح، فتوح الأزدي وابن أعثم والواقدي، والمقالة مكتوبة بالإنجليزية ومنشورة في كتاب: The lineeaments of islam، (ص ١٥١ ـ ١٧٦)، وقد اعتمد سهيل زكار على النسخة التركية والنسخة الإيرلندية ـ كما جاء في وصفها في مقالة عن طبعة العتبة العباسية للفتوح ـ ولم يقف زكار على النسخة الألمانية ولذلك جاءت طبعته ناقصة على ما يظهر، وقامت العتبة العباسية بإخراج «قطعة من كتاب الفتوح» تشتمل على أخبار صفين، وطُبعت بتحقيق قيس العطار، وكُتب على غلافها: «قوبلت على نسخة قديمة من القرن السادس الهجري»، غير أن المحقق قيس العطار قال وهو يُعرِّف بهذه النسخة (ص ٧٥): «تاريخها يعود ـ حسب ما قاله سيزكين ـ إلى القرن السادس»!، فتبين أن عمدته في ادعائه قِدم هذه النسخة هو كلام الدكتور فؤاد سيزكين، ولم يذكر قيس العطار أي شيء يثبت صحة انتساب هذه النسخة إلى القرن السادس مع أنه وقف على هذه النسخة وحققها، بل إنك ستعجب حين ترى أن قيس العطار قد ذكر (ص ٣٢) أن سيزكين أخطأ حين ظن أن هذا المخطوط لأبي مخنف، كما صرح بذلك في تاريخ التراث العربي (١٢٩/٢)، وهنا وجه العجب! فإذا كان سيزكين قد أخطأ في تعيين المؤلف فما الذي يثبت أنه لم يخطئ في تاريخ النسخة أيضاً؟! لكن يبدو أن تصريح سيزكين بأن النسخة من القرن السادس يرفع قيمتها مقارنة ببقية النسخ، ولذا لم يتعقبه قيس العطار في ذلك حتى لا يحط من قدر نسخته التي عمل عليها، وإلا لو كان يبتغي الحقيقة لقدم الأدلة على كون هذه النسخة من القرن السادس.

(١) انظر: التزوير والانتحال في المخطوطات العربية (ص ١٧٩)، وراجع مقالة: هل تصح نسبة كتاب فتوح الشام للواقدي أم لا؟ المنشورة بملتقى أهل الحديث. =

....

= وفتوى: الكتاب المطبوع باسم "فتوح الشام"، هل تصح نسبته للواقدي؟ المنشورة بموقع الإسلام سؤال وجواب
https://islamqa.info/ar/answers/٢٧٥٨٣٣/الكتاب ـ المطبوع ـ باسم ـ فتوح ـ الشام ـ هل ـ تصح ـ نسبته ـ للواقدي
وملخص ما جاء في تلك المقالتين المفيدتين أن بعض أهل العلم نبَّهوا على عدم صحة كتب الفتوح المنسوبة للواقدي، ولعل أقدمهم محمد بن علان الصديقي (١٠٥٧ هـ) حيث قال: «ومن الموضوع: فتوح الشام للواقدي فيحرم قراءته» الفتوحات الربانية (٥٤/٢)، وتبعه القليوبي (١٠٦٩ هـ) حيث قال: «والأولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة ومجالسة أهل العلم والحديث، وقراءة الرقائق والمغازي غير الموضوعة، وإلا فتحرم كفتوح الشام وقصص الأنبياء وحكاياتهم المنسوبة للواقدي»، حاشية القليوبي على شرح المحلي (٧٧/٢).
كما أن جماعة من المحدَثين صرحوا بعدم صحة كتب الفتوح المتأخرة المنسوبة للواقدي، فالمستشرق ناسوليس كتب على غلاف فتوح الشام: (Commonly ascribed to Al ـ Waqidi) أي الذي جرت العادة بنسبته إلى الواقدي، وأكد في مقدمة التحقيق (ص xiii) أن الكتاب ليس له).
وقال المستشرق بتلر في فتح العرب لمصر (ص ٣٣): «وأما تلك الكتب التي تحمل اسمه، مثل كتاب فتوح مصر، فإنها تنسب إليه خطأً، ولكنها في العادة تذكر منسوبة إلى اسمه تسهيلاً في القول، بدل أن يقال إنها تأليف المدَّعي بأنه الواقدي».
وقال المستشرق جونز في مقدمة كتاب المغازي (ص ١٦): «أما فتوح الشام وفتوح العراق للواقدي، فقد فقدا ولم نعثر على أثر لهما، وما يتداوله الناس اليوم باسم «فتوح الشام» و«فتوح العراق» وغيرها ليست له، إذ أنها متأخرة عنه».
وقال الزركلي في الأعلام (٣١١/٦): «ينسب إليه كتاب (فتوح الشام ـ ط) وأكثره مما لا تصح نسبته إليه».
وقال الدكتور شاكر مصطفى في كتاب التاريخ العربي والمؤرخون (١٦٤/١) في سياق تعداد مصنفات الواقدي: «كتب الفتوح: فتوح الشام وفتوح العراق، وفي نسبتها إليه كثير من الشك» وقال في الهامش: «... ويلاحظ على هذه الكتب أنها تحمل الطابع الأسطوري الذي لا يعرفه =

ومما يدعم ذلك التراكيب الإسنادية التي اتسمت بها أسانيد الكتاب علىٰ قلتها[1].

وأول إسناد في مطبوعة «الفتوح» ورد في أول خلافة عثمان[2] ونصه: «قال أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي: حدثني أبو الحسين علي بن محمد القرشي، قال: حدثني عثمان بن سليم، عن مجاهد عن الشعبي، وأبي محصن، عن أبي وائل،

= الواقدي، كما أن فيها إشارات إلىٰ شخصيات من القرن السادس والسابع (سيدي أبو مدين ـ سيدي أبو الحجاج الأقصري)، مما يكاد يجزم بأن هذه الكتب ـ في حالتها التي وصلت إلينا بها علىٰ الأقل ـ ليست للواقدي، وقد دخلتها الأسطورة في الغالب بعد القرن السابع الهجري».
وراجع: الطريق إلىٰ دمشق لأحمد عادل كمال (ص ٧٧ ـ ٧٨)، كتب حذر منها العلماء لمشهور حسن آل سلمان (٢/٢٩١ ـ ٢٩٢)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد شراب (٣/٢٨٣)، الواقدي وكتابه المغازي للدكتور عبد العزيز بن سليمان السلومي (١/٩٣ ـ ٩٥) و(١/٩٨ ـ ١٠١)، الواقدي ومنهجه في السيرة والطبقات لهايل مفضي هلال (١/٤٣ ـ ٤٤).

(١) وقد ذكر الدكتور أبو سعدة نماذج لرجال ذكروا في أسانيد ابن أعثم، ولا وجود لهم إلا في فتوح ابن أعثم، وذكرتُ في كتاب أولئك مبرؤون طلحة بن عبيد الله (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣) نماذج من الأسانيد المركبة في فتوح ابن أعثم، ثم وقفت علىٰ نظائر أخرىٰ فذكرتها في هذه الدراسة.

(٢) وفي وصف نسخة طوب قابي، جاء أن أولها: «قال أبو محمد أحمد بن الكوفي، حدثني أبو الحسين علي بن محمد القرشي...»، انظر مقالة: المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سراي القسم الأول، ترجمة وإعداد فاضل مهدي بيات، مجلة المورد العدد الثاني ١ أبريل ١٩٧٥، (ص ٢٣٤)، وقد وقف الدكتور فاروق عمر عليها وصرح بأنها تبتدئ من خلافة عثمان، ونقل أولها وهي تبدأ بهذا الإسناد أيضاً، انظر كتابه بحوث في التاريخ العباسي (ص ١٧)، وراجع: ابن أعثم الكوفي ومنهجه التاريخي (ص ٥٤)، وتبتدئ نسخة تشستربيتي بهذا الإسناد أيضاً كما في [ق٢/ب] وتوافق في نهايتها النسخة التركية، فالظاهر أنها منسوخة عنها، وعليه فيبدو أن النسخة الألمانية في مكتبة غوته تفردت بروايات خلافة الصديق، ولم تبدأ بالأسانيد كما وقع في بقية النسخ وهذا غريب!.

وعلي بن مجاهد، عن أبي إسحاق»[1]، قلت: إن هذا الإسناد مختلق وملفق بلا مرية، فابن أعثم الذي بقي حيًّا إلىٰ أوائل القرن الرابع[2] يستحيل أن يروي عن الشعبي وأبي وائل وأبي إسحاق بواسطتين فقط، ثم إن في هذا الإسناد إشكالات عدة:

الإشكال الأول: أن ابن أعثم روىٰ هنا مباشرة عن علي بن محمد القرشي، لكننا نجده في موضع آخر يروي عنه بواسطة شيخه عبد الله بن محمد البلوي![3]، فهل سقط البلوي من الإسناد؟ فإن كان البلوي قد سقط فالإسناد ـ ساقط، إذ أن البلوي هذا بلوىٰ، قال عنه الدارقطني: «يضع الحديث»[4].

---

(١) الفتوح طبعة دار الأضواء (٢/٣٦٩).

(٢) وقع اضطراب بين الباحثين في تعيين تاريخ وفاة ابن أعثم، وسبب ذلك أن ابن أعثم ليست له ترجمة مفصلة في كتب التراجم، فأول من ترجم له هو حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٧ هـ) في تاريخ جرجان (٨١)، وقال عنه: «كان بجرجان وحدث بها»، ولم يزد علىٰ ذلك ولم يذكر تاريخ وفاته، وذكر إسناداً له، يستفاد منه أن ابن عدي (٣٦٥ هـ) روىٰ عنه، وعليه فلا بد أن يكون حيًّا إلىٰ أوائل الثلاثمائة علىٰ الأقل، ثم ترجم له ياقوت الحموي في معجم الأدباء (١/٢٠٢)، ونقله عنه الصفدي في الوافي بالوفيات (٦/١٦٠)، وابن حجر في لسان الميزان (١/٤٠٧)، وترجم له أيضاً ابن الأنجب الساعي في الدر الثمين (ص ٢٥٢)، ولم يذكروا تاريخ وفاته، ونقل آغا بزرك الطهراني في الذريعة (٣/٢٢٠) أن مترجم كتاب الفتوح للفارسية ذكر أن ابن أعثم ألف كتابه سنة ٢٠٤ هـ، وعدَّ الطهراني هذا وهماً من المترجم، واحتج بكلام ياقوت الذي نص علىٰ أن كتاب الفتوح ينتهي إلىٰ أيام المقتدر، وقد توفي المقتدر سنة ٣٢٠ هـ، وذهب الطهراني إلىٰ أن وفاة ابن أعثم كانت سنة ٣١٤ هـ، وهذا ما مال إليه قبله بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٣/٥٥)، وتبعه الزركلي أيضاً في الأعلام (١/٢٠٦)، وأما الدكتور أبو سعدة فقد مال إلىٰ أن تاريخ وفاة ابن أعثم هو بعد سنة ٣٢٠ هـ انظر كلامه في كتاب ابن اعثم الكوفي ومنهجه التاريخي في كتاب الفتوح (ص ٤٧ ـ ٤٨)، وهو المتعين لأن اللازم من كلام ياقوت أن ابن أعثم عاش إلىٰ سنة ٣٢٠ هـ، لأنه ذكر أن تاريخ ابن أعثم ينتهي بأيام المقتدر المتوفىٰ سنة ٣٢٠ هـ.

(٣) الفتوح (٦/٣٢٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٤٩١)، ذيل ميزان الاعتدال (ص ١٣٩).

الإشكال الثاني: بعد طول بحث في الرواة عن مجاهد لم أجد فيهم أحداً اسمه عثمان بن سليم، ولم أجد في الرواة عن أبي وائل رجلاً يكنى أبا محصن!.

الإشكال الثالث: علي بن مجاهد ليست له رواية عن أبي إسحاق، والظاهر أن أبا إسحاق تصحيف ابن إسحاق الذي يروي عنه علي بن مجاهد[1]، وعلي بن مجاهد كذاب ومتروك، كذبه يحيى الضريس في سماعه من ابن إسحاق[2].

الإشكال الرابع: من هو أبو الحسين علي بن محمد القرشي هذا الذي يحدث عن ثلاثة من الرواة مرة واحدة، وهم: عثمان بن سليم وأبو محصن وعلي ابن مجاهد؟ فبعد البحث لم أجد له ذِكراً ولا أثراً ولا خبراً!.

ـ يقول مؤلف «الفتوح» بعد ذلك: «وحدثني نُعيم بن مزاحم قال: حدثني أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي الأسلمي قال: حدثني عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب الزهري»[3]، قلت: نعيم بن مزاحم تصحيف لنصر بن مزاحم وهو المنقري كما ورد في موضع آخر من «الفتوح»[4]، فلا وجود لرجل باسم نعيم بن مزاحم[5]، فإذا ثبت أنه نصر بن مزاحم فرواية ابن أعثم عنه مستبعدة ومستغربة، لأن نصر بن مزاحم توفي سنة ٢١٢ هـ، وابن أعثم عاش إلى سنة ٣٢٠ هـ، إلا أن يكون ابن أعثم من المعمرين!.

(١) تفسير الطبري (١/٧٢٤)، (١٦/٣٢٨)، (١٧/٦٧٨)، (١٧/٦٨٢)، (١٧/٦٨٣)، (٢٢/٦٦٦).
(٢) تهذيب التهذيب (٧/٣٨٧).
(٣) الفتوح (٢/٣٦٩).
(٤) الفتوح (٤/٣٢٢).
(٥) وقد وقع هذا التصحيف في غالب المواضع في مطبوعة الفتوح، وكذا في نسخة تشستربيتي!، إلا في مبحث مقتل الحسين فجاء فيه على الصواب وسيأتي الكلام عنه.

ولو سلمنا بأن ابن أعثم أدرك نصر بن مزاحم، فإن رواية نصر بن مزاحم عن الواقدي لم تتفق ـ علىٰ حدِّ ما وقفت عليه بعد طول بحث ـ، في غير كتاب «الفتوح»! وهو أمر مستبعد أيضا، لأن نصر بن مزاحم معدود في طبقة الواقدي، والعادة عندهم هي الرواية عن الطبقة الأعلىٰ وليس عن القرين في الطبقة، ومع أن رواية القرين عن قرينه واردة، غير أن تفرد كتاب «الفتوح» بها مع غرابة الإسناد يورث الريبة.

وأما قوله: «عن يزيد بن أبي حبيب الزهري»، فالظاهر سقوط «عن» بين يزيد والزهري، لأن يزيد بن أبي حبيب أزدي[١] وليس من بني زهرة وهو يروي عن الزهري.

قلت: وكل هذه البلايا والغرائب وقعت في أول إسناد، وهو إسناد طويل فيه طرق أخرىٰ يظهر عليها الاختلاق والتركيب، فضلاً عن لغة الكتاب الركيكة والضعيفة والتي يمتنع تكون لغة القرن الرابع، إذ ترىٰ الاعتماد علىٰ أسلوب الأساطير والقصص والإثارة والتشويق، والوصف والخيال، إضافة إلىٰ سخافة التراكيب، وركاكة العبارات، والإسهاب الممل، والسجع المتكلف، وكل هذا مجانب لأسلوب مؤرخ عاش في القرن الثالث أو الرابع، وقد مال الدكتور أبو سعدة أثناء دراسته لكتاب «الفتوح» إلىٰ أن الخلل وقع من ناسخ النسخة التركية لكتاب «الفتوح»، فقال: «إنني أعتقد ـ والله أعلم بكل الحقائق ـ أن يداً قد امتدت إلىٰ أصل الفتوح الذي كتبه ابن أعثم، وأملاه علىٰ تلاميذه، وأخرجت هذا الأصل عن صورته الأولىٰ، وذلك بالإضافة إليه والزيادة عليه، إضافة وزيادة مؤسفتين، قد شوهتا هذا الكتاب الفريد تشويهاً وأصابتاه إصابة منكرة، جعلته

(١) انظر ترجمته في تهذيب (١١/٣١٩).

غريباً علىٰ عصره[١]، . . . وأعتقد أيضاً ـ والله أعلم بكل الحقائق ـ أن هذه اليد الآثمة، إن هي إلا يد الناسخ الذي كتب تلك النسخة التي عنها طبع الكتاب الذي بين أيدينا، وهو محمد بن علي محمد الطنبذي الذي كان موجوداً عام ٨٧٣ هـ، سنة انتهائه من كتابة «الفتوح»، فهو من رجال القرن التاسع الهجري، حيث كانت الأساليب أشبه شيء بالأسلوب الذي أصبح عليه فتوح ابن أعثم الكوفي»[٢]، وقد سبقه الدكتور فاروق عمر إلىٰ الشك في جزء من كتاب «الفتوح» فقال: «إن عدم عمق الروايات في القسم الأخير من المخطوطة هذه، بالإضافة إلىٰ وضوح الميول العلوية بصورة تجلب الانتباه، تدعو المؤرخ إلىٰ الشك في نسبة هذا القسم الأخير المبتدئ بظهور المسودة، لكتاب «الفتوح»، وربما كان القسم قد أضيف إلىٰ المخطوطة في وقت متأخر»[٣].

الجهة الثانية: إن الرواية التي ورد فيها ذكر زينب لم تأت مسندة، بل أورد لها مؤلف «الفتوح» إسناداً جمعياً من أكثر من طريق، وهو إسناد طويل وفيه تركيبات ظاهرة، إلا أن الذي يهمنا منه أنه ذكر طريقاً يمر بأبي مخنف فقال: «وأبو المنذر هشام بن محمد بن السائب عن أبي مخنف لوط بن يحيىٰ بن سعيد الأزدي عن الحسين بن كثير الأزدي عن أبيه»[٤]، ومن تأمل في كثير مما أورده مؤلف «الفتوح» في مقتل الحسين قطع بأن أكثره من رواية أبي مخنف مع زيادات واختلاف، وبناء علىٰ ذلك تكون الرواية المنسوبة إلىٰ زينب رضي الله عنها إنما اعتمد فيها صاحب «الفتوح» علىٰ رواية أبي مخنف.

---

(١) لعل الصواب: غريباً عن عصره.

(٢) ابن اعثم الكوفي ومنهجه التاريخي في كتاب الفتوح (ص ١٣٤).

(٣) بحوث في التاريخ العباسي (ص ١٨)، وانظر: ابن أعثم الكوفي ومنهجه التاريخي (ص ٥٣).

(٤) الفتوح (٤/٣٢٢).

الجهة الثالثة: إن هذا الخبر قد نقله ابن شهرآشوب الإمامي (٥٨٨ هـ) عن زينب بلا إسناد ولم يعزه إلىٰ مصدره[١]، وعند البحث عن أصل الخبر لم نجد له أصلاً عن زينب، وإنما روي عن غيرها، فروىٰ ابن أبي الدنيا والطبراني بسند واه عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سمعت هذه الأبيات بعد مقتل الحسين[٢]، ونقل الشجري في «أماليه» عن الفضيل بن الزبير أن أهل المدينة كانوا يسمعون تلك الأبيات بعد مقتل الحسين[٣]، فأصل الخبر إنما روي عن غير زينب، ثم استند بعض الكذابين علىٰ ما رواه أبي مخنف من خروج زينب مع أخيها الحسين رضي الله عنهما، فنسب هذه الواقعة إلىٰ زينب مع اختلاق قصة مكذوبة عن نزولها بالخزيمية مع أخيها الحسين رضي الله عنه، ومعلوم عند الباحثين أن من مسالك الوضاعين أن يعمدوا إلىٰ خبر مروي عن شخص، فيزيدوا فيه ويغيروه وينسبوه إلىٰ شخص آخر، كما صنع واضع هذا الخبر، والله المستعان.

٩ ـ رواية منسوبة للخوارزمي[٤] (٥٦٨ هـ) عن خطبة زينب رضي الله عنها بحضرة يزيد

ورد في كتاب «مقتل الحسين» المنسوب[٥] للموفق الخوارزمي رواية

---

(١) مناقب آل أبي طالب (٣ /٢٤٥).

(٢) الهواتف لابن أبي الدنيا (ص ١١٠)، المعجم الكبير للطبراني برقم (٢٨٦٩)، تاريخ دمشق من طريق الطبراني (٢٤١/١٤)، من طريق سويد بن سعيد بن عمرو بن ثابت، عن حبيب بن أبي ثابت عن أم سلمة، وآفة الخبر عمرو بن ثابت فإنه متهم بالكذب والغلو، انظر لسان الميزان (٢٤٩/٣ ـ ٢٥٠).

(٣) الأمالي الخميسية (٢٢٨/١).

(٤) في مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي عدة روايات عن زينب وأغلبها مأخوذ من روايات أبي مخنف مع بعض الاختلاف والزيادة التي يظهر أنها من عمل بعض المتهمين، وهذه لم أتعرض لها لظهور أمرها، وإنما خصصت الكلام عن الروايات التي قد يُظن أنها ليست من رواية أبي مخنف.

(٥) أقول: إني متوقف في صحة نسبة كتاب مقتل الحسين إلىٰ الخوارزمي، لأمور: =

....

= الأمر الأول: طبع الكتاب عن نسخة خطية وحيدة متأخرة جداً، فتاريخ نسخها هو ١٣٠٦ هـ، وطبعت أول مرة سنة ١٣٦٧ هـ، فالفاصل بين النسخة المطبوعة والمخطوطة ستون سنة، وزعم ناسخها أنه نقلها عن نسخة مؤرخة بتاريخ ٩٨٦ هـ، وقد حققها ونشرها محمد طاهر السماوي، ولم يذكر المكتبة التي توجد فيها النسخة المخطوطة بل اكتفىٰ بالإشارة إلىٰ أنها في تبريز، انظر مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي (١/٧).

الأمر الثاني: ذكر السماوي في مقدمة تحقيقه للكتاب أن ناسخ هذا الكتاب زاد فيه أخباراً نقلها من كتبٍ، وكان يميز تلك الزيادات، ولم يبين السماوي مواضع الزيادة، وهذا ينقص من قيمة الناسخ والنسخة، إذ يقوىٰ احتمال وقوع الدس والتزوير والزيادة والنقصان في نسخة وحيدة فريدة متأخرة، استباح ناسخها أن يزيد فيها ما ليس منها وإن أشار لذلك.

الأمر الثالث: جل ما ورد عن مقتل الحسين في هذا الكتاب مأخوذ من فتوح ابن أعثم، قال الباحث الإمامي محسن رجنبر في مقالته «مع الخوارزمي في مقتله» المنشورة بمجلة نهضة عاشوراء العدد الرابع (ص ١٩١): «معظم ما جاء في هذا الكتاب من الفصل التاسع وحتّىٰ آخر الفصل الحادي عشر، ـ والذي يبدأ من حادثة طلب معاوية البيعة ليزيد، ويختتم بشهادة الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه في كربلاء ـ، مأخوذ من كتاب «الفتوح» لابن أعثم»، ومن الأمور المستغربة في هذا الكتاب، وصفُ ابن أعثم بالإمام في أغلب المواضع، انظر مثلاً: (١/٢٣٦)، (١/٢٥٢)، (١/٢٥٤)، وفي موضع آخر وصفه بـ «الشيخ الأجل والإمام المبجل»!! (١/٣١٧)، وهذا مما يُستغرب، فابن أعثم ليس له ترجمة وافية تدل علىٰ علمه ورتبته ولا يعرف له كبير شأن سوىٰ ما نسب إليه من تأليف كتاب الفتوح، فكيف صار برتبة الإمام الأجل، ولكن إن علم السبب بطل العجب، فإن مؤلف مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي وجد في أول كتاب الفتوح: «قال الشيخ الإمام العالم العلامة لوط أحمد بن محمد بن أعثم»، الفتوح المنسوب لابن أعثم (١/٥)، فصار يطلق علىٰ ابن أعثم لقب الإمام والعلامة، ثم إن كتاب الفتوح كتاب مغمور غير مشهور لم ينقل عنه أحد من المؤرخين إلا في النادر، ومع ذلك جُعل في كتاب مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي عمدة الكتب التي اعتمد عليها المؤلف في نقل روايات مقتل الحسين رضي الله عنه، دون سائر الكتب التي ألفت في هذا الباب!.

الأمر الرابع: إن الكتاب وإن كان عنوانه مقتل الحسين رضي الله عنه، إلا أن مؤلفه قد جعل أكثر من نصف=

خطبة زينب بحضرة يزيد، وهي نفس رواية ابن طيفور التي مرت آنفاً، وإن زاد عليها مؤلف الكتاب بعض الألفاظ والجمل، وساقها بإسناد مظلم ومسلسل بالمجاهيل فقال: «أخبرنا الشيخ الإمام مسعود بن أحمد فيما كتب إليّ من دهستان، أخبرنا شيخ الإسلام أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، أخبرنا الشيخ أبو حامد، أخبرنا أبو حفص عمر بن الجازي بنيسابور، أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد المؤدّب الساري، حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد الحجري، أخبرنا أبو بكر محمد بن دريد الأزدي، حدثنا المكّي، عن الحرمازي، عن شيخ من بني تميم من أهل الكوفة»(١) فذكر الخبر.

قلت: في هذا الإسناد عشرة رجال!، المبهمون منهم أربعة وهم أبو حامد شيخ الجشمي، والمكي والحرمازي والشيخ التميمي، والمعروفون منهم ثلاثة: هم المحسن بن كرامة الجشمي وأبو محمد المؤدب، وابن دريد، والبقية وهم مسعود بن أحمد شيخ الخوارزمي، وأبو الحسين الحجري، لم أتمكن من معرفة شيء عنهم، وآخر من ينتهي إليه الإسناد ممن يُعرف هو ابن دريد الذي يرويه عن ثلاثة مبهمين!، فخبرٌ مثل هذا لا ينبغي أن يظن أن له أصلاً عند القدماء، ولو

= المجلد الأول عن فضائل النبي ﷺ وأهل بيته!! مع عدم مناسبة موضوع الكتاب لذلك، وهذا مما يستغرب أيضاً.

وعموماً فإن التوقف في أمر الكتاب هو المتعين حتىٰ تتيسر دراسته دراسة وافية كافية، مع العلم أن كلامي هنا ليس عن أصل وجود كتاب للخوارزمي في مقتل الحسين، بل كلامي عن النسخة المتداولة التي طبع عنها الكتاب، وإلا فقد ذكر ابن الوزير اليماني (٨٤٠ هـ) في كتابه العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٨/٤٩) أنه وقف علىٰ مقتل الحسين للخوارزمي وأنه يقع في مجلدين، لكن الكلام في كون أصل الكتاب هو نفس النسخة المتداولة وهو ما لا تساعد عليه الأدلة، والأمر يحتاج لدراسة موسعة.

(١) مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي (٢/٧٢ ـ ٧٣).

سلمنا بأن هذا الإسناد له أصل فالذي يُقطع به أنه من وضع بعض من تأخر عن ابن دريد، ولو ثبت أن ابن دريد حدث بهذا الخبر فإن ذلك لا تقوم به حجة أيضاً، لما تقدم من عدم الاعتداد برواية ابن دريد[1]، ولو تغاضينا عن كل هذا، فإن هذا الإسناد فيه انقطاع بلا ريب، فأبو بكر بن دريد توفي سنة ٣٢١ هـ، فيستحيل أن يروي واقعة حدثت سنة ٦١ هـ بثلاث وسائط فقط!!، فنهاية هذا السند ـ لو سلم بثبوته ـ إلىٰ رجل توفي قبل المائتين بقليل، وإذا ثبت ذلك فالكلام فيه هو نفس ما مضىٰ في الكلام عن رواية ابن طيفور.



(١) انظر ما مضىٰ من الكلام عن رواية ابن دريد في الأمالي الخميسية.

❋ ثالثاً: ما روي من طرق الإمامية[1]

١٠ ـ رواية الكليني (٣٢٩ هـ) لكلام فضة مع زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

جاء في «الكافي» للكليني: «الحسين بن أحمد[2] قال: حدثني أبو كريب وأبو سعيد الأشج قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن إدريس بن عبد الله الأودي قال: لما قتل الحسين عليه السلام أراد القوم أن يوطئوه الخيل، فقالت فضة لزينب: «يا سيدتي إن سفينة كسر به في البحر، فخرج إلىٰ جزيرة فإذا هو بأسد، فقال: «يا أبا الحارث أنا مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، فهَمْهَمَ[3] بين يديه حتىٰ وقفه علىٰ الطريق، والأسد رابض في ناحية، فدعيني أمضي إليه وأعلمه ما هم صانعون غداً»، قال: فمضت إليه فقالت: «يا أبا الحارث»، فرفع رأسه، ثم قالت: «أتدري ما يريدون أن يعملوا غداً بأبي عبد الله عليه السلام؟ يريدون أن يوطئوا الخيل ظهره»، قال: فمشىٰ حتىٰ وضع يديه علىٰ جسد الحسين عليه السلام، فأقبلت الخيل فلما نظروا إليه قال لهم عمر بن سعد: «فتنة لا تثيروها انصرفوا، فانصرفوا»»[4].

---

(١) والكلام هنا عن المصادر الروائية المعتمدة والقديمة للإمامية، أما الكتب المتأخرة والروايات التي يرجع أصلها إلىٰ القرن السابع فما بعده فلا التفات إليها، لأني قد أسلفت أنها روايات مختلقة وموضوعة ولا أصل لها، وقد سردت كثيراً منها في مبحث نقد القصص المختلقة عن زينب في كتب المقاتل.

(٢) وقع في طبعة الغفاري وغيرها من الطبعات الحسين بن محمد، وفي طبعة دار الحديث ـ وهي أتقن وأحسن تحقيق للكافي ـ الحسين بن أحمد، وذكروا أن ذلك هو المثبت في أكثر النسخ الخطية وكذا بحار الأنوار.

(٣) الهمهمة: الصوت الخفي، لسان العرب (١٢/٦٢٣).

(٤) الكافي بتحقيق دار الحديث (٢/٥٠٩ ـ ٥١٠)، وطبعة دار الكتب الإسلامية (١/٤٦٥ ـ ٤٦٦) بتحقيق الغفاري.

قلت: الحسين بن أحمد[1]، وأبو كريب[2] وقرينه أبو سعيد الأشج[3]، وشيخهما عبد الله بن إدريس[4]، وأبوه إدريس بن عبد الله[5] وفضة، كلهم مجاهيل عند الإمامية[6]، ثم إن في الخبر انقطاعاً، لأن الكليني المتوفىٰ سنة (٣٢٩ هـ) لا يمكن أن يروي خبراً مسنداً متصلاً عن الحسين ﵁ بواسطة أربعة رواة فقط[7]، فإسناد الخبر واه جداً علىٰ مسالك الإمامية[8]، ولذا ضعف المجلسي في «مرآة العقول» إسناد هذا الخبر فقال عنه: «مجهول»[9]، وضعفه

---

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة.

(٢) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي، ثقة حافظ توفي سنة ٢٥٧ هـ، انظر تهذيب التهذيب (٥/٢٣٧).

(٣) هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي، ثقة حافظ، توفي سنة ٢٤٧ هـ، انظر تهذيب التهذيب (٩/٣٨٦).

(٤) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي، ثقة فقيه، توفي سنة ١٩٢ هـ، انظر تهذيب التهذيب (٥/١٤٥).

(٥) كذا في المطبوع والمخطوط وهو غلط، وإنما هو إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن أبو عبد الله الأودي الكوفي، ثقة، معدود في أتباع التابعين، انظر تهذيب التهذيب (١/١٩٥)، ولعل الأصل إدريس أبو عبد الله فتصحف في نسخ الكافي إلىٰ ابن عبد الله.

(٦) وقد حكم الجواهري عليهم بالجهالة، انظر أسماءهم علىٰ التوالي في المفيد من معجم رجال الحديث الأرقام: ١٤٧٢٥، ١٤٣٠٧، ٦٦٩٩، ١٠٥٠، وأما فضة فقال عنها الباحث الإمامي لؤي المنصوري: «لم يرد لها ذكر في كتبنا الرجالية»، مجلة الإصلاح الحسيني، العدد السادس، (ص ٢٠١).

(٧) روىٰ الكليني عن الحسين خبرين بواسطة سبعة رواة، انظر الكافي (٢/٦١١)، و(٦/٤٣٧)، وروىٰ عنه مرة بواسطة خمسة رواة (٦/٤٤٥) فهذا الإسناد منقطع بلا شك.

(٨) أما عند أهل الحديث فهذا الإسناد عندهم من الأسانيد المركبة، ثم إنه منقطع غير متصل، لأن إدريس بن يزيد الأودي من أتباع التابعين ولا يمكن أن يروي عن فضة لأنها معدودة في طبقة صغار الصحابة، ذكرها ابن حجر في الإصابة (٨/٢٨١) وذكر قصة لها في زمن النبي ﷺ، معتمداً علىٰ خبر واه، قال عنه في لسان الميزان (١/٤٤٧): «حديث طويل ركيك ظاهر البطلان جداً».

(٩) مرآة العقول (٥/٣٦٨).

البهبودي فلم يورده في «صحيح الكافي»، وجعله المرجع المعاصر محمد آصف محسني من الأحاديث غير المعتبرة(١)، وقال جعفر مرتضى العاملي عن هذه الرواية: «ضعيفة السند لمجهولية بعض رواتها، وعدم توثيق البعض الآخر»(٢).

وعَدَّ مرتضى مطهري هذا الخبر من التحريفات اللفظية التي لحقت واقعة عاشوراء وتأسف لورود الخبر في «الكافي»(٣)، وقال الباحث الإمامي محمد الحسيني عن هذه الرواية: «رواية غريبة جداً»(٤)، وجعلها محمد صحتي ـ المتخصص في السيرة الحسينية ـ من الأخبار المزيفة(٥) والموضوعة(٦)، وضعفها أيضاً نعمة الله صالحي نجف آبادي(٧)، ولؤي المنصوري(٨).

وأما متنه فقد استعاره واضعه ـ على عادة الوضاعين ـ من قصة تنسب للصحابي الجليل سفينة رضي الله عنه، فقد روي عنه أنه قال: «ركبت في البحر في سفينة، فكسر بنا، فركبت لوحاً منها فطرحني في أجمة، فيها الأسد، فلم يرعني إلا به، فقلت: «يا أبا الحارث، إني مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، فطأطأ رأسه وجعل يغمزني بمنكبه حتى أقامني على الطريق»(٩).

(١) مشرعة البحار (٢/١٥٦).
(٢) سيرة الحسين عليه السلام في الحديث والتاريخ (١٩/٣٠).
(٣) الملحمة الحسينية (٣/٢٣٨).
(٤) عاشوراء النص والوظيفة (ص ١٤٧).
(٥) مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ٢٠٣)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٤١).
(٦) مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ٢٢٩)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٦٩).
(٧) نقله عنه محمد حصتي في مقاله في مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ٢٣٠)، وانظر جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٧٠).
(٨) مجلة الإصلاح الحسيني، العدد السادس، (ص ٢٠٠).
(٩) رواه أبو يعلى الموصلي في المفاريد (ص ١٠٥)، واللفظ له، وأبو القاسم البغوي في معجم=

ولكن هذا الوضّاع، لم يفسر لنا كيف تمكنت فضة من معرفة هذا الأسد وتمييزه عن بقية الأسود، ولا كيف أمكنها أن تعلم أن الأسد كان في ناحية قريبة منها، ولا فسّر لنا كيف نسيت فضة هذه القصة حينما هجم جيش ابن زياد على الحسين رضي الله عنه ليقتلوه، فلو أنها أتت بالأسد وقتها، لمنعهم من قتله كما منعهم من وطئه، فكيف لم تستنجد فضة بالأسد إلا بعد مقتل الحسين رضي الله عنه؟، ثم إن هذا الخبر تفرد بذكر وجود فضة الجارية في كربلاء، وقد استبعد الباحث الإمامي لؤي المنصوري حضور فضة في كربلاء ونص على أن خبر «الكافي» تفرد بذلك دون سائر المصادر[1]، وهذا يدل على أنّ واضع هذه القصة وإنْ كان متقناً لاختلاق القصص، إلا أنه مغفل ومخلَّط، وإلا لما أتى بهذه الأوابد!.

وقد قدّم المجلسي هذا الخبر على خبر حميد بن مسلم الذي رواه أبو مخنف[2]، والذي جاء فيه أن عمر بن سعد أمر الجيش أن يوطئوا الخيل على جسد الحسين رضي الله عنه ففعلوا[3]، وقد نوقش في ذلك فرد عليه الباحث الإمامي لؤي المنصوري في مقالة: «هل وطأت الخيل جسد الحسين عليه السلام؟»، ومما قاله في نقد كلام المجلسي: «إنّ المجلسي لم يذكر دليلاً معتبراً على كلامه، سوى

= الصحابة ـ طبعة المبرة ـ (١٦٣٠)، والروياني في مسنده (٦٦٢)، والحاكم في المستدرك (٤٣٣٥) و(٦٥٥٠) وصححه، وغيرهم من طرق عن محمد بن المنكدر عن سفينة، وسنده ضعيف للانقطاع لأن رواية محمد بن المنكدر عن سفينة مرسلة كما قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩/٤٧٤)، وانظر: أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص ١٦٣).

(١) مجلة الإصلاح الحسيني، العدد السادس، (ص ٢٠٢).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٥٤) وهو خبر باطل عند المحققين، راجع ضعيف تاريخ الطبري (٩/٢٥٨).

(٣) مرآة العقول (٥/٣٧١).

الاستبعاد والخبر الضعيف وبعض الاستشهادات التي لا تنهض كدليل»[1]، وبذلك يتبين أن هذا الخبر لا أصل له من الناحية التاريخية والسندية، وأن واضعه إنما استند على ما ورد في أخبار أبي مخنف من حضور زينب في كربلاء ولفق هذه القصة، والظاهر أنه استبشع خبر أبي مخنف في وطء الخيل لجسد الحسين ﵁، فصنع هذا الخبر الأسطوري حتى يدفع تلك القصة الباطلة، والله المستعان.

١١ ـ رواية في «كامل الزيارات» عن مواساة زينب الكبرى ﵂ لعلي بن الحسين ﵁ بخبر طويل ركيك

جاء في «كامل الزيارات»: «أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عياش، قال: حدثني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثني أبو عيسى عبيد الله ابن الفضل بن محمد بن هلال الطائي البصري ﵀، قال: حدثني أبو عثمان سعيد ابن محمد، قال: حدثنا محمد بن سلام بن يسار الكوفي، قال: حدثني أحمد بن محمد الواسطي، قال: حدثني عيسى بن أبي شيبة القاضي، قال: حدثني نوح بن دراج، قال: حدثني قدامة بن زائدة، عن أبيه»، وذكر أن علي بن الحسين حدثه فقال: «إنه لما أصابنا بالطف ما أصابنا وقُتل أبي ﵇ وقُتل من كان معه من ولده وإخوته وسائر أهله، وحُملت حرمه ونساؤه على الأقتاب يراد بنا الكوفة، فجعلت أنظر إليهم صرعى ولم يواروا، فعظم ذلك في صدري واشتد لما أرى منهم قلقي، فكادت نفسي تخرج، وتبينتْ ذلك مني عمتي زينب الكبرى بنت علي فقالت: «ما لي أراك تجود بنفسك يا بقية جدي وأبي وأخوتي»...، ثم قالت زينب: «حدثتني أم أيمن أن رسول الله ﷺ زار منزل فاطمة ﵍»...»، وذكر خبراً

(١) مجلة الإصلاح الحسيني، العدد السادس، (ص ٢١٤).

ركيكاً طويلاً ملخصه أن النبي ﷺ أخبر فاطمة وعلياً والحسن والحسين رضي الله عنهم، بمقتل الحسين[1].

وهذا الخبر من زيادات راوي «كامل الزيارات» الحسين بن أحمد بن المغيرة على الكتاب[2]، كما صرح بذلك فقال: «ذهب على شيخنا رحمه الله أن يضمنه كتابه هذا، وهو مما يليق بهذا الباب، ويشتمل أيضاً على معان شتى، حسن تام الألفاظ، أحببت إدخاله، وجعلته أول الباب»[3]، وليس الخبر في أصل «كامل الزيارات» كما توهم المجلسي وغيره[4]، وإسناد الخبر واه على مسالك الإمامية، فأحمد بن عياش قال فيه النجاشي: «رأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه شيئاً، وتجنبته»[5]،

(١) كامل الزيارات ص ٤٤٤ الهامش ١.

(٢) نص على ذلك محققو كامل الزيارات في مقدمة التحقيق (ص ٢٩)، وأوردوا الخبر في الهامش ولم يذكروه في متن كامل الزيارات.

(٣) كامل الزيارات ص ٤٤٤ الهامش ١.

(٤) بحار الأنوار (٢٨/٥٥)، وذكر مالك وهبي العاملي في كتابه كربلاء تساؤلات وقضية (ص ١٨٠) أن باقر شريف القرشي نسب هذه الرواية أيضاً إلى كامل الزيارات في كتابه عن الحسين رضي الله عنه، وقد نبه النوريُّ الطبرسي على غلط المجلسي فقال: «ونقله العلامة المجلسي في البحار من كامل الزيارة، ليس من أصل الكتاب وإنما أدرجه فيه بعض تلامذته، ولم يتفطن المجلسي لذلك، فوقع في غفلة لا بد من التنبيه عليها» خاتمة المستدرك (٣/٢٤٨)، وتعقب محقق البحار المجلسيَّ في نسبته الخبر لابن قولويه فقال: «هذا الحديث وإن كان منقولاً من رواية الشيخ أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه مؤلف كتاب كامل الزيارات، إلا أنه ليس من أصل كتابه، بل أدرجه فيه بعض تلامذته الذي روى الكتاب ونسخه... وقد صرح بذلك تلميذه في صدر الخبر، ولكن ذهل عنه المؤلف قدس سره فأورده بحيث يظهر أنه من كتاب كامل الزيارات»، بحار الأنور (٤٥/١٧٩) الهامش ١.

(٥) رجال النجاشي (ص ٨٦).

وعبيد الله بن الفضل مجهول[1]، وسعيد بن محمد أبو عثمان لم أقف له على ترجمة، ومحمد بن سلام بن يسار مجهول[2]، وأحمد بن محمد الواسطي وعيسى بن أبي شيبة لم يذكروهما[3]، وقدامة بن زائدة وأبوه زائدة مجهولان[4]، ولذا جعل آصف محسني هذا الخبر من الأحاديث غير المعتبرة[5]، وقال مصطفى وهبي العاملي عنه: «الخلاصة أن ههنا مشكلة في سند الرواية، كما أن ههنا إشكالاً في متنها»[6].

وأما متنه الطويل الذي وقع في أربع صفحات كاملة، فأمارات الوضع والكذب والاختلاق ظاهرة عليه، ويكفي علامة على وضعه، طوله المبالغ فيه، واشتماله على السجع والتوليد الذي ينزه عنه لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم[7]، فضلاً عن

(١) المفيد من معجم رجال الحديث برقم (٧٤٩٦).

(٢) ترجم له الشاهرودي في المستدركات (١١٣/٧)، ولم يذكر فيه توثيقاً.

(٣) انظر على التوالي: مستدركات علم رجال الحديث (٤٧٩/١) و(١٥٠/٦)، وسيتكرر مصطلح لم يذكروه في بعض رجال الإمامية، وهو مصطلح عمله الرجالي المعاصر علي النمازي الشاهرودي، ويقصد به أن المترجم ليس له ذكر في موسوعات كتب الرجال الإمامية التي صنفت قبله، وخص بالذكر ثلاثة كتب وهي جامع الرواة للأردبيلي وتنقيح المقال للمامقاني ومعجم رجال الحديث للخوئي، انظر مستدركات علم رجال الحديث (٦٧/١)، وبالاستقراء فإن غالب الذين يقول فيهم الشاهرودي لم يذكروه فإنك لا تجد له ذكراً في أي في كتاب رجالي قبله!، والشاهرودي توفي سنة ١٤٠٢ هـ.

(٤) المفيد من معجم رجال الحديث برقم (٩٦١٣)، و(٤٦٥٠).

(٥) مشرعة بحار الأنوار (١٥٦/٢).

(٦) كربلاء تساؤلات وقضية (ص ١٨٣).

(٧) مثل قول الراوي إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فإذا كان ذلك اليوم الذي يقتل فيه سبطك وأهله، وأحاطت به كتائب أهل الكفر واللعنة، تزعزعت الأرض من أقطارها، ومادت الجبال وكثر اضطرابها، واصطفقت البحار بأمواجها، وماجت السماوات بأهلها، غضباً لك يا محمد ولذريتك، واستعظاماً=

تضمنه لما لا يمكن تصديقه، إذ زعم الراوي أن النبي ﷺ قال إن الحسين حين يقتل «تزعزعت الأرض من أقطارها، ومادت الجبال وكثر اضطرابها، واصطفقت البحار بأمواجها»، ولا ريب أن هذا كذب ظاهر، فلو وقع مثل هذا الأمر العظيم الذي يراه ويشاهده كل أحد لنقله الناس ولصار من أشهر المشهورات، أما أن يأتي من طريق إسناد واحد مظلم لا يعرف رواته أصلاً، فهذا علامة على أنه ليس إلا إفكاً محضاً، اختلقه بعض من لا خلاق له، ونسبه إلى زينب وزينب بريئة من هذا الإفك الظاهر، وبالله التوفيق.

١٢ ـ رواية ابن بابويه (٣٨١ هـ) لمحاورة زينب الكبرى رضي الله عنها مع ابن زياد

قال ابن بابويه القمي: «حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق قال: حدثنا عبد العزيز بن يحيى البصري، قال: أخبرنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا أحمد ابن محمد بن يزيد، قال: حدثني أبو نعيم، قال: حدثني حاجب عبيد الله بن زياد»، وذكر قصة ورد فيها أن ابن زياد قال لعلي بن الحسين ومن كان معه من النسوة ـ وكانت زينب بنت علي رضي الله عنها فيهم ـ: «الحمد لله الذي فضحكم وقتلكم، وأكذب أحاديثكم. فقالت زينب: الحمد لله الذي أكرمنا بمحمد وطهرنا تطهيراً، إنما يفضح الله الفاسق ويكذب الفاجر...»[1]، وذكر بقية القصة ووفود أهل بيت الحسين رضي الله عنه على يزيد.

قلت: وبقية ألفاظ الرواية مشابهة لرواية أبي مخنف مع زيادات واختلاف

= لما ينتهك من حرمتك، ولشر ما تكافي به في ذريتك وعترتك، ولا يبقى شيء من ذلك إلا استأذن الله عز وجل في نصرة أهلك، المستضعفين المظلومين الذين هم حجة الله على خلقه بعدك»، كامل الزيارات (ص ٤٤٧ الهامش).

(١) الأمالي (ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢).

من عمل من تأخر عن أبي مخنف، وقد ساق ابن بابويه بعدها رواية من طريق أبي مخنف تذكر قصة فاطمة بنت علي حينما أراد أحد الشاميين أن يسبيها وردّ زينب عليه وكلامها مع يزيد[1].

وسند الحديث واه على مسالك الإمامية، فشيخ ابن بابويه محمد بن إبراهيم ابن إسحاق قال عنه الخوئي: «وثاقته لم تثبت، وليس في ترضي الصدوق عليه دلالة على الحسن، فضلاً عن الوثاقة»[2]، وأحمد بن محمد بن يزيد مشترك بين أربعة كلهم مهملون لم يذكروا في كتب الرجال[3]، وأبو نعيم الذي يروي عن حاجب ابن زياد لا بد أن يكون من أهل القرن الأول، ولم أقف في كتب رجال الإمامية على أحد بهذه الكنية في تلك الطبقة!، وقد ضعف محمد آصف محسني هذا الخبر فلم يجعله من الأحاديث المعتبرة[4]، وأصل الخبر من رواية أبي مخنف، فسرقه بعضهم وزاد فيه أشياء ليست في رواية أبي مخنف، ثم لفق له هذا الإسناد، ولذا لا يظنَّن ظانٌّ أن هذا طريق مستقل، وإنما هي بضاعة أبي مخنف[5].

(١) ومبتدأ رواية أبي مخنف عند ابن بابويه من قوله: «فروي عن فاطمة بنت علي، أنها قالت: لما أُجْلسنا بين يدي يزيد بن معاوية رق لنا أول شيء وألطفنا»، ثم ساق الرواية بطولها، ثم قال في ختامها: «حدثني بذلك محمد بن علي ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن نصر بن مزاحم، عن لوط بن يحيى، عن الحارث بن كعب، عن فاطمة بنت علي». انظر أمالي ابن بابويه (ص ٢٣١)، وقارن بتاريخ الطبري (٥/٤٦١ ـ ٤٦٢).

(٢) معجم رجال الحديث (١٥/٢٣١).

(٣) انظر مستدركات علم رجال الحديث (١/٤٨٤)، الأرقام (١٧٤٤ ـ ١٧٤٥ ـ ١٧٤٦ ـ ١٧٤٧).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/١٥٦).

(٥) ويحتمل أن يكون الغلط من ابن بابويه بأن يكون قد وقف على هذا الخبر من رواية أبي مخنف، لكن لما أثبته في كتابه دخل عليه إسناد في آخر، فإن ثبت ذلك كان مرجع الخبر إلى أبي مخنف.

١٣ ـ رواية ابن بابويه (٣٨١ هـ) لوصية الحسين رضي الله عنه إلىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

روىٰ ابن بابويه عن أحمد بن إبراهيم أن حكيمة بنت محمد بن علي الرضا أخت أبي الحسن قالت له: «إن الحسين بن علي عليهما السلام أوصىٰ إلىٰ أخته زينب بنت علي بن أبي طالب عليه السلام في الظاهر، وكان ما يخرج عن علي بن الحسين من علم ينسب إلىٰ زينب بنت علي، تستُّراً علىٰ علي بن الحسين». وقد روىٰ ابن بابويه هذا الخبر من طريقين مدارهما علىٰ أحمد بن إبراهيم، فقال «حدثنا علي بن أحمد بن مهزيار قال: حدثني أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم» وذكر القصة[١]، وقال مرة: «حدثنا علي بن الحسين بن شاذويه المؤدب رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن جعفر الحميري قال: حدثني محمد بن جعفر قال: حدثني أحمد بن إبراهيم»[٢] وذكره، وروىٰ الطوسي هذا الخبر بطريق آخر، فقال: «محمد بن يعقوب الكليني، عن محمد ابن جعفر الأسدي، قال: حدثني أحمد بن إبراهيم قال: دخلت علىٰ حكيمة.....» وذكر مثله، وقال: «وروىٰ هذا الخبر التلعكبري، عن الحسن بن محمد النهاوندي، عن الحسن بن جعفر بن مسلم الحنفي، عن أبي حامد المراغي قال: سألت حكيمة بنت محمد أخت أبي الحسن العسكري»[٣]، وعامة المعاصرين من الإمامية فسروا جملة: «وكان ما يخرج عن علي بن الحسين من علم ينسب إلىٰ زينب بنت علي»، بأن المراد بها هي الخُطب والمواقف المنسوبة لزينب في كربلاء، مع أن الناظر لا يجد تلازماً بين الأمرين، وغاية ما يمكن أن يستفاد من الرواية، أن زينب بقيت حية بعد أخيها الحسين، ومن باب استقصاء

(١) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥٠١).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥٠٧).

(٣) الغيبة (ص ٢٣٠ ـ ٢٣١).

ما قد يعترض به المعترضون، سُقت هذه الرواية هنا للإجابة عما قد يتوهم من منافاتها لما قررته من تفرد أبي مخنف بخبر خروج زينب ﵂ إلىٰ كربلاء، والجواب عن هذا الخبر من وجهين:

الأول: ضَعفُ إسناده، فالخبر مداره علىٰ أحمد بن إبراهيم، وأحمد بن إبراهيم هذا هو أبو حامد المراغي الذي روىٰ عنه الطوسي هذا الخبر من طريق التلعكبري، ومن زعم أنه غيره فهو واهم[1]!، وهذا الرجل مجهول[2]، ولذا ضعف المرجع محمد آصف محسني هذا الخبر فلم يجعله من الأحاديث المعتبرة[3]، ثم

---

(١) قال علي أكبر السيفي المازندراني في «دليل تحرير الوسيلة (ولاية الفقيه)» (ص ١٨١): «أحمد بن إبراهيم هذا هو أبو بشر، بقرينة رواية التلعكبري عنه، كما روىٰ عنه هذه الرواية بطريق آخر في كتاب الغيبة، وهو لا إشكال في وثاقته، كما قال الشيخ والنجاشي والعلّامة»، قلت: هذا وهم واضح وسببه العجلة أو الغفلة الفاحشة، فإن المازندراني رأىٰ أن الطوسي في الغيبة قال بعد أن أورد رواية أحمد بن إبراهيم: «وروىٰ هذا الخبر التلعكبري»، ووقف نظره هنا فظن أن التلعكبري روىٰ هذا الخبر عن أحمد بن إبراهيم، لكنه لو نظر لبقية كلام الطوسي لتبين له وهمه، فإن الطوسي يقول في الغيبة: «وروىٰ هذا الخبر التلعكبري، عن الحسن بن محمد النهاوندي، عن الحسن بن جعفر بن مسلم الحنفي، عن أبي حامد المراغي قال: سألت حكيمة...»، فالتلعكبري إنما روىٰ عن النهاوندي، وبينه وبين أحمد بن إبراهيم واسطتان، ولو تأمل قليلاً أسانيد هذا الخبر لجزم بامتناع رواية التلعكبري عن أحمد بن إبراهيم، إذ أن الكليني وهو شيخ التلعكبري قد روىٰ عن أحمد بن إبراهيم بواسطة واحدة فكيف يتفق للتلعكبري أن يروي عنه بلا واسطة، ثم إنه لو راجع ترجمة أحمد بن إبراهيم في رجال الكشي (٨١٥/٢) ورجال الطوسي (ص ٣٩٧) لرأىٰ أنه كان يكنىٰ أبا حامد المراغي.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث برقم (٣٨٢).

(٣) لم يذكر محسني في مشرعته (٢١٦/٢) عدد الأحاديث المعتبرة في الباب ١٦ من المجلد ٥١ من بحار الأنوار كما هي طريقته، بل اكتفىٰ إلىٰ الإشارة إلىٰ عدد من الروايات المعتبرة، لكن يبدو أنه لم يكن يرىٰ صحة هذا الخبر، لأنه يرىٰ أن حكيمة التي يُروىٰ عنها مجهولة، كما صرح بذلك في المشرعة (٢٠٨/٢) فقال: «حكيمة ﵁ لم توثق»، ولذا لم يذكره ضمن الأحاديث المعتبرة،=

إن حكيمة الراوية للخبر مجهولة أيضاً[1]، فضلاً عن أن خبرها منقطع، ـ فهي علىٰ ما يزعم الراوي ـ قد حدثت بهذا الخبر سنة ٢٦٢ هـ، فبينها وبين زينب مئتي سنة، فالخبر واه.

الثاني: بطلان متنه، فالوصية المزعومة من الحسين إلىٰ زينب رضي الله عنها لا حقيقة لها، والتاريخ يُكذّبها، وصانع هذه الرواية علَّل الوصاية إلىٰ زينب بأن الغاية منها الستر علىٰ علي بن الحسين!، وواقع الحال أن زينب توفيت ـ عند الإمامية ـ بعد واقعة كربلاء بوقت قريب[2]، وعلي بن الحسين رحمه الله بقي إلىٰ سنة ٩٥ هـ، أي ثلاثين سنة بعد وفاة زينب، وظل علي بن الحسين رحمه الله ينشر العلم، ودواوينُ الإسلام مملوءة من أحاديثه وأخباره وفتاويه[3]، وقد نقل عنه الإمامية مئات الروايات، وروَىٰ عنه أكثر من مائتي راو عندهم[4]، وعلىٰ هذا فهذه الرواية لا حقيقة لها، فلا يوجد اليوم علم منقول عن زينب عند الإمامية سوىٰ مواقفها التي نُسبت لها في كربلاء وجلها خطب وأقوال ومواقف تروىٰ في قصص واقعة كربلاء، وليست من أبواب العلوم التي يحتاج إليها الناس، وما روي عنها غير ذلك قليل ونادر، والظاهر أن واضع الخبر لما وقف علىٰ أخبار أبي مخنف عن

= ولم يورده الفهداوي في كتابه «المعتبر من بحار الأنوار وفقاً لنظريات الشيخ آصف محسني».

(١) مضىٰ كلام محسني عنها في مشرعة بحار الأنوار (٢/٢٠٨) في الهامش السابق.

(٢) مضىٰ نقل اختلاف الإمامية في تاريخ وفاة زينب رضي الله عنها، فقيل سنة ٦٢ وقيل ٦٥.

(٣) روىٰ البخاري ٢٥ رواية مسندة عن علي بن الحسين، وروىٰ له مسلم ١٤ رواية، وله في مصنف ابن أبي شيبة قريب من ٦٠ رواية ما بين حديث مسند وفتوىٰ من قوله، وله في السنن الكبرىٰ للبيهقي ٦٢ رواية، وهذه مجرد أمثلة، وهذه الإحصائيات استفدتها من برنامج جامع الحديث النبوي الذي أصدرته شركة إيجيكوم.

(٤) ذكر العطاردي في مسند الإمام السجاد علي بن الحسين (٢/٤١٥ ـ ٥١٠)، ٢٣٧ راوياً عن علي بن الحسين.

زينب، أراد استعارة تلك الأخبار لينسج علىٰ منوالها خبر الوصاية إلىٰ عمة الحسن العسكري، وعليه فالخبر مردود سنداً ومتناً ولا عبرة به.

١٤ ـ رواية المفيد (٤١٣ هـ) لخطبة زينب الكبرىٰ ﵂ في الكوفة

قال المفيد: «أخبرني أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، قال: حدثني أحمد بن محمد الجوهري، قال: حدثنا محمد بن مهران، قال: حدثنا موسىٰ بن عبد الرحمن المسروقي، عن عمر بن عبد الواحد، عن إسماعيل بن راشد، عن حذلم بن ستير قال: قدمت الكوفة في المحرم سنة إحدىٰ وستين عند منصرف علي بن الحسين ﵉ بالنسوة من كربلاء... ورأيت زينب بنت علي ﵉ ولم أر خفرة قط أنطق منها كأنها تفرغ عن لسان أمير المؤمنين ﵇ قال: وقد أومأتْ إلىٰ الناس أن اسكتوا، فارتدت الأنفاس وسكتت الأصوات فقالت: «الحمد لله والصلاة علىٰ أبي رسول الله ﷺ، أما بعد يا أهل الكوفة، ويا أهل الختل والخذل، فلا رقأت العبرة، ولا هدأت الرنة»...»[(١)]، وذكر خطبة طويلة، وقد روىٰ الطوسي هذا الخطبة من طريق شيخه المفيد[(٢)]، ووردت في كتب أخرىٰ بلا إسناد، ككتاب «البلدان» لابن الفقيه (كان حياً سنة ٣٦٧ هـ)[(٣)] و«الفتوح» المنسوب لابن أعثم[(٤)]، و«مقتل الحسين» المنسوب للخوارزمي[(٥)]

(١) الأمالي للمفيد (ص ٣٢٠ ـ ٣٢٤).

(٢) الأمالي للطوسي (ص ٩١ ـ ٩٣).

(٣) البلدان (ص٣١)، وكتاب البلدان طبعه محققه بصورة ملفقة بين أصل خطي ناقص ومختصر مطبوع، والخطبة وردت في الأصل الخطي.

(٤) الفتوح بتحقيق علي شيري (٥/١٢١).

(٥) مقتل الحسين للخوارزمي (٢/٤٥).

و«الاحتجاج» للطبرسي[1]، وزاد الطبرسي في آخرها أن علي بن الحسين قال لزينب: ««يا عمة اسكتي ففي الباقي من الماضي اعتبار، وأنت بحمد الله عالمة غير معلَّمة، فهمة غير مفهَّمة، إن البكاء والحنين[2] لا يردَّان مَن قد أباده الدهر» فسكتت»، والكلام على هذا الخبر يقع في سنده ومتنه:

أما الإسناد: فإنه إسناد واه ومركّب، وبيان ذلك من وجهين

الوجه الأول: هذا الإسناد مسلسل بالمجاهيل ومن لا يُعرف إلا بهذا الخبر، وليس يعرف فيهم غير شيخ المفيد محمد بن عمران المرزباني، فأحمد بن محمد الجوهري لم يذكروه[3]، ومحمد بن مهران مشترك بين عدة كلهم مجاهيل[4]، وموسى بن عبد الرحمن[5]، وعمر بن عبد الواحد[6]، وإسماعيل بن راشد لم يذكروهم[7]، وأما حذلم بن ستير فهو اسم مصحف، وقد اختلف في ضبطه: فقيل إنه: «حذلم بن بشير»، وفي «اللهوف» لابن طاووس «بشير بن خزيم الأسدي»[8]،

---

(١) الاحتجاج للطبرسي (٢/٢٩ ـ ٣١).

(٢) كذا، ولعل الأقرب: «الخنين»، والخنين ضرب من البكاء دون الانتحاب، لسان العرب (١٣/١٤٢).

(٣) مستدركات علم رجال الحديث (١/٤٤٤)، قلت: وهو أحمد بن محمد أبو بكر الجوهري، ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٦/١٩٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (٧/٦٦٨): «مستور».

(٤) المفيد من معجم رجال الحديث الأرقام: (١١٨٧٢ و١١٨٧٣ و١١٨٧٤ و١١٨٧٥).

(٥) وهو ثقة عند أهل السنة فانظر تهذيب التهذيب (١٠/٢٥٦).

(٦) وهو ثقة عند أهل السنة فانظر تهذيب التهذيب (٧/٤٧٩).

(٧) انظر على التوالي: مستدركات علم رجال الحديث (٨/١٧)، (٦/١٠٠)، (١/٦٣٥).

(٨) انظر: أمالي المفيد (ص٣٢١)، تعليق المحقق في الهامش ١، وورد في النسخ الخطية لكتاب الفتوح المنسوب لابن أعثم «بشر بن حريم» فغيره المحقق إلى خزيمة الأسدي معتمداً على=

وفي البلدان لابن الفقيه «جرير بن سيير»![1]، وفي «الاحتجاج» للطبرسي «حذيم بن شريك الأسدي»[2]، وقيل: إن الصحيح «حذيم بن بشير»[3]، وقيل: إن الصواب «خزيمة الأسدي»[4]، قلت: لعل الصواب حذام أو حذيم الأسدي كما سيأتي في الوجه الثاني، وعلىٰ أي حال فهو مجهول[5]!.

الوجه الثاني: إن هذا الإسناد مفتعل ومركب، وفيه غلط في نسبته إلىٰ زينب، فقد روىٰ ابن طيفور في «المنثور والمنظوم» المطبوع بعنوان «بلاغات النساء»، هذه الخطبة بسندين عن حذام الأسدي وجعفر بن محمد عن آبائه! ونسبها إلىٰ أم كلثوم بنت علي، وإسناد ابن طيفور إسناد واه، وقد وقع اضطراب وسقط في الإسناد في مطبوعة «بلاغات النساء» ومخطوطته، ففي المطبوعة: «عن سعيد بن محمد الحميري أبو معاذ، عن عبد الله بن عبد الرحمن رجل من أهل الشام، عن شعبة، عن حذام الأسدي، وقال مرة أخرىٰ: حذيم»[6]، وأما في المخطوط: «حدثنا سعيد بن محمد الحميري أبو معاذ، عن عبد الله بن عبد الرحمن

= كتاب الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، المطبوع سنة ١٣١٢ هـ!!

(١) البلدان لابن الفقيه (ص ٢٢٤).

(٢) الاحتجاج (٢/٢٩)، وقال محققه في الهامش: «حذيم بن شريك الأسدي: عده الشيخ في رجاله ص ٨٨ من أصحاب الإمام علي بن الحسين».

(٣) قاله محقق بحار الأنوار (٤٥/١٦٤) الهامش ١.

(٤) قاله محققا أمالي الطوسي طبعة دار الكتب (ص ١٥٢ الهامش ٢)، وهذا ما ورد في الفتوح المنسوب لابن أعثم.

(٥) المفيد من معجم رجال الحديث برقم (٢٦٢١).

(٦) بلاغات النساء (ص ٢٧). وقد تكلمنا عن سند الخطبة بإيجاز في كتاب إثبات زواج عمر من أم كلثوم (ص ٦٩ ـ ٧١)، لكن اتضح لي هنا أن الكلام بحاجة إلىٰ مزيد بيان في حال الإسناد والمتن.

رجل من أهل الشام، عن شعبة، عن الحكم، عن حذام الأسدي، وقال مرة أخرىٰ: حذيم»[1]، قلت: فسقطت كلمة حدثنا وسقط الحكم بين شعبة وحذام، ثم إن ابن طيفور ذكر الإسناد تاماً بعدُ فقال: «وحدثنيه عبد الله بن عمرو قال: حدثني إبراهيم بن عبد ربه بن القاسم بن يحيىٰ بن مقدم المقدمي، قال: أخبرني سعيد ابن محمد أبو معاذ[2] الحميري، عن عبد الله بن عبد الرحمن رجل من أهل الشام، عن حذام الأسدي»[3]، وهنا سقط شعبة والحكم من الإسناد، وثبت أن ابن طيفور يروي عن سعيد الحميري بواسطة رجلين، وهذا الاضطراب الفاحش في الإسناد كاف في إسقاطه، فكيف إن علمت أنه مسلسل بالمجاهيل، فلو غضضنا الطرف عن شيخ ابن طيفور عبد الله بن عمرو[4]، فإن إبراهيم بن عبد ربه وشيخه أبا معاذ وعبد الله بن عبد الرحمن الشامي وحذيم الأسدي لا يدرىٰ من هم، بل إني أجزم أن عبد الله بن عبد الرحمن إنما هو اسم مختلق لا حقيقة له، ثم إن نسبة مثل هذا الكذب إلىٰ شعبة، من أبين الحجج علىٰ أنه من وضعِ من لا خلاق له، فإن شعبة أتقىٰ لله من أن يروي مثل هذه الأخبار السمجة، وكيف يروي شعبة

(١) مخطوط اختيار المنظوم المنثور والمنظوم [ق ١٦/ب]، المحفوظ بجامعة الملك سعود برقم (٨١٠/ أ. ط) وهذه صورة النص:

كلام ام كلثوم عليها السلام
حدثنا سعيد بن محمد الحميري ابو معاذ
عن عبد الله بن عبد الرحمن رجل من اهل
الشام عن شعبة عن الحكم عن حذام الاسدي
وقال مرة اخرى حذيم قلت قدمت
الكوفة سنة احدى وستين وهي السنة التي قتل

(٢) وفي المخطوط [ق ١٨/أ] ابن معاذ وهو غلط والصواب أبو معاذ.

(٣) بلاغات النساء (ص ٢٩).

(٤) لم أهتد إليه، قد روىٰ عنه ابن طيفور عدة أخبار في بلاغات النساء وكتاب بغداد.

مثل هذا ثم يغفل عنه كبار أصحابه ولا يرويه إلا رجل من أهل الشام لا يدرىٰ من هو، وأما سنده الثاني ونسبة روايته إلىٰ جعفر بن محمد الصادق، فأوهن وأوهن، ويكفي أن من روىٰ عنه ابن طيفور هذا الخبر هو شيخه هارون ابن مسلم بن سعدان، الذي لم يرد فيه أي توثيق أو جرح. ولا ريب عندي أن هذه الرواية من بلايا ابن طيفور، ولما وجد بعض الوضاعين هذا الخبر[1]، ركّب له إسناداً آخر وغيَّر بعض ألفاظ الرواية ثم نسبها إلىٰ زينب بدلاً من أم كلثوم، ثم سرىٰ الغلط إلىٰ بقية الكتب التي نقلت الخبر، وقد عكَس بعضهم أمرَ هذه الخطبة، فزعم أنها في الأصل مروية عن زينب ثم نُسبت إلىٰ أم كلثوم غلطاً[2]!، وهذا لا ريب أنه قول مردود، إذ أول مصدر وجدتُ فيها هذه الخطبة هو كتاب «المنثور والمنظوم» لابن طيفور، وقد رواها ونسبها إلىٰ أم كلثوم لا زينب، وقد رتب ابن طيفور الخطبتين في كتابه بما يفيد تغايرهما، فنسب لزينب خُطبة بحضرة يزيد، ثم عرّج بعدها علىٰ أم كثلوم ونسب لها خطبة في الكوفة، فدخول الغلط في ذلك عليه بعيدٌ، بل الظاهر أنه أراد أن يجعل لكل من زينب وأم كلثوم خُطبة!، وقد نقلها من تأخَر عن ابن طيفور ناسباً إياها إلىٰ أم كلثوم لا زينب[3].

---

(١) وعندي أن البلاء من شيخ المفيد محمد بن عمران المرزباني الأخباري، فقد قال عنه الأزهري: «كان المرزباني يضع المحبرة وقنينة النبيذ، فلا يزال يكتب، ويشرب، ... وما كان ثقة»، ونقل عن أبي عبيد الله بن الكاتب أنه قال: «أشرفت منه علىٰ أمر عرفت به أنه كذاب»، وقد نقل الخطيب البغدادي هذا عن الأزهري ودفع الكذب عن المرزباني فقال: «ليس حال أبي عبيد الله عندنا الكذب»، تاريخ بغداد (٤/٢٢٧)، قلت: ليس الخبر والظن كالمعاينة، فإن أبا عبيد والأزهري قد عاينا المرزباني ورأيا ما يدل علىٰ أنه غير ثقة، ولو ثبت أنه روىٰ ما نقله عنه المفيد في أماليه من روايات يظهر عليها الوضع، لكان هذا أبين حجة علىٰ كونه كذاباً مفترياً، عفا الله عنا وعنه.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٤٥).

(٣) نثر الدر في المحاضرات (٤/١٩)، التذكرة الحمدونية (٢/٢٦٤).

وأما من جهة متنه: فالقول فيه هو نفس ما قلته في خطبة زينب التي نُسبت لها في مجلس يزيد، فطريقة سبك الخطبة والمبالغة في إغراقها بأنواع السجع وتقعير الكلام، غريب عن لسان الأوائل، وهو أقرب إلىٰ الصناعة الأدبية المتأخرة عن زمانهم، والتي ظهرت في زمن العباسيين، من قبيل: «وهل فيكم إلا الصلف الظلف والضرم الشرف»، و«ملاذ خيرتكم، ومفزع نازلتكم، وأمارة محجتكم، ومدرجة حجتكم خذلتم، وله فتلتم»، و«ويلكم أتدرون أي كبد لمحمد فريتم، وأي دم له سفكتم، وأي كريمة له أصبتم»، وفي هذه الخطبة من إغلاظ الكلام والوعيد المبالغ فيه ما يُنزَّه عنه لسان زينب، ومن ذلك: «ولن تغسلوا دنسها عنكم أبداً»، و«وبؤتم بغضب من الله»، و«ولعذاب الآخرة أخزىٰ».

ثم هل يتصور أن تستعير زينب رضي الله عنها آية نزلت في أهل الكتاب فتغير لفظها وتجعلها في أهل الكوفة، فقد زعم واضع الرواية أن زينب قالت: «فبئس ما قدمت لكم أنفسكم أن سخط الله عليكم، وفي العذاب أنتم خالدون»!!، وهذا اقتباس من قوله تعالىٰ في بني إسرائيل: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠]، فزينب رضي الله عنها منزهة عن مثل هذا العبث، ومن نشأ في بيت النبوة لا يحسُن منه أن يحكم علىٰ أحد بالهلاك لذنب وقع منه، أليس هذا مثل قول الرجل لأخيه «لا يغفر الله لك» الذي أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن قائله تألَّىٰ علىٰ الله فأحبط عمله؟[1].

وحاصل القول إن هذه الخطبة هي نظير الخطب المفتعلة المنسوبة إلىٰ زينب في عصور متأخرة، ولذا قال الدكتور أحمد خليل جمعة منتقداً نسبة هذه الخطبة لزينب: «من بدائع الصناعة الأدبية في الخطب والخطابة، تلكم الخطبة

(١) صحيح مسلم (٦٧٧٤).

القسعاء التي نُسبت إلىٰ زينب ابنة علي رضي الله عنهما، والتي تخاطب فيها أهل الكوفة، وتعيب عليهم فعلتهم التي فعلوها، ثم تُعدد شنائعهم، والخطبة كما يلاحظ القارئ، مصنوعة موضوعة مصوغة صياغة خاصة في عصر متأخر عن زينب بعشرات السنين بل بقرون، فهي تعتمد علىٰ الصنعة التي توشيها من أطرافها جميعها، ناهيك بالاقتباس الواضح من القرآن الكريم، والاعتماد علىٰ علم البديع في إنشائها، وهذا العلم الذي نما وترعرع بعيد القرن الثاني الهجري»[(١)].

١٥ ـ روايات الإمامية في كتاب «نور العين في مشهد الحسين» المنحول علىٰ الإسفراييني

من الكتب التي راجت علىٰ كثير من الناس ولم يتفطنوا لأمرها كتابٌ منحول علىٰ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني (٤١٨ هـ)، عنوانه: «نور العين في مشهد الحسين»[(٢)]، طبع الكتاب أول مرة سنة ١٢٩١ هـ بالمطبعة الكستلية بمصر بتصحيح محمد باقر الكُلبايكاني، ثم توالت طبعاته، فطبع مرة أخرىٰ سنة ١٢٩٩ هـ وثالثة سنة ١٣٠٢ هـ في مصر، ثمَّ توالت طبعاته ببومباي وبغداد[(٣)] والنجف[(٤)]

---

(١) بنات الصحابة (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٢) وهذا الكتاب غير كتاب «نور العين في ذكر مشهد الحسين»، الذي ألّفه عبد الفتاح بن أبي بكر بن أحمد الشافعي الرسام، كما ورد في فهرس المخطوطات اليمنية لدار المخطوطات والمكتبة الغربية بالجامع الكبير (١٥٥٨/٢)، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص ٣٣٣)، وتوجد منه نسخة في المتحف البريطاني برقم (١١١٤٢)، ونسخة في جامعة الملك سعود برقم (٢٠٦٨ ر)، فإنه كتاب آخر، مؤلفه متأخر، وتاريخ الانتهاء منه هو ١٠٠٤ هـ، وموضوعه مختلف عن موضوع كتاب نور العين المنحول، إذ ضمَّنه مؤلف شيئاً من مقتل الحسين رضي الله عنه مع إثبات دفن رأسه في مصر، ولعل مختلق نور العين المنحول، اقتبس اسم كتابه من هذا المخطوط، والله أعلم.

(٣) انظر: جدل ومواقف من الشعائر الحسينية (ص ١٣١).

(٤) تكملة الذريعة (٦٤٢/٢).

وتونس[١]، ونسبه بعض الكُتبيين وأصحاب الفهارس إلىٰ الإسفراييني[٢]، وأكثر من نقل عنه هم الإمامية[٣].

وقد ورد ذكر زينب في عدة مواضع من الكتاب، وبعض هذه الأخبار **لها أصل من رواية أبي مخنف وزيد عليها**، فمن ذلك:

ـ قول زينب للحسين لما نعىٰ نفسه: «لا صبر لنا علىٰ فقدك، ولا تطيب لنا الحياة من بعدك»[٤].

ـ قول زينب بعد مقتل علي الأكبر: «واحبيباه يا ابن أخي»[٥].

ـ قول زينب بعد مقتل الحسين رضي الله عنه: «وا محمداه هذا الحسين مرمل بالدماء

(١) والذي وقفت عليه من طبعات الكتاب ست وهي: طبعة المطبعة الكستلية بمصر، وطبعة مطبعة المنار بتونس، وهي التي أعزو لها، وطبعة مطبعة عثمان عبد الرزاق المطبوعة سنة ١٣٠٢ هـ، وطبعة المطبعة العامرة العثمانية المطبوعة سنة ١٣٠٣ هـ، وطبعة مكتبة الجمهورية العربية بمصر، وطبعة مطبعة العلوم الأدبية بمصر، وطبعة مطبعة الحلبي بالقاهرة المطبوعة سنة ١٣٧٤ هـ.

(٢) كالطهراني في الذريعة (٧٢/١٧ ـ ٧٣)، وسركيس في معجم المطبوعات العربية (٣٢١/١) و(٤٣٦/١)، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (٨/١) وقال: «تنسب إليه» فكأنه غير قاطع بنسبته إليه، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٤/٦).

(٣) النص والاجتهاد (ص ٢٨٠)، موسوعة كلمات الإمام الحسين (ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ـ ٤٥٧ ـ ٤٧٧ ـ ٤٩٢ ـ ٥٣١ وغيرها)، العقيلة والفواطم (ص ٦٢)، المجالس العاشورائية في المآتم الحسينية (ص ٢٥)، موسوعة كربلاء (٣٣٥/٢) و(٣٨٤/٢)، موسوعة في ظلال شهداء الطف (٢٣٩/٤)، ذخيرة الدارين فيما يتعلق بمصائب الحسين (٤٢/١)، زينب الكبرىٰ (ص ٦٦)، ومما يستغرب منه أن يَنْسِبَ الكتاب إلىٰ الإسفراييني، جعفر مرتضىٰ العاملي في كتابه الصحيح من سيرة الإمام علي (٢٩٥/١) وهذا من الغرائب فمن يدعي التحقيق والتعمق في التاريخ كيف يخفىٰ عليه أمر هذا الكتاب؟!!

(٤) نور العين في مشهد الحسين (ص ٣٣).

(٥) نور العين في مشهد الحسين (ص ٤٤).

صريع بكربلاء...»[1].

ـ كلام زينب مع ابن زياد، وزيد فيه أكاذيب منها قول زينب لابن زياد: «إذا كان أخي طلب الخلافة فهي ميراث أبيه وجده، وأما أنت يا ابن زياد فرُدَّ جواباً إذا كان القاضي الله، والحكم جدي، والشهود الملائكة، والسجن جهنم»[2].

ـ كلام زينب مع يزيد، وزيد فيه أشياء شنيعة كقول يزيد لزينب: «يا قرة عين علي وفاطمة الزهراء، جئتم لتأخذوا الخلافة مني يا زينب، قد أمكنني الله منكم» فقالت زينب: «يا يزيد أتأخذنا بحقوق بدر وحنين؟

يا ويلك! تهتكنا وتحجب نساءك في القصور، وأولاد رسول الله ﷺ مأسرون، أما كفاك قتل الحسين؟...»[3].

وبعضها من الروايات الموضوعة على زينب من غير طريق أبي مخنف مثل خطبة زينب في أهل الكوفة[4].

وبعضها لا أصل له إلا في كتب المقاتل المتأخرة، ومن ذلك:

ـ دخول الحسين إلى خيمة زينب بعد مقتل كل من معه، وقوله لها: ««يا أختي، يا زينب، ناوليني ولدي الصغير حتى أودِّعه»، فقالت له: «هذا ولدك منذ ثلاثة أيام لم يذق الماء فلعلك تطلب له من القوم شربة ماء»»[5].

---

(١) نور العين في مشهد الحسين (ص ٥٥).
(٢) نور العين في مشهد الحسين (ص ٥٧).
(٣) نور العين في مشهد الحسين (ص ٦٧).
(٤) نور العين في مشهد الحسين (ص ٥٧ ـ ٥٨).
(٥) نور العين في مشهد الحسين (ص ٤٦).

ـ دعاء أم كلثوم بالهلاك علىٰ عجوز ضربت رأس الحسين بحجر ، فهلكت العجوز ، فقالت زينب: «الله أكبر من دعوة ما أسرع إجابتها»[١].

ـ أسطورة الحصان ميمون! ، وقول زينب لما رأته بعد مقتل الحسين: «وا قتيلاه ، وا غريباه ، وا حسيناه ، هذا الحسين بين العداء ، مسلوب العمامة والرداء ، بدنه بالأرض ورأسه منقطعة ، واليوم يصير ماله وعياله بين العدا» ، ثم إنشادها شعراً أبكىٰ من كان معها من النساء[٢].

ـ دخول خولي بن يزيد الأصبحي خيمة النساء ، وسلبه لما في الخيمة ، وقرضه قرط زينب بأسنانه ودعاء زينب عليه[٣].

ـ قول زينب رضي الله عنها لما رأت رأس الحسين في مجلس يزيد: «يا حسين ، يا حبيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يعز علينا ذلك يا أبا عبد الله ، ويعز عليك لو رأيتنا في هذه الحالة»[٤].

ـ قول يزيد لزينب: «يا زينب خذي هذا المال عوضاً عن مصيبتكم» فقالت زينب: «يا ويلك ما أقل حياءك وأصلب وجهك ، تقتل أخي وتقول خذوا عوضه مالاً»[٥].

ـ إنشاد أم كلثوم لما وصلت إلىٰ المدينة شعراً ومنه:

---

(١) نور العين في مشهد الحسين (ص ٦٤).
(٢) نور العين في مشهد الحسين (ص ٥١ ـ ٥٢).
(٣) نور العين في مشهد الحسين (ص ٥٣).
(٤) نور العين في مشهد الحسين (ص ٦٥).
(٥) نور العين في مشهد الحسين (ص ٧١).

وَزَيْنَبُ أَخْرَجُوهَا مِنْ خِبَاهَا ❊ وَفَاطِمَةُ وَمَا أَحَدٌ مُعِينَا[1]

والكتاب لا يستريب من له أدنىٰ خبرة بالمنقولات بأنه كتاب مختلق موضوع ومنحول علىٰ الإسفراييني، والأدلة علىٰ ذلك عديدة:

ـ الدليل الأول: أن من ترجم للإسفراييني من أهل العلم لم ينسب هذا الكتاب إليه، ولم يذكره في عداد مصنفاته، فضلاً عن أني لم أقف علىٰ أي نص منقول من هذا الكتاب قبل أن يطبع.

ـ الدليل الثاني: أن لغة الكتاب لغة متأخرة لا صلة لها بلغة القرن الخامس، بل إنها ليست لغة عربية سليمة أصلاً، بل فيها من الأساليب الركيكة والتعابير السمجة السخيفة ما يُقطع ببراءة القرون الأولىٰ منها، ولا يمكن أن تتجاوز لغتها القرن العاشر، يقول محمد صحتي: «لا يمكن أن يكون له أيّ صلة بعصر الإسفرائيني الذي عاش نهاية القرن الرابع ونيّف من مطلع الخامس، يؤيد ذلك الهوة الكبيرة بين نص الكتاب ونصوص القرن الرابع»[2].

ـ الدليل الثالث: أن جميع النسخ الخطية للكتاب متأخرة يرجع أقدمها لأواخر القرن الثالث عشر، والذي وقفت عليه من نسخه الخطية ثلاثة، وكلها تضمنت كتاب «نور العين» وبعده «قرة العين»:

الأولىٰ: نسخة مكتبة مجلس الشورىٰ الإيراني برقم (٣٠٨٢٣)، ومذكورة في فهرسها[3]، وناسخها محمد باقر الكلبايكاني بتاريخ ١٢٩٦ هـ.

---

(١) نور العين في مشهد الحسين (ص ٧٣).

(٢) مقالة السيرة الحسينية المصادر والمراجع المنشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ١٩٥)، ونشرت أيضاً في كتاب: جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٣١).

(٣) فهرس النسخ الخطية بمكتبة مجلس الشورىٰ (بالفارسية) (٢٢/٣٣ ـ ٣٥).

الثانية: نسخة مكتبة الأحقاف باليمن، رقمها (٦٦٨)، ناسخها علي حيدر مجد الدين بتاريخ ١٣١٣ هـ[١].

الثالثة: نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية رقمها (٤٧٤٨ ـ د)، وهي بدون تاريخ، لكنها خطأ متأخر.

كما أن النقولات عن الكتاب متأخرة أيضاً عن تاريخ ظهوره، فقبل طباعة الكتاب في القرن الرابع عشر لم يكن لهذا الكتاب أثر ولا خبر، ولذا قال الباحث محمد صحتي: «إنّ تدوين الكتاب كان موافقاً لسنة طبعه عام ١٢٩٨هـ[٢]، ولم تكن ثمّة فترة طويلة بين تدوينه وانتشاره»[٣].

الدليل الرابع: أن الكتاب تضمن روايات اشتهرت في كتب المقاتل المتأخرة التي ظهرت بعد القرن العاشر[٤]، وهذا دليل قاطع على براءة

(١) وللكتاب نسخ أخرىٰ ذكرها عبد العزيز الطباطبائي في كتابه أهل البيت في المكتبة العربية (ص ٦٥٥) فقال: «نسخة في مكتبة سپهسالار في طهران برقم ٤٥١، ونسخة في جامعة كمبردج، برقم ١١٩٨، ونسخة في دار الكتب الوطنية في طهران رقم ١٣٥٧/ع، كتبت سنة ١٢٩٦، ونسخة في المكتبة المركزية لجامعة طهران رقم ١٦٨٩، كتبت سنة ١٢٩٦»، أقول: ونسخة المكتبة الوطنية ليست نسخة خطية بل هي طبعة المكتبة الكستلية، والظاهر أن نسخة جامعة طهران هي نسخة من المطبوعة أيضاً، وهذه المطبوعة موجودة بمكتبة مجلس الشورىٰ الإيراني ورقمها (٥٨٧٢)، وتوجد نسخة في مكتبة المرعشي النجفي ضمن مجموع برقم (١٠٩١٠)، وتاريخ نسخها ١٢٨٩ هـ، فإن صح ذلك فلعلها أقدم مخطوطة للكتاب.

(٢) الظاهر أنها الطبعة الثانية للكتاب، فقد مضىٰ أن الطبعة الأولىٰ كانت بتاريخ ١٢٩١ هـ.

(٣) مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ١٩٥)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٣١).

(٤) وغالب الروايات الموضوعة عن زينب في كتاب نور العين هي من موضوعات كتب المقاتل المتأخرة، ولظهور أمر وضعها لم أتوسع في بيانها.

الإسفراييني من الكتاب.

ولهذا قضى جماعة من الإمامية ببطلان نسبة الكتاب إلى الإسفراييني أو ببطلان رواياته:

ـ وأولهم فيما أعلم هو علي بن عبد الله البحراني (١٣١٩ هـ) فقال عن كتاب «نور العين»: «كله أو جله كذب ومين»[١]، وصرح بأنه يتضمن الكذب والبواطيل[٢]، ثم فصَّل موقفه من الكتاب فقال: «وأما كتاب «نور العين» فإنه كذب مفترع، وبهتان موضوع، خصوصاً أوائله، فما منه شيء يطابق الواقع، وما قرُب من الواقع من جمله فهو مغيَّر عن أصوله، معدول به عن سبيله، فما أقدرَ جامعه على جمع الكذب وتأليفه، وأقواه على تزوير الافتراء وتصنيفه...»[٣].

ـ والمحقق الإمامي عبد العزيز الطباطبائي (١٣٤٨ هـ) حيث يقول: «أظن أن الكتاب منحول منسوب[٤]، فأسلوبه لا يلائم مصنفات القرن الرابع»[٥]، وقال أيضاً: «ولكن الكتاب منحول»[٦].

ـ ومحمد علي القاضي الطباطبائي (١٤٠٠ هـ)، حيث يقول: «كتاب «مقتل الحسين» للإسفراييني مليء بالموضوعات وقصص القصاصين»[٧]،

(١) قامعة أهل الباطل (ص ٢٠).

(٢) قامعة أهل الباطل (ص ٣٢).

(٣) قامعة أهل الباطل (ص ٩٠)، ونقله عنه الروضاتي في تكملة الذريعة (٦٤٣/٢).

(٤) كذا، والأسلم: منسوب له.

(٥) أهل البيت في المكتبة العربية (ص ٦٥٥).

(٦) أهل البيت في المكتبة العربية (ص ٦٥٥).

(٧) رجوع الركب بعد الكرب تحقيق حول الأربعين (ص ٢٠٦)، الترجمة العربية للكتاب وهي للأسف ليست ترجمة كاملة بل ذكر المترجم (ص ٩) أنه قام بتلخيص الكتاب.

وحكم بأن الكتاب من الكتب الضعيفة جداً والتي لا يعتمد عليها... وأنه مجعول وضعيف ومجهول المؤلف[1].

ـ ومحمد علي الروضاتي حيث قال عن «نور العين» وعن «قرة العين» المطبوع معه: «الكتابان مجهولان مفتعلان تقيّة عند من ألّفهما ولم نعثر لهما علىٰ مخطوطة»[2].

ـ والباحث الإمامي محمد صحتي السردرودي وهو مَنْ أشهرَ أمرَ انتحال الكتاب ونقل قول جماعة من النقاد فيه[3]، وعنه انتشر خبره[4]، وقال عنه في موضع آخر: «كتاب «نور العين» أقرب للأسطورة منه للواقع»[5].

ـ ومحمد حسون الذي قال: «إنّ نسبة النسخة المطبوعة إليه غير ثابتة؛ لاحتوائها علىٰ كلمات عاميّة باللهجة العراقيّة، لم تكن مستعملة في القرن الرابع الهجري، ولنقله وقائع مكذوبة تتعلّق بمأساة الطفّ، لذلك شكّك بعض الأعلام

(١) دراسة الأربعين الأولىٰ لسيّد الشهداء (ص ٦٠) و(ص ٢٢١)، و(ص ٢٩٤) وهي النسخة الفارسية الكاملة للكتاب، وقد نقلت عنها بواسطة مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ١٩٥)، وجدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٣٢).

(٢) تكملة الذريعة (٢/٦٤٢).

(٣) مقالة السيرة الحسينية المصادر والمراجع المنشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ١٩٤ ـ ١٩٥)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٣١).

(٤) وقد وقفت علىٰ جماعة من الكتاب ممن نقل كلام محمد صحتي بتمامه دون أن يكلفوا أنفسهم أن يعزوه إليه كمحمد الحسون في مقالته «رواية مسلم الجصّاص: زينب (عليها السلام) نطحت جبينها بالمحمل» (ص ١٢ ـ ١٣).

(٥) مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ٢٣١)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٧١).

في نسبة هذا الكتاب للإسفرائيني»[(١)].

ـ وحسين الخشن حيث قال: «هذا الكتاب لا يمكن الاعتماد عليه لعدم الوثوق به، واحتمال الجعل فيه وارد، لجهة أن أسلوبه لا يتلاءم مع أسلوب علماء القرن الرابع»[(٢)].

ومنهم من شك في أمر الكتاب فلم يحكم بوضعه، ولكنه رد مروياته، مثل:

ـ المرجع محمد حسين المرعشي النجفي (١٣١٥ هـ) الذي قال: «ليس مما يعتمد عليه في متفرداته»[(٣)].

ـ والمؤرخ الإمامي عباس القمي (١٣٥٩هـ) حيث قال عن كتاب «نور العين» وكتاب «المنتخب» للطريحي: «ولا يخفىٰ علىٰ أهل الخبرة والفن في علم الحديث، حال الكتابين المذكورين»[(٤)].

ـ وعلي فضل القزويني حيث يقول: «ومن نظر في مقتله المطبوع «نور العين» يعرف أن فيه أكاذيب وأموراً علىٰ خلاف ما أجمع عليه الفريقان، ولا يهمنا نقل مجعولاته، ومن أراد فلينظر إلىٰ مقتله؛ فإنا لا نعتمد علىٰ ما تفرد به»[(٥)].

---

(١) مقالة «رواية مسلم الجصّاص زينب (عليها السلام) نطحت جبينها بالمحمل» (ص ١٣)، منشورة بموقع محمد الحسون http: //www.alhasun.com/b/jassas_rewaeh/1.html#0

(٢) فقه الشعائر والطقوس (ص ٢٣٤)، الحسين ثائراً ومصلحاً (ص ٢٥٠).

(٣) شرح إحقاق الحق (١/ ٤٨٢).

(٤) منتهىٰ الآمال في تواريخ النبي والآل (١/٧٢٩).

(٥) الإمام الحسين وأصحابه (١/١٥٠) بواسطة مجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ١٩٥)، جدل ومواقف حول الشعائر الحسينية (ص ١٣١).

ـ ومحمد حسين الجلالي الذي قال عن عبارة وردت في آخر كتاب «نور العين»: «هذا من أساليب المتأخرين من قارئي فاجعة كربلاء، وليس من أسلوب الرواة في القرن الخامس، والله العالم»[1].

ولندرة تداول الكتاب عند أهل السنة لم يُتنبَّه لأمره، ولم أقف على من كشف أمره سوى القاضي علي جلال الحسيني الذي قال: «ولم أكثرت بمثل كتاب «نور العين في مشهد الحسين» المنسوب إلى أبي إسحاق الإسفراييني لأنه قصة موضوعة»[2].

وأما مؤلف الكتاب الحقيقي فلم يظهر لي حتى الآن من هو، وإن كان الاحتمال الأقوى أنه محمد باقر الكلبايكاني الذي طبع الكتاب لأول مرة، فالظاهر أنه لما رأى كثيراً من أخبار المقاتل المتأخرة لا أصل لها، أراد أن يجعل لها مصدراً قديماً، فجمع جملة منها ونسبها إلى الإسفراييني حتى تروج على من لا علم له، والذي يؤيد ذلك أنه قام بطباعة الكتاب وتصحيحه مدعياً استناده إلى نسخة الأصل فقال: «لقد بذلت جهدي في تصحيح هذه النسخة ومقابلتها بقدر الوسع والطاقة بعدما كانت نسخة الأصل مغلوطة بحيث لا يفهم منها شيء ولم ينتفع منها إلا الأوحد، ثم قابلتها مع نسخة الأصل»[3]، وأما الروضاتي فجنح إلى اتهام بعض أعدائهم من الهنود بافتعال الكتاب زاعماً أنه أراد أن يروج بين الإمامية!![4]، وهذا الاتهام لم أجد عليه دليلاً.

---

(١) فهرس التراث (١/٤٨٢).

(٢) الحسين عليه السلام (ص ١٣)، ونقله الروضاتي في تكملة الذريعة (٢/٦٤٣).

(٣) نور العين ومعه قرة العين (ص ١٦٨) طبعة المطبعة الكستلية.

(٤) تكملة الذريعة (٢/٦٤٣).

الخلاصة

هذا ما وقفت عليه من روايات في هذا الباب، وقد ظهر مما تقدم أن كل ما ينسب إلىٰ زينب من الخطب والأخبار من غير طريق أبي مخنف هي روايات مولَّدة وخُطب مفتعلة، صنعها بعض الوضاعين من أهل الأدب والأخبار وغيرهم من أصحاب الأغراض والأهواء، وكلهم متأخر عن زمان أبي مخنف، فعمد بعضهم إلىٰ سرقة مروياته وتركيب أسانيد أخرىٰ لها، وآخرون لما وجدوا أن زينب ذكرت في مقتل أبي مخنف نسبوا لها مواقف وخطباً مختلقة ومفتعلة، وكل ذلك لا أصل له ومرجعه أبو مخنف وأكاذيبه، وقد حاولت أن أستقصي كل ما يروىٰ في هذا الباب، فإن فاتني شيء فأجزم أنه لاحق بما ذكرته عن سائر هذه الروايات والله المعين.



۞ الاعتراض الثاني: احتمال غلط الرواة في زواج أم كلثوم رضي الله عنها بعد زينب الكبرىٰ رضي الله عنها أو تعيين وفاة أم كلثوم

بما أن عمدة الأدلة التي استندتُ إليها في عدم خروج زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مع الحسين رضي الله عنه هو أن عبد الله بن جعفر قد تزوج بأم كلثوم الكبرىٰ بعد وفاة زينب، وقد ثبت بما لا يُرتاب فيه أن أم كلثوم قد توفيت قبل سنة ٥٠ هـ، فقد يشكك معترض في هذه النتيجة، باحتمال وقوع الخطأ من الرواة في أحد أطراف هذه القضية، ومجمل الاحتمالات التي قد يعترض بها هي أربعة:

❊ **الاحتمال الأول: أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه تزوج أم كلثوم رضي الله عنها ثم ماتت عنده فتزوج زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بعدها**، وقد قال بهذا بعض المتأخرين من علماء السنة، وهم القسطلاني[1] وتبعه الزرقاني[2]، وقال بذلك من الإمامية هبة الدين الشهرستاني[3] وعلي الميلاني[4]، وعليه يكون ما رُوي من زواج عبد الله بن جعفر بزينب قبل أم كلثوم غلطاً!.

والجواب: أن هذا بعيد لوجوه:

الأول: إن من نص علىٰ تقدُّم زواج عبد الله بن جعفر بزينب هم كبار علماء النسب، علىٰ رأسهم الإمام الزهري وابن سعد والدولابي والبلاذري وغيرهم، وأما القول بتقدم زواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم علىٰ زينب فأصله وهم وغلط،

---

(١) المواهب اللدنية (١/٤٨٤).

(٢) شرح الزرقاني علىٰ الموطأ (٢/٣٦٣) طبعة المطبعة الخيرية.

(٣) نهضة الحسين (ص ١١٤).

(٤) خبر تزويج أم كلثوم من عمر المنشور ضمن الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة (ص٦٢).

ولم يقل به إلا القسطلاني المتوفى في القرن العاشر، وتبعه الزرقاني المتوفى في القرن الحادي عشر، ولا ينبغي من مُنصف ترك القول المشهور المعتمد والقائم على أدلة نقلية صحيحة وصريحة والاعتماد على قول متأخر شاذ لا حظ له من النقل ولا من التاريخ.

الثاني: إن وقوع الخطأ في أمر هذا الزواج عند المتقدمين أمر بعيد، فإن زواج رجل بامرأة ليس أمراً خفياً حتى يقع فيه الغلط، فما بالك والأمر يتعلق بحفيدة النبي ﷺ وولد ابن عمه، والقول بأن فلاناً تزوج فلانة لا يكون أصله إلا عن معاينة ومشاهدة وخبر يقين، ولا يكون عن اجتهاد أو تكهن، ويتأكد الأمر عندما نعلم أن هذا الزواج وقع فيه جمعٌ بين أختين واحدة بعد أخرى، فتطرقُ الخطأ إلى تعيين أي الأختين هي الأولى فيه بعدٌ شديد، ودخول الخطأ على ما تقدم من أهل العلم من نظراء الزهري وغيره مستبعد.

وعليه فهذا الاحتمال مردود وما استند عليه ليس إلا مجرد وهم من بعض المتأخرين لا يحسن الاغترار به.

*** الاحتمال الثاني: أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه تزوج أم كلثوم رضي الله عنها بعد أن طلق زينب الكبرى رضي الله عنها**

قد يستند بعضهم إلى ما ورد في بعض كتب النسب من أن عبد الله بن جعفر إنما تزوج أم كلثوم بعد طلاقه لزينب ليُرتِّب على ذلك صحة خبر خروج زينب إلى كربلاء مع أخيها الحسين، وقد بينت أن هذا القول خطأٌ لا أصل له في الروايات[1]، والذي يظهر أن بعض النسابين لما بلغه أن عبد الله بن جعفر تزوج

(١) مضى الكلام عن هذا في مبحث نقد القول بطلاق عبد الله بن جعفر لزينب - رضي الله عنها - ضمن ترجمة=

أم كلثوم بعد زينب، ولم يعلم أن ذلك كان بعد أن توفيت زينب، أشكل عليه الأمر، فقرر أن عبد الله بن جعفر قد طلق زينب، وهو قول خطأ يخالف ما عليه قدماء المؤرخين والنسابين الذين نقلت عنهم خلاف ذلك.

*** الاحتمال الثالث: أن أم كلثوم رضي الله عنها لم تتوفَّ قبل سنة ٥٠هـ، بل بعد ذلك**

وقد ورد في بعض الروايات أنها كانت مع أخيها الحسين في كربلاء.

والجواب: أن الروايات الصحيحة المؤيَّدة بأقوال جماعة من أهل العلم تُثبت بما لا ريب فيه أن أم كلثوم إنما توفيت في خلافة معاوية وفي إمارة سعيد ابن العاص على المدينة، وفي حياة أخيها الشقيق الحسن بن علي رضي الله عنه، فقد صح ذلك عن نافع مولى ابن عمر والشعبي وعبد الله البهي وعمار بن أبي عمار[1]، وأما القول بأنها كانت في كربلاء مع أخيها الحسين فقول لا أصل له من رواية صحيحة ولا من قول معتمد، وإنما هو أوهام وظنون صنعها بعض من تأخر ثم راجت في بعض الكتب، وأهل النظر والنقد والتحقيق قد أبطلوا هذا الوهم وردوه وانتقدوا من قال به، بل قرر جعفر بحر العلوم وكذا فرهاد ميرزا القاجاري وهما من علماء الإمامية اتفاق المحدثين والمؤرخين من الفريقين على أن أم كلثوم الكبرى توفيت في زمن أخيها الحسن رضي الله عنه[2]، وعليه فلا ينبغي الالتفات لما يخالف المعلوم المشهور والاستناد إلى الضعيف المهجور[3].

= زينب. (انظر ص ٣٨ ـ ٣٩).

(١) استوفيت تخريج رواياتهم في كتاب «نسباً وصهراً إثبات زوج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها»، (ص ١٣٢ ـ ١٣٧).

(٢) تحفة العالم (٤٦٩/١)، القمقام الزخار (١١٩/٢).

(٣) وانظر نسباً وصهراً (ص ٦٩ ـ ٧١).

❋ الاحتمال الرابع: أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه لم يتزوج أم كلثوم رضي الله عنها أصلاً

ولم أقف على من قال بهذه المقالة سوى جعفر بحر العلوم الآنف ذكره فقد قال معلقاً على زواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم الكبرى: «وكيف تزوجها عبد الله ابن جعفر في زمان أخيها الحسن عليه السلام، مع تزوجه بزينب الباقية بعد أخيها الحسين عليه السلام مدة، فتدبر»[1]، أقول: إن هذا الكلام دليل على التعارض الظاهر بين القول بزواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم الكبرى، وبين القول بثبوت خروج زينب مع أخيها الحسين، وإنما دخل الخلل على جعفر بحر العلوم من تصديقه بأخبار أبي مخنف التي روت خروج زينب إلى كربلاء، ولو تدبر في هذه الأخبار وتأمل ما فيها من الخلل والخبل لصار إلى ما صرت إليه في هذا البحث من بطلان قصة خروج زينب مع الحسين رضي الله عنهما، ثم إنه قد خفي عليه أنه قد ثبت في الروايات زواج عبد الله بن جعفر بأم كلثوم الكبرى، فقد قرر ذلك الزهري وثبت عن قثم مولى آل العباس، وذكر ذلك جماعة من علماء النسب، ولو وقف جعفر بحر العلوم على ذلك لكان الظن به أنه سيعدل عن هذه المقالة.

---

(١) تحفة العالم (١/٤٦٩).

۞ الاعتراض الثالث: شهرة خروج زينب الكبرىٰ ﵂ مع الحسين ﵁ إلىٰ كربلاء

قد يعترض معترض بما يُتوهم من اشتهار مرافقة زينب الكبرىٰ لأخيها الحسين في كتب التاريخ، ليجعل هذه الدعوىٰ مناطاً لدفع ما تقرر في هذا البحث من بطلان هذا الأمر، وبما أن هذا التوهم قد يكون عمدة ما قد يتمسك به المعترضون فإنه يحتاج في الجواب عنه إلىٰ تفصيل ووجوه هاك بيانها:

❊ الوجه الأول: نقض دعوىٰ الشهرة وذلك لأمرين:

ـ **الأمر الأول:** إن هذه الشهرة غير حقيقية لأن مردَّها ـ كما بينته بتفصيل ـ رواياتُ أبي مخنف وحده، فلم يشاركه في رواية هذا الخبر أي أحد من الأخباريين سواء في طبقته أو الطبقة السابقة له وهم أتباع التابعين، أو الطبقة اللاحقة له، وعليه فلا حقيقة لهذه الشهرة المزعومة ما دام مرجعها هو نَقْلُ راو أخباري واحد.

ـ **الأمر الثاني:** أن العكس هو الصواب، فالقول بعدم خروج زينب مع أخيها الحسين هو القول المشهور عند المتقدمين، فقد قرره كل من قال بوفاة زينب بعد أم كلثوم، ممن سبق ذكرهم من المحدثين ورواة الحديث وعلماء النسب، كالزهري، وابن سعد، والدولابي، والبيهقي، وابن الملقن، كما أن من روىٰ أخبار خروج الحسين من القدماء لم يذكروا زينب فيمن كان معه، كحصين بن عبد الرحمن السلمي، وعوانة بن الحكم، ونجيح بن عبد الرحمن، والليث بن سعد، فلو قدرنا أن عدم ذكرهم لزينب كان لعلمهم بوفاتها في زمن أخيها الحسن، أو لأنه لم يبلغهم شيء عن خروج زينب، لكان القول بشهرة عدم خروج

زينب مع الحسين عندهم قولاً وجيهاً، وأولىٰ بالصواب ممن اعتمد علىٰ قول أبي مخنف وحده.

ـ **الأمر الثالث:** أن هذه الشهرة متأخرة وليست قديمة، وذلك أن القول بخروج زينب مع الحسين إنما اشتهر في القرن الثالث فما بعده، حينما نقل البلاذري رواية أبي مخنف في مقتل الحسين في كتابه «أنساب الأشراف»، ثم تبعه الدينوري في «الأخبار الطوال» وأبو الفرج الأصفهاني في «مقاتل الطالبيين»، ولو اقتصر نقل مقتل أبي مخنف علىٰ هؤلاء لما كتب لهذا القول أي شهرة، وإنما اشتهر الأمر من بعدُ بسبب نقل الطبري لروايات أبي مخنف عن «مقتل الحسين» في «تاريخه»، ثم بسبب ذكر ابن عساكر لروايات أبي مخنف عن زينب حين ترجم لها في «تاريخ دمشق»، ولذا فكل من جاء بعد الطبري وابن عساكر: كابن الأثير وابن الجوزي والقرطبي والذهبي وابن كثير وابن حجر والنويري وغيرهم ممن تابع أبا مخنف إنما استند إما إلىٰ «تاريخ الطبري» أو «تاريخ ابن عساكر»، فهذه الشهرة لو سلمنا بها فهي شهرة نِسبية غير حقيقية.

❁ الوجه الثاني: أن العبرة بالثبوت والصحة لا بمجرد الرواية والشهرة

وتحقيقه أن العبرة والفصل في القضايا الخلافية هو بإقامة الدليل والحجة علىٰ صحة القضية، وأما الاحتجاج بدعوىٰ الشهرة دون إقامة الحجة والبينة عليها فليس حسناً في القضايا الخلافية، وإنما الصواب هو تقرير القول وبيان صحته، ثم الاستدلال علىٰ صحته بالشهرة إن وجدت، وأما مجرد الاشتهار فليس حجة عند المحققين[1]، وما أكثر الأمور التي يدعىٰ شهرتها ثم بعد البحث يتبين ألا

(١) ويعد المرجع الخوئي ـ وهو الزعيم المطلق لحوزة النجف العلمية في عصره ـ أشهر من نقض=

أصل لها، ولذا ترىٰ كثيراً من علماء الإمامية قد درجوا علىٰ الاستدلال بعبارة: «رب مشهور لا أصل له»[1]، وأدل برهان علىٰ أن كثيراً من الأمور التي يدعىٰ شهرتها لا أصل لها: شهرة خروج أم كلثوم الكبرىٰ رضي الله عنها مع الحسين رضي الله عنه عند كثير من متأخري الإمامية وجملة من المعاصرين[2]، حتىٰ قال فارس حسون: «أجمعت كتب السير والمقاتل علىٰ حضور أم كلثوم واقعة كربلاء»[3]، مع أنه قول مقطوع البطلان، لثبوت وفاة أم كلثوم في حياة أخيها الحسن الذي توفي قبل سنة ٥٠ هـ، وهذا القول هو الذي مال إليه من حقق في هذا القول من الإمامية[4].

= الاستناد إلىٰ الشهرة وجعلِها من وجوه الاستدلال، وبسَط الكلام عن ذلك في كتاب مصباح الأصول (١٤١/٢ ـ ١٤٦) فعقد مبحثاً في حجية الشهرة، وقسمها إلىٰ ثلاثة أنواع، وهي الشهرة في الرواية، والشهرة العملية، وشهرة الفتوىٰ، ثم ناقش وجوه حجيتها وردّها جميعاً، وانظر: دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال عند الإمامية لحيدر حب الله (ص ٣٩٨).

(١) ذكرىٰ الشيعة في أحكام الشريعة لمحمد بن مكي العاملي (٧٨/٢)، الحدائق الناضرة للبحراني (٤٣/٦)، و(٢١٩/١٠)، الرسائل الفقهية للبهبهاني (ص ٨١)، الرسائل الفقهية للخاجوئي (٥٥/٢)، وسيأتي قول محسن الأمين في أعيان الشيعة (١٧/٥)، بأن قبر زينب الكبرىٰ في الشام من المشهورات التي لا أصل لها.

(٢) ذريعة النجاة (ص ٣١٠)، ناسخ التواريخ (٣٤/٣)، لواعج الأشجان (ص ٢٠٥)، تنقيح المقال (٧٣/٣)، المجالس العاشورائية في المآتم الحسينية (ص ٤٥٥)، الإمام الحسين من الميلاد إلىٰ الاستشهاد (ص ٢٤٨)، حياة الإمام الحسين دراسة وتحليل (٣٤٩/٣)، مع الركب الحسيني (١٠٥/٥)، معالم المدرستين (١٤٧/٣)، موسوعة شهادة المعصومين (٣٤٢/٢)، الموسوعة الكبرىٰ عن فاطمة الزهرا (٣٨٨/٥)، تثقيف الأمة بسيرة أولاد الأئمة (ص ١٠٨).

(٣) أعلام النساء المؤمنات (ص ٢٢٩).

(٤) قال فرهاد ميرزا القاجاري في القمقام الزخار (١١٩/٢ ـ ١٢١): «أم كلثوم الكبرىٰ بنت الصديقة الطاهرة توفيت في المدينة المنورة في عهد الإمام الحسن المجتبىٰ صلىٰ الله عليه، ولم تكن في واقعة كربلاء علىٰ قيد الحياة»، وراجع: أعيان الشيعة لمحسن الأمين (٣٢٩/١)، تحفة العالم لجعفر بحر العلوم (٤٦٨/١)، الصحيح من مقتل سيد الشهداء للريشهري (ص ١٠٩٣)=

❋ الوجه الثالث: عدم اعتماد المخالفين على الشهرة في جملة من القضايا التاريخية:

وبيانه أنّ كثيراً من القضايا التاريخية قد أنكرها بعض المخالفين حتى وإن بلغت درجة الشهرة، ومن هذه القضايا عدة مسائل متعلقة بأحداث مقتل الحسين رضي الله عنه، وبعضها خارج عن ذلك، وبعضها قائم على أدلة صحيحة وصريحة وإنكارها غير سديد، وبعضها ليس عليه دليل صحيح وأصابوا في إنكارها.

ففيما يتعلق بوقائع كربلاء، قد اشتهر في كتب التاريخ والمقاتل ترددُ مسلم ابن عقيل ـ رسول الحسين رضي الله عنه إلى أهل الكوفة ـ في إكمال المسير إلى الكوفة لما مات الدليلان اللذان كانا معه، فتطيَّر من ذلك وراسل الحسين يستعفيه، فردَّ الحسين رضي الله عنه عليه بأنْ أمره بإكمال المسير وأغلظ له في الجواب حتى قال: «قد خشيتُ ألا يكون حملك على الكتاب إلي في الاستعفاء من الوجه الذي وجّهتك له، إلا الجبن»، وظلت هذه القضية مسلمة تاريخية تنقلها كتب التواريخ وكتب المقاتل على مر القرون إلى زمن قريب[1]، وأول من وقفت عليه ينكر هذه الرواية

= وقد اضطرب أمره في هذه القضية فقال: «يبدو أن أمها ليست فاطمة الزهراء عليها السلام، ذلك لأن أم كلثوم التي هي ابنة الزهراء توفيت في حياة الإمام الحسن عليه السلام على المشهور»، ولكن في موضعين سابقين (ص ١٤١) و(ص ١٠٦٢) ـ الهامش ٤ ـ لم يقطع بتعيينها، حيث تردد بين كون أم كلثوم كنية لزينب الكبرى! وبين كونها أم كلثوم الصغرى، وبين كونها أم كلثوم الكبرى!!.

(١) تاريخ الطبري (٥/٣٥٤ ـ ٣٥٥)، أنساب الأشراف (٣/١٥٩)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣/١٣٤)، الأخبار الطوال للدينوري (ص ٢٣٠)، وأوردها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/٣٦٤)، وابن كثير في البداية والنهاية (١١/٤٧٩ ـ ٤٨٠) مع اختصار، ومن مصادر الإمامية: الإرشاد للمفيد (٢/٤٠)، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب (٣/٢٤٢)، مثير الأحزان لابن نما (ص ٤٥) واختصر القصة، بحار الأنوار (٤٤/٣٣٥) وجلاء العيون للمجلسي (٢/٤٠٢)،=

هو عبد الرزاق المقرم (١٣٩١ هـ) فصرح بأنها افتراء[١]، وتبعه على ذلك جماعة من الإمامية، كباقر شريف القرشي[٢]، والريشهري[٣]، والطبسي[٤]، وجعفر مرتضى العاملي[٥]، وغيرهم[٦]، وأكثر الإمامية اليوم على رد هذا الخبر ولم يعبأوا بما يتوهم من شهرة الخبر في كتب التاريخ[٧].

= عوالم العلوم الإمام الحسين لعبد الله البحراني (ص ١٨٥)، القمقام الزخار للقاجاري (٣٩١/١)، ذريعة النجاة للتبريزي (ص ٤٨)، تسلية المجالس لمحمد بن أبي طالب الكركي (١٧٣/٢)، ذخيرة الدارين لعبد المجيد الشيرازي (ص ٤٧٩)، ناسخ التواريخ للسان الملك (٢٦٤/٢)، الأسرار الحسينية لمحمد المسعودي (ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، إبصار العين في أنصار الحسين للسماوي (ص ٧٩)، لواعج الأشجان (ص ٣٧)، وأعيان الشيعة لمحسن الأمين (٥٨٩/١)، منهاج البكاء في فجائع كربلاء للفرطوسي (ص ٧٩)، مقتل الإمام الحسين للطبسي (ص ٢٠٩)، ثمرات الأعواد (١٢٦/١) وسياقه مختلف، عبرات المصطفين في مقتل الحسين للمحمودي (٢٩٧/١)، نفس المهموم لعباس القمي (ص ٧٧)، الإمام الحسين وأصحابه لفضل علي القزويني (١/ ٧٦)، موسوعة التاريخ الإسلامي لمحمد هادي الغروي (٧٠/٤)، في محراب كربلاء لحسين الكوراني (ص ٨٧ ـ ٩٣)، بل إن عبد الواحد المظفر رد على ما قد يستشكل على الخبر من وصف مسلم بن عقيل بالجبن، فانظر كلامه في كتابه سفير الحسين (ص ٥٧).

(١) مسلم بن عقيل لعبد الرزاق المقرم (ص ٨٢) و(ص ٨٤).

(٢) حياة الشهيد الخالد مسلم بن عقيل (ص ١١٧)، حياة الإمام الحسين (٣٤٢/٢ ـ ٣٤٣).

(٣) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص٣٢٨ ـ ٣٣٩).

(٤) مع الركب الحسيني من المدينة إلى المدينة (٤٩/٢).

(٥) سيرة الحسين عليه السلام في الحديث والتاريخ (١٥٩/١٢ ـ ١٦٠).

(٦) انظر: مبعوث الحسين (ص ٨٨ ـ ٩٤)، نهضة كربلاء والعزة الحسينية (ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦)، موسوعة الثورة الحسينية (٢٥/٥ ـ ٢٦)، مسلم بن عقيل محنة شهيد وملحمة شهادة (ص ٥٦ ـ ٦٢)، من قضايا النهضة الحسينية (ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣) مقالة مسلم بن عقيل دراسة لدوره في ثورة الإمام الحسين للدكتور محسن مشكل فهد، منشورة بمجلة الخليج العربي المجلد (٤٢)، العدد (١ ـ ٢) لسنة (٢٠١٤)، (ص ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٧) ولا ريب عندي أن هذا الخبر مكذوب على مسلم بن عقيل والبلاء فيه من أبي مخنف لا سواه، ولكن عامة من رد هذا الخبر لم يطعن فيه بسبب أبي مخنف.

ومن الأمور المشتهرة الثابتة في كتب التاريخ وغيرها، أن الحسين عرض خيارات ثلاث على جيش ابن زياد، منها أن يضع يده في يد يزيد، وهذه القضية قال عنها أبو مخنف: «هو ما عليه جماعة المحدثين»[(١)]، ورواها عن المجالد بن سعيد والصقعب بن زهير، إلا أنه نقل عن عقبة بن سمعان أنه أنكر ذلك وأن الحسين إنما قال لهم: «دعوني فلأذهب في هذه الأرض العريضة حتى ننظر ما يصير أمر الناس»[(٢)].

ثم إن أبا مخنف نقل من بعدُ عن إبراهيم بن مالك الأشتر أنه قال وهو يحرض على الثأر من عبيد الله بن زياد: «هذا عبيد الله بن مرجانة قاتل الحسين ابن علي... منعه أن يأتي ابن عمه فيصالحه[(٣)]، ومنعه أن ينصرف إلى رحله وأهله، ومنعه الذهاب في الأرض العريضة حتى قتله وقتل أهل بيته»[(٤)].

واشتهر أصل قصة عرض الحسين رضي الله عنه ثلاثة خيارات على جيش ابن زياد عند قدماء المحدثين، فقد ثبتت بإسناد صحيح عن هلال بن إساف الكوفي[(٥)]،

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤١٢).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤١٣ ـ ٤١٤).

(٣) والمراد بابن عمه هو يزيد بن معاوية.

(٤) تاريخ الطبري (٦/٨٨).

(٥) أنساب الأشراف (٣/١٧٣) و(٣/٢٢٥)، وقد رواه البلاذري عن شيخه سعدويه عن عباد بن العوام عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن إساف، وسعدويه هو سعيد بن سليمان الضبي، قال أبو حاتم عنه: «ثقة مأمون» كما في تهذيب التهذيب (٤/٤٤)، وعباد بن العوام وثقه جماعة غير أن أحمد قال عنه: «مضطرب الحديث في سعيد بن أبي عروبة»، تهذيب التهذيب (٥/١٠٠)، قلت: وروايته هنا عن حصين بن عبد الرحمن فالعلة منتفية، وحصين ثقة حجة، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والعجلي وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم، وقيل: إنه اختلط وتغير، لكن العمل على توثيق روايته، انظر تهذيب التهذيب (٢/٣٨٢)، وأما راوي الخبر هلال بن إساف أو=

ورواها جرير بن حازم الأزدي[1]، واختارها خالد بن يزيد القسري[2]، ونقلها جماعة من المؤرخين[3]، وعلماء الإمامية وكُتّابهم من القدماء والمعاصرين[4]، ومع هذا فإن جملة من متأخري الإمامية وأكثر المعاصرين منهم أنكروا هذا الخبر حتىٰ إن الباحث ليكاد يجزم بأن أكثر من كتب في هذه القضية من إمامية اليوم قد رد هذا الخبر وأنكره[5]،!، ومالوا إلىٰ الاعتماد علىٰ رواية أبي مخنف عن عقبة

= يساف، فقد وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي كما في تهذيب التهذيب (١١/٨٧)، وهو من أهل الكوفة وقد عاصر حادث مقتل الحسين رضي الله عنه.

(١) أنساب الأشراف (٣/٢٢٧).

(٢) في روايته التي نسبها إلىٰ أبي جعفر الباقر ومضىٰ أن مصدره الأصلي هو روايات أبي مخنف، انظر تاريخ الطبري (٥/٣٨٩)، الأمالي الخميسية (١/٢٥١).

(٣) أنساب الأشراف (٣/١٨٣)، المحن لأبي العرب (ص ١٥٤)، مقاتل الطالبيين (ص ١١٤)، تجارب الأمم لابن مسكويه (٢/٧١)، المنتظم لابن الجوزي (٥/٣٣٦)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٤/٥٤ ـ ٥٥)، تهذيب الكمال (٦/٤٢٨)، سير أعلام النبلاء (٣/٣٠٨)، الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة (٢/٢١٧)، البداية والنهاية (١١/٥٢٧)، نهاية الأرب للنويري (٢٠/٤٢٩ ـ ٤٣٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٧١)، السيرة الحلبية (١/٢٧٠).

(٤) تاريخ اليعقوبي ـ طبعة المكتبة الحيدرية ـ (٢/٢٣٦)، الإرشاد للمفيد (٢/٨٥)، (٢/٨٧)، تنزيه الأنبياء للشريف المرتضىٰ (ص ٢٢٩)، ونقله عنه جماعة: انظر تشييد المطاعن (٣/٢٢٨)، ذخيرة الدارين (ص ١٥١)، الدمعة الساكبة (٥/٢٨)، وراجع: تلخيص الشافي للطوسي (٤/١٨٥)، إعلام الورىٰ للطبرسي (ص ٤٥٣)، مثير الأحزان لابن نما (ص ٣٦)، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية للمقداد السيوري (ص ٤٢٧)، بحار الأنوار للمجلسي (٤٤/٣٨٩)، الدر المسلوك لأحمد بن الحسن الحر العاملي وهو أخو صاحب الوسائل (ص ٢٢٣)، لقد شيعني الحسين لإدريس هاني (ص ٢٩٩)، معالم المدرستين لمرتضىٰ العسكري (٣/٢١١) واختصر الخبر.

(٥) انظر: القمقام الزخار (١/٥٢٠)، ناسخ التواريخ (٢/٣٥٠)، لواعج الأشجان (ص ١١٤) و(ص ٢٥٧)، الإمام الحسين وأصحابه (١/٢٦١)، رد الأباطيل عن نهضة الحسين (ص ٤٣ ـ ٤٦)، حماة الوحي (١/٢٩٦ ـ ٢٩٩)، أنصار الحسين (ص ٣٠)، موسوعة في ظلال شهداء=

ابن سمعان التي أنكر فيها أن الحسين عرض على جيش ابن زياد أن يبايع يزيد أو يسير إلى ثغر من ثغور المسلمين، «ولكنه قال: دعوني فلأذهب في هذه الأرض العريضة حتى ننظر ما يصير أمر الناس»[1]، فتعلقوا بهذه الرواية الوحيدة ولم يرفعوا رأساً ببقية الروايات، مع أن الشهرة متحققة فيها فضلاً عن استنادها إلى نقولات ثابتة، خلافاً لرواية عقبة بن سمعان التي لو قُدر لها الصحة من جهة السند لكان حقها هو الحكم عليها بالشذوذ لمخالفتها لرواية الأوثق والأكثر، فكيف وهي رواية غير ثابتة من جهة السند؟!، إذ أن رواتها هم: أبو مخنف وعبد الرحمن بن جندب وعقبة بن سمعان، وهذا إسناد مظلم، فأبو مخنف كذاب كما مضى، وعبد الرحمن بن جندب وعقبة بن سمعان مجهولان[2].

هذان مثالان فيما يخص حوادث كربلاء، أما غيرها من قضايا التاريخ المحكوم لها بالشهرة والتي أنكرها كثير من المخالفين، فكثيرة، ككون زينب ورقية وأم كلثوم رضي الله عنهن بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم[3]، ونظيره إنكار جماعة لزواج أم كلثوم

= الطف (٤/٢٢٧)، مع الركب الحسيني (٤/١١٧ ـ ١٢٠)، من هم قتلة الحسين (ص ٤١٢)، شهادة الحسين برواية الطبري (ص ١٧٣ ـ ١٧٤)، قراءة في مقتل الحسين (ص ١٤١ ـ ١٦٠)، حرمة القيام في غيبة الإمام (ص ١٠٠) وشكك في تفاصيل الخبر ولكنه أثبت أن الحسين أراد الرجوع، رد الشبهات عن تاريخ الإمام الحسين (ص ١١٥ ـ ١٢٥) ونقلَ عن بعض الكتاب المعاصرين من السنة إنكار هذا الخبر أيضاً، ولعل أول من أنكر هذا الخبر على الإطلاق، وركن إلى رواية عقبة بن سمعان هو سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص (ص ٢٤٨).

(١) تاريخ الطبري (٥/٤١٣ ـ ٤١٤).

(٢) عبد الرحمن بن جندب الأزدي شيخ أبي مخنف إن كان هو نفس المترجم في التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢٦٨)، فهو مجهول وإن ذكره ابن حبان في ثقاته (٤/٤٢) على عادته في توثيق المجاهيل كما مضى تفصيله (ص ٢٧٠) الهامش رقم ١٢، وأما عقبة بن سمعان فلم أقف له على ترجمة في كتب الجرح والتعديل.

(٣) راجع كتاب: زينب ورقية وأم كلثوم بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ربائبه من إصدارات مبرة الآل والأصحاب.

الكبرىٰ رضي الله عنها بنت فاطمة وعلي رضي الله عنهما بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، مع أن رئيس علماء الإمامية في زمنه الشريف المرتضىٰ جعلها من الأمور المقطوع بها ضرورة[1]، وغيرها من الأمور الثابتة والمشتهرة التي أنكرها بعض المعاصرين، والتي لا حاجة لنا إلىٰ التطويل بذكرها.

۞ الاعتراض الرابع: عدم وجود شاهد لنتائج هذا البحث في كلام العلماء والمؤرخين

قد يعترض معترض بأن ما قرّرتُه في هذا البحث من عدم شهود زينب رضي الله عنها لمقتل أخيها الحسين رضي الله عنه لأنها قد توفيت قبل ذلك بزمن هو قول شاذ غير مسبوق، وبذلك يكون نصيبه الاطراح بسبب التفرد، وقد يتوهم متوهم أول الأمر أن هذا الاعتراض سليم من جهة عدم وقوفي ـ حتىٰ الآن ـ علىٰ من أنكر روايات أبي مخنف في خروج زينب إلىٰ كربلاء، إلا أن النظر والتأمل يبطل هذا الاعتراض من أصله، وذلك بتفصيل الكلام عن مسألة التفرد ثم بالجواب عنها.

١ ـ تفصيل الكلام عن منشأ عدم وجود كلام للمحققين في قضية خروج زينب الكبرىٰ رضي الله عنها إلىٰ كربلاء

قد مضىٰ في مبحث ترجمة زينب رضي الله عنها أن ما ورد عنها في كتب التواريخ والتراجم شحيح جدًّا ونادر، لا يتعدىٰ ذكرها ضمن أبناء فاطمة رضي الله عنها ثم زواجها بعبد الله بن جعفر رضي الله عنه، كما أنه لا يوجد نص لا علىٰ تاريخ ولادتها ولا وفاتها، ولعل هذا ما جرَّأَ أبا مخنف أن يحشرها ضمن من كان مع الحسين رضي الله عنه في

---

(١) راجع كتابنا: «نسباً وصهراً إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها» (ص ١٧٨) و(ص ١٨٩ ـ ٢٠٠).

كربلاء، وهذا أيضاً ما يفسر عدم تنبه الإمام الطبري لهذه المسألة حتىٰ استروح لرواية أبي مخنف وذكرها في تاريخه[1]، وأما من جاء بعد الطبري من العلماء والمؤرخين وذكر مواقف زينب في كربلاء فإنما مرد كلامهم إلىٰ تاريخ الطبري كما مضىٰ بسطُه، ثم إن مسألة خروج زينب لم يُرتَّبْ عليها تصورات مغلوطة، ولا نتج عنها غلو في زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في القرون الماضية، مثلما وقع في أيامنا هذه، فقد مضىٰ أن الاهتمام بقضية زينب والتوسع في الكتابة عنها أمر حديث لا يتعدىٰ أواخر القرن الماضي، فلو أن هذه الأفكار المغلوطة عن زينب قد ظهرت في قرون سابقة لربما قيض الله لها من أهل العلم من ينبه علىٰ غلط من ذكر زينب ضمن من خرج مع الحسين رضي الله عنه، لكن لما كان الأمر مقصوراً علىٰ روايات تاريخية تُذكر في الكتب ولا يُرتب عليها شيء، تساهل المؤرخون في ذكر هذه القصص اتكالاً علىٰ رواية الطبري لها، فضلاً عن أن إعمال النقد في الروايات التاريخية كان أمراً مقصوراً علىٰ قلة من العلماء علىٰ مر التاريخ، وفي هذا يقول ابن خلدون: «إنّ فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيّام وجمعوها، وسطّروها في صفحات الدّفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفّلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الرّوايات المضعفة لفّقوها ووضعوها، واقتفىٰ تلك الآثار الكثير ممّن بعدهم واتّبعوها، وأدّوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا

---

(١) هذا لو قررنا أن ما يذكره الطبري رحمه الله في تاريخه ولا يعقب عليه هو اختياره، أما لو قلنا بما قال به كثير من الباحثين من أن الطبري بريءٌ من عهدة ما يرويه في تاريخه مما يُستنكر، كما ذكر في مقدمة تاريخه (١/٨)، فلا حاجة حينها للجواب عن نقل الطبري لروايات أبي مخنف عن زينب رضي الله عنها، ولكن بما لكل من القولين السالفين حظ من النظر، أجبت عن صنيع الطبري سداً لباب الاعتراض.

ترّهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتّحقيق قليل، وطرف التّنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل»[1]، فهذا منشأ عدم وجود كلام سابق لأهل العلم في تحقيق قضية خروج زينب رضي الله عنها مع الحسين.

٢ ـ أما الجواب عن الاعتراض بدعوى التفرد فيقع الكلام فيه في وجوه:

الأول: إن التفرد المُدعى ليس حقيقياً بل هو نسبي، إذ أن ما قررته في هذا البحث من كون زينب رضي الله عنها لم تكن مع أخيها الحسين في كربلاء بل توفيت قبل ذلك بكثير هو ما قرره قدماء المؤرخين والنسابين الذين مضى ذكر أقوالهم وعلى رأسهم الزهري وابن سعد والدولابي وغيرهم، وعليه فالتفرد لم يقع في أصل المسألة، وإنما وقع في نقد روايات أبي مخنف التي زعمت خروج زينب رضي الله عنها مع الحسين رضي الله عنه، وقد بينا منشأ السبق في هذه المسألة آنفاً.

الثاني: مضى أن أبا مخنف هو من تفرد بذكر خروج زينب الكبرى رضي الله عنها مع الحسين وأنه لم يُسبق إلى ذلك ممن قبله من المؤرخين، وأن كل من قرر هذه القضية بعد أبي مخنف إنما اعتمد على رواية أبي مخنف، وعليه فإن ما اضطرنا إلى الكلام عن هذه القضية والبحث حولها هو ابتداعُ أبي مخنف لهذه القصة، وإلا لو لم يذكر أبو مخنف زينب في أحداث مقتل الحسين رضي الله عنه لما أحوجنا إلى كل هذا البحث والتحقيق في الرد على ما قرره.

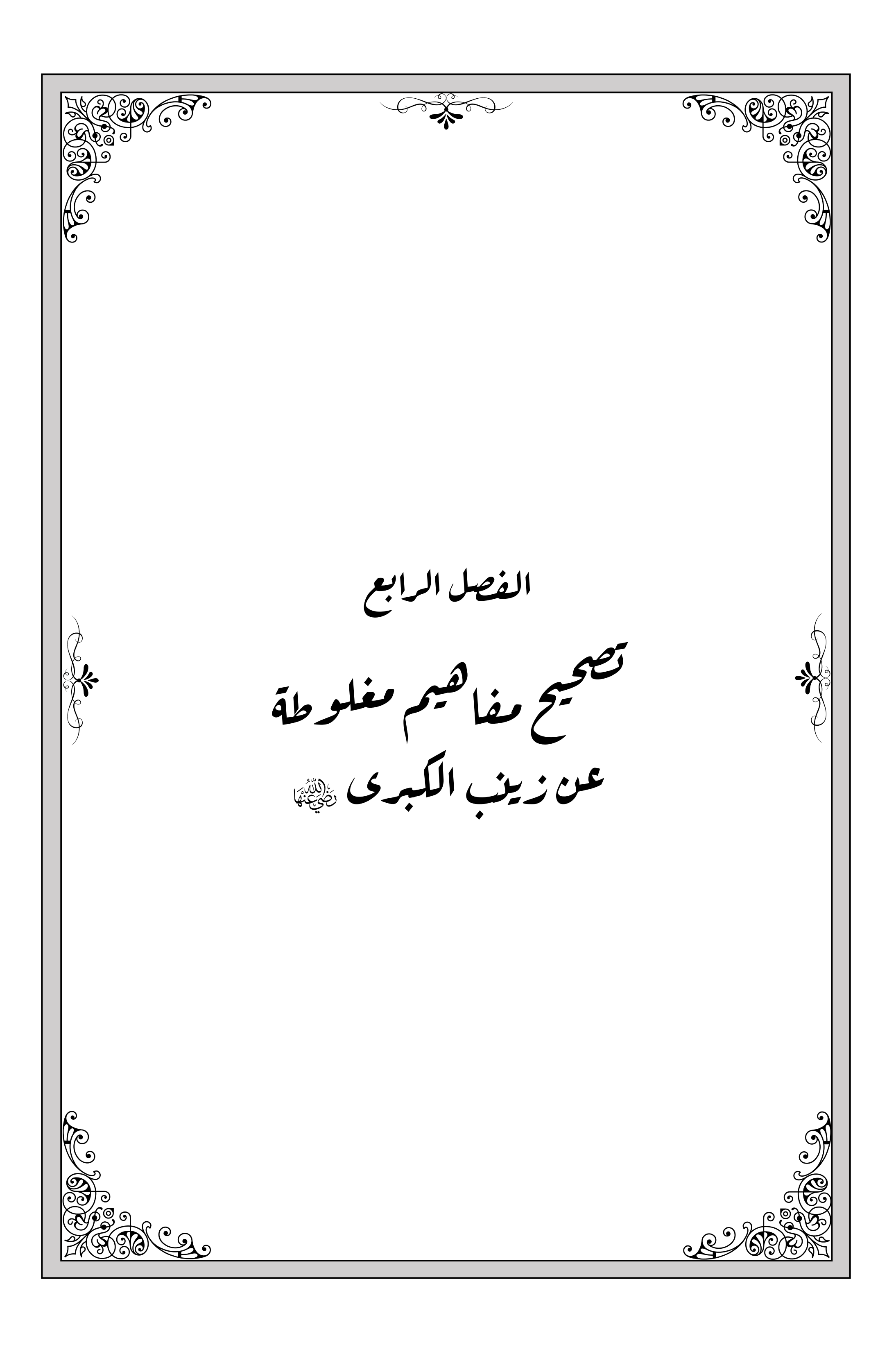
الثالث: أن كثيراً من القضايا التي راجت عن زينب والحسين رضي الله عنهما ظلت تُذكر في كتب التاريخ لفترة طويلة حتى نبّه على بطلانها من تنبه لأمرها، ومن ذلك قصة سبي أهل البيت التي سيأتي الكلام عنها في مبحث مستقل، فقبل أن

(١) تاريخ ابن خلدون (١/٦ ـ ٧).

ينتقد شيخ الإسلام ابن تيمية هذه القصة وينكرها ويصرح بأنها من الأكاذيب، لم يكنْ أحد يستنكرها بل كانت تذكر في كتب التاريخ تبعاً لذكر الطبري لها، ونظير ذلك قصة مراجعة مسلم بن عقيل للحسين في إكمال المسير إلىٰ الكوفة حين تطيَّر بموت الدليلين، فقد ظلت مسلّمة تاريخية عند الإمامية إلىٰ أن أنكرها المقرم فتبعه المعاصرون علىٰ ذلك كما مضىٰ بيانه، وعليه فمجرد سبْق هذا البحث في التنبيه إلىٰ بطلان قصة خروج زينب مع الحسين ليس حجة منطقية في رفضه، كما سيتبين في الوجه الرابع.

الرابع: لو سلَّمنا جدلاً بوجود التفرد والسبق في ما قررته في هذا البحث في قضية خروج زينب رضي الله عنها، فإن ما انتهيت إليه من نتائج كان قائماً علىٰ قواعد وأصول المحدثين في نقد الأخبار، فضلاً عن الاستقراء الموسع والاستقصاء لأغلب ما ورد في هذه القضية من نصوص حتىٰ إنني أجزم ـ بعد مطالعة عشرات المصنفات التي أفردت عن زينب رضي الله عنها ـ أنَّ هذا البحث هو أجمع وأتم دراسة مفصلة قائمة علىٰ النقد والتحقيق والاستقصاء لغالب ما رُوي وكُتِب عن زينب رضي الله عنها، وهذا من فضل الله علي فله الحمد وحده، ولذلك فمن يعترض علىٰ نتائج هذه الدراسة فليقدم لنا الأدلة والحجج العلمية علىٰ بطلان ما قررته في هذا البحث، والله المعين والموفق.





الفصل الرابع

تصحيح مفاهيم مغلوطة عن زينب الكبرى ﵂



المبحث الأول
قضايا تاريخية غير ثابتة عن زينب الكبرى رضي الله عنها

إنَّ كثيراً من المفاهيم والتصورات التي يعتقد بها الناس يكون مصدرها الأساس هو التاريخ، وهنا مكمن الخطر، فالاعتماد على تاريخ مزور يؤدي إلى ظهور تصورات خاطئة ومغلوطة، بينما يؤدي الاعتماد على التاريخ الثابت والموثوق إلى صناعة الوعي السليم المبني على أساس صحيح، لذا كان لا بد على الباحثين والمفكرين أن يولوا اهتمامهم بتصحيح التاريخ وتمييز الصحيح والسقيم منه، وهذا ما حملني على البحث في كثير من القضايا التاريخية التي نسبت لزينب بنت علي رضي الله عنهما، والتحقيق في دقتها وثبوتها، وعلى رأس هذه القضايا حكاية خروج زينب الكبرى مع الحسين إلى الكوفة والتي تفرد بها أبو مخنف، وبما أن هذه الحكاية هي أصل البلاء في كثير من الروايات التي تنسب إلى زينب الكبرى فقد كان حقها أن تفرد بمبحث خاص، وتدرس من جهة السند والمتن، وقد ترتب عن اشتهار هذه الحكاية في كتب التاريخ[1] أن بعض المتأخرين نسج على منوالها حكايات أخرى لا أصل لها، ثم بُثت هذه الحكايات المختلقة في الكتب، وخاصة في الكتب المصنفة في مقتل الحسين في القرن العاشر وما بعده، وهذا أدى إلى ظهور تصورات ومفاهيم تاريخية مغلوطة وخاطئة ألصقت بزينب الكبرى وهي بريئة منها، وبعد تفصيل الكلام عن وجوه الخلل في روايات خروج زينب الكبرى مع الحسين إلى كربلاء في منبعها الأصلي وهو

(١) مع أنها حكاية لا تثبت، وقديماً قيل رب مشهور لا أصل له.

كتاب مقتل الحسين لأبي مخنف، كان لا بد من التعريج على نظائرها من القصص والروايات التي نسجت عن زينب الكبرى وانتشرت وشاعت في الكتب المتأخرة، ثم إن بعض هذه القصص التي تحكى عن زينب ترتب عليها ظهور بعض التصورات العقدية المغلوطة عنها، كالقول بعصمتها وتفضيلها على سائر النساء، لهذا خصصت هذا الفصل لدراسة هذه القضايا ومناقشتها بتفصيل، مع ما يعتري ذلك من الصعوبة والمشقة، خاصة في بعض القضايا التي تسالم بعضهم على نقلها مع أنها عند التحقيق لا تثبت، وبالله التوفيق.



نقد القصص المختلقة عن زينب الكبرى رضي الله عنها

١ ـ الأكاذيب الموجودة في كتب المقاتل والكتب المؤلفة عن زينب الكبرى رضي الله عنها

لقد هالني ما وقفت عليه من الأخلوقات الباطلة والأكاذيب السمجة العاطلة، التي فشت في كتب المقاتل عن زينب رضي الله عنها، ولو أن هذه القصص والأساطير ظلت مقصورة على كتب المقاتل لهان الخطب، لِما يعلمه الدارسون من اشتمال كتب المقاتل المتأخرة على هذه الموضوعات المخترعات، لكن المصيبة الكبرى هي أن المؤلفات المتأخرة التي أُلِّفت عن زينب عمدت إلى ما تفرق في كتب المقاتل من هذه الأفائك العجيبة، ثم جمعتها في موضع واحد ناسبة إياها إلى زينب رضي الله عنها، وزينب بريئة منها، وقد تولى كبر هذا النائبة عباس قلي خان في كتابه الفارسي «**الطراز المُذهَّب**»، وقد وصف جعفر النقدي هذا الكتاب بأنه «جمع بين الغث والسمين»[1]، ومع ذلك فإن النقدي ترجم كثيراً من قصص «الطراز المذهب» ونقلها إلى العربية، وليت الخطب انتهى هاهنا، فقد عمد محمد كاظم القزويني إلى ما فات النقدي من القصص واستدركها عليه وضمها إلى أخواتها في كتابه «زينب الكبرى من المهد إلى اللحد»، ثم صارت هذه القصص تحكى وتردد في غالب المصنفات عن زينب الكبرى، فلو فتشتَ هذه المؤلفات العديدة تجدها لا تخلو من القصص والأكاذيب التي صنعها واضعو كتب المقاتل ومن جاء بعدهم، وهذه القصص ـ التي جهدت أن أجمع

(١) زينب الكبرى (ص ٢).

جملة وافرة منها دون أن ألتزم بالإحاطة بها واستيفائها لتعذر ذلك ـ لا تعدو مصادرها في الغالب، القرن التاسع وما بعده، وقَلَّ منها ما وُجد في القرن السابع، وهي كلها أخبار لا أصل لها ولا سند، وبعضها حاول مختلقوها أن يجعلوا لها مصادر وهمية، فيعزونها إلىٰ كتب مجهولة، مستعملين عبارات موهمة، مثل: «جاء في بعض المقاتل المعتبرة»!، و«روىٰ بعض الثقات عن كتاب قديم»، وهلم جراً، وأصل البلاء في الأخبار من المستأكلين بالقصص، والمتكسبين بإبكاء الناس.

ينقل عباس القمي عن صاحب كتاب «الأربعين الحسينية» أنه قال: «ذكرُ مصائب أهل البيت عليهم السلام أصبح اليوم وسيلة لتحصيل المعاش والتكسب، ولم تُلحظ جهة العبودية فيه غالباً، وبلغ الأمر الىٰ حدّ بحيث تذكر الأكاذيب الصريحة في مجامع العلماء دون أن يُنهىٰ عن المنكر، ويتجاوز البعض من الخطباء حدّه ويختلق الحكايات المبكية ويزعم دخوله في: «من أبكىٰ فله الجنة»، ويُتداول هذا الكلام الكاذب وهذه الحكايات المختلقة لفترة زمنية، حتىٰ تشيع وتُذكر في التآليف الجديدة، وكلما منع من ذكر هذه الأكاذيب محدّثٌ مُطَّلع أمين، نسبوها إلىٰ كتاب مطبوع أو كلام مسموع أو تمسكاً بقاعدة التسامح في أدلة السنن... كالوقائع المعروفة المتداولة في الكتب الجديدة التي لا أثر لها لدىٰ أهل العلم والحديث...»[(١)].

وقد بيَّن النوري الطبرسي مسالك أصحاب كتب المقاتل المتأخرة في اختلاق القصص والأكاذيب وعزوِها إلىٰ مصادر وهمية فقال: «تارة يحيلون علىٰ

(١) منتهىٰ الآمال (٨٣٤/١) تعريب هاشم الميلاني وانظر: تعارض مفاتيح الجنان مع القرآن للبرقعي (ص ٤٩١).

كتاب ليس له ذكر أصلاً بين أهل هذا الفن، وثالثة على مقتل عالم جليل لم يذكر بين مؤلفاته «مقتل» على الإطلاق[1]... وقد تجد في بعض الكتب من يعبر عن مستند رواياته بقوله: «وجدت في مجموعة والدي المرحوم،...» أو في «سفينة الأستاذ المغفور له»، أو «في مقتل الفاضل الفلاني»، بل ربما يختلقون اسماً جديداً من رأس، وربما يبدلون في ترتيب الأسماء بما يوحي أن الرواة هنا غير الرواة هناك مما يعطي الخبر قوة لتعدد مصادره»[2].

وعندما أَلَّف الشيخ الإمامي فضل علي القزويني رسالة عن زينب رضي الله عنها وبلغ موضع الكلام عن حياتها مع الحسين رضي الله عنه، ترك نقل كثير مما يُروى ويحكى في الكتب لكونه مما لا أصل له، فقال: «وقد ذكروا أموراً تتعلق بها تركناها لعدم الاعتداد بها واعتبارها،... وبعض الكتب المؤلفة في زماننا أو ما يقرب من زماننا، فيها ما لا أصل له ولا سند يعتمد عليه، بل نقطع بكذب جملة منها، ذكروا فيها ما سمعوه من الذاكرين وأخذوها من أشعار الراثين، وجملة منها لسان الحال أو موضع مقال، فحسبوها رواية أو حديثاً، فأدرجوها في كتبهم تقليداً من دون تتبع وتحقيق وتأمل.

هذا الخلط زاد حتى أصبح التمييز بين الصحيح والسقيم منها والغث والسمين والمروي من المجعول والحقيقة من المجاز مشكلاً في زماننا، وكثيراً ما اعترضت على الذاكرين في نقل كلام أو حديث أو مصيبة، فكان الجواب: رأيتها في كتاب «حزن المؤمنين»، أو «محرق القلوب»، أو «روضة الشهداء»،

(١) مثل ما ستراه قريباً من قصة عُزِيت إلى مقتل ابن العربي مع أن ابن العربي لم ينسب له أي أحد أنه ألّف مقتلاً!! فانظر (ص ٤٦٦) الهامش ٣.

(٢) اللؤلؤ والمرجان ـ المترجَم للعربية ـ (ص ٢٠٩).

أو «آتشكده» أو في «مجموعة والدي» وغير ذلك، فصار الأمر في زماننا أشكل»[1].

أقول: وهذا كاف في رد هذه الأخبار التي لا زمام لها ولا خطام، فضلاً عما اشتمل عليه كثير منها من أمارات الصناعة الظاهرة التي لا تخفىٰ علىٰ من له فطنة، كالتكرار والتشابه في القصص وإعادتها في أكثر من موضع مع تغيير بعض وقائعها، والمبالغة المفرطة والفاحشة في تصوير وقائع مقتل الحسين رضي الله عنه بصورة محزنة ودموية، الغرض منها هو الإبكاء فقط، فضلاً عن القصص الموغلة في الأسطورة وادعاء وقوع الخوارق العجيبة وغيرها من الأمور التي لا نحتاج أن نبسط الكلام عن بطلانها، ولذا اقتصرت علىٰ ذكر عناوين وملخص تلك القصص الباطلة دون الخوض في بيان أوجه اختلاقها، لأني قد بينت الترجمة المعتمدة لزينب والقائمة علىٰ المصادر الموثقة من كتب الحديث والتاريخ، ولأن جل هذه القصص منقولة من كتب المقاتل المتأخرة التي تفردتْ بها ولم تذكر لها أصلاً من الكتب السابقة، ومع ذلك فقد أبيِّن بإيجاز وجه الوضع والاختلاق في بعض القصص[2]، أو أكتفي بالإحالة علىٰ حكم الباحثين الإمامية المتخصصين في السيرة الحسينية علىٰ بعض القصص بالوضع والاختلاق.

---

(١) الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه (٣/١٦٤ ـ ١٦٥).

(٢) وقد ذكرت ذلك في الهامش، واكتفيت أيضاً في توثيق تلك النصوص علىٰ المصدر الأصلي للرواية في الغالب، مع العلم أن جل القصص الذي ذكرتها قد فشت وانتشرت في المؤلفات عن زينب رضي الله عنها.

القصص المختلقة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ـ ولادة زينب رضي الله عنها كانت من الفخذ الأيسر لفاطمة رضي الله عنها وحاشاها[1]!!.

ـ فاطمة رضي الله عنها أُخبرت بما سيقع لزينب رضي الله عنها من المصائب ولذا كانت مهمومة ومغمومة[2]!!.

ـ تبشير الحسين رضي الله عنه لأبيه علي رضي الله عنه بولادة زينب رضي الله عنها وحزن علي رضي الله عنه وبكاؤه لذلك وقصُّه مصائب زينب على الحسين رضي الله عنه[3].

ـ قول أسماء بنت عميس رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: إن زينب رضي الله عنها شبيهة بك في جمال الخلقة[4].

ـ أسطورة إرضاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأولاد فاطمة رضي الله عنهم بلسانه[5].

ـ زينب رضي الله عنها كانت لا تستقر في طفولتها إلا في جنب أخيها الحسين رضي الله عنه[6].

---

(١) الخصائص الزينبية (ص ٣١ ـ ٣٢).

(٢) الخصائص الزينبية (ص ٣١)، تراجم سيدات بيت النبوة (ص ٦٦٤).

(٣) الخصائص الزينبية (ص ٤٦)، وقال: «جاء في بعض الكتب مأثوراً»!.

(٤) ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ٢٥)، وهذا الخبر من اختلاق المؤلف أحمد علي شلبي وقد سلك في كتابه هذا مسلك بعض الكتابات المعاصرة التي تستبيح اختلاق القصص الخيالية أثناء الكتابة عن شخصية تاريخية بحجة سد الفراغات وإبداع قصة متكاملة، فيحملهم ذلك على اختلاق الأحداث والحوارات التي لا أصل لها.

(٥) زينب الكبرى (ص ٢٦) وذكر أن صاحب الطراز المذهب نقل هذه القصة ونسبها لصاحب ناسخ التواريخ.

(٦) زينب الكبرى (ص ٩٥) ونسبه إلى بعض الأجلاء، الخصائص الزينبية (ص ٢٤٠)، وذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٥)، ضمن متفردات المصادر المتأخرة.

ـ قصة نوم زينب رضي الله عنها في أيّام طفولتها تحت الشمس، فأظلّها الحسين عليه السلام عندما رآها علىٰ هذه الحالة... حتىٰ وقعت حادثة كربلاء وبقي جسم الإمام عليه السلام تحت الشمس[1].

ـ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي رضي الله عنه وفاطمة رضي الله عنها كلما رأو زينب رضي الله عنها يحتضنونها ويبكون لأن ملامح وجهها كانت تهيج أحزانهم[2]!!.

۞ القصص المختلقة في خلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة رضي الله عنهم

ـ زواج علي رضي الله عنه بأمامة رضي الله عنها بوصية من فاطمة رضي الله عنها وتربيتها لزينب رضي الله عنها[3].

ـ اجتماع النساء في مجلس زينب وأم كلثوم رضي الله عنهما في بيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه[4].

ـ صلاة زينب رضي الله عنها مع أمها فاطمة رضي الله عنها وتنبؤ فاطمة بأن زينب ستدافع عن الحق المهضوم[5].

ـ وصية فاطمة رضي الله عنها لزينب رضي الله عنها بأن ترعىٰ أخويها الحسن والحسين رضي الله عنهما[6].

---

(١) ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٥ ـ ٥٦)، ضمن متفردات المصادر المتأخرة بهذه الصورة المختصرة وعزاه إلىٰ أنوار المجالس (ص ٤٠)، ومضمون القصة غير واضح وقد نقلته كما وجدته عند الريشهري.

(٢) الخصائص الزينبية (ص ٤٩).

(٣) زينب الكبرىٰ (ص ٢٠)، الخصائص الزينبية (ص ١٥٦).

(٤) ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ١١٢).

(٥) ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ١٠٨).

(٦) تراجم سيدات بيت النبوة (ص ٦٧٣) وزينب أصغر من الحسنين، فكيف تكلِّفها أمها برعايتهما؟!، ولكن واضع القصة جاهل.

ـ رؤية زينب رضي الله عنها لأمها فاطمة رضي الله عنها وهي تقوم الليل وقولها للحسين: «الجار قبل الدار»[1].

ـ كانت زينب رضي الله عنها لا تصلي إذا دخل وقت الصلاة حتىٰ ترتوي من النظر إلىٰ أخيها الحسين رضي الله عنه[2].

۞ القصص المختلقة في خلافة علي رضي الله عنه

ـ خروج زينب رضي الله عنها لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع علي والحسنين رضي الله عنهم وشدة حيائها وخوف علي من أن يراها أحد[3]!!

ـ مناوبة علي رضي الله عنه علىٰ المبيت عند الحسن والحسين وزينب رضي الله عنهم[4].

ـ موكب زينب رضي الله عنها مع أبيها علي رضي الله عنه إلىٰ الكوفة[5].

ـ رواية «ما الخبر إن علياً كالأشقر»، تفرد بها ابن أبي الحديد، ونسبها إلىٰ أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما، وزاد فيها بعض المتأخرين أن أم كلثوم «تزيت بزي الجواري وخرجت تحف بها الإماء»، فجعلها جعفر النقدي في زينب!![6].

---

(١) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٥٨٣) ونقله عن كتاب رياحين الشريعة (٣/٧٣).

(٢) الخصائص الزينبية (ص ٢٤٠).

(٣) زينب الكبرىٰ (ص ٢٢)، الخصائص الزينبية (ص ١٥٧)، وعلق الشيخ الإمامي فضل علي القزويني علىٰ هذه الرواية قائلاً: «هذا الحديث لم نجده في الكتب المعتبرة، ولم يسنده دامت إفاداته إلىٰ كتاب ولا إلىٰ راو، ويحيىٰ المازني مجهول لم يذكره أصحابنا في كتبهم»، الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه (٣/١٥٨).

(٤) الخصائص الزينبية (ص ١٧٠).

(٥) زينب الكبرىٰ (ص ٩٢ ـ ٩٣).

(٦) زينب الكبرىٰ (ص ٢٥)، وأصله في شرح نهج البلاغة (١٤/١٣ ـ ١٤)، وانظر بحار الأنوار (٣٢ ـ ٩٠ ـ ٩١).

ـ قول زينب رضي الله عنها: «إنّ جدّي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم شَرَّع لنا حُقوقاً لأزواجنا كما شَرّع على الرجال حقوقاً مفروضة»(١).

ـ رواية زينب رضي الله عنها لوصية علي رضي الله عنه إلى الحسين والحسين رضي الله عنهما بأن يُنشِّفا بدنه ببردة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعثورهم في موضع دفنه على كتابة فيها: «هذا قبر حفره نوح النبي لعلي...»(٢).

۞ القصص المختلقة في زمن الحسن رضي الله عنه

ـ طلب الحسن رضي الله عنه من زينب رضي الله عنها أن تعطيه حنوط النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت علي رضي الله عنه لتكفنه فيه(٣).

ـ شرح زينب رضي الله عنها حديث الحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ للحسن والحسين!!(٤).

ـ توقف الحسن رضي الله عنه عن لفظ كبده خوفاً على زينب(٥).

ـ صياح زينب وبكاؤها عند احتضار الحسن رضي الله عنه(٦).

---

(١) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٨٢) ونقله عن كتاب عقيلة الطهر والكرم لموسى محمد علي وذكر أنه عزاه لابن الأنباري، وأجزم ببراءة ابن الأنباري من هذه الأخلوقة البيِّن من لغتها أنها من وضع المعاصرين!.

(٢) زينب الكبرى (ص ٣٧ ـ ٣٨)، زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٨٤).

(٣) زينب الكبرى (ص ٢٢ ـ ٢٣) ونقله عن بحار الأنوار (٤٢/٢٩٤).

(٤) ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ١١٩ ـ ١٢٠)، زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٧٨ ـ ٥٨١) وقال في مطلعه: «وجاء في كتب التاريخ»!! وليته عزا الخبر إلى مصدره الأصلي وهو كتاب ابنة الزهراء لشلبي.

(٥) زينب الكبرى (ص ٢٢).

(٦) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٦٨)، ونقله عن كتاب معالي السبطين.

۞ القصص المختلقة في عهد الحسين وبعد مقتله رضي الله عنه

❊ القصص المختلقة في المدينة

ـ قيام الحسين رضي الله عنه لزينب رضي الله عنها عندما تزوره إجلالاً لها[(١)].

ـ استئذان زينب رضي الله عنها من عبد الله بن جعفر رضي الله عنه للسفر مع الحسين رضي الله عنه[(٢)].

ـ اعتراض زينب رضي الله عنها على ابن عباس رضي الله عنهما حين أشار على الحسين رضي الله عنه بعدم الخروج بالنساء[(٣)].

❊ القصص المختلقة في الطريق إلى كربلاء[(٤)]

ـ سفر زينب رضي الله عنها مع الحسين في موكب عظيم مع المحامل المزركشة والمزينة بالحرير والديباج[(٥)].

ـ مداومة زينب رضي الله عنها على قيام الليل في طريق الشام وكربلاء[(٦)].

---

(١) زينب الكبرى (ص ٢٢).

(٢) زينب الكبرى (ص ٩٤)، الخصائص الزينبية (ص ١٧٤).

(٣) زينب الكبرى (ص ٩٤ ـ ٩٥) ونسبه لكتاب الكبريت الأحمر والظاهر أن المقصود كتاب الكبريت الأحمر في شرائط أهل المنبر وهو للبيرجندي المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ، الخصائص الزينبية (ص ٢٠٩).

(٤) وقصة خروج زينب الكبرى مع الحسين إلى كربلاء لا تصح أصلاً كما مضى تفصيله.

(٥) زينب الكبرى (ص ٩٣)، الخصائص الزينبية (ص ١٧٥)، ونسبه لكتاب أسرار الشهادة، وقد قال النوري عن خبر مماثل يَنسِبُ إلى الحسين رضي الله عنه الخروج في موكب عظيم: «وبحسب ذلك الخبر المختلق الذي لا أساس له فقد جُعل للحسين عليه السلام زي الجبابرة والملوك»، اللؤلؤ والمرجان ـ المترجَم للعربية ـ (ص ٢١٢).

(٦) زينب الكبرى (ص ٦٢)، وذكر أن القائيني البيرجندي نقله عن بعض المقاتل المعتبرة،=

ـ صلاة زينب رضي الله عنها جالسة بسبب الجوع لأنها كانت تقسم نصيبها من الطعام على الأطفال[1].

❋ القصص المختلقة في كربلاء قبل مقتل الحسين رضي الله عنه

ـ قول زينب رضي الله عنها للحسين رضي الله عنه لما سمعته ينعى نفسه: «رُدنا إلى حرم جدنا»[2].

ـ حوار الحسين رضي الله عنه مع زينب رضي الله عنها وقولها: «هل استعلمت من أصحابك نياتهم؟»[3].

ـ خبر وصول حبيب بن مظاهر إلى كربلاء وإبلاغه سلام زينب رضي الله عنها عند وصوله كربلاء[4].

ـ دخول زينب رضي الله عنها لخيمة الحسين رضي الله عنه وخيمة العباس بن علي وخيمة حبيب بن مظاهر وما تلا ذلك من وقائع[5].

= ونقل حكاية شبيهة من مثير الأحزان لشريف الجواهري.

(١) زينب الكبرى (ص ٦٢ ـ ٦٣)، ونسبه إلى بعض المتتبعين!.

(٢) مقتل الحسين المنسوب للخوارزمي (٣٢١/١).

(٣) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ١٧٧ ـ ١٧٨)، ونقله عن كتاب الدمعة الساكبة (٢٧٣/٤) وكتاب معالي السبطين، وعزاه الريشهري إلى صاحب الدمعة الساكبة ثم قال: «إلّا أنّه كما اعترف مؤلّف هذا الكتاب أنّ هذا الكلام لا يوجد في المصادر المعتبرة»، الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٦٩٥).

(٤) ذكره الريشهري ضمن متفردات المصادر المتأخرة في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥١)، وعزاه إلى أسرار الشهادات (٥٩١/٢)، وقال في موضع آخر عن هذه الرواية وأمثالها: «ومن المؤسف أنّ الكثير من الخطباء والنعاة يستندون إليها»، الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٧١٨).

(٥) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ١٨١ ـ ١٨٨)، ونقله عن معالي السبطين، وذكره=

ـ أمر زينب رضي الله عنها لمن حولها بأن يبلغوا سلامها لحبيب بن مظاهر، فلطم حبيب رأسه وقال: «من أكون حتىٰ تسلم علي زينب بنت أمير المؤمنين»[1].

ـ نفاد الماء وعطش الأطفال واتباعهم لزينب رضي الله عنها وهم يطلبون منها الماء[2].

ـ إتيان زينب رضي الله عنها بولديها يوم عاشوراء للحسين رضي الله عنه وقولها: «لو الجهاد فرض علىٰ النساء لوددت أن أفديك نفسي ألف مرة»[3].

ـ كشف بصر زينب رضي الله عنها ورؤيتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كربلاء وهو يبكي مقتل الحسين رضي الله عنه[4]!.

= الريشهري ضمن الروايات المكذوبة في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١٢٣) نقلاً عن النوري في اللؤلؤ والمرجان ـ الفارسي ـ (ص ٢٦٤)، وعزاه إلىٰ معالي السبطين (١/٢٠٩)، وقال النوري عن هذا الخبر: «والحق أن واضع هذا الخبر قد أعمل فيه فنه ومهارته بكل إتقان»، اللؤلؤ والمرجان ـ المترجَم للعربية ـ (ص ٢١٢)، وقال الريشهري في موضع آخر عن هذه الرواية: «إنّنا لا نجد لها أثراً في المصادر المعتبرة، ومن المحتمل أن يكون صاحب كتاب الدمعة الساكبة أوّل من روىٰ هذه الحادثة، نعم هو قد نسب هذه الرواية إلىٰ الشيخ المفيد، إلّا أنّها لا توجد في شيء من كتب الشيخ المفيد، بل لا توجد في شيء من الكتب المعتبرة أيضاً»، الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٠)، وصاحب الدمعة الساكبة هو محمد باقر بن عبد الكريم البهبهاني المتوفىٰ سنة ١٢٨٥ هـ.

(١) إكسير العبادات في أسرار الشهادات (٢/٧٤٣).

(٢) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ١٩٠ ـ ١٩١)، وعزاه إلىٰ معالي السبطين الذي نقله من أسرار الشهادة.

(٣) الخصائص الزينبية (ص ٢٠٩)، ولم يعلم واضع الرواية أن ابني عبد الله بن جعفر اللذين كانا مع الحسين في كربلاء هم أبناء عبد الله بن جعفر من غير زينب كما مضت الإشارة إليه (انظر ص٣٢٢) الهامش ١.

(٤) زينب الكبرىٰ (ص ٦٦ ـ ٦٧).

ـ بكاء زينب ﵂ وصراخها لموت العباس بن علي[(١)].

ـ توديع الحسين ﵁ لزينب ﵂ وأم كلثوم وفاطمة وسكينة ووصية الحسين لزينب بالعيال والأطفال[(٢)].

ـ وصية الحسين ﵁ لزينب ﵂ بجمع الأطفال بعد موته وعثورها علىٰ طفلين ماتا من العطش[(٣)].

ـ وصية الحسين ﵁ لزينب ﵂ وغيرها من النساء بعلي بن الحسين[(٤)].

ـ وصية الحسين ﵁ للنساء وبكاء زينب ﵂ ولطمها وجهها[(٥)].

ـ إلقاء زينب ﵂ بنفسها علىٰ جسد عليٍّ الأكبر بن الحسين قبل مجيء الحسين ﵁؛ لأنّها كانت تعلم أنّ روحه ستفارق جسمه إن رأىٰ ابنه مقتولاً[(٦)].

---

(١) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٢) بحار الأنور (٤٥/٤٧) ونسبه إلىٰ بعض الكتب، زينب الكبرىٰ (ص ١٠٦).

(٣) زينب الكبرىٰ (ص ١٠٩) وعزاه إلىٰ الإيقاد!، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٥٢)، ونقله عن الإيقاد (ص ١٣٩)، وصاحب الإيقاد هو محمد علي الشاه عبد العظيمي المتوفىٰ سنة (١٣٣٤ هـ)، وقد نقله عن مقتل ابن العربي!! ولم أقف علىٰ من نسب هذا الكتاب لابن العربي قبل صاحب الإيقاد، وقال محقق الإيقاد في الهامش (٢): «لم أعثر علىٰ كتاب لابن العربي بهذا الاسم»، وقد صرح فضل علي القزويني بأن رواية الإيقاد لا مستند صحيح لها، انظر: الإمام الحسين ﵇ وأصحابه (١٧١/٣).

(٤) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢١٦) ونقله عن الدمعة الساكبة (٣٥١/٤ ـ ٣٥٢).

(٥) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢١٦) ونقله عن معالي السبطين (١٣/٢ ـ ١٤).

(٦) ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٨١٠) ضمن الوقائع التي لا توجد في المصادر المعتبرة وعزاه إلىٰ معالي السبطين (٢٥٤/١) وقال: «أصل مجيء زينب ﵉ قبل الإمام الحسين ﵇ ورد في المصادر المعتبرة، ولكن الإشكال يكمن في بيان سبب غير حقيقي للحادثة».

ـ ستر الحسين رضي الله عنه لوجه زينب رضي الله عنها بعباءة لما رآها خرجت وهي تندب عليّاً الأكبر بن الحسين[1].

ـ رواية: «أي جرح تشده لك زينب»؟، ورواية مخاطبة زينب رضي الله عنها للعباس ابن علي رضي الله عنه حين عرض شمر عليه وعلىٰ إخوته الأمان[2].

ـ موت عبد الله الرضيع وتسليم الحسين رضي الله عنه إياه لزينب رضي الله عنها بعد أن أصابه سهمٌ[3].

ـ كلام زينب رضي الله عنها مع حبيب بن مظاهر وضربها عمود الخيمة برأسها بسبب علمها بما سينالها من أذىٰ بعد مقتل الحسين رضي الله عنه[4].

ـ طلب الحسين رضي الله عنه فرسه في ساحة القتال فلم يكن ليأتيه به إلا زينب رضي الله عنها وحواره معها[5].

ـ خروج زينب رضي الله عنها إلىٰ ساحة المعركة وكلامها مع الحسين رضي الله عنه أثناء احتضاره ودفاعها عنه ضد شمر بن ذي الجوشن وغيرها من التفاصيل المكذوبة والمنسوجة في قصة طويلة، خُتمت بكلامها مع علي بن الحسين بعد مقتل

---

(١) إكسير العبادات في أسرار الشهادات (٢/٦٤٥).

(٢) ذكر محسن الأمين هاتين الروايتين ضمن الروايات المكذوبة التي لا يوجد لها مصدر في رسالته التنزيه لأعمال الشبيه (ص ١٣)، وصرح محمد الحسون في كتابه قراءة في رسالة التنزيه (ص ٩٧) بأنه لم يعثر عليهما في أي مصدر.

(٣) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، ونقله عن معالي السبطين.

(٤) زينب الكبرىٰ (ص ٦٦)، ونقله عن كتاب نور العين المفترىٰ علىٰ الإسفراييني.

(٥) ذكر ذلك النوري في اللؤلؤ والمرجان ـ المترجَم للعربية ـ (ص ٢١٣)، وقال عن هذه الرواية: «لا أصل لها، بل إن فيها كذباً واضحاً وافتراء علىٰ الإمام عليه السلام علىٰ الملأ ومن فوق المنابر».

الحسين وانكساف الشمس ونزول أمطار من دم[1].

ـ كلام زينب ﵂ مع الحسين ﵁ حين احتضاره وقوله لها: «أخية ارجعي إلىٰ الخيمة فقد كسرتِ قلبي وزدتِ كربي»[2].

ـ محاولة زينب ﵂ منع سنان بن أنس النخعي من قتل الحسين ﵁ فلكزها برجله[3].

ـ قول الحسين ﵁ لزينب ﵂ في وداعه الأخير لها: «لا تنسيني في نافلة الليل»[4].

---

(١) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٨) ونقله عن كتاب تظلم الزهراء (ص ٢٣٢) الطبعة القديمة، وهو في الطبعة الجديدة بتحقيق مهدي رجائي في (ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧)، وهو خبر طويل ركيك لا مصدر له، قال ناقله: «حكىٰ بعض نقلة الأخبار»! ويبدو أن هذه القصة دُست في الطبعات القديمة لكتاب تظلم الزهراء فقد صرح مهدي رجائي في تحقيقه لتظلم الزهراء (ص ٢٦٤) الهامش (٢) بأن هذا الخبر ليس في النسختين الخطيتين لكتاب تظلم الزهراء! ومع ذلك أثبته في طبعته!.

(٢) ذكره النوري في اللؤلؤ والمرجان ـ المترجَم للعربية ـ (ص ١٢٨) وجعله من مفتريات قراء العزاء في المنبر.

(٣) إكسير العبادات في أسرار الشهادات (٣/٧٤) ونسبه إلىٰ كتاب شهاب الدين العاملي، وهو كتاب مختلق ملفق باعتراف المؤلف الدربندي نفسه! كما في إكسير العبادات (٢/٣٠٥)، وقد فصل النوري حال الكتاب في اللؤلؤ والمرجان ـ المترجم للعربية ـ (ص ٢٠٠ ـ ٢٠١) وبين أنه كراسات مختلقة مفتراة ومكذوبة ولا تصح نسبتها إلىٰ شهاب الدين العاملي الذي لم يؤلف قط كتاباً عن مقتل الحسين!.

(٤) وفاة السيدة زينب الكبرىٰ لفرج آل عمران القطيفي المطبوع مع مجموع وفيات الأئمة (ص ٤٣٣)، وذكر أن البيرجندي نقله عن بعض المقاتل المعتبرة!، وذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٦) ضمن متفردات المصادر المتأخرة.

* القصص المختلقة في كربلاء بعد مقتل الحسين رضي الله عنه[1]

ـ قول زينب رضي الله عنها مخاطبةً جثمان أخيها رضي الله عنه: «هل أنت أخي؟ هل أنت ابن أبي؟»، وتقبيلها نحر أخيها وأوداجه المقطّعة، وقولها: «اللّهمّ تقبّل منّا هذا قليل القربان»[2].

ـ اعتناق زينب رضي الله عنها جسد الحسين رضي الله عنه بعد أن قُطع رأسه[3].

ـ تذكُّر زينب قول أمها فاطمة رضي الله عنها «يا زينب قَبِّلي حسيناً باسمي في عنقه»[4].

ـ دعاء زينب رضي الله عنها على خولي بن يزيد ـ الذي سلب النساء ـ بأن تقطع يداه ورجلاه، فقطعتا في زمن المختار[5].

ـ دعاء زينب رضي الله عنها على شامي تعرض لفاطمة بنت علي بأن يصيبه

---

(١) قال فضل علي القزويني: «وقد ذكروا في المقام عند ورودهن على المصرع أموراً بعضها مقطوع الكذب، وبعضها مظنونه، وبعضها محتمل الصدق والكذب، ومن أراد فليرجع إلى الطراز المذهب، وقد جمع فيه من كتب المتأخرين والمعاصرين، كحزن المؤمنين، ولسان الواعظين ومصائب المعصومين وبيت الأحزان وبحر المصائب ومبكي العيون وأمثال ذلك من المصنفات. ويا ليت مؤلف الطراز اقتصر على المنتخب ومقتل أبي مخنف المطبوع ولم يذكر ما ينقص قدره وقدر مؤلفه»، الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه (١٧٥/٣).

(٢) ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٤) ضمن متفردات المصادر المتأخرة وعزاه إلى: الخصائص الحسينية (ص ١٨٠)، تذكرة الشهداء (ص ٣٦٣)، معالي السبطين (٣٢/٢)، الكبريت الأحمر (ص ٣٧٦) (نقلاً عن الطراز المذهب) وعنوان الكلام (ص ٥٧).

(٣) زينب الكبرى (ص ١٠٨)، وعزاه إلى الدمعة الساكبة، الخصائص الزينبية (ص ٢١٠).

(٤) ذكر ذلك المطهري في الملحمة الحسينية (٢٥١/٣) ضمن الأمور المكذوبة التي تذكر في المنابر، وفي (٢٦٤/٣) صرح بأن هذه القصة خرافة.

(٥) زينب الكبرى (ص ١٠١ ـ ١٠٣) ونسبه إلى بعض ذوي الفضل، وكرره في (ص ١٠٩).

العمىٰ فعمي[1].

ـ مجيء زينب رضي الله عنها إلىٰ علي بن الحسين بعد استشهاد الحسين رضي الله عنه، وقول علي بن الحسين لها: «يا عمّة، تهيّئي للأسر فقد قُتل أبي»[2].

ـ منعُ زينب رضي الله عنها شمر بن ذي الجوشن من قتل علي بن الحسين[3].

ـ إنقاذ زينب رضي الله عنها لعلي بن الحسين من الاحتراق[4].

ـ قصة رجوع فرس الحسين رضي الله عنه من دون الحسين وبكاء النساء[5].

ـ قول علي بن الحسين لزينب رضي الله عنها عندما هجموا علىٰ خيامهم: «عليكن بالفرار»[6].

ـ رواية ربط أهل بيت الحسين رضي الله عنه بحبلٍ رُبط من جانب بعلي بن الحسين، ومن جانب آخر بزينب رضي الله عنها[7].

ـ زجرُ زينب رضي الله عنها لشمر بن ذي الجوشن لما أمر رجاله أن تُحمل النساء

---

(١) زينب الكبرىٰ (ص ٦٦)، وعزاه إلىٰ أرباب المقاتل.

(٢) ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٣) ضمن متفردات المصادر المتأخرة وعزاه إلىٰ تذكرة الشهداء (ص ٣٤٧).

(٣) زينب الكبرىٰ (ص ١٠٩) وعزاه إلىٰ معدن البكاء.

(٤) الخصائص الزينبية (ص ٢٢٢)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٤٨) ونقله عن الطراز المذهب.

(٥) زينب الكبرىٰ (ص ١٠٩) وعزاه إلىٰ أبي مخنف، والظاهر أنه وقف عليه في المقتل المنحول علىٰ أبي مخنف والذي مضىٰ الكلام عنه.

(٦) ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٣ ـ ٥٤) ضمن متفردات المصادر المتأخرة وعزاه إلىٰ معالي السبطين (٢/٥٢).

(٧) ذكره الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٥) ضمن متفردات المصادر المتأخرة وعزاه إلىٰ المنتخب للطريحي (ص ٤٧٣).

على الأقتاب بلا حجاب، وبكاؤها بعد أن رأت أجساد قتلى أهل البيت[١].

ـ سلْبُ رجل أزرق العينين قناع زينب رضي الله عنها وقرطها، ودعاؤها عليها بأن تحرقه النار[٢].

ـ قول فاطمة بنت علي رضي الله عنها لزينب رضي الله عنها: ««يا عمتاه هل من خرقة أستر بها رأسي عن أعين النظار؟»، فقالت زينب: «يا بنتاه وعمتك مثلك»، فرأيت رأسها مكشوفة...»[٣].

ـ ندب زينب رضي الله عنها للحسين رضي الله عنه بكلام طويل مسجوع[٤].

❊ القصص المختلقة في الكوفة

ـ قصة المرأة التي سألت زينب رضي الله عنها عن اسمها فلما عرفتها بكت وأهدتها ثيابها[٥].

ـ كلام زينب رضي الله عنها مع أهل الكوفة لما رأتهم يبكون على قتل الحسين[٦].

ـ دعاء زينب رضي الله عنها على المرأة التي ضربت رأس الحسين رضي الله عنه بحجر، فتهدم قصرها[٧].

---

(١) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٢) زينب الكبرى (ص ١٠٩).

(٣) بحار الأنوار (٤٥/٦١) وعزاه إلى بعض الكتب.

(٤) زينب الكبرى (ص ١١٠).

(٥) الخصائص الزينبية (ص ١٨١ ـ ١٨٢).

(٦) روضة الشهداء للكاشفي (ص ٧٠٥) وقال مترجمه محمد شعاع فاخر: «توجد خطبة العقيلة في كتب كثيرة... وهذه الفصول ليست منها ولم يدلنا المؤلف على الكتاب الذي نقل منه هذه الفصول».

(٧) إكسير العبادات في أسرار الشهادات (٢/٤٠٦)، ونسبه إلى جملة من كتب المقاتل، زينب

ـ نطحُ زينب رضي الله عنها جبينها برأس المحمل لما رأت رأس الحسين رضي الله عنه في الكوفة[1].

ـ كلام ابن زياد مع زينب رضي الله عنها وقولها: «ما تريد وقد هتكتني بين النساء»، وغيرة علي بن الحسين علىٰ زينب وقوله لابن زياد: «إلىٰ كم تهتك عمتي بين من يعرفها ولا يعرفها»[2]!.

* القصص المختلقة في الشام[3]

ـ إنشاد زينب رضي الله عنها شعراً أوله: «بَنَاتُ مُحَمَّدٍ أَضْحَتْ سَبَايَا»[4].

الكبرىٰ (ص ٦٧) وعزاه إلىٰ جماعة من الناس!.

(١) زينب الكبرىٰ (ص ١١١ ـ ١١٢)، الخصائص الزينبية (ص ٢٧٧). ويأتي الكلام عن هذا الخبر في مبحث مستقل.

(٢) المنتخب للطريحي ـ طبعة الأعلمي ـ (ص ٤٦٧) إكسير العبادات (٣/٣٤٤)، زينب الكبرىٰ (ص ١١٢).

(٣) يبدو أن هناك قصصاً عديدة يعسر تتبعها تروىٰ عن وقائع مسير أهل البيت من الكوفة إلىٰ الشام، وقد حكم فضل علي القزويني في الفصل الذي عقده لترجمة زينب بعدم صحة هذه القصص، فقال: «في بعض المقاتل ومؤلفات المتأخرين ذكرت أمور وقضايا وحوادث في طريق الشام أعرضنا عن نقلها لعدم الاعتداد بها والاعتماد بناقلها، لعدم استنادهم إلىٰ مدرك صحيح وسند يعتمد عليه»، الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه (٣/٢٤٩)، ثم خص ما يروىٰ عن زينب بالنقد فقال: «أما ما ورد عليها بالخصوص واختصت به وجرىٰ عليها فلم أر في الكتب المعتبرة والتواريخ المعتمدة شيئاً نذكره ونعتمد عليه، إلا أن المؤرخ في الطراز المذهب ذكر أموراً وقضايا مختصة بها، بل قد ذكر أموراً مشتركة بينها وبين غيرها، نقلها من الكتب غير المعتبرة عندنا بل غير معروفة، بل قد ذكر أموراً في مدة مكثهن بالشام مختصة ومشتركة بعضها مقطوع الكذب وبعضها مظنونه وبعضها محتمل الصدق والكذب، أعرضنا عنها لعدم الاعتماد علىٰ نقلها وعدم استناد الناقل إلىٰ سند صحيح أو أصل وكتاب يعتمد عليه» الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه (٣/٢٥٢).

(٤) إكسير العبادات في أسرار الشهادات (٢/٦٣٣)، والركة ظاهرة فيه.

ـ أسطورة أمر زينب ﵂ الأرض أن تبتلع شمر بن ذي الجوشن لما آذاها بالسيف، ثم سماعها صوت الحسين من السماء وهو يأمرها بالصبر فأمرت الأرض بأن تتركه فتركته[1].

ـ إنشاد زينب ﵂ في نصِّيبين شعراً أوله: «تَشَهِّرُونَا فِي الْبَرِيَّةِ عُنْوَةً»[2].

ـ قول زينب ﵂: «لا تدخلن علينا عربية إلا أم ولد أو مملوكة، فإنهن سُبِين كما سُبِينا»[3].

ـ شق زينب ﵂ جيبها وبكاؤها في مجلس يزيد لما رأت رأس الحسين ﵁ وندبها للحسين بقولها: «يا حسيناه، يا حبيب جده الرسول ﷺ، ويا ثمرة فؤاد الزهراء البتول، يا ابن بنت المصطفىٰ، يا ابن مكة ومنىٰ»[4].

ـ قول زينب ﵂: «إن سيف أخي الحسين ﵁ لم يترك في الكوفة بيتاً إلا وفيه باك وباكية»[5].

ـ محاورة زينب ﵂ ليزيد وقولها: «وما كفاك حتىٰ تستحث حرم

---

(١) الخصائص الزينبية (ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨) وعزا القصة إلىٰ كتاب التمر المذاب وكتاب مقتل الاقتدائي اليزدي بواسطة بعض الثقات وصرح بعد نقل القصة بأنه لم يطلع علىٰ المصدرين!!.

(٢) إكسير العبادات في أسرار الشهادات (٤١٥/٣).

(٣) اللهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف (ص ٩٥) زينب الكبرىٰ (ص ١١٣)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٣٥٠)، وواضح وجود أثر النعرة الشعوبية في هذه الرواية.

(٤) مثير الأحزان (ص ٧٩)، زينب الكبرىٰ (ص ١١٤)، لواعج الأشجان (ص ٢٢٢)، المجالس الفاخرة (ص ٢٧٩)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٣٨٥).

(٥) زينب الكبرىٰ (ص ١١٤ ـ ١١٥)، ونقله عن مقتل ابن عصفور.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العراق إلىٰ الشام...»[1].

ـ قول زينب رضي الله عنها للشامي الذي سأل يزيد أن يهبه فاطمة بنت الحسين[2] رضي الله عنه: «لا، ولا كَرامَةَ لِهذَا الفاسِق»، وقول الشامي ليزيد: «لعنك الله يا يزيد، أتقتل عترة نبيك وتسبي ذريته؟، والله ما توهمت إلا أنهم سبي الروم!»[3].

ـ قصة دخول هند زوجة يزيد علىٰ زينب رضي الله عنها ومن معها من نساء أهل البيت، وبكاء هند لما سمعت ما وقع للحسين رضي الله عنه وأهل بيته[4].

ـ استئذان زينب رضي الله عنها من يزيد في إقامة العزاء علىٰ الحسين، فأذن لهم، فأقاموا العزاء لمدة سبعة أيام[5].

ـ إلقاء أهل الشام الرماد وجمر النار علىٰ زينب رضي الله عنها[6].

❋ القصص المختلقة عن عودتها إلىٰ المدينة[7]

ـ قصة إشراف علي بن الحسين علىٰ الموت بسبب العطش وشفقة

---

(١) زينب الكبرىٰ (ص ١١٥) ونقله عن المنتخب للطريحي.

(٢) كذا والذي ورد في رواية أبي مخنف فاطمة بنت علي رضي الله عنه.

(٣) اللهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف (ص ١٠٩)، بحار الأنوار (٤٥/١٣٧)، لواعج الأشجان (ص ٢٣٢).

(٤) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٤٩٩ ـ ٥٠٢)، ونقله عن معالي السبطين (٢/١٦٤).

(٥) كامل البهائي (٢/٣٧٠).

(٦) الخصائص الزينبية (ص ٢٧٧).

(٧) قال فضل علي القزويني: «في بعض مؤلفات المتأخرين من المعاصرين وغيرهم أمور نسبوها إلىٰ العقيلة حين رجوعها من الشام إلىٰ كربلاء، وفي كربلاء، وعند رجوعها من كربلاء إلىٰ المدينة، نقطع بكذب جملة منها، وجملة منها مظنونة الكذب، وبعضها يحتمل الصدق والكذب، تركناها لما التزمنا واشترطنا ألا نذكر في الكتاب إلا ما يعتمد عليه ونطمئن إلىٰ روايته»، الإمام الحسين وأصحابه (٣/٣٠١)، وقال أيضاً: «وأما حالها بعد الوصول إلىٰ المدينة إلىٰ يوم وفاتها فلم نعثر في الكتب ما يناسبه».

زينب رضي الله عنها عليه[1].

ـ مرور موكب النساء وعلي بن الحسين بكربلاء بعد أربعين يوماً من مقتل الحسين في طريق عودتهم للمدينة[2]، وأن زينب رضي الله عنها هي من طلبت من الدليل أن يعرّج بهم علىٰ كربلاء[3].

ـ صراخ زينب رضي الله عنها لما رأت قبر الحسين رضي الله عنه[4].

ـ كلام زينب رضي الله عنها لما أرادت الخروج من كربلاء وقولها: «يا قوم، ابكوا علىٰ الغريب التريب...»[5].

ـ بكاء زينب رضي الله عنها عند وصولها لمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقولها: «يا جداه إني ناعية إليك أخي الحسين»[6]، وارتفاع أنين حزين من القبر، فزع له منْ سمعه[7]!.

ـ التزام زينب رضي الله عنها لباس أصحاب أهل العزاء بعد مقتل الحسين رضي الله عنه[8].

---

(١) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٣٥٠).

(٢) زينب الكبرىٰ (ص ١١٧).

(٣) تراجم سيدات بيت النبوة لبنت الشاطئ (ص ٧٧٨ ـ ٧٧٩)، وموسوعة آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها أيضاً (ص ٧٤٦ ـ ٧٤٧)، ونقله عنها صالح الشهرستاني في تاريخ النياحة علىٰ الحسين (١/٧٨).

(٤) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٥١٨) ولم يذكر مصدره!.

(٥) ناسخ التواريخ (٢/٥٢٢) بواسطة موسوعة الكلمة (٢٢/٣٥)، وعزاه إلىٰ رياض الشهادة ومفتاح البكاء.

(٦) زينب الكبرىٰ (ص ١١٨).

(٧) الخصائص الزينبية (ص ١٩٥).

(٨) بحار الأنوار (٤٥/١٩٥) ونقله من مصدر مجهول قائلاً: «وروي في بعض مصنفات أصحابنا مرسلاً»، كما في (٤٥/١٨٩)، الخصائص الزينبية (ص ٢٠١)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٥٢٢).

ـ قصة تأليب زينب رضي الله عنها أهل المدينة على الأخذ بثأر الحسين ومكاتبة عامل المدينة ليزيد بخبرها، وأمر يزيد له أن يُخرج زينب من المدينة[1].

ـ قصة مراسلة حاكم المدينة ليزيد وقوله: «إن كان لك في المدينة حاجة فأخرج منها زينب رضي الله عنها»[2].

۞ القصص المختلقة عن وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها

ـ قصة خروج زينب رضي الله عنها إلى مصر مع فاطمة ابنة عم الحسين وسكينة[3]، وقصة دخولها مصر واستقبال مسلمة بن خالد لها وإسكانه إياها بداره بالحمراء[4].

ـ احتمال موت زينب رضي الله عنها بسمٍّ دُسَّ إليها من يزيد!![5].

ـ رفض زينب رضي الله عنها أن يداويها الطبيب عند نزول مرض الموت بها في مصر[6].

ـ رواية وفاة زينب رضي الله عنها بمصر سنة ٦٢ ودفنها بدارها[7].

---

(١) أخبار الزينبات (ص ١٧ ـ ١٨)، زينب الكبرى (ص ١٢١ ـ ١٢٢).

(٢) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٢٤) ولعل هذا الخبر من عمل المؤلف محمد كاظم القزويني، أخذ أصله من كتاب حسن قاسم وزاد عليه!.

(٣) أخبار الزينبات (ص ١٨).

(٤) أخبار الزينبات (ص ١٨)، زينب الكبرى (ص١٢٢).

(٥) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٩١ ـ ٥٩٢).

(٦) ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ١١٤).

(٧) أخبار الزينبات (ص ١٨)، زينب الكبرى (ص١٢٢).



خلاصة

هذا طرف من القصص الباطلة والمختلقة التي نسجت حول زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وما ذكرته هنا ليس إلا غيضاً من فيض، وأما لو وسعت البحث إلىٰ ما يقال في بعض المجالس والمنابر من القصص التي ما أنزل الله بها من سلطان، لخرج مبحث الروايات الموضوعة عن زينب لوحده في مجلد كامل!، ومن طريف ما وقفت عليه في هذا الباب، ما حكاه الشيخ الإمامي عباس القمي ـ صاحب كتاب مفاتيح الجنان ـ عن محمد إبراهيم الكلباسي «أنه لما قال أحد الفضلاء المتدينين من أهل المنبر والخطابة ـ بعد كلام ذكره ـ إنّ الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «يا زينب، يا زينب»، صاح ذلك الفقيه الورع بالخطيب من تحت المنبر في ملأ الناس: «فض الله فاك، لم يقل الإمام يا زينب مرّتين بل قالها مرّة واحدة»، فعلىٰ أهل المنبر والخطابة الحذر والملاحظة، وأن يطّلعوا علىٰ مفاسد الكذب في الجملة كي يتركوا الكذب والروايات المجعولة، بل لا ينقلوا كل ما سمعوه أو رأوه، ويقتصروا علىٰ المطالب التي ذكرها الثقات»[(١)].

أقول: فإن صنع الكلباسي هذا مع من زاد في رواية واحدة تكرار عبارة «يا زينب»، فماذا سيكون لو سمع بهذا الركام الضخم من الأكاذيب عن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؟، ولئن قال عامر الجابري ـ من الإمامية ـ المتخصص في سيرة الحسين عن أحد الأخبار المختلقة عن مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يبدو أن مسلسل الأحاديث الموضوعة حول واقعة الطف ليس له نهاية»[(٢)]، فإني أقول: «يبدو أن مسلسل الأحاديث الموضوعة عن زينب ليس له نهاية»، ولئن قلتُ إن إحصاء الأخبار المكذوبة علىٰ زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أمر لا يدرك، فقد لا أكون مبالغاً، والله المستعان.

---

(١) منتهىٰ الآمال في تواريخ النبي والآل، تعريب هاشم الميلاني (٨٢٩/١).

(٢) أصول المقتل الحسيني (ص ١٣٩).

٢ - أسطورة سبي زينب الكبرى رضي الله عنها ونساء أهل البيت

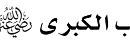
تعد قضية سبي نساء أهل البيت من القضايا التي ينطبق عليها المقولة الشائعة: «رب مشهور لا أصل له»، وذلك أن المؤلفات التي كتبت عن مقتل الحسين رضي الله عنه أو عن سيرة زينب رضي الله عنها لا تخلو من ذكر هذه الحكاية، بل إن هذه القضية قد كتب فيها مؤلفات مستقلة[١]، وأصل هذه الدعوىٰ أن جيش ابن زياد سبىٰ نساء آل البيت وذراري الحسين ومن بقي من أهل البيت ثم أرسلهم إلىٰ الشام إلىٰ يزيد، وهذه القضية ورد أصلها في روايات الأخباريين وعلىٰ رأسهم أبو مخنف، وقررها بعض العلماء المتأخرين في كتبهم، وأقدم من وقفت عليه يذكر ذلك هو أبو الفرج ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) فقد قال في كتابه «التبصرة»: «قد جمعوا في ظلم الحسين ما لم يجمعه أحد، ومنعوه أن يرد الماء فيمن ورد، وأن يرحل عنهم إلىٰ بلد، وسبوا أهله وقتلوا الولد»[٢]، وقد نَسب إليه سبطه عدة نصوص في هذا الباب غير أن نسبتها إليه لم تثبت[٣].

---

(١) وقفت منها علىٰ ستة كتب وهي: سبايا آل محمد لنبيل الحسيني، مسير السبايا ويوم الأربعين لمحمود الشريفي، ومقتل الإمام الحسين ومسير السبايا لعبد الزهراء الكعبي، وموكب الإباء للبيب بيضون، وموكب الأحزان (سبايا كربلاء) لجعفر المهاجر، ومجالس السبايا من كربلاء إلىٰ الشام من إعداد معهد سيد الشهداء.

(٢) التبصرة (١/٤٦٢)، وقد ضبط محقق المطبوع كلمة «سبُّوا» بضم الباء وتشديدها، بمعنىٰ السب وهو غلط والصواب «سبَوْا» بفتح الباء.

(٣) وقفت علىٰ نصين محرفين نسبهما يوسف بن قزواغلي المشهور بسبط ابن الجوزي إلىٰ جده أبي الفرج ابن الجوزي، ووقفت علىٰ نص ثالث لا أدري مصدره.
النص الأول: نسب سبط ابن الجوزي إلىٰ جده أنه قال في كتاب التبصرة: «ولما أسلم وحشي قاتل حمزة قال له ﷺ: «غَيِّب وجهك عني فإني لا أحب من قتل الأحبة» قال: هذا والإسلام يجبُّ ما قبله، فكيف يقدر الرسول ﷺ أن يرىٰ من ذبح الحسين **وأمر بقتله وحمل أهله علىٰ أقتاب الجمال؟!**»، تذكرة خواص الأمة (١/٥٦٠). =



....

= وبعد مراجعة كتاب التبصرة (١٦/٢) تبين أن السبط حرف كلام جده وزاد فيه ما ليس منه، فابن الجوزي إنما قال: «لما أسلم وحشي قال له ﷺ: «غيب وجهك عني»، هذا والله والمسلم لا يؤاخذ بما كان في الكفر، فكيف يقدر الرسول ﷺ أن يبصر من قتل الحسين؟»، وأما زيادة: «وأمر بقتله وحمل أهله على أقتاب الجمال» فليست من كلام ابن الجوزي!.

النص الثاني: قال سبط ابن الجوزي: وذكر جدي في كتاب الرد على المتعصب العنيد: «إنما العجب من خذلان يزيد وضربه بالقضيب ثناياه، **وحمل أهل رسول الله ﷺ سبايا على أقتاب الجمال وعزمه أن يدفع فاطمة بنت الحسين إلى الرجل الذي طلبها** وإنشاده أبيات الزبعري: «ليت أشياخي ببدر شهدوا»، ورد الرأس إلى المدينة وقد تغيرت رائحته، **وما كان مقصوده إلا الفضيحة وإظهار رائحته للناس**، أفيجوز أن يفعل هذا بالخوارج؟ أليس بإجماع المسلمين أن الخوارج والبغاة يكفنون ويصلى عليهم ويدفنون؟ وكذا قول يزيد: «لي أن أسبيكم» **لما طلب الرجل فاطمة بنت الحسين**، قول لا يقنع لقائله وفاعله باللعنة ولو لم يكن في قلبه أحقاد **جاهلية** و**أضغان بدرية** لاحترم الرأس لما وصل إليه، ولم يضربه بالقضيب وكفنه ودفنه، **وأحسن إلى آل رسول الله ﷺ**، تذكرة خواص الأمة (٥٧٧/١)، والمثبت في كتاب الرد على المتعصب العنيد (ص ٦٣ ـ ٦٤)، أن ابن الجوزي قال: «إنما العجب من خذلان يزيد وضربه بالقضيب على ثنية الحسين رضي الله عنه، وإعادته إلى المدينة وقد تغيَّرت ريحه لبلوغ الغرض الفاسد، أفيجوز أن يُفعل هذا بالخوارج؟! أوَليسَ في الشرع أنهم يُصلَّى عليهم ويُدفنون؟! أما قوله: «لي أن أسبيهم»، فأمر لا يقنع لفاعله ومعتقده إلا اللعنة ولو أنه احترم الرأس حين وصوله إليه، وصلى عليه، ولم يتركه في طشت، ولم يضربه بقضيب، ما الذي كان يضره وقد حصل له مقصوده من القتل؟! ولكن أحقاده الجاهلية ودليلها ما تقدَّم من إنشاده: ليتَ أشياخي ببدر شهدوا»، قلت: فشتان بين كلام السبط الذي ينسب فيه إلى ابن الجوزي وقوع السبي، وبين كلام الجد الذي يتكلم عن استباحة السبي دون وقوعه، فضلاً عما في كلام السبط من زيادات ليست في أصل كتاب جده وقد ميزتها كلها ووضعت تحتها خطًّا حتى يتبين أن سبط ابن الجوزي كان لا يرى بأساً بالزيادة على كلام جده دون أن ينبه على ذلك، وقد وقع غلط فيما نقله السبط أيضاً فذكر اسم «فاطمة بنت الحسين رضي الله عنه» عندما نقل الرواية، وكلام ابن الجوزي خال من ذكرها، وقد مضى أنه غلط وأن الوارد في رواية أبي مخنف أنها فاطمة بنت علي رضي الله عنهما. =

وأما سبطه أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي (٦٥٤ هـ)، فقد قرر ذلك في عدة مواضع من كتابه «تذكرة خواص الأمة»[(١)]، وكرر إطلاق السبايا علىٰ آل الحسين في عدة مواضع من كتابه «مرآة الزمان»[(٢)].

وممن ذكر ذلك أيضاً محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)[(٣)]، وعبد الله بن أسعد اليافعي (٧٦٨ هـ)[(٤)]، وأحمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ)[(٥)]، وغيرهم.

= النص الثالث: قال سبط ابن الجوزي في كتابه مرآة الزمان (١٠٧/٢٢) في ترجمة جده ابن الجوزي: «وسئل عن لعنة يزيد بن معاوية، فقال: «قد أجاز الإمام أحمد ــ رحمة الله عليه ــ لعنته. ونحن نقول: ما نحبه لما فعل بابن بنت نبينا ﷺ وحمله آل رسول الله - ﷺ - سبايا إلىٰ الشام علىٰ أقتاب الجمال، وتجرُّئه علىٰ الله ورسوله ﷺ، فإن رضيتم بهذه المصالحة في قولنا: ما نحبه، وإلا رجعنا إلىٰ أصل الدعوىٰ، يعني جواز لعنته، أما أبوه ففي خفارة الصحبة، فدعوه من أيديكم، وأنتم في حِلٍّ من الابن. وقال رسول الله ﷺ ــ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» وما رآها يزيد قط، ودخلها معاوية». ثم قال: «لا تدنسوا مجلسنا بذكر من ضرب بالقضيب ثنايا كان يقبلها رسول الله ﷺ فجعلها يزيد غرضًا لبلوغ غرضه»».

ولم أجد هذا الكلام في كتب ابن الجوزي المطبوعة، وقد نقله عن سبط ابن الجوزي أبو شامة المقدسي في الذيل علىٰ الروضتين (ص ٢٣)، وبدر الدين العيني في عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١٤٢/٥)، ومع أن مظنة هذا الكلام هو كتاب الرد علىٰ المتعصب العنيد إلا أنه خال من ذلك. فتبين بذلك أن سبط ابن الجوزي غير موثوق فيما ينقله عن جده، وسيأتي أمثلة أخرىٰ لنصوص محرفة نقلها سبط ابن الجوزي في كتبه.

(١) تذكرة خواص الأمة (٥٣٤/١)، (٥٣٨/١)، (٥٤٤/١)، (٥٤٧/١).

(٢) مرآة الأعيان (١٤٩/٨)، (١٥٠/٨)، (١٥٥/٨)، (١٥٨/٨)، (١٦٠/٨)، (١٦٥/٨)، (١٦٦/٨)، (١٧١/٨)، (٢٤٦/٨)، (٤٥/١٠).

(٣) التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة (ص ١١١٤).

(٤) مرآة الجنان (١٠٩/١).

(٥) الصواعق المحرقة (٥٧٩/٢ ــ ٥٨٠).

وقرر ذلك أيضاً بعض الكتاب المعاصرين[١]، إلا أنَّ المحققين من أهل العلم قد أنكروا ذلك وردوه.

وأمَّا عند الإمامية فهذه القضية مستفيضة في كتبهم، فقد ذُكرت مسألة السبي في رواياتهم[٢]، واتفقت كلمتهم على وقوع السبي على آل البيت في كربلاء[٣]، ولا تخلو الكتب المصنفة في مقتل الحسين من تفصيل قضية السبي[٤]، ومن ذلك ما رواه الطبرسي في خطبة زينب عند يزيد، فنسب إليها أنها قالت: «أمن

(١) مثل عائشة بنت الشاطئ في كتابها: تراجم سيدات بيت النبوة (ص ٦٤٦)، وعلي أحمد شلبي في كتابه ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ٢٠٧).

(٢) انظر: الأمالي لابن بابويه (ص ١٩٠) و(ص ١٩٢)، و(ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢)، قرب الإسناد (ص ٢٦)، كامل الزيارات (هامش ص ٤٤٤)، روضة الواعظين (ص ١٩٠)، الاحتجاج (٢/٣٤ ـ ٣٥)، إقبال الأعمال (٣ /٨٩)، المزار للمشهدي (ص ٥٠٥)، بحار الأنوار (٤٥ /٥٨ ـ ٥٩)، و(٤٥ /١٩٣)، مدينة المعاجز (٤/١٢٢ ـ ١٢٣).

(٣) مروج الذهب (٣/٢٤٧)، مثير الأحزان (ص ٦٤)، (ص ٦٦)، سبايا آل محمد (ص ٧٧)، (ص ٢١٤)، الحسين وبطلة كربلاء (ص ٣٤٥)، زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ١٤٨) الهامش ١، المجالس الحسينية لمحمد جواد مغنية (ص ٣٢)، الخصائص الزينبية (ص ١٨٥)، زينب الكبرى للنقدي (ص ٧٣) و(ص ١١٣)، زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ١٥٤)، (ص ٣٢١)، (ص ٤٢٨)، (ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤)، الشمس الطالعة (٢/٩٣)، قاموس الرجال (١٠/٣٢٨ ـ ٣٢٩)، عقيلة الوحي المطبوع ضمن موسوعة عبد الحسين الموسوي (٦/٢٥١٩)، (٦/٢٥٢٢)، مع بطلة كربلاء (ص ٥٤)، المجالس الحسينية مغنية (ص ٣٣)، السيدة زينب رائدة الجهاد (ص ٢٧٦)، معالم المدرستين (٣/١٥٧).

(٤) مثير الأحزان (ص ٦٤ ـ ٦٦ ـ)، اللهوف على قتلى الطفوف (ص ٧٨)، ذريعة النجاة (٣٠٣ ـ ٣٢٢ ـ ٣٥٢ ـ ٣٨٣)، تظلم الزهراء (٢٤٣)، المنتخب (ص ٤٧٢)، مقتل الإمام الحسين لبحر العلوم (ص ٣٠٩)، المجالس السنية في مصائب العترة النبوية (ص ١٥٢ ـ ١٥٨ ـ ١٦٦ ـ ١٦٧)، المقتل الحسيني المأثور (ص١٩٣)، سيرة الحسين في الحديث والتاريخ (١٩/٨٩ ـ ٩٧)، (١٩/٢٣٩ ـ ٣١٣).

العدل يا ابن الطلقاء تخديرك حرائرك وإمائك، وسوقك بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبايا، قد هتكت ستورهن، وأبديت وجوههن؟»[(١)].

وزعم ابن طاووس أن نساء آل البيت خرجن «باكيات يمشين سبايا في أسر الذلة»[(٢)].

وقال أيضاً: «حَمَلَ نساءه صلوات الله عليه على أحلاس أقتاب الجمال بغير وطاء مكشفات الوجوه بين الأعداء وهن ودائع الأنبياء، وساقوهن كما يساق سبي الترك والروم في أشد المصائب والهموم»[(٣)].

ونَسب إلى زينب أنها قالت: «لا تدخلن عربية إلا أم ولد أو مملوكة فإنهن سُبين كما سُبينا»[(٤)]، وزاد في قصة الشامي الذي سأل يزيد أن يهبه فاطمة بنت الحسين[(٥)]، فزعم أن الشامي قال ليزيد: «لعنك الله يا يزيد أتقتل عترة نبيك وتسبي ذريته، والله ما توهمت إلا أنهم سبي الروم»[(٦)].

كما أنَّ الكتب المصنفة عن زينب بسطت الكلام عن قضية السبي، يقول نور الدين الجزائري: «لقد بقوا في تلك الخربة أياماً لم يزرهم فيها أحد سوى الجواري اللاتي قد ذقن مرارة الأسر ولمسن ذل السبي، وذلك كما أخبرت به

---

(١) الاحتجاج (٢/٣٥)، وأصل الخبر عند ابن طيفور في بلاغات النساء (ص٢٦) وليس فيه كلمة سبايا، بل جاء عنده أن زينب قالت: «وسوقك بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد هتكت ستورهن وأصلحت صوتهن مكتئبات تخدى بهن الأباعر».

(٢) اللهوف على قتلى الطفوف (ص ٧٨).

(٣) اللهوف على قتلى الطفوف (ص ٨٤).

(٤) اللهوف على قتلى الطفوف (ص ٩٥).

(٥) مضى أن الذي في رواية أبي مخنف أنها فاطمة بنت علي رضي الله عنه.

(٦) اللهوف على قتلى الطفوف (ص ١٠٩).

السيدة زينب بقولها: «لا يدخلن علي عربية إلا أم ولد أو مملوكة فإنهن سُبين وقد سُبينا»»[1].

ويقول محمد كاظم القزويني: «لقد جاءوا بالنياق المهزولة لترحيل آل رسول الله، فلا غطاء ولا وطاء... وكأنهن سبايا الكفار والمشركين!!»[2].

وقال أيضاً: «ولما أدخلوهن دمشق طافوا بهن في الشوارع المؤدية إلىٰ قصر الطاغية يزيد، ومعهن الرؤوس علىٰ الرماح، ثم جاؤوا بهن حتىٰ أوقفوهن علىٰ دكة كبيرة كانت أمام باب المسجد الجامع، حيث كانوا يوقفون سبايا الكفار علىٰ تلك الدكة، ويعرضونهم للبيع»[3].

وكتبوا في ذلك شعراً كثيراً منه، قول محمد علي آل كمّونة:

فمَن مُبلِّغٌ عَنِّي الرَّسُولَ وَحَيْدَرَا ❊ وَفَاطِمَةَ الزَّهْرَاءَ بِنْتِ الأَطَائِبِ
بِأَنَّا سُبِينَا وَالحُسَيْنُ عِمَادُنَا ❊ غَدَا مَوْطِئاً للْعَادِيَاتِ الشَوازِب[4]

وقول محمد باقر الإيراواني:

وَا لَهْفَتَاهُ لِزَيْنَبٍ مَسْبِيَّةً ❊ بَيْنَ العِدَىٰ تَبْكِي بِدَمْعٍ سَاجِمِ[5]

وقول محمد حسين الأصفهاني:

واسْتَلَبُوا يَا وَيْلَهَا قَرَارَهَا ❊ مُذْ سَلَبُوا إِزَارَهَا خِمَارَهَا

(١) الخصائص الزينبية (ص ١٨٥).
(٢) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٥٧).
(٣) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٣٧٤).
(٤) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٦٣٠).
(٥) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٦٧٦).

وَسَـــبْيُهُمْ وَدَايِـــعَ الْمُخْتَـــارِ ❁ عَـــارٌ عَلَـــىٰ الإِسْـــلاَمِ أَيُّ عَـــارِ
يَكَـــادُ أَنْ يَـــذْهَبَ بِـــالْعُقُولِ ❁ سَـــبْيُ بَنَـــاتِ الْـــوَحْيِ وَالتَّنْزِيـــلِ[1]

كما أنَّ المتأخرين والمعاصرين من الإمامية يذكرون زينب ضمن سبايا كربلاء[2].

ولم أقف علىٰ مخالف من الإمامية في هذه المسألة إلا ما قاله علي الكوراني في كلام غريب له، حيث زعم أن المراد بالسبي هو الأسر لا الاستعباد والاسترقاق، وذلك في سياق رده علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية إنكارَه لوقوع السبي[3]، وهذا لا يستقيم مع النقول الصريحة التي نقلتها من مرويات الإمامية، فضلاً عن اتفاق علماء الإمامية علىٰ إثبات واقعة السبي المزعومة.

والأمر في روايات الأخباريين وأضرابهم من صناع الأكاذيب لا يقتصر علىٰ السبي فقط، بل تعداه إلىٰ ادعاء هتك حرمة نساء آل البيت وكشف أستارهن وسلبهن ملابسهن، وقد صُوِّر هذا في روايات القدماء بصورة مجملة وموجزة، فروىٰ أبو مخنف عن حميد بن مسلم أنه قال: «ومال الناس علىٰ نساء الحسين وثَقَله ومتاعه، فإن كانت المرأة لتنازع ثوبها عن ظهرها حتىٰ تُغلب عليه فيُذهب به منها»[4]، وأن يزيد «دعا بالنساء والصبيان فأُجلسوا بين يديه، فرأىٰ هيئة

(١) زينب الكبرىٰ لجعفر النقدي (ص ١٣٤).

(٢) راجع: الخصائص الزينبية (ص ١٨٠)، أعيان الشيعة (٤١/٧)، سبايا آل محمد (ص ٧٧)، الحسين وبطلة كربلاء (ص ٥٦ ـ ٥٧)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ١٨٦ ـ ١٨٧)، (ص ٥٨٥)، سيرة الحسين في الحديث والتاريخ (٢٥٤/١٩).

(٣) جواهر التاريخ (١١٠/٤ ـ ١١١)، وسيأتي كلامه مع الرد عليه.

(٤) تاريخ الطبري (٤٥٣/٥)، الإرشاد (١١٢/٢).

قبيحة، فقال: قبح الله ابن مرجانة! لو كانت بينه وبينكم رحم أو قرابة ما فعل هذا بكم، ولا بعث بكم هكذا»[1]، لكن روايات من تأخر عن أبي مخنف قد زيد فيها فظائع عدة، فنقل ابن طيفور (٢٨٠ هـ) أن زينب قالت ليزيد: «وسوقك بنات رسول الله ﷺ قد هتكت ستورهن»[2]، وقال ابن حبان (٣٥٤ هـ): «ثم أنفذ عبيد الله بن زياد رأس الحسين بن علي إلىٰ الشام مع أسارىٰ النساء والصبيان من أهل بيت رسول الله ﷺ علىٰ أقتاب مكشفات الوجوه والشعور»[3].

ويقول سِبط ابن الجوزي: «وأخذَ ملحفة فاطمة بنت الحسين واحدٌ، وأخذ حُليّها آخرٌ، وعرّوا نساءه وبناته من ثيابهن»[4].

وبالغت روايات المتأخرين من الإمامية في تفاصيل هذه الواقعة حتىٰ زعم الرواة أن نساء آل البيت صرن عرايا!.

يقول ابن نما الحلي «ثمّ اشتغلوا بنهب عيال الحسين ونسائه حتىٰ تُسلب المرأة مقنعتها من رأسها أو خاتمها من إصبعها أو قرطها من أذنها وحجلها من رِجلها، وجاء رجل من سنبس إلىٰ ابنة الحسين عليه السلام وانتزع ملحفتها من رأسها وبقين عرايا تناوحهن رياح النوائب وتعبث بهن أكف المصائب»[5].

ويقول أيضاً: «واجتمع الناس للنظر إلىٰ سبي آل الرسول ﷺ وقرة عين

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٦١).

(٢) بلاغات النساء (ص ٣٦).

(٣) الثقات (٢/٢١٢)، وانظر أيضاً (٢/٢١٣).

(٤) تذكرة الخواص (ص ٢٢٨)، طبعة منشورات الشريف الرضي، و(٢/١٧١) طبعة المجمع العالمي لآل البيت.

(٥) مثير الأحزان (ص ١١٧) من طبعة المكتبة الحيدرية.

البتول فأشرفت امرأة من الكوفة وقالت: «من أي الأسارىٰ أنتن؟»، فقلن: «نحن أسارىٰ محمد صلى الله عليه وآله وسلم»، فنزلت وجمعت ملاءاً وإزاراً ومقانع وأعطتهن فتغطين»[1].

وقال ابن طاووس: «أُخرج النساء من الخيمة وأشعلوا فيها النار فخرجن حواسر مسلبات حافيات»[2]، وقال أيضاً: «وسُيِّر حرم رسول الله من العراق إلىٰ الشام علىٰ الأقتاب مكشفات الوجوه بين الأعداء وبين أهل الارتياب»[3].

ونقل المجلسي عن بعض الكتب رواية ورد فيها: «ونساؤه سبايا، حفاة عرايا»[4]، ونسبوا إلىٰ أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما أنها أنشدت:

وَرَهْطُكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَضْحَوْا ❊ عَرَايَا بِالطُّفُوفِ مُسَلَّبِينَا

ونقل المجلسي عن بعض الكتب أن فاطمة بنت الحسين قالت لزينب: ««يا عمَّتاه هل من خرقة أستر بها رأسي عن أعين النُّظَّار»؟ فقالت: «يا بنتاه وعمَّتك مثلك» فرأيت رأسها مكشوفة»[5].

وتفنن بعض الكتاب الإمامية المعاصرين في تفصيل واقعة السبي، فيقول الكاتب الإمامي محمد قانصو: «لم يكتف أعداء الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم بنهب ما في المعسكر، بل عمدوا إلىٰ نساء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فسلبوا ما عليهن من مقانع ولباس حتىٰ كشفوا رؤوسهن وشيئًا من أجسادهن...»[6].

---

(١) مثير الأحزان (ص ٦٦)، ومثله في اللهوف في قتلىٰ الطفوف لابن طاووس (ص ٨٥).

(٢) اللهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف (ص ٧٨)، بحار الأنوار (٤٥/٥٨).

(٣) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف (ص ١٦٦).

(٤) بحار الأنوار (٤/٣٤٦).

(٥) بحار الأنوار (٤٥/٦١)

(٦) ما بعد كربلاء (ص ٤٤).



ويقول أيضاً: «ولقد استمرت نساء الرسالة هكذا مكشوفات الأستار قد هُتكت حرمتهن طوال يوم عاشوراء والذي يليه حتىٰ وصلوا مشارف الكوفة... فأشرفت امرأة من الكوفيات فقالت من أي الأسارىٰ أنتن؟ فقلن نحن أسارىٰ محمد ﷺ، فنزلت من سطحها وجمعت ملاءً وأُزراً ومقانع فأعطتهن فتغطين.. ومن الواضح أن المقانع تستر الرأس، والأزر تستر ما تحت السرة، والملاء ما توضع علىٰ الرأس إلىٰ أسفل الجسد مما يعني أن بنات الرسالة كن يفتقدن هذه الألبسة، أو كانت عليهن ممزقات إلىٰ حين أعطتهن إياها هذه المرأة الكوفية[1]، ومع هذه الثياب التي وصلتهم فإن بنات الرسالة بقين مكشوفات الوجوه طوال مدة السبي»[2].

ويقول محمد جعفر الطبسي: «بل جاوزوا المدىٰ فعَدَوْا علىٰ المخيم لنهب ما فيه ولهتك ستر حرم رسول الله ﷺ بسلب ما عليهن من حلي وحجاب بصورة فجيعة يندىٰ لها جبين كل أبيٍّ غيور»[3].

وقال نبيل الحسيني: «فهاهن بنات علي بن أبي طالب تتقدمهن زينب بنت فاطمة الزهراء ﵄ وهن مكشوفات الرؤوس»[4].

وقال محمد كاظم القزويني: «لقد جاءوا بالنياق المهزولة لترحيل آل رسول الله ﷺ، فلا غطاء ولا وطاء»[5].

(١) قلت: حاشا نساء آل البيت عن هذا الوصف المخزي الذي صوره بهن، ولا تستغرب فهذا مآل روايات الأخباريين.

(٢) ما بعد كربلاء (ص ٤٥).

(٣) مع الركب الحسيني من المدينة إلىٰ المدينة (٥/٥٥).

(٤) سبايا آل محمد ﷺ (ص ٧٧).

(٥) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٢٥٧).

وقال أيضاً: «ثمّ جاؤوا بهن حتىٰ أوقفوهن علىٰ دكة كبيرة كانت أمام باب المسجد الجامع، حيث كانوا يوقفون سبايا الكفار علىٰ تلك الدكة، ويعرضونهم للبيع، ليتفرج عليهم المصلون لدىٰ دخولهم إلىٰ المسجد وخروجهم منه، وبذلك يختاروا من يريدونه للاستخدام ويشتروه»(١).

ويقول جعفر مرتضىٰ العاملي: «إنّ هذا السبي للنساء وحملهن علىٰ أقتاب الجمال، والطواف بهن في البلاد، وقد هتكت ستورهن، وأبديت وجوههن لا ربط له بالحصول علىٰ الملك...»(٢).

ولما صارت هذه القضية بهذا المنزلة والأهمية وفشت وانتشرت في الكتب المصنفة في مقتل الحسين وسيرة زينب، فضلاً عما فيها من الإزراء علىٰ آل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخاصة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها كان لابد من بحث هذه المسألة وبيان بطلانها.

ولا يظنن ظان أن الغاية من بحث هذه القضية هو تبرئة ابن زياد أو يزيد من الإساءة إلىٰ آل البيت، بل إنما نريد تنزيه آل البيت من دعوىٰ وقوع السبي علىٰ نسائهم، والمقصود هو التفصيل في بيان عدم ثبوت هذه الواقعة وكونها من الأباطيل التي راجت في كتب الأخباريين، وتتأكد أهمية تفنيد هذه الأسطورة لما صار لها من التبعات التي رأيناها في أيامنا، خاصة حين صار بعضهم يتخذ هذه القصة شعاراً لإذكاء الصراعات بين عامة المسلمين وإصباغها لباساً طائفياً، ورأينا من يطلق شعار «لن تسبىٰ زينب مرتين» ويتخذه ذريعة لتبرير أغراضه

(١) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٣٧٤).

(٢) سيرة الحسين في الحديث والتاريخ (١٩/٢٥٨).

الطائفية التي أدت إلىٰ تأجيج الفتنة في الأمة وكانت من أسباب تمزيقها، وبما أن أمر هذه القضية قد بلغ هذا المبلغ الخطير كان لا بد من تسليط الضوء عليها وبيان الحقيقة الغائبة عمن انخدع بتلك الشعارات الزائفة، ثم إنني لم أقف ـ بعد طول البحث ـ عمن فصَّل الرد علىٰ أسطورة سبي نساء آل البيت ودرس الروايات الواردة في هذا الباب سنداً ومتناً، وجل ما وقفت عليه هو كلام مجمل لشيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة، وتبعه عليها سائر من تكلم في قضية السبي، فكان هذا داعياً آخر لبحث هذه المسألة بصورة مفصلة.

*** المسألة الأولىٰ: نقد الروايات التي ورد فيها أمر السبي**

أصل قضية السبي ورد ابتداء في «مقتل الحسين» الذي صنفه أبو مخنف، وورد أيضاً في أخبار غير أبي مخنف، وهذه الأخبار بعضها ورد فيه ذكر زينب رضي الله عنها، وبعضها لم تذكر فيه زينب، وإنما يذكر فيه نساء آل البيت دون تعيين، فقمت بدراسة هذه الأخبار كلها سواء ما ورد فيه التصريح بذكر زينب أم لم يرد فيه، لأن زينب مشمولة بالروايات الواردة في أخبار نساء آل البيت اللواتي كن مع الحسين في كربلاء علىٰ ما رواه أبو مخنف، فكان التعرض لها واجباً لغلق باب الاعتراض ولاستيفاء ما ورد في هذا الباب، فأقول:

أ ـ دراسة مرويات الأخباريين في السبي

وردت مسألة السبي في روايات أبي مخنف في ثلاثة مواضع:

ـ الرواية الأولىٰ: من قول زينب رضي الله عنها حين قتل الحسين رضي الله عنه، فنسب إليها أبو مخنف أنها ندبته بكلام قالت فيه: «يا محمداه! وبناتك سبايا،...»[1].

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٦)، ونقل ابن سعد هذا الخبر باختصار (٦/٤٤٥).

وقد فصّلت الكلام عن بطلان هذه الرواية فيما سلف من الكلام عن نقد مرويات أبي مخنف عن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبينت أوجه الخلل في سندها ومتنها فراجعه[1].

ـ الرواية الثانية، روىٰ أبو مخنف عن فاطمة بنت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: «إنّ رجلاً شامياً قال ليزيد بن معاوية: «يا أمير المؤمنين، هب لي هذه»، يعنيني، وكنتُ جارية وضيئة ـ فأرعدتُ وفرقتُ، وظننت أن ذلك جائز لهم، وأخذت بثياب أختي زينب، قالت: وكانت أختي زينب أكبر مني وأعقل، وكانت تعلم أن ذلك لا يكون، فقالت: «كذبت والله ولؤمت! ما ذلك لك وله»، فغضب يزيد، فقال: «كذبتِ والله، إن ذلك لي، ولو شئتُ أن أفعله لفعلتُ»، قالت: «كلا والله، ما جعل الله ذلك لك إلا أن تخرج من ملتنا، وتدين بغير ديننا...»[2].

وقد مضىٰ تفصيل الكلام أيضاً عن هذه الرواية، وأثبتُ بطلان سندها ومتنها[3]، ثمّ إنها ليست دالة علىٰ وقوع السبي وغاية ما تثبته أن يزيد كان يستبيح سبي آل البيت، أما إثبات وقوع السبي بهذه الرواية فممنوع، فلو كان السبي واقعاً علىٰ فاطمة بنت علي لما تردد يزيد في أن يهبها لمن يشاء، ولما منعه اعتراض زينب عليه عن ذلك، بل إن الرواية تزعم أن الشامي لما عاود يزيد، وكرر طلبه أن يهبه فاطمة بنت علي، زجره يزيد، فأين السبي هنا؟ غاية ما يقال إن مضمون هذه الرواية الباطلة أن الرجل الشامي كان يظن نساء أهل البيت من السبايا، فطمع في أخذ إحداهن، فلما اعترضت زينب بكلام فيه قوة وهي في مجلس يزيد، أراد

---

(١) انظر (ص ٣٤٦).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٦١)، وقد روىٰ خالد بن يزيد القسري هذه القصة مختصرة كما في تاريخ الطبري (٥/٣٩٠) وقد مضىٰ أنه إنما أخذ كل أخباره من أبي مخنف.

(٣) انظر (ص ٣٥٧).

يزيد إهانتها وكسر خاطرها بجوابه لها بأن له أن يهب فاطمة للشامي إن شاء، ولذا كان آخر كلام زينب: «أنت أمير مسلط، تشتم ظالماً، وتقهر بسلطانك» لأنه قد قهرها بكلامه، فمن اخترع هذه الرواية أراد من سرد هذه القصة إثبات ظلم يزيد وتجبره، ولم يرد إثبات السبي قطعاً، فلا دلالة في هذه الرواية على المُدَّعى، ومع ذلك فالعجب ممن يستدل بهذه الرواية على وقوع السبي، لأنها مناقضة لذلك كما هو ظاهر لكل ناظر.

ـ الرواية الثالثة: رواها أبو مخنف عن القاسم بن بخيت، قال: «لما أقبل وفد أهل الكوفة برأس الحسين دخلوا مسجد دمشق، فقال لهم مروان بن الحكم: «كيف صنعتم؟» قالوا: «ورد علينا منهم ثمانية عشر رجلاً، فأتينا والله على آخرهم، وهذه الرؤوس والسبايا»»[1].

وليس حال هذه الرواية بأحسن من بقية الروايات، فإنّ في إسنادها عدة علل:

ـ **عبد الله الثمالي وشيخه القاسم بن بخيت** ـ راوي القصة ـ: لم أقف لهما على ترجمة، وقال عنهما الشيخ أكرم بن محمد: «لم أعرفه، ولا الراوي عنه، ولم أجد لهما تراجم»[2].

ـ **أبو حمزة الثمالي**: أجمع أهل الحديث على ضعفه واطراح حديثه، فقال عنه أحمد ويحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني:

---

(١) تاريخ الطبري (٤٦٥/٥)، تاريخ دمشق (٨٥/٦٢).

(٢) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (٤٥٩/٢).

«متروك»[1]، وقال ابن حماد: «ليس بثقة»[2]، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث»[3]، ولذا قال الذهبي: «متفق على ضعفه»[4] وهذا كله مع غض الطرف عن حال أبي مخنف، فالبلاء في هذا الخبر والخبرين اللذين قبله منه قطعاً.

وأما متنها فليس فيه دلالة على وقوع السبي، وغاية ما يقال: إن هذا القائل ومن معه من جيش ابن زياد تصور أنّ نساء الحسين المأسورات في حكم السبايا، وأنه ومن معه كانوا يستبيحون ذلك، وأما وقوع السبي على أهل البيت فلا يدل عليه، فلا دلالة في الخبر على مدّعى السبي.

ـ الرواية الرابعة: خبر مروي عن فاطمة بنت الحسين

وقد ورد من طريقين:

الأول: قال الطبري: «قال هشام: وأما عوانة بن الحكم الكلبي فإنه قال: لما قتل الحسين وجيء بالأثقال والأسارى... ثمّ إنهن أدخلن على يزيد، فقالت فاطمة بنت الحسين ـ وكانت أكبر من سكينة: «أبنات رسول الله سبايا يا يزيد؟» فقال يزيد: «يا ابنة أخي، أنا لهذا كنت أكره»...»[5].

وذكر ابن سعد هذا الخبر بلفظ آخر فقال: «أتى يزيد بن معاوية بثقل الحسين ومن بقي من أهله ونسائه، فأُدخلوا عليه قد قرنوا في الحبال، فوقفوا بين يديه،

(١) تهذيب التهذيب (٢/٧).
(٢) الكامل في الضعفاء (٢/٥٦٧).
(٣) الضعفاء لأبي زرعة الرازي المطبوع ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/٤٢٨).
(٤) ديوان الضعفاء برقم (٦٨٤).
(٥) تاريخ الطبري (٥/٤٦٤).

فقال له علي بن حسين: «أنشدك بالله يا يزيد، ما ظنك برسول الله ﷺ لو رآنا مقرنين في الحبال، أما كان يرق لنا؟»، فأمر يزيد بالحبال فقطعت، وعُرف الانكسار فيه، وقالت له سكينة بنت حسين: «يا يزيد، أبنات رسول الله ﷺ سبايا؟»، فقال: «يا بنت أخي، هو والله علي أشد منه عليك...»»[1].

الثاني: روىٰ أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن عن محمد بن علي بن الحسين المشهور بالباقر: أنه قال: «أُدخلنا علىٰ يزيد بن معاوية ونحن اثنا عشر غلاماً مغللين في الجوامع وعلينا قمص، فقال يزيد: «أحرزتم أنفسكم لعبيد أهل العراق والله ما علمت بخروج أبي عبد الله حين خرج ولا بقتله حين قتل».... فقالت فاطمة بنت الحسين: «يا يزيد أبنات رسول الله سبايا؟» قال: فبكىٰ حتىٰ كادت نفسه تخرج وبكىٰ أهل الدار حتىٰ علت أصواتهم، ثم قال: «خلوا عنهم واذهبوا بهم إلىٰ الحمام فاغسلوهم واضربوا عليهم القباب» ففعلوا، وأمال عليهم المطبخ وكساهم وأخرج لهم جوائز كثيرة ثمَّ قال: «لو كان بينه وبينهم نسب ما قتلهم»، يعني ابن زياد ثم رجعوا إلىٰ المدينة»[2].

وذكر ابن عبد ربه هذا الخبر، فقال: «قالت فاطمة ابنة الحسين: يا يزيد، أبنات رسول الله ﷺ سبايا؟ قال: بل حرائر كرام»[3].

والكلام في هذه الرواية يقع في سندها ومتنها:

أما السند، فإنه لا يثبت، فإن الراوي عن عوانة بن الحكم، هو هشام بن

---

(١) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٦/٤٤٨).

(٢) المحن لأبي العرب (ص ١٥٦)، المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين (ص ١٠٢)، وانظر الإمامة والسياسة المنحول علىٰ ابن قتيبة (٢/٦).

(٣) العقد الفريد (٥/١٣٢).

محمد الكلبي متهم بالكذب[1]، فضلاً عن أن عوانة لم يذكر إسناداً لهذا الخبر، وبينه وبين الواقعة قريب من مائة سنة، وعليه فلا عبرة بهذا الخبر.

وأما لفظ ابن سعد فلا يدرىٰ عمن رواه لأنه روىٰ قصة مقتل الحسين بإسناد جمعي كما مضىٰ.

وأما رواية الباقر فسندها فيه لين من جهة أبي معشر كما مضىٰ، فالخبر لا يرتقي إلىٰ الصحة.

وأما متن رواية عوانة ففيه ما يشهد بكذبه وافتراء واضعه، فقد نسب إلىٰ سكينة بنت الحسين أنها قالت: «ما رأيت رجلاً كافراً بالله خيراً من يزيد بن معاوية...»»، وهذا كذب مقطوع به، فلم ينقل عن أحد من أهل البيت ولا عن الصحابة رضي الله عنهم أنه نسب يزيد إلىٰ الكفر، بل هذا غلو ظاهر من واضع هذا الخبر، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

ثمّ إنَّ الخبر ليس صريحاً في وقوع السبي، بدليل ما جاء في رواية ابن عبد ربه من قول يزيد: «بل حرائر كرام»، فلو كان نساء آل البيت سبايا لاعتذر لهن يزيد عما وقع لهن، ولأخبرهن بارتفاع السبي عنهن، فكيف وهو يخبرهن بأنهن لسن سبايا بل حرائر!.

ثمّ إنّ بقية الخبر ورد فيه إكرام يزيد لآل البيت، فقد جاء في هذا الخبر أن نساء آل البيت «أُخرجن فأُدخلن دار يزيد بن معاوية، فلم تبق امرأة من آل يزيد

(١) مضىٰ الكلام عنه بتفصيل (انظر ص ٢٦٩).

إلا أتتهن، وأقمن المأتم، وأرسل يزيد إلىٰ كل امرأة: «ماذا أُخذ لك؟»، وليس منهن امرأة تدعي شيئاً بالغاً ما بلغ إلا قد أضعفه لها»[1].

وعند ابن عبد ربه أن يزيد قال لفاطمة بنت الحسين رضي الله عنها: «ادخلي علىٰ بنات عمك تجديهن قد فعلن ما فعلن، قالت فاطمة: «فدخلت إليهن، فما وجدت فيهن سفيانية إلا متلدّمة تبكي»»[2]، فهل هكذا يعامل السبايا؟.

وعلىٰ هذا يحتمل أن يكون معنىٰ قول فاطمة بنت الحسين ليزيد «أبنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبايا؟» هو: استنكارها لحمل نساء آل البيت من الكوفة إلىٰ الشام وهن مأسورات علىٰ الهيئة التي يُعامل بها السبايا، ويؤيده ما جاء في أول الخبر عن محمد بن علي الباقر أنهم أُدخلوا علىٰ يزيد والأغلال في أيديهم وأعناقهم، وهذه هي الصفة التي يؤتىٰ بها بالسبي، فالظاهر أن فاطمة بنت الحسين أرادت أن تبين أن إدخالهم بهذه الصورة علىٰ يزيد هو شبيه بما يُصنع بالسبايا، وليس أنهن صرن سبايا حقيقة، وهذا علىٰ تقدير صحة الخبر.

ب ـ التنبيه علىٰ نصوص مختلقة ومحرفة من عمل سبط ابن الجوزي

مضىٰ أن كل ما يروىٰ عن سبي آل البيت لا يصح، وأصله كذب وزور، وقد وقفت أثناء البحث علىٰ الروايات التي ورد فيها أمر السبي في كتب التاريخ علىٰ عدة روايات منسوبة إلىٰ مصادر تاريخية قديمة، تفرد بها سبط ابن الجوزي، وثبت لي بعد مراجعة مصادر تلك النصوص أن البلاء فيها من سبط ابن الجوزي عفا الله عنا وعنه، فأحببت التنبيه عليها حتىٰ لا يُظن أن هذه الروايات لها أصل

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٦٣ ـ ٤٦٤).

(٢) العقد الفريد (٥/١٣٢).

في المصادر التاريخية وقد وقفت على أربعة أمثلة:

المثال الأول: وهو من أغرب ما وقفت عليه في هذا الباب، وهو ما نسبه سبط ابن الجوزي إلى عبد الملك بن هشام صاحب «السيرة»، فادعى أنه روى رواية عما وقع لنساء آل البيت بعد مقتل الحسين فقال: «وذكر عبد الملك بن هشام[1] في كتاب «السيرة»، ثم ساق سنده إلى كتاب «سيرة ابن هشام» ونسب إليه أنه قال: «لما أنفذ ابن زياد رأس الحسين عليه السلام إلى يزيد بن معاوية مع الأسارى مُوثَقين في الحبال، منهم نساء وصبيان وصبيات من بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقتاب الجمال موثقين، مكشفات الوجوه والرؤوس»[2]، ثمّ ذكر قصة ظاهرة الاختلاق.

وابن هشام بريء من هذا الخبر قطعاً، فليس له أثر في سيرته، فضلاً عن أن «سيرة ابن هشام» إنما اختصت بأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتنتهي عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، فما دخلُ مقتل الحسين رضي الله عنه بالسيرة النبوية؟!.

المثال الثاني: قال سبط ابن الجوزي: «وقال ابن سعد: «بعث يزيد بالسبايا والرأس إلى عمرو بن سعيد، فقام خطيباً فذكر للناس أمر الحسين»...»[3].

وعند مراجعة «الطبقات» لابن سعد نجد أن كلامه خال من ذكر كلمة السبايا، حيث قال: «وبعث يزيد برأس الحسين إلى عمرو بن سعيد بن العاص،.... ثم خرج عمرو بن سعيد إلى المنبر، فخطب الناس، ثم ذكر حسيناً

---

(١) في طبعتي طهران (ص ٢٦٣)، وقم (ص ٢٣٦)، عبد الملك بن هاشم، وهو غلط والصواب ابن هشام كما في طبعة مكتبة الثقافة الدينية (ص ٥٤٢).

(٢) تذكرة خواص الأمة (ص ٢٣٦).

(٣) مرآة الزمان (١٦٦/٨).



وما كان من أمره...»[1].

المثال الثالث: قال سبط ابن الجوزي: «قال يونس بن حبيب الجرمي: «كان يزيد بن معاوية قد تغير على ابن زياد، وسببه أن ابن زياد لما قتل الحسين وبني أبيه، وبعث برؤوسهم والسبايا إلى يزيد، سُرَّ بقتلهم أولاً، وحسنت حالة ابن زياد عنده، ثم لم يلبث إلا يسيراً، فندم على قتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...»»[2].

وهذا الخبر مأخوذ من «تاريخ الطبري» وهو خال من ذكر كلمة السبايا!، فقد روى أبو جعفر الطبري بسنده عن «يونس بن حبيب الجرمي قال: «لما قتل عبيدُ الله بن زياد الحسينَ بن علي وبني أبيه، بعث برءوسهم إلى يزيد بن معاوية، فسُرَّ بقتلهم أولاً، وحسُنت بذلك منزلة عبيد الله عنده، ثم لم يلبث إلا قليلاً حتى ندم على قتل الحسين...»»[3].

المثال الرابع: قال سبط ابن الجوزي: «قيل للحسن[4]: «يا أبا سعيد، لكأنك راض عن أهل الشام؟» فقال: «قبحهم الله، أليس هم الذين هدموا الكعبة وأحرقوها؟، وأباحوا المدينة ثلاثاً؟، وهتكوا حرم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ وحملوا أهله سبايا إلى الشام؟ وفعلوا وفعلوا؟! ثم قرأ الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥]»»[5].

وأصل الخبر في تاريخ الطبري دون ذكر السبايا، فجاء عنده أن الحسن

(١) الطبقات لابن سعد (٦/٤٥٠).

(٢) مرآة الزمان (٨/٢٤٦).

(٣) تاريخ الطبري (٥/٥٠٦).

(٤) هو الحسن البصري.

(٥) مرآة الزمان (١٠/٢٤٩).

البصري قال: «(أنا راض عن أهل الشام؟ قبحهم الله وبرحهم!، أليس هم الذين أحلوا حرم رسول الله ﷺ؟، يقتلون أهله ثلاثة أيام وثلاث ليال!، قد أباحوهم لأنباطهم وأقباطهم، يحملون الحرائر ذوات الدين، لا يتناهون عن انتهاك حرمة، ثم خرجوا إلىٰ بيت الله الحرام، فهدموا الكعبة، وأوقدوا النيران بين أحجارها وأستارها، عليهم لعنة الله وسوء الدار»[1].

ولم يقتصر الأمر علىٰ الروايات التاريخية، فلقد وقفت علىٰ **مثال خامس** لكلامٍ نسبه سبط ابن الجوزي للغزالي وهو بريء منه:

فمن غرائب نقولات سبط ابن الجوزي، نقلُه عن أبي حامد الغزالي أنه قال: «وقد زعمت طائفة أن يزيد بن معاوية لم يرض بقتل الحسين، وادعوا أن قتله وقع غلطاً، قال: وكيف يكون هذا وحال الحسين لا يحتمل الغلط لما جرىٰ من قتاله ومكاتبة يزيد إلىٰ ابن زياد بسببه وحثه علىٰ قتله ومنعه من الماء وقتله عطشاناً وحمل رأسه وأهله سبايا عرايا علىٰ أقتاب الجمال... هذا صورة كلام الغزالي»[2].

كذا قال ونقل!، ووجه الغرابة في قوله: «هذا صورة كلام الغزالي» لأن هذا يوهم أن ما نقله هو كلام الغزالي بلا زيادة ونقصان، بينما واقع الحال خلاف ذلك لأمرين:

الأول: إن مصدر هذا النص هو كتاب «سر العالمين» المعروف عند المحققين أنه منحول علىٰ الغزالي[3]، ومع غض النظر عن عدم صحة نسبة

(١) تاريخ الطبري (٦/٥٨٨).

(٢) تذكرة خواص الأمة (ص٦٥).

(٣) لم يتنبه بعض أهل العلم لأمر كتاب السر فنسبوه إلىٰ أبي حامد الغزالي، لكن المحققين منهم علىٰ=



الكتاب إلىٰ الغزالي، فإن النص المثبت في «سر العالمين» خال من ذكر السبي!، حيث يقول مؤلفه: «إنما الذين بعدهم طائفة، يزعم أن يزيد لم يكن راضياً بقتل الحسين، فسأضرب لك مثلاً في ملكين اقتتلا، فملك أحدهما، أفتراه يقتله العسكر علىٰ غير اختيار صاحبها إلا غلطاً؟، ومثل الحسين لا يحتمل حاله الغليظة لما جرىٰ من القتال والعطش وحمل الرأس إجماعاً من جماهير

= بطلان نسبة كتاب سر العالمين إلىٰ الغزالي، وأول من وقفت عليه يرتاب في أمر هذا الكتاب هو الإمام الذهبي حيث احتمل أن يكون من وضع سبط ابن الجوزي، فقال بعدما نقل عن كتاب رياض الأفهام لسبط ابن جوزي أنه نقل كلاماً عن الغزالي في سر العالمين: «هذا إن لم يكن هذا وضع هذا، وما ذاك ببعيد، ففي هذا التأليف بلايا لا تتطبب»، سير أعلام النبلاء (٣٢٨/١٩)، يعني أنه لم يستبعد أن يكون سبط ابن الجوزي وضع كتاب سر العالمين علىٰ الغزالي، غير أنني أستبعد ذلك لركاكة الكتاب وكون أسلوبه أدنىٰ من أسلوب سبط ابن الجوزي بمراتب.

وقد طعن في صحة نسبة الكتاب إلىٰ الغزالي جماعة من أهل العلم والمحققين، منهم شاه الدين الدهلوي كما في مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٣٣)، وعبد الرحمن بدوي في مؤلفات الغزالي (ص ٢٢٥) ونقل ذلك عن عدة من المستشرقين، وقد استوفىٰ الدكتور مشهد العلاف في مقدمة تحقيقه لكتاب إلجام العوام للغزالي (ص ١٦٦ ـ ١٦٩) أدلة بطلان نسبة كتاب سر العالمين إلىٰ الغزالي، فقال: «هذا الكتاب ليس للغزالي بل هو منحول عليه وقد اتفق الباحثون قطعاً علىٰ أنه منحول»، ونقل كلام من مضىٰ من أهل العلم في الطعن فيه.

وقد ذهب إلىٰ ذلك بعض الإمامية أيضاً، يقول جعفر مرتضىٰ العاملي: «نشك في صحة نسبة هذا الكتاب إلىٰ الغزالي»، ثم سرد أدلة تشكيكه في كتابه، انظر مقالة لمن هذه الكتب؟ لجعفر مرتضىٰ العاملي، نُشرت في العدد الثاني من مجلة تراثنا (ص ٩٧)، ثم أعاد جعفر مرتضىٰ نشرها في كتابه دراسات وبحوث في التاريخ (٨٣/٢)، والظاهر من آغا بزرك الطهراني أنه يشكك في نسبة الكتاب للغزالي، إذ قال في الذريعة (١٦٨/١٢) «سر العالمين المنسوب إلىٰ الغزالي»، وكلمة «منسوب» يستعملها الطهراني في الغالب عندما يشك في صحة نسبة الكتاب إلىٰ المؤلف. وفي الجملة، لا يرتاب أدنىٰ منصف أن الغزالي بريء من هذا الكتاب، فأسلوبه سخيف ركيك، ونظم الكلام فيه سيء مرتبك، وفيه تلفيق ظاهر، وواضع الكتاب لا شك أنه أحد الجهلة، والله المستعان.

المشيرين»[١]، وأنت ترىٰ ما في الخبر من ركاكة وسماجة ظاهرة، وما في النص من تصحيفات وتحريفات لا تحصىٰ[٢]، ومع ذلك فشتان ما بين المثبت في الكتاب وبين ما نقله سبط ابن الجوزي، وكالعادة فزيادة السبايا غير موجودة في المصدر الذي نقل منه سبط ابن الجوزي[٣].

ووقفت علىٰ **مثال سادس** من زيادات سبط ابن الجوزي علىٰ النصوص، وهذا المثال ـ علىٰ خلاف الأمثلة السابقة ورد فيه لفظ السبايا ـ، غير أن سبط ابن الجوزي زاد عليه كلمات من عنده، فقد نقل المسعودي في «مروج الذهب» عن صالح بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي أنه قال لنساء مروان بن محمد ابن مروان بن الحكم الأموي في كلام طويل: «ألم يقتل يزيد بن معاوية الحسين

(١) سر العالمين طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة (ص ١١)، و(ص ١٨ ـ ١٩) طبعة مطبعة النعمان بالنجف، و(ص ١٩) من طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) وغالب الظن أن سقم هذا النص واقعٌ في النسخة الخطية التي اعتُمِدت في طبعة سر العالمين المتداولة الآن، فيحتمل أن يكون طابع الكتاب قد اعتمد علىٰ نسخة سقيمة ومحرفة، فمن المستبعد أن يكون أصل نص سر العالمين بهذه الركاكة الظاهرة ويخفىٰ أمره علىٰ من نسب الكتاب إلىٰ الغزالي، فلغة الغزالي أرقىٰ من هذا النص بكثير.

(٣) فضلاً عن أن الثابت المشهور عن أبي حامد الغزالي خلاف ما نُسب إليه في كتاب سر العالمين، فقد قال في كتابه إحياء علوم الدين (١٢٥/٣): «فإن قيل هل يجوز لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر به، قلنا: هذا لم يثبت أصلاً فلا يجوز أن يقال إنه قتله أو أمر به ما لم يثبت!»، ونقل الصفدي وابن طولون عن الغزالي جوابه عن حكم لعن يزيد وهل كان راضياً بذلك فأجاب بنفي ذلك، ومما قاله: «وما صح قتله الحسين ولا أمرَ به ولا رضيه ولا كان حاضراً حين قتل، ولا يصح ذلك منه ولا يجوز أن يُظن ذلك به»، الوافي بالوفيات (٤٣٣/٢٨ ـ ٤٣٤)، قيد الشريد من أخبار يزيد (ص ٤٧ ـ ٤٨)، ونقلَ مضمون هذه الفتوىٰ ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة (٦٣٧/٢)، ولم أقف علىٰ من نقل عن الغزالي خلاف هذه الفتوىٰ سوىٰ سبط ابن الجوزي، وهذا مخالف للثابت عن الغزالي في كتبه وما نقله أهل العلم عنه.



ابن عليّ على يدي عمر بن سعد مع من قتل بين يديه من أهل بيته؟ ألم يخرج بحرم رسول الله ﷺ سبايا حتى ورد بهنَّ على يزيد بن معاوية؟»[1]، أما سبط ابن الجوزي فنسب إلى صالح بن علي أنه قال: «ألم يقتل يزيد الحسين بن علي ومعه ثمانية عشر من ولد علي بن أبي طالب؟! ألم يخرج حرم رسول الله ﷺ وبناته وأهله سبايا على أقتاب الجمال بارزات كاشفات رؤوسهن موثقات لا وطاء تحتهن ولا غطاء فوقهن؟!، ورأس الحسين يطاف به في البلدان على قناة كأنه رأس بعض الكفار؟!، أما أوقف بنات رسول الله ﷺ موقف السبايا يتصفح وجوههن أهل الشام، ويطلبون منه أن يهب لهم بعضهم؟! ألم يضرب ثنايا ابن رسول الله ﷺ»[2]!، فالفقرة الأخيرة التي تحتها خط هي من زيادة سبط ابن الجوزي وليست من كلام المسعودي!.

والذي يظهر من هذه الأمثلة، ومما مضى سابقاً من نصوص نسبها سبط ابن الجوزي لجده أبي الفرج ولم تثبت عنه، أن سبط ابن الجوزي كان يستحل الزيادة في النصوص التي ينقلها عن أهل العلم، فلو أن هذه الأخطاء وقعت في نقله من كتاب واحد لوجدنا له عذراً وقلنا: لعل النسخة التي كان ينقل منها سقيمة ومحرفة، لكن هذه النصوص المحرفة تكررت في نقولات سبط ابن الجوزي عن كتب مختلفة وفي أكثر من موضع، مما يرفع الثقة عن نقولات سبط ابن الجوزي.

والظاهر أن مثل هذه النقولات البيّن بطلانها هو ما حمل الذهبي على أن يقول عن سبط ابن الجوزي: «ألَّف كتاب مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله بل يخسف ويجازف»[3]، ونظيره قول ابن

(١) مروج الذهب (٣/٢٤٧).

(٢) مرآة الزمان (١١/٤٧٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٤٧١)، وعند ابن كثير: «بل يحيف»، التكميل في الجرح والتعديل=

رجب عنه: «ليس بحجة فيما ينقله»[(١)]، وقول الصفدي عن كتابه «مرآة الزمان»: «في المرآة صدأ المجازفة منه رحمه الله تعالىٰ في أماكن معروفة»[(٢)]، ولذا لا عبرة بما نقله سبط ابن الجوزي في هذا الباب.

ج ـ ضعف روايات الإمامية في السبي

هذا ما ورد من طرق أهل السنة، أما ما ورد من طرق الإمامية فقد كُفينا مؤونته، إذ أن جل رواياتهم في هذا الباب في حيز السقوط، فقد ضعّف المرجع الإمامي المعاصر محمد آصف محسني كل ما أورده المجلسي في «بحاره» في مقتل الحسين سوىٰ سبع روايات، ثمَّ قال: «أكثر تفاصيل حوادث كربلاء مجهولة»[(٣)]، ولم يُذكر السبي في هذه الروايات السبع سوىٰ في روايتين[(٤)]، ومع ذلك فلم يصب محسني في تصحيح إحدىٰ الروايتين، إذ أن في سند الرواية الثانية المرقمة برقم ٢٣، محمد بن علي ماجيلويه، شيخ ابن بابويه، وقد حكم عليه الخوئي بالجهالة، فقال: «مهمل في كتب الرجال»[(٥)]، وقال أيضاً: «شيخ الصدوق إلّا أنه لم يوثق»[(٦)]، وضعَّف الخوئي إسناداً آخر ورد فيه ماجيلويه وقال:

= (٤٥٧/٢)، وأما في لسان الميزان (٥٦٥/٥) «بل يجنف»، بل إن الذهبي لم يستبعد أن يكون كتاب سر العالمين من وضع سبط ابن الجوزي نفسه كما مضىٰ آنفاً، وقول الذهبي هذا دليل علىٰ أنه يرىٰ أن سبط ابن الجوزي يستبيح الوضع.

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤٤٦/١)، لسان الميزان (٥٦٥/٨).

(٢) الوافي بالوفيات (١٢٢/٢٩).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (١٥٦/٢).

(٤) انظر المعتبر من بحار الأنوار (٣٢/٢)، و(٣٣/٢)، وهما الروايتان رقم ١٧ و٢٣ في بحار الأنوار (٢٨٣/٤٤) و(٢٨٥/٤٤).

(٥) موسوعة الخوئي، شرح العروة الوثقىٰ (١٠٠/١٤).

(٦) القضاء والشهادات، تقرير بحث الخوئي للجواهري (٩٨/١).

«لم يثبت فيه توثيق أو مدح»[1]، وضعَّفه في مواضع أخرى[2]، وحكم عليه الجواهري في تلخيصه لمعجم رجال الحديث للخوئي بالجهالة[3]، ثمَّ إنّ الروايتين منقطعتان، إذ أن سندهما ينتهي إلى علي بن موسى الرضا المتوفى سنة (٢٠٣ هـ)، وبينه وبين واقعة مقتل الحسين مائة وأربعون سنة، فهذا الضرب من الأخبار ليس بحجة عندنا، فضلاً عن أنّ الريبة ظاهرة في أسانيدها، والذي أقطع به أنّ عليّ بن موسى الرضا بريء من هذا الخبر.

وغير بعيد أن يكون إسناده ومتنه من عمل ابن بابويه القمي المشهور عند الإمامية بالصدوق، وقد تتبع الباحث فريد البحريني في كتابه «تحريفات الصدوق» تصرّفات ابن بابويه القمي في متون الأحاديث وروايات الأئمة الاثني عشر وعلّق عليها وبيّن مواضع التصرّف والاختلاق، وعليه فإنّ ما يورده ابن بابويه القمي في مؤلفاته لا يُؤمن منه الوضع والدّس والتصرّف، فكيف بما ينفرد به ولا يمكن مقارنته بغيره ومعرفة موضع الزيادة والنقصان؟

---

(١) القضاء والشهادات، تقرير بحث الخوئي للجواهري (١٤/٢).

(٢) انظر: موسوعة الخوئي، شرح العروة الوثقى (٢٦٢/١١)، (٣٦٥/١١)، (١٨٤/١٢)، (٤٦٧/١٤)، (١٢/١٧)، (٣٨٨/٢٤)، (٣٦١/٢٤)، (١٣٩/٢٧)، وغيرها من المواضع، وقد خالف الخوئي نفسه في أحد المواضع، فحكم على رواية بالصحة مع وجود ماجيلويه فيها، فتعقبه البروجردي مقرر بحثه في الهامش مشيراً إلى ضعف الرواية. انظر: موسوعة الخوئي شرح العروة الوثقى (١١٠/١٣) الهامش رقم ١.

(٣) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٥٥٩).

❋ المسألة الثانية: تعارض روايات السبي مع روايات الأسر

لقد رُويت أحداث ما وقع لأهل البيت بعد مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في روايات أخرىٰ من غير طريق أبي مخنف، ولم يرد فيها أي إشارة للسبي، بل الوارد فيها هو الأسر، والذي وقفت عليه منها:

١ ـ رواية حصين بن عبد الرحمن السلمي (١٣٦ هـ)

جاء فيها أنّ ابن زياد «أمر ببنات الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونسائه **فكان أحسن مَا صنع بهن أن أمر لهن بمنزل في مكان معتزل** فأجرىٰ عليهن رزقاً وأمر لهن بكسوة ونفقة»(١).

فهذه الرواية لم يرد فيها السبي إطلاقاً، بل إنّ فيها أنّ ابن زياد قد أحسن إلىٰ نساء آل البيت، وهذا هو اللائق بطبع العرب وشيمهم، ورواية حصين أوثق وأنقىٰ من رواية أبي مخنف، لأنّ حصيناً كان معاصراً للواقعة وكان في الكوفة حينما قُتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما مضىٰ.

٢ ـ رواية الليث بن سعد (١٧٥هـ)

قال: «وانطُلِق بعلي بن حسين، وفاطمة بنت حسين، وسكينة بنت حسين إلىٰ عبيد الله بن زياد، وعلي يومئذ غلام قد بلغ، فبعث بهم إلىٰ يزيد بن معاوية، ... وعلي بن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **في غل**، .... فقال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أما والله لو رآنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مغلولين لأحب أن يخلينا من الغل». قال: «صدقت، فخلوهم من

---

(١) أنساب الأشراف (٣/٢٢٦)، تاريخ الطبري (٥/٣٩٣)، وقد ذكرت سابقاً أن إسناد الرواية صحيح وأن حصين بن عبد الرحمن السلمي أدرك مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الغل» . . . ثمَّ أمر بهم فجُهزوا ، فأصلح إليهم ، وأُخرجوا إلىٰ المدينة»[1] ، وهذا الخبر من جهة الإسناد منقطع لأنّ الليث لم يدرك الواقعة ، إلا أنه خير من خبر أبي مخنف قطعاً ، وليس فيه أي ذكر للسبي ، وإنما ورد أن أهل البيت وردوا إلىٰ يزيد مغلولين علىٰ هيئة الأسرىٰ ، فلما سأل علي بن الحسين يزيد أن يفك عنهم الأغلال أجابه إلىٰ ذلك ، فلو كان علي بن الحسين وأهل البيت سبايا لكان المفترض بعلي بن الحسين أن يسأل يزيد أن يمن عليهم بالحرية!

٣ ـ رواية ابن سعد (٢٣٠ هـ)

قد مضىٰ أن ابن سعد روىٰ مقتل الحسين بإسناد جمعي ، وقد جمع في روايته بين أخبار أبي مخنف وغيره ، وقد ذكر قضية إرسال نساء آل البيت إلىٰ يزيد بتفاصيل ليست في رواية أبي مخنف ، فقد ذكر أن ابن زياد «أمر بحبس من قدم به عليه من بقية أهل الحسين معه في القصر . . . وقدم رسول من قبل يزيد بن معاوية يأمر عبيد الله أن يرسل إليه بثَقَل الحسين ومن بقي من ولده ، وأهل بيته ، ونسائه ، فأسلفهم أبو خالد ذكوان عشرة آلاف درهم فتجهزوا بها»[2] . . . «ثمّ أتىٰ

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٠٤/٣) برقم (٢٨٠٦) ، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٧٠ ـ ١٥) .

وقد روي هذا الخبر من طرق أخرىٰ ، فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١٥/٣) برقم (٢٨٤٦) ، مختصراً من طريق الضحاك بن عثمان الخزاعي به ، ومن طريق الخزاعي رواه ابن عبد ربه في العقد الفريد (١٣٠/٥ ـ ١٣١) . بنفس الإسناد ، إلا أنه زاد فيه: «فقال له علي بن الحسين ـ وكان في السبي ـ: كتاب الله أولىٰ بك من الشعر» ، وهذه الزيادة من ابن عبد ربه ليس في بقية الطرق ، فالظاهر أنها ليست من الرواية وإنما من كلام ابن عبد ربه ، وعلىٰ كل حال فإسناد الخزاعي ضعيف لجهالة ابنه الراوي عنه محمد بن الضحاك .

(٢) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (٤٤٦/٦) .

يزيد بن معاوية بثقَل الحسين ومن بقي من أهله ونسائه، فأُدخلوا عليه قد قرنوا في الحبال، فوقفوا بين يديه، فقال له علي بن حسين: «أنشدك بالله يا يزيد، ما ظنك برسول الله ﷺ لو رآنا مقرنين في الحبال، أما كان يرق لنا؟ فأمر يزيد بالحبال فقطعت، وعرف الانكسار فيه»[1]... «ثمَّ بعث يزيد إلىٰ المدينة فقُدم عليه بعدة من ذوي السن، من موالي بني هاشم، ثمّ من موالي عليّ، وضم إليهم أيضاً عدة من موالي أبي سفيان، ثمّ بعث بثقَل الحسين، ومن بقي من نسائه وأهله وولده معهم، وجهزهم بكل شيء لم يدع لهم حاجة بالمدينة، إلا أمر لهم بها»[2].

وهذا الخبر مناقض لخبر السبي، فإنه يذكر أن عليّ بن الحسين ومن معه من أهل البيت أُرسلوا علىٰ هيئة الأسرىٰ إلىٰ يزيد، وليس علىٰ هيئة السبايا، وأنّ ابن زياد بعد أن سجنهم في القصر أطلقهم بأمرٍ من يزيد.

ثمَّ إنهم لما وصلوا إلىٰ الشام، أمر يزيد بفك الأسر عنهم وأرسلهم إلىٰ المدينة معززين مكرمين، ولا ريب أن هذا خلاف ما رواه أبو مخنف ونظراؤه من إهانة يزيد لهم.

٤ ـ رواية أبي حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ)

قال في كتابه «الأخبار الطوال»: «وأمر عمر بن سعد بحمل نساء الحسين وأخواته وبناته وجواريه وحشمه في المحامل المستورة علىٰ الإبل»[3]، وذكر أن

(١) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (٦/ ٤٤٨).
(٢) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (٦/ ٤٤٩).
(٣) الأخبار الطوال (ص ٢٥٩).

أهل البيت لما وصلوا إلىٰ الشام أمر يزيد أن يدخلوا دار نساءه، «ثمَّ أمر بتجهيزهم بأحسن جهاز، وقال لعلي بن الحسين: «انطلق مع نسائك حتىٰ تبلغهن وطنهن»»[1].

وهذه الرواية بلا سند كما هو حال سائر كتاب الدينوري، وغالب ما ينقله الدينوري في مقتل الحسين هو من رواية أبي مخنف، غير أن عنده زيادات ليست في روايات أبي مخنف، فقد تفرد بذكر الهيئة التي جاء بها نساء أهل البيت إلىٰ الكوفة علىٰ المحامل المستورة وهذا مناقض لروايات المتأخرين التي تزعم أنّ النساء حملن علىٰ محامل الإبل بغير ستر ولا وطاء، ورواية الدينوري موافقة لرواية ابن سعد وحصين والليث في أن يزيد أكرم نساء أهل البيت، ولم يرد في روايته أي ذكر للسبي أو هتك نساء آل البيت، وعلىٰ كل حال، فهذا الخبر وإن كان لا يرقىٰ إلىٰ الثبوت إلا أنه خير من رواية أبي مخنف وأضرابه، فضلاً عن أنه مُقدَّم علىٰ أخبار المتأخرين المكذوبة.

وبهذا يتبين أن إهانة نساء آل البيت وسبيهن لم يرد إلا في روايات أبي مخنف وعوانة، وهذه الروايات فضلاً عن سقوطها ووهائها من جهة السند، معارضة برواية من هو أوثق منهما، كرواية حصين بن عبد الرحمن الصحيحة التي ليس فيها أثر للسبي، وروايتي الليث وابن سعد التي جاء فيها ذكر الأسر دون السبي، ولا ريب أن تقديم وقوع الأسر هو الأسلم والأقرب، فضلاً عن أن روايات السبي مبتلاة بكثير من الإشكالات التي سنفصلها في المناقشة الآتية.

---

(١) الأخبار الطوال (ص ٢٦١).

* المسألة الثالثة: مناقشة متنية لروايات السبي

إنّ الباحث في التاريخ يقف علىٰ دلائل وقرائن يقطع بها ببطلان روايات سبي آل البيت رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ، وبيان ذلك من وجوه:

ـ **الوجه الأول**: إنّ السبي الذي نمنع وقوعه هو الاستعباد والاسترقاق، والذي يترتب عليه أحكام شرعية معروفة، فالمعلوم من سيرة المسلمين أن السبايا يُرسَلن إلىٰ ولي الأمر فيقسمهن علىٰ الجند، أو يبيعهن، أو يُفتدىٰ بهن أسارىٰ المسلمين، أو يمن عليهن بالحرية، فإذا علم هذا فإن ما ورد في روايات أبي مخنف ليس فيه ما يدل علىٰ وقوع السبي بالمعنىٰ الذي ننازع فيه، ولو سلمنا جدلا بصحة ورود لفظ السبي في الروايات التاريخية، فإن السبي هنا لا يحتمل أن يكون السبي المعروف الذي تتعلق به الأحكام الشرعية والفقهية، والذي يكون مؤداه هو أن يصير السبي مملوكاً، ويكون له حكم الرق، بل الذي ينبغي حمل لفظ السبي عليه هو الأسر وليس الاسترقاق، وقد قرر هذا الشيخ الإمامي المعاصر علي الكوراني، فذكر أن المراد بالسبي هو الأسر لا التملك[1]، وقد تضمنت روايات أبي مخنف ـ وهو أصل البلاء في هذه المسألة ـ ما يدل علىٰ ذلك، فمن ذلك أن أبا مخنف روىٰ أن يزيد لما قال لزينب إنَّ له أن يهب فاطمة بنت الحسين للشامي، أجابته زينب بمنعه من ذلك، إلا أن يخرج من الإسلام، فأقرها يزيد علىٰ ذلك ولم يعترض عليها فيما أجابته به، وانتقل إلىٰ الكلام عن أخيها الحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وهذا دليل علىٰ أن السبي في رواية أبي مخنف لم يقع علىٰ أهل البيت، وغاية ما يقال: إن الصورة التي حُمل بها أهل البيت من كربلاء إلىٰ

(١) جواهر التاريخ (٤/١١١).

الكوفة ثم إلى الشام وهم أسارى، مشابهة للصورة التي يوخذ بها السبايا، وقد ورد هذا في رسالة منسوبة إلى أبي جعفر المنصور رد بها على محمد النفس الزكية، جاء فيها: «ثم خرج عمك الحسين بن علي على ابن مرجانة، فكان الناس الذين معه عليه حتى قتلوه، ثم أتوا بكم على الأقتاب بغير أوطية، كالسبي المجلوب، إلى الشأم»[1].

وأما استعمال لفظ السبي بدل الأسر في روايات أبي مخنف، فهو إمعان من أبي مخنف في التشنيع على ابن زياد ويزيد، ثم جاء بعض المتأخرين وقرر أن أهل البيت تم سبيهم كما تسبى نساء الكفار والمحاربين وذراريهم.

ـ **الوجه الثاني**: إن المستقر في سيرة المسلمين هو تحريم السبي على نساء المسلمين وذراريهم ولو كانوا بغاة، ولمَّا ظهر علي رضي الله عنه على أصحاب الجمل، لم يسْبِ نساءهم وذراريهم[2]، «وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز سبي نساء البغاة وذراريهم»[3]، ولذا لم يُنقل أن المسلمين سبوا امرأة مسلمة قط.

الوجه الثالث: تقرر عند المسلمين امتناع سبي نساء آل البيت، وهذا

---

(١) رواه المبرد بلا سند في الكامل (٤/٩٨)، ونقله عنه العصامي في سمط النجوم العوالي (٤/١٧٥)، وفي الخبر مواضع للنكارة، وإنما أوردته استئناساً، وقد أورد اليعقوبي في تاريخه (٢/٢٣٦)، كلاماً قريباً منه ناسباً إياه إلى ابن عباس في رده على يزيد! ولفظه: «ألا ومن أعجب العجائب، وما عشت أراك الدهر العجب، حملك بنات عبد المطلب وغلمة صغار من ولده إليك بالشام كالسبي المجلوب تري الناس أنك قهرتنا»، أقول: نسبته إلى ابن عباس كذب ظاهر.

(٢) راجع: مصنف عبد الرزاق (١٠/١٢٤)، مصنف ابن أبي شيبة برقم (٣٧٧٥٩)، و(٣٧٧٦٤) و(٣٧٧٨٩)، و(٣٧٧٩٧)، وراجع: مرويات الخلافة الراشدة في مصنف الإمام ابن أبي شيبة (ص ٣٦٣ ـ ٣٧٠).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (٤/٢٠٨).

معروف مشهور، حتىٰ أن من كان في جيش علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما جادلوه في سبي نساء وذراري أصحاب الجمل، أفحمهم حين قال لهم: «هذه عائشة تستأمرها؟»[1] قال: قالوا: «ما هو إلا هذا، ما هو إلا هذا»»[2]، وفي رواية أخرىٰ أن عسكر علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «قالوا: «يا أمير المؤمنين، تحل لنا دماؤهم ولا تحل لنا نساؤهم؟»، قال: فخاصموا، فقال: «كذلك السيرة في أهل القبلة»، قال: «فهاتوا سهامكم وأقرعوا علىٰ عائشة فهي رأس الأمر وقائدهم»، قال: ففرَقُوا، وقالوا: «نستغفر الله»، قال: فخصمهم علي»[3].

وعندما خرج الخوارج، كان رؤساؤهم يحتجون علىٰ علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بأنه لم يسْبِ نساء وذرية من قاتلهم، فأجابهم ابن عباس قائلاً: «وأما قولكم: «إنه قاتل ولم يسْبِ ولم يغنم»، أتسْبُون أمكم عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟، فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام، إن الله يقول: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، فأنتم مترددون بين ضلالتين فاختاروا أيتهما شئتم، أَخرجتُ من هذه؟» قالوا: «اللهم نعم»[4]، وقد رجع بعد ذلك أكثر الخوارج عن مقاتلة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فدل هذا

---

(١) أي: تأمر بسبيها.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة برقم (٣٧٧٦٥)، وإسناده لين، لكن له شواهد ترتقي بالخبر للصحة.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة برقم (٣٧٧٨٠)، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٧/١٠)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (برقم ٨٥٢٢)، والحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين (١٦٤/٢) وصححه، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرىٰ (٣٠٩/٨)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٧/١٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٦٢/٢)، ورواه أبو داود مختصراً برقم (٤٠٣٧) وكذا الإمام أحمد في المسند (٣١٨٧)، وصحح إسناده ابن تيمية في منهاج السنة (٥٣٠/٨)، وحسن الألباني إسناده في صحيح سنن أبي داود (٤٠٣٧).

علىٰ أن حُرمة سبي نساء آل البيت من الأمور المشهورة عند المسلمين والتي لا ينازَع فيها، ولهذا لا يتصور أن يُقدِم جُند ابن زياد ـ مع إجرامهم وظلمهم ـ علىٰ سبي نساء آل البيت.

ـ **الوجه الرابع**: قد مضىٰ أن أبا مخنف نفسه روىٰ أن شمر بن ذي الجوشن استجاب لطلب الحسين لما اقترب جيشه من ثقله ونسائه، يقول أبو مخنف: «ثم إن شمر بن ذي الجوشن أقبل في نفر نحو من عشرة من رجالة أهل الكوفة قِبَل منزل الحسين الذي فيه ثقله وعياله، فمشىٰ نحوه، فحالوا بينه وبين رحله، فقال الحسين: «ويلكم! إن لم يكن لكم دين، وكنتم لا تخافون يوم المعاد، فكونوا في أمر دنياكم أحراراً ذوي أحساب، امنعوا رحلي وأهلي من طغامكم وجهالكم»، فقال ابن ذي الجوشن: «ذلك لك يا ابن فاطمة»»[1]، فما الذي حمل شمراً علىٰ أن يكرم الحسين حيًّا بمنع جلاوزته من الاقتراب من أهله ثم يهينه ميتا بسبي نسائه واستعبادهن؟!، إن كانت غايته هي الشماتة بالحسين رضي الله عنه، فلماذا لم يفعل هذه الجريمة والحسين حي، وماذا يستفيد بما صنعه بعد أن قتل الحسين؟ هذا التناقض في تفاصيل رواية أبي مخنف ليس له جواب إلا ما قيل قديماً وهو: إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً.

ـ **الوجه الخامس**: أن هذا لو وقع لكان من أكبر مثالب يزيد ولكان من الأمور المشتهرة، لما فيها من إلحاق العار بنساء آل البيت، بل إننا نجزم أن السبي لو مس أهل البيت بشيء لأنكر ذلك الصحابة وبنو هاشم ولهَبُّوا لاستنقاذ نسائهم من عار السبي، فلما لم ينقل ذلك، دل هذا علىٰ أن سبي آل البيت لا أصل له.

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٤٥٠).

الوجه السادس: لقد اقترنت روايات السبي بأمور منكرة لا يرضىٰ أي عاقل أن تنسب إلىٰ آل البيت، فما رواه الأخباريون من أن نساء آل البيت سُلبن، وهُتك حجابهن حتىٰ ظهرت أجسادهن، لا يمكن أن يقبله ويرضاه أي منصف، وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ كذب هذه القصة فقال: «ومما يبين ظهور الكذب في هذا أن المسلمين ما زالوا يسبون الكفار من أهل الكتاب وغيرهم، ومع هذا فما علم أنهم قط كانوا يرحلون النساء مجردات بادية أبدانهن، بل غاية ما يظهر من المرأة المسبية وجهها أو يداها أو قدمها»[1]، فإذا كانت هذه سيرة المسلمين مع سبايا الكفار، فكيف يدّعىٰ أنهم صنعوا مع سبايا أهل البيت ما لم يصنعوه مع سبايا الكفار؟. ولفظاعة هذا الأمر فإن بعض المعاصرين من الإمامية استبعده واستنكره، وإن وقع في كلامهم تكلف وجنف ظاهر، فزعم علي الكوراني أنه لم يسمع أحداً قال إن نساء آل البيت «سُبينَ عرايا! حتىٰ قرأ ذلك من ابن تيمية» وقال: «ولاتسأل من أين جاء بهذا القول! فقد يكون أحد نقله له عن عامي أبله، وقد يكون اخترعه من عنده...»[2]، ويقول جعفر مرتضىٰ العاملي: «المقصود بالعري هو سلبهن الألبسة اللائقة بهن كالملاحف والملاءات التي تكون فوق الثياب الساترة للجسد، وترك الأسمال، والثياب التي لا يليق بالمرأة الشريفة أن تظهر بها.. حتىٰ وإن كانت ساترة للجسد»[3]، قلت: ما أجاب به هذان المعترضان غريب، فقد مضىٰ نقل روايات الإمامية وكلام علمائهم الصريح في هتك حجاب آل البيت، والتصريح بأنهن كن ـ وحاشاهن ـ عرايا، ولذا زعمت

(١) مجموع الفتاوىٰ (٤/٥٠٤).

(٢) جواهر التاريخ (٤/١١٠ ـ ١١١).

(٣) مختصرٌ مفيد (٢١/٨٠).

روايات الكذابين أن إحدى نساء الكوفة أعطت نساء آل البيت ملاءً وأزراً ومقانع ليتغطين بها، والأغرب والأعجب، أن كلًّا من الكوراني والعاملي قد نقلا الروايات التي تصرح بوقوع هذه الفظائع على آل البيت في كتبهم، فالكوراني نقل رواية المرأة الكوفية التي أعطت لنساء آل البيت ملابس يستترن بها[1]، وهذه الرواية صريحة في هتك ستر نساء آل البيت وعليها اعتمد بعض الإمامية المعاصرين، ولكن التحامل على شيخ الإسلام ابن تيمية جعله ينسى ما خطته يداه في كتابه.

وأما جعفر مرتضى العاملي فرغم أنه نقل روايات صريحة في هذا الباب إلا أنه أتعب نفسه في صرف معناها عن ظاهرها، بل جعل بعض هذه الأخبار دليلاً على عدم كشف أجساد نساء آل البيت فقال: «إن حديث جمع إحدى الكوفيات ملاء وأزراً ومقانع، وأعطتها للنساء يدل على ما نقول»[2]، فلتعجب لهذا، وقارنه مع قول محمود قانصو عن نفس الرواية: «ومن الواضح أن المقانع تستر الرأس، والأزر تستر ما تحت السرة، والملاء ما توضع على الرأس إلى أسفل الجسد مما يعني أن بنات الرسالة كن يفتقدن هذه الألبسة، أو كانت عليهن ممزقات إلى حين أعطتهن إياها هذه المرأة الكوفية»[3]، وكلام العاملي إنما يصح لو كانت المرأة الكوفية أعطت نساء آل البيت ملاحف فقط، لأن الملحفة هي ما يُلبس فوق الثياب، وقد جاء في تلك الرواية أنها أعطت النساء المقانع والأزر والملاء، ولست أدري هل يجهل جعفر مرتضى العاملي معنى الإزار والملاءة والفرق بينهما وبين المقنعة أم يتجاهل ذلك؟، فالإزار هو ما يستر أسفل الجسد وموضعه

(١) جواهر التاريخ (٤/ ٧٠).

(٢) مختصرٌ مفيد (٢١/ ٨٠).

(٣) ما بعد كربلاء (ص ٤٥).

من الحقوين إلى الكعبين[1]، ولذا جاء في الحديث الصحيح: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار»[2]، لا يقال إنه قد ورد في بعض كتب اللغة إطلاق الإزار على الملحفة[3]، فإن هذا إنما خرج من باب التمثيل لا تحديد مدلول الكلمة، فضلاً عن أن العطف في هذه الرواية يفيد المغايرة لا الاتحاد، فاجتماع ذكر الإزار والرداء والملحفة في كلام واحد إنما كان لاختلاف مسمياتها.

ثم إن جعفر مرتضى تغاضى وتجاهل في جوابه عن الروايات الصريحة في العري بمعنى كشف الجسد، وعلق على رواية وحيدة فقال: «وقول الإمام السجاد عليه السلام تسيرونا على الأقتاب عارية إن صح، لا يدل على ذلك أيضاً، لأن كلمة عارية وصف للأقتاب»[4]، وهذا الكلام فيه من التمحل والتعسف ما لا ينقضي منه العجب، فإن قائل هذا الشعر إنما اقتبسه من الروايات التي صرحت بأن نساء آل البيت حُملن وهن عرايا على أقتاب الجمال، كما صرح جعفر مرتضى العاملي بنفسه ونقله في السؤال الموجه إليه، وهو قوله: «وحمل رأسه وأهله سبايا، عرايا، على أقتاب الجمال إليه»[5]!!، ويبدو أن جعفر مرتضى العاملي كان لا يجد غضاضة في نقل الروايات التي تصف نساء آل البيت بأنهن عرايا في كتابات سابقة له، فتراه ينقل الرواية التي تدَّعي بأن نساء آل البيت «هتكت ستورهن، وأبديت وجوههن»[6]، لكن لما وجه إليه هذا السؤال وفيه الاستنكار لتلك

(١) مشارق الأنوار (١/٣٧٨)، الصحاح للفارابي (٢/٥٧٨).

(٢) صحيح البخاري (٥٧٨٧).

(٣) كمثل قول الفيروز آبادي في القاموس المحيط (١/٣٤٣): «والإزار الملحفة».

(٤) مختصر مفيد (٢١/٨٠).

(٥) مختصر مفيد (٢١/٧٥).

(٦) سيرة الحسين في الحديث والتاريخ (١٩/٢٥٨)، وقد طبع الكتاب سنة ١٤٣٨ هـ، وانظر أيضاً:=

الروايات واستفظاع ما فيها، حتىٰ قال السائل بعد أن ساق شيئاً من روايات هتك ستر نساء آل البيت: «كل هذه الأخبار تفيد أنّ القوم هجموا علىٰ الفاطميات وسلبوهن كل ما عليهن من الحلي والحلل والمقانع والمآزر والملاحف وتركوهن عرايا مسلبات... فهل هذا يُعقل وهل هذا يمكن أن يحصل؟! وكيف يسمح الله سبحانه وتعالى بهذا الانتهاك الذي لا يحتمله قلب الإنسان ولا عقله؟! ليس كفراً ولكن عجباً.. أين قول الإمام الحسين لزينب: «واعلمي أن الله حافظكنّ»!!! أين الحفظ؟!»[1]، فلما رأىٰ جعفر مرتضىٰ ما في هذا السؤال من الإشكالات والاعتراضات القوية التي قد تشكك السائل في عقيدته عدل عما قرره سابقاً، وأتىٰ برأي جديد![2]، لكنه لم يمتلك الشجاعة ليصرح بخطئه، أو يحكم علىٰ هذه الروايات بالبطلان والاختلاق، ويكفينا إقراره بنفي هتك نساء آل البيت وتعريتهن دليلاً علىٰ فظاعة هذه القصة واستبعاد وقوعها، وردِّ ما ورد من أخبارهم في ذلك.

= عاشوراء بين الصلح الحسيني والكيد السفياني (ص ٩٧)، وقد طبع الكتاب سنة ١٤٢٤ هـ.

(١) مختصر مفيد (٢١/٧٨).

(٢) كتاب مختصر مفيد الذي صرح فيه جعفر مرتضىٰ بإنكار روايات سلب النساء ثيابهم، هو سلسلة من الأجوبة التي كانت تجمع وتطبع علىٰ مدار عدة سنوات، والمجلد الحادي والعشرون هو آخر مجلد من تلك السلسلة، وهو المجلد الذي أنكر فيه جعفر مرتضىٰ العاملي هذه الروايات، طبع سنة ١٤٣٩ هـ.

❊ المسألة الرابعة: نقد العلماء والباحثين لقصة السبي

لعل شيخ الإسلام ابن تيمية أول من تعرض لإنكار هذه القضية، وقد تعرض لهذه المسألة غير ما مرة في كتبه، فلما سئل: «هل صح أن أهل بيت النبي ﷺ سُبُوا؟...» أجاب رحمه الله: «... هذا من أقبح الكذب وأبينه؛ وهو مما افتراه الزنادقة والمنافقون الذين مقصودهم الطعن في الإسلام وأهله من أهل البيت وغيرهم... ولم يُعلم في الإسلام أن أهل البيت سبىٰ أحداً منهم أحدٌ من المسلمين في وقت من الأوقات؛ مع العلم بأنهم من أهل البيت... لم يكن شيء من ذلك علانية في الإسلام قط... والذي يُذكر لنا السبيُ أكثر ما يُذكر مقتل الحسين وحمل أهله إلىٰ يزيد لكنهم جهال بحقيقة ما جرىٰ حتىٰ يظن الظان منهم أن أهله حملوا إلىٰ مصر، وأنهم قتلوا بمصر وأنهم كانوا خلقاً كثيراً، حتىٰ إن منهم من إذا رأىٰ موتىٰ عليهم آثار القتل قال: «هؤلاء من السبي الذين قُتلوا»؛ وهذا كله جهل وكذب»[1].

وقال أيضاً: «وأما ما ذكر من سبي نسائه والذراري والدوران بهم في البلاد وحملهم علىٰ الجمال بغير أقتاب فهذا كذب وباطل، ما سبىٰ المسلمون ولله الحمد هاشمية قط، ولا استحلت أمة محمد ﷺ سبي بني هاشم قط، ولكن كان أهل الجهل والهوىٰ يكذبون كثيراً... وفي الجملة فما يُعرف في الإسلام أن المسلمين سبَوْا امرأة يعرفون أنها هاشمية، ولا سُبي عيال الحسين»[2]، وقال أيضاً: «ومثل هذا الكذب الظاهر قول بعض الكذابين: «إنه لما سُبي بعض أهل البيت حملوا علىٰ الجمال عرايا، فنبتت لهم سنامات من يومئذ، وهي البخاتي»،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٤/٥٠٣ ـ ٥٠٥).

(٢) منهاج السنة (٤/٥٥٨ ـ ٥٥٩).



وأهل البيت لم يُسبَ أحد منهم في الإسلام، ولا حمل أحد من نسائهم مكشوف العورة»[١].

وقال أيضاً: «وأما ما يرويه من لا عقل له يُميِّز به ما يقول، ولا له إلمام بمعرفة المنقول، من أن أهل البيت سُبوا، وأنهم حملوا علىٰ البَخاتي، وأنّ البَخاتي نبت لها من ذلك الوقت سنامان، فهذا الكذب الواضح الفاضح لمن يقوله، فإنّ البَخاتي لا تستر امرأة، ولا سَبَىٰ أهلَ البيتِ أحدٌ، ولا سُبي منهن أحد»[٢].

وقال في موضع آخر: «ولم يُسْبَ قطُّ في الإسلام أحدٌ من بني هاشم لا علوي ولا غير علوي، لا في خلافة يزيد ولا غيرها»[٣].

وقال أيضاً: «وكذلك ما ينقله بعض الكذابين من أن طائفة من أهل البيت سُبوا فأركِبوا جمالاً فنبت لها سنامان، وأنها البخاتي، فهذا مما اتفق أهل المعرفة بالأخبار علىٰ أنه كذب، لم يسبِ المسلمون قطُّ في وقت من الأوقات أحداً من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا في خلافة بني أمية، ولا في خلافة بني العباس»[٤].

وقال أيضاً: «وأما أهل البيت وإركابهم علىٰ الإبل حين سُبُوا[٥] بعد وقعة كربلا، وأن الله خلق لها سنامان هي البخاتي، فهذا أيضاً من أقبح الكذب وأبينه»[٦].

---

(١) منهاج السنة (٨/١٠٤).
(٢) رأس الحسين (ص ٢٠٨)، مجموع الفتاوىٰ (٢٧/٤٨١).
(٣) المسائل والأجوبة ومعه اختيارات شيخ الإسلام (ص ٨١).
(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦/٣٤٢).
(٥) في المطبوع: سيبوا وهو تصحيف ظاهر.
(٦) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص ٢٠٨).

وقد تابع ابن كثير شيخه ابن تيمية في إنكار وقوع السبي فبعد أن ذكر رواية أبي مخنف عن اعتذار يزيد لعلي بن الحسين عن مقتل أبيه، قرر أن هذا يرد قول من قال: «إنهم حملوا علىٰ جنائب الإبل سبايا عرايا، حتىٰ كذب من زعم منهم أنّ الإبل البخاتي إنما نبتت لها الأسنمة من ذلك اليوم لتستر عوراتهن»[١].

ـ تنبيه علىٰ تصحيف في «منهاج السنة» ظاهره إقرار شيخ الإسلام ابن تيمية بوقوع السبي

وقع في بعض مخطوطات «منهاج السنة»[٢]، وفي طبعتي بولاق والجامعة الإسلامية[٣]، تصحيف غيَّر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من نفيٍ وقوع السبي في زمن يزيد إلىٰ إثباته!، فقد جاء هناك: «وهُم الذي سعواْ[٤] في سبي الهاشميات ونحوهم إلىٰ يزيد وأمثاله، فما يعيبون علىٰ غيرهم بعيب إلا وهو فيهم أعظم»، وبعد البحث تبين أن هذا تصحيف في بعض النسخ الخطية لمنهاج السنة، وأن الصواب: «هم الذين سعوا في سبي الهاشميات، لا يزيد وأمثاله، فما تجدهم يعيبون غيرهم بعيب إلا وهو فيهم أعظم»، وهذا هو المثبت في نسخة مكتبة البروجردي المنسوخة سنة ٧٣٨ هـ[٥]، أي بعد عشر سنوات من

---

(١) البداية والنهاية (١١/٥٦٣).

(٢) مخطوطة منهاج السنة المحفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود والمرقمة برقم (٤٩٩٤)، [ق ٢/أ].

(٣) منهاج السنة طبعة بولاق (٢/٢٥٨)، منهاج السنة بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم (٤/٥٩٣).

(٤) أي: الغلاة.

(٥) مخطوطة منهاج السنة المحفوظة بمكتبة البروجردي والمرقمة برقم ([N27] [ق١١/ب]، وهذا موضع الشاهد

هم الذين سعوا في سبي الهاشميات لا يزيد
وأمثاله فما تجدهم يعيبون غيرهم بعيب إلا وهو فيهم أعظم وقد ثبت

وفاة ابن تيمية، وكذا نسخة الحرم المكي المنسوخة سنة ١١٢٢ هـ[١]، وبهذا يتبين منشأ الخلل في هذا النص ويتضح أن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة متسق ولا إشكال فيه.

ـ نقد الباحثين المعاصرين لقضية السبي

تابع شيخ الإسلام ابن تيمية جماعة من الكتاب والباحثين المعاصرين، وأنكروا قصة سبي نساء بني هاشم بعد وقعة كربلاء، كالدكتور محمد عبد الهادي الشيباني، إذ انتقد الروايات التي تزعم أن أهل البيت حُملوا أسارىٰ إلىٰ يزيد، فنقل كلام ابن تيمية، ثم قال معلقاً علىٰ رواية أبي مخنف التي ورد فيها أن شاميًّا سأل يزيد أن يهبه فاطمة بنت علي: «وتحاول بعض الروايات... أن تصور أبناء الحسين وبناته وكأنهم في مزاد علني، وجعل أحد أهل الشام يطلب من يزيد أن يعطيه إحدىٰ بنات الحسين[٢]، فهذا من الكذب البين الذي لم يدعمه سند صحيح أو واقعة واحدة في تاريخ المسلمين، ثم إنها مغايرة لما ثبت من إكرام يزيد لآل الحسين، ثم إن يزيد لم يستعرض النساء ويجعلهن عرضة للجمهور ليختار ما يشاء، ثم كيف يحدث هذا في الصدر الأول ومع مسلمات، بل أعز المسلمات لقرابتهن من رسول الله ﷺ مع وجود الصحابة والتابعين؟»[٣].

وقال الشيخ الدكتور عثمان الخميس: «الكلام الذي يقال عن يزيد أنه سبىٰ

---

(١) مخطوطة منهاج السنة المحفوظة بمكتبة الحرم المكي برقم (٢٢٨١) [ق ١٨] وهذا موضع الشاهد

هم الذين سعوا في سبي الهاشميات لا يزيد وأمثاله ما أحدهم يعيبون عليهم عيبا

(٢) كذا وقد مضىٰ التنبيه علىٰ هذا الغلط وأن الوارد في رواية أبي مخنف أنها فاطمة بنت علي رضي الله عنهما.

(٣) مواقف المعارضة في عهد يزيد (ص ٣٦٠)، القول السديد في سيرة الحسين الشهيد (ص ١٦٩ ـ ١٧٠)، الدولة الأموية للصلابي (١/ ٤٨٣).

نساء أهل بيت رسول الله ﷺ باطل مكذوب»[1].

وقال الدكتور حامد محمد الخليفة: «بلغ من جلافة أعداء الصحابة في رواياتهم عن آل البيت رضي الله عنهم أنهم يصورون في رواياتهم أن نساء آل بيت نبينا ﷺ عُرِضن وكأنهن عرايا سبايا حاشاهن رضي الله عنهن، مع عِلْمهم أن المسلمين لا يفعلون ذلك حتىٰ مع المجوس والصليبيين واليهود، ولكنهم يقولون هذا وما شابهه من روايات مكذوبة فاقدة للصحة والمصداقية...»[2].

وقال الدكتور حمدي شاهين: «وليس صحيحاً كذلك أن ابن زياد قد أساء معاملة نساء الحسين بعد قتله، أو في ترحيله لهن إلىٰ الشام، فالروايات التاريخية تخبرنا أن أحسن شيء صنعه ابن زياد أنه أمر لهن بمنزل في مكان معتزل، وأجرىٰ عليهن رزقاً، وأمر لهن بنفقة وكسوة»، ثم نقل كلام ابن تيمية رحمه الله[3].

وممن نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ووافقه عليه: الشيخ محمد أبو اليسر عابدين[4]، والدكتور أحمد عوض أبو الشباب[5].

ـ وقفة مع الشيخ الإمامي علي الكوراني في إنكاره لوقوع السبي

رغم اتفاق سائر كتاب الإمامية المتأخرين والمعاصرين علىٰ إثبات سبي آل البيت بعد مقتل الحسين، إلا أن الشيخ الإمامي علي الكوراني خالف في ذلك

---

(١) حقبة من التاريخ (ص ٢٦١).

(٢) ريحانة النبي ﷺ الحسين بن علي رضي الله عنه (ص ١٧٩).

(٣) الدولة الأموية المفترىٰ عليها (ص ٣٢٢)، ونقله عنه الدكتور علي الصلابي في كتابه الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار (٤٧٩/١).

(٤) أغاليط المؤرخين (ص ١١٨).

(٥) تاريخ الخلافة الأموية بين الحقائق والأوهام (ص ١٢٢ ـ ١٢٣).



وحمل السبي في الروايات على الأسر كما مضى، والذي حمل الكوراني على ذلك ليس استنكاره لقضية السبي، بل وقوفه على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة والتي استشنع فيها وقوع السبي على آل البيت وأنكره وانتقده، فنقل الكوراني كلام ابن تيمية ثم قال: «علم الله أني لم أقرأ طول عمري ولم أسمع، مع أني من بلاد الشام التي عاش فيها ابن تيمية، أن أحداً من الشيعة أو السنة قال إن البخاتي نبت لها سنام ثانٍ من ركوب سبايا أهل البيت عليهم السلام عليها... حتى قرأت ذلك من ابن تيمية!، ولا تسأل من أين جاء بهذا القول! فقد يكون أحد نقله له عن عامي أبله، وقد يكون اخترعه من عنده ليقول: وأهل البيت لم يُسْبَ أحد منهم في الإسلام!، فينفي سبي يزيد لنساء أهل البيت عليهم السلام ليوهم نفي أسرهم أو يخففه، ويقول أنا صادق لأن يزيد أسرهم وعفا عنهم ولم يسْبِهم، فالسبي عنده أن يتملكهم عبيداً وإماءً،... فمن أجل تبرئة إمامه يزيد حرَّف ابن تيمية معنى السبي وجعله التملك وليس الأسر! مع أن العرب يقولون سباهم ثم أطلقهم ولم يتملكهم»(١)، والجواب من وجهين:

الأول: إن روايات الإمامية وكلام علمائهم صريح في وقوع السبي بمعنى الاستعباد والاسترقاق، وقد مضى نقل رواياتهم في هذا الباب ومنها الرواية المنسوبة لزينب والتي جاء فيها: «لا تدخلن عربية إلا أم ولد أو مملوكة فإنهن سُبين كما سُبينا»(٢)، وبذلك يظهر شدة تحامل الكوراني على ابن تيمية حين نسب إليه أنه فسر السبي بالاسترقاق دون الأسر، فليس ابن تيمية هو من ابتدأ هذا القول، بل هو ما قرره الإمامية قبل أن يقول ذلك ابن تيمية كابن نما الحلي

---

(١) جواهر التاريخ (٤/١١٠ ـ ١١١).

(٢) اللهوف على قتلى الطفوف (ص ٩٥).

(توفي في القرن السابع) وابن طاووس (٦٦٤ هـ)، فكان على الكوراني لو كان صادقاً أن ينتقد كتب الإمامية ورواياتهم التي نسبت السبي بمعنى الاسترقاق إلى آل البيت.

الثاني: إن جزئية بخاتي الإبل قد تعرض لها ابن تيمية في أكثر من موضع من كتبه عند كلامه عن السبي ـ كما مضى نقل كلامه ـ، وكان يقول إن هذا من قول الكذابين والغلاة، وقد وردت إليه في سؤال مكتوب جاء فيه: «هل صح أن أهل بيت النبي ﷺ سُبُوا؟، وأنهم أركبوا على الإبل عراة ولم يكن عليهم ما يسترهم، فخلق الله تعالى للإبل التي كانوا عليها سنامين استتروا بها؟»[1] فأجاب بتكذيب هذه القصة، فالظاهر أن هذه القصة مما كان يتداول في بعض الأزمان دون بعض، فكون هذه القصة غير موجودة في الكتب لا يعني تعمد ابن تيمية الكذب، كما يريد الكوراني أن يوهم قراءه.

❊ خلاصة:

والخلاصة أن ما يروى من سبي زينب ﵂ ونساء آل البيت هي روايات مقطوعة البطلان، تفرد بها أبو مخنف وأضرابه من الأخباريين ولم يسندوها بسند ثابت، وهي مبتلاة بالتناقض والنكارة، ويمنع صحتها ما كان عليه المسلمون من استعظام سبي نساء آل البيت، فضلاً عن تعارضها مع روايات أصح منها وأسلم، تنفي السبي وتثبت وقوع الأسر فقط، وأما روايات المتأخرين وما زيد فيها من الشنائع والفظائع فهي مكذوبة لا أصل لها، بل هي من الأساطير التي راجت ولا زالت تروج في كثير من المنابر والكتب، وأسأل الله أن يكون ما كتبته في هذا البحث من نقد هذه الأسطورة باباً لتفنيدها وطيّها وعدّها من الأكاذيب التي

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٩٨).

انتشرت في كتب التاريخ وبالله التوفيق.

٣ ـ رواية المحمل ونسبة التطبير لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها

اشتهر عند كثير من مراجع الإمامية المعاصرين، وجملة من كتّابهم وباحثيهم الاستدلال بما يسمىٰ برواية المحمل، أو رواية مسلم الجصاص، أو رواية النطح، علىٰ إباحة ممارسة التطبير في عاشوراء[١]، وهذه الرواية المفتراة علىٰ السيدة الطاهرة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، تفرد الإمامية بنقلها، حيث يقص فيها مسلم الجصاص دخول أهل البيت إلىٰ الكوفة، في رواية طويلة، والشاهد منها قوله: «أتوا بالرؤوس يقدمهم رأس الحسين عليه السلام.... فالتفتت زينب فرأت رأس أخيها فنطحت جبينها بمقدم المحمل، حتىٰ رأينا الدم يخرج من تحت قناعها»[٢].

وقد نُسبت هذه الروايات لزينب في المؤلفات التي كتبت عنها[٣]، وصارت أصلاً يحتج به لإباحة التطبير[٤]، وكُتب عن هذه الرواية الأسطورية مؤلفات

---

(١) التطبير ليس له أصل في كتب اللغة العربية فهو لفظ عامي عراقي، يقال: طبَّر الشيء بالسكين وطبر الخشبة بالطبر، أي قطعها، ويقال إن أصل الكلمة فارسي من الطبر والطبرزين وهو الفأس من السلاح، والتطبير هو طقس يقوم بها العوام في عاشوراء من كل سنة بمناسبة مقتل الحسين رضي الله عنه، فيجتمعون في مكان عام لابسين ملابس بيضاء شبيهة بالأكفان ويقومون بضرب رؤوسهم بآلات حادة لإخراج الدماء منها ويسمىٰ أيضاً: شعيرة الإدماء، وضرب القامات، ولكن أشهر اسم له هو التطبير، راجع: فقه الشعائر والطقوس (ص ٤٥ ـ ٤٦)، التطبير والإشكالية المزمنة (ص ٢١ ـ ٢٢)، تطبير الرؤوس وتجريح الأجساد تفجعاً علىٰ مصرع الحسين (ص ١٥).

(٢) المنتخب للطريحي (٢/٤٦٤)، بحار الأنوار (٤٥/١١٥).

(٣) زينب الكبرىٰ للنقدي (ص ١١).

(٤) راجع: من مصادر المبيحين للتطبير: الشعائر الحسينية للمرجع جواد التبريزي (ص ٦٢ ـ ٦٣)، فتوىٰ المرجع الفيروزآبادي المنشورة ضمن مراسم عاشوراء في فتاوي المراجع والعلماء =

مستقلة[1]، وبما أن هذه الرواية قد بلغت في الشهرة اليوم مبلغاً عجيباً، وصار كثير من العوام يظنون أن زينب هي منشأ عادة التطبير، كان لا بد من التعرض لبيان بطلان هذه الرواية وبراءة زينب رضي الله عنها من هذه الفرية، والكلام عن هذه الرواية يقع في أصلها وفي مضمونها:

أ ـ رواية المحمل لا أصل لها وهي من وضع قصاص القرن الحادي عشر

إن هذه الرواية مختلقة مصنوعة موضوعة بلا ريب ولا مرية، فهذه الرواية

= (ص ٩٣)، فتوى المرجع محمد الوحيد التبريزي المنشورة ضمن مراسم عاشوراء في فتاوي المراجع والعلماء (ص ١٤٢)، فتوى المرجع محمد الوحيدي المنشورة ضمن فتاوى الفقهاء والمراجع في الشعائر الحسينية من إعداد رابطة فذكر الثقافية (ص ١٣٩)، رد الهجوم عن شعائر الإمام الحسين المظلوم للمرجع محمد جميل حمود (ص٢١٢ ـ ٢١٣)، رمزية الدم في الشعائر الحسينية تقرير بحث المرجع محمد سند (ص ٢٥٤)، وصيتي للعالم الإسلامي للمرجع محمد علي الطباطبائي (ص ٢٢٨)، الشعائر الحسينية لحسن الشيرازي (ص ١٢٦)، المواكب الحسينية لعبد الله المامقاني المنشور ضمن رسائل الشعائر الحسينية (١/٢٣١ ـ ٢٣٢)، نصرة المظلوم لحسن إبراهيم المظفر (ص ٣٧)، الشعائر الحسينية للميرزا حامد النواب (ص ١٣٤)، فقه الشعائر الحسينية لفاضل الصفار (٣/١٤٣)، الشعائر الحسينية لمحمد جمعة بادي (ص ١٣٧)، مراسم عاشوراء (ص ٦١)، وسيرة الحسين في الحديث والتاريخ (٢٠/٣٢) لجعفر مرتضى العاملي، مشروعية الشعائر الحسينية لمهدي معاش (ص ١٧٧ ـ ١٨١).

ومن مصادر المانعين منه: التطبير والإشكالية المزمنة (ص ٤٤)، فقه الشعائر والطقوس لحسين الخشن (ص ٢٣٢)، وقفة مع التطبير (ص ٣١).

(١) كتب فارس الحسون بحثاً عنوانه: «رواية مسلم الجصّاص زينب (عليها السلام) نطحت جبينها بالمحمل» ونشره في موقعه الإلكتروني، وكتب هاشم الهاشمي رسالة في الانتصار لرواية النطح عنوانها: «في السيرة الحسينية، عرس القاسم بن الحسن بين الحقيقة والخرافة، رواية ضرب زينب لجبينها بالمحمل أو رواية النطح»، وألّف المرجع محمد جميل حمود كتابه: «إتحاف ذوي الاختصاص بالتحقيق في خبر مسلم الجصاص»، وهو مطبوع في مائة وسبعة وستين صفحة!!.

لا توجد في أي مصدر قبل القرن الحادي عشر، فأقدم من ذكرها هو الطريحي (١٠٨٥ هـ) في «منتخبه»، ولم يعزها إلىٰ أي مصدر ولم يذكر لها سنداً، فهي رواية بلا أصل ولا فصل، وقد نسبها الطريحي إلىٰ مسلم الجصاص، ومسلم الجصاص هذا رجل لم تلده أرحام النساء، وإنما هو من اختلاق من عمل هذا الخبر، ولذا فلا تجد ذكراً لهذا الرجل في أي مصدر من المصادر الرجالية للإمامية[1]، وقد نُسب هذا الخبر إلىٰ كتاب «نور العين» المنحول علىٰ الإسفراييني، إلا أن الطبعات مختلفة في إثبات هذا الخبر[2]، فلست أدري هل دُسّ في بعض نسخه وطبعاته أم كان في أصل نسخ «نور العين»؟ وسواء ثبت هذا الخبر في «نور العين» أم لم يثبت، فإن هذا لا عبرة به، لأن كتاب «نور العين» كما مضىٰ إنما وُضع في القرن الثالث عشر[3]، فورود هذه الرواية فيه، يزيد هذا الكتاب وهناً علىٰ وهن، ويؤكد أن الكتاب مختلق بآخرة.

ثم إن الرواية في «نور العين» وردت بصيغة أخرىٰ غير التي وردت في «المنتخب» للطريحي، فأضيف إليها خطبة مطولة لزينب، فضلاً عن أن نطح زينب بالمحمل لا أثر له في رواية كتاب «نور العين»!.

وقد حاول بعضهم الإجابة عن هذا الخلل بأجوبة باردة، فقد اعتذر هاشم الهاشمي عن عدم وجود هذه الرواية في أي مصدر قبل القرن العاشر، باعتذار

(١) والمصدر الوحيد الذي ذكر مسلماً الجصاص هو مستدركات رجال الحديث (٤١١/٧) لعلي النمازي الشاهرودي (١٤٠٢ هـ)، وقد حاول إصلاح حال الجصاص بناء علىٰ هذه الرواية المختلقة! وهذا من الغرائب!!.

(٢) لم أقف عليه في طبعة القاهرة، ووجدته في طبعة مكتبة المنار بتونس (ص ٥٥)، وطبعة بومباي كما نقل الريشهري في الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٤) الهامش ١٠.

(٣) انظر (ص ٤٢٨ ـ ٤٣٣).

في غاية الغرابة، فقال: «ليس كل ما حدَث نُقل إلينا، بل بقي الكثير تحت طي الكتمان، حتىٰ وصلت الرواية إلىٰ المجلسي»[1]، وهذا جواب بارد، فلو صح هذا الاعتذار فلكل كاذب أن يخترع قصة وينسبها إلىٰ القرون الأولىٰ، فإن طولب بالدليل قال: «ليس ما كل حدث نُقل، وهذا الخبر ظل مستوراً مكتوماً حتىٰ وقفت عليه»!! ولا شك أن العجز هو ما يلجئ إلىٰ مثل هذه الأجوبة السمجة الغريبة التي لا تمت إلىٰ أصول البحث العلمي بأي صلة.

ومن غرائب الأوهام، عزو علي أكبر المازندراني هذا الخبر إلىٰ ابن طاووس (٦٦٤ هـ)، وأحال إلىٰ المجلسي في البحار[2]، وهذا وهم فاحش، سببه الغفلة وعدم الانتباه، فإن المجلسي نقل رواية عن ابن طاووس ثم نقل رواية المحمل عن بعض الكتب المعتبرة، ولم يتنبه المازندراني لذلك فظن أن هذه الرواية من كلام ابن طاووس، والمتحصل أن هذا الخبر هو خبر ساقط لا أصل له، مختلق من أحد قُصاص القرن الحادي عشر، وما سيأتي من علامات الوضع في متنه يؤيد ذلك.

ب ـ دلائل علىٰ اختلاق رواية المحمل

إن كل من استأنس بالأخبار التاريخية يعلم أن هذا الخبر موضوع في القرن العاشر فما بعده، فقد جاء علىٰ شاكلة الأخبار التي صنعت عن مقتل الحسين في القرن العاشر، والتي انتشرت في كتب المقاتل، وتتبُّعُ مواضع الخلل في هذا الخبر من تضييع العمر، ولذا سأقتصر علىٰ أهم الدلائل[3].

---

(١) في السيرة الحسينية (ص ٦٥).

(٢) دليل الهدىٰ في فقه العزاء (ص ١٣٤).

(٣) وقد انتقد هذا الخبر جماعة من الإمامية وذكروا مواطن العلل فيه، وجلهم ممن تعرض للكلام=

ـ **الدليل الأول**: جاء في الخبر أن مسلم الجصاص لما سمع الزعقات في الكوفة سأل خادماً عن ذلك فأجابه: ««الساعة أتوا برأس خارجي خرج على يزيد» ، فقلت: «من هذا الخارجي؟» فقال: «الحسين بن علي عليهما السلام»»[1] ، أقول: إن إطلاق وصف خارجي على الحسين رضي الله عنه لا يعرف في أي خبر من الأخبار ، ولا أحد يتصور أن يصدر هذا من عاقل ، فضلاً عمن عاش في القرون الأولى.

ـ **الدليل الثاني**: نَسب مُختِلق هذا الخبر لعلي بن الحسين أنه أنشد أبياتاً ركيكة منها قوله:

يَا وَقْعَةَ الطَّفِّ قَدْ أَوْرَثْتِنِي حُزْناً ❁ وَاللهُ يَهْتِكُ أَسْتَارَ الْمُسِيئِينَا

أقول: لو غضضنا الطرف عن ركاكة هذا البيت ، فإن ما يشهد باختلاقه هو أن إطلاق اسم وقعة الطف على واقعة مقتل الحسين رضي الله عنه في كربلاء ، هو من الأمور المتأخرة عن القرن الثاني ، فنسبته إلى زين العابدين كذب واختلاق.

ـ **الدليل الثالث**: من الأمور الغريبة في هذا الخبر ، قول مسلم الجصاص عن الحسين رضي الله عنه إنه «أشبه الخلق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[2] ، فكيف عرف الجصاص أن حسيناً شبيه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا رآه؟ ، وليس هذا فقط ،

= عن قضية التطبير ، فلخصت ملاحظاتهم وأضفت عليها أموراً أخرى ، وأعرضت عن بعض الاعتراضات التي ذكروها لضعفها ، مثل الاعتراض على ذكر كلمة النطح في الرواية لكونها مختصة بالبهائم دون البشر ، على ما قال بعض اللغويين ، فإن الجواب عنه سهل ، لإمكان حمله على المجاز ، فضلاً عن أن دعوى اختصاص النطح بالإنسان دون الحيوان منقوضة بورود ذلك في روايات مسندة.

(١) بحار الأنوار (٤٥/١١٤).

(٢) بحار الأنوار (٤٥/١١٥).

فإن مسلماً الجصاص في خبره هذا قص ما صنعته أم كلثوم وزينب ﵄، وهنا يرد نفس السؤال: من أين عرف اسمهما وهو ليس من أهل البيت ولا ممن خالطهم؟!، الجواب بيِّن وظاهر وهو أن مختلق هذه الأكذوبة لم يتنبه لهذه المصائب في روايته!. وبعد كل هذا، كيف يستريب عاقل في أن هذا الخبر مختلق مصنوع؟.

ـ **الدليل الرابع**: ادعاء مُختلِق هذه الرواية أن زينب لما رأت رأس الحسين ضربت رأسها بالمحمل حتىٰ سال دمها، فيه مبالغة ومجازفة ظاهرة، وهذا الكذاب فاق أبا مخنف في الكذب والافتراء، فإن أبا مخنف إنما نسب إلىٰ زينب في مروياته أنها صرخت ولطمت وجهها وشقت جيبها لما علمت بدنو أجل الحسين، وهذا لا يعدو ما يقع من النساء عادة، أما ضرب الرأس بالمحمل عند نزول المصيبة فهذا لا يعرف عند قدماء العرب فضلاً عن النساء، وإذا كنا لا نقبل نسبة اللطم وشق الجيب إلىٰ زينب الذي ورد في رواية أبي مخنف، فكيف نقبل هذا الخبر المغرق في الكذب والجهل؟، وزينب ﵂ عندنا أجل وأعقل من أن يصدر منها مثل هذه الأفعال التي تصدر عن السفهاء.

ج ـ موازنة بين أقوال المثبتين لرواية المحمل، وبين القائلين بضعفها وردِّها

بالرغم من كل العلل القاطعة ببطلان هذا الخبر واختلاقه، فقد حكم بصحة الخبر واعتباره جماعة من مراجع الإمامية ومشايخهم، منهم المرجع مرتضىٰ الفيروزآبادي[1]، والمرجع صادق الشيرازي[2]، والمرجع محمد جميل حمود

(١) فتاوىٰ العلماء الأعلام في تشجيع الشعائر الحسينية (ص ٣٠)، مراسم عاشوراء في فتاوىٰ المراجع والعلماء (ص ٩٣).

(٢) استفتاء في الشعائر الحسينية المقدسة (ص ٢٩).



العاملي[1]، والمرجع المعاصر محمد صادق الروحاني[2]، والمرجع فتح الله الأصفهاني[3] والدربندي[4]، ومحمد علي القاضي الطباطبائي[5]، وحسن الشيرازي[6]، والحقيقة أني قد عجبتُ لتتابعهم علىٰ تصحيح هذا الخبر مع أنه خبر ظاهر البطلان، فضلاً عن أنه لا أصل له ولا إسناد، ولست أدري ما فائدة علم الرجال وعلوم الدراية والأسانيد إن كان مؤدَّىٰ هذه العلوم هو تصحيح أخبار لا أصل لها؟ بل لا أدري أي فارق علىٰ هذا المقياس بين الأخبار المسندة المروية في المصادر القديمة وبين الأخبار التي لا أصل لها والتي لا يتعدىٰ عمرها أربعمائة سنة؟!، فلا يوجد أي مستند علمي للحكم بصحة هذا الخبر. ولذا يقول المرجع المعاصر بشير النجفي عن هذا الخبر: «الرواية موجودة ومرسلة في المقاتل وكُتب السير وإثبات صحة سندها بالموازين المُعتمدة في علم الدّراية والرجال صَعب»[7]، أقول بل هو مستحيل، وما ذكروه من تبرير لتصحيح هذا الخبر هو أشبه ببيت العنكبوت، فمن ذلك:

ـ قولهم: إن المجلسي نقل هذه الرواية عن كتاب وصفه بالمعتبر[8]!،

---

(١) صنف رسالة سماها: إتحاف ذوي الاختصاص بالتحقيق في خبر مسلم الجصاص، وحاول فيها إثبات صحة الخبر بوجوه كثيرة، فانظر (ص ١٠١ ـ ١٣٢)، وقد قال ملخصاً نتيجة كلامه: «إن خبر مسلم الجصاص مقبول سنداً، وصحيح دلالة علىٰ مسلكنا الرجالي».

(٢) أجوبة المسائل الاعتقادية (ص ٤١).

(٣) فقه الشعائر الدينية (٣/١٤٥).

(٤) إكسير العبادات (٣/٣٣١).

(٥) في تعليقه علىٰ كتاب الفردوس الأعلىٰ (ص ٢١ ـ الهامش ١).

(٦) الشعائر الحسينية (ص ١٢٦).

(٧) استفتاء منشور في الموقع الرسمي للمرجع بشير النجفي:
http://www.alnajafy.com/list/mainnews١٧٦- ٦٧٧-١-. html

(٨) في السيرة الحسينية لهاشم الهاشمي (ص ٧٥).

والجواب عن هذا ظاهر، فإن حكم المجلسي باعتبار الكتاب لا يلزم منه الحكم بأن الرواية المنقولة منه معتبرة، بل لو سلمنا بهذا لما كان لحكم المجلسي أي قيمة علمية، لأنه أحال على كتاب مبهم ولم يصرح باسمه، ثم إن الذي يظهر أن الكتاب الذي قصده المجلسي بالمعتبر هو كتاب «المنتخب» للطريحي فقد نقل منه كثيراً، وهذه الرواية موجودة فيه، وهذا الكتاب ساقط وغير معتمد، ومليء بالأخبار المختلقة والموضوعة على الحسين كما قرر ذلك جماعة من الإمامية[1]، فأي اعتبار لهذا الكتاب؟.

ـ **ومن الاستدلالات الذي ذكروها: قولهم: إن الرواية نُقلت في عدة مصادر**[2]، قلت: هذا ليس إلا خيالاً ضعيفاً، فإن المصدر الأصلي لهذه الرواية هو كتاب منتخب الطريحي، ثم نقل المجلسي الخبر في بحار الأنوار، وبعد ذلك نُقل في كتب أخرى متأخرة، فلا فائدة لتكرار الخبر في عدة مصادر لأن مخرجه واحد، وقد نقض فضل علي القزويني هذا الاستدلال فقال تعليقاً على قول مرتضى الأنصاري (١٢٨٢ هـ) بشهرة هذه الرواية[3]، «المراد من الشهرة في كلامه قدس سره الشهرة في ألسنة الراثين والذاكرين في زمنه، لا الشهرة المصطلحة... ولا الشهرة في الرواية، إذ لم يُعهد شهرة هذه الحكاية قبل زمنه قدس سره، ولا اشتهار الرواية قبل زمن المجلسي بل ولا بعده، إذ كثير من المتأخرين أعرضوا عن ذكر الرواية والحكاية في كتبهم ومقاتلهم كاللواعج والقمقام والأربعين، بل صرحوا بكذب الرواية»[4].

---

(١) انظر: جدل ومواقف في الشعائر الحسينية (ص ١٣٧ ـ ١٤٠)، الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٣٧).

(٢) لماذا التطبير، عبد العظيم المهتدي البحراني (ص ٤٦)، و(ص ١٤٢).

(٣) كتاب الزكاة (ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

(٤) الإمام الحسين وأصحابه (٢١٨/٣).

ولهم استدلالات أخرىٰ أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة[1].

---

(١) وقد توسع محمد جميل حمود في الانتصار لهذه الرواية، فذكر سبعة وجوه لإثبات صحتها في كتابه «إتحاف ذوي الاختصاص بالتحقيق في خبر مسلم الجصاص» (ص ١٠١ ـ ١٣٢)، وهي ليست إلا محض تخيلات بعيدة، لا أساس لها من الصحة:

فأول وجه استدل به هو صحة العمل بالوجادة، وهذا الوجه لا ينطبق علىٰ هذه الرواية، لأن صحة العمل بالوجادة لا يلغي ضرورة الإسناد، فالوجادة في أصلها كما هو مبسوط في كتب المصطلح هو أن يجد الراوي رواية مسندة، فيقول مثلاً: وجدت بخط فلان قال: حدثني فلان ثم يسوق الإسناد، وأما أن يأتي الطريحي في القرن العاشر فينقل رواية بلا إسناد ولا زمام ولا خطام فهذا ليس من الوجادة في شيء. ثم إن هذه الوجادة فيها إحالة علىٰ كتاب مبهم، وإذا كان قول الراوي حدثني الثقة مردوداً ـ كما هو مقرر في علم الدراية ـ لأنه أحال علىٰ مبهم، فمن باب أولىٰ رد قول من قال: «وجدت في كتاب معتبر».

وثاني وجه استدل به محمد جميل حمود هو عمل مشهور المتأخرين بهذه الرواية، وهذا أيضاً استدلال ضعيف، والاستدلال بعمل المشهور غير معتمد، قد نوقش في محله من كتب الأصول والرجال فليرجع إليه، فضلاً عن أن دعوىٰ عمل المشهور بهذا الخبر ممنوعة، فالخبر موجود في كتاب المنتخب المصنف في القرن الحادي عشر، بينما أول من عمل بالخبر هو الدربندي المتوفىٰ في القرن الثالث عشر، فلو قيل بالعكس، وهو إعراض المشهور عن هذا الخبر لكان أقرب إلىٰ الصواب!.

والوجه الثالث: عدم اشتراط قوة السند في الأخبار التاريخية، والجواب: لو سلمنا بذلك جدلاً نقول: أين هذا من ذاك، فإن هذا الخبر لا إسناد له أصلاً، فحتىٰ شرط عدم قوة السند مفقود!!، فكيف وهذه القاعدة غير مسلمة عند التحقيق.

والوجه الرابع: أنه قد وقع ما هو أعظم من نطح الرأس بزعمه، كخمش الوجه، والجواب ـ دون البحث في صحة دعوىٰ وقوع قصة خمش الوجه ـ إن ثبوت هذا لا يعني إثبات رواية النطح!!، فكل رواية لا بد أن يقوم الدليل علىٰ صحتها، ولا يصح استعمال القياس المجرد من أي حجة لإثبات صحة الأخبار!!، لأن ذلك باب من أبواب تصحيح الأكاذيب بالأقيسة والاستحسانات!.

والوجه الخامس: قول محمد جميل حمود إن خبر مسلم الجصاص مطابق للأصول العامة للتشريع، والجواب: إن العكس هو الصواب فالتشريع جاء بحفظ النفس من الأذىٰ، وأبواب الديات في كتب الفقه أبين حجة علىٰ بطلان كلام محمد جميل حمود. =

وقد حكم بعدم صحة الخبر جماعة من الإمامية:

ـ أقدمهم فيما وقفت عليه هو المؤرخ عباس القمي (١٣٥٩ هـ)، حيث يقول: «لا يوجد ذكر المحمل إلّا في خبر مسلم الجصاص، وهذا الخبر وإن نقله العلامة المجلسي لكن مستنده هو كتاب «منتخب» الطريحي وكتاب «نور العين»، ولا يخفىٰ علىٰ أهل الخبرة والفن في علم الحديث، حال الكتابين المذكورين»[(١)].

ـ وتبعه المرجع الشامي محسن الأمين (١٣٧١ هـ)، حيث يقول: «ولكن كثيراً من الذاكرين لمصابهم قد اختلقوا أحاديث في المصائب وغيرها لم يذكرها

= وأما قوله في الوجه السادس: إن رواية الجصاص مقبولة عند المتأخرين، ففضلاً عن كونه تكراراً للوجه الأول، ففيه قصور ظاهر، إذ زعم محمد جميل حمود (ص ١٢٢)، أن هذا الخبر لم يعترض عليه المتأخرون بخدش أو لمز، وسيأتي تعداد جملة من علماء الإمامية المتأخرين الذين ردوا هذا الخبر، وهم في نفس طبقة من أفتىٰ به، كعباس القمي ومحسن الأمين.

وأما الوجه السابع: وهو أن الميزان الصحيح لتصحيح الأخبار هو مبنىٰ الوثوق بالصدور، ففيه نزاع مشهور بين الإمامية في كتب الأصول وكتب الرجال، وليس هذا محل التوسع فيه، وملخص الجواب أن مبنىٰ الوثوق بالصدور ليس له ضوابط واضحة، إذ أنه لا يشترط وثاقة الرواة لإثبات صحة الأخبار، بل يستند إلىٰ قرائن تورث الاطمئنان بصحة صدور الخبر عن المعصوم، وهذه القرائن لا يمكن لها أن تثبت إلا صحة المعنىٰ أو بطلانه، لكنها لا تثبت صدور الخبر ممن نسب إليه، فمن المعلوم أن بعض الوضاعين كان يضع أحاديث موافقة للقرآن وصحيح السنة وينسبها إلىٰ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والصحيح أن صحة الخبر متوقفة علىٰ وثاقة الرواة واتصال الإسناد، وهذا أظهر وجه في بطلان هذا المبنىٰ. ووجه آخر وهو أنهم يجعلون من قرائن الصحة موافقة القرآن، ومعلوم أن كثيراً من الروايات قد وردت بأمور لا أصل لها في القرآن، فكيف يعلم بصحتها بناء علىٰ هذا المبنىٰ؟!، هذا باختصار رد وجيز علىٰ تلك الوجوه التي لفقها محمد جميل حمود العاملي لتصحيح هذا الخبر الموضوع.

(١) منتهىٰ الآمال (٧٢٩/١) بتعريب هاشم الميلاني.

مؤرّخ ولا مؤلّف، مسخوا بعض الأحاديث الصحيحة وزادوا ونقصوا فيها؛ لِما يرونه من تأثيرها في نفوس المستمعين الجاهلين بصحّة الأخبار وسُقمها حتّىٰ حُفِظَتْ علىٰ الألسن، وأُودعت في المجاميع، واشتهرت بين النّاس، ولا رادع، وهي من الأكاذيب التي تغضبهم وتفتح باب القدح للقادح... إنّ ما يفعله جملة من النّاس؛ من جرح أنفسهم بالسيوف، أو اللطم المؤدّي إلىٰ إيذاء البدن، إنّما هو من تسويلات الشيطان وتزيينه سوء الأعمال... وانتحال بعض الجهّال عذراً لذلك بما ينقلونه من أنّ إحدىٰ الطاهرات نطحت جبينها بمُقدّم المحمل حتّىٰ رُئي الدم يجري من تحت قناعها؛ هو من هذا البحر وعلىٰ هذه القافية اللذين مرّت الإشارة إليهما»[1].

ـ ويقول الريشهري: «كيف يمكن تصديق ضرب زينب عليها السلام رأسها بالمحمل في الملأ العام بين آلاف الكوفيين ويجري دمها، ثم يبقىٰ هذا الموضوع مسكوتاً عنه لحوالي ألف سنة، ثمّ يروىٰ بعد كل هذه المدة الطويلة في بعض المصادر التي تبلغ الغاية في الضعف، وعن شخص واحد؟!»[2].

ـ ويقول الباحث حسن إسلامي: «يقوم هذا الدليل علىٰ حديث يذكر أنصار التطبير أنه صحيح، إلا أن تأملاً بسيطاً يوضح لنا جعْله وكذبه، فلم يَرِدْ هذا الحديث في أيّ من المصادر القديمة الروائية والتاريخية، فلا إشارة في مقتل أبي مخنف إلىٰ هذه الحادثة إطلاقاً، كذلك في المقتل المعروف لابن طاووس «اللهوف في قتلىٰ الطفوف»، لا حديث عن هذا الموضوع... وفي الحقيقة، إنّ رواية ضرب الرأس بالمحمل إنما ظهرت في القرن الحادي عشر الهجري، وشيئاً

(١) المجالس السنية في مناقب ومصائب العترة النبوية (١/١١ ـ ١٢).

(٢) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ٥٥)، الهامش.

فشيئاً أخذت تتحوّل إلىٰ أساس لتشريع التطبير...»[1]، ثم ذكر كلاماً في أصل الخبر وانتشاره في بعض الكتب وحكم عليه بأنه «خبر مجعول» و«خبر كاذب»[2].

ـ وقال باقر رستم مستغرباً ممن اعتمد علىٰ هذا الخبر: «وأكبر من ذلك أن تُقبل رواية المحمل التي تأخرت روايتها إلىٰ أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون عن يوم الواقعة[3]، وليست موجودة في أي من أمهات المقاتل المعروفة، ومع ذلك يُعتمد عليها في حكم شرعي»[4].

ـ وقال محمد الحسون عن رواية المحمل بعد بحث في سندها ومتنها: «هذه الرواية مجهولة المصدر، مجهولة الراوي، مرسلة، في متنها عدّة إشكالات»[5].

ـ وقال حسين المياحي: «هذا الخبر مدسوس موضوع مكذوب علىٰ آل البيت وعقيلة بني هاشم، وقد وُضع أيام تدوين البحار ممن لا يفقه في العربية شيئاً»[6].

(١) مقالة «العزاء، سنة دينية أم فعل اجتماعي»، المنشورة ضمن كتاب جدل ومواقف في الشعائر الحسينية (ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٢٦).

(٣) قلت: بل عشرة قرون!.

(٤) التطبير والإشكالية المزمنة (ص ٥٢).

(٥) مقالة «رواية مسلم الجصّاص زينب (عليها السلام) نطحت جبينها بالمحمل» (ص ٢١)، ومع ذلك رأىٰ الاستناد إليها من باب التأييد!.

(٦) مقالة: «هل (نطحت) العقيلة زينب جبينها بمقدم المحمل؟ أو (نطحت) مقدم المحمل؟»، لحسين المياحي، منشور بموقع الاجتهاد

https://ijtihadnet.net/هل-نطحت-العقيلة-زينب-ع-جبينها-بمقدم-ال/

ووافقهم في رد هذا الخبر عدةٌ، منهم: المرجع محمد حسين فضل الله[1]، والمرجع اللنكراني[2]، والمرجع محمد آصف محسني[3]، ومحمد صحتي[4]، وعلي أكبر السيفي المازندراني[5]، وفوزي آل السيف[6]، وحسين الخشن[7]، وياسر عودة[8]، وعلي دهيني[9]، ورشيد السراي[10].

ولا شك أن الصواب مع من حكم ببطلان هذا الخبر واختلاقه، ولا حاجة للتوسع في ذلك، فإن أي عاقل يقطع بأن خبراً يرويه راو مجهول لا يُعرفُ إلا بهذا الخبر ـ ويكون أقدمُ مصدر لهذا الخبر هو كتابٌ أُلِّف في القرن الحادي عشر حيث كان قُصّاص مقتل الحسين يتنافسون في اختلاق الأكاذيب، ويكون متنه سخيفاً ركيكاً لا يمت للغة القرون الأولىٰ بأي صلة ـ هو خبر مكذوب، وكل من صحح هذا الخبر لم يستند إلىٰ أي قاعدة علمية، بل إنما اعتمادهم علىٰ تمحلات بعيدة وتوهمات عجيبة لا يراد منها إلا إيجاد أصل لممارسة محْدَثة لا يتعدىٰ

(١) الندوة (١/٤٦٤).

(٢) نقل فتواه باقر رستم في كتابه: «التطبير الإشكالية المزمنة» (ص ٤٦).

(٣) حيث لم يحكم باعتبار الخبر في مشرعة بحار الأنوار (٢/١٥٦).

(٤) مقالة «السيرة الحسينية المصادروالمراجع»، المنشورة ضمن كتاب جدل ومواقف من الشعائر الحسينية (ص ١٣٩).

(٥) دليل الهدىٰ في فقه العزاء (ص ١٣٤).

(٦) من قضايا النهضة الحسينية (ص ١٩٣) الهامش ٢.

(٧) فقه الشعائر والطقوس (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٩).

(٨) قضايا أثارت جدلاً (ص ٨٩).

(٩) مقالة «أحكام الشعائر الحسينيّة» المنشورة بمجلة الاجتهاد والتجديد، العدد ٢٣، (ص ٢٠٧).

(١٠) له بحث مطول حول رواية مسلم الجصاص وأدلة التطبير، نشره في سبع حلقات تحت عنوان: «التطبير بين الشعائرية والتحريم»، منشور بالموقع الإلكتروني لمؤسسة النور للثقافة والإعلام.

عمرها مائتي سنة، ويحاولون تبريرها وإيجاد أصل لها بنسبتها إلىٰ زينب بنت علي رضي الله عنها، وزينب بريئة من هذه الرواية براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

د ـ براءة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها من التطبير

استند بعضهم لرواية المحمل لتقرير جواز التطبير أو ما يسمىٰ «شعيرة الإدماء»، سواء كان هذا الإدماء باللطم حتىٰ خروج الدم، أو بضرب الرأس بالسيف!!، ولعل أول من استند إلىٰ هذه الرواية لتقرير اللطم إلىٰ درجة خروج الدم هو الآغا الدربندي (١٢٨٦هـ)[١]، وأما أول من استدل بها علىٰ جواز التطبير ـ حسبما وقفت عليه ـ فهو المرجع فتح الله الأصفهاني (١٣٣٩ هـ)، المشهور عند الإمامية بشيخ الشريعة، فقد نقل عنه حسن المظفر أنه كان يصحح هذه الرواية ويستدل بها علىٰ إباحة التطبير[٢]، ثم تبعه علىٰ ذلك جماعة منهم: عبد الله المامقاني (١٣٥١ هـ)، ومحمّد حسين كاشف الغطاء (١٣٧٣ هـ)[٣]، وعبد الحسين قاسم الحلّي (١٣٧٥ هـ)، وحسن المظفر (١٣٨٨ هـ)، ومرتضىٰ ابن الداماد (القرن الرابع العشر)[٤].

وبالغ بعضهم فزعم أن أول من أسس لممارسة التطبير المنكرة هي السيدة

(١) إكسير العبادات (٣/٣٣١).

(٢) نصرة المظلوم للمظفر (ص ٧٦)، مقالة: رواية مسلم الجصّاص «زينب (عليها السلام) نطحت جبينها بالمحمل (ص ٢٢).

(٣) الفردوس الأعلىٰ (ص ٢١) وتبعه علىٰ ذلك محمد علي القاضي الطباطبائي في تعليقه علىٰ الكتاب في الهامش (رقم ١).

(٤) انظر كلامهم مع مصادره في مقالة: رواية مسلم الجصّاص «زينب (عليها السلام) نطحت جبينها بالمحمل» (ص ٢٢ ـ ٢٥).

زينب الكبرىٰ رضي الله عنها[1]، حتىٰ قال الشيخ الإمامي عبد العظيم المهتدي البحراني: «التطبير من بعد السيدة زينب قام به التوابون»[2]، ونَقل عن المرجع المعاصر يعسوب الدين الرستكاري أنه قال: «التطبير جائز تبعاً لفعل السيدة زينب..»[3].

ويقول غفار عفراوي: «كثر الحديث عن شعيرة التطبير التي تمارس من قبل المعزين بذكرىٰ شهادة الإمام الحسين عليه السلام، ويُنقَل أن السيدة زينب كانت أول من فعل ذلك»[4].

وقال نمر باقر النمر: «كل هامة تُجرح اقتداء بزينب عليها السلام التي ضربت رأسها بالمحمل فسال دمها»[5]. وقال جلال الدين الصغير وهو يبرر للمطبِّرين: «وجدوا أن الصديقة الحوراء ضربت رأسها بالمحمل فقالوا لن نتركها وحدها فراحوا يطبرون الهامات ويضربون الرؤوس»[6].

وقال شاعرهم هادي الخفاجي:

نشـــج منـــا أرؤســـاً بالمـــدىٰ ❊ لـــرزء ســـبط المصـــطفىٰ المرســـل

(١) ذكر الدكتور الإمامي توفيق بوخضر هذا ضمن الآراء التي ذكرت في نشأة التطبير ورده، وقفة مع التطبير (ص ٣١).

(٢) لماذا التطبير ـ نسخة إلكترونية (ص ٤٦).

(٣) لماذا التطبير ـ نسخة إلكترونية (ص ١٣١).

(٤) مقالة: «ثلاثة قاموا بالتطبير.. السجاد وزينب وهند!»، منشورة بموقع كتابات في الميزان https://www.kitabat.info/subject.php?id=25833

(٥) مقالة: «الإمام الحسين (عليه السلام) نهج للشعائر الإلَهية»، نشرت ضمن نشرة رسالة الحسين التي تصدر بالعوامية، العدد: العاشر ـ السنة: الرابعة ـ ١٠ محرم ١٤٢٥ هـ، ومنشورة في موقع نمر باقر النمر: http://www.sknemer.com/web/article/print/205

(٦) من خطبة «أبعاد ركضة طويريج»، الجمعة ٩/١٢/٢٠١١، منشورة بموقعه الرسمي: https://www.sh-alsagheer.com/post/508

حـــل لنـــا مـــن أختـــه زينـــب ❁ مـــذ رأســـها شـــجته بالمحمـــل[1]

ولا شك ولا ريب أن زينب براء مما نسب إليها، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: إن ظهور التطبير متأخر جداً، ونسبته إلىٰ زينب بناء علىٰ تلك الرواية المختلقة كذب محض، وقد قرر عدة من الباحثين ـ ومنهم المؤيدون للتطبير ـ أن طقس التطبير لم يكن له أي وجود في عصر الأئمة وما بعدهم بكثير[2]، وأكتفي بإيراد قول مرجع الإمامية علي الخامنئي: «التطبير... ليس له سابقة في عصر الأئمة عليهم السلام، وما والاه، ولم يرد فيه تأييد من المعصوم...»[3].

وقد اختُلِف في مبدأ ظهور التطبير، وأقدم زمن ينسب إليه هو القرن الحادي عشر[4]، فنسبة ابتداع هذه الممارسة إلىٰ زينب بناء علىٰ هذه الرواية ليس إلا تمحلاً، بل هو افتراء بيِّن.

الثاني: إن ما يصنعه المطبرون غيرُ ما نسب إلىٰ زينب رضي الله عنها، فإن المطبرين يضربون رؤوسهم كل سنة في محرم بالسيوف قاصدين إخراج الدم بكامل

(١) نقله عنه محمد جمعة بادي في كتابه الشعائر الحسينية (ص ١٣٩).

(٢) من مصادر المحرمين للتطبير: رسالة التنزيه لأعمال الشبيه (ص ٦)، فقه الشعائر والطقوس (ص ٤٨)، التطبير والإشكالية المزمنة (ص ١٧٩)، وقفة مع التطبير (ص ٣٣)، تراجيديا كربلاء (ص ٤٦٠)، من وحي الثورة الحسينية (ص ١٦٧)، قضايا أثارت جدلاً (ص ٨٦) و(ص ٩٠). ومن مصادر المبيحين للتطبير: صراط النجاة للخوئي (٤٣٢/١)، الشعائر الحسينية لحسن الشيرازي (ص ٩٣).

(٣) أجوبة الاستفاءات (١٢٩/٢).

(٤) نقل الدكتور الإمامي حمزة الحسن في كتابه طقوس التشيع (ص ٥٠٣) أن زائراً تركيّاً لإيران «شهد مئات المعزين الذين يضربون رؤوسهم وأجسادهم بالسيوف والسكاكين (التطبير)..»، وراجع: فقه الطقوس والشعائر الدينية (ص ٥٣ ـ ٦٠)، وقفة مع التطبير (ص ٣٣ ـ ٣٨).

اختيارهم، معتقدين أن هذه عبادة ومواساة لأهل البيت، بينما الرواية المنسوبة لزينب تذكر أنها إنما ضربت جبينها بالمحمل لما رأت رأس الحسين من هول المصيبة، فالظاهر من هذه الرواية أن ضرب زينب لرأسها بالمحمل إنما كان ردة فعل لما رأته، وأن شدة الحزن حملتها علىٰ أن تنطح رأسها بالمحمل من غير أن تدري أو تشعر أو تريد ذلك، علىٰ صورة ما يقع من النساء عند نزول المصائب، فالقصد هنا منتف أصلاً، وعليه فلا يصح القول بصدور هذا الفعل اختياراً من زينب رضي الله عنها بمقتضىٰ هذه الرواية.

الثالث: بيَّنه الباحث الإمامي حسن إسلامي فقال: «حتىٰ لو فرضنا صحّة خبر المحمل،... يلزم علىٰ أنصار التطبير ـ عملاً بمضمون الخبر ـ أن يلتزموا بضرب الرؤوس في خشب المحامل ضمن مراسم خاصة، أي عين ذلك العمل الذي قامت به السيدة زينب، لا التطبير؛ فإثبات التطبير بهذا الخبر غير صحيح...»[1].

الرابع: إن زينب رضي الله عنها ـ علىٰ ما جاء في هذه الرواية ـ صنعت هذا الفعل مرة واحدة، و«لم يُنقل عن السيدة زينب، ولا غيرها من نساء كربلاء، تكرارهنّ هذا العمل في ذكرىٰ عاشوراء السنوية لاحقاً، فلم ينشرن شعورهنّ، ولا ضربنَ رؤوسهن، أو لطمن وجوههن»[2]، خلافاً لما يصنعه المطبرون الذين يُقْدِمون علىٰ هذا الفعل المنكر في عاشوراء أو يوم العشرين من صفر من كل سنة، وكأنه

(١) مقالة «العزاء، سنة دينية أم فعل اجتماعي»، المنشورة ضمن كتاب جدل ومواقف في الشعائر الحسينية (ص ٣٢٤ ـ ٣٢٧).

(٢) مقالة «فقه العزاء الحسيني» لمحمد تقي أكبر نجاد، المنشورة في مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد ١٧، (ص ١٣٢).

عبادة منصوص عليها!!.

وبهذا يتبين أن هذه الرواية التي استُنِدَ إليها في نسبة التطبير إلىٰ زينب رواية لا أصل لها، وليس لها أي إسناد، وهي مختلقة من فترة قريبة، وراويها رجل مختلق لم تلده أرحام النساء، وأما متنها فعلىٰ ركاكته وظهور بطلانه فلا علاقة له بأي وجه بما يفعله المطبرون.



المبحث الثاني
قضايا عقدية مغلوطة عن زينب الكبرى رضي الله عنها

ارتبطت شخصية زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في عصرنا بكثير من التصورات المغرقة في الغلو، والتي لم يكن لها أصل في التراث الروائي والعقدي القديم، ويبدو من خلال الاستقراء أن منشأ الغلو في زينب مرتبط بالتطور الكبير الذي حصل في مرويات مقتل الحسين رضي الله عنه، وما صاحب ذلك من تضخم في التراث المتعلق بسيرته رضي الله عنه، ثم ما صاحب ذلك من الممارسات التي تقام في محرم من كل سنة بمناسبة مقتله، وما ترتب عن ذلك من ازدياد عدد المجالس المخصصة لقراءة قصة خروجه ومقتله، وما تلا ذلك من اختلاق روايات وأحداث لم يكن لها أي وجود قبل القرن العاشر كما مضىٰ تفصيله، وبما أن حضور زينب في هذه المرويات المتأخرة متكرر في عدة مواضع كما مضىٰ، فقد بدأت بعض المقولات والتصورات المغالية في زينب الكبرىٰ رضي الله عنها تنشأ بالتوازي مع المغالاة في الحسين رضي الله عنه، ومما يدل علىٰ ذلك أنَّ كثيراً من الشخصيات التي يتكرر اسمها في مرويات الحسين قد بلغ الغلو فيها مبلغاً غريباً، سواء من قتل مع الحسين[1] أو من بقي بعد مقتل الحسين رضي الله عنه[2]، فعند التأمل في منزلة هذه الشخصيات في الكتابات

(١) كمسلم بن عقيل الذي قتل قبل الحسين رضي الله عنه، والعباس بن علي رضي الله عنه، وعلي الأكبر بن الحسين رضي الله عنه، وعبد الله الرضيع، والقاسم بن الحسن رضي الله عنه، ومن غير أهل البيت: حبيب بن مظاهر، وزهير ابن القين، والحر بن يزيد.

(٢) وعلىٰ رأسهم زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، وسكينة بنت الحسين، ورقية بنت الحسين ـ مع أن رقية هذه شخصية لا وجود لها ـ، وأم البنين، وغيرهن.

المعاصرة ومجالس العزاء، نجد أن الغلو فيها مرتبط بحجم ما يروىٰ عنها في كتب المقاتل المتأخرة، وكلما خَفَتَ وجود هذه الشخصيات في هذه الكتب يخفت معه منسوب الغلو فيها، أو ينعدم(١).

وقد مضىٰ فيما تقدم بيان أصول الخلل في مرويات المقاتل، سواء القديم منها كمقتل أبي مخنف، أو المتأخر وخاصة كتب المقاتل المصنفة في القرن العاشر وما بعده، وبذلك تبطل أصول كثير من التصورات المغالية، لكن لا زالت هناك بعض الأفكار والمفاهيم المنتشرة عن زينب اليوم، والمرتبطة ببعض مسائل الاعتقاد والسلوك، والتي تحتاج إلىٰ نقد مفصل، مبني علىٰ الاحتكام إلىٰ الكتاب والسنة الصحيحة والتراث الثابت الصحيح المنقول عن أهل البيت، وهذا ما سأتعرض له في هذا البحث، وبالله التوفيق.

---

(١) وعلىٰ رأس هذه الشخصيات، زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه، وأبو جعفر الباقر، فبالرغم من أنهما من الأئمة المعصومين عند الإمامية، إلا أن شخصيتهما وحضورهما في الوجدان العاطفي للعوام لا يرتبط بخروجهما مع الحسين رضي الله عنه، فعلي بن الحسين لم يكن له ذكر في كربلاء، حيث أنه كان مريضاً وجالساً مع النساء، وأما أبو جعفر الباقر فكان مع الأطفال، ومثله الحسن المثنىٰ ابن الحسن رضي الله عنه، فمع أنه شهد كربلاء وجرح فيها كما في الإرشاد للمفيد (٢/٢٣)، إلا أنني لم أقف علىٰ أي عقيدة مغالية فيه.

القضية الأولى
القول بعصمة زينب الكبرى رضي الله عنها

لعل أجلى مظهر من مظاهر الغلو في زينب رضي الله عنها القولُ بأنها معصومة، سواء كانت هذه العصمة مثل عصمة الأنبياء والمرسلين، أو كانت عصمة أدنى مرتبة، أُطلق عليها مصطلح العصمة الصغرى، فما هو مفهوم العصمة الصغرى؟ ومتى نشأ؟، وهل قام الدليل على هذه العصمة؟

١ ـ مفهوم العصمة الصغرى:

ذكر علماء الإمامية تعاريف عدة ومفاهيم مختلفة للعصمة الصغرى، إلا أن مؤداها واحد.

فقد عرَّف الدربندي العصمة التي نسبها لزينب بأنها: «القوة التي تمنع بها عن المعاصي من التمكن منها، فصاحب هذه العصمة يصدر منه الخطأ والنسيان وكذا ترك الأولى والمكروهات، ولا يصدر منه فعل المحرمات حتى الصغائر»(١).

ويقول المرجع محمد الشيرازي: «من له العصمة الكبرى يستحيل عليه العصيان استحالة وقوعية، وأمّا من له العصمة الصغرى لا يعصي الله سبحانه وتعالى طرفة عين وإن لم يكن العصيان عليه مستحيلاً»(٢).

وفسَّر عادل العلوي العصمة الصغرى بأنها عصمة أفعالية أي أن المتصفين

---

(١) إكسير العبادات (٢/٦٤٦).

(٢) العباس والعصمة الصغرى (ص ٥ ـ ٦).

بها: «لم يرتكبوا الذنب في أفعالهم من حين ولادتهم وحتّىٰ حين وفاتهم»[1]، وحصرها «بالعصمة عن الذنوب والمعاصي، وأمّا القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية فربما يخطئ، فإنّه غير معصوم»[2].

وهذه العصمة ليس عصمة ذاتية إلهيـة بل هي عصمة «جزئية ومكتسبة»[3]، «بجهده وتحصيله الفعلي... ومن هنا سموها بالعصمة الأفعالية»[4]، ثمَّ إنَّ أصحاب العصمة الصغرىٰ يحتاجون «إلىٰ من يسلك بهم السبيل الواضح ويميز لهم موارد الطاعة ومواردها عن مساقط العصيان»[5].

وقد رُتِّب علىٰ القول بالعصمة الصغرىٰ لزينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أمور:

الأول: القول بأن علم زينب علم لَدُنِّي[6]، وأنها مُحَدَّثة مُلهَمة، وأنها كانت تعلم علم المنايا والبلايا[7].

---

(١) عصمة الحوراء زينب (ص ٦٠).

(٢) عصمة الحوراء زينب (ص ٦١).

(٣) عصمة الحوراء زينب (ص ٧٧)، وقريب من هذا قول ياسر عودة بأن عصمة زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مكتسبة، انظر قضايا أثارت جدلاً (ص ٩٠).

(٤) العصمة الكبرىٰ لولي الله العباس (ص ١١)، وهناك جزئيات أخرىٰ مذكورة في تعريف العصمة الصغرىٰ والفرق بينها وبين العصمة الكبرىٰ، أعرضت عنها بغية الإيجاز.

(٥) موسوعة المقرم، العباس بن أمير المؤمنين (ص ٢١١).

(٦) العلم اللَّدُنِّي مصطلح محدث، والمراد به هو العلم الخاص المنزل من الله، فهو علم إلهي لا يكتسب بالتعلم بل بالإلهام.

(٧) قال جعفر النقدي في كتابه زينب الكبرىٰ (ص ٣٦): «ويظهر من الفاضل الدربندي وغيره أنها كانت تعلم علم المنايا والبلايا... وذكر قدس سره عند كلام السجاد لها: «يا عمة أنت بحمد الله عالمة غير معلَّمة وفهمة غير مفهَّمة»، أن هذا الكلام حجة علىٰ أن زينب بنت أمير المؤمنين كانت=



الثاني: ادعاء وجود منزلة خاصة لزينب، سموها تارة بالوصية وتارة بالنيابة الخاصة[1].

الثالث: حجية أقوالها وأفعالها[2]، وقد قرر المحتجون برواية المحمل أن فعل زينب حُجة بذاته، وإن حاولوا دعم هذا الاستدلال بادعاء تقرير علي بن الحسين لزينب على فعلها.

ومن خلال ما تقدم، يظهر أن مؤدى كلام القائلين بالعصمة الصغرى هو أنها ملكة مكتسبة تمنع صاحبها من ارتكاب الكبائر والصغائر من منذ ولادته إلى وفاته، وأنها ملكة متعلقة بالأفعال والأعمال الدينية فقط، دون المسائل الدنيوية فالخطأ فيها وارد، كما أن صاحب العصمة الصغرى معرض للسهو والنسيان والوقوع فيما هو خلاف الأولى، ومرتبة العصمة الصغرى أدنى منزلة من عصمة الأنبياء، لكنها أعلى من رتبة العدالة[3].

والمتحصِّل من هذا أن العصمة الصغرى هي عصمة جزئية في مقابل

= محدَّثة أي: ملهمة، وأن علمها كان من العلوم اللدنية والآثار الباطنية»، ولم أهتد لموضع هذا الكلام في كتاب أسرار الشهادة للدربندي، وقال جعفر مرتضى العاملي عن زينب: «ربما كانت غير معلَّمة من قبل البشر، بل هي معلَّمة من خلال فطرتها، وإدراكات عقلها، وحديث الملائكة لها!». انظر: سيرة الحسين في الحديث والتاريخ (٢٠/٦٠).

(١) الخصائص الزينبية (ص٢٤٢)، تنقيح المقال (٧٩/٣)، زينب الكبرى (ص ٥٣)، زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة (ص ١٢٤)، زينب الكبرى ودورها في النهضة الحسينية (ص ٣٧)، المرأة العظيمة (ص ٢٦٦).

(٢) الفقه للمرجع محمد الشيرازي (١١١/٥٩).

(٣) وانظر: عصمة الحوراء زينب (ص ٦٤).

العصمة المطلقة للأنبياء والأئمة عند الإمامية.

٢ ـ القول بالعصمة الصغرىٰ لزينب رضي الله عنها ونشأته

أول من وقفت عليه يطلق وصف العصمة علىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها هو الآغا الدربندي (١٢٨٦ هـ) فقال عن زينب إنها «من جملة من اتصف بالعصمة»[١]، وكرر هذا الوصف في مواضع أخرىٰ[٢]، وقال: «إثبات مثل هذه العصمة لمثل العباس وعلي بن الحسين[٣] وزينب وأم كلثوم وسلمان مما لا ضير ولا غائلة فيه»[٤].

ـ وتابعه عباس قلي خان (١٣٤٢ هـ) صاحب كتاب «الطراز المُذهَّب في أحوال أم المصائب زينب» في إطلاق العصمة علىٰ زينب[٥]، وزعم أن زينب كانت قريبة من مرتبة الإمامة[٦].

ـ ويقول عبد الله المامقاني (١٣٥١ هـ) عن زينب الكبرىٰ: «ولو قلنا بعصمتها لم يكن لأحد أن ينكر، إن كان عارفاً بأحوالها في الطف وما بعده، كيف؟، ولولا ذلك لما حمَّلها الحسين عليه السلام مقداراً من ثقل الإمامة أيام مرض

(١) إكسير العبادات (٣/٣٣٢).

(٢) إكسير العبادات (٢/٦٣٤)، (٣/٤٨٠)، (٣/٤٤١).

(٣) المراد بعلي بن الحسين هنا هو علي الأكبر الذي مات في كربلاء، وليس علي بن الحسين الأصغر المشهور بلقب زين العابدين.

(٤) إكسير العبادات (٢/٦٤٦).

(٥) الطراز المذهب ـ فارسي ـ (ص ٧٨ ـ ٧٩).

(٦) الطراز المذهب ـ فارسي ـ (ص٥٣٦)، ونقل جعفر النقدي عنه وصفَ زينب بالعصمة، انظر: زينب الكبرىٰ (ص ٢٧).

السجاد عليه السلام، وما أوصى إليها بجملة من وصاياه»[١].

ـ وأطلق جعفر النقدي (١٣٦٩ هـ)، على زينب الكبرى رضي الله عنها لقب «المعصومة الصغرى»[٢]، وقال: «إذا تأمل المتأمل إلى ما كانت عليه هذه الطاهرة من العبادة لله تعالى والانقطاع إليه لم يُشَك في عصمتها صلوات الله عليها»[٣].

ـ وقال فضل علي القزويني (١٣٦٧هـ): «لو استدل بذلك على عصمة زينب الكبرى لقولها، «وطهَّرنا من الرجس تطهيراً»، لدخولها في «طهَّرنا» لم يكن بذلك البعد»[٤].

ـ وجعل نور الدين الجزائري (١٣٨٤ هـ) العصمة الصغرى من خصائص زينب وقال: «لما كانت السيدة زينب عليها السلام عقيلة خدر الرسالة... تأهلت لأن تنال حظًّا من العصمة المعبر عنه بالعصمة الصغرى»[٥].

ثمّ سار على هذا المسلك عدة من مراجع الإمامية وعلمائهم المعاصرين:

ـ فيقول المرجع محمد الشيرازي عن زينب رضي الله عنها: «صرح بعض العلماء بأن لها العصمة الصغرى»[٦]، وذكر زينب ضمن المعصومين بالعصمة الصغرى

---

(١) تنقيح المقال ـ من فصل النساء ـ (٣/٧٩)، والمامقاني وإن لم يصرح بعصمة زينب غير أنه جعلها في مرتبة قريبة من العصمة وهذا نفس ما يريده أصحاب العصمة الصغرى، ولذا نقل المرجع المعاصر محمد صادق الروحاني هذا النص في كتابه أجوبة المسائل الاعتقادية (ص ٤٠) في جواب عن مسألة عصمة زينب رضي الله عنها، إلا أنه حكاه بدون عزو إلى المامقاني مع حذف وزيادة.

(٢) زينب الكبرى (ص ٢).

(٣) زينب الكبرى (ص ٦٣).

(٤) الإمام الحسين وأصحابه (٣/٢٣٧).

(٥) الخصائص الزينبية (ص ٥٧)، وسماها في موضع آخر: «صاحبة العصمة الصغرى» (ص ٢٤٤).

(٦) السيدة زينب عالمة غير معلمة (ص ٢٧).

وقال: «هؤلاء ليسوا معصومين عصمة الأنبياء والأئمّة لكنّهم يمتلكون بعض خواصّ المعصومين، وهذه ما أسماها البعض منّا بالعصمة الصغرىٰ»[(١)].

ـ ويقول هاشم الهاشمي: «إنّ مقام زينب عليها السلام أجلُّ من أن تنسب إليها المعصية والذنب، وهي التي تربت في بيت النبوة والإمامة، وأخذت من منهل أهل البيت عليهم السلام وتربت في حجرهم»[(٢)]، ثم نقل كلام المامقاني الآنف.

ـ ويقول عبد العظيم المهتدي البحراني: «قضية العصمة عندنا لها درجات، والسيدة زينب كانت في الدرجات العالية من العصمة»[(٣)].

ـ وقال محمد الحسون: «وإن لم تكن سلام الله عليها في عداد المعصومين، لكنّها في درجة قريبة من العصمة؛... وما صدر منها في مأساة الطف أكبر شاهد علىٰ علوّ منزلتها وسموّها وقربها من العصمة»[(٤)].

ـ وصدر لعادل العلوي كتاب في إثبات عصمة زينب عنوانه: «عصمة

(١) العباس والعصمة الصغرىٰ (ص ٥ ـ ٦).

(٢) في السيرة الحسينية (ص ٩١).

(٣) لماذا التطبير ـ نسخة إلكترونية (ص ١٤٢)، وهذا الكلام كان جوابا عن سؤال مفاده، هل زينب معصومة مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة رضي الله عنها والأئمة الاثني عشر كما يعتقد الإمامية وعليه يصير عدد المعصومين خمسة عشر؟، فأجاب بهذا الجواب، وفهمتُ من عدم زيادته لعدد المعصومين أنه يذهب إلىٰ أن هذه العصمة عصمة صغرىٰ، هذا ما ظهر لي من كلامه، وإلا فلو ثبت أنه يقول بالعصمة الكبرىٰ لزينب لذكرته مع محمد جميل حمود، ولكن سياق الكلام لا يساعد علىٰ ذلك والله أعلم.

(٤) أعلام النساء المؤمنات (ص ٤٣٧)، ونقله صاحب عوالم العلوم والمعارف في الجزء المخصص لفاطمة (٢/٩٥٥).

الحوراء زينب»[1]، انتهىٰ فيه إلىٰ أن زينب «لا ريب ولا شكّ في أنّها معصومة، إلّا أنّ عصمتها عصمة أفعالية تختلف عن عصمة أُمّها فاطمة الزهراء عليها السلام، تختلف عن عصمة الأنبياء والأئمة الأطهار»[2].

ـ وممن قرر هذا الاعتقاد: محمد مهدي الحائري (١٣٥٨ هـ)[3]، والمرجع جواد التبريزي (١٤٢٧ هـ)[4]، ومحمد صادق الكرباسي[5]، وعلي محمد دخيل[6]، ومنير الخباز[7]، وياسر عودة[8]، وعلي الحسيني الصدر[9]، ويظهر من كلام المرجع الروحاني الميل إلىٰ هذا القول[10].

ثم إن المرجع المعاصر الإمامي المشهور بغلوه محمد جميل حمود العاملي تعدىٰ القول بالعصمة الصغرىٰ لزينب، وقرر أن عصمة زينب هي عصمة كبرىٰ مثل عصمة الأئمة والأنبياء!![11]، ولم يكتف بحصر عصمة زينب في عدم اقتراف الذنوب، بل وسَّع المسألة وادعىٰ أن زينب رضي الله عنها «معصومة عن الخطأ

(١) وأصل الكتاب محاضرات ألقاها عادل العلوي في دمشق، فحررها علي الفتلاوي وجمعها في هذا الكتاب، وطبعه مركز الأبحاث العقائدية التابع للمرجع علي السيستاني.
(٢) عصمة الحوراء زينب (ص ٦٨).
(٣) شجرة طوبىٰ (ص ٣٦٩).
(٤) صراط النجاة (٣/٤٢٥).
(٥) شريعة التشيع (ص ٥٥).
(٦) أعلام النساء (ص ٢٧٧).
(٧) العالمة (ص ١٨ ـ ١٩).
(٨) قضايا أثارت جدلاً (ص ٩٠).
(٩) العقائد الحقة (ص ٣٤٥).
(١٠) ألف فتوىٰ وسؤال في التقليد والعقائد (ص ٢٥٣)، قربان الشهادة (ص ٦٣).
(١١) العصمة الكبرىٰ لولي الله العباس (ص ١٧).

والجهل والطيش والذنوب»[1].

ومما تقدم يظهر أن أول من ابتدع مفهوم العصمة الصغرىٰ هو الآغا الدربندي في القرن الثالث عشر، ثم أخذه عنه عباس قلي خان وذكره في كتابه «**الطراز المُذهَّب**» عن زينب، تلاه جعفر النقدي في كتابه عن زينب، ويعد عبد الرزاق المقرم (١٣٩١ هـ) أول من توسع في تقرير مفهوم العصمة الصغرىٰ وتحريره[2] وحاول أن ينسبه إلىٰ عدة ممن سبقه[3]، ومن ثم صار مفهوماً شائعاً في المؤلفات التي كتبت عن زينب رضي الله عنها، حتىٰ وصلت النوبة إلىٰ محمد جميل حمود العاملي، فطوَّر هذه العقيدة إلىٰ القول بالعصمة الكبرىٰ لزينب رضي الله عنها!.

٣ ـ نقد دعوىٰ العصمة الصغرىٰ لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها

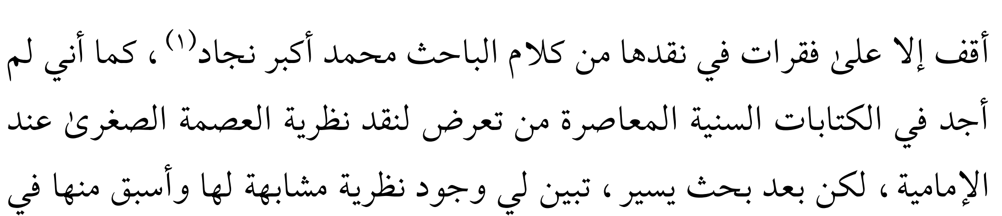
جهدتُ أن أجد في كتابات الإمامية نقدا لمفهوم العصمة الصغرىٰ، فلم

---

(١) إتحاف ذوي الاختصاص (ص ١٨)، وانظر: الحقيقة الغراء في تفضيل زينب الحوراء علىٰ مريم العذراء (ص ١٩).

(٢) موسوعة المقرم، العباس بن أمير المؤمنين (ص ٢١١ ـ ٢١٢)، وكلام المقرم هو ما صدَّر به محمد جميل حمود أقوال القائلين بعصمة العباس، انظر العصمة الكبرىٰ لولي الله العباس (ص ٣٢٣)، وقد وقفت في كتاب الخصائص العباسية للكلباسي (١٣٦٢ هـ)، علىٰ فصل مفصل في مفهوم العصمة الصغرىٰ، (ص ٢٨١)، والكلباسي متقدم علىٰ المقرم من جهة الوفاة، إلا أن الجزم بأن ذلك الفصل من كلام الكلباسي متعذر، فقد صرح مترجم الكتاب في آخره (ص ٣٦٣) بأنه أضاف إلىٰ الترجمة ما ليس في الأصل الفارسي للكتاب، وذكر أن بعض الخصائص المذكورة فيه ليست من عمل المؤلف بل المترجم، لكي يوصل عددها إلىٰ الأربعين!!.

(٣) موسوعة المقرم، العباس بن أمير المؤمنين (ص ٢١٢ ـ ٢١٣)، والنصوص التي نقلها عن محمد طه نجف (١٣٢٣ هـ)، ومحمد علي الأوردبادي (١٣٣٣ هـ)، ومحمد حسين الأصفهاني (١٣٦٢ هـ) لا دلالة فيها علىٰ القول بالعصمة.



أقف إلا على فقرات في نقدها من كلام الباحث محمد أكبر نجاد[1]، كما أني لم أجد في الكتابات السنية المعاصرة من تعرض لنقد نظرية العصمة الصغرى عند الإمامية، لكن بعد بحث يسير، تبين لي وجود نظرية مشابهة لها وأسبق منها في التاريخ، وهي نظرية حفظ الأولياء، فمن خلال التأمل في كلام أصحاب هذه النظرية، وجدت تشابهاً كبيراً بينها وبين نظرية العصمة الصغرى[2]، ولذا

---

(١) انظر مقالة: «الخلفيات الفكرية لصناعة الخرافة مطالعة ونقد (٢)»، المنشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد ٢٤ و٢٥، (ص ١٤٣ ـ ١٤٤)، وللمرجع الإمامي محمد جميل حمود العاملي كلام مفصل في نقد نظرية العصمة الصغرى، وسبب ذلك ليس لأنه يرى أن هذا غلو منكر مخالف لضروريات الدين، بل لأنه يرى أن عصمة زينب والعباس بن علي أيضاً، عصمةٌ كبرى مثل عصمة الأئمة الاثني عشر عند الإمامية!!.

(٢) وقد صرح عبد الحسين الحلي بأن العصمة التي يثبتونها للعباس وغيره هي نفس العصمة التي يثبتها القائلون بعصمة الأولياء، انظر النقد النزيه لرسالة التنزيه المطبوع بعنوان الشعائر الحسينية في الميزان الفقهي (ص ١٢٤)، وأما تقرير نظرية حفظ الأولياء، ففيه عدة نصوص، منها قول الألوسي: «قيل: الأولياء محفوظون وفسر بعدم صدور الذنب مع إمكانه، والقيد لإخراج العصمة»، روح المعاني (١٤٠/٦)، وقد نقله محمد الخضر الشنقيطي في مشتهى الخارف الجاني (ص ٤٦٦) عن الألوسي، ولم يتنبه منصور التميمي إلى ذلك فنسبه إلى محمد الخضر في رسالته النافعة «العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة» (ص ٣٧٢)، ومثل ذلك استدلال الشعراني بحديث النهي عن طلب الإمارة بهذا اللفظ «من أعطيها ـ يعني الإمارة ـ بغير مسألة وكل الله تعالى به ملكاً يسدده»، ثم قال: «وهذا هو معنى العصمة، لكن الأدب أن يقال: إنه محفوظ لا معصوم»، اليواقيت والجواهر (١٣٠/٢)، بواسطة العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة (ص ٣٧٢)، ويدخل في ذلك أيضاً: التقسيم الثلاثي لأصحاب الولاية بأنهم ثلاثة طبقات: الطبقة الأولى معصومون من الكفر والشرك والنفاق، والطبقة الثانية: معصومون من الصغائر والكبائر، والطبقة الثالثة: معصومون عن الخواطر الفاسدة، انظر حلية الأولياء (٣٥٠/١٠)، بواسطة العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة (ص ٣٦٩)، فأنت ترى أن هذه المقالات فيها مشاكلة لمفهوم العصمة الصغرى، ولهذا لما قرر ابن تيمية قول الغلاة بالعصمة، قال: «ظهر في صنفين من الأمة بعض بدعتهم،=

استعنت بكلام من انتقد نظرية حفظ الأولياء في هذا المبحث، وبيان ذلك من وجوه:

ـ **الوجه الأول**: إن نظرية العصمة الصغرىٰ هي اعتقاد محدث مبتدع متأخر، وليس له أصل في القرآن الكريم أو السنة النبوية، كما أنه اعتقاد لا دليل عليه لا في روايات الإمامية وأقوال علمائهم القدماء، فأقدم من قال بهذه النظرية هو الدربندي في القرن الثالث عشر، ومنشأ القول بها هو الغلو، وقد اشتهر الدربندي بغلوه واختراعه لكثير من المقالات الغريبة والعجيبة، يقول الشيخ محمد عباس دهيني ـ من الإمامية ـ: «وأعتقد أنّ حال الدَّرْبَنْدي غنيٌّ عن التعريف في اختراع كثيرٍ من الأمور»[1].

ومن ذلك قوله: «إن أول من قرأ المرثية عليه[2] وذكر مصائبه وأبكىٰ الملائكة والعرش الكرسي الحجب هو الله ﷻ»[3]!!، فإن هذا غلو ظاهر، لا يحتاج إلىٰ بسط الكلام فيه!.

وقد وصف الباحث الإمامي محمد أكبر نجاد القول بعصمة زينب وغيرها من أبناء الأئمة وأحفادهم بأنه غلو، وقال مبيناً عدم وجود دليل علىٰ عصمتهم: «العصمة ليست مقتصرة علىٰ الظاهر، لذا يبقىٰ الطريق الوحيد في إثبات أو نفي

= طائفة من النساك والعباد يزعمون في بعض المشايخ أو فيمن يقولون إنه ولي الله، أنه لا يذنب، وربما عينوا بعض المشايخ وزعموا أنه لم يكن لأحدهم ذنب، وربما قال بعضهم: النبي معصوم والولي محفوظ»، جامع الرسائل (١/٢٦٤).

(١) مقالة تقبيل العَتَبات بين الشعيرة والبِدْعة، منشورة بالموقع الرسمي لدهيني:
http://dohaini.com/?p=866

(٢) أي الحسين رضي الله عنه.

(٣) إكسير العبادات (١/٢٤٢).

عصمتهم هو كلام المعصومين، ولم يصل إلينا من طريق صحيح، أو حتى من غيرها من الطرق، أن المعصومين قالوا بعصمة هؤلاء»[1].

وقد اعترف بهذا المرجع المعاصر محمد جميل حمود العاملي فقال: «وهو اعتقاد ليس في الأدلة ما يثبته»[2]، وقال أيضاً: «اعتمد أصحاب نظرية العصمة الصغرى... على أدلة مبعثرة هنا وهناك هي أشبه بالدعاوى لا تغني ولا تسمن من جوع»[3].

وممن يظهر من كلامه عدم القول بنظرية العصمة الصغرى، المرجع الإمامي محسن الأمين، فعندما احتج عليه عبد الحسين صادق بفعل العباس بن علي ـ الذي تنسب له العصمة الصغرى ـ، رد محسن الأمين عليه قائلاً: «لو صح لم يكن حجة، لعدم العصمة»[4]، وعليه فحق هذه النظرية أن تُطَّرح وتُهجر وتُرد على أصحابها.

ـ **الوجه الثاني**: إن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة لا تثبت عصمة غير الأنبياء والرسل، فليس في القرآن ولا في السنة نص على عصمة غير الأنبياء عليهم السلام، وجل ما يستدل به القائلون بعصمة زينب لا يعدو روايات معدودة أصلها يرجع إلى القرن الرابع وما بعده!، فلم يثبت شيء في هذا الباب حتى على موازين

---

(١) مقالة «الخلفيات الفكرية لصناعة الخرافة مطالعة ونقد (٢)»، المنشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد ٢٤ و٢٥، (ص ١٤٣)، ثم نقل ما استدل به لإثبات عصمة العباس بن علي وانتقده.

(٢) العصمة الكبرى لولي الله العباس (ص ١١). أقول: وهذا الكلام ينطبق حذو القذة بالقذة على قول محمد جميل العاملي بالعصمة الكبرى لزينب والعباس بن علي.

(٣) العصمة الكبرى لولي الله العباس (ص ١١).

(٤) رسالة التنزيه لأعمال الشبيه (ص ٢٠).

الإمامية، يقول الشيخ حسن الجواهري في جواب عن سؤال عن عصمة زينب: «من الممكن أنّها قد وصلت إلىٰ مرحلة أنّها تنظر إلىٰ الذنب كنظرنا إلىٰ القاذورات، ولا تفكر في ارتكابها فتكون معصومة ثبوتاً وواقعاً، وإن لم يكن دليل لفظي علىٰ عصمتها... وإن احتمل وجود ذلك لو بحثنا عنه»(١).

فأنت ترىٰ وجه الخلل في الجواب، فهو يقر بعدم ورود أي دليل علىٰ عصمة زينب، وبسبب عدم وجود الدليل فقد أفتىٰ بعصمة زينب من باب الاحتمال، كما أنه ترك باب الاحتمال مفتوحاً للعثور علىٰ دليل في الباب، وما ذلك إلا لعدم وجود الدليل الصريح علىٰ تلك الدعوىٰ.

ـ **الوجه الثالث**: إذا كنا نمنع القول بالعصمة لمن يعد في خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعلي والحسن والحسين وفاطمة رضي الله عنهم، والذين وردت لهم فضائل خاصة ثابتة، فمن باب أولىٰ أن نمنع عصمة من دونهم في المنزلة كزينب بنت علي رضي الله عنهما التي لم يثبت في حقها أي نص خاص في فضلها(٢)، ثم إن من ادعيت فيهم العصمة ممن هم خير من زينب رضي الله عنها ثبت عنهم ما يناقض القول بالعصمة في روايات الإمامية، فمن ذلك روايتهم أن علياً كان يقول في دعائه: «الحمد لله الذي لم يصبح بي ميتاً ولا سقيماً... ولا مأخوذاً بأسوإ عملي... ولا مرتدًّا عن ديني، ولا منكراً لربي...، ولا ملتبساً عقلي، أصبحت عبداً مملوكاً ظالماً

---

(١) انظر: مقال لماذا السيّدة زينب لا يندرج اسمها مع الأئمة الاثني عشر؟، المنشور بشبكة رافد: https://research.rafed.net/أسئلة-وردود/٢٩٩-زينب-الكبرى-عليها-السلام/١٠٩٦-لماذا-السيّدة-زينب-لا-يندرج-اسمها-مع-الأئمة-الاثني-عشر-؟

(٢) وهذا الكلام ينطبق علىٰ العصمة الصغرىٰ والكبرىٰ، لأن هذا التفريق مرده إلىٰ عدم إمكان صدور الخطأ ممن ادعي عصمتهم، فإذا ثبت صدور الخطأ بطلت العصمة.

لنفسي»، وأنه قال: «لست في نفسي بفوق أن أخطئ»، وغيرها من الكلمات التي تنافي العصمة قطعاً[1].

ـ **الوجه الرابع**: قيام الدليل على عدم عصمة زينب من روايات أبي مخنف التي يصدق بها الإمامية ويعتمدون عليها في سائر تفاصيل مقتل الحسين ﵁، فقد مضى أن أبا مخنف قد روى عن علي بن الحسين أن الحسين قد أنشد أبياتاً ينعى فيها نفسه، فصبر علي بن الحسين لما سمع ذلك، وقال: «أما عمتي فإنها سمعت ما سمعت، وهي امرأة، وفي النساء الرقة والجزع، فلم تملك نفسها أن وثبت تجر ثوبها، وإنها لحاسرة حتى انتهت إليه»[2]، فزينب عند علي بن الحسين ـ حسب هذه الرواية ـ ليس إلا امرأة تجزع وترق عند نزول المصيبة بها كبقية النساء، فيغلبها الحزن ولا تملك نفسها، فإن كانت حالها كذلك، فمن أين لها أن تبلغ درجة العصمة الصغرى؟.

ثم إن زينب قالت: «وا ثكلاه! ليت الموت أعدمني الحياة اليوم ماتت فاطمة أمي وعلي أبي وحسن أخي، يا خليفة الماضي، وثِمال الباقي»، وهذا الكلام دليل آخر على عدم عصمة زينب، فإنها تمنت الموت، وقد نهى النبي ﷺ عن تمني الموت، فلو كانت زينب معصومة عن الذنوب لما تمنت الموت.

ولذا لما سمع الحسين كلامها قال: «يا أخية، لا يُذهبن حلمك الشيطانُ»، أقول: فالحسين ينهى زينب عما صنعته، ويبين لها أن هذا من تسويل الشيطان!! فأين العصمة المزعومة لزينب؟

(١) انظر قراءة راشدة في نهج البلاغة (ص ٢٥ ـ ٢٩).

(٢) تاريخ الطبري (٥/٤٢٠ ـ ٤٢١)، مقاتل الطالبيين (ص ٧٥)، أنساب الأشراف (٣/١٨٥)، ومن مصادر الإمامية: الإرشاد للمفيد (٢/٩٤)، إعلام الورى (ص ٤٥٧)، مثير الأحزان (ص ٣٦)، بحار الأنوار (٤٥/٢).

ومع كل هذا فإن زينب لم تنته عن صنيعها بل قالت: ««يا ويلتىٰ، أفتغصب نفسك اغتصاباً، فذلك أقرح لقلبي، وأشد علىٰ نفسي» ثم: لطمت وجهها، وأهوت إلىٰ جيبها وشقته، وخرت مغشياً عليها»، فزينب ـ بحسب هذه الرواية ـ أتت صنيعة من صنائع نساء الجاهلية التي نهىٰ عنها النبي ﷺ، ولذا نهاها الحسين مجدداً عن ذلك ووعظها فقال: «يا أخية، اتقي الله وتعزِّي بعزاء الله، واعلمي أن أهل الأرض يموتون، وأن أهل السماء لا يبقون، وأن كل شيء هالك إلا وجه الله...» وبعد هذا، كيف يتصور أن يقال بعصمة زينب؟.

ولا أدري كيف غفل القائلون بعصمتها عن هذه الرواية التي صورت زينب بصورة امرأة قليلة الصبر، تتمنىٰ الموت لعلمها بموت أخيها، وتلطم وجهها وتشق جيبها؟، ونحن نزهنا زينب رضي الله عنها عن هذه الأفعال وسبق أن بينا بطلان هذه الرواية(١)، ولكن القائلين بعصمتها متفقون علىٰ الاعتماد علىٰ هذه الرواية(٢)، فهي حجة عليهم في عدم عصمة زينب، أما إن أرادوا رد هذه الرواية، فيلزمهم أن يصنعوا هذا مع بقية الأخبار التي يثبتونها لزينب مع ما فيها من الإساءة لها، وليسوا بفاعلين(٣).

---

(١) مضىٰ الكلام عن هذه الرواية بتفصيل في مبحث نقد روايات أبي مخنف المنسوبة لزينب رضي الله عنها في كربلاء، (ص ٣٢٢) وما بعدها.

(٢) راجع، إكسير العبادات للدربندي (٢/١٧١)، الطراز المذهب لعباس قلي خان (ص ٢٠٤)، زينب الكبرىٰ للنقدي (ص ٩٩ ـ ١٠٠)، وكل هؤلاء قائلون بالعصمة الصغرىٰ لزينب كما مضىٰ، ومنهم من أورد الرواية مجتزأة وحذف منها ما يدل علىٰ عدم عصمة زينب، كما صنع المرجع محمد الشيرازي في كتابه عالمة غير معلَّمة (ص ٣٤)، ومنهم من لم يذكر هذه الرواية في ترجمته لزينب، كمحمد علي دخيل في أعلام النساء.

(٣) ولم يذكر عادل العلوي هذه الرواية في محاضراته التي طبعت بعنوان «عصمة الحوراء»!! فإن كان مطلعاً عليها ثم أعرض عنها، فالظاهر أن ذلك لمناقضتها لنظرية العصمة الصغرىٰ لزينب، وأما إن=

ـ **الوجه الخامس**: إن الأدلة التي ساقها القائلون بالعصمة الصغرىٰ لزينب قاصرة عن إثبات هذه الدعوىٰ سواء من جهة النقل أو العقل، وإليك البيان:

الدليل الأول: أشهر دليل يستدل به القائلون بالعصمة الصغرىٰ لزينب، هو الكلام المنسوب لزين العابدين بعد فراغ زينب من خطبتها في أهل الكوفة، حيث قال لها: «وأنت بحمد الله عالمة غير معلَّمة، فهمة غير مفهَّمة»[1]، وهذا الاستدلال مردود سنداً ودلالة:

أما من جهة السند: قد مضىٰ الكلام عن أصل هذه الرواية بتفصيل وبينت أن إسنادها تالف[2]، وأما عبارة: «وأنت بحمد الله عالمة غير معلَّمة» التي نسبت لعلي بن الحسين، فقد تفرد الطبرسي بحكايتها في «الاحتجاج»، وهذه الزيادة لا سند لها، فضلاً عن أن كل من روىٰ الخطبة عن زينب قبل الطبرسي كالمفيد والطوسي وابن الفقيه وابن أعثم لم يذكروها، فهي زيادة مفتعلة.

أما من جهة المتن: فإن الاستدلال بهذا الخبر علىٰ عصمة زينب من أغرب ما مرَّ علي، وذلك أن من استدل بهذه الرواية قد اجتزأها من سياقها كي يحتج بها علىٰ مراده[3]، والواقع أن هذه الرواية تدل علىٰ عدم عصمة زينب لا العكس،

= لم يكن علىٰ علم بهذه الرواية، فالأمر كما قال الشاعر:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

لأن من يقرر قضية خطيرة مثل عصمة زينب عن الخطأ ويكتب في ذلك كتاباً مستقلاً، ثم لا يعلم بهذه الرواية الذي تبطل هذه النظرية، فقد وقع في تقصير وغفلة فاحشة!.

(١) انظر مثلاً: عصمة الحوراء (ص ٦٨)، العقائد الحقة (ص ٣٤٥).

(٢) انظر (ص ٤١٩).

(٣) كما صنع المرجع محمد الشيرازي، فقد حذف من الرواية كلمة «اسكتي» واستبدلها بنقاط، انظر من فقه الزهراء (٢/٦٠)، الهامش ٥.

فإن سياق كلام علي بن الحسين كان في نهي زينب عن البكاء بعد أن فرغت من خطبتها، فقال لها: «يا عمة اسكتي ففي الباقي من الماضي اعتبار وأنت بحمد الله عالمة غير معلَّمة فهمة غير مفهَّمة، إن البكاء والحنين لا يردان من قد أباده الدهر، فسكتت»، فظهر أن علي بن الحسين كان ينهىٰ أخته عن البكاء ويأمرها بالسكوت، ويبين لها أن البكاء لا يرد مصيبة الموت!، فتوقفت عن البكاء، وعليه فهذا الخبر يدل علىٰ عدم عصمة زينب لا العكس!.

وأما قول علي بن الحسين: «أنت عالمة غير معلَّمة»، فليس كما فهمه القائلون بالعصمة الصغرىٰ، فزعموا أن معناه أن زينب مُلهَمة ومُحَدَّثة وتتلقىٰ العلم اللَّدُني الإلهي[1]، بل إنما معناه كما هو ظاهر: أنَّ منْ تكون في منزلة زينب من العلم لا تحتاج أن تُعلَّم، وأن يُنبِّهها أحد علىٰ أن بكاءها لن يرد الحسين إلىٰ الحياة، فالمراد: مثلك لا يحتاج إلىٰ التعليم لأنك عالمة، وهذا قريب مما فسر به المرجع الراحل محمد حسين فضل الله هذه العبارة حين سئل عنها فقال: «قد لا تكون معلّمة من آخرين، وهي معلّمة من جدها وأبيها وأمها وأخويها، وأي أساتذة في العلم أعظم من هؤلاء؟»[2]، فلا دلالة في هذه الجملة علىٰ العصمة كما هو بيِّن.

الدليل الثاني: ومما دأب القائلون بالعصمة الصغرىٰ لزينب علىٰ الاستدلال به، رواية ابن بابويه لوصية الحسين رضي الله عنه إلىٰ زينب رضي الله عنها، وقد مضىٰ الكلام علىٰ

(١) جاء الحق، لمحمد أبو السعود القطيفي (ص ١١٧).

(٢) للإنسان والحياة (ص ٢٧٢)، وقد قرر محمد أبو السعود القطيفي في كتابه جاء الحق (ص ١١٧)، بأن المرجع محمد حسين فضل الله لا يرىٰ عصمة زينب رضي الله عنها، واستدل بهذا النص لإثبات ذلك.

هذه الرواية من جهة السند والمتن، فقد بينت وهاء إسنادها، وبطلان متنها ومخالفته للتاريخ[1]، وأما وجه الاستدلال به على العصمة فغير مسلَّم، فليس في مجرد الوصية ما يفيد عصمة الموصى إليه، ولذا لم أقف على أحد قرر أن حكيمة معصومة بالعصمة الصغرى ولا الكبرى، مع أن الرواية تزعم أن العسكري أوصى لحكيمة كما أوصى الحسين لزينب!، فلو كانت هذه الرواية دالة على العصمة، فاللازم منها القول بعصمة حكيمة، وما دام هذا اللازم باطلاً لعدم القائل بعصمة حكيمة، فالملزوم كذلك.

أدلة أخرى واهية: وهناك أدلة أخرى أوهى من هذه وأبعد، فمن ذلك قول عادل العلوي: «وهكذا زينب عَلَيْهَا السَّلَامُ كان عمرها سنتين كما ورد في الرواية وهي جالسة في حجر أبيها أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال لها أبوها: «بنيّة قولي واحد»، فقالت: «واحد»، ثمّ قال لها: «قولي اثنين»، قالت: «لا أقول يا أبتاه»، قال: «بنيّتي لِمَ لا تقولين اثنين؟» قالت: «لساني جرى على الواحد ولا يجري على الاثنين». فمن تلك القصّة الأولى وهذه القصّة الثانية نفهم أنّ السيّدتين الجليلتين عالمتان غير معلّمتين، كما أنّهما تربّيتا تربية نبوية علوية، ومثل هذه التربية لا تنتج إلّا عصمة أفعالية»[2]، أقول: وهذا الاستدلال ضعيف جداً، فقد مضى أن هذه الرواية لا أصل لها ولا سند، وأن متنها مسروق من متن رواية أخرى في العباس بن علي، ومضى ركاكة ما في متنها، والأغرب أن مقتضى القول بعصمة زينب بناء على هذه الرواية هو القول بعدم عصمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأنه أجرى لسانه بالواحد والاثنين، وهو الأمر الذي رفضته زينب، فإذا كان فعلها دالاً على

---

(١) انظر (ص ٤١٥).

(٢) عصمة الحوراء زينب (ص ٦٥).

عصمتها، دل على خطأ علي، والإمامية لا يقولون بذلك، فاعجبْ لهذا الاستدلال الضعيف.

وأضعف من هذا قول عادل العلوي: «عندما نطّلع على حالة زينب عليها السلام وهي تصلّي صلاة الليل في ليلة الحادي عشر من المحرّم في تلك الليلة التي تهدّ الجبال بمصيبتها نلمس من ذلك مدى علم زينب وعصمة زينب عليها السلام»[1]، أقول: إن مثل هذا الاستدلال ـ بغض النظر عن كون الرواية ساقطة ـ ليس مرده إلا إلى الغلو، فالاستدلال بقيام الليل في وقت المصائب على العصمة من أوهى الاستدلالات، فإن كثيراً من الصالحين المتقين يصنعون ذلك ولا يمنعهم ما ينزل بهم من المصائب من قيام الليل، فالقول بأن هذا دليل على العصمة مفتاح للقول بالعصمة الصغرى لكل من يحافظ على قيام الليل في كل أحواله، ولا ريب أن هذا قول لا قائل به. ولا تتعجب من هذه الاستدلالات، فعادل العلوي يرى أن المرجع محمد حسين المرعشي النجفي معصوم بالعصمة الصغرى أيضاً، حيث يقول: «إنّ هذه العصمة ثابتة لغيرها ممّن هو أدنى منها مرتبةً كسيّدنا الأُستاذ النجفي المرعشي قدس سره، فإنّه قال لي يوماً وقد أقسم بفاطمة الزهراء عليها السلام أنّه ما فعل شيئاً هوته نفسه قط، أي كان مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه منذ اليوم الأوّل، فلهذا على العوام أن يقلّدوه[2] كما ورد في الحديث الشريف»[3]، أقول: ومن هنا تعلم منشأ الخلل في القول بنظرية العصمة الصغرى، وهو تجاوز الحد الشرعي من المحبة إلى الإفراط في الغلو.

---

(١) عصمة الحوراء زينب (ص ٦٥).

(٢) أقول: وهذا الكلام ينطبق عليه المثل السائر: «كل خباز يجر النار إلى قرصه»!.

(٣) عصمة الحوراء زينب (ص ٦٦).



الوجه السادس: لم يقم أي دليل عقلي على عصمة غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن العصمة إنما احتيج لها في النبي للتصديق بما ينقله من الوحي، فما الحاجة لعصمة غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟، وإذا كنا نمنع عصمة الأئمة الاثني عشر، لأمور كثيرة منها أن العصمة مختصة بالأنبياء فقط، ولعدم الدليل على عصمتهم، ولأن كل ما سيق من أدلة عقلية للقول بالحاجة إلى المعصوم تبيَّن بطلانُها بغيبة الإمام الثاني عشر، لظهور عدم الحاجة للمعصوم، ورجوع الإمامية في أمور دينهم لغير المعصوم، فمن باب أولى أن نمنع عصمة من لم يدعِ أحد قبل القرن الثالث عشر أنه معصوم!، فضلاً عن عدم الحاجة لهذه العصمة المدعاة، ولا يعني هذا الحط من قدر أئمة أهل البيت، بل مكانتهم محفوظة عندنا، ولكننا لا نغلو فيهم ولا نرفعهم فوق مراتبهم، ولو أن القائلين بنظرية العصمة الصغرى، قالوا بأن زينب معدودة في النساء الصالحات، والمؤمنات التقيات العابدات القانتات، لما كان لنا اعتراض على ذلك وإن لم يقم دليل خاص على إثبات ذلك، لأننا نحسن الظن بها ونرى أننا لا نحتاج إلى دليل لعدها في الصالحات ما دامت قد نالت شرف الصحبة، فضلاً عن أن من تربَّت في بيت النبوة لا نتصور فيها إلا أن تكون من النساء الصالحات، أما أن يقال بأن زينب معصومة لم يصدر منها ذنب قط فهذا غلو مذموم ومردود.

٤ ـ نقد دعوى العصمة الكبرى لزينب الكبرى رضي الله عنها

إنَّ كل ما ذكرته في إبطال نظرية العصمة الصغرى لزينب رضي الله عنها، هو دليل من باب أولى على بطلان القول بالعصمة الكبرى لزينب رضي الله عنها، وأزِيدُك بياناً من وجهين:

الأول: أن هذا القول فضلاً عن أنه مُحدَث مُبتَدع مثل سابقه، فإنه شاذ لا قائل به من الإمامية ـ على حد ما وقفت عليه وإلى حين كتابة هذه السطور ـ إلا محمد جميل حمود العاملي، بل هو مخالف لإجماع الإمامية.

ولذا فإنَّ الدربندي لما ابتدع مفهوم العصمة الصغرى قام باختراع مفهوم جديد لها، حتى لا يتنافى مع مسلَّمات الإمامية فقال: «وليس مرادنا من العصمة هاهنا العصمة التي كانت في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الطاهرين عليهم السلام، حتى يرد أن هذا مما يدفع الإجماع، والضرورة من المذهب على خلافه»[١]، وعليه فقول محمد جميل العاملي مردود على مسالك الإمامية.

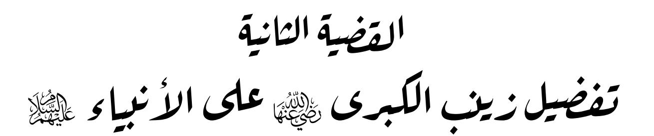
الثاني: إنّ كثيراً من آراء محمد جميل حمود العاملي مغرقة في الغلو، فقد اشتهر هذا الرجل بغلوه المفرط في آرائه واعتقاداته ومقالاته[٢]، حتى أن الدربندي مع غلوه الشديد في زينب رضي الله عنها لم يجترئ أن ينسب لها العصمة التي تنسب للأنبياء والأئمة المعصومين عند الإمامية، لأنها مخالفة لضروريات مذهبهم، ولأن هذا غلو بين وظاهر، فمن قال بالعصمة الكبرى لزينب فقد تجاوز مرحلة الغلو بكثير إلى مرحلة أشد بعداً عن سواء السبيل، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

---

(١) إكسير العبادات (٢/٦٤٦).

(٢) ومن ذلك قوله بتفضيل زينب على سائر النساء دون أمها فاطمة رضي الله عنها، ومن أفحش ما بلغه من الغلو، تصنيفه كتاباً في الطعن في عرض أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وقد نزهت هذا البحث عن ذكر عنوان كتابه، والله المستعان.





القضية الثانية
تفضيل زينب الكبرى رضي الله عنها على الأنبياء عليهم السلام

ربما قد تعجب إن رأيت هذا العنوان، وربما قد تظن في أول الأمر أن هذا مستبعد، لكنها الحقيقة، فإن السيدة زينب التي لا تبلغ مرتبها في الفضل أن تكون إلا من سيدات أهل البيت وصغار الصحابيات الفضليات، قد رفع الغلاة منزلتها إلى تفضيلها على الأنبياء والمرسلين، وأصل البلوى في هذه المقالة من الآغا الدربندي أيضاً، يقول في كتابه إكسير العبادات في أسرار الشهادات: «ما ورد في شأن تلك النسوة الطاهرات الطيبات... ولاسيما الصديقة الصغرى وأختها أم كلثوم، وما وصل إلينا في فضائلهن ومقاماتهم ودرجاتهن، في ألسنة الملائكة والحجج الطاهرين... وألسنة جميع الأنبياء والمرسلين والأوصياء الصديقين والشهداء الصالحين، لم يرد في أحد بعد حجج الله المعصومين»[1]، وعقد مقارنة بين زينب رضي الله عنها وبين أيوب عليه السلام ليثبت أن صبر زينب أفضل من صبر أيوب ثمّ قال: «فشتَّان ما بين مقامها ومقام أيوب»[2]، ولكنه في موضع آخر توقف وتردد في التصريح بتفضيل غير الأئمة على الأنبياء، وليس ذلك من باب الورع، بل لأنه لم يمتلك الجسارة على ذلك[3]!.

ثمَّ تلاه بعد ذلك نور الدين الجزائري، فصرح بتفضيل زينب على الأنبياء

(١) إكسير العبادات (٢/٥٥٢).
(٢) إكسير العبادات (٢/٦٣٤).
(٣) إكسير العبادات (٢/٧٠٨ ـ ٧٠٩).

في عدة مواضع من كتابه الخصائص الزينبية، حيث يقول: «إن قلنا وفقاً لهذا المقياس بأنَّ السيدة زينب هي كأبيها وأمها وأخويها صلوات الله عليهم أجمعين أفضل من الأنبياء السابقين لم يكن ذلك منا غلواً، ولا كلاماً شططاً»[١].

وزعم في موضع آخر أنّ زهد زينب رضي الله عنها أعظم من زهد المسيح[٢]، وصرح في موضع آخر أنها امتحنت امتحاناً شديداً.. فاق امتحان جميع من تقدمها ومن تأخر عنها، حتىٰ الأنبياء والمرسلين[٣].

وعدَّد في موضع آخر ابتلاءات الأنبياء ثمَّ قال: «وابتلي سائر الأنبياء السابقين أيضاً ببلايا ومصائب، لكن زادت عليهم جميعاً السيدة زينب فيما جرىٰ عليها من مصائب وبلايا»[٤].

وصرَّح في موضع آخر أن ما قدمت زينب رضي الله عنها يفوق ما قدمه إبراهيم عليه السلام[٥].

ثم تلقف المرجع المعاصر محمد جميل حمود العاملي هذه العقيدة، فقررها وانتصر لها، ومن أقواله في ذلك: «عصمة مولاتنا المعظمة الصدِّيقة الكبرىٰ زينب الحوراء ومولانا المعظم أبو الفضل العباس هي عصمة ذاتية كبرىٰ أعظم من عصمة الأنبياء»[٦].

---

(١) الخصائص الزينبية (ص ٢٢٤).

(٢) الخصائص الزينبية (ص ٨٨).

(٣) الخصائص الزينبية (ص ٢٠٤).

(٤) الخصائص الزينبية (ص ٢٧٧).

(٥) الخصائص الزينبية (ص ٢١٤).

(٦) انظر موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط: http://aletra.org/print.php?id=1328 .

وظهور بطلان هذه الدعوىٰ وكونها غلواً منكراً أظهر من أن يحتاج إلىٰ بيان، والذي دفعني للكلام عن هذه القضية هو أنني رأيت كيف أنَّ كثيراً من التصورات الخاطئة عن زينب رضي الله عنها كانت إلىٰ زمن قريب أقوالاً شاذة، ثمّ صارت اليوم من المسلَّمات، وصارت تدوَّن في الكتب بلا نكير وكأنها حقائق، ولولا ذلك لكان الإعراض عن حكاية هذه الأقوال العجيبة هو الأولىٰ، والمقصود، أن تفضيل زينب رضي الله عنها علىٰ الأنبياء باطل من وجوه:

الأول: إن القرآن الكريم قد صرح بتفضيل الأنبياء والمرسلين علىٰ سائر العالمين فقال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٦]، وهذا أصرح دليل علىٰ أن الأنبياء خير الخلق، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]. ولما ذكر الله مراتب الفائزين في الآخرة قال سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وهذا أصرح وأوضح نص في بيان منازل الخلائق في الآخرة، فخيرُهم الأنبياء، ثمّ يأتي بعدهم الصديقون ثمَّ الشهداء ثمّ الصالحون، وهذه المراتب الثلاث كلها مراتب لأتباع الأنبياء، ثمّ إن القرآن لم يثن علىٰ أحد من الخلق أعظم من ثنائه علىٰ

الأنبياء والمرسلين، فالقول بأنَّ أحداً من الخلق أفضل من الأنبياء هو غلوٌ منكرٌ معارضٌ لصريح القرآن الكريم.

الثاني: إذا كنا نمنع القول بتفضيل خير أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الأنبياء، كالمهاجرين والأنصار الذين أثنى الله عليهم في كتابه ومدحهم مدحاً عظيماً وقال فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فمن باب أولى أن نرد القول بتفضيل من هو دونهم في المنزلة، فزينب رضي الله عنها وإن كانت من سيدات بيت النبوة، إلا أنه لم يرد لها أي فضيلة خاصة في القرآن الكريم، ولم تثبت لها فضيلة خاصة في السنة النبوية، فكيف تصير أفضل من الأنبياء والمرسلين!!.

الثالث: يكفي في رد هذا القول أنه مثل القول بالعصمة الصغرى قول متأخر محدث من زمن قريب، فتاريخ ظهور هذا القول لا يتعدى القرن الثالث عشر، ولم يقل به إلا قلة قليلة ممن أعماهم الغلو في زينب، وليس عندهم أي نص على هذه الدعوى، وكل ما يسوقونه من أدلة ليست إلا خيالات وأوهام وتصورات واهية مبنية بالأساس على الغلو المنكر، وإذا علمت أن عمدة ما يستدلون به هو ما ينقل عن زينب من روايات وأقوال دُوِّنت في كتب المقاتل المصنفة في القرن العاشر، قطعتَ بأن ما استندوا إليه ليس إلا ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾ [النور: ٣٩]، وإلا فلو كان ما يدَّعونه صحيحاً، فلماذا لم يصرح الحسين رضي الله عنه في أي رواية من الروايات التي نقلت عنه ـ حتى في كتب المقاتل المليئة بالموضوعات ـ بأن زينب خير من الأنبياء والمرسلين؟!

فحتىٰ لو تنزلنا مع هؤلاء وسألناهم أن يأتوا برواية موضوعة مختلقة عن الحسين بأن زينب أفضل من الأنبياء، سيعجزون عن ذلك، وكفىٰ بهذا دليلاً علىٰ أنّ هذه المقالة مغرقة في الغلو والبعد عن الصراط المستقيم والله المستعان.

القضية الثالثة
تفضيل زينب الكبرى رضي الله عنها على كل النساء سوى أمها فاطمة رضي الله عنها

وهذه المقالة من بلايا الأغا الدربندي، فلم أقف على من سبقه إليها، يقول في كتابه إكسير العبادات: «فالنساء الطاهرات والبنات الطيبات اللاتي تكون حالتهن وأوصافهن كذلك تكون وصائفهن اللاتي كن معهن، ممن لا يشك في أفضليتهن على سيدات النساء في الأمم السابقة، كمريم، وآسية وهاجر»[1].

وقد أقره على ذلك جعفر النقدي فقال: «جزم في «أسراره»[2] أنها صلوات الله عليها أفضل من مريم ابنة عمران وآسية بنت مزاحم وغيرهما من فضليات النساء، ومن نظر في «أسرار الشهادة» رأى فيه من الاستنباطات والتحقيقات في حق زينب صلوات الله عليها ما هو أكثر مما ذكرناه»[3]. فوصفُ النقدي لهذه المقالات المغالية في زينب بأنها تحقيقات واستنباطات، ظاهر في موافقته للدربندي.

كما أنّ نور الدين الجزائري قرر هذه المقالة، فقال: «السيدة زينب هي المرأة الثانية في العالم من الأولين والآخرين بعد أمها، يعني: المرأة الأولى أمها فاطمة الزهراء، ثمّ هي، ثمّ بقية النساء العظيمات كخديجة الكبرى،

(١) إكسير العبادات (٢/٥٥٤).

(٢) أي الدربندي، والمقصود بأسراره، كتاب إكسير العبادات في أسرار الشهادات، ويسمى أيضاً أسرار الشهادة.

(٣) زينب الكبرى (ص ٣٦).

ومريم العذراء»[1].

ويقول في موضع آخر عن زينب رضي الله عنها: «صارت ثاني امرأة بين نساء العالمين من الأولين والآخرين»[2].

ويقول مجتبى الحسيني: «إننا لا نجد في النساء في الإسلام أحداً أفضل من السيدة زينب عليها السلام بعد أمها الزهراء بل لا نجد بين البشر بعد المعصومين أفضل منها»[3].

ويظهر من المرجع عبد الحسين الموسوي الميل إلى هذه المقالة حيث قال عن زينب رضي الله عنها: «لم يُر أكرم منها أخلاقاً، ولا أنبل فطرة، ولا أطيب عنصراً، ولا أخلص جوهراً، إلا أن يكون جدها واللّذين أولداها»[4].

وتلقف المرجع المعاصر محمد جميل حمود العاملي هذه العقيدة المغرقة في الغلو، فصنف في الانتصار لها كتاباً سماه: «الحقيقة الغراء في تفضيل سيدتنا الصديقة الكبرى زينب الحوراء على السيدة مريم العذراء»، مقرراً أنّ زينب «أفضل النساء وأعقلهن وأخيرهن بعد أمها»[5].

والجواب عن هذه المقالة المستنكرة ظاهر، فإن القول بتفضيل زينب على سائر النساء سوى أمها، قول مُحْدَث مثل سابقيه، فضلاً عن أن من اخترعه وهو

(١) الخصائص الزينبية (ص ٢٥٢).

(٢) الخصائص الزينبية (ص ٢٨١).

(٣) قال ذلك في تقديمه لكتاب مرقد العقيلة زينب للسابقي (ص ١٧).

(٤) عقيلة الوحي المطبوع ضمن موسوعة عبد الحسين الموسوي (٦/٢٥١٥).

(٥) الحقيقة الغراء في تفضيل سيدتنا الصديقة الكبرى زينب الحوراء (ص ١١).

الآغا الدربندي اعترف بعدم وجود أي دليل عليه حتىٰ في روايات الإمامية، فقال: «مقتضىٰ القاعدة أن تكون الأخبار في فضائل ودرجات النسوة الطاهرات المسبيات يوم الطف من قبيل الأخبار البالغة حد التواتر والتسامع والتظافر، ولا سيما في بيان شأن وفضائل الصديقة الصغرىٰ زينب... بل مقتضىٰ القاعدة أن تكون الأخبار الواردة في أفضليتهن علىٰ سيدات النساء في الأمم السابقة مثل مريم وهاجر وآسية في غاية الكثرة ونهاية الوفور، فما العلة والسبب في سكوت الحجج الطاهرين عن بيان ذلك؟ وما الوجه والسر في عدم وصول الأخبار إلينا بعد فرض صدورهم عنها؟، أو ما تدري أن وصل إلينا في شأن زيارة المعصومة أعني فاطمة بنت الإمام موسىٰ بن جعفر، المدفونة في قم لم يصل مثله إلينا في شأن زيارة واحدة من تلك النسوة الطاهرات المسبيات؟ وأما ما أشرنا إليه من فضائلهن... فإنما كان من قبيل الاستنباطات الدقيقة... فمثل ذلك لا يدفع البحث ولا يزيل الإشكال، والحاصل أن لب السؤال ومحصل الإشكال أنه لم يصل إلينا في بيان شأنهن وفضلهن ما وصل في شأن العباس وعلي الأكبر... فهذا الإشكال مما يضيق به صدري ولم أجد لإزالته جواباً إلىٰ هذه الأيام»[1].

فأنت ترىٰ اعتراف الدربندي بندرة الروايات المختصة بفضائل زينب وغيرها من النساء التي يُروىٰ أنهن كن مع الحسين في كربلاء، فضلاً عن أفضليتهن علىٰ بقية النساء، والمفروض أن عدم وجود الدليل علىٰ هذه المقالة يفضي إلىٰ اطراحها وجعلها من المقالات التي لا نصيب لها من الصحة، إلا أن الدربندي قرر عكس ذلك، وستعجب عندما تسمع جوابه عن هذا الإشكال

(١) إكسير العبادات (٢/٥٥١ ـ ٥٥٢).

العويص، حيث يقول: «هذه القضية من قبيل القضايا التي في شأنها[1] أنها خفيت علينا حقيقة حالها لشدة نورها وكثرة وضوحها وإفراط ظهورها»[2]، هذا جوابه!

ثم بعدها ادعى أن ما ورد في شأن زينب والنسوة اللواتي كن في كربلاء «لم يرد في شأن أحد بعد حجج الله المعصومين»[3]، ثم سرد كلاماً طويلاً استحضر فيه ما يروى في كتب المقاتل عن مواقف النساء في كربلاء.

هذا مبلغه من العلم، وأنت خبير بأن هذا الجواب مغرق في البعد عن مسالك الهداية، وأنه باب من أبواب اختراع البدع والمقالات الباطلة ونسبتها إلى الدين بلا أي برهان ولا أي حجة، فكل مبطل يستطيع أن يدعي دعوى باطلة، فإن قيل له ما دليلك عليها أجاب بجواب الدربندي، وهو أن هذه القضية واضحة ولا تحتاج إلى دليل، وأين هذا من قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]؟

ثمّ كيف تُفضَّل زينب على مثل مريم التي شرفها الله تعالى بذكرها في القرآن وقال عنها: ﴿يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟

وكيف تكون زينب رضي الله عنها أفضل من أم المؤمنين خديجة، التي قال فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «خير نسائها مريم ابنة عمران، وخير نسائها خديجة»؟[4].

وقد ورد في مصادر الإمامية عن أبي جعفر الباقر أنه قال: «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) كذا في المطبوع.

(٢) إكسير العبادات (٢/٥٥٢).

(٣) إكسير العبادات (٢/٥٥٢).

(٤) صحيح البخاري (٣٨١٥)، صحيح مسلم (٦٣٥٢).

علىٰ خديجة حين مات القاسم ابنها وهي تبكي: فقال لها: «ما يبكيك»، فقالت: «درت دريرة فبكيت»، فقال: «يا خديجة أما ترضين إذا كان يوم القيامة أن تجيئي إلىٰ باب الجنة وهو قائم فيأخذ بيدك فيدخلك الجنة وينزلك أفضلها وذلك لكل مؤمن، إن الله عز وجل أحكمُ وأكرمُ أن يسلب المؤمن ثمرة فؤاده ثمَّ يعذبه بعدها أبداً»[1].

وهذا الخبر علىٰ ضعفه، إلا أن القائلين بتفضيل زينب علىٰ خديجة وبقية النساء سوىٰ فاطمة، يعجزون أن يأتوا بخبر موضوع فيه مثل هذه الفضيلة لزينب!.

وإذا علمت هذا، فلا حاجة للكلام عن تفضيل زينب رضي الله عنها علىٰ بقية النساء، خاصة من ثبت في فضائلهن أحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كفضليات أمهات المؤمنين وفي مقدمتهن الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، وفضليات نساء الصحابة المشهورات، لأنَّ ظهور تفضيلهن علىٰ زينب أبين من أن يحتاج إلىٰ الاستدلال عليه، وقد تنازع الناس في أفضل النساء، فوقع الاختلاف في أم المؤمنين خديجة، وأم المؤمنين عائشة، وبضعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومريم، وآسية، ولم يذكر أحد من الناس زينب معهن، حتىٰ ظهرت مقالة الغلاة في القرن الثالث عشر، وكفىٰ بهذا شاهداً علىٰ أن المسلمين بجميع طوائفهم لم يكونوا خلال ثلاثة عشر قرناً يرون أن زينب معدودة ضمن أفضل النساء، حتىٰ اخترع أهل الغلو هذه المقالة.

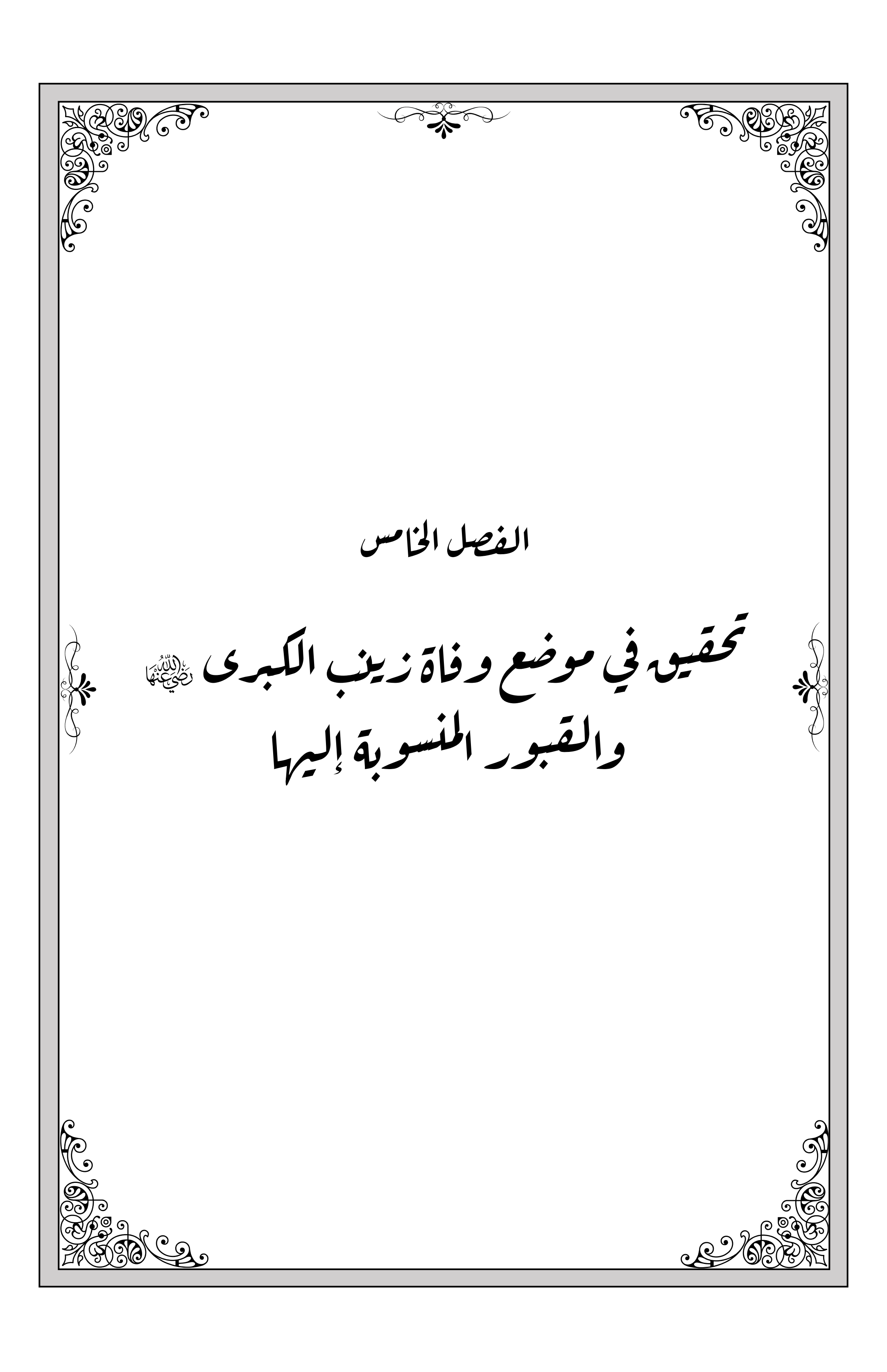
---

(١) الكافي (٢١٨/٣)، وقال المجلسي في مرآة العقول (١٧٠/١٤): «ضعيف»، وفي رواية أخرىٰ في الكافي (٢١٩/٣) بدل القاسم: «الطاهر»، وضعف المجلسي الخبر في مرآة العقول (١٧٢/١٤).

وقد وجدت أنَّ الباحث الإمامي علي أكبر نجاد قد انتقد تفضيل زينب على مريم وعدَّه من الغلو فقال: «واليوم ليس فقط عوام الناس من لا يقبل بأن تكون السيدة مريم أعلى مقاماً من السيدة زينب، بل هناك الكثير من العلماء يجادلون في ذلك، رغم أن الحديث الذي صدر عن النبي الأكرم ﷺ واضحٌ ومحدِّدٌ لمقام السيدة مريم بشكل لا يمكن نقاشه، حيث قال ما معناه: أعظم النساء درجة يوم القيامة: آسية امرأة فرعون، مريم، خديجة الكبرى، وفاطمة. فهل عدم إدخال النبي ﷺ للسيدة زينب ضمن هؤلاء الأربعة ناتج عن عدم معرفته بما سيحدث لهذه الأمة؟ أو أنه لم يكن على علم بمقام حفيدته زينب؟!

إنّ القول بأنّ مريم أعلى مقاماً من السيدة زينب لا يعني بأي وجه من الوجوه التنقيص من مقامها، ولا المساس بحيثياتها، ولكن حين يتحدث النبي ﷺ عن مقام تلك النسوة الأربعة فإنه حديث الإنسان الكامل المدرك لخفايا الأمور، والذي لديه نظرة سماوية للأشخاص، بالإضافة إلى أن قول النبي ﷺ في مريم والثلاثة الأخريات قول وحي، انطلاقاً من الأصل العقائدي الذي تحدِّده الآية الكريمة من سورة النجم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤]. لذا فإنَّ العواطف لم تكن يوماً دليلاً يستدل به على قيمة الأشخاص الدنيوية، فما بالك بالمقام عند الله سبحانه وتعالى، وهي مقامات لا يطلع عليها إلا المعصومون والملائكة المقربون»[1].

(١) مقالة «الخلفيات الفكرية لصناعة الخرافة مطالعة ونقد (٢)»، المنشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد ٢٤ و٢٥، (ص١٤٤).



الفصل الخامس

تحقيق في موضع وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها والقبور المنسوبة إليها

لقد ذكرت في بداية هذه الدراسة أن أحد بواعث التأليف عن زينب الكبرىٰ في العصور المتأخرة، هو القبر المنسوب لها في الشام، فأولىٰ المصنفات التي كتبت عن زينب في القرن العاشر كان سببها وجود قبر ينسب إليها في المنطقة التي كانت تسمىٰ قديماً قرية راوية في ضواحي دمشق، وفي العصر الحاضر وبعد اشتهار نسبة قبر آخر إليها في مصر بمنطقة كانت تسمىٰ قديماً قناطر السباع، ظهرت العديد من المصنفات عن زينب في المكتبة المصرية تهدف إلىٰ عرض سيرتها وإثبات دفنها في مصر، ولذلك كان لا بد من بحث هذه المسألة بحثاً معمقاً وموسعاً مع الاستعانة بالمصادر التاريخية الموثقة وتتبع التطور التاريخي لهذه القبور، وهذا ما سأبحثه في هذا الفصل.

تمهيد
عن القبور المنسوبة إلى زينب الكبرى رضي الله عنها

لا تخلو المصنفات المعاصرة في زينب رضي الله عنها من التعرض لمسألة تعيين قبرها، وذلك أن زينب رضي الله عنها ينسب لها اليوم عدة مشاهد، أشهرها اليوم اثنان:

أ ـ القبر المنسوب لها في مصر والذي بني عليه مسجد.

ب ـ القبر المنسوب لها في الشام الذي شُيّد عليه مشهد.

وقد كُتبت دراسات في إثبات صحة كل من هذين المشهدين، «وكل من المصادر يدلي دلوه في هذا المضمار ليكسب زينب في أرضه، ويدعي أنها المدفونة عنده»[1]، فألّف حسن قاسم كتاب «السيدة زينب وأخبار الزينبات»، وحشد فيه كل ما أمكنه من الأدلة لإثبات دخولها مصر ووفاتها بها، ثمّ ألّف بعده محمد حسنين السابقي كتاب «كشف الغيهب في تحقيق مرقد السيدة زينب» لإثبات دفنها في الشام.

وأما الدراسات المؤلفة في نقض صحة هذين المشهدين فقليلة بل نادرة، ولم أقف إلا على دراسة مختصرة لمحمود المراكبي، ضمن كتابه «القول الصريح في حقيقة الضريح»، حيث تكلم فيه عن مشهد رأس الحسين رضي الله عنه الموجود في مصر، ثمَّ عن القبر المنسوب لزينب الكبرى في مصر[2]، وبيّن عدم صحة دخولها

(١) بنات الصحابة (ص ٢٠٩).

(٢) القول الصريح في حقيقة الضريح ـ نسخة إلكترونية ـ (ص ٩٩ ـ ١١٠).

لمصر، غير أنه اعتمد بالكلية على السابقي وتابعه في كثير من تدليساته على القراء[1]، ثمّ إنّه لم يتفطن لتزويرات حسن قاسم فاعتمد على بعضها[2]، فضلاً عن أن نقده اقتصر على بطلان المشهد المصري دون الشامي، ولهذا لم يكن بحثه وافياً ولا كافياً.

وقد كتب علي أصغر قائدان مقالتين في نقد المرقدين المنسوبين إلى زينب في مصر والشام: عنوان المقالة الأولى «مرقد السيدة زينب الكبرى في مصر، دراسة وتمحيص للآراء التاريخية»[3]، وعنوان المقالة الثانية: «ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية»[4].

وبعد بحث هذه المسألة بحثاً مفصلاً، وجدت أن الأقوال في موضع وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها هي خمسة أقوال:

الأول: أنها دُفنت في المدينة.

---

(١) مثل قوله إن شمس الدين السخاوي ألَّف كتاباً عن زينب ولم يذكر دفنها في مصر، فإن هذا من اختراع السابقي كما بينته في هذه الدراسة، ومنها أيضاً ما عزاه السابقي إلى بعض المؤلفات التي لم يقف عليها ومع ذلك نسب إلى أصحابها أنهم لم يذكروا زينب، انظر القول الصريح في حقيقة الضريح (ص ١٠٨).

(٢) منها عدم تنبه إلى أن الرحالة الكوهيني لا وجود له وأنه من اختلاق حسن قاسم، فقد نقل (ص ١٠٠ ـ ١٠١)، ـ النسخة الإلكترونية ـ أن الكوهيني زار قبر زينب في مصر ثم نقل كلام السابقي في رده، ثمَّ قرر أنَّ خطأ الكوهيني كان بسبب قيام الدولة الفاطمية بكتابة اسم زينب على القبر الذي زاره الكوهيني، وهذا كله غلط، فالفاطميون بريئون من هذه المسألة وإنما نسبها إليهم السابقي، أما الرحالة الكوهيني فقد بينت أنه شخصية خيالية من اختراع حسن قاسم كما مضى بتفصيل.

(٣) نشرت بمجلة آفاق الحضارة الإنسانية، السنة الخامسة عشرة، العدد الأول، سنة ١٤٣٣ هـ (ص ١٢١ ـ ١٤٠).

(٤) نشرت بمجلة العلوم الإنسانية الدولية التي تصدر بإيران، العدد ١٩ (٣)، ٢٠١٢ م /١٤٣٣ هـ.

الثاني: أنها مدفونة في الشام، ونُسب لها عدة مواضع:

١ ـ قرية راوية، التي كانت تسمىٰ قرية الست، وهو القول الأشهر اليوم حيث يوجد مشهدها، وتسمىٰ هذه القرية الآن بمنطقة السيدة زينب.

٢ ـ مقبرة الباب الصغير وقد اندرس أمر هذا القبر.

٣ ـ أنها توفيت حوالي الشام من دون تعيين موضع الوفاة.

الثالث: أنها مدفونة في مصر، في منطقة كانت تسمىٰ قناطر السباع وتسمىٰ اليوم حي السيدة زينب، وبُني علىٰ القبر المنسوب لها مسجد من أضخم مساجد القاهرة.

الرابع: أنها دفنت في سنجار بالعراق، وشيد علىٰ هذا الموضع مرقد لا زال قائماً إلىٰ الآن.

الخامس: أن موضع دفن زينب مجهول لم يتعين.

ومن هنا كان لا بد من تحقيق القول في هذه المسألة، ودراسة أصول هذه المشاهد ومبتدأ ظهورها، مع ترجيح الصواب فيها، وهذا ما أستعين الله في هذا البحث، وبالله التوفيق.



المبحث الأول
إثبات وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها ودفنها بالمدينة

١ ـ تحقيق وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها في المدينة

لم يرد نص عن تاريخ وفاة زينب وموضعه، فقد ترجم لزينب عدة من أهل العلم كابن سعد والدولابي وابن عساكر، ولم ينصُّوا على موضع وفاتها، غير أن الذي تركن إليه النفس في الأقوال المختلفة في موضع وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها، هو القول بوفاتها بالمدينة النبوية، وتقرير هذه المسألة يقع في ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: قد تقرر فيما مضى أن زينب لم تخرج مع الحسين رضي الله عنه في كربلاء، بل لم يثبت خروجها من المدينة أصلاً، فإن زوجها عبد الله بن جعفر رضي الله عنه كان جل مقامه بالمدينة، ولا خلاف في أن عبد الله بن جعفر مات بالمدينة ودفن بالبقيع[1]، وإذا ثبت ذلك فإن الأقرب هو أن زينب رضي الله عنها دفنت في المدينة، محل وفاة زوجها.

الوجه الثاني: إن القول بأن زينب ماتت في المدينة يجري أيضاً على مسلك الذين اعتمدوا على روايات أبي مخنف، وذلك أن أبا مخنف روى أن يزيد قد

(١) قاله الواقدي، انظر الطبقات ـ طبعة الخانجي ـ (٤٦٩/٦)، وتابعه مصعب الزبيري كما في نسب قريش (ص ٨٦)، والزبير بن بكار في كتاب النسب، نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩٧/٢٧)، والقاسم بن سلام كما في تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٩٧/٢٧)، وهو قول أبي سليمان الربعي كما في كتابه تاريخ موالد العلماء ووفياتهم (١٩٩/١)، ونقله عنه ابن عساكر في تاريخه (٢٩٧/٢٧)، وقول ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص ٢٧).

أرسل من بقي من أهل البيت إلى المدينة بعد أن قدِم بهم من الكوفة، ولم ينقل أبو مخنف أي شيء عن خروج زينب من المدينة بعد عودتها من الشام.

الوجه الثالث: أن هذا القول هو قول المحققين من العلماء والمؤرخين من علماء أهل السنة وغيرهم وإليك بيانه:

أ ـ أقوال علماء أهل السنة في دفن زينب الكبرى رضي الله عنها بالمدينة

إنّ أقدم من تكلم عن الاختلاف في مواضع دفن زينب، حسبما وقفت عليه هو عبد الغني النابلسي (١١٤٣هـ)، فقد وصف قبر زينب في الشام ثمَّ قال: «فيحتمل أنها ماتت بدمشق»، ثمَّ استبعد دفنها في مصر، ونقل كلام ابن عساكر الذي يذكر فيه أن يزيد أرسل من بقي من أهل البيت إلى المدينة ثمَّ قال: «فيحتمل أن زينب هذه رضي الله عنها سارت إلى المدينة فماتت هناك، ويحتمل موتها بدمشق كما ذكرنا»[١].

فالنابلسي احتمل دفن زينب في الشام لسببين:

الأول: وجود قبر منسوب لها في دمشق.

والثاني: بسبب رواية أبي مخنف التي تذكر أنَّ زينب كانت مع الحسين في كربلاء وقدم بها إلى الشام.

غير أنه في آخر أمره نفى أن تكون زينب مدفونة في دمشق وسيأتي كلامه[٢].

---

(١) الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام والحجاز (ص ٢١٥).

(٢) مع الإشارة إلى أن النابلسي كان يرى في أول أمره أن زينب المدفونة في الشام هي أم كلثوم الكبرى رضي الله عنها زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما سيأتي التنبيه عليه.

وأما أقدم من وقفت عليه يقطع بدفن زينب في المدينة، فهو المؤرخ المغربي أحمد بن خالد الناصري (١٣١٥ هـ)، فقد نقل ما قيل من دفنها في مصر والشام ثم قال: «لكن ما تقتضيه الأخبار والتواريخ أن مدفنها بالمدينة المنورة، لا بالشام ولا بمصر»[١].

وهذا ما قطع به الأديب البحاثة أحمد زكي باشا (١٣٥٣ هـ) الملقب بشيخ العروبة، حيث قال عن زينب رضي الله عنها: «الحق الذي ليس بعده إلا الضلال، أنها قضت باقي حياتها بالحجاز، إلى أن انتقلت إلى جوار ربها بالمدينة المنورة، فكان دفنها بالبقيع، هذا هو الصواب وما عداه فإفك وبهتان»[٢].

ويظهر من الشيخ محمد بخيت المطيعي (١٣٥٤هـ) مفتي الديار المصرية الميل إلى هذا القول، حيث قال في جوابه عن قبر السيدة زينب في مصر: «جزم كلٌّ من ابن الأثير في تاريخه والطبري كذلك... بأن السيدة زينب بنت علي كرم الله وجهه وأخت الحسين رضي الله عنه، قد عادت مع نساء الحسين أخيها، ومع أخوات الحسين بعد مقتله إلى المدينة بعد أن طافت هي وأخواتها ونساء الحسين بكربلاء فالكوفة فالشام فالمدينة»[٣]، فهو وإن لم يصرح بموت زينب في المدينة، إلا أن ظاهر كلامه أن زينب لم تخرج من المدينة بعد عودتها إليها، وما يؤيد هذا أنه لم يشر إلى دفنها في الشام بشيء، والله أعلم.

---

(١) طلعة المشتري في النسب الجعفري (١/٢٦).

(٢) مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ (٨/٠٩/١٩٣٢ م)، ونقل أنور الجندي مقتطفات منه في كتابه أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة (ص ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٣) مجلة الإسلام السنة الأولى عدد ٥ شعبان ١٣٥١ هـ، ونشر أيضاً بمجلة الفتح، العدد ٣٢٢، ١٥ شعبان ١٣٥١ هـ، (ص ٤ ـ ٥)، وانظر: محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي (ص ٨٢ ـ ٨٣).

وهذا ما ذهب إليه جملة من الكتاب المعاصرين أيضاً:

كالكاتب محمد عبد السمان، حيث قال: «إن التاريخ الثابت يؤكد ـ وهو مطمئن غاية الاطمئنان ـ بأن السيدة زينب رضي الله عنها، لم تطأ قدمها مصر، بل ماتت ودفنت بالبقيع»[1].

وقد قرر هذا أيضاً الدكتور أحمد خليل جمعة، فقال: «لعلها قد دفنت إلى جوار نساء أهل البيت في البقيع قرب المسجد النبوي الشريف، ولعله قد جُهل ـ فيما بعد ـ محل قبرها بالبقيع، إلا أن الدلائل الصحيحة لتشير بأنها مدفونة هناك»[2].

وقال أيضاً: «الحقيقة كما يثبتها التاريخ بأن زينب بنت علي رضي الله عنهما لم تذهب إلى مصر في حياتها، فضلاً عن أن مثواها الأخير في المدينة المنورة»[3].

وقال أيضاً: «إنّ الذي ترتاح إليه النفوس هو الذي يتوافق مع تاريخ زينب، حيث توفيت في المدينة المنورة، وهناك دفنت في البقيع قرب نساء آل هاشم، وقرب والدتها وعماتها ومعظم أمهات المؤمنين»[4].

وقال الدكتور فتحي حافظ حديدي عن زينب الكبرى: «دفنت بالمدينة المنورة كما هو ثابت في التاريخ وفي الواقع الحالي، بمقبرة البقيع بالمدينة المنورة»[5].

---

(١) مقالة أليس فيهم رجل رشيد، منشورة بمجلة التوحيد التي تصدرها جماعة أنصار السنة المحمدية، المجلد السادس العدد ٦١، محرم سنة ١٣٩٨ هـ (ص ١٩).

(٢) بنات الصحابة (ص ٢٠٨).

(٣) بنات الصحابة (ص ٢١٤).

(٤) بنات الصحابة (ص ٢١٦).

(٥) دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٥).

ب ـ أقوال علماء الإمامية في دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بالمدينة

ربما قد تعجب إن علمت أن القول الأقدم في وفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها عند الإمامية هو أنها توفيت بالمدينة، وأقدم كتاب وجدت فيه التصريح بوفاة زينب في المدينة[1] هو كتاب بحر المصائب الذي ألَّفه محمد جعفر التبريزي (كان حياً سنة ١٢٩٢ هـ)[2].

فقد نقل عباس قلي خان ـ صاحب «**الطراز المُذهَّب**» ـ عن التبريزي أنه روىٰ أنَّ «أم كلثوم توفيت بعد أربعة أشهر من ورود أهل البيت من الشام إلىٰ المدينة، وبعد مضي ثمانين يوماً من وفاتها بكت زينب الكبرىٰ ليلةً بكاء شديداً، ولطمت وجهها حتىٰ غُشي عليها، واجتمع آل الرسول صلى الله عليه وسلم وبنات البتول عليهن السلام عند رأسها، ولما حركوها فإذا هي فارقت الدنيا سلام الله عليها»[3]، أقول: مع غض النظر عن ظهور الكذب والوضع في هذه الرواية، لكونها تزعم أن زينب ماتت من الحزن والبكاء علىٰ الحسين، فإن موضع الشاهد هو أن

(١) وقد وهم هاشم معروف في كتابه من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤٠)، حين نسب إلىٰ المازندراني أنه نقل في معالي السبطين عن ابن ميثم البحراني (عاش في القرن السابع) أن زينب الكبرىٰ توفيت في المدينة، فهذا قد يوهم أن القول بوفاة زينب موجود في تراث الإمامية منذ القرن السابع، غير أن هذا النقل غير صحيح، فإن ابن ميثم إنما ذكر أن أم كلثوم توفيت في المدينة، وسبب وهم هاشم معروف أن المازندراني نقل ما قيل من وفاة زينب في مصر والشام ثمَّ نقل كلام ابن ميثم في وفاة أم كلثوم بالمدينة، فتوهم هاشم معروف أنها زينب وهذا غلط ظاهر.

(٢) ذكر الطهراني في الذريعة (٣/٤٦) أنه انتهىٰ من المجلد الثالث من كتاب بحر المصائب سنة (١٢٩٢ هـ).

(٣) الطراز المذهب في أحوال أم المصائب زينب ـ فارسي (ص ٥٥٤) في الطبعة التي عندي، ونقلتُ الترجمة من الموسوعة الكبرىٰ عن فاطمة الزهراء (٥/٣٧٦)، وعزاه إلىٰ الطراز المذهب (ص ٥٦٩).

المؤلف ذهب إلىٰ وفاة زينب رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في المدينة.

ثمَّ إنَّ أقدم مصنِّف في ترجمة زينب من الإمامية وهو عباس قلي خان (١٣٤٢ هـ) صاحب كتاب «**الطراز المُذهَّب**»، قد تكلم عن الاختلاف في موضع دفن زينب الكبرىٰ، ومال إلىٰ دفنها في المدينة، وملخص ما ذهب إليه: أن الصحيح أن زينب توفيت في المدينة بعد رجوعها إليها ودُفنت فيها، وأما المنطقة الزينبية في الشام، فاحتمل عباس قلي خان أن تكون لابنةٍ للحسين، وأما المدفونة في قناطر السباع فهي بنت علي من غير فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا[1].

وقد نقل ذلك عنه جعفر بحر العلوم فقال: «صرّح الفاضل ميرزا عباس قليخان المستوفي في تاريخه «الطراز المذهب» بأن الذي يصح عنده أن زينب لما رجعت من الشام توفيت بالمدينة المنورة ودفنت هناك قال: «ولا أدري متىٰ كانت وفاتها»»[2].

ونقل علي بن عبد العظيم الخياباني كلام صاحب «الطراز»، ثمّ انتقده فيما بعد فقال: «لا قيمة لقول صاحب الطراز الذي قال إنها في المدينة»[3].

ونقل عباس القمي القول بدفن زينب في المدينة عن صاحب «الطراز

---

(١) الطراز المذهب (ص ٥٦٤)، والكتاب فارسي كما مضىٰ، وما نقلته ليست الترجمة الحرفية وإنما هو ملخص كلامه حسبما ظهر لي بعد الاستعانة بالأخ الباحث عبيد الله المظفر، وهذا القول هو الذي نسبه إليه جماعة من الإمامية كما سيأتي.

(٢) تحفة العالم (١/٤٦٠).

(٣) وقائع الأيام (ص ٥٢٤) فارسي، والترجمة منقولة من كلام السابقي في مرقد العقيلة زينب (ص ٢٢٦).

المذهب»[١].

وقال هاشم معروف: «وممّن رجّح أنّها دُفنت بالمدينة في البقيع إلىٰ جوار مرقد زوجها عبد الله بن جعفر: عباس قلي خان في كتابه «الطراز المذهّب»، عن كتاب «بحر المصائب»»[٢].

والشاهد أنّ عباس قلي خان قرر في أقدم كتاب كتبه الإمامية عن زينب بأنها مدفونة في المدينة[٣].

---

(١) هدية الزائرين ـ فارسي ـ (ص ٤٥٦).

(٢) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤٠).

(٣) تعمدت التوسع في تتبع نصوص الناقلين لكلام صاحب الطراز المذهب، لأني وقفت علىٰ من نسب إليه غير هذا القول، وأغرب ما مر علي من ذلك ما قاله جواد شبر، فقد نسب إلىٰ صاحب الطراز أنه قال: «الذي يظهر من الأخبار أن قبرها بالشام»، مقالة: «السيدة زينب»، المنشورة بمجلة الموسم، العدد الرابع (ص ٩٠٣).
وعندي أنّ جواد شُبَّر غلط في هذا النص، فإن صاحب الطراز إنما نقل القول بأنها مدفونة بالشام ضمن الأقوال المختلفة في قبرها، ثم رجح دفنها في المدينة كما نقل عنه كل من جعفر بحر العلوم والخياباني وعباس القمي وهاشم معروف، ثمّ إنّ نور الدين الجزائري رجّح أيضاً وفاة زينب في المدينة ـ كما يأتي ـ وإنما ذهب الجزائري إلىٰ ذلك لأنّ جُلَّ مادة كتابه عن زينب مأخوذة من كتاب الطراز المذهب، وعليه فلا عبرة بكلام جواد شبر، وإذا راجعت كلام شبر في تلك المقالة، ستحكم بأحد أمرين، إما أنّ الرجل عنده خلل كبير في فهم النصوص والاستدلال بها، أو أنه يتعمد التدليس، فقد وجدته (ص ٩٠٢) ينسب إلىٰ هبة الدين الشهرستاني أن زينب دفنت في الشام ونقل أول كلامه فقط، وترك بقية كلامه الذي ينقل فيه أنها مدفونة بمصر، وهذا ما صنعه مع كلام بحر العلوم (ص ٩٠٣)، فاجتزأ منه ما نقله عن النوري في دفن زينب في الشام، وأعرض عن أول كلامه الذي يصرح فيه بدفنها في المدينة، كما أنه لم ينقل تعقيبه علىٰ كلام النوري باحتمال أن تكون المدفونة في دمشق هي زينب الصغرىٰ!.
ونظير هذا، قول فرج عمران القطيفي إن صاحب الطراز ذكر قولين في وفاة زينب، في المدينة والشام ولم يرجح أحدهما، راجع وفاة زينب الكبرىٰ (ص ٧٢)، والذي ظهر لي أن القطيفي=

وهو القول الذي نصره محمد باقر البيرجندي (١٣٥٢ هـ)[١]، فقد نقل الإجماع علىٰ وفاة زينب الكبرىٰ في المدينة[٢].

وهذا ما رجحه نور الدين الجزائري (١٣٨٥ هـ) في كتابه «**الخصائص الزينبية**» الذي أفرده عن زينب وطُبع سنة (١٣٤١هـ)، فقد حكىٰ الأقوال المختلفة في موضع وفاة زينب ثمَّ رجح وفاتها بالمدينة قائلاً: «الأقرب للصواب هو دفن هذه المظلومة في المدينة الطيبة، والمقام الموجود في مصر، يمكن أن يكون لزينب من الهاشميات، وكذلك مقام الشام، والعلم عند الله»[٣]، وقد مضىٰ أنَّ نور الدين الجزائري اعتمد في غالب كتابه علىٰ «**الطراز المُذهَّب**»، فلا غرو أن يتابعه في دفن زينب في المدينة.

وهذا هو المثبت في الأصل الفارسي «للخصائص الزينبية»، إلا أن مترجم

= لم يطالع كتاب الطراز، وإنما نقل عنه بواسطة النقدي الذي حكىٰ عنه هذين القولين، وإلا فالصحيح أن صاحب الطراز حكىٰ ثلاثة أقوال في تعيين قبر زينب ثم رجح دفنها في المدينة.

(١) ترجمته في تراجم الرجال (٢/٦٠٣).

(٢) نقل ذلك عنه ذبيح الله المحلاتي في رياحين الشريعة ـ وهو كتاب فارسي ـ (٣/٣٤)، فقال: «علامة بيرجندي در كبريت أحمر دعوىٰ إجماع كرده است كه قبر آن مظلومة در مدينة است».
وهذا النص منقول عن كتاب: «الكبريت الأحمر في شرائط أهل المنبر» للبيرجندي، وقد وقفت علىٰ طبعة حجرية قديمة له وهو مكتوب بالفارسية، غير أني لم أهتد لموضع هذا الكلام، وقد ترجم محمد شعاع فاخر كتاب الكبريت الأحمر للعربية ولم يتيسر لي الحصول عليه إلىٰ غاية كتابة هذه السطور.

(٣) الخصائص الزينبية ـ الفارسي ـ (ص ٩٩)، الطبعة الحجرية، وقد استعنت بأحد الإخوة في ترجمة النص، ونص كلامه بالفارسية: «أقرب بصوابست همان دفن انمظلومة در مدينة طيبة، ومقام موجود در مصر ممكن است از زينب نامي از هاشميات باشد، وكذلك مقام شام، العلم عند الله»، غير أنه لم ير بأساً بزيارة سائر هذه المواضع المنسوبة لزينب!

الكتاب إلى العربية حذف هذا الكلام، وليته اكتفى بهذا فإنه زاد على ذلك بأن زوَّر كلام الجزائري بالكلية، فأضاف إلى النص العربي كلاماً ليس في الأصل الفارسي أصلاً، فمن ذلك قوله: «لم يطمأن بعد إلى مكان يقطع بأنه محل قبرها الشريف، ـ وإن كان المشهور بل المظنون قوياً كونه بالشام»[(١)]، فلا وجود لهذا الكلام في الأصل الفارسي، ومن ذلك قوله: «هناك اختلاف كبير بين المؤرخين وأرباب المقاتل في تعيين قبرها»، فهي ترجمة بعيدة عن كلام المؤلف، فالذي قاله المؤلف: «وكذلك بالنسبة لمدفن هذه المحترمة، فيه اختلاف فاحش»[(٢)].

وهذا المترجِم لم يذكر اسمه في الطبعة المترجمة!، وقد تبين لي بعد مقارنة ترجمته بالأصل الفارسي أن هذه الترجمة غير معتمدة إطلاقاً، لأن المترجم أباح لنفسه التصرف في النص بالحذف والزيادة!! والله المستعان.

والقول بوفاة زينب رضي الله عنها في المدينة هو الذي انتصر له المرجع الإمامي محسن الأمين العاملي (١٣٧١هـ)، وقطع به، وردَّ كل الأقوال المخالفة لذلك، يقول «يجب أن يكون قبرها في المدينة المنورة، فإنه لم يثبت أنها بعد رجوعها للمدينة خرجت منها وإن كان تاريخ وفاتها ومحل قبرها بالبقيع»[(٣)].

وهذا الذي اعتمده جعفر بحر العلوم (١٣٧٧هـ)، فبعد أن استبعد دفن

---

(١) الخصائص الزينبية المترجم إلى العربية (ص ١٩٧).

(٢) الخصائص الزينبية ـ الفارسي ـ (ص ٩٩)، الطبعة الحجرية، ونصه كلامه بالفارسية: «وكذلك در مدفن اين محترمة، نيز اختلاف فاحش».

أقول: ولا يحتاج أحد أن يتعلم الفارسية ليعلم الفرق بين الكلامين، ويبدو أن المترجم لم يعجبه تنصيص المؤلف على الاختلاف الفاحش في تعيين قبر زينب!!.

(٣) أعيان الشيعة (٧/١٤٠).

زينب في الشام، رجح دفنها في المدينة ونقل ترجيح عباس قلي خان لذلك، ثمّ إنّه نقل كلاماً عن النوري في أنّ زينب مدفونة في الشام، ثمَّ عقب عليه قائلاً: «ويحتمل أن تكون البقعة لزينب الصغرىٰ بنت أمير المؤمنين المكناة أم كلثوم»[1].

وهذا ما ذهب إليه النسابة الإمامي عبد الرزاق كمونة (١٣٩٠ هـ)، فقد ذكر زينب الكبرىٰ ضمن المدفونين في المدينة قائلاً: «وماتت بها أم الحسن[2] زينب الكبرىٰ بنت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، قال السيد محسن العاملي إنها توفيت بالمدينة، وأمها فاطمة الزهراء عليها السلام»[3].

وهذا الذي قرره ذبيح الله المحلاتي (١٤٠٣هـ)، فقد أفرد مبحثاً للكلام عن موضع وفاة زينب الكبرىٰ، وانتقد القول بدفنها في مصر بسبعة وجوه، وانتقد القول بدفن زينب الكبرىٰ في الشام، وأجاب عن تعدد المواضع التي تنسب لزينب بتعدد المسميات بزينب من بنات علي رضي الله عنه، ثم رجح أن زينب الصغرىٰ مدفونة في الشام، والكبرىٰ في المدينة[4].

وممن حقق هذه المسألة وبحثها، الشيخ الإمامي هاشم معروف (١٤٠٣ هـ)، فقد أثبت عدم صحة القول بدفنها في الشام ومصر ثمَّ قال: «لم يبقَ أمامنا سوىٰ

(١) تحفة العالم (١/٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٢) يبدو أن عبد الرزاق كمونة تابع العمري في المجدي في تكنية زينب بأم الحسن، والصواب أن كنيتها أم جعفر كما مضىٰ تفصيله في الكلام عن كنية زينب رضي الله عنها.

(٣) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٢١٠).

(٤) انظر كلامه كاملاً في رياحين الشريعة ـ فارسي ـ (٣/٣٤ ـ ٣٧)، وهذا ملخص ما ذكره، ولكنه لم ير بأساً بزيارة سائر المواضع التي تنسب لها.



القول الذي يرجّح قائلوه إنّها دُفنت في مدينة جدّها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعد رجوعها من السبي[1] بأشهُرٍ معدودات أو سنوات معدودات. وإثبات ذلك لا يحتاج إلى مزيد من الاستدلال والبحث بعد العلم القطعي أنّها رجعت إلى المدينة...»[2]، وقال أيضاً: «أقرب الأقوال إلى الواقع أنّها دُفنت في المدينة، وفي البقيع، مقبرةُ المسلمين الأوائل»[3]، هذا ما وقفت عليه من أقوال في هذه المسألة ولم يبق إلا مناقشة اعتراضات المخالفين.

٢ - اعتراضات على القول بوفاة زينب الكبرى رضي الله عنها في المدينة

اعترض بعضهم على القول بدفن زينب رضي الله عنها في المدينة باعتراضات ضعيفة:

*** الاعتراض الأول: عدم النص على موضع قبر زينب الكبرى رضي الله عنها في المدينة**

أشهر هذه الاعتراضات هو قولهم: لو كان لزينب قبر في المدينة لكان مكانه معلوماً!

وأصل هذا الاعتراض من جعفر النقدي، حيث يقول: «لو صح هذا لبقي لعظيمة بيت الوحي أثر خالد ومشهد يزار كما بقي لمن دونها في المرتبة من بني هاشم»[4].

(١) وقد مضى أن السبي ليس إلا أسطورة من أساطير أبي مخنف ومن جاء بعده.

(٢) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٣٨).

(٣) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤١).

(٤) زينب الكبرى (ص ١١٩).

وتبعه محمد جواد مغنية: «لو كان قبرها في المدينة لعرف واشتهر»[1].

وقال السابقي: «لو كان لها قبر بالبقيع، لجاء ذكره صريحاً في الكتب المؤلفة في مزارات المدينة المنورة قديماً وحديثاً»[2].

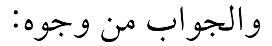
وقال في موضع آخر: «قبور البقيع ذكرها المؤرخون قديماً وحديثاً، يذكرها ابن النجار في تاريخه، والسمهودي في تاريخه الحافل في باب مخصوص لذكر مزارات أهل البيت والصحابة، ولا نجد فيها قبر العقيلة زينب عليها السلام، لا في القبور المعمورة، ولا المطموسة»[3]، و«لكان لمرقدها ذكر ولو في القرون الأولىٰ»[4].

وقال أيضاً: «لو كان لدينا خبر يثبت لنا أن العقيلة توفيت بالمدينة، لأراحنا الأمر بأن المدينة محيطة بجثمانها، فلا يعدوها مرقدها، ولكنه بعيد ودون إثباته خرط القتاد، والتواريخ ساكتة، والكتب المؤلفة في مزارات المدينة خالية عن ذكره»[5]، وتكرر هذا الاعتراض عند سائر من تكلم عن هذه القضية[6].

---

(١) مع بطلة كربلاء (ص ٩١).
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٣).
(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢١).
(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٢).
(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ١٢٣).
(٦) مقالة «مدفن السيدة زينب» لموسىٰ عز الدين، منشورة في مجلة العرفان المجلد (٤٠) الجزء (٥)، ونقلتها مجلة الموسم في العدد الرابع (ص٨٩٢)، زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد لمحمد كاظم القزويني (ص ٥٩٨)، السيدة زينب رائدة الجهاد في الإسلام لباقر القرشي (ص٣٢٧)، الشمس الساطعة لأحمد شكر (٢/٢٦٧)، المجالس الزينبية لمهدي تاج الدين (ص٣٧٥ ـ ٣٧٦)، السيدة زينب في محنة التاريخ (ص ١٨٥)، مزارات أهل البيت لمحمد حسين الجلالي (ص ٢١٨).




والجواب من وجوه:

الأول: إن هذا اعتراض بعيد بل إن عكسه هو القول السديد، فليس من المنطق نفي دفن إنسان في مكان ما لعدم المعرفة بموضع قبره على وجه التحديد، بل هذا قول مغرق في البعد عن الصواب، لأن لازمه هو إنكار وفاة كثير من الناس المقطوع بوفاتهم في موضع ما دون العلم بمواضع قبورهم، ولهذا قال المرجع الإمامي محسن الأمين بعد أن رجح دفن زينب رضي الله عنها في المدينة المنورة: «وكم من أهل البيت أمثالها من جُهل محل قبره وتاريخ وفاته خصوصاً النساء»[1]، وكلامه صحيح، فأكثر نساء أهل البيت المقطوع بدفنهن في المدينة، لم تعرف مواضع قبورهن، ونظائر ذلك في مشاهير سادات آل البيت كثيرة:

فبنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ زينب ورقية وأم كلثوم رضي الله عنهن، وهن أفضل من زينب وأشهر منها ـ دُفنَّ بالبقيع، ولم تُعرف مواضع قبورهن.

ـ وكذا فاطمة رضي الله عنها، فالمقطوع به أن قبرها في المدينة على أقوال مختلفة في تعيين موضع قبرها[2].

ـ وكذا الأمر بالنسبة لأمهات المؤمنين، فالمقطوع به أنهن دفنَّ في البقيع، فقد صح عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعبد الله بن الزبير رضي الله عنه: «ادفنِّي مع صواحبي بالبقيع»[3]، ومع ذلك لا يعلم مواضع قبر عائشة رضي الله عنها ولا قبور بقية أمهات المؤمنين رضي الله عنهن بالتحديد.

---

(١) أعيان الشيعة (٧/١٤٠).

(٢) راجع كتاب أين قبر فاطمة؟ للشيخ الإمامي حسين الراضي فقد ذكر الأقوال المختلفة في موضع قبر فاطمة رضي الله عنها في المدينة (ص ١٣٣ ـ ١٣٥).

(٣) صحيح البخاري (١٣٩١).

وقد بحث الدكتور ألطاف الله بن ثناء الرحمن ما روي في مواضع دفن بعض أمهات المؤمنين بتفصيل، ثمَّ قرر أنَّ «ما عدا قبر أم حبيبة وأم سلمة وزينب بنت جحش من أزواج النبي ﷺ اللاتي توفين بالمدينة، فلم أقف على قول من أقوال المتقدمين[1] ما يدل على تعيين قبورهن وتحديدها»[2].

ـ بل إنَّ أغلب مواضع قبور الصحابة وآل البيت ومن سبق من السلف الصالح لا تُعلم على وجه التعيين، فقد ذكر أبو الحسن الهروي (٦١١ هـ) عدة من القبور المنسوبة إلى الصحابة وآل البيت في البقيع ثم قال: «وخلق كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، منهم من يعرف قبره ومنهم من لا يعرف قبره، وقد بقي ذكره»[3].

وقال عبد الصمد بن عبد الوهاب الدمشقيّ المكيّ (٦٨٦ هـ): «واعلم أنّ أكثر الصحابة رضوان الله على جميعهم، مدفونون بالبقيع، وكذلك أزواج النبي ﷺ فيه، ما خلا خديجة رضوان الله عليها، فإنها بالحجون... وليس بالبقيع قبرٌ يعرف سوى سبعة قبور»[4].

وقد صرح بهذه الحقيقة عدة من علماء الإمامية أيضاً، فقال محمد باقر المجلسي: «وذكر علماء السير والتواريخ فيما يتعلق بتاريخ المدينة المنورة أن

---

(١) ويقصد بالمتقدمين القرون الثلاثة الأولى، وقد نقل فيما بعد، أقوال المتأخرين من القرن السابع فما فوق، وأقدمهم ابن جبير (٦١٤ هـ).

(٢) المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية (ص ٩٠١)، وهي رسالة دكتوراه قدمت بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة ١٤٣٣ هـ.

(٣) الإشارات إلى معرفة الزيارات (ص ٨١).

(٤) إتحاف الزائر (ص ٩٠)، وانظر: المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية (ص ٩٠٣).



أكثر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفنوا في البقيع، وذكر القاضي عياض في المدارك أن المدفونين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هناك عشرة آلاف، ولكن الغالب منهم مخفي الآثار عيناً وجهة، وسبب ذلك أن السابقين لم يُعلِّموا القبور بالكتابة والبناء مضافاً إلىٰ أن تمادي الأيام يوجب زوال الآثار»[١]، وقد استدل بهذا الكلام كل من جعفر بحر العلوم[٢]، وعبد الرزاق كمونة[٣].

فإذا تبين هذا فلا تلازم بين عدم النص علىٰ عين القبر وعدم وجوده في ذلك المكان.

الثاني: إن عدم العلم بأماكن أغلب قبور الصحابة وآل البيت هو أمر طبيعي، فقد جُهلت مواضع قبور عدة من أخيار السلف من الصحابة والآل، مع العلم بالأمصار التي دفنوا فيها، ومردُّ ذلك لعدة أسباب:

منها: أن الصحابة وأهل البيت رضي الله عنهم كانوا لا يبنون علىٰ القبور، يقول **أبو الحسن السمهودي (٩١١ هـ)** عن قبر فاطمة رضي الله عنها: «وإنما أوجب عدم العلم بعين قبر فاطمة رضي الله عنها وغيرها من السلف ما كانوا عليه من عدم البناء علىٰ القبور وتجصيصها»[٤].

ومنها: أنهم كانوا لا يكتبون علىٰ القبور، يقول الذهبي: «لا نعلم صحابياً فعل ذلك، وإنما هو شيء أحدثه بعض التابعين فمن بعدهم ولم يبلغهم

(١) بحار الأنوار (٤٨/٢٩٩).

(٢) تحفة العالم (٢/٣٠).

(٣) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٢٠٨).

(٤) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفىٰ (٣/٩٣).

النهي»[1]، وهذا أدى إلى ضياع كثير من قبور الصحابة مع الزمن.

ومنها: أنهم لم يكونوا يجعلون علامة خاصة للقبور، بتجصيصها ونحو ذلك، لنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»[2].

ولذا تقتصر معرفة القبر على أهل الميت وأقربائه ومن علم بموضع وفاته بوجه من الوجوه.

ومنها: أن الصحب والآل لم يكونوا يبالغون في تعظيم القبور، يقول أبو الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (١٤١٥ هـ): «لا شك أن هذه المقبرة المقدسة محشوة مملوءة بالجماء الغفير من سادات الأمة من المهاجرين والأنصار، غير أن اجتناب السلف الصالح من المبالغة في تعظيم القبور وتجصيصها أفضى إلى انطماس آثار أكثرهم»[3].

ومنها: أنّ كثرة دفن الناس لموتاهم في البقيع، وتعاقب الأزمان مع استمرار الدفن في البقيع أدى إلى اندراس القبور الأولى واختفائها، وحلت محلها قبور جديدة، فاختلطت القبور ببعضها حتى صار يعسر تمييزها، يقول الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين: «البقيع هو مقبرة أهل المدينة في العهد النبوي، دفن فيها كثير من الصحابة كعثمان وعائشة وابن مظعون وأبي سلمة وأكثر أمهات

---

(١) مختصر استدراك الذهبي على الحاكم لابن الملقن (١/٢٩١).

(٢) صحيح مسلم (٩٧٠).

(٣) المغانم المطابة في معالم طابة (٢/٥٠٨)، بواسطة المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية (ص ٨٧٠).



المؤمنين وبنات النبي ﷺ، ولكن الصحيح أن قبورهم اندرست واختلطت بغيرها، فليس هناك يقين أن هذا قبر عثمان أو أن هذا قبر زينب أو أم كلثوم، والذين يدَّعون معرفة ذلك لا دليل عندهم لبعد العهد، ثمّ إن أهل المدينة لا يزالون يدفنون في هذه المقابر، وإذا امتلأت رجعوا يدفنون فيها مرة أخرىٰ، فيمكن أنهم يدفنون في كل مائة سنة حتىٰ تمتلئ هذه المقبرة، ومعنىٰ ذلك أنها قد امتلأت نحو أربع عشرة مرة أو أكثر»[(١)].

ومنها: طول العهد، وتعاقب الأجيال، فإن هذا مدعاة لعدم ضبط أماكن القبور وتحديد مواضعها بدقة.

ومنها: تأثير الطبيعة، فتعاقب السيول والعواصف والأمطار والرياح وغيرها، يؤدي إلىٰ تبدل تراب الأرض واختفاء القبور مع الزمن.

إلىٰ غيرها من الأسباب والأمور التي تعد علة لاختفاء قبور الصحابة والآل وغيرهم من السلف الصالح[(٢)].

ولذا قال أبو الحسن الهروي (٦١١ هـ): «قد ذكر بعض أصحاب التواريخ جماعة من آل الرسول ﷺ ومن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، قتلوا أو ماتوا ببلاد الشام والعراق وخراسان والمغرب واليمن وجزائر البحر، ولم أر في أكثر هذه الأماكن ما ذكروه، ولا شك أن قبورهم اندرست، وآثارهم طمست، وذهبت

---

(١) فتاوىٰ في المدينة النبوية (ص: ٨٢ ـ ٨٤)، بواسطة المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية (ص ٨٧٠).

(٢) هذا ملخص ما ذكره الدكتور ألطاف الرحمن بن ثناء الله في رسالته للدكتوراه: «المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية» (ص٨٦٨ ـ ٨٨٠)، مع تصرف.

آثارها، وبقيت أخبارها»[1].

فإذا تبين هذا، فلا مانع ولا غرابة في القول بوفاة زينب رضي الله عنها في المدينة دون عدم ورود نص في ذلك أو عدم معرفة موضع قبرها بالتحديد.

الثالث: غاية ما يقال: لم يرد نص في وفاة زينب رضي الله عنها بالمدينة، وهذا أمر غير مدفوع، غير أن القبور التي تنسب لها في غير المدينة تشترك كلها في هذه العلة، فإن كانت هذه العلة موجبة لنفي القول بوفاتها في المدينة، سيكون مآل المسألة إلىٰ القول بعدم صحة وفاتها في كل المواضع التي تنسب إليها، فإن وافقَنَا المعترضون في هذا، نقول: إن المخرج من الخلاف هو القول بعدم معرفة موضع قبرها. لكن أصحاب هذا الاعتراض لم يلتزموا بهذا، فمع إقرارهم بعدم ورود نص في تعيين موضع وفاة زينب، إلا أنهم أجرَوا هذا الاعتراض في القول بوفاتها في المدينة فقط، وتجاهلوه في بقية المواضع، ونحن نقول: إن جميع المواضع التي تنسب إلىٰ زينب تشترك في علة عدم النص، وهنا نرجع إلىٰ الأصل، وهو أن المقطوع به أن زينب كانت في المدينة، وعلىٰ القول الذي اعتمدته ونصرته في هذا البحث فإنها لم تخرج مع أخيها إلىٰ الشام وبقيت مع زوجها في المدينة، وأما علىٰ قول القائلين بمقالة أبي مخنف فقد رجعت بعد مقتل أخيها من الشام إلىٰ المدينة، وعليه فأسلم الأقوال وأبعدها عن الإشكال هو القول بوفاتها في المدينة، أما بقية الأقوال التي تعيِّن قبرها في الشام أو مصر وغيرها من المواضع فهي بحاجة إلىٰ دليل، لأن فيها دعوىٰ زائدة لا يمكن أن يصار إليها إلا بدليل.

---

(١) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات (ص ١٤).

* الاعتراض الثاني: عدم ورود زيارة لقبر زينب الكبرى رضي الله عنها في المدينة عن أهل البيت

أغرب من الاعتراض السابق، قول محمد كاظم القزويني: «كيف ولماذا لم يُشاهَد أحد من الأئمّة الطاهرين أو من شخصيّات بني هاشم.. عند قبرها؟! وكيف لم يتحدّث واحد منهم عن زيارة قبرها، أو عن تعيين موضع قبرها في المدينة؟!»(١)، وقد تبعه بعضهم على هذا الاعتراض أيضاً(٢).

وقال محمد جواد مغنية: «لو كان قبرها في المدينة لعرف واشتهر، وكان مزاراً للمؤمنين»(٣).

والجواب من وجهين:

الأول: أنّ هذا استدلال غير موفق، وذلك أنّ المقطوع به أن بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم دُفنَّ في المدينة، ولم يثبت لا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أهل البيت ـ سواء في مصادر السنة(٤) أو الإمامية(٥) أي نص في تعيين موضع قبورهن أو زيارتهن

(١) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٩٩).

(٢) مهدي تاج الدين في المجالس الزينبية (ص ٣٧٦).

(٣) مع بطلة كربلاء (ص ٩١).

(٤) راجع رسالة المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية (ص ٨٨٢ ـ ٨٩٠).

(٥) راجعت الكتب والأبواب المخصصة للزيارات في المصادر الروائية للإمامية، كأبواب الزيارات في كتاب الحج في الكافي للكليني، وكتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه، وكتاب كامل الزيارات لابن قولويه، وكتاب المزار للمفيد، وكتاب المزار ضمن كتاب تهذيب الأحكام للطوسي، وكذا كتاب مصباح المتهجد له، ورجعت كذلك إلى مصنفات القرن السادس وما بعده إلى القرن الثاني عشر وخاصة كتاب المزار ضمن كتاب بحار الأنوار حيث أنه جمع مرويات من سبقه، فلم أقف فيها على أي نص مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أهل البيت في زيارة بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ فهل معنىٰ هذا أنهن لم يدفنَّ في المدينة؟، ومن هنا يظهر فساد هذا الاعتراض.

الثاني: إنّ من قال بهذا الاعتراض قد وقع في التناقض، فإن كان هذا الاعتراض موجباً للقول بنفي وفاة زينب في المدينة، فإنه موجب للقول بنفي وفاتها بمصر أو بالشام[1]، إذ لم ينقل عن أحد من أهل البيت أنه زار قبر زينب رضي الله عنها في الشام أو مصر، بل لم ينقل عنهم أي نص في زيارة زينب رضي الله عنها كما يأتي، لكن أصحاب هذا الاعتراض، لم يُجْروه في القول بوفاة زينب في الشام أو مصر، بل هو جار عندهم في القول بوفاتها في المدينة فقط، وهذا تناقض ظاهر.

والمقصود أن القول بوفاة زينب في المدينة هو القول الأقرب إلىٰ الصواب والأسلم من الاعتراض مقارنة مع بقية الأقوال الأخرىٰ، ولو قلنا بعدم العلم بموضع وفاة زينب رضي الله عنها لعدم النص علىٰ ذلك فهذا القول أيضاً قول قريب ولا يرد عليه إشكال وبالله التوفيق.

---

(١) يرىٰ محمد كاظم القزويني أن زينب مدفونة في مصر، أما مهدي تاج الدين فيرىٰ أن قبرها بالشام! وكلاهما أورد هذا الاعتراض علىٰ القول بوفاة زينب في المدينة، وقديماً قيل: الطيور علىٰ أشكالها تقع.

المبحث الثاني
تحقيق بطلان المشهد المنسوب لزينب الكبرى رضي الله عنها في الشام

١ ـ تاريخ اختلاق مشهد زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في الشام

إن هذا المشهد المبني علىٰ قبر زينب في بلدة راوية، والتي تشتهر اليوم بمنطقة السيدة زينب، لم يحظ بهذه الشهرة إلىٰ زمن قريب لا يتعدىٰ عقوداً، حتىٰ أنَّ الكاتب الإمامي أحمد راسم النفيس قال في مقالة له عن منطقة السيدة زينب بالشام: «نشأتْ من العدم، ولم يكن أحد يسمع بها قبل عقد أو عقدين من الزمان»(١).

ومن هنا كان لا بد من البحث في تاريخ نشأة هذا المشهد، ومتىٰ بدأ ينسب إلىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، خاصة عند الإمامية، حيث إن أكثر الدراسات التي انتصرت لصحة انتساب هذا القبر لزينب، كانت من كتابات الإمامية.

أ ـ تاريخ المشهد المنسوب لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها في قرية راوية

إن أول من تحدث عن المشهد الموجود بقرية راوية، هو **المؤرخ الدمشقي أبو القاسم علي بن الحسن، المشهور بابن عساكر (٥٧١ هـ)**، يقول في كتابه «تاريخ دمشق»: «مسجد راوية، مستجَدٌّ علىٰ قبر أم كلثوم، وأم كلثوم هذه ليست بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كانت عند عثمان لأنّ تلك ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) مقالة السيدة زينب المصرية والسيدة زينب السورية، منشورة بجريدة القاهرة بتاريخ ١٣/٠٨/٢٠٠٤ م.

ودفنت بالمدينة، ولا هي أم كلثوم بنت علي من فاطمة التي تزوجها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لأنها ماتت هي وابنها زيد بن عمر بالمدينة في يوم واحد ودُفنا بالبقيع، وإنما هي امرأة من أهل البيت سميت بهذا الاسم، ولا يحفظ نسبها، ومسجدها مسجد بناه رجل قرقوبي من أهل حلب»[١].

وهذا النص هو أقدم نص كُتب عن هذا المسجد، فلم أقف على ذكر لمسجد أم كلثوم في أي مصدر قبل «تاريخ دمشق»، وكل من ذكر هذا الكلام بعد ابن عساكر إنما نقله عنه[٢]، فيظهر أن نشأة هذا المشهد كانت في القرن السادس، ولم يكن هذا المشهد ينسب في أول أمره إلى أم كلثوم الكبرى رضي الله عنها، ولا إلى زينب الكبرى رضي الله عنها، بل إن المدفونة في هذا المشهد لم تكن امرأة مشهورة أصلاً، بدليل أنّ نسبها كان غير محفوظ، والظاهر أنها امرأة متأخرة زماناً، وإلا لو كانت من المتقدمين لسهُل حفظ نسبها.

والمقصود أنَّ هذا النص يدل على أن سكان دمشق وعلماءها في القرن السادس، وبالضبط قبل سنة ٥٥٩ هـ ـ وهو تاريخ فراغ ابن عساكر من كتابة «تاريخه»[٣] ـ، لم يكن يُتداول بينهم أن هذا القبر لامرأة من الصحابة أصلاً، غير

(١) تاريخ دمشق (٢/٣٠٩ ـ ٣١٠).

(٢) وبعضهم صرح بالنقل عن ابن عساكر كياقوت الحموي في معجم البلدان (٣/٢٠)، وبعضهم لم يصرح، كالهروي في الإشارات إلى معرفة الزيارات (ص ٢١)، وابن شداد في الأعلاق الخطيرة ـ بتحقيق الدهان (ص ١٣٤)، (ص ١٨٢)، وابن شاكر الكتبي على ما نقله عنه محمد كرد علي في خطط الشام (٦/٦٤)، ويوسف بن عبد الهادي في ثمار المقاصد في ذكر المساجد (ص ١٠٥)، والنعيمي في الدارس في تاريخ المدارس (٢/٢٦٠)، ومحمد كرد علي في غوطة دمشق (ص ١٧٨).

(٣) راجع: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (ص ٧٨).

أن أمر هذا المرقد تطور بعد وقت قصير من ظهوره، فبعد عشرين سنة من كتابة ابن عساكر لتاريخه، صار هذا المشهد ينسب إلىٰ أم كلثوم بنت فاطمة رضي الله عنها التي يُدّعىٰ أنها زينب الصغرىٰ، وهذا ما صرح به **الرحالة ابن جبير (٦١٤ هـ) الذي دخل إلىٰ دمشق سنة ٥٨٠ هـ**[1]، وقال: «ومن مشاهد أهل البيت رضي الله عنهم: مشهد أم كلثوم ابنة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما، ويقال لها زينب الصغرىٰ، وأم كلثوم كنية أوقعها عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لشبهها بابنته أم كلثوم، والله أعلم بذلك»[2]، فمن خلال كلام ابن جبير، يظهر التطور السريع في تعيين صاحبة هذا القبر، فقد انتقلت النسبة من أم كلثوم التي لا يحفظ نسبها إلىٰ القول بأن هذا القبر لزينب الصغرىٰ التي تكنىٰ أم كلثوم، ومقتضىٰ قول ابن جبير: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من هو كنىٰ زينب الصغرىٰ بأم كلثوم، هو أنْ تكون زينب هذه ابنة فاطمة، لأنّ عليّاً لم يتزوج علىٰ فاطمة رضي الله عنها في حياته ولم يولد له من غيرها إلىٰ أن توفيت، وهذا الكلام يدل علىٰ أن من اخترع هذه النسبة الجديدة، وافترىٰ قصة تكنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزينب بكنية أم كلثوم، جمع إلىٰ كذبه علىٰ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجهله بعلم النسب، أفراطاً من الغباوة، فإنّ زينب الصغرىٰ لم تولد في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً، بل وُلدت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزمن، وقصة تكنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها بأم كلثوم لشبهها بأم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كذب محض ولا أصل له، ولم ينقل في مصدر من مصادر السنة أو التاريخ!، ثمَّ إنَّ زينب الصغرىٰ لم يثبت أنّ كنيتها أم كلثوم.

وبعد قرن ونصف[3]، وبالضبط في أوائل القرن الثامن، في سنة

(١) تذكرة بالإخبار عن اتفاقات الأسفار، المشهور برحلة ابن جبير (ص ٢١٠).

(٢) تذكرة بالإخبار عن اتفاقات الأسفار، المشهور برحلة ابن جبير (ص ٢٢٨).

(٣) وينبغي التنبيه هنا علىٰ كلام غريب لجعفر مرتضىٰ العاملي، حيث يقول في كتابه مختصر مفيد (٣٢٣/١): «نجد في النصوص التاريخية، وغيرها ما يؤيد كون مرقد السيدة زينب الكبرىٰ،=

٧٢٦ هـ[١]، نجد الرحالة المشهور **أبا عبد الله ابن بطوطة (٧٧٩ هـ)** يقول: «مشهد أم كلثوم[٢] بنت علي بن أبي طالب من فاطمة، ويقال: إن اسمها زينب، وكنّاها النبي ﷺ أم كلثوم لشبهها بخالتها أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ، وعليه مسجد كريم وحوله مساكن، وله أوقاف، ويسمّيه أهل دمشق قبر الست أم كلثوم»[٣].

وهنا نلحظ تكرر كلام ابن جبير مع زيادة، وهي التصريح بأن المدفونة في راوية هي بنت فاطمة رضي الله عنها، ونرى أيضاً اختفاء لقب «الصغرى» عند ذكر زينب، فيبدو أن من تولى تصحيح أمر نسبة هذا المشهد في هذا القرن تنبه إلى الغلط

= هو ذلك الذي في الشام، وهو مشهور من زمن بعيد، ويعرف بقبر الست، كما يلاحظ مما ذكره ابن عربي في فتوحاته».

وعندما راجعت فتوحات ابن عربي (٤/١٩٨) ـ وهي نفس الطبعة التي أحال عليها العاملي ـ، تبين لي أن جعفر مرتضى العاملي قد لجأ إلى أسلوب الإيهام، فمن يقرأ كلامه يفهم أن ابن عربي يصرح بدفن زينب الكبرى في الشام، بينما كلام ابن عربي ليس فيه أي إشارة إلى زينب، وإنما ذكر قبر الست، دون أن يسميها!

(١) وهو تاريخ دخول ابن بطوطة إلى دمشق كما صرح بذلك في رحلته (١/٢٩٧).

(٢) علق الدكتور عبد الهادي التازي في تحقيقه لرحلة ابن بطوطة هنا تعليقاً مشكِلاً، (١/٣٢٣) الهامش رقم ٢٥٧، فقال: «لا ندري لماذا جعل ابن عساكر اسم بريهة عوض زينب».

ولست أدري ما وجه هذا الاعتراض ولا منشأ هذا الخطأ الذي وقع فيه التازي!، فإن ابن عساكر إنما ذكر أم كلثوم عندما تحدث عن مسجد راوية، أما بريهة، فهي امرأة مختلقة لم تلدها أرحام النساء، ولا علاقة لها لا بزينب ولا بقرية راوية، وقد ذكرها ابن عساكر عندما نقل كلام الأكفاني عن قبور الصحابة بمقبرة الباب الصغير بدمشق التي أراه إياها عبد العزيز الكتاني، فقال: وأراني أيضاً: «قبر بريهة ابنة الحسن بن علي بن أبي طالب»، قال ابن عساكر: «وأما قبر بريهة فلا أدري القول في نسبها يصح لأن أصحاب النسب لم يذكروا في أولاد الحسن بن علي ابنة اسمها بريهة»، تاريخ دمشق (٢/٤٢٠ ـ ٤٢١)، فلست أدري كيف توهم التازي أن كلام ابن عساكر عن بريهة ينصرف إلى زينب الكبرى!

(٣) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المشهور برحلة ابن بطوطة (١/٣٢٣).

الذي وقع فيه من قبله، فأظهر هذه المقالة الجديدة في تعيين صاحبة القبر[1]، ومع هذا فإن كلام ابن بطوطة ليس صريحا في انتساب هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ.

ومع ذلك فإن نسبة هذا القبر إلىٰ زينب هذه لم تشتهر كثيرًا، بدليل أن كثيراً من علماء دمشق ومؤرخيها في القرن الثامن والتاسع تتابعوا علىٰ استعمال التسمية المبهمة لهذا القبر، فكانوا يطلقون عليه «قبر الست»، دون تعيين المراد منها، **كما صنع المؤرخ الدمشقي صلاح الدين الصفدي (٧٦٤ هـ)** حين عين موضع وفاة الأمير بهادر فقال: «ودفن بقبر الست ظاهر دمشق»[2]، ونص علىٰ موضع دفن الشيخ غنائم بن عبد إسماعيل التدمري قائلاً: «بقرية راوية بقبر الست من غوطة دمشق»[3]، **ونص المؤرخ الدمشقي ابن رافع السلامي (٧٧٤ هـ)** علىٰ أن عبد الرحيم ابن الشيخ غنائم الآنف ذكره دُفن «بِقَبْر السِّت من ضواحي دمشق»[4]، والمراد به راوية كما بين ذلك **المؤرخ الدمشقي ابن قاضي شهبة (٨٨٥ هـ)** في تاريخه[5]، ثم إن حفيد الشيخ غنائم، واسمه غنائم بن عبد الرحيم ابن غنائم تولىٰ خدمة هذا القبر كما ذكر المؤرخ **يوسف بن تغري بردي (٨٧٤ هـ)** فقال مترجماً له: «غنائم بن عبد الرحيم بن غنائم التدمري الدمشقي الشافعي خادم قبر الست خارج دمشق»[6].

---

(١) وهناك احتمال آخر، أن يكون الغلط من ابن بطوطة أو من النسخ المخطوطة لرحلته، لكن التحقق من حقيقة الأمر وواقع الحال متعذّر، لعدم تمكني من الوقوف علىٰ مخطوطات الرحلة.

(٢) أعيان العصر (٢/٦٠)، وانظر المنهل الصافي (٣/٤٣٣).

(٣) أعيان العصر (٤/٢٤).

(٤) الوفيات لابن رافع (٢/٣٣٣).

(٥) تاريخ ابن قاضي شهبة (٢/٣٣٦).

(٦) المنهل الصافي (٦/١٦١)، وانظر الضوء اللامع (٦/١٦١)، ومن الملفت للانتباه أن المؤرخ=

ويبدو أن ظهور نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ ابتدأ في القرن الثامن أو التاسع ، فأول من نُسب له ذلك بحسب ما وقفت عليه هو **الفقيه الدمشقي أبو بكر الموصلي (٧٩٧ هـ)** ، إن صح ما نقله أبو البقاء البدري الدمشقي ، فقد نسب إليه أنه قال في كتابه «فتوح الرحمن»: «توفيت السيدة زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما بغوطة دمشق عقيب محنة أخيها الحسين ، ودُفنت في قرية من ضواحي دمشق اسمها راوية»[(١)] ، ولكن هذه النسبة فيها إشكال ، فإن **عثمان بن محمد ابن الحوراني الدمشقي (كان حياً سنة ١١١٧ هـ)** قد نسب هذا القبر إلىٰ زينب التي تكنىٰ أم كلثوم ، زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه[(٢)]! ، ثم نقل عن أبي بكر الموصلي أنه كان يزورها ونقل نفس ما نقله البدري[(٣)] ، فلست أدري أيهما المصيب[(٤)].

ونقل أبو البقاء البدري القول بوفاة زينب الكبرىٰ في الشام عن **إبراهيم**

= محمد كرد علي استعمل اسم قبر الست في كتابه غوطة دمشق (ص ١٧٨) مع أن هذا المكان كان ينسب في زمنه لزينب.

(١) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٤).

(٢) وسيأتي الكلام في نقد نسبة هذا القبر إلىٰ أم كلثوم الكبرىٰ رضي الله عنها.

(٣) الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات ، (ص١٣٣ ـ ١٣٤) ، وهو عين ما في الروضة البهية المنسوب لعز الدين الصيادي (ص ٩٦) ، وقد قلت فيما مضىٰ إن الروضة البهية كتاب منحول وأنه مأخوذ من الإشارات لابن الحوراني.

(٤) وقد وقفت علىٰ نسخة خطية لكتاب فتوح الرحمن وهي محفوظة بمكتبة الدولة في برلين ضمن مجموعة المستشرق ويتزستين برقم (We ١٥٦٠) ، وهذا الكتاب أشبه بكتاب خواطر ، وفيه أسئلة وأجوبة متفرقة عن مواضيع شتىٰ ، وقد تصفحته فلم أقف علىٰ ذكر زينب فيه ، والذي وجدت فيه أنه ذكر زيارته لبنات شيت [ق٣١/أ] ، وزيارته لبنت نوح عليه السلام ، وزيارة شيت الذي يعده أهل الكتاب في الأنبياء ، وزيارة نوح عليه السلام [ق٣١/ب] ، وزيارته لقبر الشيخ عبد الله اليوناني في بعلبك [ق٣٢/أ] ، وزيارة حفصة بنت عمر رضي الله عنهما زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ق ٣٦/ب].

الناجي الحلبي (٩٠٠ هـ)[١]، وهو القول الذي صرح به **أبو البقاء البدري الدمشقي (٨٩٤ هـ)** في كتابه «نزهة الأنام في محاسن الشام»[٢]، فيبدو أن منشأ نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ بدأت في القرن الثامن، مع العلم أن البدري صرح أيضاً بأن زينب بنت علي مدفونة في مقبرة الباب الصغير[٣]، غير أنه ميز دفينة راوية بأنها الكبرىٰ، أما دفينة الباب الصغير فلم يبين من المراد بها.

وقد نُسب القول بدفن زينب الكبرىٰ في راوية إلىٰ **أبي عبد الله محمد بن علي الدمشقي الشهير بابن طولون (٩٥٣ هـ)**، إن صح ما نقله عنه محمود العدوي، فإنه بعد أن قرر أن زينب الكبرىٰ مدفونة براوية قال: «ذكرها ابن طولون في مصنف له فيها، وذكر لها مناقب وكرامات، ومشهدها المشهور الحاوي من الجلالة والإكرام ما هو لائق بمنصب بنت الكرام رضي الله عنها»[٤]، وإني متوقف في هذا النقل، لأني لم أجد ابن طولون يصرح بذلك في كتابه «ضرب الحوطة علىٰ جميع الغوطة»، فقد نسب هذا القبر إلىٰ زينب بنت علي رضي الله عنهما دون أن يصرح بأنها الكبرىٰ، بل حكىٰ ذلك بصيغة التمريض، فقال: «قبر الست، وهي قرية قبلي دمشق، يقال إن زينب بنت علي مدفونة فيها... وقد أفردتُ لها تعليقاً»[٥]، كما أنه نقل في رسالته «اللمعات البرقية» كلام ابن شداد في الأعلاق الخطيرة والذي جاء فيه: «راوية بها قبر أم كلثوم، وقبر مدرك من الصحابة»[٦]، ولم يعقب عليه

---

(١) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٤).

(٢) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٤).

(٣) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢١).

(٤) كتاب الزيارات بدمشق (ص ٢٢).

(٥) ضرب الحوطة علىٰ جميع الغوطة لابن طولون، نشرت في مجلة المجمع العربي في دمشق، المجلد ٢١، شباط ١٩٤٦ م، (ص ١٥٩).

(٦) اللمعات البرقية في النكت التاريخية طبعة مكتبة القدسي والبدير ضمن مجموعة رسائل تاريخية=

بشيء، مع أن مقتضى كلام ابن شداد أن اسم المدفونة براوية هو أم كلثوم وليس زينب، وهذا مخالف لما نسبه إليه العدوي.

وأما رسالة ابن طولون التي ألَّفها عن زينب، فقد مضى أن اسمها: «التوجهات الست إلى كفِّ النساء عن قبر الست»، ولم أعثر عليها مع بذل الجهد الواسع في البحث، فالله أعلم بحقيقة الحال.

ثم في القرن الحادي عشر، نجد **القاضي محمود العدوي الصالحي المعروف بالزوكاري (١٠٣٢ هـ)**، يتابع البدري على دفن زينب في قرية راوية ونقل كلام أبي بكر الموصلي[١]، والظاهر أن العدوي استفاد ذلك من كلام أبي البقاء البدري، للتشابه الكبير بين ما ذكره، وبين المسطور في كتاب البدري.

وفي سنة ١٠٧٤ هـ، زار **الرحالة عبد الله بن محمد العياشي (١٠٩٠ هـ)** القبر الذي ينسب لزينب بدمشق، وصرح بأنه ضريح زينب الكبرى بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنها[٢].

وقد تابع **ياسين بن مصطفى الدمشقي (١٠٩٥ هـ)**[٣] أبا البقاء البدري[٤]، فصرح في كتابه «النبذة اللطيفة في المزارات الشريفة» بدفن كل من زينب الكبرى

= (ص ٣٤)، اللمعات البرقية طبعة دار ابن حزم (ص ٦٧).

(١) كتاب الزيارات بدمشق (ص ٢١ ـ ٢٢).

(٢) الرحلة العياشية (٢/٤٤٧)، ولكنه لم يحدد موضعه.

(٣) انظر ترجمته في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٤/٤٩٣)، والأعلام للزركلي (٨/١٣٠).

(٤) ذكر ياسين الفرضي في أول كتابه النبذة اللطيفة في المزارات الشريفة [ق ١/ب] أنه اعتمد في كتابه على كتب الزيارات الشامية، ومنها الفضائل للبصروي والمحاسن للبدري والزيارات للعدوي.

وزينب الصغرىٰ في دمشق[1]، فقرر أن الصغرىٰ مدفونة بمقبرة الباب الصغير[2]، وأن الكبرىٰ مدفونة براوية[3].

وفي القرن الثاني عشر نجد عدة نصوص غالبها عن علماء دمشق عن قبر راوية، فقد أنشد **الفقيه الدمشقي علي بن إبراهيم الدمشقي المعروف بالعمادي (١١١٧ هـ)** في مدح المدفونة بقبر راوية قائلاً:

وَتَشَفَّعْتُ بِابْنَةِ ابْنَةِ طَهَ ❊ سَيِّدِ الرُّسُلِ مَلْجَأِ الْمَكْرُوبِ[4]

ومعنىٰ كلامه أنه يعتقد أن المدفونة في القبر هي ابنة فاطمة رضي الله عنها.

غير أن ذلك لا يعني أن القطع بكون زينب الكبرىٰ هي المدفونة في هذا القبر قد اشتهر واستقر في هذا القرن، وذلك أن اثنين من كبار علماء دمشق في هذا العصر ترددا في أمر هذا القبر:

الأول هو عبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ) الذي تكلم في أكثر من موضع من كتبه عن هذ القبر، فقد صنف رسالة سماها «ثواب المدرك في زيارة الست زينب والشيخ مدرك» صرح فيها بدفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية غير أنه ذهب إلىٰ أنها أم كلثوم الكبرىٰ التي تزوجها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: «علىٰ ما يقال: إن السيدة المذكورة مدفونة في تلك القرية، والله أعلم بذلك علىٰ وجه اليقين القاطع للمرية، وبدأنا بزيارتها بمقتضىٰ الظاهر المشهور»، ثم أنشد في

---

(١) مخطوط النبذة اللطيفة في المزارات الشريفة [ق ١٣/أ]، المحفوظ في المكتبة الظاهرية برقم (١١٣٨٦)، وحصلت علىٰ مصورته بواسطة مكتبة جابر الأحمد المركزية.

(٢) مخطوط النبذة اللطيفة في المزارات الشريفة [ق ٨/ب].

(٣) مخطوط النبذة اللطيفة في المزارات الشريفة [ق ١٧/ب].

(٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٣/٢٠١).

مدح زينب قائلاً:

زَيْنَبُ الدُّرَّةُ اليَتِيمَةُ مِنْ ❊ بَحْرِ عَلِيٍّ بِهَا الدُّعَاءُ يُسْتَجَابُ
زَوْجُ ثَانِي الشَّيْخَيْنِ مَنْ قَدْ تَسَمَّىٰ ❊ عُمَرُ ابْنُ الَّذِي هُوَ الخَطَّابُ

ثم قال: «فحمدنا الله تعالىٰ الذي أتحفنا أولاً بزيارة سيدة التابعين زينب الهاشمية التي هي ابنة سيد المرسلين»(١).

فهو ينسب هذا القبر إلىٰ زينب بناء علىٰ المشهور دون أن يقطع بصحة ذلك، لكنه صرح بأن زينب هذه من التابعيات، وأنها ابنة فاطمة رضي الله عنها وزوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومعلوم أن هذا خطأ بين، وقد تعقب العجلوني في رسالته «عرف الزرنب» قول شيخه النابلسي بأن زينب تابعية وأنها زوجة عمر رضي الله عنه.

ثم إن النابلسي لما رحل رحلته الثالثة إلىٰ القدس، زار قبر راوية ونسبه إلىٰ زينب دون أن يبين المقصود بها، فقال في رحلته المسماة «الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية»: «قرأنا الفاتحة للسيدة زينب والشيخ مدرك...»(٢)، وهذه الرحلة كانت في سنة ١١٠١ هـ.

ثم إن النابلسي لما رحل إلىٰ مصر في رحلته الرابعة، ووقف علىٰ قبر آخر منسوب لزينب الكبرىٰ في قناطر السباع، بسط الكلام عن موضع دفن زينب الكبرىٰ في رحلته المسماة «الحقيقة والمجاز في الرحلة إلىٰ بلاد الشام ومصر والحجاز»، فاحتمل أن تكون زينب مدفونة في الشام دون أن يجزم بصحة ذلك،

---

(١) نقل ذلك عنه تلميذه العجلوني، كما في مخطوط عرف الزرنب [ق ٦٩/ب].
(٢) الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية (ص ٤٢).

واحتمل أيضاً أن تكون مدفونة بالمدينة(١).

ثم إنه في موضع رابع مال إلىٰ عدم دفن زينب الكبرىٰ في قرية الست، واحتمل بأن المدفونة في تلك القرية هي «امرأة غيرها مسماة بزينب أيضاً وملقبة بالست»(٢)، ولعل الأقرب أن هذا آخر أقواله في تعيين دفينة قرية الست لأن تلميذه العجلوني ختم بهذا النص رسالته «عرف الزرنب» التي سيأتي الكلام عنها.

الثاني هو الفقيه الدمشقي إسماعيل العجلوني (١١٦٢ هـ) تلميذ عبد الغني النابلسي، ففي رسالته «عرف الزرنب والزينب بترجمة سيدي مدرك والسيدة زينب» يعزو القول بدفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية إلىٰ الشهرة قائلاً: «اشتهر أن السيدة زينب بنت الإمام علي من فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم أجمعين مدفونة في قرية من أرض غوطة دمشق الشام تسمىٰ الآن بالست لدفن السيدة المذكورة فيها علىٰ ما اشتهر بين الأنام»(٣)، لكنه حين بلغ الكلام عن نسبة هذا القبر إلىٰ زينب صرح بعدم وجود أصل له فقال: «وأما كون المدفونة في قرية راوية وهي المعروفة الآن بقبر الست وبالست، هي زينب الكبرىٰ بنت فاطمة من علي رضي الله عنه لم أر له مستنداً تنشرح له الصدور»(٤)، ويبدو أنه صرح بأن

---

(١) الحقيقة والمجاز في الرحلة في رحلة بلاد الشام والحجاز (ص ٢١٥).

(٢) مناجاة الحكيم ومناغاة القديم مطبوع ضمن كتاب رسائل صوفية عرفانية لعبد الغني النابلسي (ص ٤٨)، وعزا العجلوني هذا النص إلىٰ كتاب التجليات للنابلسي، انظر رسالته عرف الزرنب [ق ٧٥/ب]، ولعل التجليات عنوان ثان لكتاب مناجاة الحكيم، ونقل هذا النص كمال الدين الغزي في الورد الأنسي في ترجمة النابلسي (ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٣) مخطوط عرف الزرنب [ق ٦٩/أ].

(٤) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ]، وقد وقع كشط لأصل الكلام في هذا الموضع واستبدل بعبارة=

القول إنما صدر «ممن ليس من أهل الحديث ولا ممن يعول عليه في النقل والإشارة»[١]، وذكر احتمالين آخرين:

الاحتمال الأول: أن تكون المدفونة في القبر هي «زينب الصغرىٰ، وهي أيضاً بنت علي بن أبي طالب لكن من غير فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[٢].

الاحتمال الثاني: «أنها امرأة غيرهما من أهل البيت، فقد قيل إن امرأة من أهل البيت وقعت عن راحلتها حين مروا بالسبي براوية، فاندقت عنقها ودفنت فيها»[٣].

ثم إنه أورد كلام ابن الحوراني فقال: «وذكر البصروي المشهور بابن الحوراني[٤] أن المدفونة في راوية هي زينب الكبرىٰ[٥] وهو مبني علىٰ المشهور

= «لم أر له مستنداً تنشرح له الصدور»، وضُرب على الكلام الذي بعده كما سيأتي فيبدو أن الكلام المكتوب في الأصل غير هذا، ولست أدري من عمل ذلك، لأن المخطوط بخط العجلوني نفسه كما ورد في أول المجموع [ق ١/أ]، وتحققت من ذلك بمقارنة خط هذه الرسالة بخط العجلوني في مخطوطات أخرى، فيحتمل أن العجلوني هو من فعل ذلك، ويحتمل أن يكون ذلك من عمل غيره والله أعلم.

(١) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ]، وهذا النص ضرب عليه بخط في الأصل المخطوط، ولذا لم أجزم بنسبته إلىٰ العجلوني، فإما أنه كتب ذلك ثم عدل عنه وضرب عليه لأن هذه الرسالة كانت مسودة، وإما أن ذلك من عمل غيره، وإن كانت الثانية فسامح الله من فعل ذلك.

(٢) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ].

(٣) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ].

(٤) هذا وهم، فالبصروي غير ابن الحوراني، إذ أن اسم البصروي هو أحمد بن محمد ابن الإمام وهو منسوب إلىٰ بُصرىٰ الشام وهو صاحب تحفة الأنام في فضائل الشام، أما ابن الحوراني فهو عثمان ابن محمد السويدي الحوراني المعروف بابن الحوراني نسبة إلىٰ حوران، وهو مؤلف كتاب الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات، والنص المذكور في الإشارات لابن الحوراني (ص ١٣٣).

(٥) هذا وهم فابن الحوراني لم يقل إنها زينب الكبرىٰ، بل قرر أن زينب هذه هي أم كلثوم زوجة عمر ابن الخطاب كما سيأتي.

بين الناس وقد يشير إليه ما تقدم من كلامهم...»[١].

ثم إن الذي يظهر أن العجلوني حينما ألَّف هذه الرسالة لم يكن قد وقف علىٰ كلام شيخه النابلسي في نفي كون المدفونة في راوية هي زينب الكبرىٰ، ثم لما وقف عليه استدركه في آخر الرسالة فقال: «ثم رأيت شيخنا العارف عبد الغني قال في رسالة له أخرىٰ تسمىٰ التجليات قال فيها ما نصه: بتُّ ليلة في قرية راوية من قرىٰ دمشق الشام التي يسمونها قبر الست... ثم انتظرت أن أرىٰ السيدة زينب رضي الله عنها وطلبت أن أجتمع بها، فلم أجدها في القرية المذكورة أصلاً، ولا في تراب تلك القرية شيء من روحانيتها أصلاً، ولعل هناك امرأة غيرها مسماة بزينب أيضاً وملقبة بالست، والله أعلم. انتهىٰ فليتأمل»[٢].

والمتحصل أن العجلوني حين تحريره لهذه الرسالة تردد في نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ، فهو تارة يصرح بعدم وجود أي مستند لهذا القول، لكنه بعد ذلك يذكر أن القول بدفن زينب الكبرىٰ في راوية هو القول المشهور ويحاول الاستئناس بكلام بعض من تأخر مثل الكلام المنسوب لأبي بكر الموصلي[٣]، وإذا حاولنا التوفيق بين أقواله فلعل الأقرب أن نقول إن العجلوني كان في أول أمره لا يعتقد بثبوت كون دفينة قرية الست هي راوية، لكنه جرىٰ علىٰ المشهور بنسبة هذا القبر إليها، ولذلك نجده حين يذكر أبياتاً في زيارة زينب يقول: «جرينا علىٰ المشهور كشيخنا المذكور»، والمقصود بشيخه عبد الغني النابلسي، وعلىٰ هذا يُحمل قول العجلوني في كتاب آخر له إن «زينب بنت علي من فاطمة أيضاً

(١) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ].
(٢) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧٥/ب].
(٣) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧٢/أ].

المدفونة بقرب سيدي مدرك في قرية تسمىٰ الآن بالست»[1]، فقد جرىٰ فيه علىٰ المشهور كما مضىٰ في رسالته.

لكن العجلوني لما وقف علىٰ كلام شيخه النابلسي الذي يميل فيه إلىٰ عدم دفن زينب الكبرىٰ في قرية الست براوية، استقر أمره علىٰ عدم ثبوت دفن زينب في هذا الموضع.

ثم إن **الفقيه الدمشقي عبد الله بن عمر الأفيوني (١١٥٤ هـ)** ألَّف رسالة سماها «المنحة والإعزاز لزيارة السيدة زينب وسيدي مدرك والشيخ عمر الخباز» وهذه الرسالة لم أقف عليها لكن الظاهر أن مؤلفها سلك مسلك النابلسي في رسالته «ثواب المدرك لزيارة الست زينب والشيخ مدرك»، للتشابه الظاهر بينهما في العنوان، إضافة إلىٰ اشتراك الأفيوني والنابلسي في ذكر عمر الخباز.

والملاحظ أن البحث والتحقيق في تعيين المدفونة في قرية راوية إنما ظهر في القرن الثاني عشر بعد أن بدأ يشتهر انتساب هذا الموضع إلىٰ السيدة الكبرىٰ، ومع أن النابلسي وتلميذه العجلوني قد آل آخر أمرهما إلىٰ إنكار نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ غير أن كلامهما لم يكتب له الاشتهار بين المصنفين في هذا الباب.

وقد بدأ الاهتمام بتعمير هذا القبر وبنائه في هذا القرن، فقد **ذكر المؤرخ الدمشقي أحمد البديري في حوادث سنة ١١٦٥ هـ**، أن أسعد باشا قد عمَّر مزار السيدة زينب في هذه السنة[2]، غير أنه لم يبين المقصود بها.

---

(١) الفيض الجاري علىٰ صحيح البخاري (٦/٨٦١).

(٢) حوادث دمشق اليومية (ص ٤٢)، وانظر مشاهد ومزارات أهل البيت في الشام (ص ٤٥).

وبالرغم من ذلك نجد أن نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ ستظل محل شك، فقد صنف **الفقيه الدمشقي محمد بن الحسن الشطي (١٣٠٧ هـ)** كتابه «جامعة الفنون في أفضلية قاسيون» سنة ١٢٧٥ هـ في أواخر القرن الثالث عشر، وقال عند ذكر راوية: «قرية راوية المعروفة الآن بقبر الست، نُسبت إلىٰ السيدة الجليلة زينب أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ذكرها ابن السبكي[1] تبعاً لسيدي العارف أبي بكر الموصلي، وأنكر سيدي الشيخ عبد الغني النابلسي أنها هي تبعاً لشيخ الإسلام ابن تيمية والله أعلم»[2]، وما نسبه إلىٰ النابلسي من إنكاره دفن زينب في راوية متابعة لابن تيمية غير صحيح وهو وهم، فسيأتي أن هذا القبر لم يكن ينسب إلىٰ زينب في زمن ابن تيمية رحمه الله وإلا لكان نبَّه عليه مع جملة القبور المكذوبة التي بيَّن حالها.

وفي نهاية القرن الثالث عشر، يذكر **نعمان قساطلي (١٣٣٨ هـ)** في كتابه «الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء» الذي ألَّفه سنة ١٢٩٦ هـ[3]، أن من الصحابة المدفونين في قرىٰ دمشق «السيدة زينب أم كلثوم بنت الإمام علي، ماتت في الشام ودفنت في قرية راوية وهي قبر الست»[4].

---

(١) كذا ولم أعرف المراد منه، فإن الشطي ذكر في مقدمة كتابه أنه سيعتمد علىٰ الفضائل للبصروي، والمحاسن للبدري والميمية للشيخ إبراهيم الحلبي والخريدة لابن الوردي والمزارات الشريفة للشيخ ياسين الفرضي والرحلة الحجازية للشيخ عبد الغني النابلسي وتاريخ ابن عساكر وتاريخ الخميس، وغيرها، فلم أتبين مراده، إلا أن يكون هذا تصحيفاً، وذلك أن كلام أبي بكر الموصلي قد نقله البدري والفرضي، فيحتمل أن ابن السبكي تصحيف ابن الفرضي والله أعلم.

(٢) مخطوط جامعة الفنون في أفضلية جبل قاسيون، [ص ٦٣]، محفوظ بمكتبة جامعة هارفرد برقم (arab 341).

(٣) انظر الروضة الغنّاء (ص ١٦١).

(٤) الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (ص ١٣٢)، وانظر مشاهد ومزارات أهل البيت في الشام (ص ٤٤).

وهناك من مال إلى أن تكون دفينة الشام هي بنت علي من غير فاطمة رضي الله عنها، وهذا ما ذهب إليه **عثمان مدوخ (١٣١٧ هـ)**، فقد احتمل أن تكون دفينة الشام هي زينب الوسطى أو الصغرى[(١)]، وهذا أيضاً لا عبرة به ولعل منشأه وَهْمُ الذين سبقوه.

*** تنبيه على عدم صحة نسبة قبر راوية إلى أم كلثوم الكبرى رضي الله عنها**

ومما ينبغي الإشارة إليه أن بعضهم قد خلط في أمر المدفونة في قرية راوية، واشتبه عليه زينب الكبرى رضي الله عنها بأم كلثوم الكبرى رضي الله عنها:

أوّلهم فيما وقفت عليه هو **ابن الحوراني (كان حياً سنة ١١١٧ هـ)**، فقد قال في كتابه «الإشارات إلى أماكن الزيارات»: «قرية يقال لها راوية، بها مشهد[(٢)] السيدة زينب أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب، أمها فاطمة بنت رسول الله، تزوجها عمر بن الخطاب، ... ودفنت بهذه القرية ثم سميت القرية باسمها وهي الآن معروفة بقبر الست»[(٣)].

وكان عبد الغني النابلسي يرى أن زينب المدفونة في راوية هي زوجة عمر ابن الخطاب، وقد مضى نقل كلامه.

وتابع **أبو النجاح أحمد بن علي المنيني (١١٧٢ هـ)** ابنَ الحوراني، فقال في كتابه «الإعلام في فضائل الشام» في الباب الثامن في ذكر من دفن بدمشق

(١) العدل الشاهد في تحقيق المشاهد (ص ٦٨).

(٢) في المخطوط: مطلب

(٣) الإشارات إلى أماكن الزيارات (ص ١٣٣ ـ ١٣٤)، وهو عين ما في كتاب الروضة البهية المنسوب لمحمد عز الدين الصيادي (ص ٩٦).

الشام ونواحيها من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم: «السيدة زينب أم كلثوم بنت الإمام علي بن أبي طالب وأمها فاطمة الزهراء رضي الله عنها، قال في الإشارات: تزوجها عمر بن الخطاب رضي الله عنه...»، ونقل بقية كلام ابن الحوراني[1].

وممن ذهب إلىٰ ذلك الفقيه الدمشقي عبد الرحمن بن إبراهيم الشهير بابن عبد الرزاق الحنفي (١١٣٨ هـ)، إذ أنه اعتمد كثيراً في تصنيف كتابه «حدائق الإنعام» علىٰ ما ذكره ابن الحوراني في كتابه «الإشارات إلىٰ أماكن الزيارت»، فقد ذكر عين ما قاله ابن الحوراني ثم قال: «وقبرها معروف له الاشتهار»[2].

ومن الغريب استمرار هذا القول البينِ غلطُه إلىٰ القرن الرابع عشر الهجري، فقد قال **المؤرخ الدمشقي عبد الرزاق البيطار (١٣٣٥ هـ)** عن قرية راوية: «دُفن في هذه القرية السيدة زينب أم كلثوم بنت الإمام علي بن أبي طالب، أمها فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها عمر رضي الله عنه»[3].

كما أن حسن قاسم صاحب كتاب «أخبار الزينبات»، قد انتصر لهذه النسبة الخاطئة، ولكنه سمىٰ دفينة راوية زينب الوسطىٰ[4]، ولا ريب في أن هذا أيضاً غلط، ولا ينقضي عجبي من تكرر هذا الغلط في أكثر من كتاب، ووجه العجب أن ابن عساكر قد أنكر هذه النسبة في القرن السادس ونفىٰ أن تكون دفينة راوية هي أم كلثوم الكبرىٰ كما مضىٰ، ومع ذلك لم يتنبه هؤلاء إلىٰ أمر هذه النسبة المفتعلة.

---

(١) مخطوط الإعلام في فضائل الشام، [ق٢/أ]، نسخة المكتبة الظاهرية برقم (٤٤٧٧).

(٢) حدائق الإنعام في فضائل الشام (ص ١٩٠).

(٣) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (ص ١٢٨٣).

(٤) أخبار الزينبات (ص ٢٥).

بل إنني وقفت على كلام **للمؤرخ الدمشقي الحسن بن محمد البوريني (١٠٢٤ هـ)** يقرر فيه أن زينب المدفونة في قرية راوية التي تسمى «قرية قبر الست» هي «السيدة زينب بنت الحسين بن عليّ عليهم رضوان الله تعالى»(١)، ولا شك أن هذا خطأ أيضاً فليس من بنات الحسين من تسمى زينب.

غير أن ما يمكن استنتاجه من هذه الأوهام الواقعة في تحديد دفينة راوية، هو أن القول بأنها زينب الكبرى هي المدفونة في قرية راوية في دمشق قول لم يرتق إلى مبلغ الشهرة، وإلا لو كان أمر انتساب هذا القبر إلى زينب مشهوراً ومقطوعاً به، فلا يتصور أن يقع الخطأ في تعيين المراد بزينب المدفونة في هذا الموضع والخلط بينها وبين أم كلثوم الكبرى، أو نسبتها إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما.

ب ـ ظهور القول بوفاة زينب الكبرى رضي الله عنها في الشام عند الإمامية في القرن الثالث عشر للهجرة!

إن أكثر الإمامية اليوم يميلون إلى الانتصار لقول من قال إن زينب الكبرى مدفونة في الشام في قرية راوية، يقول المرجع المعاصر صادق الشيرازي عن قبر زينب: «المشهور والذي استقر عليه رأي المحققين من الفقهاء والعلماء أنه هو الموجود في دمشق الشام»(٢).

ولكن هذا القول لم يكن له أي وجود عند الإمامية طوال اثني عشر قرناً!!، إذ أن القول بدفن زينب رضي الله عنها في الشام لم يظهر عند الإمامية إلا في القرن الثالث عشر الهجري، ومع ذلك فإن أكثر علماء الإمامية في تلك الفترة كانوا يُرجحون

(١) تراجم الأعيان من أبناء الزمان (٢/٢٢٤).

(٢) أحكام العتبات (ص ١٧٧).

القبر المصري على الشامي، ويدل على ذلك قول محمد حسنين السابقي: «إن أكثر المؤلفين في عصرنا يتناقلونه في بحثهم عن هذا الموضوع»[(١)].

وقول هاشم معروف: «يبدو بعد التتبع أنّ القائلين بأنّها توفيت في مصر ودُفنت فيها، أكثر من القائلين بأنّ المرقد الموجود في ضاحية الشام هو مرقدها»[(٢)]، بل إنَّ السابقي نفسه كان يرى هذا الرأي لفترة من الزمن متابعاً جعفراً النقدي، إلى أن تبين له خلاف ذلك فصنف كتاباً في الانتصار لصحة القبر الشامي[(٣)].

ثمَّ صار القول بدفن زينب الكبرى في الشام هو القول المشهور عند الإمامية اليوم، وفي ذلك يقول وجيه بيضون: «وهو الشائع الثابت عند الأكثرين... وللمجتهدين من أئمة الدين في هذا الشأن فتاوى عدة، هي في وفرتها وإجماعها شبه إفتاء عام، بأن في الشام مدفن السيدة العقيلة»[(٤)].

كما أن قرية راوية كانت إلى زمن قريب خالية غير معمورة، يدل على ذلك أن المرجع الإمامي محمد الشيرازي ذكر أنه زار قبر دمشق قبل أربع وأربعين سنة، وقال: «ولبثنا بضعة أيام في دمشق، وكانت زيارتنا الأولى للسيدة زينب وكانت بقعتها في منطقة لا شيء فيها من الأبنية»[(٥)]، وهذه الزيارة كانت في سنة ١٣٧٥ هـ تقريبا[(٦)]، أي قبل ٦٧ سنة، ففي هذا الوقت لم يشتهر عند الإمامية أن

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٦).

(٢) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٣٠).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٦).

(٤) نقله عنه ابنه في موسوعة كربلاء (٦٤٧/٢).

(٥) السيدة زينب عالمة غير معلمة (ص ٤٧).

(٦) كتب الشيرازي كتابه عن زينب سنة ١٤١٩ هـ كما في (ص ١٣) و(ص ٥٨)، وإذا طرحنا من هذا التاريخ ٤٤ سنة، تكون النتيجة سنة ١٣٧٥ هـ.

زينب مدفونة في هذه البقعة، وإلا لقاموا بعمارتها كما صنعوا مع كثير من قبور أولاد الأئمة، غير أنهم عندما اكتشفوا في القرن الثالث عشر أن زينب مدفونة في الشام، صاروا يهتمون بعمارة هذا القبر، وصدرت فتاوىٰ جمع التبرعات لتشييد المرقد من المراجع[1]، إلىٰ أن صار بهذه الصورة التي يوجد عليها اليوم، وصار الآلاف يتوافدون لزيارته!.

وبعد البحث والاستقراء، يبدو أن أول من صرح بدفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية من علماء الإمامية، هو حسن يزدي الحائري (١٢٩٧ هـ)[2]، فقد نقل عنه السابقي أنه صرح بدفن زينب الكبرىٰ في الشام في كتابه «أنوار الشهادة»[3]، وهو أول من ذكره السابقي ضمن علماء الشيعة القائلين بوفاة زينب الكبرىٰ في الشام.

وأما شهرة هذا القول فإنما ابتدأت في أوائل القرن الرابع عشر للهجرة[4]، وقد نقل السابقي أقوال أكثر من ثلاثين عالماً إمامياً قالوا بدفن زينب الكبرىٰ في الشام[5]، وجُلُّهم ماتوا في أوائل القرن الرابع عشر[6]، وجُلُّهم استند إلىٰ رواية

---

(١) نقل السابقي في مرقد العقيلة زينب فتوىٰ جواز صرف الخمس في سبيل تشييد قبر زينب عن المرجع عبد الحسين الموسوي (ص ٢٢٤)، وعن المرجع محسن الحكيم (ص ٢٢٧)، ونقل فتوىٰ التبرع لمرقد زينب عن المرجع يونس الموسوي (ص ٢٢٨)، والمرجع محمد كاظم شريعتمداري (ص ٢٢٩).

(٢) تاريخ وفاته مستفاد من الذريعة (٢/٤٣٠).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٢١٠).

(٤) والشهرة هنا لا تعني أنه القول الوحيد عندهم في المسألة، بل هو قول الأكثر في هذه الفترة.

(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٠٨ ـ ٢٤٤)، وبعض الذين ذكرهم غير قائل بذلك، مثل الشهرستاني وذبيح الله المحلاتي ومحمد جواد مغنية.

(٦) باستثناء حسن اليزدي، فكل المذكورين توفوا بعد سنة ١٣٠٠ هـ، وقد وقع غلط في تاريخ وفاة=

خروج عبد الله بن جعفر مع زينب من المدينة إلى الشام بسبب المجاعة التي وقعت بالمدينة! ، غير أن ثلاثة منهم كان لهم أثر كبير في نصرة هذا القول وهم:

ـ محمد حرز الدين (١٣٦٥هـ):

فقد نسب قبر راوية لزينب الكبرى، وحشد لإثبات صحته عدة أدلة، بعضها منقول من كتب سابقة، وبعضها منقول من كلام سدنة القبر، وبعضها روايات شفوية من بعض علماء الإمامية[١].

ـ فرج آل عمران القطيفي (١٣٩٨هـ):

فقد صنف كتاب «وفاة زينب الكبرى»[٢]، ونصر القول بدفنها في قرية راوية بعدة استدلالات كما أنه انتقد القول بدفنها في مصر.

ـ محمد حسنين السابقي، فقد كان له دور كبير في إثبات القول بوفاة زينب في قرية راوية، وصنف في ذلك كتاب كشف الغيهب في تحقيق مرقد العقيلة زينب سنة ١٣٩٥هـ[٣]، وقد استفاد من كتابات من سبقه، خاصة كلام محمد حرز الدين، وكتاب «أخبار الزينبات» لحسن قاسم، وكتاب «وفاة زينب الكبرى» للقطيفي.

= الميرزا محمد الشيرازي، ففي المطبوع من مرقد العقيلة زينب (ص ٢١١)، أنه توفي سنة ١٢١٢ هـ، وهذا خطأ في الطباعة، فإن الشيرازي ولد سنة ١٢٣٠ هـ، والصواب في تاريخ وفاته ١٣١٢ هـ انظر الكنى والألقاب لعباس القمي (٣/٢٢٢)، الذريعة (٢١/٤١).

(١) مراقد المعارف (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢).

(٢) وقد زار هذا القبر في السابع من صفر من سنة ١٣٧٧ هـ كما ذكر في كتابه الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية (٧/٣٨)، ثم بعد شهور كتب رسالته هذه.

(٣) وقد فصلتُ في مبحث سابق بعض أوجه الخلل في هذا الكتاب.

أما اليوم، فإن أغلب الكتاب المعاصرين من الإمامية، وخاصة الذين كتبوا مصنفات مستقلة في ترجمة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، يقررون وفاتها في الشام، وجلهم إنما اعتمد علىٰ كلام السابقي وأدلته التي نقلها في كتابه الآنف[1].

(١) انظر: جولة في الأماكن المقدسة لإبراهيم الموسوي الزنجاني (ص ١٥٧ ـ ١٦٧)، كتاب زينب ورقية في الشام لجعفر مرتضىٰ العاملي (ص ٧٩)، فجل اعتمادهما علىٰ السابقي، وراجع: مختصر مفيد للعاملي (١٠٩/٩)، العقيلة والفواطم لعباس الشاكري (ص ٦٣ ـ ٧١)، المرأة العظيمة لحسن الصفار (ص ٢٥٣)، زينب الكبرىٰ بطلة الحرية لأبي القاسم الديباجي (ص ٢٢٥)، المجالس الزينبية لمهدي تاج الدين (ص ٣٧٤)، الشمس الطالعة لأحمد شكر (٢٧٢/٢)، زينب القدوة والرمز لسعيد الخويلدي (ص ٢١٠)، زينب الكبرىٰ ودورها في النهضة الحسينية لعبد السلام كاظم الجعفري (ص ٢٠٦)، السيدة زينب رائدة الجهاد لباقر شريف القرشي (ص ٣٢٧).

٢ ـ تحرير الأقوال المختلفة في دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بالشام

بعد أن تبين منشأُ القولِ المشهور اليوم بدفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية، وتاريخ هذا القبر وما مر به من تطور، لا بد أن أتعرض إلىٰ تحرير الأقوال المختلفة التي قيلت حول تعيين موضع دفن زينب الكبرىٰ في الشام، لأن الاختلاف الواقع في هذه المسألة ينبئ بأن هذا القول لم يكن محل اتفاق فيما سلف من الأزمان، وإليك البيان:

أ ـ الأقوال الواردة في تعيين دفينة قرية راوية

اختلفت أقوال أهل العلم والمؤرخين في تعيين المدفونة بقرية راوية والتي كانت تشتهر بقبر الست، علىٰ سبعة أقوال:

القول الأول: إنّها أم كلثوم من أهل البيت، دون تعيين نسبها، ونفي كونها بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بنت علي رضي الله عنه.

وهو قول المحققين من أهل العلم، كابن عساكر ومن تابعه علىٰ ذلك من أهل العلم، كياقوت الحموي، وكأبي الحسن الهروي وابن شداد وابن شاكر الكتبي ويوسف بن عبد الهادي وعبد القادر النعيمي[(١)].

---

(١) سبق نقل نصوص أقوالهم، انظر علىٰ التوالي: تاريخ دمشق (٣٠٩/٢ ـ ٣١٠)، معجم البلدان (٢٠/٣)، الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات (ص ٢١)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة تحقيق الدهان (ص ١٨٢)، خطط الشام نقلاً عن تاريخ ابن شاكر الكتبي (٦٤/٦)، ثمار المقاصد في ذكر المساجد (ص ١٠٥)، الدارس في تاريخ المدارس (٢٦٠/٢)، وقريب من هذا القول ما ذهب إليه المؤرخ محمد كرد علي في غوطة دمشق (ص ١٧٨) حيث قال: «جامع راوية (قبر الست)... والست امرأة من أهل البيت سميت بهذا الاسم ولم يحفظ نسبها»، والظاهر من هذا النص أنه لا يرىٰ أن هذه المرأة تسمىٰ أم كلثوم والله أعلم.

القول الثاني: إنّها أم كلثوم الكبرىٰ رضي الله عنها زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وذكر القائلون بهذا القول أن اسمها زينب، وهو قول ابن الحوراني، وأبي النجاح أحمد بن علي المنيني، وعبد الغني النابلسي وعبد الرزاق البيطار وحسن قاسم(١)، وهو قول ضعيف، لأنّ أم كلثوم الكبرىٰ إنما توفيت بالمدينة كما هو الثابت الصحيح المقطوع به، وقد ثبت خبر وفاة أم كلثوم بالمدينة عن عمار بن أبي عمار، ونقَلَ نافع المدني والشعبي وعبد الله البهي وأبو جعفر الباقر صلاة ابن عمر رضي الله عنه عليها(٢).

ومعلوم أن ابن عمر رضي الله عنه كان وقتها بالمدينة، فضلاً عن أن زينب ليس اسماً لأم كلثوم الكبرىٰ بل اسمها أم كلثوم(٣)، وقد نفىٰ ابن عساكر أن تكون المدفونة براوية هي أم كلثوم الكبرىٰ، وصرح بأنها مدفونة في البقيع وقد مضىٰ نص كلامه.

القول الثالث: إنّها زينب الصغرىٰ بنت علي رضي الله عنه.

وهو أحد الأقوال التي احتملها العجلوني(٤)، وقول عثمان مدوخ الشافعي(٥)،

---

(١) سبق نقل نصوص أقوالهم، انظر علىٰ التوالي: الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات (ص ١٣٣ ـ ١٣٤)، مخطوط الإعلام في فضائل الشام، [ق٢/أ]، نسخة المكتبة الظاهرية برقم (٤٤٧٧)، مخطوط عرف الزرنب للعجلوني [ق ٦٩/ب]، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (ص ١٢٨٣)، أخبار الزينبات (ص ٢٥)، و(ص ٦٥).

(٢) انظر كتابنا «نسباً وصهراً ـ إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما» (ص ٧٢) و(ص ١٣٤ ـ ١٣٨).

(٣) انظر كتابنا «نسباً وصهراً» (ص ٤٣).

(٤) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ].

(٥) العدل الشاهد (ص ٦٨)، وقد احتمل أن تكون زينب المدفونة بالشام إما الصغرىٰ أو الوسطىٰ، وقد مضىٰ أنه لا وجود للوسطىٰ وأن هذا غلط من عثمان مُدوّخ.

وقول محمد أديب آل الحصني[١]، وقول بعض الإمامية، كذبيح الله المحلاتي[٢]، وعبد الرزاق كمونة[٣]، واحتمله جعفر بحر العلوم[٤]، وذهب إليه المرجع محمد تقي بهجت[٥]، ومال إليه محمد حسين الجلالي[٦] وهو أحد أقوال محسن الأمين[٧]،

---

(١) منتخبات التواريخ بدمشق (١/٤٣٢).

(٢) رياحين الشريعة (٤/٣١٦)، ومع أن كلامه صريح في أن المدفونة بالشام هي زينب الصغرى، إلا أن السابقي ذكره في عداد القائلين بأنها زينب الكبرى، يقول السابقي: «اعترف الشيخ بأن المدفونة بقرية راوية بالشام هي السيدة زينب الكبرى بنت أمير المؤمنين، إلا أنه جاء بتوجيه آخر وقال: هي زينب الصغرى، وهي التي دفنت في الشام ظاهراً واشتهرت بزينب الكبرى» ثمّ يقول السابقي معقباً عليه: «سبق منا النقد على توجيهه هذا وهو لا يصح... إنما هو ظن وتخمين ورأيه الذي ينفرد به»، مرقد العقيلة زينب (ص٢٣٥).
ولعلك تلاحظ قدرة السابقي العجيبة على أن ينسب إلى قائل واحد قولين متناقضين!، لكن الأمر الذي لا ينقضي منه العجب هو: إن كان السابقي يرى أن رأي المحلاتي خطأ وظن وتخمين وانفراد، لماذا يورده ضمن القائلين بدفن زينب الكبرى في الشام؟!
وقد مضى أنّ المحلاتي رجح دفن زينب الكبرى في المدينة في رياحين الشريعة، ولكن السابقي لم ينقل ذلك، وليس هذا بغريب عنه، وقد بسطت الكلام عن نظائر هذه الإحالات المزورة والمدلسة في المبحث المخصص لنقد كتاب السابقي (ص ١٩١ وما بعدها).

(٣) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٨٢).

(٤) تحفة العالم (١/٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٥) الرحمة الواسعة (ص ٢٠٣).

(٦) مزارات أهل البيت وتاريخها (ص ٢٢٠).

(٧) اختلف قول محسن الأمين في تعيين دفينة راوية، ففي أوائل أعيان الشيعة (٣/٤٨٤)، ذكر أن زينب الصغرى هي المدفونة براوية، وكرر ذلك في موضع آخر في أعيان الشيعة (٥/١٧)، ثمَّ عدل عن ذلك فيما بعد كما تراه في أعيان الشيعة (٧/١٣٧)، وهو الموضع الذي حرر فيه هذه المسألة وأطال فيها الكلام، فاحتمل أن تكون المدفونة في راوية إما أم كلثوم الوسطى أو الصغرى.
أقول: ولا وجود لأم كلثوم الوسطى فلم يذكر النسابون في بنات علي رضي الله عنه سوى زينب الكبرى والصغرى، وإنما هو اجتهاد غير صائب من محسن الأمين. ثم إنه في المواضع التالية صار يقول عن مرقد راوية إنه منسوب إلى زينب الصغرى، كما في أعيان الشيعة (٨/١٦٤)، و(١٠/٣٦١)،=

وقاله محمد كاظم القزويني من باب الاحتمال[1].

وهذا القول ضعيف لا دليل عليه أيضاً[2]، وينفيه قول ابن عساكر إن المدفونة براوية هي أم كلثوم التي لم يُعلم نسبها، فلو كانت زينب الصغرىٰ لما جُهلت!.

القول الرابع: إنها امرأة من أهل البيت اللواتي كن مع الحسين رضي الله عنه

وهو أحد الأقوال التي احتملها العجلوني، ولم يعزه إلىٰ أي أحد، بل حكاه بصيغة التمريض، فيبدو أنه من الأقوال الشعبية الخرافية التي تم اختراعها من بعضهم لمحاولة إثبات نسبة هذا القبر إلىٰ امرأة من أهل البيت من القرن الأول، يقول العجلوني «ويحتمل أيضاً أنها امرأة غيرهما[3] من أهل البيت، فقد قيل إن امرأة من أهل البيت وقعت عن راحلتها حين مروا بالسبي براوية، فاندقت عنقها ودفنت فيها»[4]، ولا ريب في بطلان هذا القول أيضاً، لأن سائر نساء أهل البيت اللواتي كن مع الحسين قد رجعن إلىٰ المدينة كما ثبت في الروايات التاريخية الصحيحة، وينقض هذا القول ما مضىٰ نقله عن ابن عساكر من كون المدفونة في

= كما أنه كرر عبارة «منسوب إلىٰ زينب الصغرىٰ» في بعض كتبه ومقالاته، كما في مفتاح الجنات (ص٢١٠)، ومقالة «الشيعة الإسماعيلية المعروفة بالبهرة» المنشورة في مجلة العرفان الجزء الثالث من المجلد السادس عشر، جمادىٰ الأولىٰ ١٣٤٧ هـ (ص ٢٥٦)، ويبدو لي أن قوله: «منسوب» يعني أنه غير قاطع بصحة ذلك.

(١) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٦٠٥).

(٢) ولعل بعضهم قد يستدل بكلام ابن جبير الآنف، وسيأتي نقده مفصلاً في مبحث نقد نسبة هذا القبر لزينب الكبرىٰ، فما ذكرته هناك هو نفس ما يجاب به هنا.

(٣) أي غير زينب الكبرىٰ وزينب الصغرىٰ.

(٤) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ].

راوية امرأة من أهل البيت لم يعلم نسبها.

القول الخامس: إنّها زينب بنت عبد الله الأصغر بن عقيل، من زوجته أم كلثوم الصغرىٰ ابنة علي رضي الله عنه، وأم كلثوم الصغرىٰ هي ابنة علي رضي الله عنه من غير فاطمة رضي الله عنها.

وهو القول الذي جعله هاشم معروف أقرب الاحتمالات، ولم أقف علىٰ من ذهب إليه سواه[1]، وهو قول ضعيف أيضاً ولا عبرة به.

القول السادس: إنّها أم كلثوم بنت زينب الكبرىٰ رضي الله عنها

ولم أقف علىٰ من ذكره سوىٰ الكاتب المصري توفيق أبو علم[2]، وهو قول لا عبرة به، ويبدو أنّ توفيقاً قال بذلك للتوفيق بين القولين المتعارضين في موضع وفاة زينب الكبرىٰ، فأراد أن ينصر قول أهل مصر، وزعم أن دفينة راوية هي أم كلثوم بنت زينب!

القول السابع: إنّها زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما.

وهو قول أبي البقاء البدري الدمشقي وإبراهيم الناجي ومحمود العدوي[3]، والقول المنسوب لكل من أبي بكر الموصلي وابن طولون الدمشقي[4]، وهو قول

---

(١) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٣٨ و١٤٠ و١٤٢).

(٢) السيدة نفيسة (ص ٧٩).

(٣) سبق نقل نصوص أقوالهم، انظر علىٰ التوالي: نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٤)، كتاب الزيارات بدمشق (ص ٢١ ـ ٢٢).

(٤) مضىٰ الكلام عن الريبة في نسبة هذا القول إليهما آنفاً.

جماعة من متأخري الإمامية، وجل المعاصرين منهم[1].

وقد حشد القائلون بهذا القول أدلة كثيرة لإثبات ذلك، وصار هذا القول مشهوراً عند كثير من الناس اليوم، مقارنة مع بقية الأقوال الأخرىٰ التي يمكن أن نقول إنها كلها باستثناء الأخير صارت أقوالاً مندرسة، ولذا كان لا بد من التعرض لنقض هذا القول بالتفصيل، وهو ما سيأتي قريباً.

ب ـ قولان مهجوران في دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مقبرة الشام

هناك قولان آخران عن موضع وفاة زينب الكبرىٰ في الشام، إلا أنهما قولان مهجوران ومندرسان، وإليك البيان:

القول الأول: قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مقبرة الباب الصغير

ورد في بعض كتب الزيارات الشامية ذِكرُ وفاة زينب بنت علي رضي الله عنهما بمقبرة الباب الصغير بدمشق، وقد ذكر ذلك أبو البقاء البدري في كتابه «نزهة الأنام»[2] وتابعه ياسين الفرضي في النبذة اللطيفة كما مضىٰ، غير أن أبا البقاء قد ميز بين زينب هذه وبين الكبرىٰ، فقد سمىٰ دفينة مقبرة الباب الصغير زينب بنت علي رضي الله عنهما،

---

(١) مضت الإحالة إلىٰ بعض مصادرهم عند الكلام عن مبتدأ ظهور هذا القول عند الإمامية، ويضاف إليها: الإمام الحسين وأصحابه لفضل علي القزويني (٣/٣١٨)، أضواء علىٰ عقائد الشيعة للمرجع جعفر السبحاني (ص٣٢٠ ـ ٣٢١)، والأنوار الإلهية في المسائل العقدية للمرجع جواد التبريزي (ص٢١٥)، أجوبة المسائل الحسينية (ص٦٣) وأحكام العتبات (ص١٧٧) للمرجع صادق الشيرازي، قربان الشهادة للمرجع محمد صادق الروحاني (ص٦٥)، ومن قضايا النهضة الحسينية لفوزي آل السيف (ص٨٠)، ولماذا التطبير لعبد العظيم المهتدي البحراني (ص ١١) ـ نسخة إلكترونية ـ.

(٢) نزهة الأنام (ص ٢٢١).

وأما دفينة راوية فقد سماها زينب الكبرى[1].

ثمَّ إنَّ ابن الحوراني ذكر أن زينب مدفونة بمقبرة الباب الصغير بدمشق، فقال: «في كتاب «محاسن الشام»: قبر السيدة زينب بنت الإمام علي بمقبرة باب الصغير، معروف يزار»[2]، وهذا عين ما قاله صاحب الروضة البهية[3].

وقد تعقبه الفقيه الدمشقي عبد الرحمن بن إبراهيم الحنفي (١١٣٨ هـ)، فنقل كلام ابن الحوراني ثم قال: «لكن المعروف عند أهل دمشق أن قبر السيدة زينب بنت الإمام علي في قرية نسبت إليها يقال لها الآن: قبر الست، وكان يقال لها قرية راوية»[4]، وقال في موضع آخر: «ما ذكره في كتاب «محاسن الشام» من أن قبرها في باب الصغير غير معروف عند أهل دمشق كما قدمناه»[5].

ثم إن هناك أقوالاً أخرى قيلت في تعيين دفينة الباب الصغير، ففي سنة ١٢٠٠ هـ زار الرحالة محمد بن عبد الوهاب المكناسي المغربي (١٢١٣ هـ) قبراً منسوباً لزينب في مقبرة الباب الصغير في قبة القبر المنسوب لبلال بن رباح رضي الله عنه غير أنه ذكرها باسم غريب فقال: «السيدة زينب بنت علي بن أبي طالب، بنت الحنفية»[6]، ووجه الغرابة هو قوله «بنت الحنفية»، والظاهر أنه ظن أن زينب هذه هي بنت خولة بنت جعفر الحنفية، وأخت محمد بن علي بن أبي طالب،

---

(١) نزهة الأنام (ص ٢٢٤).

(٢) الإشارات إلى أماكن الزيارات (ص ٥٤ ـ ٥٥)، وانظر: حدائق الإنعام في فضائل الشام (ص ١٨٣).

(٣) الروضة البهية (ص ٨٣)، وقد مضى أن كتاب الروضة البهية لا يعتمد عليه لأنه منحول وجله مسروق من كتاب ابن الحوراني.

(٤) حدائق الإنعام في فضائل الشام (ص ١٨٣).

(٥) حدائق الإنعام في فضائل الشام (ص ١٩٠).

(٦) إحراز المعلى والرقيب المطبوع باسم رحلة المكناسي (ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

وهذا قول لا أدري ما وجهه، فإن النسابين لم يذكروا في بنات علي سوىٰ زينب الكبرىٰ من فاطمة رضي الله عنها وزينب الصغرىٰ لأم ولد، ولم يذكروا أن علياً ولد من خولة بنت جعفر سوىٰ محمد الأكبر المشهور بابن الحنفية[1].

وذكر الرحالة أبو القاسم الزياني المغربي (١٢٤٩هـ) في «الترجمانة الكبرىٰ في أخبار المعمور براً وبحراً» أنّ زينب بنت علي رضي الله عنها مدفونة في جبانة بالباب الصغير[2]، ولم يعين كونها زينب الكبرىٰ ولا الصغرىٰ.

وقد صرح محمد بن الحسن الشطي الدمشقي (١٣٠٧ هـ) كتابه «جامعة الفنون في أفضلية قاسيون» بأن زينب المدفونة في باب الصغير هي «زينب الصغرىٰ بنت الإمام علي رضي الله عنها أخت زينب الكبرىٰ لأبيها»[3].

وأما محمد بن عبد الجواد القاياتي (١٣٢٠هـ) فقد ذكر زينب بنت علي رضي الله عنها في عداد الصحابة المدفونين بمقبرة الباب الصغير، في كتابه «نفحة البشام في رحلة الشام»[4]، ومقتضىٰ ذكرها في الصحابة مؤداه أنه يرىٰ أنها زينب الكبرىٰ لأنها من الصحابة خلافاً لزينب الصغرىٰ المعدودة في التابعين.

ونسب صاحب «خلاصة الدلالة إلىٰ أماكن الزيارة»[5] هذا القبر إلىٰ السيدة

---

(١) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (١٧/٣).

(٢) الترجمانة الكبرىٰ (ص ١٨٢).

(٣) مخطوط جامعة الفنون في أفضلية جبل قاسيون، [ص ٤١]، محفوظ بمكتبة جامعة هارفرد برقم (arab 341).

(٤) نفحة البشام (ص ١٣١).

(٥) مخطوط خلاصة الدلالة إلىٰ أماكن الزيارة، نسخة جامعة الملك سعود برقم (٤٣٣٢)، [ق ٢٨/أ]، ولم يُذْكر في بيانات المخطوط من هو المؤلف، ولم أتمكن من تعيينه بعد البحث في فهارس الكتب والمخطوطات.



زينب دون بيان المراد بها عندما ذكر قبور مقبرة الباب الصغير أيضاً.

وذهب محمد أديب آل الحصني (١٣٥٦ هـ) إلى أن زينب الكبرى هي المدفونة في الباب الصغير غير أنه خلط بينها وبين أم كلثوم الكبرى، فبعد أن ذكر ترجمتها وأن عمر رضي الله عنه تزوجها قال: «وذهب بعضهم إلى أنها ماتت بدمشق ودفنت في باب الصغير قرب بلال، يثبت ذلك وجود الحجر القديم المحفور والمنقوش عليه اسمها، ونقل الفرضي المؤرخ الدمشقي في كتابه «الإشارات» أن زينب الصغرى هي المدفونة في الحوطة قرب بلال، والأول هو الأولى»[١]، ثم نقل عن العدوي والناجي أن زينب الكبرى مدفونة في قرية راوية ثم قال: «ونقل بعضهم أن التي دفنت هناك هي أختها السيدة زينب الصغرى والله أعلم»[٢].

فيبدو أنه كان يرى أن زينب الكبرى ـ التي كان يحسب أنها أم كلثوم الكبرى ـ دفنت في باب الصغير، وأن دفينة راوية هي زينب الصغرى، ولا شك في عدم صحة هذين القولين كما هو معلوم، لما مضى من أن أم كلثوم الكبرى دُفنت في المدينة، وأما خلط الحصني بينها وبين زينب الكبرى كما وقع لغيره فهو وهم ظاهر.

وصرح عبد العزيز العظمة (١٣٦١ هـ) بأن المدفونة في الباب الصغير هي زينب الكبرى فقال: «مقبرة الباب الصغير، وفيها قبور آل البيت الكريم... وزينب الكبرى»[٣].

وهذا ما قاله محمد كرد علي في «خطط الشام»، فإنّه ذكر أن زينب الكبرى

(١) منتخبات التواريخ لدمشق (٤٣٢/١).

(٢) منتخبات التواريخ لدمشق (٤٣٢/١).

(٣) مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها (ص ٥١).

لها مقام في مقبرة الباب الصغير[1].

وذكر علي أصغر قائدان أنّ هناك قولاً غير مشهور في موضع وفاة زينب وهو مقبرة الباب الصغير[2].

وذكر الدكتور عبد القادر الريحاوي أن قبر الباب الصغير يُنسب لزينب الصغرىٰ[3]، ثم صرح بعدم صحة نسبته إلىٰ زينب الصغرىٰ.

ومن حسن المقادير أنَّ هذا القول لم تكتب له الشهرة، وإلا لكان هناك قبر ثان في الشام ينسب إلىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، وعلىٰ أي حال، فإنّ هذه النسبة قد اندرست واختفت، فكُفينا مؤونة بيان بطلانها[4].

القول الثاني: قبر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في حوالي الشام

وقد ورد هذا القول في بعض كتب المقاتل المتأخرة، فنقله صاحب «الطراز المُذهَّب» عن كتاب «أنوار الشهادة وبحر المصائب»، وذكره جعفر النقدي ثم

---

(١) خطط الشام (٦/١٥٣).

(٢) مقالة «ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية» (ص ١).

(٣) مقالة قبور العظماء في دمشق، منشورة بمجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٤، الجزء الرابع، ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ هـ، (ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠).

(٤) قلت: يوجد الآن في مقبرة الباب الصغير في دمشق مشهد ينسب لزينب الصغرىٰ المكناة أم كلثوم، وقد ذكره محسن الأمين في مفتاح الجنات (٢/٢١٠) وشكك في صحة ثبوته، ويبدو أن من بناه استند إلىٰ المصادر السابقة التي ذكرتُها. وقد زعم محمد صادق الكرباسي في كتابه «تاريخ المراقد، الحسين وأهل بيته وأنصاره» (٥/١١١) أن هذا القبر يعود لأم كلثوم الصغرىٰ بنت فاطمة رضي الله عنها، ولا ريب أن هذا غلط، فأبناء فاطمة رضي الله عنها أربعة هم الحسن والحسين وزينب الكبرىٰ وأم كلثوم الكبرىٰ، أما أم كلثوم الصغرىٰ فهي بنت علي من أم ولد، ولم يقل أحد من النسابين إن فاطمة ولدت أم كلثوم الصغرىٰ!!.

تعقبه قائلاً: «لا مقيل له من ظل الحقيقة، وهو بالروايات الخرافية أشبه فالإعراض عنه أجدر»[1].

وذكر النقدي رواية أخرىٰ في أن زينب دفنت بالشام من دون تعيين موضع قبرها، وذكر أن صاحب «الطراز المذهب» نقلها من كتاب «كنز الأنساب» ثم قال: «قائله تفرد بروايته قصة في ذلك لم تتأكد»[2].

وقد اندرس كلا القولين، وهُجرا.

(١) زينب الكبرىٰ (ص ١١٩).

(٢) زينب الكبرىٰ (ص ١١٩ ـ ١٢٠).

٣ ـ أدلة بطلان المشهد المنسوب لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها في الشام

لو اقتصرنا علىٰ أن هذا القول حادث وغير معروف لمدة سبعة قرون في هذه الأمة، لكفىٰ بهذا شاهداً علىٰ بطلانه، غير أن ذلك غير كاف مع توهم كثير من الناس اليوم بأن هذا المرقد مشهور ومتوارث!، ومن ثَم كان لا بد من إقامة الأدلة علىٰ بطلان القبر المنسوب لزينب الكبرىٰ في الشام وإليك البيان[١]:

ـ الدليل الأول: خلو كتب التواريخ والخطط المختصة بالشام من ذكر لوفاة زينب رضي الله عنها بالشام

لقد صنف أهل العلم في تاريخ الشام وفضائله وخططه كتباً عديدة، وهي خالية من ذكر وفاة زينب الكبرىٰ بالشام، ومن أقدم ما أُلِّف في ذلك، «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٢٨١ هـ)[٢]، وقد ذكر عدداً من الصحابة الذين دخلوا الشام أو ماتوا بها في تاريخه[٣]، ولم يذكر فيهم زينب الكبرىٰ رضي الله عنها.

كما أن أبا القاسم ابن عساكر مؤرخ دمشق المُقدّم، قد ذكر عشرات الصحابة الذين دخلوا دمشق، ومنهم زينب الكبرىٰ، ولم ينصَّ علىٰ وفاتها في دمشق، فدل ذلك علىٰ خلو سائر الكتب المصنفة في تاريخ دمشق والشام وخططها والتي اعتمد عليها ابن عساكر من ذِكر وفاة زينب بالشام، ومن المعلوم

(١) وقد حاولت أن أستوفي كل الأدلة التي تصلح لإبطال هذا القول، وما ذكرته هنا هو خلاصة ما انتهيت إليه بعد طول مطالعة لعشرات المصنفات المطبوعة منها والخطية، بما لا تجده في غير هذا الموضع، وهذا من فضل الله علي وتوفيقه.

(٢) وهو أول كتاب ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقالة «المؤرخون الدمشقيون» المنشورة بمجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثاني، (ص ٦٥).

(٣) انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢١٦ ـ ٢٤١)، و(ص ٦٨٨ ـ ٦٩٣).

أن ابن عساكر قد وقف على عدة كتب مفردة في تاريخ الشام وخططها[1]، ولو مر عليه في أحدها أن زينب ماتت في دمشق لذكره ولو كان ذلك ضعيفاً، فكيف وهو لم يذكر من ذلك شيئاً، وهذا من أقوى الأدلة على بطلان هذا القبر المنسوب لزينب الكبرى، وقد احتج بنظير هذا من سلف من أهل العلم، فعندما ظهر قبر ينسب لملكة من ذرية علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المائة السابعة في دمشق، بيَّن العلماء بطلانه لعدم نص أحد من مؤرخي دمشق على ذلك، يقول الشيخ أبو الحسن علاء الدين بن العطار الدمشقي (٧٢٤ هـ) جواباً عن سؤال عن ضريح ملكة: «أما الضريح المذكور فهو باطل مُحْدَث لا أصل له، أُحدث لأغراض فاسدة في المائة السابعة، ولم يذكره الحافظ أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله في قبور دمشق ولا غيره»[2].

وهذا الكلام ينطبق حذو القذة بالقذة على القبر المنسوب لزينب الكبرى في قرية راوية بنواحي دمشق، وقد استند الباحث الإمامي علي أصغر قائدان لهذا الدليل فقال: «لم يذكر أي مصدر من المصادر التاريخية وكتب الأنساب وعلم الرجال وبعض المصادر التاريخية التي أشارت بدقة إلى المشاهد والمزارات في

---

(١) منها:
ـ كتاب ذكر الدور في دمشق لأبي الحسين الرازي (٣٤٧ هـ) اقتبس منه ابن عساكر (٣٥ نصاً) كما في موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠٩/١)،
ـ ومنها تاريخ دمشق لابن أبي العجائز (ق ٤) ونقل منه ابن عساكر (١٢٢ نصاً)، كما في موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٧/١)،
ـ ومنها كتاب لتمام بن محمد البجلي الرازي (٤١٤ هـ)، وكتاب لعبد العزيز بن أحمد الكتاني (٤٤٦ هـ)، وكتاب لهبة الله بن أحمد الأكفاني (٥٢٤ هـ) على ما ذكره الدكتور سامي الدهان في مقدمة تحقيق الأعلاق الخطيرة (ص ٣٤ ـ ٣٥).

(٢) نقله عنه ابن طولون في قرة العيون في أخبار باب جيرون (ص ١٦).

دمشق ووصفها بدقة بالغة أن مرقد السيدة زينب في راوية دمشق...»[١].

ومما يُلحق بهذا الدليل، أن شيخ الإسلام ابن تيمية الدمشقي رحمه الله قد تكلم في عدة مواضع من كتبه عن القبور والمشاهد المكذوبة على بعض الأنبياء والصحابة وآل البيت، وذكر عدة قبور ومشاهد في دمشق، كمشهد النبي هود، ومشهد أبي بن كعب، والقبور التي يُظن أنها لأمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهن[٢]، وقبر معاوية رضي الله عنه خارج مقبرة الباب الصغير[٣]، ولم يأت على ذكر قبر لزينب في دمشق أو خارجها.

ـ الدليل الثاني: خلو كتب فضائل الشام وكتب الزيارات الشامية من ذكر قبر زينب الكبرى رضي الله عنها

ألَّف كثير من العلماء مصنفات مفردة في فضائل الشام، وكان بعضهم يعتني بذكر الصحابة الذين توفوا بالشام، ومن أقدم المصنفات في ذلك كتاب «فضائل الشام» لعلي بن محمد الربعي الدمشقي (٤٤٤ هـ)، وقد وصلنا هذا الكتاب، وقد أفرد باباً «في ذكر من قُبِرَ بدمشق»، وذكرَ فيه أن «أبا الدرداء وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد وأسامة بن زيد وحفصة بنت عمر وأم حبيبة زوجتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدة من الصحابة، ماتوا بدمشق ودفنوا بها»[٤] ومنهم من لم تثبت وفاته بدمشق أصلاً[٥]، ومع ذلك فلم يذكر زينب الكبرى ضمنهم.

(١) مقالة «ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية» (ص ٨).

(٢) جامع المسائل، المجموعة الرابعة (ص ١٥٥)، مجموع الفتاوى (١٧٠/٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٤٧/٢٧)، و(٤٩١/٢٧).

(٤) فضائل الشام ودمشق (ص ٤٩).

(٥) كأسامة بن زيد رضي الله عنه، فقد قال الواقدي بوفاته في المدينة، وروى ابن سعد بإسناد فيه لين عن=

وقد اختصر أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري (٧٢٩ هـ) هذا الكتاب وسماه: «الإعلام بفضائل الشام»، ولم يستدرك عليه وفاة زينب الكبرىٰ بالشام[١].

ومن المؤلفات الشامية التي لم تتعرض لذكر قبر زينب الكبرىٰ، كتاب «تحفة الأنام في فضائل الشام» لأحمد بن محمد البصروي (١٠١٥ هـ)، فقد عقد الباب الرابع لذكر «بعض من توفي بدمشق وغيرها من أرض الشام من الأنبياء عليهم السلام، ثم من الصحابة البررة الكرام...»[٢].

أما بالنسبة للكتب المصنفة في الزيارات في الشام وغيرها، فقد فصلت الكلام عنها عند الحديث عن تاريخ قبر راوية، وبينت أن أقدم نص ينسبُ هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ إنما كان علىٰ أقصىٰ تقدير في القرن الثامن إن صح ما نُسب لأبي بكر الموصلي، وإن كان الغالب علىٰ الظن أن هذه النسبة إنما نشأت في القرن التاسع في زمن أبي البقاء البدري، وعليه فلم يكن يذكر أن زينب مدفونة في قرية راوية في المصنفات التي أُلِّفت في فضائل الشام وزياراتها قبل القرن الثامن، مما يدل علىٰ أن هذا القول قد حدث بعد وفاة زينب بسبعة قرون! وكفىٰ بذلك دليلاً علىٰ بطلان هذا القول، فإذا ثبت خلو هذه المؤلفات التي اعتنت بذكر الصحابة المدفونين بالشام من ذكر زينب، تبين أن انتساب هذا القبر إليها أمر حادث، كما أنه لم يكن معلوماً عند كثير من المتأخرين من المصنفين في

= الزهري أنه قال: «حُمل أسامة بن زيد حين مات من الجرف إلىٰ المدينة»، انظر الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (٤/٦٧).

(١) مخطوط الإعلام بفضائل الشام [ق ١٥٢/أ]، ضمن مجموع برقم (٣٩٦١) محفوظ بالظاهرية.

(٢) مخطوط تحفة الأنام محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٤٦٢٦) [ق ١٤/أ].

فضائل الشام ودمشق.

وقد يعترض معترض بأن هؤلاء المصنفين لم يستوعبوا كل الصحابة الذين دفنوا في الشام، والجواب عن هذا سهل، إذ أن غفلتهم عن مثل زينب الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما وبنت فاطمة رضي الله عنها، بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر مستبعد، فهل يتصور أن يذكروا من هو أقل شهرة منها كمدرك بن زياد ويغفلوا عن ابنة البضعة النبوية ؟! بل إن زينب الكبرىٰ لو كانت قد دفنت في الشام لسارع المصنفون القدماء في فضائل الشام في ذكرها، إذ أن غرضهم من ذكر المدفونين من الصحابة في الشام هو بيان امتياز الشام عن غيرها من البلدان باحتواء تربتها علىٰ قبور أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فعدم ذكر قدمائهم لوفاة زينب في الشام دليل علىٰ أن ذلك لم يكن معروفاً في زمنهم، وهذا بالنسبة لمن صنف في هذا الباب قبل المائة الثامنة، أما من جاء بعد المائة الثامنة ولم يذكر زينب مع أن هناك من ينسب لها قبراً في الشام، فعدم ذكرهم لها إما لكونهم لا يرون ثبوت ذلك، أو لأن أمر هذا القبر لم يبلغهم أصلاً، وهذا كله يضعف حجج القائلين بدفن زينب في الشام، وسيأتي مزيد من البيان عند مناقشة استدلال القائلين بدفن زينب في راوية بما ورد في كتب الزيارات.

ـ الدليل الثالث: خلو كتب الزيارات والمشاهد في التراث الإمامي من تعيين قبر زينب رضي الله عنها

جل الإمامية اليوم علىٰ القول بوفاة زينب الكبرىٰ في قرية راوية، وصنفوا في ذلك مؤلفات لإثبات دفنها وصحة قبرها بالشام، بل إني أكاد أجزم أنهم اليوم مجمعون علىٰ وفاة زينب بالشام، ومع ذلك، فإن أعجب ما وقفت عليه أثناء هذا البحث، أن الكتب التي صنفها علماء الإمامية في الزيارات والمشاهد، وكذا

أبواب الزيارات في المصادر الروائية، منذ القرن الرابع وإلىٰ عهد قريب، لم يذكر فيها لا زيارة زينب، ولا موضع وفاتها[1]، مع أن كتب الزيارات في التراث الإمامي قد اهتمت بتعيين مواضع دفن كثير من آل البيت، كما أنها تذكر روايات منسوبة إلىٰ آل البيت عن فضل كل زيارة، والأدعية التي تقال عند زيارة قبورهم[2]، مع أن هذه الكتب قد ذكرت من هو أدنىٰ منزلة من زينب الكبرىٰ، مثل فاطمة بنت موسىٰ بن جعفر الكاظم، الملقبة بالمعصومة، فقد جاء في كتب الزيارات تعيين وفاتها بقم[3]، ومثل عبد العظيم الحسني، فقد ورد في كتب

---

(١) والكتب التي راجعتها هي: أبواب الزيارات في الكافي للكليني (٣٢٩ هـ)، كتاب كامل الزيارات لابن قولويه (٣٦٨ هـ)، كتاب مناسك المزار للمفيد (٤١٣ هـ)، أبواب الزيارات في كتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، كتاب المزار من تهذيب الأحكام وكتاب مصباح المتهجد وكتاب مختصر المصباح كلها للطوسي (٤٦٠ هـ)، المزار للمشهدي (عاش في القرن السادس)، مصباح الزائر لابن طاووس (٦٦٤ هـ)، اختيار المصباح الكبير لابن باقي القرشي الحلي (عاش في القرن السابع)، منهاج الصلاح في اختصار المصباح للحلي (٧٢٦ هـ)، كتاب المزار لمحمد بن مكي (٧٨٦ هـ)، المصباح للكفعمي (عاش في القرن التاسع)، كتاب المزار من بحار الأنوار وكتاب زاد المعاد وتحفة الزائر للمجلسي (١١١١ هـ)، عمدة الزائر لحيدر الحسني الكاظمي (١٢٦٥ هـ) كتاب المزار لمحمد مهدي القزويني (١٣٠٠ هـ)، كتاب جامع الزيارات لنبيل شعبان.

(٢) وقد اصطلح الإمامية علىٰ إطلاق اسم الزيارة تارة علىٰ ذهاب الزائر إلىٰ القبر والأعمال التي يقوم بها أثناء ذلك، وتارة علىٰ الأدعية التي تقال عند زيارة القبر، فيقولون مثلاً: زيارة الحسين في عرفة، وزيارة عاشوراء، ويقصدون بذلك ما يقوله الزائر يوم عرفة، وما يقوله في عاشوراء، فإن قال هذه الأدعية دون أن يأتي إلىٰ القبر، سميت زيارة عن بُعد، والأصل في هذه الزيارات أن تكون مروية عن آل البيت، غير أن بعض هذه الزيارات تكون من إنشاء بعض الرواة أو بعض علماء الإمامية وغالباً ما ينبِّه المصنفون في الزيارات علىٰ ذلك.

(٣) انظر: كامل الزيارات (ص ٥٣٦)، كتاب المزار من بحار الأنوار (٢٦٥/٩٩)، تحفة الزائر ـ فارسي ـ (ص ٦٦٤)، عمدة الزائر (ص ٣٩٩)، مفاتيح الجنان (ص ٨٠٧)، مصابيح الجنان (ص٤١٧)، المزار لمهدي القزويني (ص ١٩٠)، أبواب الجنان (ص ٥٦٢).

الزيارات تعيين وفاته بالري[1].

وقد صرح بعض علماء الإمامية بهذه الحقيقة، وأول من وقفت عليه يتنبه لذلك هو الأغا الدربندي، حيث يقول وهو يستشكل ندرة الروايات الواردة في تبيان فضل زيارة زينب الكبرىٰ ونساء الحسين وبناته رضي الله عنه: «أو ما تدري أن ما وصل إلينا في شأن زيارة المعصومة... لم يصل مثله إلينا في شأن زيارة واحدة من تلك النسوة الطاهرات؟»[2].

ويقول محمد جواد مغنية: «يلاحَظ أن علماءنا الذين عليهم الاعتماد كالكليني والصدوق والمفيد والطوسي والحلي لم يتعرضوا لمكان قبرها»[3].

ومع أن السابقي أتعب نفسه لإثبات دفن زينب الكبرىٰ بالشام وحاول أن يحشد ما أمكنه من الاستدلالات، إلا أنه وافق محمد جواد مغنية في هذه المسألة، فنقل كلامه ثم قال: «نحن نوافقه فيه»[4]!

ويقول محمد الهنداوي: «والأغرب من كل ذلك هو عدم ورود شيء من الأئمة من أهل البيت في وفاة العقيلة ولم نسمع أن أحداً من أصحابهم سألهم عن ذلك»[5].

---

(١) كامل الزيارات (ص ٥٣٧)، كتاب المزار من بحار الأنوار (٢٦٨/٩٩) وتحفة الزائر فارسي ـ (ص ٦٦٨)، عمدة الزائر (ص ٤٠٠)، مفاتيح الجنان (ص ٨١١)، مصابيح الجنان (ص٤١٧)، المزار لمهدي القزويني (ص ١٩٠)، أبواب الجنان (ص ٥٦٦).

(٢) إكسير العبادات (٥٥٢/٢).

(٣) مع بطلة كربلاء (ص ٨١).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٣٨).

(٥) مجمع مصائب أهل البيت (٣٢٩/٣).

وجاء في كتاب السيدة زينب في تاريخ الإسلام: «لم يذكر العلماء لزيارتها نصًّا خاصًّا بها»(١).

ولذا فقد أفتىٰ بعضهم بزيارة زينب الكبرىٰ بنفس ما يزار به أبناء الأئمة، ومنهم من استعار ما روي في زيارة فاطمة بنت موسىٰ بن جعفر مع تغيير بعض الألفاظ وجعلَه زيارة لزينب(٢).

وأول نص خاص بزيارة زينب ـ بحسب ما وقفت عليه ـ ورد في رسالة مستقلة سماها مؤلفها(٣) «الزيارة المفجعة للسيدة زينب»، طبعت أول مرة سنة ١٢٨٨ هـ في هامش كتاب زاد المعاد للمجلسي، ثمّ طبعت سنة ١٣٤٧ هـ في الهند، وصارت فيما بعد أشْهَر الزيارات التي يقولها من يذهب لزيارة قبر زينب رضي الله عنها في راوية، وهذه الزيارة أُخذت من زيارة فاطمة بنت الكاظم(٤)، واستبدل فيها اسم فاطمة بزينب!

أمّا أقدم كتاب مخصص للزيارات جاء فيه ذكر تعيين موضع قبر زينب الكبرىٰ ـ حسب ما وقفت عليه ـ، هو كتاب «هدية الزائرين» لعباس القمي (١٣٥٩ هـ)، فقد تعرض لذكر الاختلاف في موضع قبر زينب ورجح دفنها في الشام(٥)، ثمّ نقل الزيارة الآنفة، لكن الغريب أنّ عباس القمي لم يذكر زيارة زينب ولا قبرها في

---

(١) السيدة زينب في تاريخ الإسلام من إعداد لجنة التحقيق والتأليف في شؤون الثقافة والتعليم في مكتب الخامنئي (ص ٥١).

(٢) السيدة زينب عالمة غير معلمة (ص ٤٤).

(٣) ولم أهتد لمعرفته.

(٤) وأصل هذه الزيارة عند المجلسي في البحار (٩٩/٢٦٦)، ولم أقف عليها عند أحد قبله، وقد عزاها إلىٰ كتاب في الزيارات ولم يذكر اسمه!.

(٥) هدية الزائرين ـ فارسي ـ (ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨).

كتابه الأشهر «مفاتيح الجنان»، مع أنه ألَّفه بعد هدية الزائرين[1].

ثم يليه كتاب «تحية أهل القبور بالمأثور»[2] لحسن الصدر الكاظمي (١٣٥٤هـ)[3].

وفي القرن الرابع عشر، أُنشأت زيارة جديدة لزينب، نقلها فرج العمراني القطيفي (١٣٩٨ هـ) في كتابه «وفاة زينب الكبرىٰ»، وذكر أن الكاتب المصري أحمد فهمي نقلها من كتاب اسمه «ذخيرة العباد»[4]، وهي نفس الصيغة التي اعتمدت في كتاب «ضياء الصالحين» المطبوع سنة ١٣٥٣ هـ[5].

وحكىٰ عباس الكاشاني (١٤٣١ هـ)، في كتابه «مصابيح الجنان»، الاختلاف في موضع قبر زينب الكبرىٰ ولم يجزم بترجيح مكانه[6].

(١) فرغ عباس القمي من كتابه هدية الزائرين سنة ١٣٢٢ هـ كما جاء في آخره (ص ٧٢٠)، وأما مفاتيح الجنان فقد فرغ منه سنة ١٣٤٤ هـ كما جاء في آخره (ص ٧٢٨).

(٢) قال الطهراني في الذريعة (٣/٤٨٨): «رتبه علىٰ عشرة أبواب فيما لزياراتهم من الوظائف والآداب وجعل له خاتمة في تعيين قبور جملة من أولاد الأئمة عليهم السلام وقبور العلماء»، وقد طبعت خاتمة الكتاب مع كتاب «نزهة أهل الحرمين» له أيضاً، ولم أقف علىٰ تاريخ تأليف «تحية أهل القبور»، ولو قلنا إن الصدر قد ألَّف كتاب التحفة في نفس تاريخ تأليفه للنزهة، فسنؤرخ كتاب التحفة بسنة ١٣٢٦ هـ وهو تاريخ تأليف النزهة.

(٣) خاتمة تحية أهل القبور بالمأثور المطبوعة مع كتاب نزهة أهل الحرمين (ص ٧٢).

(٤) وفاة زينب الكبرىٰ (ص ٥٤).

(٥) ضياء الصالحين (ص ٣٣٥)، وجل الطبعات الحديثة تنسب الكتاب لمحمد صالح الجوهرجي، والصحيح أن الكتاب من تأليف أحمد المستنبط، كما ذكر هادي الأميني في معجم المطبوعات النجفية (ص ٢٣٥)، لكنه لم يذكر اسمه علىٰ غلاف الكتاب، وأما الجوهرجي فإنما تبرع بنفقة طباعة الكتاب، كما جاء علىٰ غلاف طبعة مطبعة الآداب بتاريخ ١٣٨٩ هـ، انظر مقالة: آثار الحاج محمد صالح الجوهرجي نموذج الباقيات الصالحات لحيدر الجد.
http://alhikmeh.org/yanabeemag/?p=7034

(٦) مصابيح الجنان (ص ٤٧٦)، وقد أحال علىٰ كتابه «بطلة الإسلام زينب الكبرىٰ» وذكر أنه=

ثمّ صارت زيارة زينب تذكر في غالب كتب الزيارات المعاصرة(١)، وبذلك يظهر أنّ إدخال زيارة زينب في كتب الزيارات في التراث الإمامي، كان بعد ظهور القول بوفاتها في الشام وتشييد مرقدها في القرن الثالث عشر، وأما قبل ذلك فلم يكن لزينب أي ذكر في كتب الزيارات الإمامية، وهذا أدل دليل على أن القول بوفاة زينب بالشام والمشهور عند الإمامية اليوم، إنما نشأ عندهم قبيل فترة قريبة بعد ظهور القبر المنسوب لها هناك، وكفى بهذا دليلاً على بطلان انتساب هذا القبر لزينب بمقتضى قواعدهم.

وهذا الدليل ـ وهو خلو الكتب المصنفة في المزارات والزيارات من تعيين قبر زينب الكبرى ـ هو نفس ما استدل به السابقي لإبطال نسبة وفاة زينب الكبرى في مصر(٢)، لكنه لم يعترض على القبر الشامي بهذا المسلك، فلم يستعرض سائر كتب تاريخ الشام وفضائله وخططه، والكتب المصنفة في الزيارات الشامية القديمة وإنما استدل بكتب متأخرة بدءاً من القرن السادس فما بعده(٣)، وما ذلك إلا لعلمه بعدم ورود أي ذكر لزينب في هذه الكتب، كما أنه لم يعرج على كتب

= استقصى الأقوال الواردة في ذلك، ولم أقف على هذا الكتاب.

(١) انظر: الدعاء والزيارة لمحمد الشيرازي (ص ٨٧٠)، والمنتخب الحسيني (ص ٢٢٠)، وأنيس الداعي والزائر لعز الدين بحر العلوم (ص ٢٢٥)، وكلهم نقلوا الصيغة التي ذكرها صاحب كتاب ضياء الصالحين.

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٠ ـ ٥٠).

(٣) وما نقله عن بعض الكتب الشامية المتأخرة، فلا يسلم له، لأن جزءاً من نقولاته مبني على الإيهام والتدليس، كما هو الشأن في استدلاله بكلام ابن عساكر وابن شداد وبعضها مبني على الافتراء المحض كما هو الشأن لما نسبه لعدة من المؤلفين، والذي يسلم من نقولاته فالجواب عنه أنه متأخر جداً ويرجع إلى القرن الثامن كما مضى تفصيله عند الكلام عن تاريخ قبر راوية، وقد مضت مناقشة جملة من نقولات السابقي وتزييفها فلا حاجة لإعادتها هنا.

الزيارات المشهورة في التراث الإمامي والتي مضت الإشارة إليها، وذلك لعدم وجود أي ذكر لزينب فيها.

وبعد ما مضى من البيان، ستقطع بأن ادعاء محمد كاظم القزويني ورودَ ثواب عظيم عن رسول الله ﷺ لزيارة قبر زينب[1]، هو افتراء محض، وأقل ما فيه أنه توهم باطل لا مستند له.

وبعد سرد هذه الأدلة، التي يكفي أحدها للحكم بأن القول بوفاة زينب الكبرى بالشام غلط ولا أصل له ولا دليل عليه، سنتعرض لمناقشة ما يستدل به القائلون بأن زينب الكبرى دفنت في الشام في بلدة راوية التي تسمى اليوم منطقة السيدة زينب.



(١) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٥٩٩)، وأحال المحقق في الهامش على (ص٣٥)، وعند مراجعة تلك الصفحة لم أجد إلا رواية مفتراة على النبي ﷺ منقولة من كتاب الطراز المذهب عن ثواب البكاء على زينب، وليس فيها أي ذكر لزيارة زينب، فلا أدري من أين استنبط القزويني من هذه الرواية أن فيها ثواباً لزيارة زينب!!.



٤ ـ مناقشة الأدلة التي استدل بها لإثبات دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في الشام

عندما تراجع كلام القائلين بدفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في راوية، تجدهم يستدلون بأدلة يدعىٰ أنها دالة علىٰ صحة هذا القول، وقد نظرت فيما استدلوا به، فتبين لي أن استدلالاتهم تدور علىٰ ستة أصناف:

الصنف الأول: أدلة مفتعلة بعد انتساب هذا القبر لزينب، وهي من عمل بعض المتأخرين الذين عجزوا عن الإتيان بدليل علىٰ وفاة زينب في الشام، فلجؤوا إلىٰ اختلاق ألوان من الأدلة لنصرة هذا القول.

الصنف الثاني: استدلالات خاطئة مبنية علىٰ سوء الفهم والتدليس والخيانة في النقل، وجلها من عمل محمد حسنين السابقي.

الصنف الثالث: ما ورد في بعض كتب الزيارات وفضائل الشام من نسبة قبر راوية إلىٰ زينب الكبرىٰ.

الصنف الرابع: ما ورد في بعض كتب الرحلات.

الصنف الخامس: دعوىٰ الشهرة.

الصنف السادس: ادعاء وقوع الكرامات عند القبر المنسوب لزينب الكبرىٰ، وسنناقش هذه الأدلة المتوهمة مناقشة مفصلة.

ـ الصنف الأول: أدلة مختلقة علىٰ وفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بالشام

أ ـ رواية خروج عبد الله بن جعفر رضي الله عنه مع زينب الكبرىٰ رضي الله عنها إلىٰ الشام بسبب المجاعة

عُمدة أدلة القائلين بوفاة زينب في الشام، روايةٌ مختلقة لا أصل لها، زعم

واضعها أن مجاعة أصابت المدينة، فاضطر عبد الله بن جعفر رضي الله عنه للخروج للشام ومعه زوجته زينب رضي الله عنها، حيث كانت له قرىً ومزارع، فتوفيت زينب هناك، ودفنت بإحدى ضيعات عبد الله بن جعفر حيث قبرها اليوم، واعتمد على هذه الرواية جماعة من علماء الإمامية، كالمراغي[1]، والخياباني التبريزي[2]، والنوري الطبرسي[3]، وهاشم الخراساني[4]، وحسن الصدر[5] وعباس القمي[6]،

(١) ذكرها في الخيرات الحسان ـ فارسي ـ (٢/٢٩)، ونقلها عنه الخياباني في وقائع الأيام (ص ٥٢٣)، والسابقي في مرقد العقيلة زينب (ص ٢١٧).

(٢) وقائع الأيام (ص ٥٢٣).

(٣) نقله عنه عباس القمي في هدية الزائرين (ص ٤٥٧)، وانظر مرقد العقيلة زينب (ص ٢٢٦).

(٤) منتخب التواريخ (ص ١٠١ ـ ١٠٣) بواسطة مرقد العقيلة زينب (ص ٢٢٧).

(٥) تحية أهل القبور بالمأثور، طبع جزء منه ملحقاً بكتاب نزهة أهل الحرمين في عمارة المشهدين (ص ٧٢).

ومن غرائب الاعتراضات قول جعفر مرتضى العاملي في كتابه زينب ورقية في الشام (ص ٢٥): «نلاحظ هنا أن العلامة الأمين يقول: «ومما ألحق برسالة نزهة الحرمين الخ..».

ولا ندري لماذا اختار هذا التعبير الاتهامي، وهل لديه شاهد على هذا الإلحاق، ولماذا لم يرد هذا التعبير عند غيره».

أقول: لا وجه لهذا الاعتراض، وليس في كلام محسن الأمين أي اتهام أو إيهام، فإن حسن الصدر صنف كلاً من نزهة أهل الحرمين، وتحية أهل القبور على حدة، وعندما طُبع نزهة أهل الحرمين سنة ١٣٥٤ هـ، أَلحقَ به الطابعُ جزءاً من كتاب تحية أهل القبور، فكتب: «ملحق بالكتاب»، ثمّ نقل ما جاء في كتاب تحية أهل القبور!

فظهر أن جعفر مرتضى العاملي لم يكلف نفسه حتى مراجعة النزهة، وإلا لوجد فيها كلمة «ملحق» التي اعترض على ذكر محسن الأمين لها!

والذي يظهر لي أن هذا تشغيب محض، سببه أن محسن الأمين اعترض على رواية هجرة عبد الله بن جعفر بسبب المجاعة وانتقدها وبين بطلانها بوجوه عدة، ولأن جعفر مرتضى العاملي يخالف محسن الأمين في هذه المسألة، فقد تهجم عليه بهذه الطريقة الغريبة.

(٦) هدية الزائرين (ص ٤٥٧)، مرقد العقيلة زينب (ص ٢٢٦).

والبراقي[1]، وفضل علي القزويني[2]، وفرج العمران[3]، ومحمد بيضون[4]، وجعفر مرتضىٰ العاملي[5]، وحسن الصفار[6]، وغيرهم.

والكلام عن هذه الرواية يقع في وجوه:

الوجه الأول: إن هذه الرواية هي من موضوعات القرن الثالث عشر قطعاً، ولم يُعرفْ إلىٰ الآن ما مصدر هذه الرواية!، وقد صرح جماعة من علماء الإمامية منهم جعفر النقدي ومحسن الأمين، ومحمد علي الطباطبائي وعلي أصغر قائدان[7] بأن هذه الرواية لم توجد في أي مصدر من مصادر التاريخ.

لكن المحقَّقَ أنها من تفردات بعض متأخري الإمامية، يقول هاشم معروف الإمامي: «إنّ الذين رووا أسطورة خروج عبد الله من المدينة إلىٰ قريته بضواحيها مع زوجته عقيلة الطالبيِّين كلّهم من متأخري المؤلفين، ومن غير المعروفين ببعد

(١) نقله عنه محمد حسين حرز الدين، انظر مراقد المعارف (٢٩١/١) الهامش (١).
(٢) الإمام الحسين وأصحابه (٣١٨/٣ ـ ٣١٩).
(٣) وفاة زينب الكبرىٰ المطبوع مع وفيات الأئمة (ص ٤٦٩).
(٤) نقله عنه ابنه في موسوعة كربلاء (٦٤٧/٢)، ومن عجائبه قوله: «ولقد وكّد هذه الرواية بواقعها، كلّ من ابن طولون والهروي وسبط ابن الجوزي والصيادي وغيرهم، كما وكّدها أيضاً أحمد بن خالد الناصري في (طلعة المشتري) وابن عبد البر في (الاستيعاب)، والعبيدلي في تاريخه»، ولا شك أن هذا افتراء صرف، فلا أحد من المذكورين ذكر هذه الرواية ولا أكدها!.
(٥) زينب ورقية في الشام (ص٩٧ ـ ١٠١)، و(ص ١٠٣)، الصحيح من سيرة الإمام علي (٣٢٤/١).
(٦) المرأة العظيمة (ص ٣٤١).
(٧) انظر علىٰ التوالي: أعيان الشيعة (١٧/٥)، الفردوس الأعلىٰ لكاشف الغطاء بتعليق الطباطبائي (ص ٦١) الهامش، زينب الكبرىٰ (ص ١٢٠)، مقالة ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية، منشورة بمجلة العلوم الإنسانية الدولية، العدد ١٩ (٣)، ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢ (ص ٧).

النظر وتحري الحقائق، ولم يسندوها إلى أحد المؤرخين القدامى، ولا إلى أحد الرواة الذين كانوا يتتبعون أحداث تلك الفترة من تاريخ المسلمين»[١].

قلت: إن واضع هذه الرواية، لم يكلف نفسه حتى أن يعيِّن مصدرها أو يختلق لها إسناداً!

فقد ذكر جعفر النقدي أن صاحب «**الطراز المُذهَّب**» نقلها عن بعض المتأخرين، وغير بعيد أن المقصود به محمد المراغي الملقب باعتماد السلطنة (١٣١٣ هـ)، فقد نقل المراغي في كتابه «الخيرات الحسان في تراجم النسوان» قصة المجاعة وخروج عبد الله بن جعفر مع زينب، ولم يعزها إلى أي مصدر[٢] بل صدّرها بقوله: «قال بعض المتتبعين من أهل الاطلاع»[٣]، ونقل محمد حرز الدين أنه سمع محمد حسن الإشتياني يقول: إن هذه الرواية في كتاب من كتب العامة[٤]، إلا أن الوقت لم يسعه لسؤال الإشتياني، ثم مات الإشتياني قبل أن يعرف محمد حرز الدين اسم الكتاب[٥]، ونقلها محمد حسين الأعلمي عن بعض علماء جبل عامل دون أن يسميه[٦].

---

(١) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٢) الخيرات الحسان ـ فارسي ـ (٢٩/٢)، ونقلت الترجمة من مرقد العقيلة زينب للسابقي (ص ٢١٧)، وانظر مراقد المعارف (٢٩٠/١).

(٣) والحق أن هذا القائل المجهول من أهل الاختراع لا الاطلاع.

(٤) أي أهل السنة.

(٥) معارف الرجال (٢٤٠/١ ـ ٢٤١)، ونقل حفيده محمد حسين حرز الدين في تعليقه على مراقد المعارف (٢٩١/١) الهامش (١)، رواية شفوية من كتاب الثمر المجتنى للبراقي، يذكر فيها أن الإشتياني قد ذكر اسم الكتاب الذي وُجِدت فيه هذه الرواية لحسين الخليلي، لكن الخليلي لم يحفظ اسم الكتاب!.

(٦) تراجم أعلام النساء (١٧٢/٢)، وانظر: زينب ورقية في الشام لجعفر مرتضى العاملي (ص ٢٤).

ويبدو أن بعضهم نسب هذا الرواية إلىٰ مصدر لا توجد فيه، قال النقدي: «أغرب من ذلك أنّ بعض من (يدعي وصلاً بليلىٰ) عزاه إلىٰ كتاب لم نجده فيه بعد الفحص والتتبع»[1].

وذكر فضل علي القزويني هذه القصة وعزاها إلىٰ جمع معتمد من المؤرخين دون أن يذكر اسم أي واحد منهم[2]، وساق هذه القصة بزيادة تذكر سبب مرض زينب وعزاها إلىٰ نسخة موجودة عنده دون أن يذكر اسم الكتاب[3]!!.

وكل هذا التعتيم عن مصدر الرواية سببه عدم وجود أي أصل لها، بل هي من قبيل الروايات المختلقة عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها التي مر الكلام عنها في مبحث سابق.

الوجه الثاني: وردت هذه الرواية بصيغ عدة مختلفة، وفيها تناقضات غريبة في بعض تفاصيلها: فمن ذلك أن بعضهم يذكر أن هجرة عبد الله بن جعفر مع زينب إلىٰ الشام كانت في زمن يزيد[4]، وبعضهم يذكر أن ذلك كان في خلافة عبد الملك بن مروان[5]!، وبعضهم يذكر أن القرية التي توفيت فيها زينب كانت فيها ضيعة مملوكة لعبد الله بن جعفر[6]، وبعضهم يذكر أن معاوية هو من أهدىٰ

(١) زينب الكبرىٰ للنقدي (ص ١٢٠).

(٢) الإمام الحسين وأصحابه (٣/٣١٨).

(٣) الإمام الحسين وأصحابه (٣/٣١٩).

(٤) تراجم أعلام النساء (ص ١٧٥).

(٥) تحية أهل القبور بالمأثور، طبع جزء منه ملحقاً بكتاب نزهة أهل الحرمين في عمارة المشهدين (ص ٧٢)، الإمام الحسين وأصحابه (٣/٣١٩).

(٦) الإمام الحسين وأصحابه (٣/٣١٩).

تلك الضيعة لعبد الله ابن جعفر[1]، وبعضهم يذكر أن تلك الأرض التي دفنت فيها زينب إنما أقطعها يزيد لزينب لأنها أبت أن تدخل دمشق[2]، وبعضهم يذكر أن زينب بقيت في تلك الأرض إلىٰ أن توفيت[3]، وبعضهم يذكر أن زينب توفيت بمجرد أن بلغت ذلك الموضع[4]، وبعضهم يذكر أنها بقيت هناك وأنها توفيت لأنها اعتلت ومرضت عندما رأت دم الحسين في جدار بإحدىٰ سكك القرية[5].

أقول: وهناك اختلافات أخرىٰ لم أذكرها، والمقصود أن سبب هذا التناقض والاختلاف أن الرواية لما كانت بدون أي أصل، كانت تروىٰ كيف ما اتفق!

الوجه الثالث: من دلائل الوضع في المتن، أنه لم يُنقل في كتب التاريخ حدوث مجاعة في تلك السنة التي يُدَّعىٰ أن عبد الله بن جعفر خرج فيها إلىٰ الشام، يقول هاشم معروف: «حدثٌ من هذا النوع يصيب مدينة الرسول ﷺ في تلك الفترة من التاريخ لا يتجاهله التاريخ، ولا الذين كانوا يسجلون أحداث العالم الإسلامي صغيرها وكبيرها! مع العلم أنّ المؤرخين لأحداث ٦٥ و٧٤ لم

(١) الخيرات الحسان ـ فارسي ـ (٢٩/٢)، ونقلت الترجمة من مرقد العقيلة زينب للسابقي (ص ٢١٧)، الإمام الحسين وأصحابه (٣١٩/٣).

(٢) نقل محمد حرز الدين ذلك عن محمد حسن الإشتياني، انظر معارف الرجال (١/٢٤٠ ـ ٢٤١)، ومراقد المعارف (٢٩٢/٢).

(٣) نقل محمد حرز الدين ذلك عن محمد حسن الإشتياني، انظر معارف الرجال (١/٢٤٠ ـ ٢٤١)، ومراقد المعارف (٢٩٢/٢).

(٤) مراقد المعارف (٢٩١/١) الهامش، مرقد العقيلة زينب (ص ٢١٥).

(٥) الخيرات الحسان ـ فارسي ـ (٢٩/٢)، ونقلت الترجمة من مرقد العقيلة زينب للسابقي (ص ٢١٧)، الإمام الحسين وأصحابه (٣١٩/٣).

يتعرض أحد منهم لحدث من هذا النوع»[1].

وقد ناقش المرجع الإمامي محسن الأمين متن هذه الرواية مناقشة طويلة، أورد فيها وجوهاً عديدة لردها، لعل أحسنها أنه لم يُنقل أن عبد الله بن جعفر كانت عنده قرىٰ في الشام[2]، فهذا الخبر المختلق يحمل دلائل كذبه في مضمونه.

الوجه الرابع: لقد رد هذه الرواية عدة من علماء الإمامية وكُتّابهم:

فقال محسن الأمين عن هذه الرواية: «قد جرت عادة كثير من الناس إذا رأوا ما لا يعلمون وجهه أن يخترعوا له وجهاً، فتارة يكون له صورة ظاهرية وتارة يكون خرافياً، وتارة يزيد علىٰ الخرافة كهذا»[3].

وقال محمد علي الطباطبائي عن هذا الخبر: «لا أثر له في صفحات التاريخ والسير»[4].

وقال جعفر النقدي: «حديث لا أثر له في كتب التأريخ والسير والأنساب والتراجم ولم يذكره المنقبون في الآثار ممن كتب في أهل البيت... وما أدري (و لا المنجِّم يدري) من أين جاء القائل بحديث المجاعة، وقد خلت عنه زبر الأولين الذين هم أقرب عهداً بأمثال هذه الوقائع من هذا القائل وذويه»[5].

---

(١) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٢٩).

(٢) أعيان الشيعة (٧/١٤٠ ـ ١٤١).

(٣) أعيان الشيعة (٥/١٧).

(٤) الفردوس الأعلىٰ لكاشف الغطاء بتعليق الطباطبائي (ص ٦١) الهامش.

(٥) زينب الكبرىٰ (ص ١٢٠).

ووصف هاشم معروف هذه القصة بأنها أسطورة[١]، وانتقد الكاتب علي أصغر قائدان هذه الرواية بتفصيل وبين مواضع الخلل فيها[٢].

بل إن بعض القائلين بوفاة ودفن زينب في الشام لم يركنوا إلىٰ هذه الرواية، مثل محمد باقر القرشي الذي يقول: «حدوث المجاعة فيما نعتقد لا أساس له من الصحة، لأن المؤرخين والرواة لم يذكروا أنه حدثت مجاعة في يثرب في ذلك الوقت»[٣].

ونظيره أحمد شكر الحسيني فقد رد هذه الرواية مع أنه من القائلين بدفن زينب الكبرىٰ في الشام[٤].

اعتراض جعفر مرتضىٰ العاملي وتناقضه!

مع كل هذه الدلائل الظاهرة والحاكمة بأن هذه الرواية مختلقة ومصنوعة، إلا أن جعفر مرتضىٰ العاملي حاول الدفاع عنها بكلام غريب، فقد أورد كلام محسن الأمين عن عدم وجود هذه الرواية في أي مصدر من مصادر المسلمين، ثم اعترض عليه بعذر واه فقال: «إن عدم الوجدان لا يدل علىٰ عدم الوجود، وكم من المصادر التي تلفت عبر العصور.. فإنها تعد بعشرات الألوف، ولم يصل إلينا منها سوىٰ النزر اليسير»[٥]، وقال في موضع آخر: «إننا لا ندعي لأنفسنا

(١) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٢٩).

(٢) مقالة ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية، منشورة بمجلة العلوم الإنسانية الدولية، العدد ١٩ (٣)، ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢ (ص ٧).

(٣) السيدة زينب رائدة الجهاد (ص ٣٢٧).

(٤) الشمس الطالعة (٢/٢٦٧).

(٥) زينب ورقية في الشام (ص ٣٣).

الإحاطة بمؤلفات السابقين، ولا الاطلاع التام علىٰ كل ما وصل إلينا.. فعدم وجداننا هذه المنقولات لا يدل بالضرورة علىٰ عدم وجودها فلا يحق لنا المبادرة إلىٰ الإنكار والنفي القاطع لها»[1].

قلت: إن هذا الكلام لا يصدر إلا ممن تُعوِزُه الأدلة، فيلجأ لمثل هذه المسالك الغريبة التي لا تمت إلىٰ البحث العلمي وأصول التحقيق بأي صلة، ومن أحسن ما قيل في رد هذا الجواب: إننا لا ندعي عدم الوجدان، بل ندعي وجدان العدم!، ثم إنه قد تقرر عند العقلاء أن البينة علىٰ المدعي، وأن إثبات مسألة ما لا يكون إلا عن دليل، خلافاً للنفي فلا يحتاج إلىٰ دليل، فالمثبت هو الذي عليه أن يقيم البينة علىٰ صحة الدعوىٰ.

ولكنك ستعجب حينما ترىٰ أن جعفر مرتضىٰ ينقض منطق هذا الجواب والاعتذار في نفس الكتاب!، فقد قال في نقده لرواية خروج زينب من المدينة إلىٰ مصر، المروية في كتاب «أخبار الزينبات»: «ما معنىٰ أن لا نجد لها أي ذكر، ولم يُشر إليها بكلمة واحدة أي راو، ولمْ تدون في أي من المصادر التي وصلت إلينا، ولا نُقلت لنا علىٰ لسان أحد من الناس»[2].

وستعلم بذلك أن جعفر مرتضىٰ وقع في تناقض ظاهر، فرواية هجرة زينب إلىٰ الشام بسبب المجاعة التي لا يُعرف مصدرها يعتمد عليها جعفر مرتضىٰ العاملي ويرد علىٰ من ينتقدها لعدم وجودها في أي مصدر!، أما رواية حسن قاسم التي تثبت وفاة زينب في مصر فيعترض عليها العاملي بعدم نقلها في أي

---

(١) زينب ورقية في الشام (ص ١٠٣).

(٢) زينب ورقية في الشام (ص ٥٤).

مصدر، وما ذلك إلا لأنها تناقض مراده في إثبات دفن زينب في الشام، مع العلم أن دعوىٰ حسن قاسم أقوىٰ من دعوىٰ أصحاب رواية المجاعة، لأن حسن قاسم أتعب نفسه ونسب الرواية لكتاب «أخبار الزينبات»، وادعىٰ أنه تأليف يحيىٰ بن الحسن العقيقي العبيدلي، وأنه استنسخ الكتاب من مخطوط، وركب لهذه الرواية إسناداً، ومع ذلك لم يقبل جعفر مرتضىٰ العاملي كلامه، أما صاحب رواية المجاعة فلم يكلف نفسه حتىٰ أن ينسب هذه الرواية إلىٰ مصدر معروف، ومع ذلك فجعفر مرتضىٰ يصدق رواية المجاعة التي لا مصدر لها ويدافع عنها!.

ولا يقتصر تناقض جعفر مرتضىٰ العاملي علىٰ ما قرره في هذا الكتاب، بل إنك حين تراجع كتابه «بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان»، ستجده يقرر هناك ما يناقض كلامه هنا، حيث إن صاحب بيان الأئمة كان ينقل عن مصادر غير معروفة ولا موجودة، فلم يبرر له جعفر مرتضىٰ العاملي ذلك بقوله: «وكم من المصادر التي تلفت عبر العصور»، ولا بقوله: «إننا لا ندعي لأنفسنا الإحاطة بمؤلفات السابقين، ولا الاطلاع التام علىٰ كل ما وصل إلينا.. فعدم وجداننا هذه المنقولات لا يدل بالضرورة علىٰ عدم وجودها»، كما صنع مع رواية المجاعة، بل قال هناك: «إنه قد أسند قسماً آخر من منقولاته الأخرىٰ إلىٰ كتب غير معروفة ولا مألوفة، ولا سمع بها أحد، ولعله لا وجود لها إلا في مخيلة مخترع اسمها الرنان»[1]، وعندما ذكر صاحب بيان الأئمة رواية دون أن يدُل علىٰ مصدرها، علّق جعفر مرتضىٰ معترضاً: «ليته ذكر لنا مصدر هذه الرواية ومن أي مخطوط أخذها»[2]، واعترض العاملي بنفس هذا الاعتراض علىٰ مؤلف بيان

(١) بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان (ص ١٤).

(٢) بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان (ص ٤١).

الأئمة في مواضع كثيرة[1]! ، فلتعجب من هذه الازدواجية العجيبة في منهج جعفر مرتضى العاملي.

ثم لو سلمنا جدلاً بصحة هذا الجواب، وفرضنا أن أصحاب المرقد السنجاري المنسوب لزينب الكبرى في العراق ادعوا أنهم وقفوا على رواية أخرى في دفن زينب بسنجار، وأن بعض أهل العلم أو العامة أو المؤرخين المتتبعين قالوا: «إن أهل البيت لما رجعوا من الشام إلى المدينة، مروا بسنجار فمرضت زينب هناك وماتت»، فإن طولبوا بالدليل، أو قيل لهم إن هذا الخبر لا يوجد في أي مصدر، أجابوا: ليس كل المصادر قد وُجدت بل الكثير منها مفقود، وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، فإنهم بلا ريب، سيفحمون جعفر مرتضى العاملي بمثل حجته، ولن يكون له معهم أي كلام لأنهم احتجوا بمثل ما قرَّره، وأنت خبير بأن هذا مسلك رديء في البحث العلمي، وأنه باب من أبواب اختراع الأكاذيب والخرافات، وبذلك أختم الكلام عن هذه الرواية، وبالله التوفيق.

ب ـ قصة العثور على صخرة في القبر المنسوب لزينب الكبرى رضي الله عنها

لجأ القائلون بوفاة زينب الكبرى في قرية راوية، إلى استحداث دليل آخر على ذلك، وهو كتابةٌ يُدعى أنها وجدت على صخرة كانت على قبر راوية، وقد ذكر محمد حرز الدين قصة في العثور على هذه الصخرة، فنقل عن سادن قبر زينب، أن قبة المرقد سقطت سنة ١٣٠٢هـ، فانخسف جانب منه، فلما أرادوا إعادة بنائه وجدوا داخل القبر صخرة كتب فيها بالخط الكوفي القديم: «هذا قبر السيدة زينت بنت علي بن أبي طالب أمير المؤمنين»، قال السادن: «فوضعناها

(١) انظر: بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان (ص ٢٧، ٣١، ٣٥، ٤٢).

في القبر وهي اليوم موجودة ولا ريب فيه»[1].

ونقل حفيده محمد حسين هذه القصة عن الثمر المجتنىٰ للبراقي[2] بزيادات، منها أن سادن القبر الذي حدّثهم بهذه القصة هو السيد سليم، ومنها أن طول الصخرة كان قدر قامة رجُل، وأن المسلمين واليهود والنصارىٰ عجزوا عن قراءة ما كتب علىٰ الصخرة!، حتىٰ جيء برجل كبير السن عالم بالسير والتواريخ والألسن فتمكن من قراءة ما في الصخرة[3].

وقد ذكر محسن الأمين أنه رأىٰ هذه الصخرة وأن المكتوب عليها: «هذا قبر السيدة زينب المكناة بأم كلثوم بنت سيدنا علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»، قال: «وليس فيها تاريخ، وصورة خطها تدل علىٰ أنها كتبت بعد الستمائة من الهجرة»[4]، وجعل السابقي هذه الصخرة دليلاً علىٰ وفاة زينب الكبرىٰ براوية[5].

والجواب من وجوه:

أولاً: وقع اضطراب في تعيين المكتوب علىٰ الصخرة، فإن السادن

---

(١) مراقد المعارف (١/٢٩١).

(٢) ولعل المقصود به كتاب الثمر المجتبىٰ من خديجة الكبرىٰ في ذرية المصطفىٰ للبراقي، ذكره كامل سلمان الجبوري في مقدمة تحقيقه لكتاب تاريخ النجف للبراقي (ص ١٦)، ونبه علىٰ أن البراقي سماه فيما بعد: كشف الأستار في أولاد خديجة من النبي المختار صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وذكر أن الكتاب مخطوط ومحفوظ في مكتبة كاشف الغطاء تحت رقم (٨٢٨)، وهو مذكور في معجم ما أُلّف عن الرسول وأهل بيته لعبد الجبار الرفاعي (٣/٧٧)، ومعجم ما أُلّف عن المرأة والأسرة لأم علي مشكور (٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧) وذُكر فيهما أن رقم حفظه هو (٢٢متنوعة، و٣٦ مجاميع).

(٣) مراقد المعارف (١/٢٩٠)، الهامش.

(٤) أعيان الشيعة (٧/١٣٦).

(٥) مرقد العقيلة زينب (ص ١٦٣ ـ ١٦٤).

ومحسن الأمين نقلا أن المكتوب فيها كان: «هذا قبر زينب بنت علي»، بينما نقل جماعة من الإمامية منهم الشهرستاني[1]، وذبيح الله المحلاتي[2]، ومحمد كاظم القزويني[3]، أن ما كُتب علىٰ هذه الصخرة هو «زينب الصغرىٰ»، وقد نقل محمد كاظم القزويني صورة المكتوب علىٰ الصخرة في كتابه وهذه هي:

هـذا قبر زينب الصغرى المكنّاة بام كلثوم ابنت علي بن ابي طالب امّهافاطمةالبتول سيّدة نساءالعالمين ابنت سيّدالمرسلين محمّد خاتم النبيين صلّى الله عليه وسلم

وأجاب جعفر مرتضىٰ العاملي عن هذا الاختلاف بأنْ شكَّك في الصورة التي أوردها القزويني، ثم مال إلىٰ أن الصورة هي لصخرةٍ أخرىٰ غير التي ذكرها

(١) نهضة الحسين (ص ١١٤) الهامش.

(٢) رياحين الشريعة (٤/٣١٦)، بواسطة مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٢).

(٣) زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد (ص ٦٠٤ ـ ٦٠٥).

محسن الأمين[1]، وهذا ليس بشيء، فالذي يبدو أن أمر هذه الصخرة اندثر، ولذلك لا يمكن التحقق من صحة وجودها والكتابة التي عليها، كما أن الاعتماد على ما قيل عنها مع هذا الاضطراب والتناقض غير ممكن.

الثاني: إن الذي انتهيت إليه، أن قصة الصخرة مختلقةٌ من سادن القبر ـ وهو أقوى الاحتمالات ـ أو أنها مفتعلة من غيره ممن تولى أمر هذا المشهد قبله، وقد احتمل الشيخ الإمامي هاشم معروف اختلاق هذه القصة فقال: «ولا يمنع من أن تكون الصخرة وُضعت على القبر بعد ذلك بمئات السنين حينما بُني القبر وشيّد بشكله الحالي اعتماداً على الشهرة، أو لأسباب أخرى»[2]، فلو أن هذه القصة وقعت فعلاً فلماذا تفرد بنقلها سادن القبر الزينبي في الشام دون سائر الناس؟، ولماذا لم يظهر خبرُ هذه الصخرة إلا في القرن الرابع عشر بعد أن صار هناك مرقد يشتهر انتسابه لزينب الكبرى؟.

الثالث: إن الحق أنْ لا اعتماد لا على قصة الصخرة وما وجد مكتوباً فيها، ولا على ما جاء في الصورة، فما الذي يثبت أن هذه الصخرة قديمة فعلاً، وما الذي يثبت أنها كانت موجودة على القبر حقاً؟ ولأجل هذا قال المرجع الإمامي محسن الأمين عن هذه الصخرة: «لا يثبت بمثلها شيء»[3].

ونظير هذا أنه كان في دمشق قبر منسوب إلى ملكة بنت الحسين، كانت فيه صخرة كُتب فيها: «هذا قبر السيدة ملكة بنت الحسين ابن أمير المؤمنين»[4]،

(١) زينب ورقية في الشام (ص ٧٥).

(٢) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤٢).

(٣) أعيان الشيعة (١٣٦/٧).

(٤) تسلية المجالس وزينة المجالس (٩٣/٢).

ومن المقطوع به أن هذا القبر مختلق، لأنه لا يُعرف في بنات الحسين من اسمها ملكة!![1]، وقد اندرس أمر هذا القبر بعد هدمه[2].

الرابع: إننا لو سلمنا جدلاً بصحة قصة الصخرة، فإن هذا لا يترتب عليه القول بوفاة زينب الكبرىٰ في هذه القرية، لأن تاريخ هذه الصخرة غير معلوم، وقد احتمل محسن الأمين أن يكون تاريخ كتابتها بعد الستمائة، لكن ذلك ليس بشيء، فإن الذي لا ريب فيه، أن هذه الصخرة كتبت بعد اشتهار نسبة هذا المرقد إلىٰ زينب رضي الله عنها، وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يكتبون علىٰ القبور.

يقول محمد الريشهري الإمامي «لم تكن علىٰ القبور أحجار يكتب عليها اسم المتوفّىٰ عادة وما إلىٰ ذلك، ولهذا يكون احتمال الخطأ والالتباس وارداً بل قويّاً؛ ولذلك نجد قبوراً متعدّدة في أماكن مختلفة تُنسب إلىٰ شخصٍ واحد، كما هو الحال في قبر السيّدة زينب عليها السلام مثلاً»[3].

ج ـ صك وقفية مرقد راوية رضي الله عنها

من الأمور التي احتج بها بعض القائلين بدفن زينب الكبرىٰ في الشام، ما نُقل عن سدنة القبر من امتلاكهم لصك فيه نص بوقف الأراضي المحيطة بالمرقد

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي ـ (٦/٣٩٩) والنسابة الإمامي أبو الحسن العمري في المجدي (ص ٢٨١)، أن الحسين كان له بنتان فقط هما فاطمة وسكينة.

(٢) تسلية المجالس (٢/٩٤)، وقد احتمل الريشهري أن يكون هذا القبر هو الذي شيد عليه مشهد رقية بنت الحسين الموجود الآن، انظر: الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١٩٩)، ونقل أحمد خامة يار نظير ذلك عن الطبسي في كتابه رقية بنت الحسين (ص ٣٤)، كما في مقالته: «قصة مزار الست ملكة بدمشق من الظهور إلىٰ الزوال»، المنشورة علىٰ مدونته:
http://ahmad.kateban.com/post/3231

(٣) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١١٠٦) الهامش ١.

في قرية راوية على عمارة المرقد وبنائه، ونص هذا الصك طويل جداً، ملخصه أن مفتي بعلبك حسين ابن موسى ابن علي الحسيني الشافعي، أوقف جميع ما يملك من الأراضي والبساتين المحيطة بقرية راوية على قبر زينب الكبرى رضي الله عنها، وأما مصرف الوقف فهو عمارة القبر، إضافة إلى أجر من يتولى أموره، وأن تاريخ الوقف كان في سنة ٧٦٨ هـ، وشهد على ذلك أربعة قُضاة، وأن المحكمة صدَّقت هذا الصك في سنة ١٠١٠ هـ[١]، وهذا الصك احتج به سليم آل مرتضى سادن مشهد راوية ليثبت أن المدفونة بالقبر هي زينب الكبرى وادعى أن ولاية القبر له ولآبائه وأجداده[٢]، وقد تعلق محمد حسنين السابقي[٣] وجعفر مرتضى العاملي[٤]، وغيرهما بهذا الصك لإثبات وفاة زينب في راوية، ومناقشة هذه الدعوى تقع في وجهين:

*** الوجه الأول: منعُ ثبوت صحة هذا الصك:**

فالذي أميل إليه وأجزم به من خلال عدة قرائن، هو أن هذا الصك مختلق

---

(١) نشر النص الكامل للصك في مجلة الموسم العدد الخامس والعشرين (ص ١٦ ـ ٢٩) وقد أورد محمد حسين حرز الدين نص الوقف مختصراً في تعليقه على مراقد المعارف (١/٢٨٧) الهامش ١، وذكر السابقي جزءاً منه في كتابه مرقد العقيلة زينب (ص ١٦٥ ـ ١٧٢) وذكر أنه وجد نص الصك في كتاب مخطوط عن زينب رضي الله عنها، من تأليف عبد الرزاق المقرم النجفي (١٣٩١ هـ)، وأحال على كتاب «البيان العام للتبرعات والنفقات في تعمير مقام السيدة زينب» (ص ٤)، وقد ذكر محمد حسين حرز الدين ذلك أيضاً، انظر تعليقه على مراقد المعارف لجده محمد حرز الدين (١/٢٨٧) الهامش ١.

(٢) نقل محمد حسين حرز الدين كلامه من مخطوط الثمر المجتنى للبراقي، انظر مراقد المعارف (١/٢٩٠) الهامش.

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٢)، وانظر أيضاً: (ص ١٣٤) و(ص ١٦٢)، و(ص ١٦٥)، و(ص ١٧٥).

(٤) زينب ورقية في الشام (ص ٨٦ ـ ٩١).

ومزور في القرن الرابع عشر، وأن الذي صنع ذلك هو صاحب هذا الصك والمستفيد الأول منه، وهو سادن المرقد الشامي لزينب، ودلائل ذلك كثيرة[1]:

ـ الدليل الأول:

إنّ الذي احتج بهذا الصك ـ وهو سادن المرقد الشامي ـ إنما يجر النار إلىٰ قرصه، بادعاء أن سائر أراضي راوية تابعة لهذا المرقد المزعوم، وبذلك تكون له السيطرة التامة علىٰ كل مداخيل هذه الأراضي، ولتعلم صحة ما قررته فتأمل مع ما جاء في هذا الصك فيما يتعلق بمصرف هذا الوقف، يقول صاحب الصك: «يُصرف علىٰ عمارة أماكنها... ثم علىٰ خدام ذلك وأرباب شعائره ثم علىٰ المتولي والناظر.... والمزيد لأجوره، وفي الجهات المعينة بحسب الحال علىٰ ما يرىٰ الناظر في ذلك الوقف... وشرط الوقف أن له أن يغير ما شاء من الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان والإعطاء والحرمان بما يراه، وأن يقرر فيه من يشاء ويخرج من يشاء، كل ذلك راجع إلىٰ رأيه ولأولاده وذريته من بعده... وإن خاس الوقف في سنة من السنين عن المعروفات المذكورة فليستدين[2] المتولي المزبور علىٰ المستقبل، ويصرف بحسب ما يراه، وهذا الوقف لا يداخله حاكم ولا محاسب في توجيه وظيفة أو في محاسبة، بل المفوض هو الناظر والمتولي من ذرية الواقف»[3]، قلت: فأنت ترىٰ أن نص هذا الوقف يعطي لمن يتولىٰ القبر التصرف المطلق في جميع الأراضي المحيطة بالقبر، إضافة إلىٰ أنه

(١) إن هذا الصك لوحده بحاجة إلىٰ دراسة مستقلة، ونصه طويل جداً يقع في ١٣ صفحة، ولم أفصل في نقده واكتفيت بذكر بعد الدلائل علىٰ اختلاقه ووضعه.

(٢) كذا والصواب: فليستدن.

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ١٦٩ ـ ١٧٠).

سيضع يده على كامل مداخيلها، فبعد المصرف الأول وهو عمارة المرقد ـ والذي سيستفيد منه السادن بالدرجة الأولى ـ فإن المصرف الثاني للوقف ينفق على العاملين في المرقد وعلى رأسهم السادن!!، ثم إن ما فضَلَ عن النفقات يذهب أيضاً إلى جيب السادن، ثم إن نص الوقف يعطي السادن الصلاحية التامة للتصرف في أموال المرقد كيفما يشاء وبدون أي محاسبة حتى من الحاكم، وفوق كل هذا فإن الوقف يصير متوارثاً في ذرية السادن!!.

أقول: وبعد كل هذا هل تشك أن هذا الوقف إنما صُنع على هوى سادن المرقد؟، وقد شكَّك الباحث الإمامي على أصغر قائدان في صحة هذا الصك لكون المصدر الوحيد له هو السادن، فقال: «مصدرها غير معلوم وغير واضح حتى نستند به... وهذا أيضاً قول متولي المرقد، ويشبه كثيراً القصص العامية، ولا يمت بأي صلة إلى الحجة والبرهان القاطع»[1].

ـ الدليل الثاني:

من الأمور التي تشهد على بطلان هذا الصك وكونه مزوراً، ادعاء صاحبه أنه كُتب في سنة ٧٦٨ هـ، وأن أول القضاة الذين شهدوا على صحته، هو قاضي القضاة مصطفى أفندي بن مصطفى أفندي، وهذا كذب ظاهر:

فأولاً: لقب أفندي من الألقاب التي شاعت في عهد الخلافة العثمانية، ويطلق على «أصحاب الوظائف الدينية والمدنية ورجال الشريعة والعلماء»[2]،

(١) مقالة ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية، منشورة بمجلة العلوم الإنسانية الدولية، العدد ١٩ (٣)، ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢ (ص ٨).

(٢) الألقاب والوظائف العثمانية للدكتور مصطفى بركات (ص ١٥٠).

فإذا تقرر ذلك، فدعوىٰ كون تاريخ الصك هو ٧٦٨ هـ دليل علىٰ جهل مختلق الصك بالتاريخ، لأن العثمانيين إنما فتحوا دمشق سنة ٩٢٢ هـ[١].

وثانياً: قد بحثتُ في كتب التراجم المصنفة في رجال القرن الثامن للهجرة فلم أجد أثراً لاستعمال العلماء والقضاة في بلاد العرب للقب «أفندي»، وإنما ابتدأ استعماله في القرن العاشر[٢] وكان يطلق علىٰ العلماء والمشايخ علىٰ وجه التعظيم لهم، ثم في القرن الثاني عشر والثالث عشر أصبح لقباً ملازماً لكل من له منصب ديني، سواء في الفتيا أو المشيخة أو القضاء[٣]، وهذا دليل ظاهر علىٰ أن مختلق الصك استعمل لغة زمنه في كتابة صك منسوب إلىٰ القرن الثامن!.

ـ الدليل الثالث:

إن لغة الصك بعيدة عن لغة الصكوك والأوقاف في القرن الثامن، لأمور عدة؛

منها: ما فيه من الطول المفرط والإغراق في التفاصيل مما ليس معهوداً في نصوص الأوقاف في تلك الفترة.

ومنها: أني لم أجد أثراً لأسماء القضاة المذكورين فيه في كتب التراجم، مع أن بعضهم تولىٰ منصب قاضي القضاة كمصطفىٰ أفندي حيث لم أعثر علىٰ ترجمة له في الكتب المصنفة لتراجم علماء القرن الثامن، ومن يبلغ هذا المنزلة

(١) وقد عاصر ذلك المؤرخ الدمشقي محمد بن علي ابن طولون (٩٥٣ هـ)، وروىٰ طرفاً من تفاصيله، انظر مفاكهة الخلان بحوادث الزمان (ص ٣٤٣)، وانظر تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص ١٩٢).

(٢) انظر الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة (٢/٤٤)، و(٣/١٠٦)، و(٣/١٣٢).

(٣) راجع فهارس كتاب سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، وكتاب حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر.

لا تغفل عنه كتب التراجم.

ومنها: أن أسماء القضاة ذُكرت بطريقة غريبة غير معهودة عن الكتابة التوثيقية للصكوك، فقد جاء في نص الصك أن القضاة الذين شهدوا بصحته هم: مصطفىٰ أفندي بن مصطفىٰ أفندي، وإبراهيم القاضي، ومحمد عجلان الحسيني، وعلي ابن ناجي، وخليل بن إبراهيم القاضي، ويونس بن نور الدين الحسيني، والشيخ محمد بن شيخ الإسلام عز الدين الحنبلي، قلت: ووجه الغرابة أن المعهود في كتابات القرن الثامن أن القاضي يوقع بكتابة اسمه واسم أبيه وجده، وفي بعض الأحيان يذكر الأب الرابع، كما أن العلماء كانوا يحرصون علىٰ ذكر النسبة إلىٰ بلد المولد أو المسكن، أما ما ورد في هذا الصك، فليس فيه شيء من ذلك.

ـ الدليل الرابع:

من الدلائل التي حملتني علىٰ القطع بأن هذا الصك مختلق ومفترىٰ، وأنه وُضع بعد القرن الثالث عشر، ما جاء فيه من المبالغة والغلو في زينب رضي الله عنها بما ليس معهوداً ولا معروفاً إلا في القرن الثالث عشر.

فقد وُصفت زينب في نص الوقف بأنها «السيدة الجليلة، صاحبة الفضل والفضيلة، الصديقة الطاهرة الزكية الفاخرة، الزاهدة العابدة الراكعة الساجدة، التي شرفت بقبرها قرية راوية، شقيقة السبطين، وبضعة البضعة المحمدية، والجوهرة الأحمدية الفاطمية العلوية، ورابطة عقد التولية السرمدية، من خصها الله تعالىٰ بالكرامة الأبدية، السيدة الجليلة أم كلثوم زينب الكبرىٰ»[1].

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٦٩)، زينب ورقية في الشام (ص ٨٨).

وهذه الأوصاف التي وقع في بعض ألفاظها غلو ظاهر، مثل وصف زينب بأنها رابطة عقد التولية السرمدية وصاحبة الكرامة الأبدية، لم أعثر على نظيرها عن زينب في سائر الكتب التي ترجمت لها إلى القرن الثالث عشر، وقد مضى بتفصيل أن الغلو في زينب إنما ظهر بعد ظهور كتب المقاتل المتأخرة والمليئة بالكذب والاختلاق، فما جاء من المبالغة في أوصاف زينب والغلو فيها شاهد واضح على تأخره عن القرن الثامن بقرون.

ـ الدليل الخامس:

إن مما يؤكد أن هذا الصك مصنوع ومتأخر، هو أن أول من أظهره وهو سليم آل مرتضى لم تقتصر سلطته على القبر المنسوب إلى زينب في الشام، بل امتدت سلطته إلى قبور أخرى، يقول محسن الأمين عن ذرية سليم آل مرتضى: «الذين يسكنون دمشق بيدهم إلى اليوم التولية على المشهد المنسوب للسيدة زينب الصغرى المكناة بأم كلثوم بنت أمير المؤمنين عليه السلام الموجود بقرية راوية، وقد تكلمنا على هذا المشهد مفصلاً فيما يأتي من ترجمتها، والتولية على أوقافه، وعلى المشهد المنسوب إلى النبي نوح بقرية الكرك وأوقافه، وهي كثيرة قد ذهب أكثرها، وقد كانت لهم التولية على المشهد المنسوب إلى السيدة رقية بنت أمير المؤمنين علي عليه السلام بمحلة العمارة بدمشق»[1].

وذكر فرج آل عمران القطيفي أن سليم بن مرتضى كان قيِّماً على المشاهد المشيدة على القبور المنسوبة إلى كل من زينب الصغرى[2] وسكينة بنت

---

(١) أعيان الشيعة (٧/١٠).

(٢) لا صحة لدفن زينب الصغرى في مقبرة الباب الصغير، وإنما ظهر ذلك في عصور متأخر لعله القرن التاسع.

الحسين[(١)] وعبد الله بن زين العابدين[(٢)]، إضافة إلى مشهد الرؤوس وهو بناء شُيِّد على الموضع الذي يُدعى أنه مكان دفن رؤوس جماعة من آل البيت الذين قتلوا في كربلاء[(٣)].

---

(١) مضى فيما سبق أن جماعة من قدماء المؤرخين والنسابين نصوا على وفاة سكينة بنت الحسين في المدينة منهم الواقدي وابن سعد، والبلاذري، وابن حبان، وابن خلكان، راجع (ص ١٦٢).

(٢) لم أقف على من نص على وفاته لكن الأقرب أن وفاته بالمدينة مثل أبيه، ويبعد أن يكون دخل الشام أصلاً، فإنه لو دخلها لذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق، وأما القبر المنسوب له بدمشق فلا أصل له.

(٣) وهذا المشهد لا يصح أيضاً، وهو متأخر جداً، فقد راجعت جملة من كتب الزيارات التي تعرضت لذكر المدفونين في مقبرة الباب الصغير مثل الإشارات في معرفة الزيارات للهروي ونزهة الأنام للبدري والزيارات للعدوي، فلم أجدهم يذكرون دفن رؤوس شهداء كربلاء في مقبرة الباب الصغير، ويبدو أن هذا المشهد حدث في القرن الرابع عشر، فقد ذكر محسن الأمين في أعيان الشيعة (١/٦٢٧) كيف تطور هذا المشهد من كونه مدفن ثلاثة رؤوس في تاريخ قريب من سنة ١٣٢٤ هـ إلى مدفن عدة من شهداء كربلاء بعد هذا التاريخ بسنين، وقد ذكر محمود الغريفي أن سليم بن مرتضى هو من سعى في تشييد المشهد سنة ١٣٣٠ هـ وذكر في ذلك قصة مطولة نقلا عن الأزهار الأرجية، انظر كتاب مشهد الرؤوس (ص ٣٢ ـ ٣٤) والأمر بحاجة إلى بحث أوسع لمعرفة تاريخ اختلاق هذا المشهد.

وقد اختلف في موضع دفن الرؤوس، فابن سعد يذكر أن ذكوان أبا خالد استأذن ابن زياد في دفن الرؤوس بعد وصولهم إلى الكوفة فأذن له فدفنها بالجبانة، الطبقات لابن سعد طبعة الخانجي (٦/٤٤٦)، أما أبو مخنف فروى أن الرؤوس أرسلت إلى يزيد، تاريخ الطبري (٥/٤٥٩) والأقرب ما ذكره ابن سعد، وأما الإمامية فمنهم من ذهب إلى كون الرؤوس مدفونة في كربلاء كما مال إليه محسن رنجبر، ومنهم من نصر القول المتأخر بدفنها في دمشق كمحسن الأمين في أعيان الشيعة (١/٦٢٧)، انظر للتفصيل مقالة «الرأس المقدّس للإمام الحسين عليه السلام ورؤوس بقيّة الشهداء، مصيرهم ومحلّ دفنهم» للباحث الإمامي محسن رنجبر، منشورة بمجلة نهضة عاشوراء، العدد الأول (ص ١٠٦ ـ ١٠٨).

فيبدو أن سليم بن مرتضىٰ صاحب الصك المزعوم متخصص في التسلط علىٰ القبور وأوقافها، فلم يقتصر سلطانه علىٰ القبر المنسوب إلىٰ زينب الكبرىٰ بل امتد إلىٰ سبعة قبور أخرىٰ كلها مزورة ومصنوعة، فمن يكون بهذه الحال لا يوثق به، لوجود شبهة قوية في افتعاله لهذا الصك من أجل مصلحته الخاصة، ومصلحة من يأتي بعده من ذريته، ولذلك لا تستغرب حين تعلم أن ذريته ورثوا سلطة القيام علىٰ هذه المشاهد بعد وفاته[1].

❋ الوجه الثاني في نقض الاستدلال بالصك: بمنع دلالته علىٰ وفاة زينب الكبرىٰ  **ودفنها في راوية:**

فلو تغاضينا عن كل الإشكالات التي تشوب هذا الصك، وسلَّمنا بصحته، فإن غاية ما يقال: إن صاحب الصك والذين شهدوا علىٰ ما فيه، كانوا يرون أن هذا القبر لزينب الكبرىٰ، لكن هذا لا تقوم به حجة، فكلامهم بحاجة إلىٰ دليل والدليل قاطع بغلطهم، لأن هؤلاء إنما قالوا بهذه المقالة في القرن الثامن، فقولهم لا بد له من حجة وبينة، ولو كان هذا القبر لزينب الكبرىٰ لما خفي الأمر علىٰ كبار المؤرخين، وعلىٰ رأسهم ابن عساكر وغيره من المؤرخين الدمشقيين الذين ذكروا أن القبر لامرأة من أهل البيت لم يحفظ نسبها!

---

(١) مضىٰ نقل كلام محسن الأمين في تولي ذرية آل مرتضىٰ لجملة من المشاهد المنسوبة لآل البيت في دمشق وغيرها، وذكر فرج آل عمران القطيفي في الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية (٤٢/٧) أن رضا بن سليم هو من ورث أباه في القيام علىٰ المشاهد المذكورة، وبعد وفاته صار أخوه حسني هو القيم علىٰ هذه المشاهد، وقد تسلسلت وراثة التولية علىٰ هذا المشهد في ذرية سليم آل مرتضىٰ إلىٰ اليوم، انظر مقالة «المتولون» المنشورة بمجلة الموسم العدد الخامس والعشرين (ص ١٣ ـ ٣٠).

ـ الصنف الثاني: استدلالات خاطئة مبنية على سوء الفهم والتدليس والخيانة في النقل، وجلها من عمل محمد حسنين السابقي

قد فصلت الكلام عن الصنف الثاني، لما تعرضت لنقد كتاب «مرقد العقيلة زينب»[1]، فلا حاجة لإعادته هنا.

ـ الصنف الثالث: كلام أصحاب كتب الزيارات وفضائل الشام

احتج محمد حسنين السابقي على صحة المرقد المنسوب لزينب في قرية راوية بما جاء في كلام بعض أصحاب كتب الزيارات وفضائل الشام من قولهم إن دفينة راوية هي زينب الكبرى[2]، وهذا الاستدلال واه ولا يصح وبيانه من وجوه:

الأول: لقد أسلفت فيما مضى عن تاريخ قبر راوية أن هذا القبر ظهر في المائة السادسة للهجرة، ونُسب في أول أمره إلى امرأة من أهل البيت تسمى أم كلثوم دون أن يعرف نسبها، ثم مع مُضي الزمان وتعاقب الأجيال صار ينسب لزينب الصغرى، ثم نُسب عند من تأخر إلى زينب الكبرى، فكيف يصح أن يُترك القول القديم في هذه المسألة ويصار إلى قول حادث لا أصل له ولا دليل عليه!!.

الثاني: إن ابتداء نسبة قبر راوية إلى زينب الكبرى إنما يرجع إلى القرن الثامن على أقصى تقدير، وأول من أثبت دفن زينب الكبرى في الشام من أصحاب كتب المزارات هو أبو البقاء البدري، وقد عزا ذلك إلى أبي بكر الموصلي وإبراهيم الناجي، ثم تبعه من جاء بعده كالعدوي وغيره[3]، وكلام هؤلاء لا تقوم به حجة،

(١) راجع مبحث نقد منهج السابقي في سبكه لأدلة ترجيح القبر الشامي لزينب رضي الله عنها (ص ١٩٠ ـ ٢٤٥).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٣ ـ ١٧٥).

(٣) مضت الإحالة على أقوالهم، في مبحث تاريخ مرقد راوية.

لأنه ليس قائماً على أي بينة، ويكفي في سقوطه أنه قولٌ محدثٌ في القرن الثامن بعد وفاة زينب بعدة قرون، وكلام هؤلاء معارض بقول ابن عساكر وجماعة من المؤرخين الدمشقيين الذين وافقوه في القول بأن دفينة راوية هي امرأة من أهل البيت تسمى أم كلثوم ولا يحفظ نسبها![1]، وكلام ابن عساكر ومن تبعه، أقدم من كلام القائلين بأن زينب مدفونة في راوية الذي ظهر في القرن الثامن، وبما أن قول المتأخرين محدث ولا دليل عليه فينبغي اطراحه والإعراض عنه.

الثالث: إن من نظر في الكتب المصنفة في الزيارات وفضائل البلدان سواء تعلق الأمر بكتب الزيارات الشامية أو المصرية أو الحجازية، وتفحص ما ورد فيها في تعيين المدفونين من الصحابة وأهل البيت في الشام، ينتهي إلى أن التحقيق يقضي بالإعراض عما ورد فيها من تعيين قبور الصحابة والآل، وذلك لأمور:

الأمر الأول: قد مضى فيما سبق أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين كانوا لا يبنون على القبور ولا يكتبون عليها، كما أنهم كانوا يُدفنون في المقابر العامة للمسلمين، ولم يكونوا يخصصون لأنفسهم مكاناً خاصاً إلا في النادر[2]، ولذلك كانت تقتصر معرفة موضع القبر على من حضر الدفن أو شهده، أو بلغه

---

(١) مضت الإحالة على أقوالهم، في مبحث تاريخ مرقد راوية.

(٢) مثل ما وقع لطلحة بن عبيد الله رضي الله عنه إذ استشهد في وقعة الجمل فدفن في شط ثم نقله أهله بعد ذلك إلى دار من دور أبي بكرة في البصرة، راجع: مصنف ابن أبي شيبة (٧ /٥٣٦)، ومثل ما وقع لعلي رضي الله عنه فقد دفنه أبناؤه في قصر الإمارة بالكوفة راجع: الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (١٣٤/٨)، وقيل إن ذلك كان خوفاً من أن ينبش الخوارج قبره رضي الله عنه، وقيل إنه دفن عند مسجد الجماعة في الرحبة بالكوفة، الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي ـ (٣٦/٥).

ذلك عمن سلفه من أهل بيته، ثم مع تعاقب الأزمان وتبدل الأجيال وطروء بعض الحوادث[1] اندرست قبورهم، فلم تعد مواضع قبور الصحابة معلومة، وما أحسن قول من قال: إنه لا يصح قبر نبي أو صحابي سوىٰ قبر نبينا محمد ﷺ وقبر صاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهذا قول صحيح، وأما سائر القبور التي تنسب إلىٰ الصحابة وأهل البيت فلا يصح منها شيء.

وإنما ظهر البناء علىٰ القبور وتشييد الأبنية عليها في القرن الثالث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم يكن علىٰ عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام لا في الحجاز ولا اليمن ولا الشام ولا العراق ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب ولم يكن قد أحدث مشهد لا علىٰ قبر نبي ولا صاحب ولا أحد من أهل البيت ولا صالح أصلاً؛ بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك. وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة وكثر فيهم الزنادقة الملبسون علىٰ المسلمين وفشت فيهم كلمة أهل البدع وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة»[2]، وقال أيضاً: «بناء المشاهد علىٰ القبور والوقف عليها فبدعة؛ لم يكن علىٰ عهد الصحابة؛ ولا التابعين؛ ولا تابعيهم؛ بل ولا علىٰ عهد الأربعة»[3].

---

(١) مثاله قول أبي الحسن الهروي في الإشارات (ص ٢٢): «بالجبانة التي بدمشق خلق كثير من المشايخ والصالحين اختصرناهم خوف التطويل، ويقال: بها سبعون رجلاً من الصحابة رضي الله عنهم، والله أعلم بالصحيح، وقيل: إن جبانة دمشق حرثت وزرعت مقدار مائة سنة فلذلك لا تعرف القبور، والله أعلم».

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٧/٤٦٦).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٣١/١١).

وترىٰ الدكتورة سعاد ماهر ـ المتخصصة بعلم الآثار ـ «أن أقدم ضريح في الإسلام أُقِيمَت عليه قبة يرجع إلىٰ القرن الثالث الهجري»[1]، وكان هذا في سنة ٢٨٤ هـ حين توفي الخليفة المنتصر العباسي، قال الطبري: «وهو أول خليفة من بني العباس ـ فيما بعد ـ عُرف قبره، وذلك أن أمه طلبت إظهار قبره»[2]، ومع أن هذا النص غير صريح في وجود ضريح أو قبة علىٰ القبر وقتها، غير أنه من أقدم الوثائق التاريخية التي تؤرخ بداية حدوث البناء علىٰ القبور، ولا أدل علىٰ ذلك من قول الطبري إن المنتصر هو أول خليفة عباسي عُرف قبره، فكل من قبله من الخلفاء لم تعرف قبورهم لِما كانوا عليه من عدم البناء علىٰ القبور أو تمييز قبور المشهورين عن غيرهم من العامة، فالكل كان يدفن بصورة واحدة دون تمييز، وهذا أدىٰ إلىٰ ضياع القبور وعدم العلم بعينها، وقد مات ما لا يحصىٰ من الصحابة بمكة والمدينة، وذهبت قبورهم مع مضي الزمان فلم تعرف، ولذا قال أبو الحسن الهروي: «بمكة خلق كثير من الصحابة.... وأكثرهم لا تعرف قبورهم»[3]، وذكر عدة من الصحابة المدفونين بالبقيع في المدينة ثم قال: «وخلق كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، منهم من يعرف قبره ومنهم من لا يعرف قبره»[4]، وقال علي القاري: «دفن بمكة كثير من الصحابة الكرام أما مقابرهم فغير معروفة»[5].

ولذا فما حدث بعد الصحابة بزمن من نسبة عدة قبور إليهم وبناء مشاهد

---

(١) مساجد مصر وأولياؤها الصالحون (١/٤٦).

(٢) تاريخ الطبري (٩/٢٥٤).

(٣) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات (ص ٧٧).

(٤) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات (ص ٨٠).

(٥) الأسرار المرفوعة (ص ٤٠٢).

عليها لا عبرة به، لأن ذلك حدث بعد زمن طويل من وفاتهم، والتحقيق أنه لا يعرف من قبور الصحابة على التعيين إلا قلة قليلة نادرة، ولقد شهد بذلك الشيخ الإمامي حيدر حب الله حيث يقول: «ومن هنا، يرى الكثير من الناقدين والمحقّقين في هذا المجال مثل السيد محسن الأمين العاملي وغيره، أنّ آلافاً ـ وربما عشرات الآلاف ـ من القبور أو الأماكن المنسوبة لأنبياء أو أئمّة أو صحابة أو أولياء أو شخصيّات معينة.. لا يوجد أيّ دليل علمي يفيد الظنّ الغالب على صحّة الانتساب فيها، وأنّ ما هو ثابت لا يتعدّى ـ ممّا هو مدّعى على امتداد العالم الإسلامي ـ نسبة الواحد في المائة، وإنّما هي تقاليد وموروثات شعبيّة لا تقوم على معطيات علميّة»[1]، فإذا تقرر ذلك فلا ينبغي الاعتماد على ما جاء في كتب الزيارات من نسبة جملة من القبور إلى الصحابة.

الأمر الثاني: إن جملة كبيرة من المصنفين في باب فضائل البلدان والزيارات هم ممن لا خبرة لهم بالتاريخ أو علم الحديث، كما أن جلهم ممن لا حظ له في التحقيق، خاصة المتأخرون منهم بداية من القرن السابع فما بعده، فمن تأمل في كتبهم وجد أن جل اعتمادهم على ما يشاع ويقال دون تحقيق أو نظر، والأمثلة على ذلك عديدة يصعب حصرها هنا، لكني سأكتفي بأمثلة قليلة الغرض منها التمثيل لا الاستقصاء:

فمن ذلك: أنهم يذكرون مشهداً منسوباً لفلان من الصحابة وآل البيت، مع أن هذا الذي ينسب إليه هذا المشهد لم يُخلق أصلاً ولا وجود له في كتب التراجم أو الأنساب[2]، مثل:

---

(١) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٥/٥٢٧).

(٢) اقتصرت في توثيق مواضع وفيات الصحابة من كتاب طبقات ابن سعد لقدمه كونه عاش في القرن=

ـ قبر سكينة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه[1]، ولم يذكر النسابون بنتاً لأبي بكر الصديق اسمها سكينة[2].

ـ قبر محمد بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب[3]، ولم يذكر في كتب الأنساب ابن للحسن باسم إبراهيم[4]، فضلاً عن أن المتفق عليه بين النسابين أن عقب الحسن إنما استمر في زيد بن الحسن والحسن المثنى فقط[5].

ـ قبر المحسّن بن الحسين رضي الله عنه بمشهد الدكة بحلب[6]، ومشهد الصبيان أحمد والقاسم أولاد الحسين رضي الله عنه في مدائن العراق[7]، مع أن أهل العلم بالنسب لم يذكروا في أبناء الحسين من اسمه محسن أو أحمد أو القاسم[8].

ـ قبر أم الحسن بنت حمزة بن جعفر الصادق بدمشق[9]، ولم يذكر في

= الثالث، ولاعتماده في الغالب على الروايات المسندة في تحديد وفيات الصحابة، كما أن الغاية هي التنبيه على القول القديم في المسألة، وأن ما ورد في كتب الزيارات قول متأخر.

(١) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢١).

(٢) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي (٤٠٠/٦) أن أبناء أبي بكر الصديق هم: عبد الله وأسماء وعبد الرحمن وعائشة ومحمد وأم كلثوم.

(٣) الإشارات إلى معرفة الزيارات للهروي (ص ٧١).

(٤) لم يذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي (٢٥٣/٦) أن للحسن بن علي ابناً اسمه إبراهيم.

(٥) انظر: المعقبين من ولد أمير المؤمنين (ص ٥٩).

(٦) الإشارات إلى معرفة الزيارات للهروي (ص ١٦).

(٧) الإشارات إلى معرفة الزيارات للهروي (ص ٦٨).

(٨) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي (٤٠٠/٦) أن أبناء الحسين هم: علي الأكبر وعلي الأصغر وفاطمة وسكينة.

(٩) الإشارات إلى معرفة الزيارات للهروي (ص ٢٢).

كتب الأنساب ابن لجعفر الصادق اسمه حمزة[1].

ـ قبر آمنة بنت الباقر بمصر[2]، ولم يذكر في كتب الأنساب ابنة للباقر اسمها آمنة[3].

ـ قبر يحيىٰ بن زيد بن الحسن، ولم يذكر في كتب الأنساب ابن لزيد بن الحسن اسمه يحيىٰ[4].

ومن ذلك أنهم يذكرون أن فلاناً من الصحابة دفن في الموضع الفلاني والثابت أن مكان موته في موضع آخر مثل:

ـ قبر أبي بن كعب في دمشق[5]، والصحيح أنه مات بالمدينة[6].

ـ قبر معاذ بن جبل في دمشق[7] والصحيح أنه مات بالأردن[8].

ـ قبر ضرار بن بالأزور في دمشق[9] والصحيح أنه استشهد باليمامة[10].

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي (٥٤٣/٧) أن أبناء جعفر هم: إسماعيل وعبد الله وأم فروة وموسىٰ وإسحاق ومحمد وفاطمة ويحيىٰ والعباس وأسماء وفاطمة الصغرىٰ.

(٢) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات للهروي (ص ٣٨).

(٣) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي (٣١٥/٧) أن أبناء أبي جعفر الباقر هم: جعفر وعبد الله وإبراهيم وعلي وزينب وأم سلمة.

(٤) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي (٥٤٢/٧) أن أبناء زيد بن الحسن هم: محمد والقاسم وأم كلثوم وعلي وإبراهيم وزيد وعيسىٰ وإسماعيل وإسحاق الأعور وعبد الله، وانظر المعقبين من ولد أمير المؤمنين للنسابة يحيىٰ بن الحسن العقيقي تحقيق فارس حسون (ص ٣٧ ـ ٣٨).

(٥) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٢).

(٦) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٤٦٦/٣).

(٧) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٢).

(٨) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٥٥٤/٣).

(٩) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٢).

(١٠) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (١٦٢/٨).

ـ قبر عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق بدمشق[1]، والصحيح أنه دفن في مكة[2].

ـ قبر أبي دجانة سماك بن خرشة بقرىٰ الطور ومؤتة في الشام[3]، والصحيح أنه استشهد باليمامة في نجد[4].

ـ قبر البراء بن مالك في الموصل[5]، والصحيح أن وفاته كانت بتستر ببلاد فارس[6].

ومن ذلك ما يذكرونه من المشاهد المنسوبة للأنبياء ومن سلف من الأمم السابقة، وتتبع الأمثلة علىٰ ذلك عسير، لأن ذلك يصعب حصره، فمن نظر في كتاب «الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات» للهروي يعجب مما يذكره من المشاهد المنسوبة للأنبياء، فلا يكاد يذكر موضعاً إلا ويحكي عن دفن نبي من الأنبياء فيه!، والأغرب والأعجب هو تكرر المشاهد المنسوبة إلىٰ الأنبياء في أكثر من موضع، ويلحق بذلك ما ينسب إلىٰ الأنبياء من آثار ومقامات وغيرها من الأمور التي لا تقوم عليها أي حجة، حتىٰ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «عَامَّة القبور المنسوبة إلىٰ الأنبياء كذب»[7]، ومع كل ذلك فإن كتب الزيارات مملوءة من هذه الأمور الخاطئة، فكيف يعتمد عليها وحالها كذلك؟.

---

(١) نزهة الأنام في محاسن الشام (ص ٢٢٢).

(٢) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٥/٢٢).

(٣) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات للهروي (ص ٢٦).

(٤) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٣/٥١٦).

(٥) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات للهروي (ص ٦٣).

(٦) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٩/١٧).

(٧) الفتاوىٰ الكبرىٰ (٥/٤٤٤).

الأمر الثالث: إن أول مُصنِّف في الزيارات ذكر دفن زينب الكبرىٰ في قرية راوية بدمشق هو أبو البقاء البدري كما مضىٰ، وقد نقل ذلك عن أبي بكر الموصلي وغيره، وقد مضىٰ أنني لم أقف علىٰ ما نُسب لأبي بكر الموصلي في كتابه «الفتوح»، غير أن الموصلي لا يختلف حاله عن حال المصنفين في كتب الزيارات، إذ أنه إنما يحكىٰ ما يشاع ويقال ولا يَتَثَبَّت من نسبة المشاهد إلىٰ أصحابها، فهو يصرح بدفن حفصة بنت عمر رضي الله عنهما ببعلبك في الشام[1]، مع أن الثابت أنها توفيت بالمدينة[2]، ويكفي في بيان شهرة بطلان هذا القبر أن مثل أبي الحسن الهروي ـ علىٰ ما مضىٰ منه من الأوهام ـ قد نبه علىٰ بطلان نسبة هذا القبر إلىٰ حفصة لاشتهار وفاتها بالمدينة[3]، فمن يخفىٰ عليه مثل هذا مع شهرته، لا ينبغي الاعتماد علىٰ قوله، فكيف إذا كان قوله مخالفاً لقول من تقدمه من مؤرخي دمشق كابن عساكر ومن وافقه.

وأما الاستدلال بكلام أبي البقاء البدري فهو أيضاً غير متجه، فإضافة إلىٰ ما مضىٰ من تأخر زمنه ومخالفته لثقات المؤرخين كابن عساكر، فإنه قد قرر ما يقال ويشاع عن قبور أربعة من الصحابة مضت الإشارة إليهم، وهم أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وضرار بن الأزور وأبو دجانة، وكلهم دفنوا في غير الموضع الذي نسبهم إليهم البدري مما يدل علىٰ أنه ليس ملمًّا بالتاريخ ولم يكلف نفسه التحقق من هذه القبور.

---

(١) مخطوط فتوح الرحمن [ق ٣٦/ب]، محفوظ بمكتبة الدولة في برلين برقم (We ١٥٦٠)، وقد ذكر بعدها زيارته لقبر مالك الأشتر ببعلبك أيضاً.

(٢) الطبقات لابن سعد ـ طبعة الخانجي (٨٤/١٠).

(٣) الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات للهروي (ص ١٩)، وقد مال الهروي إلىٰ أن المدفونة في بعلبك هي أم حفص أخت معاذ بن جبل.

ولذا انتقد الباحث الإمامي علي أصغر قائدان كلام البدري ومن تابعه فقال: «انفرد البدري في «نزهة الأنام في محاسن الشام» بذكر هذا القبر والمدفن للسيدة زينب المكناة بأم كلثوم، ... ولا يستند قوله إلىٰ المصادر التاريخية أوالجغرافية، بل يميل إلىٰ الكشف والشهود، ولا يقبل هذا المنهج لموضوعي عيني[(١)] أو تاريخي»[(٢)].

وأما من جاء بعد الموصلي والبدري من المصنفين في الزيارات فلا يخرج كلامهم عن تقليد ما جاء في كتب الزيارات القديمة، كما أن كتبهم طافحة بالأوهام في تعيين مواضع الصحابة، وإذا تبين ذلك فلا عبرة بما ذكر في كتب الزيارات ولا ينبغي للمنصف التعويل علىٰ ما ذكر فيها[(٣)].

ـ الصنف الرابع: كلام أصحاب كتب الرحلات عن قبر راوية

احتج محمد حسنين السابقي علىٰ صحة المرقد المنسوب لزينب في قرية راوية بما جاء في كلام بعض أصحاب كتب الرحلات علىٰ أن دفينة راوية هي زينب الكبرىٰ[(٤)]، والجواب عن هذا الاستدلال من وجوه:

---

(١) كذا ولم أعرف مراده من ذلك.

(٢) مقالة «ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية» (ص ٨).

(٣) إن استيفاء نقد كتب الزيارات وما وقع فيها من الأوهام في تعيين مواضع وفيات الأنبياء والصحابة وآل البيت يحتاج إلىٰ دراسة مستقلة، والذي عزمت عليه هو إفراد الصحابة وآل البيت بدراسة تحقق مواضع وفياتهم مع بيان زور كثير من المواضع التي تنسب إليهم، وهذا سهل لكون المصنفات القديمة في تراجم الصحابة قد اعتنت في الغالب بذكر مواضع وفياتهم والبلدان التي دخلوها، وهذا يسهل مهمة الباحث في تزييف ما ينسب إليهم من القبور المزوّرة، وبالله التوفيق.

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٣ ـ ١٧٥).

الأول: لم يثبت عن أحد من أصحاب الرحلات الذين نقل السابقي أقوالهم التصريح بدفن زينب الكبرىٰ في الشام ، وما نسبه إليهم السابقي من القول بذلك ليس له أساس من الصحة ، وإنما بناه علىٰ مقدمة فاسدة ، وهي أن أم كلثوم كنية زينب الكبرىٰ ، وبناء عليه فقد نسب إلىٰ كل القائلين بدفن أم كلثوم في راوية بأنهم قائلون بدفن زينب الكبرىٰ هناك ، مع أن منهم من صرح بأن دفينة راوية هي زينب الصغرىٰ كابن جبير ، وأما ابن بطوطة فظاهر من كلامه أنه إنما تابع ابن جبير فيما قرره ، وكثيراً ما يقلده ويتابعه[1] ، ولكنه لم يذكر كلمة الصغرىٰ .

الثاني: قد وقع في كلام كل من ابن جبير وابن بطوطة أخطاء وأوهام ظاهرة:

١ ـ فقول ابن جبير إن اسم أم كلثوم هو زينب الصغرىٰ ، وقوله إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو من كناها بذلك ومتابعة ابن بطوطة له علىٰ ذلك ، غلط واضح ، وقد مضىٰ الكلام عنه ، وقلت: إن زينب الصغرىٰ لم تولد في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ولدت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ! .

٢ ـ وقد ظن ابن جبير وابن بطوطة ، أن دفينة راوية كانت تُكنىٰ أم كلثوم ، والصواب أن أم كلثوم اسمٌ وليس كنيةً ، وقد سُمي به عدة نساء من الصحابة وآل البيت ، كأم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأم كلثوم الكبرىٰ بنت علي رضي الله عنهما ، وأم كلثوم

(١) انظر رحلة ابن بطوطة (١/٢٧٢) ، (١/٢٩٧) ، (٢/٥٧) ، وقد نص الدكتور المؤرخ عبد الهادي التازي ـ وقد حقق رحلة ابن بطوطة وكتب حولها دراسة مفصلة ـ ، في مقالة «اكتشاف غير مسبوق حول رحلة ابن بطوطة» ، المنشورة بمجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الواحد والخمسون ، الجزء الثالث ، (ص ١٠٧) علىٰ أن ابن بطوطة كان يقتبس من ابن جبير ، وذكر في (ص ١١٧) أن ابن بطوطة «مولع بتقليد ابن جبير» ، وبخصوص دمشق ، يذكر التازي في (ص ١١٧) أن ابن بطوطة اقتدىٰ بمسلك ابن جبير في زيارته الثانية لدمشق .

بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وغيرهن.

٣ ـ إن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها لم تكن تُكنّىٰ بأم كلثوم، بل كانت كنيتها أم جعفر وقد نص الزبير بن بكار علىٰ ذلك كما مضىٰ[١]، وهي كنية زوجها عبد الله ابن جعفر.

وهذه الأوهام تدل علىٰ أن ابن جبير وابن بطوطة لم يكن عندهما أي معرفة أو تحقيق لا عن المدفونة في قرية راوية، ولا عن زينب الكبرىٰ بل وحتىٰ زينب الصغرىٰ، وإنما حَكَيا ما سمعاه من دون تحقيق أو مراجعة، فكلامُهما لا يعتد به، مع العلم أنْ لا أحد منهما صرّح بأن دفينة راوية هي زينب الكبرىٰ وهو ما سيتبيّن في الوجه الرابع.

الثالث: إن الاستدلال بما ورد في كلام أصحاب الرحلات استدلال قاصر، وذلك أن المصنفين في الرحلات كانوا يحكون ويقصُّون ما رأوه وما سمعوه من الناس من أن فلاناً مدفون في البقعة الفلانية، وفي كثير من الأحيان لا يتنبهون إلىٰ ما في هذه الأقوال من الأخطاء البيّنة الظاهرة، ولذلك فلا ينبغي الركون إلىٰ أقوالهم، ولنمثل ببعض الأمثلة:

١ ـ جاء في رحلة ابن جبير تعيين موضع دفن ثلاثة من أولاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البقيع، وقد رد السمهودي كلام ابن جبير قائلاً: «لم أقف علىٰ أصل لما ذكر»[٢].

(١) الأخبار الموفقيات (ص ١٩).

(٢) خلاصة الوفا (٢/٣٩٢)، وراجع المباحث العقدية المتعلقة بالمدينة النبوية (ص ٨٨٢)، فقد انتقد بتفصيل كلام ابن جبير وساق عدداً من الأدلة القوية في مناقشة كلامه.

٢ ـ يقول ابن جبير: «وفي الطريق الىٰ باب البصرة مشهد حفيل البنيان داخله قبر متسع السنام، عليه مكتوب: هذا قبر عون ومعين، من أولاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[١]، قلت: لم يذكر أحد من أهل النسب والتاريخ اسم معين ضمن أولاد علي رضي الله عنه!.

٣ ـ ونظير هذا قول ابن جبير إن في مصر مشهداً «لمريم ابنة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو مشهور»[٢]، فإنه لا يُعرف في بنات علي رضي الله عنه امرأة باسم مريم[٣]، وحتىٰ لو عُرف، فمن أين لها أن تأتي مصرا وتموت بها!، فضلاً عن أن المحققين قرروا أنه لم يدفن في مصر أحد من أبناء أو بنات علي رضي الله عنه[٤].

٤ ـ سرد ابن جبير أسماء مشاهد بعض الصحابة رضي الله عنهم في القرافة بمصر، فذكر منها مشهد معاذ بن جبل[٥]، والمتفق عليه بين أهل العلم أن معاذاً رضي الله عنه توفي بالشام[٦]، ولم ينقل أحد من ثقات المؤرخين قبل ابن جبير أن معاذاً توفي بمصر!

٥ ـ ذكر ابن جبير مشهداً في مصر لأبي الحسن صائغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم![٧]،

(١) رحلة ابن جبير (ص ١٨١).

(٢) رحلة ابن جبير (ص ٢٠).

(٣) ذكر ابن سعد في الطبقات ـ طبعة الخانجي ـ (١٨/٣)، عدد بنات علي رضي الله عنه وهن تسعة عشر امرأة وليس فيهن مريم، وأما ابن الطقطقي فذكر في الأصيلي (ص ٥٨ ـ ٦٠) أن عدد بنات علي رضي الله عنه ثمان وعشرون بنتاً!!، ومع ذلك فليس فيهن من اسمها مريم.

(٤) سيأتي نقل كلامهم عند نقد القول بدفن زينب الكبرىٰ في مصر.

(٥) رحلة ابن جبير (ص ٢١).

(٦) واختلفوا في أي موضع بالشام، فقيل بالأردن، وقيل بعمواس، انظر تفصيل ذلك في تاريخ دمشق (٤٥٥/٥٨ ـ ٤٥٧).

(٧) رحلة ابن جبير (ص ٢١).

ولم أقف لهذا الرجل على خبر أو أثر في الكتب المصنفة في الصحابة، فضلاً عن أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عنده صائغ!.

الرابع: إن المحققين من أهل العلم لم يعتدُّوا بهذه النقول عن أصحاب كتب الرحلات، فقال أحمد بن خالد الناصري بعد أن استبعد دفن زينب الكبرى في مصر: «وأبعد منه ما وقع في رحلة لأبي عبد الله ابن بطوطة، فإنه قال عند ذكره مزارات دمشق، ما نصه، ...» ثمَّ نقل كلام ابن بطوطة ثمَّ قال: «ولا يخفى ما فيه من التخليط، بجعل زينب هي أم كلثوم، ولكنه أفاد في الجملة أن مشهد زينب بدمشق، ونحو ما لابن بطوطة وقع لأبي سالم العياشي في رحلته، من أن مشهد زينب هذه رضي الله عنها بدمشق»، ثم نقل كلام العياشي ثم قال: «وهو أيضاً يقتضي أن مدفنها بالشام لا مصر، والله أعلم، قلت: ولكن ما تقتضيه الأخبار أن مدفنها بالمدينة المنورة لا بالشام ولا بمصر»[1].

ولم يعتد محسن الأمين الإمامي بكلام ابن جبير أيضاً فقال: «ابن جبير وإن سماها زينب الصغرى وكناها أم كلثوم... إلا أن الظاهر أنّ ذلك اجتهاد منه بدليل قوله: «إنّ أهل هذه الجهات يعرفونه بقبر الست أم كلثوم» مما دل على أنها مشهورة بأم كلثوم دون زينب»[2].

---

(١) طلعة المشتري (١/٢٥ ـ ٢٦).

(٢) أعيان الشيعة (٧/١٣٦)، وما مضى عن الحاجة إلى نقض ما ورد في كتب الزيارات في دراسة مستقلة، يجري على ما ورد في كتب الرحلات من تعيين مواضع وفيات الأنبياء والصحابة وآل البيت، فالتشابه بينها كبير جداً، بل إن أصل التصنيف في الزيارات منشأه الارتحال والسياحة، فأبو الحسن الهروي الرحالة يعد من أوائل من صنف في الزيارات، وما حمله على ذلك إلا الرغبة في تقييد ما وقع له في رحلته من مشاهدات.

ـ الصنف الخامس: دعوىٰ الشهرة

استدل محمد حسنين السابقي ومن تبعه من القائلين بأن زينب الكبرىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي دفينة راوية، بدعوىٰ الشهرة التي يحسن تسميتها بالشهرة الوهمية، لأن منشأها ليس إلا التوهم، فقد ادعىٰ السابقي أن شهرة مدفن زينب الكبرىٰ في الشام تمتد لألف عام![1]، وبعد أن اعترف بعدم ورود أي شيء عن قبر زينب في مصادر الإمامية قال: «عندنا كثير من مشاهد أهل البيت التي تلقيناها عن السلف يداً عن يد بالسيرة والشهرة المستمرة»[2]، وهذا الكلام لا أساس له من الصحة وبيان ذلك في وجوه:

الوجه الأول: لقد استعرضت فيما سلف تاريخ قبر راوية، وتاريخ ظهور القول بأن زينب الكبرىٰ هي المدفونة في هذا القبر، وبينت أن هذا القول لم يكن له أصل إلا في القرن الثامن علىٰ أقصىٰ تقدير، وأما عند الإمامية فلم يكن عندهم أي علم عن هذا القبر لمدة اثني عشر قرناً، وأن مبتدأ القول بوفاة زينب الكبرىٰ في الشام لم يظهر في التراث الإمامي إلا في القرن الثالث عشر، وعليه فدعوىٰ الشهرة لا حقيقة لها، إلا أن السابقي سلك مسلكاً معوجاً عندما أراد أن يثبت شهرة نسبة هذا القبر لزينب الكبرىٰ، فلجأ إلىٰ التمويه والتدليس، بأنْ زعم أن كل من ذكر دفينة راوية قائل بأنها زينب الكبرىٰ!! حتىٰ لو كان غير قائل بذلك، وقد مضىٰ نقد هذا المسلك بتفصيل حينما تكلمت عن وجوه الضعف في كتابه، فلا حاجة للإعادة[3]، وحتىٰ لو سلّمنا جدلاً بهذه الدعوىٰ، فإن

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٧).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٣٢٨).

(٣) انظر (ص ١٩٦).

أقدم نص موجود عن قبر راوية هو نص ابن عساكر[1]، وتاريخ هذا النص هو منتصف القرن السادس، وعليه فهذا القول منقطع الأوصال وليس له أي شهرة قبل القرن السادس!، ومثل هذا الشهرة لا حقيقة لها، وفي مثلها يقول الشيخ الإمامي حسين الخشن: «إذا كانت هذه الشهرة متأخرة وغير متلقاة يداً بيد ولا متوارثة جيلاً بعد جيل وصولاً إلىٰ زمان دفن صاحب الضريح، فلن يكون لها اعتبار في إثبات شيء أو نفيه، فكم من أمر اشتهر عند المتأخرين دون أن يكون له أساس تاريخي»[2]، قلت: وهذا ينطبق علىٰ المرقد المنسوب لزينب الكبرىٰ في الشام.

الوجه الثاني: إن الاستناد إلىٰ الشهرة في هذه المسألة لا يمكن التعويل عليه، وذلك أن تعيين قبر شخص مات قبل مئات السنين لا ينبغي الاستناد فيه إلىٰ مجرد الشهرة، فتحقُّقُ الشهرة الحقيقية التي يمكن الاطمئنان إليها متعذّر في مثل هذه القضايا، وأدل دليل علىٰ ذلك، أنك تجد اليوم قبوراً ومراقد يُقطع بأنها مزورة ومكذوبة ومع ذلك فإنها لا تزال اليوم مشهورة يزورها الآلاف، وأشهر مثال علىٰ ذلك المرقد المنسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في مدينة مزار شريف، حيث يشتهر اليوم في أفغانستان أن هذا قبر علي رضي الله عنه!![3].

(١) وقد ادعىٰ السابقي أن أقدم ما ورد حول هذا المرقد هو زيارة السيدة نفيسة له في سنة ١٩٣هـ، وعزا ذلك إلىٰ كتاب أهل البيت لتوفيق أبو علم المصري، وقد مضىٰ أن هذا تدليس من السابقي، وأن توفيقاً ذكر أن نفيسة زارت قبر أم كلثوم بنت زينب الكبرىٰ (انظر ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥)!، فضلاً عن أن توفيقاً هذا معاصر ولم يذكر مصدر هذه الدعوىٰ!.

(٢) في بناء المقامات الدينية (ص ٣٨).

(٣) انظر: الذريعة للطهراني (١٢٦ ـ ١٤٠).

يقول الباحث الإمامي محمد الريشهري «إنّ مجرّد عرض قضيّة من القضايا أو جريانها علىٰ الألسن لا تكفي في حصول الاطمئنان ما لم يكن لها خلفيّة واضحة وجليّة، خصوصاً في الأزمنة السالفة التي لم يكن فيها تدوين الأحداث والوقائع شائعاً ومتداوَلاً»[1]، ويقول الشيخ الإمامي حسين الخشن: «ولا يعتنىٰ بالشهرة فيما لو كانت موضعية ومحدودة ولا تؤيدها الشواهد التاريخية»[2]، وبناء عليه لا ينبغي الاعتماد علىٰ هذه الشهرة المدعاة.

الوجه الثالث: لو سلّمنا جدلاً بتحقق الشهرة في المرقد المنسوب لزينب الكبرىٰ في راوية، فيجاب عنه بتعارض هذه الشهرة مع شهرة المرقد المنسوب لها في مصر، وبتعارضهما يسقط الاستدلال بدعوىٰ الشهرة، يقول الشيخ الإمامي محمد جواد مغنية: «الشهرة عند أهل الشام تعارضها الشهرة عند أهل مصر»[3]، ومن تناقض السابقي، أنه قبل أن يقرر شهرة قبر زينب في الشام، نقض دعوىٰ شهرة قبرها في مصر، فقال معلقاً علىٰ كلام مغنية في تقرير شهرة القبر المصري: «لا يوجد لهذا المشهد باسم العقيلة ذكر في كتب القدامىٰ»[4]، أقول: وهذا الأمر ينطبق حذو القذة بالقذة علىٰ القبر الشامي، فالسابقي هنا نقض دليله بنفسه ووقع في التناقض من حيث لا يدري، لأن اعتراضه علىٰ شهرة القبر المصري بعدم وجود ذكر له في كتب القدامىٰ ينطبق أيضاً علىٰ القبر الشامي لزينب! وبذلك تسقط دعوىٰ الشهرة المدعاة.

---

(١) الصحيح من مقتل سيد الشهداء (ص ١١٠٦) الهامش ١.

(٢) في بناء المقامات الدينية (ص ٣٨).

(٣) مع بطلة كربلاء (ص ٩١).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٣٨).

ـ الصنف السادس: ادعاء وقوع الكرامات عند القبر المنسوب لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها

استدل السابقي بصحة دفن زينب الكبرىٰ في راوية بظهور الكرامات في هذا القبر(١)، وقال عقب ذكره إحدىٰ القصص: «هذه الكرامة حجة قاطعة علىٰ صحة مرقد العقيلة زينب الكبرىٰ»(٢).

وكذا فعل المرجع المعاصر صادق الشيرازي فقال بعد أن انتصر لصحة القبر المنسوب لزينب بالشام: «وقد ظهرت منه المعاجز والكرامات الكثيرة المؤيدة لذلك»(٣).

وهذا الضرب من الاستدلالات لا يمُتُّ إلىٰ العلم والتحقيق بأي صلة، بل ليس في الحقيقة إلا من قبيل الأوهام، ولا حاجة لرد مثل هذا الاستدلال لأنه ليس بحجة أصلاً، وقد انتقد الشيخ الإمامي حسين الخشن هذا النوع من الحجج فقال: «المصدر الآخر الذي لا يمكن التعويل عليه في إثبات صحة المراقد هو حصول الكرامات فيها، من شفاء مريض أو عليل أو استجابة دعاء أو قضاء حاجة، وما إلىٰ ذلك»(٤)، إلىٰ أن يقول: «والسبب في رفضنا الاعتماد علىٰ الكرامات في المقام، ليس فقط هو حصول المبالغات أو الأوهام بشأن بعض الكرامات، وربما الأكاذيب التي تكثر حتىٰ في المقامات الثابتة النسبة إلىٰ أصحابها... وإنما السبب هو أن حصول الكرامة حتىٰ لو تم التوثق منها ومن حدوثها في مقام مشكوك النسبة إلىٰ شخصية معينة، فإن ذلك لا يمثل دليلاً علىٰ

---

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٤٥).

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٢٥١).

(٣) أحكام العتبات (ص ١٧٧).

(٤) في بناء المقامات الدينية (ص ٤٢).

صحة النسبة ، . . . إذ لا ملازمة بين الأمرين»[1] .

وقال الشيخ الإمامي حيدر حب الله: «أمّا الكرامات عند المراقد والأماكن التي من هذا النوع ، فليست دليلاً كافياً عادةً ؛ لأنّ الكرامة قد تحصل مع الاشتباه في تحديد موضع القبر ؛ فإنّ شفاء مريض عند القبر ليس مربوطاً بوجود جثّة صاحب القبر فيه ، بل القضية تتصل بالروح والإيمان أكثر مما تتصل بالعنصر المادي ، أو لا أقلّ من احتمال ذلك ، فمن البعيد أن يتوقّف ترتيب الكرامة على كون القبر هو بالفعل قبر هذا النبي أو الوليّ»[2] .



(١) في بناء المقامات الدينية (ص ٤٣) .

(٢) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٥/٥٢٦) .

٥ ـ نصوص المحققين من أهل العلم على بطلان القبر المنسوب لزينب الكبرى رضي الله عنها في الشام

لقد مضى في المبحث السابق نقل نصوص عدة من علماء أهل السنة والإمامية الذين ذهبوا إلى ترجيح وفاة زينب الكبرى رضي الله عنها في المدينة المنورة، ومقتضى ذلك أنهم ينفون أن تكون زينب الكبرى مدفونة في الشام، وبما أن أقوالهم قد مضى نقلها فلا حاجة لإعادتها هنا وسنكتفي بنقل نصوص من جزم ببطلان نسبة القبر الشامي إلى زينب الكبرى رضي الله عنها.

أ ـ أقوال علماء أهل السنة

لعل أول من نص على عدم صحة انتساب قبر راوية إلى زينب الكبرى رضي الله عنها هو **عبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ)**، فقد مضى أن له أكثر من قول في المسألة وأنه كان يرى أن زينب المدفونة في راوية هي أم كلثوم الكبرى زوجة عمر رضي الله عنهما، ومع ذلك فإن الظاهر أنه تراجع عن ذلك وآل أمره إلى القول بعدم صحة دفنها في قرية الست فقال: «لعل هناك امرأة غيرها مسماة بزينب أيضاً وملقبة بالست»(١).

فإذا علم هذا فلا بد من التنبيه على عدم صحة دعوى كل من عبد الرزاق المقرم والسابقي فيما نسباه إلى النابلسي من خلاف ذلك، قال السابقي: «الطائفة

---

(١) مناجاة الحكيم ومناغاة القديم مطبوع ضمن كتاب رسائل صوفية عرفانية لعبد الغني النابلسي (ص ٤٨)، وقد رجحت أن هذا آخر أقوال النابلسي لأن العجلوني أورد كلام النابلسي في رسالة ثواب المدرك التي يثبت فيها أن دفينة راوية هي زينب ثم استدرك في آخر رسالته كلام النابلسي في مناجاة الحكيم التي يصرح فيها بأن دفينة راوية ليست السيدة زينب، ولم أتمكن من الوقوف على تاريخ تأليف رسالة مناجاة الحكيم ولا رسالة ثواب المدرك.

الرابعة: من علماء الشيعة والسنة من صرح بأن المدفونة بقرية راوية زينب الكبرىٰ بنت أمير المؤمنين التي أمها فاطمة الزهراء وشقيقة السبطين عليهما السلام وزوجة عبد الله بن جعفر التي ولدت منه علياً وعوناً وعباساً وأم كلثوم، وفي هذه الطائفة كبار أهل الخبرة والاطلاع والتتبع من علماء الفريقين»، ثم ذكر النابلسي فيهم فقال: «الفقيه الحنفي عبدالغني النابلسي الدمشقي المتوفي ١١٤٢ هـ»[١].

ونقل في موضع آخر عن الشيخ الإمامي عبد الرزاق المقرم أنه قال: «تواتر الخبر عند أهل الشام أن الفقيه الحنفي الكبير وعالم دمشق في عصره الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفي سنة (١١٤٣ هـ) زار مرقد العقيلة زينب (عليها السلام) براوية، فلّما سألوه عن ذلك قال: «لا أشمّ رائحة النبوة»، فلمّا انصرف وسار نحو مائتي خطوة سقط عن دابته وانكسرت رجله فأمر بإرجاعه إلىٰ المشهد..» ثم ذكر أن النابلسي أنشد أبياتاً في مدح زينب، «فالتأم الكسر في وقته»[٢]، وقال في موضع آخر: «وهذا الخبر معروف عند أهل دمشق»[٣].

وهذا الكلام المنسوب للنابلسي لا حقيقة له ولا أصل، ولم ينقله السابقي عن النابلسي إنما نقله عن المقرم، والمقرم لم ينقل ذلك من كلام النابلسي أو كتبه، وإنما عزا هذه الحكاية إلىٰ أهل دمشق، ولا ريب أن هذه الحكاية هي كذبة واضحة، لأمرين:

الأول: إن النابلسي كان في أول أمره ينسب هذا القبر إلىٰ زينب بنت علي

(١) مرقد العقيلة زينب (ص ١٣٣)، وكرر قريباً من هذا الكلام في (ص ١٧٧).

(٢) انظر: مرقد العقيلة زينب (ص ١٧٧).

(٣) انظر: مرقد العقيلة زينب (ص ٢٤٧).

بنت فاطمة لكنه كان يخلط بينها وبين أم كلثوم الكبرىٰ كما صنع في رسالة «ثواب المدرك في زيارة السيدة زينب والشيخ مدرك» ، ثم بعد ذلك عدل عن هذا الرأي وصار يرىٰ أنها امرأة أخرىٰ ، وهذا عكس ما ادعاه المقرم والسابقي ، من أنه كان في أول أمره ينكر نسبة القبر إلىٰ زينب ، فتبين بذلك أن من اخترع هذه الخرافة لم يطلع علىٰ كلام النابلسي ولا كتبه.

الثاني: يبدو أن من اخترع هذه القصة وبثها بين الناس وقف علىٰ كلام النابلسي في كتابه «مناجاة الحكيم ومناغاة القديم» حيث إن النابلسي استند إلىٰ ما يسمىٰ بالكشف وحكىٰ قصة لقائه مع عمر الخباز ومدرك بن زياد المدفونين في قرية راوية ، ثم قال: «ثم انتظرت أن أرىٰ السيدة زينب رضي الله عنها وطلبت أن أجتمع بها فلم أجدها في القرية المذكورة أصلاً ، ولا في تراب تلك القرية من روحانيتها أصلاً ، ولعل هناك امرأة غيرها مسماة بزينب أيضاً وملقبة بالست ، والله أعلم»[١] ، فيبدو أن مخترع قصة كسر رجل النابلسي وعلاجها بعد مدحه لزينب استند علىٰ هذا النص وغيَّر أصل القصة وزاد فيها فرية كسر رجل النابلسي وشفائها بعد أن مدح زينب ، والمقطوع به أن هذه القصة كذب محض ، فلو وقعت لكان ذكرها العجلوني وهو أحد أشهر تلامذة النابلسي في رسالة «عرف الزرنب» التي تعرض فيها لرأي النابلسي عن المدفونة في قرية راوية ، ونقل فيها كلام النابلسي الآنف في مناغاة الحكيم[٢] ، فلو وقعت هذه القصة لكان العجلوني ساقها ، وقد رجعت إلىٰ ترجمة النابلسي في عدة من المصادر فلم أجد أثراً لهذه القصة المفتعلة.

---

(١) مناجاة الحكيم ومناغاة القديم مطبوع ضمن كتاب رسائل صوفية عرفانية لعبد الغني النابلسي (ص ٤٨).

(٢) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧٥/ب].

وقد تبع **إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢ هـ)** شيخه عبد الغني النابلسي كما مضى، ولعله أول من قطع بعدم وجود أصل لنسبة هذا القبر إلى زينب الكبرى فقال: «أما كون المدفونة في قرية راوية وهي المعروفة الآن بقبر الست وبالست، هي زينب الكبرى بنت فاطمة من علي رضي الله عنه لم أر له مستنداً تنشرح له الصدور»[1]، بل إن الظاهر أنه صرح بأن هذا القول إنما صدر «ممن ليس من أهل الحديث ولا ممن يعول عليه في النقل والإشارة»[2]، ثم إنه في آخر رسالته التي صنفها في هذه المسألة أورد كلام شيخه النابلسي الآنف الذي نفى فيه أن تكون زينب دفينة راوية، مما يدل على أن هذا آخر أقواله أيضاً، وأما ما وقع منه في هذه الرسالة وكذا في كتاب آخر له فقد جرى فيه على ما اشتهر بين الناس كما مضى تفصيله وبيانه[3].

وقد جزم الشيخ **أحمد بن خالد الناصري (١٣١٥ هـ)** ببطلان نسبة هذا القبر إلى زينب الكبرى، حيث يقول: «ما تقتضيه الأخبار والتواريخ أن مدفنها بالمدينة المنورة، لا بالشام»[4].

وهذا ما قرره جماعة من الكتاب المحدَثين والمعاصرين:

فقد أنكر الدكتور **عبد القادر الريحاوي** صحة نسبة القبور المنسوبة إلى زينب في الشام، بعد أن مال إلى أنها زينب الصغرى، فقال: «هناك قبور أخرى

---

(١) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ]، وقد سبق الكلام عن الكشط الذي وقع في المخطوط في هذا الموضع.

(٢) مخطوط عرف الزرنب [ق ٧١/أ]، ومضى الكلام عن الإشكال في هذا النص في المخطوط إذ ضرب على هذا النص، ولذا لم أجزم بنسبته له.

(٣) انظر مبحث تاريخ قبر راوية (ص ٦٠١ ـ ٦١٦).

(٤) طلعة المشتري في النسب الجعفري (١/٢٦).

ومشاهد تنسب إلىٰ جماعة من الصحابة وآل البيت ، تزار ويعنىٰ بها دون أن يثبت تاريخياً دفن أصحابها في دمشق» ، ثم ذكر منها قبر زينب الصغرىٰ في قرية راوية[١] ، وقال عند ذكر قبور آل البيت في مقالته «قبور العظماء بدمشق»: «زينب الصغرىٰ بنت علي ، وتلقب أم كلثوم ، لها قبران في دمشق ؛ الأول في قرية راوية المعروفة حالياً بالست... والقبر الآخر في مقبرة الباب الصغير في قبة خاصة به تضمه إلىٰ مقام الست سكينة ، ورغم كل ذلك فنحن لا نعتقد بصحة نسبة هذين القبرين إلىٰ زينب بنت علي بن أبي طالب»[٢].

وبعدما جزم الباحث **محمد عبد السمان** ، بدفن زينب في البقيع استغرب نسبة القبر الشامي إليها فقال: «إن التاريخ الثابت يؤكد ـ وهو مطمئن غاية الاطمئنان ـ بأن السيدة زينب رضي الله عنها ، لم تطأ قدمها مصر ، بل ماتت ودفنت بالبقيع ، إلا أن هذه الحقيقة المؤكدة ضائعة وسط غوغائية السذج والبسطاء ، والعجيب أن لها قبراً في القاهرة ، ولها قبر آخر يزار في دمشق»[٣].

وهذا ما ذهب إليه الدكتور **أحمد خليل جمعة** حيث يقول: «هناك مصادر تزعم أنها دفنت في الشام في مدينة دمشق ، ولكن العلامة ابن عساكر لم يعين في تاريخه مكان موتها ، ولو كان بدمشق لذكر ذلك»[٤].

وقال الدكتور **فتحي حافظ حديدي** منكراً صحة نسبة القبر الشامي لزينب:

(١) مدينة دمشق تاريخها وتراثها وتطورها العمراني والمعماري (ص ١٩٨).

(٢) مقالة قبور العظماء في دمشق ، منشورة بمجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد ٣٤ ، الجزء الرابع ، ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ هـ ، (ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠).

(٣) مقالة أليس فيهم رجل رشيد ، منشورة بمجلة التوحيد التي تصدرها جماعة أنصار السنة المحمدية ، المجلد السادس العدد ٦١ ، محرم سنة ١٣٩٨ هـ (ص ١٩).

(٤) بنات الصحابة (ص ٢٠٨).

«شأنه شأن ضريحها بالقاهرة، لأنها دفنت بالمدينة المنورة كما هو ثابت في التاريخ وفي الواقع الحالي، بمقبرة البقيع بالمدينة المنورة»[1].

ب ـ أقوال علماء الإمامية

مع أن أكثر الإمامية اليوم قائلون بدفن زينب الكبرىٰ في الشام، إلا أنك قد تتفاجأ أيها القارئ حين ترىٰ كثرة نصوص علمائهم إلىٰ وقت قريب علىٰ بطلان نسبة هذا القبر إلىٰ زينب، ولكن أقوال المنكرين شبه مهجورة اليوم، وفي طليعة هؤلاء، القائلون بوفاة زينب الكبرىٰ في المدينة وقد مضت أقوالهم، وكذا الذاهبون إلىٰ وفاتها في مصر، ومنهم من لم يعين قبرها وقال بخفائه، وقد اكتفيت بنقل أقوال من صرح ببطلان دفن زينب الكبرىٰ في الشام وإليك نصوصهم:

ـ يعد **محسن الأمين العاملي (١٣٧١ هـ)** أشهر مراجع الإمامية الذين نفوا دفن زينب في منطقة راوية، وأصر علىٰ ذلك في عدة مواضع من كتابه «أعيان الشيعة»، حيث قال في أول الكتاب أثناء الكلام عن ذرية علي رضي الله عنه: «كون القبر الذي براوية لزينب الكبرىٰ مقطوع بعدمه»[2]. وقال في موضع آخر: «القول بأن هذا القبر منسوب إلىٰ زينب العقيلة من المشهورات التي لا أصل لها»[3].

وبحث هذا الأمر بتفصيل في ترجمة زينب الكبرىٰ في أعيان الشيعة فقرر أن زينب الكبرىٰ ماتت بالمدينة، ونقض الأدلة التي نسجها القائلون بوفاتها في الشام، وقال: «قد وهم كل من زعم أن القبر الذي في قرية راوية منسوب إلىٰ

---

(١) دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٥).

(٢) أعيان الشيعة (١/٣٢٢).

(٣) أعيان الشيعة (٥/١٧).

زينب الكبرىٰ»[1]، وقال أيضاً: «لم يتحقق أن صاحبة القبر الذي في راوية تسمىٰ زينب، لو لم يتحقق عدمه فضلاً عن أن تكون زينب الكبرىٰ»[2].

وترجع قيمة كلام محسن الأمين لكونه من كبار مراجع الإمامية في الشام في زمنه، فضلاً عن أنه كان مقيماً بدمشق وقريباً من منطقة راوية التي يُدَّعىٰ أن زينب كانت مدفونة فيها.

وقد وافق محسن الأمين في هذا القول جماعة من الإمامية:

ـ **قال جعفر بحر العلوم (١٣٧٧هـ)**: «إن في خارج دمشق موضعاً يعرف بالزينبية، وفيه بقعة يقال: إنها بقعة زينب الكبرىٰ بنت أمير المؤمنين، ولكن لم أعثر في المزارات المعتبرة والمقاتل ما يؤيد ذلك»[3].

ـ ومن أنكر دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في دمشق العالم الإمامي **جعفر النقدي**، وقد ذكرت أنه من أوائل علماء الإمامية الذين صنفوا كتاباً عن زينب باللغة العربية، فقد قال بعد أن انتقد القول بوفاة زينب في الشام بناء علىٰ خبر هجرتها مع زوجها عبد الله بن جعفر إلىٰ الشام بعد وقوع مجاعة بالمدينة: «وهو حديث لا أثر له في كتب التأريخ والسير والأنساب والتراجم»[4].

ـ وقال **محمد علي القاضي الطباطبائي (١٤٠٠ هـ)**: «قيل: إنها توفيت في إحدىٰ قرىٰ الشام ودفنت بها، وهذا القول بعيد عن الصواب»[5].

(١) أعيان الشيعة (٧/١٤٠).
(٢) أعيان الشيعة (٥/١٧).
(٣) تحفة العالم في شرح خطبة المعالم (١/٤٦٠).
(٤) زينب الكبرىٰ (ص ١٢٠).
(٥) الفردوس الأعلىٰ لكاشف الغطاء بتعليق الطباطبائي (ص ٦١) الهامش.

ـ وقال **هاشم معروف (١٤٠٣ هـ)**: «القول بأنّ المرقد الزينبي الموجود في ضاحية دمشق... هو لزينب الكبرىٰ عقيلة الهاشميِّين لا يعتمد علىٰ دليل مقبول»[١]، وقال أيضاً: «أما المرقد الموجود في ضاحية الشام وفي بلدة الست بالذّات الذي زارته السيدة نفيسة في طريقها إلىٰ مصر، فليس لزينب الكبرىٰ عقيلة الطالبيِّين وبطلة كربلاء كما هو الراجح»[٢].

ـ وقال الباحث **علي أصغر قائدان** عن قبر راوية: «انتساب هذا المكان لزينب الكبرىٰ بنت فاطمة ليس له أصل ولا اعتبار ولا حقيقة علمية»[٣].

قلت: وبهذا ينتهي الكلام حول هذا المرقد المنسوب اليوم لزينب الكبرىٰ في راوية بنواحي دمشق، وقد بينت بتفصيل موسع أن القول بأن المدفونة في هذا المكان هي زينب الكبرىٰ هو قول لا أصل له ولا دليل عليه، والمحققون من علماء أهل السنة والإمامية متفقون علىٰ بطلان نسبة هذا القبر إلىٰ زينب رضي الله عنها، وبالله التوفيق.

---

(١) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٣١)، إلا أنه أجاز زيارة القبر الشامي لأن الأعمال مرهونة بالنوايا تارة!!، وتارة أخرىٰ أجاز زيارة القبر الشامي أو المصري، لأن هذه القبور ترمز لصاحبتها (ص ١٤٨)، ولا شك أن هذا خطأ بين، لأن صحة العمل ليست متوقفة علىٰ سلامة النية فقط، بل لا بد أن يؤتىٰ بالعمل علىٰ وجه صحيح، وأما تجويز زيارة القبر لكونه يرمز لصاحبه فهذا باب من أبواب الاختراع والابتداع، فبإمكان كل أحد أن يخترع قبراً وينسبه لأحد من أهل البيت، فإن طولب بالدليل قال: إن المكان يرمز إلىٰ صاحب القبر فلا بأس بزيارته!!.

(٢) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤٨).

(٣) مقالة ضريح السيدة زينب في سوريا (الزينبية) آراء ودراسة نقدية، منشورة بمجلة العلوم الإنسانية الدولية، العدد ١٩ (٣)، ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢ (ص ١).

المبحث الثالث
تحقيق بطلان المشهد المنسوب لزينب الكبرى رضي الله عنها في مصر

١ ـ تاريخ اختلاق مشهد زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر

إنَّ هذا القبر الذي شُيد عليه مسجد ضخم ينسب للسيدة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في القاهرة، في منطقة كانت تعرف قديماً بقناطر السباع، وصار اسمها اليوم حي السيدة زينب، لم يكن أحد يقول بأن المدفونة فيه هي زينب الكبرىٰ قبل المائة العاشرة من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الدكتور فتحي حافظ الحديدي: «قد تبين أنه حتىٰ القرن العاشر الهجري لم يكن يوجد مدفن للسيدة زينب في مصر»[١].

ويبدو أن مبتدأ ظهور هذه المقالة، كان في منتصف القرن العاشر للهجرة، فقد ذكر ابن أبي السرور البكري (١٠٨٧ هـ) أن الوزير علي باشا «عمَّر مقام السيدة زينب رضي الله عنها بقناطر السباع عمارة جيدة»[٢]، أثناء ولايته علىٰ مصر، وولايته

(١) مقالة «الحقيقة عن ضريح السيدة زينب رضي الله عنها»، منشورة بجريدة الأهرام، العدد (٤٣٨٦٤)، ٢١ من ذي الحجة ١٤٢٧ هـ، الموافق لـ١٠ يناير ٢٠٠٧ م.

(٢) الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة (ص ٨٧)، وذكر مثل ذلك في عدة من كتبه: انظر: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية (ص ١٦٣)، مخطوطة الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية، المحفوظة بمكتبة غوته في ألمانيا برقم (A١٦٣٨) [ق ٣١/أ]، ومخطوطة الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة [ق٢٢/أ]، محفوظة بالمكتبة الوطنية الفرنسية بباريس، برقم (١٨٥٢)، وذكر ذلك أيضاً ابن الوكيل (١١٣١ هـ)، في كتابه تحفة الأحباب بمن ملك مصر=

كانت بين سنة ٩٥٦ هـ و٩٦١ هـ، وبعد ظهور هذا المشهد، بدأ بعضهم ينسبه إلىٰ زينب الكبرىٰ، ويذكر الدكتور فتحي حافظ حديدي[١] أن أول من صرح بذلك هو أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (٩٧٣ هـ) في عدة من كتبه، وعزا ذلك إلىٰ علي الخواص وهو أحد المجاذيب الذين احتفىٰ بهم الشعراني في كتبه[٢]، فقال في كتابه «لطائف المنن»: «أخبرني سيدي علي الخواص، أن السيدة زينب المدفونة بقناطر السباع ابنة الإمام علي، وأنها في هذا المكان بلا شك»[٣]، وقال في كتابه «آداب الصحبة»: «وقد صحح أهل الكشف أن السيدة زينب رضي الله عنها ابنة الإمام علي رضي الله عنه هي المدفونة بقناطر السباع بلا شك»[٤].

وذكر في كتابه «لواقح الأنوار في طبقات الأخبار» أن «زينب المدفونة بقناطر السباع من مصر المحروسة» هي أخت الحسين رضي الله عنه، وزعم أنها «حملت رأسه إلىٰ مصر ودفنت بالمشهد المشهور بها، ومشىٰ الناس أمامها حفاة من مدينة غزة إلىٰ مصر تعظيماً لها رضي الله عنها»[٥].

وغالب من قال بوفاة زينب الكبرى في مصر إنما تابع الشعراني ونقل كلامه[٦]،

= من الملوك والنواب (ص ١١١).

(١) دراسات في التطور العمراني للقاهرة (ص ١٩٦).

(٢) ولم أقف لعلي الخواص علىٰ ترجمة من غير كلام تلميذه الشعراني، وقد ترجم له الشعراني في كتابه لواقح الأنوار في طبقات الأخيار المشهور بالطبقات الكبرىٰ (٢/٢٦٦ ـ ٢٩٩)، وصنف رسالة جمع فيها بعض أجوبته، سماها درر الغواص علىٰ فتاوىٰ سيدي علي الخواص.

(٣) لطائف المنن المشهور بالمنن الكبرىٰ (ص ٤٧٧).

(٤) آداب الصحبة (ص ١٢١ ـ ١٢٢).

(٥) لواقح الأنوار في طبقات الأخيار المشهور بالطبقات الكبرىٰ (١/٥٢ ـ ٥٣).

(٦) أشار علي باشا مبارك في الخطط التوفيقية (٥/٩) إلىٰ أن دفن زينب «إنما يذكر في كتب بعض الصوفية وسير الصالحين» ونقل كلام محمد الصبان وحسن العدوي عن الشعراني،=

كأحمد بن سلامة القليوبي (١٠٦٩) هـ[١]، وعبد الله بن محمد الشبراوي (١١٧٢ هـ)[٢]، وعبد الرحمن الأجهوري (١١٩٨ هـ)[٣]، ومحمد بن علي الصبان (١٢٠٦ هـ)[٤]، ومصطفىٰ القلعاوي (١٢٣٠ هـ)[٥]، وحسن العدوي الحمزاوي (١٣٠٣ هـ)[٦]، وحسن محمد الرفاعي (عاش في القرن الرابع عشر للهجرة)[٧]، ومؤمن الشبلنجي (عاش في القرن الرابع عشر للهجرة)[٨]، ومؤلف كتاب «أنس الزائرين»[٩]، ثمَّ لما وصلت النوبة إلىٰ عثمان مُدوّخ (١٣١٦هـ)، لم يكتف بكلام الشعراني[١٠]، بل حاول في كتابه «العدل الشاهد في تاريخ المشاهد» أن يثبت وفاة زينب الكبرىٰ في مصر باستحداث أدلة جديدة، فذكر أن أحدهم حدّثه أنه وجد في بعض التواريخ أن زينب الكبرىٰ لما رجعت إلىٰ المدينة، اشتكىٰ واليها من وجودها في المدينة، فاختار أهل الشام أن تتوجه إلىٰ

= وقد ذكر السابقي جماعة من القائلين بدفن زينب في مصر، ذكرتهم بعدما تحققت من أقوالهم وزدت عليهم غيرهم ممن لم يذكرهم.

(١) تحفة الراغب في سيرة جماعة من أهل البيت الأطائب (ص ٩).

(٢) الإتحاف بحب الأشراف (ص ٢١٢).

(٣) مشارق الأنوار في آل البيت الأطهار (ص ٨١).

(٤) إسعاف الراغبين في فضائل أهل البيت الطاهرين، مطبوع علىٰ هامش كتاب نور الأبصار في مناقب آل النبي المختار ﷺ (ص ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٥) مشاهد الصفا في المدفونين بمصر من آل المصطفىٰ (ص ٣١).

(٦) مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار (ص ٩٤).

(٧) نور الأنوار في فضائل وتراجم وتواريخ ومناقب ومزارات آل البيت الأطهار (ص ١٣).

(٨) نور الأبصار في مناقب آل النبي المختار ﷺ (ص١٥٩).

(٩) مخطوط أنس الزائرين [ق٣/أ] محفوظ بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٣٠٤٧، والمؤلف مجهول كما مضىٰ بيانه.

(١٠) العدل الشاهد في تاريخ المشاهد (ص ٧٠).

مصر، فلما وصل الخبر إلىٰ والي مصر تلقاها بصحبة العلماء والصلحاء، وأنزلها أميرُ البلد في قصر من قصوره علىٰ بحر النيل، ثمَّ مرضت زينب وماتت بالقصر، وصار موضع دفنها ضريحاً لها، ومع أن عثمان مُدوّخ صرح بأنه لم يقف علىٰ هذا الكتاب الذي تضمن هذه القصة إلا أنه اطمئن إليها لأن الذي قصّها عليه غير شاكٍّ في ذلك(١).

وهذه القصة هي التي أوحت إلىٰ حسن قاسم أن يختلقَ كتاب «أخبار الزينبات» في القرن الرابع عشر للهجرة، وينسِبه للنسابة يحيىٰ بن الحسن العبيدلي العقيقي، ليثبت بذلك وفاة زينب الكبرىٰ في قناطر السباع بنصوص مسندة عن أحد علماء القرن الثالث، وبعد انتشار كتاب «أخبار الزينبات» اغتر به كثير ممن لم يتفطن لأمره، واعتمدوا عليه لإثبات وفاة زينب في قناطر السباع.

تنبيهات علىٰ عدم صحة ذكر بعض العلماء لقبر زينب الكبرىٰ في قناطر السباع قبل القرن العاشر

إن ما ذكرته من أن ابتداء نسبة القبر الموجود بقناطر السباع في مصر إلىٰ زينب الكبرىٰ في القرن العاشر، هو القول المحقق الذي تقتضيه الأدلة التاريخية، حيث إن كتب الخطط والزيارات وفضائل مصر التي صنفت قبل القرن العاشر لم تذكر شيئاً عن قبر زينب الكبرىٰ في منطقة قناطر السباع، وما يذكر خلاف هذه الحقيقة من نصوص إما أنه مفتعل ومزور، مثل ما جاء في كتاب «أخبار الزينبات» المنحول علىٰ النسابة يحيىٰ العقيقي (٢٧٧ هـ)، وإما أنه قد وقع فيه تدليس، وإما أن من نسب إليه ذلك لم يكن قد عاش في زمن قبل القرن العاشر، وإليك البيان:

---

(١) العدل الشاهد في تاريخ المشاهد (ص ٦٧ ـ ٦٩).

أ ـ عدم صحة ادعاءات حسن قاسم عن وجود زينب الكبرىٰ في مصر قبل القرن العاشر

ادعىٰ حسن قاسم أن قبر زينب الكبرىٰ في مصر كان له وجود منذ القرن الأول، ففي كتابه «السيدة زينب وأخبار الزينبات» زعم أن «أهل مصر قاطبة وفيهم الفقهاء والقراء» أقاموا موسماً عظيماً بعد مرور عام علىٰ وفاة زينب[1]، ثم ادعىٰ أن كافور الإخشيدي (٣٥٧ هـ) وأحمد بن طولون (٢٧٠ هـ)، والظافر الفاطمي (٥٤٩ هـ) والظاهر جقمق (٨٥٧ هـ) كانوا يزورون قبرها[2]، أما في كتابه «المزارات الإسلامية» فقد نسب تجديد ضريح زينب إلىٰ خمارويه بن أحمد بن طولون (٢٨٢ هـ) وكافور الإخشيدي، ثم ادعىٰ أن تجديد الضريح تم في زمن الدولة الفاطمية في حكم نزار بن المعز (٣٨٦ هـ) والآمر بأحكام الله (٥٢٤ هـ)، ثم في زمن الدولة الأيوبية في عصر الملك العادل، ثم في زمن دولة المماليك الجراكسة، ونسب ذلك إلىٰ عدة من ملوكهم[3].

وهذه الادعاءات اختلقها حسن قاسم ولم يعزها إلىٰ أي مصدر سوىٰ ما نسبه إلىٰ الكوهيني وقد مضىٰ أن الكوهيني ورحلته من اختلاق حسن قاسم، وعليه لا ينبغي الاشتغال بما ذكره حسن قاسم من نصوص لما مضىٰ من كونه غير موثوق في النقل.

ثم إن حسن قاسم ادعىٰ أن كلًّا من ابن مُيسّر (٦٧٧ هـ)، وابن دُقماق

---

(١) أخبار الزينبات (ص ٥٩).

(٢) أخبار الزينبات (ص ٦٠)، وقد تبعه أحمد أبو كف في كتابه أهل بيت النبي ﷺ في مصر (ص ٥٦ ـ ٥٨) فكرر كلامه غير أنه لم ينسبه إلىٰ حسن قاسم!.

(٣) المزارات الإسلامية (١١٨/٧).

(٨٠٩ هـ)، أرَّخا في تاريخيْهما لعمارة مشهد زينب في القرن السادس في زمن المستنصر الفاطمي[١]، ولم يذكر حسن قاسم في أخبار الزينبات اسم أيٍّ من الكتابين واكتفىٰ بالإشارة إلىٰ وجودهما في دار الكتب المصرية، ثم إن حسن قاسم بيّن مراده من كتاب ابن دقماق في كتابه «المزارات الإسلامية والآثار العربية» فقال: «تاريخه هو المعنون «بالانتصار لواسطة عقد الأمصار» في عدة أجزاء، طبع قسم منه في جزئين بالمطبعة الأهلية ببولاق سنة (١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، قال عند ذكره مشاهد الأشراف: «أمر المأمون البطائحي أن يجددوا... وكان أولها في التجديد المشهد الزينبي، وآخره مشهد السيدة أم كلثوم»»[٢].

وقد راجعت كتاب «الانتصار لواسطة عقد الأمصار» لابن دقماق فلم أجد أي أثر لذكر عمارة مسجد السيدة زينب في زمن المستنصر، والمذكور فيه هو عمارة المأمون البطائحي لمشهد السيدة زينب والسيدة أم كلثوم سنة ٥١٦ هـ، ولم يعين من هما ولا موضع قبريهما، وإنما ذكر أنهما من الأشراف[٣].

ثم إن حسن قاسم عدَّل كلامه في كتابه «المزارات الإسلامية» فلم ينسب العمارة إلىٰ المستنصر الفاطمي كما فعل في «أخبار الزينبات» بل نسب العمارة إلىٰ الآمر بأحكام الله في سنة (٥١٦ هـ)، ويبدو أن سبب تعديله لكلامه اكتشافه أن قوله إن المستنصر كان في القرن السادس خطأ فاحش، إذ أن المستنصر إنما عاش في القرن الخامس وتوفي سنة (٤٨٧ هـ)، كما ذكر العلامة الذهبي في ترجمته[٤]،

(١) أخبار الزينبات (ص ٧٨).

(٢) المزارات الإسلامية والآثار العربية (١٢٣/٧).

(٣) انظر الانتصار لواسطة عقد الأمصار (١٢١/١).

(٤) تاريخ الإسلام (٥٨٨/١٠).

فضلاً عن أن المأمون البطائحي لم يكن وزيراً للمستنصر قط، كيف وهو متأخر عنه، وإنما كان وزيراً عند الآمر بأحكام الله المتوفىٰ سنة (٥٢٤ هـ) كما ذكره الذهبي[١]، فما ذكره حسن قاسم في «أخبار الزينبات» تخليط محض.

ثم إن حسن قاسم لم يكن دقيقاً فيما نسبه إلىٰ كتاب الانتصار لابن دقماق، فلم ترد عبارة «المشهد الزينبي» في كتاب الانتصار، وإنما الذي فيه: «أولها مشهد السيدة زينب وآخرها مشهد السيدة أم كلثوم».

وأما «تاريخ ابن ميسر» فوقفت علىٰ «المنتقىٰ» منه للمقريزي، وقد ذكر عين كلام ابن دقماق فلا عبرة بكلامه[٢]، والذي يدل علىٰ أن هذا الكلام لا يمكن أن ينصرف إلىٰ زينب الكبرىٰ، أن المقريزي الذي إليه المنتهىٰ في الكتابة عن خطط مصر ومشاهدها، قد وقف علىٰ كلام ابن دقماق وابن ميسر، ولم يفهمْ منه أن المراد منه هو زينب الكبرىٰ، ولذا لم يذكر أي شيء عن مشهد زينب الكبرىٰ في خططه.

ثم نسب حسن قاسم في كتابه «المزارات الإسلامية» إلىٰ عدة من المؤرخين أنهم ذكروا تواريخ عمارة مشهد زينب الكبرىٰ في مصر منذ العصر الفاطمي[٣]، وبعض هذه الإحالات من تأليف حسن قاسم كما هو الشأن بالنسبة للنصوص التي نسبها إلىٰ الكوهيني في رحلته والسخاوي في أوقافه كما مضىٰ التنبيه عليه، وقد علق محققو كتاب «المزارات» علىٰ ادعاء حسن قاسم وقوع عمارة مشهد زينب في العصر الفاطمي فقالوا: «لم يرد بغالب المصادر التاريخية

---

(١) تاريخ الإسلام (١١/٤٢٢).

(٢) انظر المنتقىٰ من أخبار مصر (ص ٩١).

(٣) المزارات الإسلامية (٧/١١٨ ـ ١٢٦).

إجراء عمارة للمشهد الزينبي في العصر الفاطمي»[1]، وعندما ادعى حسن قاسم أن المقريزي أشار إلى عمارة المأمون البطائحي لقبر زينب نقلاً عن القاضي ابن عبد الظاهر، تعقبه محققو كتابه فقالوا: «في ذكر المشاهد الشريفة لم يذكر ابن عبد الظاهر سوى أربعة مشاهد تفصيلاً،... وهذه المشاهد هي: مشهد الإمام الحسين، مشهد السيدة رقية، مشهد السيدة سكينة بنت الحسين، مشهد الإمام زين العابدين علي بن الحسين»[2]، وباختصار فإن كل النصوص التي ادعى حسن قاسم أنها تثبت وقوع عمارة قبر زينب الكبرى في مصر قبل القرن العاشر هي نصوص ملفقة.

ب ـ التنبيه على عدم صحة ذكر قبر زينب بنت علي رضي الله عنهما في رحلة خالد ابن عيسى البلوي

جاء في مطبوعة كتاب رحلة البلوي (كان حياً سنة ٧٧١ هـ)[3] المسماة «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق»، ذِكرُ قبر زينب بنت علي رضي الله عنهما في مصر،

(١) المزارات الإسلامية (١١٨/٧) الهامش رقم ٢.

(٢) المزارات الإسلامية (١٢٣/٧) الهامش رقم ٣.

(٣) ذكر الأستاذ الحسن السائح في مقدمة تحقيقه لتاج المفرق للبلوي، أن الزركلي نص على وفاة البلوي سنة ٧٦٥ هـ ثم تعقبه بأن البلوي قد ذكر أنه انتهى من كتابة رحلته سنة ٧٦٨ هـ، ثم قال: «على أنه من المحقق أنه توفي قبل سنة ٦٨٠ هـ لأن ابن الخطيب ذكره في الريحانة التي ألفت سنة ٦٨٠ وترحم عليه»، تاج المفرق (٢٦/١)، قلت: لعل الأستاذ حسن السائح يقصد سنة ٧٨٠هـ وليس ٦٨٠!، غير أن ما ذكره من كون ابن الخطيب ألف الريحانة في سنة ٧٨٠ هـ غريب أيضاً، لأن ابن الخطيب قتل سنة ٧٧٦ هـ، وقصة مقتله مبسوطة في تاريخ ابن خلدون (٤٥٣/٧)، وعلى أي حال فالأقرب أن وفاته كانت بعد سنة ٧٧١ هـ لأن هذا تاريخ فراغه من الإبرازة الأخيرة من كتاب تاج المشرق، ويمكن أن يقال إنه بقي حياً إلى سنة ٧٧٦ هـ إذا صح ما ذكره الأستاذ حسن السائح عن النسخة الزيدانية من تاج المفرق التي ذُكر فيها أن البلوي فرغ من رحلته سنة ٧٧٦ هـ والعلم لله.

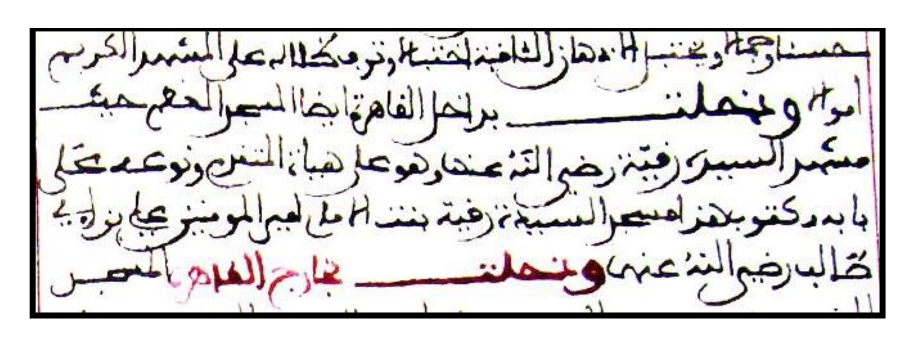
وما وقع في المطبوع هو من عمل المحقق واجتهاده، فقد ذكر البلوي أنه زار قبر رقية بنت علي بن أبي طالب بداخل القاهرة، فقال: «وشاهدت بداخل القاهرة أيضاً المسجد المعظم، حيث مشهد السيدة رقية رضي الله عنها، وهو على هيئة هذا المتقدم الذكر ونوعه، وعلى بابه مكتوب: «هذا مشهد السيدة رقية ابنة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»، غير أن محقق الكتاب الأستاذ الحسن السائح استبدل اسم «رقية» في المتن باسم «زينب» ثم قال في الهامش: «في بعض النسخ مشهد السيدة رقية وهو خطأ»[١]، فأوهم بذلك أن قبر زينب بنت علي كان موجوداً في مصر بالقرن الثامن!، والتحقيق أن هذا غير صحيح قطعاً ولم يصب المحقق فيما صنعه لأمرين:

الأول: يظهر لي أن تبديل المحقق اسم رقية إلى زينب هو اجتهاد منه، وأستبعد أن يكون قد وقع هذا في النسخ الخطية لرحلة البلوي، لأن اسم رقية مذكور في موضعين متقاربين، فكيف يتصور أن يقع التحريف فيهما مرتين مع اختلاف طريقة رسم رقية وزينب، واستبعاد أن يختلط الأمر على أحد النساخ في موضعين.

وللتأكد من ذلك قمت بمراجعة ثلاث نسخ خطية موثوقة لكتاب تاج المفرق، وكلها ترجع إلى نسخة منسوخة عن أصل بخط المؤلف، فوجدتها متفقة على إثبات نسبة هذا المشهد لرقية بنت علي، فهذا هو المثبت في نسخة مكتبة المسجد النبوي بالمدينة وهذه صورتها[٢]:

(١) تاج المفرق (٢٢٢/١)، الهامش ٨٩.

(٢) هذه النسخة محفوظة في مكتبة المسجد النبوي بالمدينة، ورقمها (٣٢٠.٩٠٠)، ومنسوخة بتاريخ ١١٦٥هـ، [ق ٣٤/ب].



حسنات جمة ويختلف اليه الدهاة الكافية لحفظه ونزوره كل الناس على المشهد الكريم
اموا ودخلت بداخل القاهرة ايضا المسجد العظيم حيث
مشهد السيدة رقية رضي الله عنها وهو على هيئة الشرف ونوعه على
بابه مكتوب هذا المسجد السيدة رقية بنت الامام امير المؤمنين علي بن ابي
طالب رضي الله عنه ودخلت خارج القاهرة المسجد

وهذا هو المثبت في نسخة المكتبة الوطنية بباريس وهذه صورتها[(١)]:

وهذا هو المثبت أيضاً في نسخة جامعة الإمام وهذه صورتها[(٢)]

فتحققت بذلك أن ما نسبه المحقق إلىٰ بعض النسخ وهم منه، وعلىٰ فرض وقوع ذلك في إحدىٰ النسخ فهو خطأ قطعاً، لأن النسخ الموثوقة المنقولة عن خط المؤلف أثبتت اسم رقية[(٣)].

---

(١) نسخة المكتبة الوطنية بباريس المحفوظة برقم (arabe ٢٢٨٦)، ومنسوخة بتاريخ ١٢٤٥ هـ، [ق٣٦/ب].

(٢) نسخة جامعة الإمام المحفوظة برقم (٧٦١٤)، ومنسوخة بتاريخ ١٣٦٦ هـ، (ص ٧١)، وقد وقع سقط في النص لانتقال نظر الناسخ.

(٣) هذه النسخ الثلاث التي أرفقت صورها ترجع إلىٰ نسخة منقولة عن خط المؤلف، فنسخة المسجد=

الثاني: الصحيح أن هذا المشهد هو المنسوب إلىٰ رقية قطعاً لأن موضعه قريب من المشهد المنسوب لنفيسة، وهذا يطابق ما ذكره البلوي، وهذا المشهد المنسوب إلىٰ رقية لا زال موجوداً إلىٰ الآن في القاهرة قريباً من مسجد نفيسة[1]، وانتسابه إلىٰ رقية قديم، فقد ذكره ابن عبد الظاهر (٦٩٩ هـ)، في «الروضة البهية الزاهرة» فقال: «سمعت أهل الحديث يقولون إن رقية المذكورة ليست مدفونة

= النبوي منسوخة عن نسخة ذكر ناسخها أنه انتسخها من أصل بخط المؤلف [ق١٣١/أ]، وجاء فيها: «وهذه النسخة هي آخر نسخة كتبتها من آخر مبيضة أنشأتها وهذه هي التي اعتمدتها ونقحتها وصححتها وأرتضيها فكملت برشانة المحروسة في آخر يوم من جمادىٰ الأولىٰ وبموافقة أول يوم من يناير من عام إحدىٰ وسبعين وسبعمائة» وهذا نفس ما ذكره ناسخ النسخة الباريسية في آخرها [ق١١٣/ب] غير أنه تردد في كون النسخة المنتسخ منها نقلت عن خط المؤلف، وهذا ما ورد أيضاً في آخر نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود (ص ٢٧٩)، قلت: وبذلك تكون هذه النسخ أفضل من النسخة الفاسية المحفوظة بالقيراون، وهي أهم نسخة اعتمد عليها المحقق الحسن السائح في نشرته، فقد كتبها حفيد المؤلف، وانتسخها من نسخة بخط جده، وقد انتهىٰ منها المؤلف سنة ٧٦٧ هـ، وهذه النسخ الثلاث التي رجعت إليها متأخرة عنها، ولم يعتمدها المحقق الأستاذ الحسن السائح في طبعته لأنه لم يقف عليها، واكتفىٰ بالإشارة إلىٰ النسخة الباريسية في مقدمة التحقيق (١/ ١٢)، ويظهر من خلال ما جاء في أواخر عدة من النسخ الخطية، أن البلوي كان يعدل في كتابه أكثر من مرة، فقد ذكر المحقق الحسن السايح في مقدمة تحقيقه لرحلة البلوي (١٢/١) أن هناك نسخة ثالثة محفوظة بالمكتبة الزيدانية بمكناس منقولة عن نسخة بخط المؤلف، وذكر الناسخ أن المؤلف انتهىٰ منها سنة ٧٧٦ هـ، فإن لم يكن هذا تصحيفاً في التاريخ أو خطأ من الناسخ فيبدو أن هذه النسخة هي آخر الإبرازات التي كتبها البلوي، غير أن المحقق لم يعتمد عليها في نشرته، والمقصود أن النسخ التي أحلتُ عليها أفضل من النسخ التي اعتمدها محقق النشرة المطبوعة، فإن تقرر ذلك فعلىٰ تقدير وجود كلمة زينب في إحدىٰ النسخ التي رجع إليها فهذا ليس إلا تصحيفاً من أحد النساخ، وما في النسخ الخطية الأوثق ينافيه، فلا ينبغي الاعتماد عليه.

(١) انظر: مساجد القاهرة ومدارسها ـ العصر الفاطمي (١٠٣/١)، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون (١٢٦/٢)، المزارات الإسلامية والآثار العربية (٢٦/٧).

بمصر» ، ثم ذكر قصصاً أخرىٰ يظهر منها ميله إلىٰ أن رقية بنت علي هي المدفونة هناك[1] .

وبذلك يتضح أن الصحيح هو أن البلوي إنما ذكر مشهد رقية ، وأما زينب فلم يذكرها البلوي قطعاً .

ج ـ التنبيه علىٰ ما ورد في إحدىٰ نسخ كتاب مصباح الدياجي لابن الناسخ

ورد ذكر قبر زينب في قناطر السباع في إحدىٰ النسخ الخطية لكتاب «مصباح الدياجي وغوث الراجي» المنسوب لمجد الدين بن عين الفضلاء المشهور بابن الناسخ ، ولم أقف علىٰ ترجمة للمؤلف لحد الآن ، وقد اختُلف في العصر الذي عاش فيه المؤلف اختلافاً فاحشاً ، فحسن قاسم يصرح بأن المؤلف ذكرَ في «المصباح» المزارات المصرية إلىٰ القرن التاسع الهجري[2] ، وتابعه السابقي فذكر أن المؤلف توفي قرب سنة ٨٠٠ هـ[3] ، وأما الدكتور فتحي حافظ حديدي فصرح بأن المؤلف: «عاش في عصر السلطان المنصور قلاوون في عصر دولة المماليك البحرية في أواخر القرن السابع الهجري»[4] ، وقريب منه قول الدكتور أيمن فؤاد سيد حين قرر أن صاحب «مصباح الدياجي» توفي بعد سنة ٦٩٦ هـ ، وذكر أن ابن الناسخ ألّف كتابه للوزير تاج الدين ابن حنا[5] ، وهذا الوزير توفي سنة ٧٠٧ هـ[6] ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور أحمد جمعة عبد الحميد أيضاً

(١) الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة (ص ٩٣).

(٢) تحفة الأحباب (ص ٩ الهامش ١).

(٣) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٦).

(٤) دراسات في التطور العمراني للقاهرة (ص ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٥) مسودة كتاب المواعظ والاعتبار للمقريزي (ص ٣٣).

(٦) الدرر الكامنة (٥/٤٦٩).

حيث جاء علىٰ غلاف طبعته لكتاب «مصباح الدياجي»: «توفي بعد ٦٩٦ هـ»[١]، ويبدو أنه تابع الدكتور أيمن فواد سيد فيما ذكره، ومقتضىٰ ذلك أنه عاش في القرن السابع، غير أن هذا التاريخ يرد عليه إشكال آخر، فقد ذكر الدكتور أيمن فؤاد سيد أن ابن الناسخ اعتمد علىٰ السخاوي، والمقصود به نور الدين علي بن أحمد السخاوي الحنفي صاحب «تحفة الأحباب»، ويرىٰ الدكتور أيمن أن السخاوي عاش في القرن العاشر[٢]، وهذا يقتضي أن ابن الناسخ عاش في القرن العاشر أيضاً علىٰ أقل تقدير وهذا يناقض ما قرره من كونه توفي بعد سنة ٦٩٦ هـ!.

وهذا الاختلاف الفاحش في تعيين تاريخ وفاة ابن الناسخ سببه عدم وجود ترجمة له، ولذا قال الدكتور أيمن فؤاد سيد في مقدمته لتحقيق «مسودة كتاب المواعظ والاعتبار»: «لا تذكر كتب التراجم والطبقات أي شيء عنه»[٣]، ولذلك حاول كل من سبق ذكرهم أن يستند إلىٰ قرائن من كتابه لتحديد عصره، وإذا صح ما ذكره الدكتور أيمن من كون صاحب المصباح نقل عن السخاوي، فينبغي أن يكون عاش في القرن العاشر وما بعده، وأما ما ذكره من أنه ألّف الكتاب للوزير تاج الدين ابن حنا فما أدري ما مستنده، والذي يظهر لي أن الدكتور أيمن فؤاد اعتمد علىٰ ما ورد في أول المخطوط حيث قال المؤلف: «وقد سميته مصباح الدياجي وغوث الراجي وكهف اللاجي برسم الجناب الجليل التاجي»[٤]، فيبدو أن الدكتور أيمن احتمل أن يكون المراد بقول ابن الناسخ: «جناب الجليل التاجي» الوزير تاج الدين ابن حنا، ويبدو أن هذا الاحتمال ضعيف، ولعل الأقرب أن يكون

---

(١) وقفت علىٰ بيانات الكتاب وصورة من غلافه فقط.
(٢) مسودة كتاب المواعظ والاعتبار للمقريزي (ص ٣٤).
(٣) مسودة كتاب المواعظ والاعتبار للمقريزي (ص ٣٣).
(٤) مخطوط مصباح الدياجي نسخة تشستربيتي [ق ٤/ب].

ابن الناسخ من أهل القرن العاشر ، والقرينة على ذلك ذكره قبر زينب في قناطر السباع ، فعلى تقدير أن يكون مراده زينب الكبرى فالمناسب أن يكون قد عاش في القرن العاشر ، لأن نسبة هذا القبر إلى زينب الكبرى لم تكن معروفة قبل هذا التاريخ ، وأما لو قلنا إن مراده ليس زينب الكبرى كما سيأتي ، فنقلُه عن السخاوي على ما ذكره الدكتور أيمن يقتضي أيضاً أنه عاش في القرن العاشر ، والله أعلم.

وقد ورد ذكر قبر زينب في قناطر السباع في إحدى نسخ مصباح الدياجي ، حيث جاء فيها: «وذكر أهل التاريخ قبور الرؤيا من النساء مثل زينب الذي بقناطر السباع ، وزينب الذي بباب النصر»(١) ، وقد أشار محمد حسنين السابقي إلى هذا النص في كتابه «مرقد العقيلة زينب»(٢) ، وذكره الدكتور فتحي حافظ حديدي في كتابه «دراسات في التطور العمراني للقاهرة»(٣) ليبين أن مستند هذا القبر المنسوب لزينب الكبرى هو الرؤيا ، وقد اعتبر السابقي أن هذا النص لا حجة فيه لأن صاحب مصباح الدياجي «لم يصرح بأن المدفونة هنا بنت للإمام علي عليه السلام المسماة بزينب الكبرى ، لأن اسم «زينب» فقط لا يقتضي أنها العقيلة الكبرى»(٤) ، ولو قدرنا أن مؤلف مصباح الدياجي لم يدرك القرن العاشر الذي هو مبتدأ نسبة قبر قناطر السباع إلى زينب الكبرى ، فما ذكره من كون هذا القبر منسوباً إلى زينب لا حجة فيه ، ولا دلالة فيه على أنه كان يُنسب لزينب الكبرى ، لأنه لم يصرح بذلك ، ولا بيَّن نسبها ، هذا من جهة.

---

(١) هذا ما جاء في الورقة ما قبل الأخيرة من نسخة المكتبة التيمورية المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٧٨ بلدان تيمور) [ق ٣٠٤].

(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٦).

(٣) دراسات في التطور العمراني للقاهرة (ص ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٤) مرقد العقيلة زينب (ص ٤٦).

ومن جهة ثانية فإن هذا النص ليس موجوداً في نسخة ثانية لكتاب مصباح الدياجي محفوظة بمكتبة تشستربيتي[1]، وآخرها يختلف عن النسخة التيمورية، بل إن الذي ظهر لي من مقارنة سريعة بينهما وجود اختلاف كبير بين النسختين، وربما يكون هذا لنقص نسخة تشستربيتي.

وهناك نسخة ثالثة محفوظة في مكتبة برنستون، ولم أتمكن من الحصول على مصورتها[2].

وقد طُبع مصباح الدياجي مؤخراً في المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ولم يتسن لي الوقوف على هذه الطبعة أثناء تحرير هذا البحث، وعلى كل حال فما ورد في كتاب مصباح الدياجي لا ينقض ما ذكرته من أن قبر قناطر السباع المنسوب لزينب ظهر في القرن العاشر.

٢ ـ تحرير الأقوال المختلفة في تعيين دفينة قناطر السباع

اختلفت الأقوال في تعيين المرأة المدفونة في قناطر السباع على أقوال عدة:

ـ **القول الأول: أنّها زينب الكبرى بنت علي** رضي الله عنهما، وهو قول الشعراني ومن تبعه من أصحاب كتب فضائل أهل البيت ومشاهد مصر[3]، وهو القول الذي استمات حسن قاسم في نصرته في كتابه «السيدة زينب وأخبار الزينبات»، فاغتر به جماعة من الكُتّاب المعاصرين واتبعوه في كلامه، منهم علي شلبي

(١) مخطوط مصباح الدياجي، نسخة مكتبة تشستربيتي برقم (٤٠٣٧).

(٢) ضمن مجموعة جاريت برقم (٤٤٣٨).

(٣) سبق نقل أقوالهم.

رئيس مجلس إدارة المسجد الزينبي[1]، وعائشة بنت الشاطئ[2]، ومحمد زكي إبراهيم[3]، والدكتورة سعاد ماهر[4]، ومحمد رضا كحالة[5]، وغيرهم.

واغتر بكلام حسن قاسم جماعة من الإمامية على رأسهم المرجع الديني الإمامي محمد حسين المرعشي النجفي فقال عن كتاب «أخبار الزينبات»: «ولا تسأل أيها القارئ الكريم عمّا فيه مع صغر حجمه، فانحلَّ به من عُقَد معاضل التاريخ التي لا تنحل بالرجوع إلى غيره، كتعيين مدفن سيدتنا زينب بمصر، وكتعيين وفاتها ورحلتها في منتصف رجب سنة ٦٢ أو سنة ٦٣ وغيرها من الفوائد»[6].

وتبعه جماعة، كجعفر النقدي[7]، ومحمد علي القاضي الطباطبائي في أحد قوليه[8]، ومحمد كاظم القزويني[9]، ومحمد مهدي شمس الدين[10]، والمرجع

(١) ابنة الزهراء بطلة الفداء (ص ٢٤١).
(٢) تراجم سيدات بيت النبوة (ص ٧٨٤ ـ ٧٨٧).
(٣) مراقد أهل البيت في القاهرة (ص ٧٠).
(٤) مساجد مصر وأولياؤها الصالحون (٩٦/١).
(٥) أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام (٩٩/٢).
(٦) مقدمة أخبار الزينبات طبعة قم (ص ٣٠).
(٧) زينب الكبرى (ص ١٢٠ ـ ١٢٣).
(٨) رجوع الركب بعد الكرب تحقيق حول الأربعين (ص ٦٨)، فقد اعتمد على كتاب أخبار الزينبات وانتصر لصحة نسبته إلى العبيدلي ومال إلى دفن زينب الكبرى في مصر، ولكنه في تعليقه على كتاب الفردوس الأعلى لكاشف الغطاء مال إلى عدم صحة دفن زينب الكبرى في مصر، ولم يعتمد على ما جاء في أخبار الزينبات ووصف هذه الرسالة بأنها منسوبة إلى العبيدلي، واستبعد صحة ما ذكره في تاريخ وفاتها ومدفنها بمصر، انظر الفردوس الأعلى (ص ٦١) الهامش، فيحتمل أن الطباطبائي عدل عما ذكره في كتاب الفردوس الأعلى لأن كتاب تحقيق حول الأربعين الذي طبع سنة ١٣٩٨ هـ، كما في (ص ٨١٥) من الطبعة الفارسية، متأخر عن تعليقاته على كتاب الفردوس الأعلى الذي طبع سنة ١٣٧٢ هـ.
(٩) زينب الكبرى من المهد إلى اللحد (ص ٦١٠).
(١٠) واقعة كربلاء في الوجدان الشعبي (ص ٢٦٥).

محمد تقي بهجت[١]، ومحمد حسين الجلالي[٢]، فضلاً عمن أعاد طباعة الكتاب وحققه بعد حسن قاسم، كمحمد جواد نجل المرجع محمد حسين المرعشي، وهادي خسروشاهي.

كما يظهر من **هبة الدين الشهرستاني (١٣٨٦ هـ)** الميل إلىٰ هذا القول، فقد نقل قولَ صاحب الخيرات الحسان الذي قرّر أن زينب مدفونة في دمشق ثمّ عقب عليه قائلاً: «وقال جماعة: إنّ هذا لزينب الصغرىٰ، كما هو مرسوم علىٰ صخرة القبر، وإن الكبرىٰ توفيت بمصر، ودُفنت في قناطر السباع حيث المزار المشهور بالقاهرة»[٣].

وقد صار هذا القول هو أشهر الأقوال في مصر اليوم! وسيأتي نقده بتفصيل.

ـ القول الثاني: أنها زينب بنت علي رضي الله عنه، من غير فاطمة

وهو أحد الاحتمالات التي ذكرها ذبيح الله المحلاتي من الإمامية وقرر أنها زينب الوسطىٰ[٤]، وهو الذي قرره المرجع محمد الشيرازي[٥]، وأخوه المرجع صادق الشيرازي[٦]، وهو قول ضعيف لا دليل عليه، وليس منشأه إلا محاولة التوفيق بين الأقوال المختلفة في تعيين موضع وفاة زينب الكبرىٰ.

---

(١) الرحمة الواسعة (ص ٢٠٥).

(٢) مزارات أهل البيت (ص ٢٥٨).

(٣) نهضة الحسين (ص ١١٤) الهامش.

(٤) رياحين الشريعة (فارسي) (٣/٣٦).

(٥) الدعاء والزيارة (ص ٨٧٠).

(٦) أحكام العتبات (ص ١٧٧ ـ ١٧٨).

ـ القول الثالث: أنها زينب بنت يحيىٰ المتوج

وأول من وقفت عليه يصرح بذلك هو المرجع الإمامي محسن الأمين[١]، ثمّ تبعه السابقي[٢]، وجعفر مرتضىٰ العاملي[٣]، ومال إلىٰ هذا القول ذبيح الله المحلاتي واعتبر أنه احتمال قوي[٤].

وهذا القول غلط لا ريب فيه، أصله محاولة محسن الأمين تخريج نسبة هذا القبر إلىٰ امرأة من أهل البيت بوجه صحيح، ولكنه لم يوفّق في ذلك، وأمّا من تابعه من الإمامية فإنما قالوا ذلك للخروج من الخلاف في تعيين موضع قبر زينب الكبرىٰ.

ووجه الغلط في هذا التوجيه أن المشهد المنسوب لزينب بنت يحيىٰ المتوج موضعه في القرافة، أما القبر المنسوب إلىٰ زينب الكبرىٰ في القاهرة فهو في منطقة قناطر السباع، والمشهد المنسوب لبنت المتوج مذكور في كتب الزيارات المصرية القديمة وهو أقدم من مشهد قناطر السباع، فقد ذكره ابن عثمان الشارعي (٦١٥ هـ) في «مرشد الزوار»[٥]، وابن الزيات (٨١٤ هـ) في «الكواكب السيارة»[٦]، ونور الدين السخاوي الحنفي في «تحفة الأحباب»[٧].

ولا زال المشهد المنسوب لزينب بنت المتوج في القرافة موجوداً إلىٰ اليوم

(١) أعيان الشيعة (٧/١٤٠)، و(٧/١٤٢) وله في ذلك قول آخر يأتي.
(٢) مرقد العقيلة زينب (ص ٥٥).
(٣) الصحيح من سيرة الإمام علي (١/٣٢٤)، مختصر مفيد (٦/٢٤٦).
(٤) رياحين الشريعة (فارسي) (٣/٣٦).
(٥) مرشد الزوار (ص ٤٢٢).
(٦) الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة (ص ٨٧).
(٧) تحفة الأحباب (ص ٢١٣).

في القاهرة[1]، فلا أدري كيف خفي علىٰ القائلين بهذا القول بعد الشقة بين الموضعين[2]!.

ـ **القول الرابع: أنها زينب من نسل علي بن الحسين زين العابدين**، وأول من وقفت عليه يذهب إليه هو الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية في جواب له عن سؤال عن تعيين السيدة زينب المدفونة في مسجد السيدة زينب بالقاهرة، فأجاب جواباً طويلاً نفىٰ فيه أن تكون زينب الكبرىٰ ثمّ قال: «وحينئذ لا مانع أن يقال إن الموجود في المسجد الزينبي المشهور هو زينب بنت يحيىٰ ابن زيد بن علي زين العابدين»[3].

وهو أحد قولي المؤرخ الإمامي محسن الأمين[4]، وهو قول ضعيف أيضاً

(١) انظر في الكلام عنه: المزارات الإسلامية لحسن قاسم (١٨/٧)، مقالة «مراقد أهل البيت في مدينة القاهرة» للدكتور عبد العظيم أحمد، منشورة ضمن مقالات المؤتمر السنوي الثاني عشر لقسم الجغرافيا بكلية الآداب التابعة لجامعة الإسكندرية (ص٣٤٧)، ومراقد أهل البيت في القاهرة (ص٨٣).

(٢) ومما ينبغي التنبيه عليه أن السابقي نسب إلىٰ الشيخ المطيعي أنه قائل بأن المدفونة في قناطر السباع هي زينب بنت المتوج، فقال في مرقد العقيلة زينب (ص ٦٨): «قال شيخ الأزهر محمد بخيت المطيعي: إن المدفونة بالمشهد الزينبي في مصر هي زينب بنت يحيىٰ»، ونسب إلىٰ الشيخ محمد المطيعي أنه قال «إن المدفونة في المشهد المنسوب إلىٰ زينب بنت علي في مصر هي زينب بنت يحيي بن زيد بن حسن الأنور»، مرقد العقيلة زينب (ص ٧٣) وهذه النسبة خاطئة، ولا أدري ممن الخطأ هل من السابقي نفسه أم من مترجم فتوىٰ الشيخ محمد المطيعي، إذ أن السابقي صرح (ص ٧٣) بأنه لم يقف علىٰ أصل مقالة الشيخ المطيعي وإنما وجدها مترجمة إلىٰ اللغة الفارسية، فالله أعلم.

(٣) مجلة الإسلام السنة الأولىٰ عدد ٥ شعبان ١٣٥١ هـ، ونشر أيضاً بمجلة الفتح العدد ٣٢٢، ١٠ شعبان ١٣٥١ هـ، (ص ٣٤١)، وانظر: محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي (ص ٨٢ ـ ٨٣).

(٤) رحلات محسن الأمين (ص ٢٥).

لم تقم عليه حجة، فضلاً عن أنه مدفوع لأن يحيىٰ بن زيد الذي تنسب له زينب هذه توفي وعمره صغير بخراسان[1]، قال النسابة الإمامي أبو نصر البخاري: «قتل يحيىٰ وله ثماني عشرة سنة لا عقب له، كانت له بنت ترضع... من ينتسب إلىٰ يحيىٰ بن زيد فهو دعيٌّ فإنما النسب الصحيح ليحيىٰ بن الحسين بن زيد، وغلط من قال أنا من أولاد يحيىٰ بن زيد»[2]، ولم أقف علىٰ أحد من النسابين ذكر بنتاً ليحيىٰ اسمها زينب، وحتىٰ لو كانت له بنت فمن أين لها أن تدخل مصر؟.

ـ **القول الخامس: أنها زينب بنت الحسين** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قاله الكاتب المصري محمد فريد وجدي (١٣٧٣ هـ)[3]، وهو توهم محض، فليس في بنات الحسين من اسمها زينب، فضلاً عن أني لم أجد من قال بهذه المقالة سوىٰ محمد فريد وجدي.

ـ **القول السادس: أنها زينب بنت أحمد من سلالة محمد بن علي بن أبي طالب المشهور بابن الحنفية**، مال إلىٰ ذلك عباس قلي خان في «الطراز المذهب»[4]، وتبعه علىٰ ذلك المؤرخ الإمامي عبد الرزاق كمونة في «مشاهد العترة الطاهرة»[5]، وهو قول متعقب، فإن قبر زينب هذه كان ولا زال بمكان يسمىٰ قديماً باب النصر، وهو غير القبر المنسوب لزينب الكبرىٰ في قناطر السباع.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٣٢٥/٥)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢٤/٦٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (٥٥٨/٣).

(٢) سر السلسلة العلوية (ص ٧٣) وتابعه علىٰ ذلك جماعة من نسابي الإمامية: راجع: لباب الأنساب (٤٤١/١)، عمدة الطالب (ص ٢٦٠).

(٣) دائرة معارف القرن العشرين (٧٩٨/٤ ـ ٧٩٩)، ونقله عنه السابقي في مرقد العقيلة زينب (ص ٧٧).

(٤) الطراز المذهب بالفارسية (ص ٥٦٤)، وانظر: مشاهد العترة الطاهرة لعبد الرزاق كمونة (ص ٢٤١)، فقد نقل عنه ذلك أيضاً.

(٥) مشاهد العترة (ص ٢٤١).

وقد ذكر المقريزي (٨٤٥ هـ) زينب هذه في خططه، وذكر أن العامة تسمي قبرها: «مشهد الست زينب»[(١)]، وذكره ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)[(٢)]، وذكره شمس الدين السخاوي (٩٠٢ هـ) عدة مرات في ثنايا كتابه الضوء اللامع وكان يسميه «مشهد الست زينب خارج باب النصر»[(٣)]، كما أنَّ أبا الحسن السخاوي (عاش في القرن التاسع)، قد ذكر هذا القبر في كتابه «تحفة الأحباب» ضمن قبور باب النصر[(٤)] وأنكر صحته فقال: «قبر الشريفة زينب بنت أحمد بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وهو محمد ابن الحنفية وهذا غير صحيح لأنه لم يعلم دخولها إلىٰ مصر»[(٥)].

وقد تعقَّب الشيخ الإمامي محمد حسين الجلالي كلام عبد الرزاق كمونة، فنقل كلام حسن قاسم في وجود هذا القبر في باب النصر[(٦)].

وهذا المرقد لا زال موجوداً إلىٰ اليوم[(٧)]، وقد مضىٰ أنَّ زينب هذه التي ينسب إليها هذا القبر لا وجود لها لأن النسابين قد نصوا علىٰ أن محمد بن عبد الله ابن جعفر الجد المزعوم لزينب هذه لا عقب له[(٨)].

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/٣٦٠).

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (١/٣٠٠).

(٣) الضوء اللامع (١/٢٤٥) و(١/٢٧٩)، و(٤/٢٩٤)، و(٥/٨٧)، و(٦/١٩١)، و(١١/٤٥).

(٤) وبداية كلامه عن قبور مقبرة باب النصر يقع في تحفة الأحباب ـ طبعة مطبعة الكليات الأزهرية ـ (ص ٤٢).

(٥) تحفة الأحباب ـ طبعة مطبعة الكليات الأزهرية ـ (ص٤٧).

(٦) مزارات أهل البيت (ص ٢٦٣).

(٧) ذكره حسن قاسم في كتابه المزارات الإسلامية (٧/١٦٥).

(٨) انظر (ص ١٠٨ـ ١٠٩).

وبما أنَّ القول الأشهر اليوم هو أنَّ دفينة قناطر السباع هي زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، أفردت هذا القول بالرد، وأما بقية الأقوال فلا حاجة للتعرض لنقضها لانقراضها واندراسها، والله المستعان.

٣ ـ أدلة بطلان المشهد المنسوب لزينب الكبرىٰ في قناطر السباع[١]

إنَّ أدلة بطلان نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ عديدة وكثيرة، ولو اقتصرنا علىٰ أن هذا القول لم يكن له وجود قبل المائة العاشرة من الهجرة لكفىٰ، لكن لا بد من تفصيل الأدلة علىٰ براءة زينب الكبرىٰ لكون كثير من الناس اليوم قد خفي عليهم أمره، وإليك البيان:

أ ـ لم تُذكر زينب الكبرىٰ رضي الله عنها ضمن الصحابة الذين دخلوا مصر

قال أحمد بن خالد الناصري: «قد أَلَّف الناس في الصحابة الذين دخلوا مصر عدة تآليف، ولم يذكروا فيهم زينب، مع أنها من الصحابيات وقد أَلَّف الحافظ السيوطي كتابه «در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة» واستفرغ فيه جهده، وأتىٰ فيه بما لديه، ومع ذلك لم يعرِّج فيه علىٰ ذكر زينب بنت عليّ بن أبي طالب التي كلامنا فيها، فكيف خفي عليه أمرها وهي أشهر ممن ذَكَر بكثير؟»[٢].

وقد أحسن فيما أفاد، وهو أول من وقفت عليه ينبه علىٰ هذه المسألة،

(١) ولم أتوسع في نقد هذا القول كتوسعي في نقد القول بدفن زينب الكبرىٰ في راوية نواحي دمشق، لوجود دراسات سابقة قد استوفت الرد علىٰ دعوىٰ وفاة زينب الكبرىٰ في مصر.

(٢) طلعة المشتري (١/٢٤ ـ ٢٥).

ويؤيده أيضاً أن جملة من مؤرخي مصر اعتنوا بذكر الصحابة الذين دخلوا مصر، ولم يذكروا فيهم زينب رضي الله عنها، منهم: محمد بن الربيع صاحب الإمام الشافعي، وابن عبد الحكم وابن يونس وابن سعد، وإن لم يستوعبوا[1]، وقد أفرد السيوطي كتاباً عن الصحابة الذين دخلوا مصر سماه: «در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة»، اعتمد فيه على مؤلفات من سبق ذكرهم واستدرك عليهم ومع ذلك لم يذكر زينب ضمنهم، ويتأكد هذا إذا علمنا أن السيوطي أفرد جزءاً في الترجمة لذرية زينب رضي الله عنها، سماه: «العجاجة الزرنبية في السلالة الزينبية» وتكلم فيه عن زينب ولم يذكر وفاتها بمصر ولا قبرها، فلو كان عنده خبر أنها دفنت بمصر لأتى به.

فإن قيل: لعل زينب دخلت مصر، ولكن ذلك لم يشتهر.

فالجواب: إنَّ احتمال دخول زينب الكبرى وهي حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مصر ولا يشتهر ذلك ولا يعلم به أحد إلى المائة العاشرة، هو أمر مستبعد، فما ذكره أحمد بن خالد الناصري كلام سديد.

ب ـ نص مؤرخي مصر على عدم وفاة أي ولد لصلب علي رضي الله عنه في مصر

نقل ابن الزيات عن الحافظ السِّلفي أنه قال عن علي رضي الله عنه: «لم يمت له ولد بمصر من صلبه»[2].

ونقل أيضاً عن ابن زولاق أن أول من دخل مصر من ولد علي رضي الله عنه: سكينة بنت الحسين رضي الله عنهما[3].

(١) در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة للسيوطي (ص ٢٣).

(٢) الكواكب السيارة (ص٢٤٢).

(٣) الكواكب السيارة (ص٣٠)، والصحيح أن سكينة بن الحسين إنما توفيت بالمدينة، راجع: الطبقات لابن سعد (٨/ ٣٤٦)، الثقات لابن حبان (٢/ ٢١٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ٢٤١).

وقال نور الدين السخاوي: «المنقول عن السلف أنه لم يمت أحد من أولاد الإمام علي لصلبه بمصر»(١)، وقال عن سكينة بنت علي بن الحسين: «قيل: إنها أول علوية(٢) قدمت إلى مصر»(٣).

ونبه على ذلك علي مبارك باشا في الخطط التوفيقية أثناء كلامه عن المشهد المنسوب لزينب الكبرى في قناطر السباع(٤).

وهذا نص صريح في امتناع كون دفينة قناطر السباع بنتاً لعلي رضي الله عنه، فضلاً عن أن تكون زينب الكبرى.

ج ـ خلو كتب التاريخ والخطط والفضائل المختصة بمصر من ذكر قبر زينب الكبرى رضي الله عنها(٥)

(١) تحفة الأحباب ـ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية ـ (ص ٣٧٣).

(٢) وهذا معارض لما مضى نقْلُه عن ابن زولاق من أن أول من دخل مصر من ولد علي: سكينة بنت الحسين، فأصل هذا النص في كتاب الكواكب السيارة لابن الزيات، ويظهر أن السخاوي إنما أراد الإشارة إلى كلام ابن الزيات، لأن السخاوي كما مضى إنما اعتمد على كتاب ابن الزيات، فيحتمل أن الخلل وقع في بعض النسخ الخطية لكتاب الكواكب السيارة، وأن السخاوي كان ينقل من نسخة صحيحة، أو أن يكون السخاوي هو من غير اسم سكينة بنت الحسين إلى سكينة بنت علي بن الحسين.

(٣) تحفة الأحباب ـ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية ـ (ص ٩٤)، وانظر مرقد العقيلة زينب للسابقي (ص ٣٩)، وقد عد ابن سعد أبناء علي بن الحسين فلم يذكر منهم سكينة، انظر الطبقات ـ طبعة الخانجي (٧/٢٠٩)، وقد ذكرها النسابة الإمامي أبو الحسن العمري في أولاد علي بن الحسين في المجدي (ص ٢٨٣).

(٤) الخطط التوفيقية (٥/١٠) ونقله عن السخاوي في مزاراته، ويقصد به كتاب تحفة الأحباب، وانظر مرقد العقيلة زينب (ص ٣٩).

(٥) إن الاستدلال بكتب الخطط والفضائل وكذا ما سيأتي من الاستدلال بكتب الزيارات لا يعني إقرار ما ورد في هذه الكتب من تعيين مواضع وفيات جماعة من الصحابة وآل البيت، وإنما يستدل بها لبيان حدوث القبر المنسوب إلى زينب في مصر بعد زمن هؤلاء المصنفين، وقد مضى الكلام بتفصيل عن نقد ما ورد في كتب الزيارات الشامية، وما ذكرته هناك ينطبق على كتب الزيارات والخطط=

تزخر المكتبة الإسلامية بمصنفات عدة عن تاريخ مصر، وجغرافيتها، وخططها، وهي على كثرتها واهتمام جملة من مصنفيها بتعيين وفيات الصحابة وآل البيت في مصر، إلا أن هذه الكتب لم تذكر قبر زينب الكبرى في قناطر السباع.

يقول علي باشا مبارك: «لم أر في كتب التواريخ أن السيدة زينب بنت علي رضي الله عنها جاءت إلى مصر في الحياة أو بعد الممات»[(١)].

ويقول الدكتور فتحي حافظ الحديدي: «لم يذكر مطلقاً في المصادر التاريخية»[(٢)]، ولو لم يكن دليل على بطلان وفاة زينب الكبرى في مصر إلا هذا لكان كافياً.

د ـ خلو كتب الزيارات والمشاهد المصرية والرحلات القديمة من ذكر قبر زينب الكبرى رضي الله عنها

قد تعقب الشيخ أحمد بن خالد الناصري كلام الشعراني الذي زعم أن زينب الكبرى رضي الله عنها مدفونة بقناطر السباع، فقد استشهد بكتاب «تحفة الأحباب» للسخاوي وقال: «لم يعرِّج في هذا الكتاب على ذكر زينب التي كلامنا عنها، مع أنه موضوع لذِكر مزارات مصر بالخصوص، ولو كانت بمصر لكانت مِنْ أولى من يذكرُه»[(٣)].

قلت: بل إنَّ أبا الحسن السخاوي الحنفي صاحب «تحفة الأحباب» قد

= والفضائل المصرية، وأسأل الله أن ييسر كتابة دراسة مستقلة لانتقاد ما جاء في هذه الكتب.

(١) الخطط التوفيقية (٩/٥)، وانظر مرقد العقيلة زينب (ص ٧٢).

(٢) مقالة «الحقيقة عن ضريح السيدة زينب رضي الله عنها»، منشورة بجريدة الأهرام، العدد (٤٣٨٦٤)، ٢١ من ذي الحجة ١٤٢٧ هـ، الموافق لـ١٠ يناير ٢٠٠٧ م.

(٣) طلعة المشتري (١/٢٤ ـ ٢٥).

ذكر القبور الموجودة في قناطر السباع ولم يذكر ضمنها قبر زينب، وهذا ما جعل حسن قاسم يعترض عليه، لأنّ ما صنعه قد استدل به من قال بعدم صحة نسبة هذا القبر إلىٰ زينب، فقال: «والسخاوي حينما وصل إلىٰ هذه المنطقة «قناطر السباع» كان ينبغي له أن يذكر المشهد الزينبي رضي الله تعالىٰ عن صاحبته، وقد كان معروفاً لديه وله الشهرة التامة، كما بسطنا ذلك في كتابنا «تاريخ المشهد الزينبي»، وقد نتج عن إغفال السخاوي لذكر المشهد الزينبي هنا، اتخاذ ذلك حجة بعدم معرفة هذا المشهد لكثير ممن يقول بعدم وجوده»[١].

وعدم ذكر أبي الحسن السخاوي الحنفي لهذا المشهد مع أنه أفرد فصلاً لذكر مشاهد قناطر السباع، أكبر دليل علىٰ عدم وجود قبر ينسب لزينب الكبرىٰ في زمنه، وهو القرن التاسع، حيث إنه قد فرغ من كتابه هذا سنة ٨٨٩ هـ[٢].

ولذا يقول الدكتور فتحي حافظ عن قبر زينب في مصر: «لم يذكر مطلقاً في المصادر التاريخية... ولا في المصادر المتخصصة في موضوع الخطط والمزارات القاهرية، ولا في كتب الرحالة المسلمين مثل ابن جبير ومحمد العبدري»[٣]، كما أنه أشار إلىٰ خلو عدد من الكتب المصنفة في الزيارات المصرية من ذكر قبر زينب الكبرىٰ، مثل «مرشد الزوار» و«مصباح الدياجي» و«الكواكب السيارة» و«تحفة الأحباب» و«الكوكب السيار»[٤].

وبالرغم من أن ما يذكر في هذه الكتب من قبور منسوبة للصحابة وآل البيت

---

(١) تحفة الأحباب (ص ١١١) الهامش ٣.

(٢) ذكر الزركلي أن السخاوي فرغ من كتابه تحفة الأحباب سنة ٨٨٩ هـ، انظر الأعلام (٤/٢٨٥).

(٣) مقالة «الحقيقة عن ضريح السيدة زينب رضي الله عنها»، منشورة بجريدة الأهرام، العدد (٤٣٨٦٤)، ٢١ من ذي الحجة ١٤٢٧ هـ، الموافق لـ١٠ يناير ٢٠٠٧ م.

(٤) دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٤).

لا حجة فيه كما مضىٰ بيانه، إلا أن عدم ذكر قبر زينب الكبرىٰ في هذه الكتب دليل علىٰ أن نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ لم يكن لها وجود في زمانهم، فهذا أقل ما يستفاد من عدم ذكرهم لذلك.

فهذه جملة من الأدلة القاطعة ببطلان نسبة مشهد قناطر السباع لزينب الكبرىٰ[1]، ولم يبق إلا النظر فيما استدل به القائلون بدفنها في مصر.



٤ ـ نقد أدلة وفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر

إن الحقيقة المقطوع بها والتي لا يشك فيها أدنىٰ منصف، أنه لا وجود لأي بينة أو حجة علىٰ وفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر، وأن هذا القول إنما حدث في المائة العاشرة من الهجرة، لكن القائلين بدفن زينب الكبرىٰ في مصر استندوا إلىٰ أمرين رئيسين، وهما الروايات التي وردت في كتاب «أخبار الزينبات» وما ذكره مؤلفه حسن قاسم من نصوص مفتراة علىٰ جماعة من أهل العلم، والأمر الثاني هو دعوىٰ الكشف التي استند إليها عبد الوهاب الشعراني، وهذان الأمران أهم ما يستحق أن يفرد بالنقد وإليك الجواب:

أ ـ روايات كتاب أخبار الزينبات

يعد كتاب «أخبار الزينبات» المصدر الأول والأساس لجل من قال بوفاة

(١) وقد ذكرها السابقي في مرقد العقيلة زينب (ص ٣٥ ـ ٥٠)، علىٰ خلل في بعض المواضع، وقد مضىٰ بعضها فيما تقدم من نقد كتابه، وقد ذكرت ما أصاب فيه، وأعرضت عن مواضع الخطل في كلامه.

زينب الكبرىٰ في مصر من المتأخرين، لأنّ هذا الكتاب قد ذكر دخول زينب الكبرىٰ إلىٰ مصر بروايات مسندة، ومؤلفه يُدَّعىٰ أنه من أهل القرن الثالث، وبسبب عدم تفطن الكثير من الكتاب والباحثين إلىٰ أمر الكتاب، فقد راج عليهم واغتروا به وقالوا بوفاة زينب الكبرىٰ في مصر بناء علىٰ ما جاء فيه، وقد فصّلت الكلام عن هذا الكتاب، وبيّنت أنه من اختلاق حسن قاسم وسردت أدلة عديدة علىٰ ذلك، ونقلت أقوال العلماء والباحثين الذين تنبهوا لأمر هذا الكتاب[١]، وعليه فلا عبرة بما جاء فيه، وأصدق ما في هذا الكتاب ما جاء علىٰ غلافه من أنّه تأليف حسن قاسم، وأما النَّسابة يحيىٰ بن الحسن العقيقي فهو بريء من هذا الإفك، والله المستعان.

ب ـ الكشف[٢]:

قد درج الذين أثبتوا وفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر علىٰ الاستدلال بكلام الشعراني المنقول عن شيخه علي الخواص، فقد عيَّن مواضع قبور جماعة من الصحابة وأهل البيت في مصر بناء علىٰ الكشف والمنام، وجل من ذكر وجود قبر زينب الكبرىٰ في مصر إنما اعتمد علىٰ كلام الشعراني كما مضىٰ، ولا عبرة بأمثال هذه الاستدلالات، وحتىٰ بعض الذين يرون صحة الاعتماد علىٰ الكشف أجابوا بجواب حاصله عدم التصديق بدفن زينب الكبرىٰ في مصر[٣].

(١) انظر مبحث نقد كتاب أخبار الزينبات (ص ٨٧ ـ ١٧١).

(٢) مصطلح يستعمله أهل التصوف، والكشف: هو الاطلاع علىٰ ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الخفية وجوداً أو شهوداً، راجع الموسوعة العقدية، من إعداد الدرر السنية ـ نسخة إلكترونية ـ (١١٤/١).

(٣) انظر طلعة المشتري لأحمد بن خالد الناصري (٢٦/١).

ويقول الشيخ حسين الخشن ـ من علماء الإمامية ـ: «المصدر الثالث الذي لا يمكن التعويل عليه في بناء المقامات الدينية هو الكشف أو الشهود... والسر في ذلك عدم حجية الكشف في إثبات هذه الأمور كما أنه ليس حجة في إثبات المعتقدات ولا الأحكام الشرعية»[1].

ونحن وإن كنا لا نقيم وزناً لنظائر هذه الأمور، لكننا سقناها فقط من باب البيان والإشارة، وإلا فالعمدة عندنا هو عدم الاعتماد ولا التصديق بهذا اللون من الاستدلالات التي يكون منشأها الأحلام والأوهام، وغيرها من الأمور التي لا يعلم صدقها من كذبها.

٥ ـ نصوص المحققين من أهل العلم على بطلان قبر زينب الكبرى رضي الله عنها في مصر

أ ـ أقوال علماء أهل السنة

نصَّ جماعة من أهل العلم على بطلان وفاة زينب الكبرى في مصر، وأول من وقفت عليه يستبعد ذلك هو عبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ)، حيث إنه لما زار هذا القبر في قناطر السباع استشكل دفن زينب الكبرى في مصر، فقال: «أما أنها ذهبت بعد قصة دخولها إلى الشام فماتت في مصر فهو احتمال بعيد، والله أعلم»[2].

ويظهر من المؤرخ والجغرافي المصري علي باشا مبارك (١٣١١ هـ) أنه

---

(١) في بناء المقامات الدينية (ص ٤٥).

(٢) الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز (ص ٢١٥).

يستبعد دفن زينب الكبرىٰ في مصر، إذ أنه بعد أن ذكر تاريخ عمارة القبر المنسوب إليها في قناطر السباع، قال مستشكلاً نسبة هذا القبر إليها: «لم أر في كتب التواريخ أن السيدة زينب بنت علي رضي الله عنها جاءت إلىٰ مصر في الحياة أو بعد الممات»[1]، ثم نقل عن ابن جبير الرحالة ما ذكره من مشاهد العلويات في مصر ثم قال: «ولم يذكر مشهد السيدة زينب بنت علي أخت الحسين رضي الله عنهم، وفي كتاب المزارات للسخاوي أن المنقول عن السلف أنه لم يمت أحد من أولاد الإمام علي لصلبه بمصر، انتهىٰ، وإنما يذكر ذلك في كتب الصوفية وسير الصالحين»، ثم نقل كلام الصبان وحسن العدوي اللذين نقلا دفن زينب في مصر عن الشعراني[2]، فعلي باشا مبارك وإن لم يصرح ببطلان نسبة هذا القبر إلىٰ زينب إلا أن الظاهر من كلامه استبعاد صحة ذلك.

واستبعد المؤرخ المغربي أحمد بن خالد الناصري (١٣١٥ هـ) دفن زينب الكبرىٰ في مصر، فبعد أن نقل كلام الشعراني الآنف عقَّب عليه بأن قبر زينب غير مذكور في كتاب «تحفة الأحباب» فقال: «لم يعرج في هذا الكتاب علىٰ ذكر زينب التي كلامنا فيها مع أنه موضوع لذكر مزارات مصر بالخصوص، ولو كانت بمصر لكانت من أولىٰ ما يذكره»، واعترض أيضاً بخلو كتاب «در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة» للسيوطي من ذكر زينب[3]، ثم رد كلام الشعراني المنقول عن شيخه علي الخواص قائلاً: «القول بأن مدفنها في مصر وإن ذكره سيدي علي الخواص من طريق الكشف، فهو بعيد من جهة النقل»[4]، ثم قال

(١) الخطط التوفيقية (٥/٩)، وانظر مرقد العقيلة زينب (ص ٧٢).

(٢) الخطط التوفيقية (٥/ ـ ١٠).

(٣) طلعة المشتري (١/٢٤ ـ ٢٥).

(٤) طلعة المشتري (١/٢٥).

ملخصاً رأيه في موضع دفنها: «ما تقتضيه الأخبار أن مدفنها بالمدينة المنورة لا بالشام ولا بمصر»(١).

وشنع البحاثة أحمد زكي باشا (١٣٥٣ هـ) الملقب بشيخ العروبة علىٰ القائلين بدفن زينب الكبرىٰ في القاهرة تشنيعاً شديداً، حيث قال: «الذي يشهد به العارفون بالحق الصريح، هو أن السيدة زينب بنت الإمام علي وأخت الإمام الحسين، لم تشرُف أرضُ مصر بوطء قدمها المباركة مطلقاً مطلقاً مطلقاً، والحق الذي ليس بعده إلا الضلال، أنها قضت باقي حياتها بالحجاز، إلىٰ أن انتقلت إلىٰ جوار ربها بالمدينة المنورة، فكان دفنها بالبقيع، هذا هو الصواب وما عداه فإفك وبهتان، أما المشهد القائم بالقاهرة فلا يضم رفات السيدة الطاهرة التي أنجبها الإمام علي، وقد يكون قائماً علىٰ ضريح امرأة من الصالحات تسمىٰ زينب أيضاً، كما يجوز أن يكون المدفون فيه أي مخلوق من أي نوع كان، حتىٰ ولو ممن عبده المصريون علىٰ عهد الفراعنة، كل هذا جائز، إلا أن يكون ضريح زينب بنت علي من فاطمة الزهراء»(٢).

وعدَّ القول بمجيء زينب الكبرىٰ إلىٰ مصر أو وفاتها بالقاهرة كذباً وبهتاناً فقال: «من أكذب الكذب، وفي منتهىٰ الإفك والبهتان، أن يقول إنسان ـ يحترم الحق، ويحترم عقل نفسه ـ أن السيدة زينب بنت الإمام علي، قد اختارت الإقامة بديار مصر، أو أن يزعم بأنها هي المدفونة بالقاهرة»(٣).

(١) طلعة المشتري (١/٢٥).

(٢) مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ (١٩٣٢/٠٩/٨ م)، ونقل أنور الجندي مقتطفات منه في كتابه أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة (ص ١٤٥ ـ ١٤٦)، ونقله محمد عبد السمان في مقال له بمجلة التوحيد المجلد السادس العدد ٦١، محرم سنة ١٣٩٨ هـ (ص ١٩).

(٣) أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة (ص ١٤٥ ـ ١٤٦).

ووافقه في ذلك يوسف أحمد مفتش الآثار العربية، فأتى بعدة «أدلة تاريخية متعددة تؤيد القول بعدم مجيء السيدة زينب إلى مصر، وعدم وجود قبر لها في هذه الديار»[1].

وقد أنكر مفتي الديار المصرية محمد بخيت المطيعي (١٣٥٤هـ) أن تكون زينب الكبرى مدفونة في مصر[2].

وهذا ما جزم به الكاتب محمد عبد السمان، حيث قال: «إن التاريخ الثابت يؤكد ـ وهو مطمئن غاية الاطمئنان ـ بأن السيدة زينب رضي الله عنها، لم تطأ قدمها مصر، بل ماتت ودفنت بالبقيع، إلا أن هذه الحقيقة المؤكدة ضائعة وسط غوغائية السذج والبسطاء، والعجيب أن لها قبراً في القاهرة، ولها قبر آخر يزار في دمشق»[3].

وقال الكاتب المصري سعد صادق محمد: «وكذلك القبر المنسوب إلى زينب بنت علي رضي الله عنها بالقاهرة، فإنه كذب لا أصل له»[4].

---

(١) نقل ذلك عنه أنور الجندي في كتابه أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة (ص ١٤٧)، وأحال على جريدة الأهرام ٢٠/٠٩/١٩٣٢م.

(٢) مجلة الإسلام السنة الأولى عدد ٥ شعبان ١٣٥١هـ، ونشر أيضاً بمجلة الفتح العدد ٣٢٢، ١٠ شعبان ١٣٥١هـ، (ص ٣٤٠)، وانظر: محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي (ص ٨٢ ـ ٨٣).

(٣) مقالة أليس فيهم رجل رشيد، منشورة بمجلة التوحيد التي تصدرها جماعة أنصار السنة المحمدية، المجلد السادس العدد ٦١، محرم سنة ١٣٩٨هـ (ص ١٩).

(٤) صراع بين الحق والباطل (ص ١٠٠)، وقد ذكر قبل ذلك في (ص ٩٧) أن الفاطميين هم من ابتدعوا قبر زينب غير أن ذلك غير ثابت، والصحيح أن هذا القبر حدث في المائة العاشرة بعد زوال دولة الفاطميين بقرون.

وساق الدكتور إسماعيل المقدم هذا النص عن سعد صادق عند كلامه عن أضرحة المنامات والمزارات المزورة[1].

وقد ألّف الباحث المعاصر محمود المراكبي كتاب القول الصريح عن حقيقة الضريح، وخصَّص جزءاً منه لرد القول بوفاة زينب الكبرىٰ في مصر[2].

وقد بسط الدكتور المصري فتحي حافظ حديدي الكلام عن القبر المنسوب إلىٰ زينب الكبرىٰ في القاهرة في كتابه «دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة»، مبيناً تاريخ نشأته وكيفية ظهوره، ويحسب له أنه من القلائل الذين أفردوا موضوع هذا القبر بالدراسة التاريخية والعمرانية النقدية، وخلص من خلالها إلىٰ أن ظهور نسبة هذا القبر إلىٰ زينب الكبرىٰ إنما نشأ في القرن العاشر وقد سرد الأدلة علىٰ بطلان نسبة هذا القبر إلىٰ زينب، وانتقد كتاب «أخبار الزينبات» وبين أنه كتاب مفتعل، بل إنه يرىٰ أن المنطقة التي يُدعىٰ أن زينب الكبرىٰ دفنت فيها كانت في جزء من النيل في القرون السالفة، غير أن الأدلة التي ساقها في إثبات هذه النظرية غير كافية، لكنه أجاد فيما ذكره في دراسته، وقد أفدت منها في مواضع عدة من هذا البحث[3].

ب ـ أقوال علماء الإمامية

وقد أنكر دفن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها في مصر جماعة من علماء الإمامية، أولهم

(١) أصول بلا أصول (ص ٣٩).

(٢) القول الصريح عن حقيقة الضريح ـ نسخة إلكترونية ـ (ص ٩٨ ـ ١١١)، وقد اعتمد في غالب ما ذكره علىٰ السابقي.

(٣) دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة (ص ١٩٢ ـ ٢٠٤)، وقد نشر جزءاً من بحثه هذا في جريدة الأهرام المصرية العدد ٤٣٨٦٤ بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٤٢٧ هـ الموافق لـ١٠ يناير ٢٠٠٧ م بعنوان: الحقيقة عن ضريح السيدة زينب رضي الله عنها.

فيما وقفت عليه هو عباس قلي خان (١٣٤٢ هـ)[١]، ثمّ تبعه محسن الأمين[٢]، وعبد الرزاق كمونة[٣]، وذبيح الله المحلاتي[٤]، وهاشم معروف[٥]، ومحمد حسنين السابقي[٦]، ومحمد علي القاضي الطباطبائي في أحد قوليه[٧].

وقد عدَّ هاشم معروف القول بدفن زينب الكبرىٰ في مصر أسطورة، فقال: «إنّ أسطورة نفي العقيلة إلىٰ مصر ووفاتها فيها ليست بأقرب إلىٰ الواقع من خروجها من المدينة مع زوجها إلىٰ الشام ووفاتها فيها إن لم تكن أبعد منها»[٨]، وقد صدق في ذلك.

---

(١) الطراز المذهب (ص ٥٦٤) والكتاب فارسي كما مضىٰ، حيث مال إلىٰ أن دفينة مصر هي زينب من ذرية ابن الحنفية، وقد مضت الإشارة إلىٰ ذلك.

(٢) أعيان الشيعة (١٤٠/٧)، رحلات محسن الأمين (ص ٢٥).

(٣) مشاهد العترة الطاهرة (ص ٢٤١).

(٤) رياحين الشريعة (٣٦/٣).

(٥) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٤٣)، و(ص ١٤٧)

(٦) مرقد العقيلة زينب (٣٥ ـ ١٢٠).

(٧) الفردوس الأعلىٰ لكاشف الغطاء بتعليق الطباطبائي (ص ٦١) الهامش، وقد مضىٰ أنه قال بدفنها في مصر في كتابه تحقيق حول الأربعين.

(٨) من وحي الثورة الحسينية (ص ١٣٧).

المبحث الرابع
تحقيق بطلان المقام المنسوب لزينب الكبرى رضي الله عنها في العراق

ينسب إلىٰ زينب الكبرىٰ رضي الله عنها مشهد في منطقة سنجار بالعراق، وهذا المشهد لا زال قائماً وموجوداً!

وقد وصفه الدكتور كامل حسن شميساني فقال: «من تلك المشاهد، المرقد المنسوب للسيدة زينب الكبرىٰ بنت علي، والذي ابتدأ أمره بمرور سبايا واقعة الطف في هذه المنطقة»[(١)].

وقد قرر الدكتور كامل حسن أن بناءه كان سنة (٦٤٤هـ)، وعند زحف التتار واستيلائهم علىٰ سنجار سنة (٦٦٠هـ) «أصابه الخراب، لكنه جُدد فيما بعد ومن قبل نائب التتر وهو من العجم يقال قوام الدين محمد اليزدي، وجُدد مرة أخرىٰ كما يتضح من نصٍ مكتوب علىٰ لوحة رخامية موجودة علىٰ جدار غرفة الضريح من خارج البناء تقول: «جدد مزار الست زينب بنت علي العبد الفقير سيدي باشا بن خداد.. ثمان عشر شهر ربيع الآخر سنة ١١٠٥هـ»[(٢)].

وما ذكره لا يُعتمد عليه، لأن ذلك غير مسنود بأي نص تاريخي، فليس كل ما يكتب علىٰ جدران المراقد صحيحاً وثابتاً!

---

(١) مقالة «مرقد السيدة زينب في سنجار شمال العراق»، منشورة بمجلة الموسم العدد الرابع (ص ٩٢٤)، وانظر المرأة العظيمة (ص ٢٤٩).

(٢) المرأة العظيمة (ص ٢٤٩) نقلاً عن مقالة مرقد السيدة زينب في سنجار شمال العراق.

وقد اعترف الدكتور كامل الحسن بعدم وجود أي دليل تاريخي على صحة هذا المرقد فقال: «المقام المنسوب لها في سنجار شمال العراق لا تسنده رواية تاريخية فيما يتوفر من مصادر إلا ما يتداول ويتوارث على ألسنة أهالي تلك المنطقة»(١).

وبطلان هذا المشهد أظهر من سابقيْه، فلم أقف على شيء عن هذا المشهد في كتب التاريخ، وكذا عند أصحاب المزارات والمصنفين في المشاهد وغيرهم من أصحاب الرحلات، وكل ما ينقل عن هذا المشهد ليس إلا روايات شفوية لا عبرة بها، والمقصود أنَّ نسبة هذا القبر إلى زينب الكبرى رضي الله عنها مقطوع بكذبه.

وقد جعل الباحث علي أصغر قائدان ـ من الإمامية ـ أصل نسبة هذا المشهد إلى زينب الكبرى رواية شاذة فقال: «الموضع الذي اعتمد على الرواية الشاذة فهو منطقة سنجار في الموصل بالعراق»(٢).

---

(١) المرأة العظيمة (ص ٢٥٠) نقلاً عن مقالة مرقد السيدة زينب في سنجار شمال العراق.

(٢) مرقد السيدة زينب الكبرى في مصر، دراسة وتمحيص للآراء التاريخية نشرت بمجلة آفاق الحضارة الإنسانية، السنة الخامسة عشرة، العدد الأول، سنة ١٤٣٣ هـ (ص ١٢١).

الخلاصة ومسك الختام

يتبين مما مضىٰ في هذا البحث، أن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، البضعة العلوية الطاهرة، هي من الشخصيات التاريخية التي نال سيرتها كثير من التزوير والتلفيق، بدءاً بإقحامها في أحداث مسير الحسين رضي الله عنه إلىٰ كربلاء مع أنها بريئة منها براءة الذئب من دم يوسف، وانتهاء بتزوير سيرتها واختراع عشرات الأكاذيب والأخلوقات عن سيرتها، حتىٰ إنك لتجزم أن شخصية زينب التي ترسخت في عقول كثير من الناس اليوم، ليست إلا نتاجاً للأكاذيب التاريخية التي صُنعت عنها، وخلاصة ما وصلت إليه في هذا البحث هو كالتالي:

ـ لم يسعفنا التاريخ بكثير من تفاصيل حياة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، والذي ثبت من خلال الروايات الصحيحة وكلام المحققين من أهل النسب أن زينب رضي الله عنها هي حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بنته فاطمة رضي الله عنها، وأنها من صغار أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنها كانت زوجة الصحابي الجليل عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وولدت له أربعة أبناء وبنتاً وهم: جعفر وعلي وعون والعباس وأم كلثوم، ولم يرد في مناقبها رواية خاصة شأنها شأن أختها الشقيقة أم كلثوم الكبرىٰ، غير أنها مشمولة بفضيلة الصحبة والانتساب إلىٰ البيت النبوي، كما أنها لم ترو شيئاً لا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أبويها فاطمة وعلي رضي الله عنهما، وأن وفاتها كانت قبل سنة ٥٠ للهجرة وهي في العقد الرابع من عمرها رضي الله عنها.

ـ هناك هوة كبيرة بين ما ينقل عن زينب في المصادر الأمهات، وبين

المصنفات المتأخرة، والتي ظهرت في القرنين الماضيين، والسبب الرئيس في ذلك هو ظاهرة الاختلاق والوضع في المصنفات المختصة برواية مقتل الحسين رضي الله عنه التي تسمىٰ كتب «المقاتل».

وقد ابتدأت ظاهرة الوضع في القرن العاشر ثمَّ استفحلت في القرون المتأخرة، حتىٰ بلغ الأمر إلىٰ اختلاق سيرة كاملة لزينب من ولادتها حتىٰ وفاتها!

وهذا ما يفسر التضخم الحاصل في المؤلفات المتأخرة والمعاصرة عن زينب رضي الله عنها، وقد تعرضتْ هذه الدراسة لنقد هذه الروايات المختلقة وبيان كذبها ووهائها.

ـ كثرتْ في هذا العصر المصنفات في سيرة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها، غير أنَّ ثلاثة كتب هي التي تشكل النواة الأساسية لكل الكتابات التي أتت بعدها، وهي كتاب «السيدة زينب وأخبار الزينبات» لحسن قاسم المصري، وكتاب «زينب الكبرىٰ» لجعفر النقدي النجفي، وكتاب «مرقد السيدة زينب» لمحمد حسنين السابقي النجفي، وكل كتاب كانت له وظيفة وتأثير محدد، فكتاب حسن قاسم كان أصلاً في إثبات دفن زينب في مصر، وكتاب السابقي كان جامعاً لكل الاستدلالات علىٰ دفن زينب في الشام.

أمَّا كتاب النقدي فهو المصدر العربي الأساسي لتفاصيل حياة زينب، وقد بينت في هذه الدراسة أوجه الخلل في هذه الكتب الثلاثة بصورة مفصلة، مؤداها هو طرح الثقة بهذه الكتب، لأنها شوهت كثيراً من الحقائق عن زينب الكبرىٰ رضي الله عنها.

ـ ارتبطت شخصية زينب في التراث المتأخر والمعاصر بما رواه أبو مخنف

من خروجها مع الحسين رضي الله عنه إلىٰ كربلاء، وهذه القصة هي أصل البلاء والداء في سيرة زينب الكبرىٰ، حيث إن قصة خروجها مع الحسين هي التي كانت فيما بعد سبباً لاختلاق المرويات حولها بعد الاهتمام الطارئ بقصة الحسين ومقتله في العصور المتأخرة، ولأجل ذلك فقد تعرضتُ بالنقد المفصل لهذه القصة، وبينتُ من خلال دراسة مفصلة لكل ما رواه أبو مخنف عن زينب أن قصة خروجها مع الحسين إلىٰ كربلاء قصة غير صحيحة تعتريها الكثير من الإشكالات، أولها تفرد أبي مخنف برواية ذلك دون سائر الأخباريين.

ـ نُسجتْ حول شخصية زينب الكبرىٰ كثير من الأغلوطات والمفاهيم الخاطئة، والتي كان مردُّها الغلو في زينب، هذا الغلو الذي بلغ درجة القول بعصمتها وتفضيلها علىٰ الأنبياء والمرسلين!

وقد نزّهتُ ساحة زينب عن هذه المفاهيم الخاطئة وبينت أن هذه الأقوال محدثة ومُتأخرة، وأنها ليست إلا نتاج غلو فاحش في زينب من بعض المتأخرين والمعاصرين.

ـ تعد قضية تعيين موضع وفاة زينب الكبرىٰ من القضايا التي وقع فيها اختلاف كبير وغريب، حيث ينسب لها اليوم ثلاثة مواضع، موضع مغمور في سنجار بالعراق، وموضع آخر بالشام في نواحي دمشق وله شهرة واسعة عند الإمامية، وموضع ثالث بالقاهرة وهو المشهور عند أهل مصر.

وقد بيّنت في هذه الدراسة عدم صحة تلك المواضع الثلاثة، لعدم وجود أي دليل علىٰ وفاة زينب الكبرىٰ رضي الله عنها بها، وأن ما يستدل به من أدلة لنصرة المواضع التي يدعىٰ أنها دفنت فيها، عبارة عن أدلة مختلقة ومفتعلة ومصنوعة،

ويكفي أنْ تعلم أنّ هذه القبور المنسوبة لزينب الكبرىٰ رضي الله عنها ظهرت بعد وفاتها بمئات القرون، وقد نصرتُ في هذا البحث القول بوفاة زينب في المدينة وبينت أنه القول الأسلم من الاعتراض.

وفي الختام أحمد الله تبارك وتعالى علىٰ أن وفقني لإتمام هذا البحث، فما كان فيه من توفيق وصواب فهو من الله، وأمّا ما كان فيه من زلل أو خطأ فهو مني ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه منه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهرس أهم المصادر والمراجع

١. الإرشاد ـ محمد بن النعمان المفيد ـ تحقيق مؤسسة آل البيت ـ المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣ م

٢. الاستيعاب ـ أبو عمر ابن عبد البر النمري ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار الجيل ، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م

٣. أسد الغابة ـ أبو الحسن علي ابن الأثير ـ تحقيق علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤ م

٤. الإشارات إلىٰ أماكن الزيارات ـ عثمان بن أحمد السويدي الدمشقي المعروف بابن الحوراني ـ تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي ـ مكتبة الغزالي ـ دمشق ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٩٨١ م

٥. الإشارات إلىٰ معرفة الزيارات ـ علي بن أبي بكر بن علي الهروي ـ مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٣ هـ

٦. أعيان الشيعة ـ محسن الأمين ـ تحقيق حسن الأمين ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان

٧. الإمام الحسين وأصحابه ـ فضل علي القزويني ـ تحقيق أحمد الحسيني ـ مجمع الإمام الحسين العلمي لتحقيق تراث أهل البيت ـ كربلاء ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٣٧ هـ/ ٢٠١٥م

٨. الأمالي الإثنينية ـ يحيىٰ بن الحسين الشجري ـ تحقيق عبد الله العزي ـ مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ـ صنعاء ـ اليمن ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٩ هـ

٩. أنساب الأشراف ـ للبلاذري ـ تحقيق محمد باقر المحمودي ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٣٩٤ هـ

١٠. بحار الأنوار ـ محمد باقر المجلسي ـ تحقيق محمد باقر البهبودي و آخرين ـ مؤسسة

الوفاء ـ بيروت، لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٣ هـ

١١. البداية والنهاية ـ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ـ دار هجر للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م

١٢. بلاغات النساء ـ أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور ـ تحقيق أحمد الألفي ـ مطبعة مدرسة والدة عباس الأول ـ القاهرة ـ ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م

١٣. تاريخ الأمم والملوك= تاريخ الطبري ـ محمد بن جرير الطبري ـ دار التراث ـ بيروت ـ الطبعةالثانية ـ ١٣٨٧ هـ

١٤. تاريخ دمشق ـ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ـ تحقيق عمرو بن غرامة العمروي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥. تاريخ اليعقوبي ـ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر الكاتب العباسي ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان ـ مؤسسة نشر فرهنگ أهل بيت عليهم السلام ـ قم ـ إيران

١٦. تجريد أسماء الصحابة ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان

١٧. تحفة الأحباب وبغية الطّلاب ـ علي بن أحمد بن عمر بن خلف بن محمود السخاوي الحنفي ـ مكتبة الكليّات الأزهريّة ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٦ هـ

١٨. تحفة الأنام في فضائل الشام ـ أحمد بن محمد البصراوي ـ تحقيق عبد العزيز فياض حرفوش ـ دار البشائر ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م

١٩. الجرح و التعديل ـ أبو عبد الرحمن أبي حاتم الرازي ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٣٧١ هـ

٢٠. الحقيقة والمجاز في الرحلة إلىٰ بلاد الشام ومصر والحجاز ـ عبد الغني النابلسي ـ تقديم وإعداد أحمد عبد المجيد هريدي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٦ م

٢١. دراسات في التطور العمراني لمدينة القاهرة ـ فتحي حافظ الحديدي ـ لهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ٢٠٠٩ م

٢٢. الذرية الطاهرة النبوية ـ أبو بِشْر محمد بن أحمد الدولابي ـ تحقيق سعد المبارك

الحسن ـ الدار السلفية ـ الكويت ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧ هـ

٢٣. الذرية الطاهرة النبوية ـ أبو بِشْر محمد بن أحمد الدولابي ـ تحقيق د. شريف التشادي ـ مبرة الآل والأصحاب ـ الكويت ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩ هـ ـ ٢٠١٩ م

٢٤. الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة ـ آغا بزرك الطهراني ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م

٢٥. الروضة البهية في فضائل دمشق المحمية ـ محمد عز الدين عربي كاتبي الصيادي ـ مطبعة المقتبس ـ دمشق ـ ١٣٣٠ هـ

٢٦. الزيارات بدمشق ـ القاضي محمود العدوي ـ تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ـ دمشق ـ ١٩٥٦ م

٢٧. شرح نهج البلاغة ـ أبو حامد بن أبي الحديد المدائني ـ تحقيق محمد عبد الكريم النمري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م

٢٨. الصحيح من مقتل سيد الشهداء ـ محمد الريشهري ـ مؤسسة دار الحديث ـ قم ـ إيران ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٣٤ هـ

٢٩. الطبقات الكبرىٰ ـ محمد بن سعد ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٩٦٨ م

٣٠. الطبقات الكبرىٰ ـ محمد بن سعد ـ تحقيق د علي محمد عمر ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٣١. الطبقات الكبرىٰ ـ محمد بن سعد ـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م

٣٢. طلعة المشتري في النسب الجعفري ـ أحمد بن خالد الناصري ـ المؤسسة الناصرية للثقافة والعلم ـ مطبعة سيرار ـ الدار البيضاء ـ المغرب ـ طبعة مصورة عن الطبعة الحجرية بفاس ـ ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦ م

٣٣. عمدة الطالب ـ ابن عنبة ـ تحقيق محمد حسن آل الطالقاني ـ منشورات المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٠هـ

٣٤. الكافي ـ محمد بن يعقوب الكليني ـ تحقيق علي أكبر الغفاري ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ الطبعة الخامسة

٣٥. المجدي في أنساب الطالبين ـ علي بن محمد العلوي العمري ـ تحقيق أحمد الدامغاني ـ المرعشي النجفي العامة ـ قم المقدسة ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٢ هـ

٣٦. مرشد الزوار إلىٰ قبور الأبرار ـ عبد الرحمن ابن الشيخ أبي الحرم مكّي بن عثمان الشارعي ـ الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٥ هـ

٣٧. مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري ـ يحيىٰ بن ابراهيم بن علي اليحيىٰ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية ـ ١٤١٠ هـ

٣٨. المزارات الإسلامية والآثار العربية ـ حسن قاسم ـ تحقيق أحمد سالم سالم ـ مكتبة الإسكندرية ـ ٢٠١٧ م

٣٩. مشرعة بحار الأنوار ـ محمد آصف محسني ـ مؤسسة العارف للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م

٤٠. معجم الأحاديث المعتبرة ـ دار النشر الأديان ـ طهران ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٣٤ هـ

٤١. مقاتل الطالبيين ـ أبو الفرج الأصبهاني ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ دار المعرفة ـ بيروت.

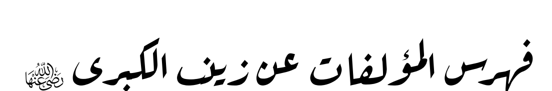
٤٢. مقاتل الطالبيين ـ أبو الفرج الأصفهاني ـ منشورات المكتبة الحيدرية ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٥ ـ ١٩٦٥ م

٤٣. منهاج السنة النبوية ـ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية ـ تحقيق محمد رشاد سالم ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م

٤٤. موسوعة الإمام الحسين في الكتاب والسنة والتاريخ ـ محمد الريشهري ـ تحقيق قسم تدوين السيرة مركز بحوث دار الحديث ـ دار الحديث ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م

٤٥. نزهة الأنام في محاسن الشام ـ عبد الله بن محمد البدري ـ المطبعة السلفية بمصر ـ القاهرة ـ ١٣٤١ هـ





٤٦. ابنة الزهراء بطلة الفداء زينب ـ علي أحمد شلبي ـ مطابع الأفست بشركة الإعلانات الشرقية ـ ١٩٩٢ م

٤٧. الحقيقة الغرّاء في تفضيل سيدتنا الصدّيقة الكبرىٰ زينب الحوراء علىٰ السيدة مريم العذراء ـ محمد جميل حمود العاملي ـ مركز العترة الطاهرة للدراسات والبحوث ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٣٦ هـ/٢٠١٥ م

٤٨. حياة السيدة زينب بنت الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ جعفر النقدي ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م

٤٩. الخصائص الزينبية ـ نور الدين الجزائري ـ دار الحوراء ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤ م

٥٠. زينب بنت علي فيض النبوة وعطاء الإمامة ـ إبراهيم حسين البغدادي ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م

٥١. زينب القدوة والرمز ـ سعيد الخويلدي ـ دار البيان العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م

٥٢. زينب الكبرىٰ بطلة الحرية ـ أبو القاسم الديباجي ـ مؤسسة البلاغ ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م

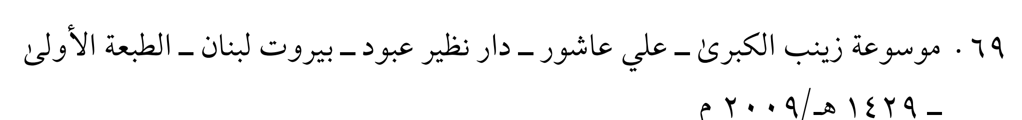
٥٣. زينب الكبرىٰ بنت الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ جعفر النقدي ـ منشورات المكتبة الحيدرية في النجف ـ الطبعة الرابعة ـ بدون تاريخ

٥٤. زينب الكبرىٰ من المهد إلىٰ اللحد ـ محمد كاظم القزويني ـ تحقيق مصطفىٰ القزويني ـ دار المرتضىٰ ـ بيروت

٥٥. زينب الكبرىٰ ودورها في النهضة الحسينية ـ عبد السلام كاظم الجعفري ـ دار الغدير قم ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٣٢ هـ

٥٦. السيدة زينب رائدة الجهاد في الإسلام ـ باقر شريف القرشي ـ مطبعة شريعت ـ

الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠ م
٥٧. السيدة زينب عقيلة بني هاشم ـ عائشة بنت الشاطئ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت لبنان ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٥ م
٥٨. السيدة زينب، وأخبار الزينبات للعبيدلي النسابة ـ حسن قاسم ـ دار الطباعة المنيرية ـ مصر ـ الطبعة الأولىٰ ١٣٥١ هـ/١٩٣٣ م
٥٩. السيدة زينب، وأخبار الزينبات للعبيدلي النسابة ـ حسن قاسم ـ المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر ـ مصر ـ الطبعة الثانية ١٣٥٣ هـ/١٩٣٤ م
٦٠. الشمس الطالعة والأنوار الساطعة عقيلة الإمامة والولاية السيدة زينب الكبرىٰ ـ أحمد شكر الحسني ـ دار الهادي ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م
٦١. العجاجة الزرنبية في السلالة الزينبية ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق ناصر آل سعيد ـ مجلة عالم الكتب ـ المجلد الخامس عشر ـ العدد الرابع ١٩٩٤م
٦٢. عصمة الحوراء زينب ـ محاضرات عادل العلوي ـ تحرير وتعليق علي الفتلاوي ـ مركز الأبحاث العقائدية ـ نسخة إلكترونية
٦٣. عقيلة بني هاشم ـ علي الهاشمي الخطيب ـ انتشارات المكتبة الحيدرية ـ مطبعة أمير قم ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٣٧٧ هـ ـ نسخة إلكترونية
٦٤. فخر النساء زينب الحوراء ـ ماجد ناصر الزبيدي ـ مؤسسة الهدىٰ الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م
٦٥. المجالس الزينبية ـ مهدي تاج الدين
٦٦. المرأة العظيمة قراءة في حياة السيدة زينب بنت علي ـ حسن الصفار ـ مؤسسة الانتشار العربي ـ بيروت، لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ـ ٢٠٠٠ م
٦٧. مرقد العقيلة زينب في ميزان الدراسة والتحقيق والتحليل ـ محمد حسنين السابقي ـ دار الولاء ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ/٢٠١١ م
٦٨. مع بطلة كربلاء ـ محمد جواد مغنية ـ دار التيار الجديد ـ بيروت، لبنان ـ الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ/١٩٩٢ م

٦٩. موسوعة زينب الكبرىٰ ـ علي عاشور ـ دار نظير عبود ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٩ م

٧٠. وفاة زينب الكبرىٰ ويليه المرقد الزينبي ـ فرج آل عمران القطيفي ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٢ هـ

فهرس المصادر الفارسية

٧١. أساور من ذهب در أحوال حضرت زينب سلام الله عليها ـ مهدي الأصفهاني ـ أصفهان ـ ١٣٥٠هـ.

٧٢. بررسى اعتبار كتاب أخبار الزىنبات ـ حسن الفاطمي ـ مقالة منشورة في مجلة كتابهاي إسلامي ـ العدد ٢١ سنة ١٤٢٦ هـ

٧٣. تحفة الزائر ـ محمد باقر المجلسي ـ مؤسسة الإمام الهادي ـ قم

٧٤. تحقيق درباره اول اربعين ـ محمد علي قاضي طباطبائي ـ تبريز ـ ١٣٩٧ هـ

٧٥. خصائص الزينبية ـ نور الدين الجزائري ـ المطبعة المرتضوية ـ النجف ـ ١٣٤١ هـ.

٧٦. خيرات حسان ـ اعتماد السلطنة محمد حسن خان ـ طبعة حجرية ـ طهران

٧٧. رياحين الشريعة در ترجمة بانوان دانشمند شيعة ـ ذبيح الله محلاتي ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران

٧٨. طراز المذهب مظفري ـ ميرزا عباس قلي خان سپهر ـ مطبعة مصطفوي ـ بمبئي ـ ١٣٢٢ هـ.

٧٩. وقائع الأيام في أحوال شهر الصيام ـ الملا علي واعظ التبريزي الخياباني ـ طبعة حجرية ـ تبريز

فهرس المخطوطات

٨٠. اختيار المنظوم المنثور والمنظوم (المطبوع بعنوان بلاغات النساء) ـ ابن طيفور ـ مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٨١٠/ أ. ط)

٨١. الإعلام بفضائل الشام ـ إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري ـ المكتبة الظاهرية ـ ضمن

مجموع برقم (٣٩٦١).

٨٢. أنس الزائرين ـ المؤلف مجهول ـ مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٣٠٤٧.

٨٣. تاج المفرق في تحلية علماء المشرق ـ خالد بن عيسىٰ البلوي:

ـ مكتبة المسجد النبوي برقم (٩٠٠. ٣٢).

ـ نسخة المكتبة الوطنية بباريس برقم (arabe ٢٢٨٦).

ـ مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٧٦١٤).

٨٤. تحفة الأنام ـ أحمد بن محمد البصرواي:

ـ المكتبة الظاهرية برقم (٤٦٢٦).

ـ مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٢٦٨٩)

ـ مكتبة رئيس الكتاب بتركيا برقم (٦٤٠).

ـ مكتبة نور عثمانية بتركيا برقم (٣٤٤٨).

ـ مكتبة أسعد أفندي بتركيا برقم (٢١٥٦).

ـ مكتبة راشد أفندي برقم (٦٤٠).

ـ دار الكتب القطرية برقم (٩٣٦).

ـ مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (ج ٢٠٢٧).

ـ مكتبة برلين الألمانية ومصورتها محفوظة بالجامعة الإسلامية برقم (٣٩١٨).

مكتبة غوتة بألمانيا برقم (A ٩٣).

٨٥. جامعة الفنون في أفضلية جبل قاسيون ـ محمد بن الحسن الشطي الدمشقي ـ مكتبة جامعة هارفرد برقم (arab ٣٤١).

٨٦. خلاصة الدلالة إلىٰ أماكن الزيارة ـ المؤلف غير معروف ـ مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٤٣٣٢).

٨٧. الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية ـ محمد بن أبي السرور البكري ـ مكتبة غوته في ألمانيا برقم (A١٦٣٨).

٨٨. عرف الزرنب في ترجمة سيدي مدرك والسيدة زينب ـ إسماعيل بن محمد العجلوني

ـ مكتبة تشستربيتي

٨٩. عرف الزرنب في بيان شأن سيدتنا زينب بنت سيد العجم والعرب ﷺ ـ محمد بن أحمد السفاريني ـ المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤٩٢٨) ـ مصورة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٩٠. عيون الأخبار ونزهة الأبصار ـ محمد بن أبي السرور البكري:
ـ مكتبة الدولة ببرلين برقم (we ٣٨٠) مصورة مكتبة جابر الأحمد المركزية التابعة لجامعة الكويت.
ـ المكتبة الوطنية بباريس برقم (١٥٦٠).

٩١. فتوح الرحمن ـ أبو بكر الموصلي ـ مكتبة الدولة في برلين برقم (We ١٥٦٠).

٩٢. الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة ـ محمد بن أبي السرور البكري ـ ـ المكتبة الوطنية الفرنسية بباريس، برقم (١٨٥٢).

٩٣. لسان الميزان ـ أحمد بن حجر العسقلاني:
ـ مكتبة أحمد الثالث في متحف طوب قابي سراي برقم (١/٢٩٤٤).
ـ مكتبة راغب باشا برقم (٣٤٧)
ـ مكتبة فاضل أحمد باشا [ق ١٦٧/ب]، المرقمة برقم (٤٦٢)

٩٤. مصباح الدياجي وغوث الراجي ـ مجد الدين بن عين الفضلاء المشهور بابن الناسخ:
ـ مكتبة تشسربيتي برقم (٤٠٣٧).
ـ دار الكتب المصرية برقم: ٨٧ بلدان تيمور.

٩٥. منهاج السنة النبوية ـ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:
ـ مكتبة البروجردي برقم (N٢٧).
ـ مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٤٩٩٤).
ـ مكتبة الحرم المكي برقم (٢٢٨١).

٩٦. النبذة اللطيفة في المزارات الشريفة ـ ياسين بن مصطفى الدمشقي ـ المكتبة الظاهرية برقم (١١٣٨٦) مصورة مكتبة جابر الأحمد المركزية التابعة لجامعة الكويت.


تم بحمد الله

قبس من مقدمة الكتاب

زينب الكبرىٰ بنت علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام هي حفيدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن شخصيات آل البيت التي خُطّت عنها الكثير من الكتابات قديما وحديثا، وقد درست ما أُلف عن زينب الكبرىٰ في هذا العصر، حيث صدرت عشرات المؤلفات عن زينب - وقد طالعت جلها - وقارنته مع ما دُوِّن عنها في المصادر الأصلية للتراث، فهالني حجم البون الشاسع بين سيرة زينب الحقيقية - والتي خفِي عنا منها الكثير ولم يُنقل في المصادر الأصلية منها إلا اليسير - ، وبين ما سُطر في الكتب التي أُلِّفت عنها في العصور المتأخرة، وقد أدى الاعتماد على هذه الأباطيل والأكاذيب المروية في التاريخ إلى ظهور صور عديدة من الغلو في زينب، وهذا الغلو تارة يكون في الإفراط في ادعاء مظلوميتها، وأن ما نالها من النوائب لم ينل أحدا من العالمين بمن فيهم الأنبياء والمرسلون، وتارة في الإفراط في حبها وفضائلها،حتى بلغ الإفراط عند بعضهم إلى القول بعصمتها، وتفضيلها على الأنبياء والمرسلين.

ثم إن من الأمور المحيرة والتي لا تزال تبعث على الاستغراب، هو كثرة المراقد والمزارات التي تُنسب إلى زينب في الأقطار والأمصار، وهذا ما حملني على تتبع أصل وتاريخ هذه القبور المنسوبة لزينب وبيان حقيقتها للناس، وأرجوا أن أكون وفَّيت الحفيدة النبوية والبضعة العلوية زينب الكبرى عليها السلام، شيئا من حقها، بتبرئتها من الأكاذيب التي ألصقت بتاريخها.

هاتف : ٢٢٥٦٠٢٠٣ – فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

www.almabarrah.net

E.mail : almabarrh@hotmail.com



